الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر II

كلية الآداب واللّغات الشرقية **قسم اللّغة العربية وآدابها**

الموضوع: المنظومة المصطلحية الاقتصادية من خلال المعجم الموحّد

ــ دراسة وصفية تحليليةــ

أطروحة بحث لنيل شهادة دكتوراه علوم في اللّغة والأدب العربي

إعداد الطالبة: **إشراف:**

نجوى مغاوي **الأستاذ الدكتور: صالح بلعيد**

المشرف المساعد:الدكتور رشيد بوكساني

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللّقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د: محمد العيد رتيمة	أستاذ تعليم العالي	جامعة الجزائر 2	رئيسا
د: صالح بلعيد	أستاذ تعليم العالي	جامعة تيزي وزو	مشرفا ومقررا
د: حفيظة جنيح		جامعة الجزائر 2	عضوا
د: فتيحة عبيدة		جامعة الجزائر 2	عضوا
د: رشيد بوكساني		جامعة بومرداس	عضوا

السنة الجامعية: 2017 - 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكروتقدير

أوّلا نحمد الله عزّوجل الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم، نشكره على عونه وتوفيقه للوصول إلى المسعى وإتمام العمل.

كما نتقدّم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور: صالح بلعيد الذي لم يبخل علينا بجهده ووقته، وكان له الفضل في الإشراف على هذا البحث.

ونسجّل أسمى آيات الاحترام والتقدير وأخلص عبارات العرفان إلى المشرف المساعد الدكتور: رشيد بوكساني الذي منحنا الكثير من وقته وعلمه.

فجزاهما الله عنّا خير الجزاء وأفضله.

وشكر خاص نوّجهه لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقراءة هذا العمل الذين ستكون ملاحظاتهم وتوجيهاتهم اللبنة التي تسدّ ما قد يكون فيه من نقص.

إهـــــداء:

أهدي ثمرة جهدي:

إلى روح أخي الطيّبة أسكنه الله فسيح جنانه وتغمدّه برحمته الواسعة.

إلى التي جعلت الجنّة تحت أقدامها: والدتي الغالية حفظها الله.

إلى والدي الذي أنارلي دروب العلم والمعرفة أدام الله عمره.

إلى سندي في الحياة الذي رافقني في هذا البحث خطوة بخطوة: زوجي محمد وكلّ عائلته الكريمة.

إلى أبنائي وقرّة عيني: عبد الرحمان، آية، لينة، ياسين.

إلى أخواتي، وكلّ أفراد عائلتي الكريمة.

إلى كلّ من حمل لواء حرف الضاد، وإلى كلّ من أحبّ العلم وسارفي سبيله.

مقدّمة

مقدّمة: تتأسّس اللّغة الإنسانية من مستويات تتكامل في ما بينها لتحقيق الوظيفة الأساسية التي تتكفّل بها اللّغة، ونعني بها الغاية التواصلية بالدرجة الأولى، وهذه المستويات مجتمعة تقوم بوظيفة مزدوجة تتمثل وظيفتها الأولى التي يتكفّل بها النظام الصوتي والصرفي والتركيبي في الحفاظ على أصالة تلك اللغة، والسعي إلى إبقائها حيّة متجدّدة، تمتاز بالقابلية الدائمة لمواكبة مسارات الحياة المتسارعة في سياج واق، يحميها من الاندثار والذوبان في أنظمة لغوية أخرى. بينما تتمثّل وظيفتها الثانية في تسخير طاقاتها التعبيرية للإحاطة بالحركية البشرية في مختلف مناحيها، ولن يتّأتى لها ذلك إلاّ بالارتكاز على نظامها المعجمي ذي الطاقة الدلالية الواسعة التي بإمكانها أن تلبيّ حاجات تعبيرية لا حصر لها، دون أن يؤذي هذا الامتداد الدلالي هذه اللّغة أو يهدّدها.

ومن هذا المنطلق يتجلّى لنا دور المصطلح ـ بوصفه وحدة معجمية متخصّصة ـ في إحياء اللّغة وتنميتها لكونه نواة التواصل العلمي، وبالتّالي فهو بحاجة دائمة إلى الاهتمام به في كلّ مرحلة حضارية تمرّ بها الأمّة، وخاصّة في عصرنا الذي أصبحت فيه الحاجة ملّحة إلى وجوب مسايرة كلّ ضروب التقدّم العلمي والتقني. مع الإشارة إلى أنّ تركيز الاهتمام كلّه على الوحدة المصطلحية وحدها مع إغفال العناصر اللغوية الأخرى التي تتأسّس عليها اللّغة المتخصّصة من شأنه أن يضيّع وقتنا وجهودنا، لأنّ العلم لا ينقل بالمصطلح وحده.

وكان من مظاهر اهتمام اللغويين بالمصطلح العربيّ أن وضعوا له قواعد ومعايير يبنى على أساسها، كما سخّروا لتوليده وسائل لغوية بعضها نابع من أصل اللّغة العربية، وبعضها الآخر استعانت به بحكم احتكاكها بغيرها. وقد أدّى تزايد الاهتمام العربيّ بمجال المصطلح إلى بروز هيآت لغوية متعدّدة سعت إلى خدمته، وقدّمت لأجل تطوير آفاقه أعمالا معتبرة، منها ما حظي باهتمام الباحثين ودراستهم، ومنها ما أُغفل وبقي حبيس الرفوف. ومن هذه الهيآت التي تخطّت الحواجز السياسية والجغرافية بين الدول العربية (مكتب تنسيق التعريب بالرباط) الذي رفع شعار التوحيد، ورسم لنفسه منهجا واضحا سطّر مبادئه من خلال ندواته العربية التي نُظّمت في مؤتمراته الدورية، بهدف تحديد منهجية ضابطة للعمل المصطلحيّ العربيّ.

وقد حاول من خلال الأعمال المصطلحية التي قدّمها باحثون عرب من مختلف أقطار الوطن العربي أن يحيط قدر الإمكان بمختلف المنظومات الاصطلاحية المتخصّصة. ومن أبرز مشاريعه في هذا المجال (سلسلة المعاجم الموحّدة) التي يصدرها المكتب، والتي كان يهدف من خلالها إلى

مجاراة الحركية المصطلحية العربية في مختلف التخصّصات العلمية والتقنية (الطب، الجغرافيا اللسانيات...) وقد حظيت هذه السلسلة باهتمام الدارسين والباحثين، فكانت بذلك مادة خصبة للدراسات المصطلحية التي سعت إلى تقويمها، واستكمال نقائصها لأجل توجيهها الوجهة المثلى.

ومن هنا كانت الرغبة في دراستي هاته المعنونة ب: **المنظومة المصطلحية الاقتصادية من خلال المعجم الموحّد ـ دراسة وصفية تحليلية ـ** والتي تأسّست بناء على جملة من الإشكاليات نلخّصها في ما يلي:

ـ ما موقع لغات التّخصص من مستويات لغة التواصل اليومي؟ وماهي أهم الركائز اللّسانية التي تقوم عليها؟ وما علاقتها بالمصطلح.

ـ ماهي المقاييس المصطلحية الواجب اعتمادها في مجال وضع المصطلح؟ وماهي الآليات التي سخرّتها العربية في هذا المجال؟

ـ ما مميّزات اللغة الاقتصادية ؟ وماهي الركائز الأسلوبية والتعبيرية التي تميّزها عن غيرها من لغات التخصّص؟ وما العلاقة الرابطة بين اللغة والاقتصاد؟ وكيف يؤثر كلّ منهما في الآخر؟

ـ ما المقصود بالمصطلح الاقتصادي؟ وماهي أهمّ خصائصه الشكلية والدلالية؟ وكيف تمظهر هذا النوع من المصطلحات في المعجم الموحّد للاقتصاد؟

ـ ما نوع الآليات التوليدية التي اعتمدها المعجم لتوليد المصطلح الاقتصادي، أو بالأحرى لتوفير المقابلات العربية للمصطلحات الأجنبية؟ وهل التزم المكتب بمعايير الصناعة المعجمية المتخصّصة في بناء هذا النمط من المعاجم التي لا يمكن لمختلف الشعب العلمية والمعرفية أن تعمل بدونه؟ وهل التزم بمبادئ الندوات المصطلحية التي كان يعقدها في مختلف الدول العربية.

وقد دفعني لاختيار هذا الموضوع أسباب كثيرة أبرزها الميل إلى البحث في مجال اللّغة العلمية، ممّا شجعني على الولوج إلى ميدان اللغة المتخصّصة، ومحاولة الكشف عن تجلياتها في بنية اللغة الاقتصادية ـ بوصفها لغة تخصّص ـ تجمع بين طابع العلوم الرياضية الدقيقة، وبين خصائص العلوم الاجتماعية والإنسانية، إضافة إلى توفّر قاعدة علميّة متخصّصة معروضة باللّغة العربية في هذا المجال. وأمّا عن سبب اختياري (للمعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد) دون غيره، فهو الرغبة في البحث في مدى توافق المستوى النظري للبحث المصطلحي العربيّ مع شقّه التطبيقي في أرضية

متخصّصة، هي المنظومة المصطلحية الاقتصادية التي تجلّت في هذه العيّنة التي لم تخضع للدراسة والتحليل. فكان الهدف من هذا الاختيار تطبيق مختلف الملاحظات التقويمية التي تناولت المعاجم الموحّدة عليه.

وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي تتلاءم مبادؤه مع طبيعة هذه المواضيع التي تتأسّس على وصف ظاهرة مصطلحية في حيّز معيّن، مع تحليلها وتصنيفها والكشف عن واقعها. فقد حاولنا من خلال الارتكاز على مبادئ هذا المنهج أن نبحث في طبيعة المنهجية المصطلحية المعتمدة من قبل واضعي (المعجم الموحّد) في تعاملهم مع المصطلح الاقتصادي، إضافة إلى عرض مختلف الآليات التوليدية التي استعين بها في مجال توليد هذا النوع من المصطلحات، مع تبيين موقعها على الصعيد التعليمي الذي يعدّ من أكثر الهيئات المعنية بشؤون المصطلح وقضاياه. كما اعتمدنا في سياق ذلك على المنهج الإحصائي في تبيين سلميّة الترتيب التوليدي الذي اعتمده (المعجم الموحّد) لأجل توفير مقابلات المصطلحات الاقتصادية التي شكلّت رصيده المصطلحي.

وقد استندت هذه الدراسة على مدخل وأربعة فصول، عرضنا في التمهيد مفهوم اللّغة الإنسانية خصائصها، وأشكال التواصل فيها، وموقع الخطاب العلمي من هذه الأشكال، إضافة إلى الإشارة إلى أهمّ الركائز المنهجية التي يقوم عليها هذا النوع من الخطابات الوظيفية المتخصّصة، مرّكزين بشكل خاص على أسباب اهتمام الباحثين بالأشكال المصطلحية دون غيرها، باعتبارها أحد أهمّ العناصر التي تشكّل وتوّجه هذا النمط اللّغويّ الخاصّ .

وكان عنوان الفصل الأوّل: **(المصطلح ودوره في بناء لغات التخصّص)**. تطرّقنا فيه أوّلا إلى علاقة لغات التخصّص بلغة التواصل اليومي وموقع المصطلح فيها، ثمّ تحدّثنا ثانيا عن المصطلح مفهومه وخصائصه وأهمّ الركائز التي يبنى عليها. لنشير في مبحث ثالث إلى أهمّ المبادئ التي يعتمد عليها في وضع التسمية المصطلحية، ثمّ ختمنا الفصل بمبحث رابع عالجنا من خلاله طرائق التوليد المصطلحي في العربية، مصنّفين إيّاها إلى أربعة أنساق رئيسية هي: (النسق الصرفي، النسق التركيبي، النسق الدلالي، نسق الاقتراض.)

وقد خصّصنا الفصل الثاني المعنون: **(بأسس اللّغة الاقتصادية، ومرتكزاتها اللّغوية)**، للتعريف ببعض المفاهيم العامّة التي يقوم عليها علم الاقتصاد، مجالاته وعلاقته بالعلوم الأخرى. ثمّ تحدّثنا عن ماهية اللغة الاقتصادية وأهمّ الخصائص التعبيرية التي تميّزها عن غيرها من لغات التخصّص، لنختم

الفصل بالبحث في مجال المصطلح الاقتصادي على وجه التحديد مبيّنين دوره في بناء السياقات الاقتصادية، ثمّ ركّزنا في المبحث الرابع على خصائص هذا النمط من المصطلحات متطرّقين في سياق ذلك إلى مفهومه ووظائفه، وموقعه بين الاتّجاهين المعياري والموضوعي.

وقد استندنا في بحثنا هذا على مدوّنة تطبيقية حاولنا من خلالها الكشف عن واقع البحث المصطلحي العربيّ في أحد أهمّ المؤسسات والهيئات العربية المهتّمة بهذا المجال وهو (مكتب تنسيق التعريب) من خلال مشاريعه المعجمية المتمثّلة في (سلسلة المعاجم الموحّدة) التي حاول أن يجاري بها المستجدّات المصطلحية في مختلف التخصّصات، وقد وقع اختيارنا ـ كما أسلفنا ـ على (المعجم الموحّد للاقتصاد) لأسباب سبقت الإشارة إليها. وعلى هذا الأساس كان الفصل الثالث موسوما ب: **(المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد ومنهجية مكتب تنسيق التعريب في إعداده)**. وقد ضمنّاه ثلاثة مباحث عرّفنا في الأوّل بمكتب تنسيق التعريب بوصفه الهيئة المسؤولة عن إصدار هذا المعجم. وتعرّضنا في ثانيها إلى التعريف بمدوّنة البحث (المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد) موضّحين في هذا المقام الوسائل المسخّرة من قبل المكتب في سبيل تأليفه، ثمّ ختمناه بمبحث ثالث تناولنا فيه مبادئ وأسس الصناعة المعجمية المتخصّصة وأهمّ تجلياتها في المعجم السابق، وقد عرضنا في سياق ذلك بعض البنود المصطلحية التي أقرّتها ندوات التعريب محاولين الكشف عن واجهتها التطبيقية على الأرضية الاقتصادية. .

وكان عنوان الفصل الرّابع والأخير: **(دراسة تحليلية للمصطلحات الاقتصادية في المعجم الموحّد)**. وقد خصّصنا مبحثه الأوّل للبحث في آليات توليد المصطلح الاقتصادي التي انتهجها المعجم الموحّد، مرتبين إيّاها وفق النسق المعروض في الفصل الأوّل، ومرفقين كلاّ منها بنماذج تطبيقية استقيناها من المعجم الذي اتّخذناه عيّنة للدراسة. كما خصّصنا المبحث الثاني للكشف عن واقع المصطلح الاقتصادي في هذا المعجم المختصّ، متعرّضين في سياق ذلك إلى بعض القضايا اللغوية المتعلّقة بهذا المجال كقضية التعدّد المصطلحي، وإشكالية تقاطع المجالات العلمية وتأثيرها على المصطلح الاقتصادي. ثمّ حاولنا في نهاية هذا الفصل الكشف عن مدى استثمار الكتاب المدرسيّ لمصطلحات (المعجم الموحّد) مخصّصين للبحث في هذه الجزئية مرحلة تعليمية محدّدة هي (مرحلة التعليم الثانوي: شعبة تسيير واقتصاد) بوصفها المرحلة التعليمية الأولى التي تندرج في إطار هذا التخصّص. وأخيرا ذيّلنا البحث بخاتمة أدرجنا فيها معظم النتائج التي توّصلت إليها هذه الدراسة.

إضافة إلى ملحق تعريفي تضمنّ أهمّ المصطلحات الاقتصادية التي اعتمدنا عليها، وأكثرها تداولا في الساحة الاقتصادية.

ومن أبرز الدراسات التي تكفلّت بالبحث في مجال المصطلح الاقتصادي، نذكر جملة من الكتب التي استندنا عليها في دراستنا، وأهمّها:. كتاب (اللّغة والاقتصاد) (لفلوريان كولماس) الذي تناول من خلاله التأثير المتبادل بين اللّغة والاقتصاد، فضلا عن تبيين دور اللغة القومية في دفع مسار التنمية الاقتصادية، إضافة إلى كتاب (الاقتصاد واللغة) لنخبة من الأساتذة العرب، والذي لم تخرج محاوره عن المضامين التي طرحت في المرجع السابق. ومن بين الدراسات التي خاضت في نفس هذا المجال (كتاب اللغة الاقتصادية) (لزيد محمد الرماني) الذي تناول فيه جملة من المفاهيم المتعلّقة بتعريف اللغة الاقتصادية، مبرزا أهمّ أنواعها، وبعض الخصائص التعبيرية التي تميّزها عن باقي أنماط لغات التخصّص.

وهذه المراجع في مجملها لم تركّز على خصوصية المصطلح الاقتصادي الذي لم يكن له نصيب وافر في مجال الدراسات المصطلحية العربية، إلاّ ما تضمنته بعض المقالات المنشورة في بعض الدوريات العربية وعلى رأسها مجلّة (دراسات مصطلحية) التي يشرف على إصدارها (معهد الدراسات المصطلحية) الكائن مقرّه (بالمغرب) والتي تضمنّت عددا يسيرا من المقالات التي ركزّت على طبيعة المصطلح الاقتصادي الإسلامي، محاولة الكشف عن علاقته بمبادئ العقيدة الإسلامية وأهمّ المفاهيم التي تقوم عليها، وما تضمنّته من أفكار وتوجهات اقتصادية متميّزة.

وتأتي أهمية هذه الدراسة في كونها تحاول تسليط الضوء على واحد من المصطلحات المتخصّصة الحيوية التي لم تنل حظّها في مجال الدراسات المصطلحية العربية. باعتبار أنّ اهتمام الدارسين اللغويين اليوم منصّب كلّه على المصطلحات اللسانية والنقدية على وجه الخصوص. وقلّما نجد بحوثا أو دراسات عربية تبحث في مجال المصطلح العلمي الذي يخرج عن شعبة التخصّصات اللغوية والأدبية، ممّا دفعنا إلى محاولة البحث في تجليات المنهجية المصطلحية المعتمدة من قبل واضعي سلسلة المعاجم الموحّدة في هذا المعجم.

ومن هذا المنطلق فإنّنا لجأنا إلى بعض الروافد العلمية التي استعنا بها في دراستنا، وأغلبها تتعلّق بالترجمة الاقتصادية، والبحث في علاقة اللغة بالاقتصاد، إضافة إلى بعض المراجع التي شكلّت القاعدة التي عدنا إليها في طرح المفاهيم النظرية المتعلّقة بالبحث المصطلحي وأهمّها: "اللّغة والاقتصاد" (لفلوريان كولماس)، "اللّغة الاقتصادية" (لزيد بن محمد الرّماني)، "إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد" (ليوسف وغليسي)، "علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية" (لعلي القاسمي)، " علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية" (لممدوح محمد خسارة) إضافة إلى أعداد مختلفة من دورية (اللسان العربي) وبعض أطروحات الدكتوراه ومذكّرات الماجستير الصادرة عن قسم الترجمة، والتي تمحورت أغلبها حول الترجمة الاقتصادية.

وقد واجهتني صعوبات عدّة في سياق هذه الدراسة، أهمّها افتقار المكتبة العربية إلى دراسات وأبحاث لغوية تتمحور حول طبيعة المصطلح الاقتصادي من الوجهة اللّغويّة، إضافة إلى أنّ معظم المعاجم التي اعتمدناها في تعريف المصطلحات الاقتصادية، كانت أغلبها معاجم ترجمة يكتفي أصحابها في الغالب بإيراد المقابلات الأجنبية للمصطلحات العربية، دون أن ترفقها بتعاريف مضبوطة، إلاّ القليل النادر منها.

وفي خاتمة هذه المقدّمة لا يسعني إلاّ أن أتقدّم بامتناني وشكري للعليّ القدير الذي يسّر لنا دروب العلم لاستكمال هذا البحث المتواضع. كما أثني بذكر فضل الأستاذ الدكتور (صالح بلعيد) الذي ندين له بالنصح والتّوجيه، إضافة إلى المشرف المساعد الدكتور: (رشيد بوكسّاني) الذي حباني بمساعدته، ولم يبخل عليّ بتوجيهاته ونصائحه، وأسأل المولى عزّ وجلّ أن يعينهما على خدمة العلم وطلاّبه، كما أتمنّى أن تكون دراستي هاته لبنة أخرى من لبنات العمل المصطلحي العربيّ، وأن تكون قد حقّقت ولو النزر اليسير من النتائج التي كنت أبتغي الوصول إليها.

تمهيد: يخضع التعبير اللّغوي في كلّ مجتمع إنساني إلى ثلاثة مستويات أو أنماط أسلوبية رئيسية، يجمع المتخصّصون أنّه كلّما تقاربت من بعضها البعض، وازدادت آفاق التفاعل بينها ازداد المجتمع الذي يحتضنها تقدّما وتطوّرا، وكلّما تباعدت عن بعضها كانت النتائج عكس ذلك. وتتلخّص هذه الأنماط في ما يلي:

أـ المستوى الفنيّ (الجمالي): ينحصر هذا النمط في مجال الإبداع الأدبيّ الذي تفتح فيه مجالات التعبير عن العواطف، والمشاعر، ومختلف التجارب الإنسانية. وهو غالبا ما يهدف إلى التأثير في نفس المتلقيّ لأنّه يبتغي تحقيق الإفادة والإمتاع في وقت واحد، كما أنّه يضمّ أجناسا أدبية مختلفة، وعلى هذا فهو يتميّز بجملة من الخصائص أبرزها: غلبة التعابير المجازية، وكثرة الاهتمام بالتصوير الحسّي والمعنوي، ممّا يؤدي إلى بروز ذاتية الكاتب بشكل واضح، والتي تهدف غالبا إلى الإثارة العاطفية.

ب ـ المستوى العملي الاجتماعي: يستخدم هذا المستوى عادة في الساحة الصحفية والإعلامية غرضه التوجيه والإرشاد وتكوين الرأي، إذ يتمّ من خلاله نقل الأخبار والحقائق إلى الجمهور. ولذلك فهو يتوسّل لغة مفهومة وبسيطة يحافظ من خلالها على أهمّ مقومات اللّغة الفصحى، كما يجمع بعض خصائص بقيّة الأنماط الأسلوبية لأجل تبسيط المفاهيم، والرؤى إلى القارئ العامّ بأيسر السبل.

ج ـ المستوى العلمي: هو ذو طابع نظري تجريدي يعمد فيه أهل الاختصاص إلى وصف الحقائق، والمعارف المنظّمة بتعدّد مجالاتها. ولذا فهو يمثّل الصورة اللّفظية التي تصاغ من خلالها المضامين الفكرية، بحيث أنّه يتمتّع بطابع لغويّ متميّز يعكس طبيعة الموضوع الذي ينقله، ولذا فهو يقوم على ركنين أساسيين هما: الأفكار (المعاني) والصياغة اللّغوية المحكمة، لأنّه يهدف إلى نقل الحقائق العلمية قصد إفهام المتلقيّ وإقناعه بها. ومن ثمّ فإنّ هذا الطابع يفرض خصائص أسلوبية متميّزة تتلخّص أهم مظاهرها في تجنّب اللّغة المجازية التي قد تؤدي إلى اختلاف وتعدّد أوجه التأويل، ممّا يخلق جوانب من اللّبس والغموض. وأمّا من الوجهة الأسلوبية فهو يعمد إلى المساواة في الأساليب التعبيرية، أي الحرص على موازاة اللفظ بالمضمون أو المفهوم الذي يعبّر عنه، فلا يتجاوز حدود المعنى إيجازا أو تطويلا أو تكرارا. كما يجب أن تكون الألفاظ والكلمات الموظّفة في سياق النصوص المتخصّصة خالية ممّا يمكنه أن يشير إلى الحالة الوجدانية والشعورية لمنشئ النصّ العلمي، أو ما يدلّ على اعتقاداته وقيمه الذاتية.

وزيادة على ذلك، فإنّه من الضروريّ أن تكون اللّغة والرموز والمصطلحات التي تتكفّل بنقل المضامين والمفاهيم العلمية، ممّا يدخل في دائرة أهل الاختصاص، أي أن تكون ممّا اصطلح عليه

في المجال المبحوث فيه، فلا يوظّف الباحث لغة أو مصطلحات خاصّة به وحده، لا يمكن لغيره أن يفهمها، أو أن يعتمد على مصطلحات علمية تتصل بمجال علميّ غير المجال الذي هو بصدد معالجته. كما يشيع في هذا النمط من النصوص أو الخطابات المتخصّصة كثرة استخدام الأرقام والإحصائيات، وهذا كلّه يبعد كاتب النصّ عن مجال الاهتمام بالزخرفة اللّفظية.

وعلى هذا الأساس، وكحوصلة لما سبق ذكره، نخلص إلى القول بأنّ هذا النمط الأسلوبي يتلخّص في ما يسمى (بلغات التخصّص) وهو شكل عامّ يعنى" بضبط المصطلحات، وتنظيم المفاهيم وحياد الشعور، والاقتصاد في الألفاظ ودلالتها، ومراقبة المشترك والمتجانس، وحذف المترادفات وتوخّي التبسيط، والابتعاد عن العاطفة والاعتبارات الشخصية، ولها معجم واسع جدّا يمكّنها من التعبير عن العالم المتخصّص في تعقّده، وتفاصيله بكيفية مضبوطة."[1] وهي كلّها أساليب محدّدة، مستنبطة من اللّغة الأصل التي تفرّع عنها هذا النمط اللّغوي المتخصّص.

إنّ حديثنا عن اللغة المتخصّصة يقودنا إلى الحديث عن مفهوم آخر ملازم له، هو الخطاب العلمي الذي يعتبر "حدثا لغويا ومنتوجا معرفيا متخصّصا، يشمل ترسانة من المفاهيم العلمية الخاصّة بميدان معرفي معيّن، والمصطلحات اللّغوية الواصفة الشارحة لتلك المفاهيم الضابطة لها المحدّدة، الدّالة عليها"[2]. وهذا يعني أنّ المهمّة الأساسية التي يضطلع بها الخطاب العلمي على الصعيدين المنطوق (الشفوي) والمكتوب، هو أنّه يصف أو ينقل مضمونا معرفيا يتعلّق بمجال ما.

فهو وفقا لذلك يعتبر بنية لغوية تتجسّد فيها لغات التخصّص بكلّ خصائصها وعناصرها، أي أنّه لا يقف عند حدود الوحدات الإفرادية فقط (المصطلحات)، بل هو تركيبة لغوية تضمّ عناصر مختلفة تكون متناسقة، ومضبوطة ضبطا دقيقا، لأنّه" بنية لسانية وتقنية وتنظيمية تجمع بين قاعدة مفاهيم (المصطلحات) التي تدلّ بوضوح على مجال البحث، وبين الأدلّة والبراهين التي يتمّ تقديمها في إطار الظواهر المدروسة، وما يتعلّق بها من تفاسير وشروح."[3] وعلى هذا الأساس، تظهر أهميّة المصطلح في بناء الخطاب العلمي الذي لا يمكن أن يستغني عنه بأيّ حال من الأحوال. ونظرا لهذه الأهمية المتميّزة التي يحظى بها، فقد لقي حظّا كبيرا من الدراسات على الصعيد العالمي والعربي على حدّ سواء، ومن مظاهر هذا الاهتمام ظهور نوع خاص من المعاجم يقوم على ركيزة أساسية هي البنية المصطلحية التي تتعلّق بتخصّص معرفيّ معيّن، بحيث أنّ النمط الغالب على

1- أحمد الأخضر غزال، مشاكل الترجمة العلمية والتقنية إلى اللغة العربية واقتراحات لحلولها، الترجمة العلمية (ندوة)، مطبوعات آكاديمية الملكة العربية، 12-11 نوفمبر،1995 ، الرباط، ص115.

[2] - بشير إبرير، الخطاب العلمي وبعض خصوصياته (رؤيا تعليمية)، مجلة المجمع الجزائري للغّة العربية، ، ع6، السنة الثالثة، ديسمبر 2007، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 2008، ص206.

[3] - بشير إبرير، الذخيرة اللغوية مشروع حضاري، مجلة المجمع اللغوي الجزائري للغة العربية، ع 4، السنة الثانية، ديسمبر 2006، ص42.

هذا المعاجم هو أحادية التخصّص، لأنّها تتأسّس ـ في الغالب ـ على مصطلحات خاصّة بمجال علميّ واحد، تحاول ـ موازاة مع ذلك ـ أن تجمع أكبر قدر ممكن من مصطلحات هذا التخصّص من أجل التعريف بها أو ذكر مقابلاتها من لغات أخرى، متّبعة في ذلك أسسا ومعايير محدّدة تضمن تحقيق أكبر قدر من الفائدة. وهذه المعايير في مجملها لا تخرج عن معايير الصناعة المعجمية العامّة، إلاّ أنّها تتفرّد بضوابط منهجية خاصّة، تميزّها عن سابقتها لأنّها تتعامل مع مداخل معجمية من نوع خاصّ، وهي تندرج في ما يعرف (بالصناعة المعجمية المتخصّصة) التي تتكفّل بها مؤسّسات وهيئات علمية على الصعيدين العالمي والعربيّ.

وعلى هذا، يعدّ (مكتب تنسيق التعريب) واحدا من أهمّ المؤسّسات المصطلحية العربية التي رسمت لنفسها منهجا محدّدا، هدفه الرّقي باللّغة العربية إلى مصّاف اللغات العالمية، وقد سار لتحيق ذلك على هدى منهجية محدّدة كشف عنها من خلال النشاطات العلمية التي كان يسهر عليها بصورة دورية، والتي حاول من خلالها مجاراة الحركة الفكريّة العالمية بكلّ شعبها وتخصّصاتها، ومن أبرز النشاطات العلمية التي تبنّاها المكتب ـ لتحقيق هذا الغرض ـ سلسلة (المعاجم الموحّدة) التي سعى بواسطتها إلى تغطية أكبر قدر ممكن من مصطلحات مختلف العلوم والمعارف، مطبّقا على أرضيتها المعايير المعمول بها على الساحة المعجمية المتخصّصة وملتزما في الوقت ذاته ببنود مختلف الندوات المصطلحية التي كان يعقدها لأجل تسطير منهجية ضابطة للعمل المصطلحي العربيّ.

وللكشف عن واقع العمل المصطلحي العربي على أرضية متخصّصة اعتمدنا على مدوّنة تطبيقية (المعجم الموّحد لمصطلحات الاقتصاد) لتوضيح تقنيات المنهجية المعتمدة من قبل المكتب في بناء المعاجم المتخصّصة المتمثّلة في سلسلة (المعاجم الموحّدة). وسنحاول في خضّم ذلك الكشف عن أهمّ النقائص التي يشكو منها هذا المعجم الذي لم يخضع للدراسة والتحليل، ولكنّه كان ميدانا خصبا انعكست فيه مجمل الملاحظات التقويمية التي كان أصحابها قد وصلوا إليها من خلال دراساتهم وتحليلاتهم لعدد من المعاجم الموحّدة التي أخضعت للتقنيات المعجمية نفسها.

الفصل الأوّل:

المصطلح ودوره في بناء لغات التخصّص

مدخل: لقد أدّى التطور العلمي والتكنولوجي في العصر الحديث إلى ظهور عدد هائل من المصطلحات العلمية المستحدثة في مختلف فروع المعرفة، وقد ساهم هذا التدفّق السريع للمصطلحات العلمية والتقنية، وكذا تفرّع المعارف إلى تخصّصات دقيقة في ظهور نمط لغوي خاص له سماته النوعية من حيث الأبنية الصرفية والأنماط التعبيرية، والتي سنتعرّض لها في دراستنا هاته من خلال البحث في أهمّ الركائز والمعايير التي تنضبط وفقها لغات التخصّص كونها من أهم القنوات التي يُعوّل عليها في ميدان التواصل العلمي.

وتكتسي المصطلحات العلمية أهمية كبيرة في هذا المجال باعتبارها النواة الرئيسية التي تقوم عليها لغات التخصّص، ولذلك وجب إخضاعها بدورها إلى معايير شكلية ودلالية بوصفها عناصر لغوية خاصة تندرج كغيرها من الوحدات ضمن مستويات لغوية متكاملة، تعدّ امتدادا للمستويات التي تتأسّس عليها اللغة العامّة. ولكنّ وجه الخلاف بينهما يكمن في أنّ هذه المستويات التي تشكّل الوحدة المصطلحية تكون أكثر تنظيما وتقنينا من نظيرتها في اللغة العامة، وهي مستويات سنفصّل فيها في المبحث الثالث من هذا الفصل، والذي سنتناول من خلاله معايير البناء المصطلحي بشقيه اللغوي (البنيوي) والدلالي (المفهومي) الذي يمكن ضبطه بالعودة إلى مبادئ التنمية المصطلحية التي تمنح فرصا للإحاطة بالمفهوم إحاطة كافية تفي بالغرض.

ويجب على اللّغات البشرية في ظلّ الديناميكية السريعة والمتطورة التي تعيشها الحركية المصطلحيّة بشكل مستمر أن تسخّر وسائلها الذاتية التي تستطيع بفضلها أن تلحق بهذا الركب المعرفي، ومن هذا المنطلق فإنّ اللغة العربية كغيرها من اللّغات تعتمد في إثراء ذخيرتها اللّغوية والمصطلحية بوجه خاص آليات توليدية تتوافق مع طبيعتها ونظامها، وللبحث فيها وتبيين الميكانيزمات التي تعمل وفقها خصّصنا المبحث الأخير من هذا الفصل لتبيين آليات التوليد المصطلحي التي تمنحها اللغة العربية لناطقيها، من أجل السماح لهم بمسايرة الحركية العلمية والمعرفية .

المبحث الأوّل: ماهية لغات التخصّص وعلاقتها بالمصطلح.

المطلب الأوّل: تعريف لغات التخصّص:

لقد تعدّدت وتباينت التعاريف التي حاولت ضبط وتحديد مفهوم دقيق للغات التخصص ويعود سبب هذا التباين في حقيقة الأمر إلى اختلاف زوايا النظر إلى هذا النوع من اللغات، باعتبارها نمطا يتميّز بخصائص كثيرة تجعلنا من الصعب أن نحدّد أسسها ومعالمها، ويمكن إجمالا أن نلّخص أهم الركائز التي أُعتمد عليها في بناء هذه التعريفات على النحو التالي:

1 ـ تعريفها استنادا إلى أهمّ مقوّماتها (المصطلح): يقول (عليّ القاسمي) في هذا السياق "فاللّغة التي تكثر فيها الألفاظ الخاصّة، أو المصطلحات العلمية والمهنية يمكن تسميتها باللغات الخاصّة"[1] ذلك أنّ حضور المصطلحات في خطاب علميّ ما، هو مؤشر قويّ على كونها لغة خاصة بمجال معرفي معيّن. ومن ناحية أخرى فإنّ اشتراك اللّغة الخاصة مع اللغة العامّة في السمات التركيبية يعطي الحقّ للمصطلح بأن يبقى هو المسؤول الأوّل عن تحديد الوجهة العلمية للنّص العلمي، أو النّص المتخصّص بشكل عام.

2 ـ تعريفها انطلاقا من علاقتها باللغة العامّة: ترتكز التعاريف التي أخذت بعين الاعتبار هذا المقياس على فكرة محورية، هي أنّ نسق اللغة الخاصّة هو في الأصل امتداد طبيعيّ للنسق الذي تعتمده اللغة العامّة، ذلك أنّ لغات التخصّص يجب أن ترد في سياق لغوي ثابت، وفق نسق تركيبي متطابق تطابقا كاملا مع النسق التركيبي العامّ، أي ذلك النسق الذي يضبط السياقات اللغوية المتعامل بها في شؤون الحياة العامّة. وتعرّف اللغة الخاصّة وفق هذا الأساس بأنّها: "لغة فرعية عن اللغة العامّة (sous_langue) مزوّدة بخطوط عمودية، واختزالات اصطلاحية، ورموز ألفبائية، يتمّ إدماجها بكيفية ملائمة للقيود النحوية للغة العامّة، تحمل مضمونا معرفيا خاصّا"[2] ولكنّ هذا لا يعني أنّهما تتفقان في الخصائص والمميزات، بل هناك فوارق كثيرة بينهما على رأسها اختلافهما في المستوى المعجميّ (الاصطلاحيّ)، وفي بعض الأشكال والأنماط التعبيرية.

3 ـ تعريفها استنادا إلى وظيفتها: ترى (مدرسة براغ) أنّ لغات التخصّص تقوم على أسلوب لغويّ خاصّ هو ما يسمى (بالأسلوب الوظيفيّ)، ولهذا السبب نجد أنّ الخطابات العلمية لا تستعمل اللّغة في صورتها الكليّة، وإنّما تقوم بعملية اختيار وانتقاء للعناصر التي تجدها مناسبة لتحقيق أغراضها ومقاصدها التبليغية، ومن ثمّ فإنّ الطابع الوظيفيّ للغات التخصّص يظهر في كونها توجد "في

[1] - علي القاسمي، علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ط1، 2009، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ص65.

[2]- Kocourek.R,Oskar Brandstter ,la langue Française de la technique et de la science, Paris ,1991. P15.

أسلوبين وظيفيين اثنين، هي تضمّ الأسلوب المهني العملي في التعامل العامّ في العمل، وفي التناول المباشر للموضوعات العملية، وتضمّ أيضا الأسلوب العلمي في الموضوعات العلمية المختلفة"[1] وهذا يعني أنّ الشق العلميّ (النظري)، والشقّ المهني (التطبيقي) يتكاملان فيما بينهما لأنّهما وجهان لتخصّص علميّ واحد.

المطلب الثاني: خصائص لغات التخصّص

تتميّز لغات التخصّص بجملة من المقاييس والمعايير التي تؤهّلها لأن تكون أداة صالحة لنقل المفاهيم والحقائق والمضامين العلمية نقلا أمينا دون لبس أو غموض، حيث تتلخّص هذه المعايير في مايلي:

1 ـ الدقّة: إنّ الدقّة التي تطبع النصوص العلمية تتلخّص في القدرة على التعبير عن المفهوم العلميّ المراد معالجته، والتفصيل فيه بصورة واضحة ودقيقة لا تترك مجالاً لأيّ غموض، أي أنّها لا تسمح بوجود بعض الظواهر اللغوية التي تطبع اللغة العامّة والتي من شأنها أن تخلق جوّا من الضبابية وعدم الدقّة. ويرتبط مقياس الدقّة في الخطاب العلمي المتخصّص بالجانب الإفرادي (المعجميّ أو المصطلحيّ) أكثر من ارتباطه بالجانب التركيبي، ذلك أنّ "الإبانة في مفردات لغات الاختصاص تطلب أن يكون لكلّ لفظ معنى مجرّد خاصّ به، كما ترفض تعدّد المعاني في المفردة الواحدة، لأنّ ذلك ينتج تداخلا واضطرابا يذهب الإبانة"[2] التي تعدّ على رأس الاهتمامات التي تسعى اللغة العلمية إلى تحقيقها والوصول إليها، ومن شروط الإبانة أيضا التي تضمن تحقيق الإفادة أن لا يلتقي معنيان متضادان في لفظة واحدة، لأنّ ذلك من أهم أسباب تشويش المفاهيم وخلطها ببعضها البعض.

2 ـ الموضوعية: تعبّر لغات التخصّص عن مفاهيم وحقائق وذوات خارجية، وهذا يجعلها قريبة جدّا من هذه المواضيع أكثر من قربها من الذات الواصفة التي تتولّى عرض هذه الحقائق، وهذا يقتضي منها أن تبتعد كليّة عمّا يعرف بالذاتية التي تعدّ "صفة الأسلوب الذي تظهر فيه ذات المتكلّم أو الكاتب، ومن ثمّ انطباعاته وعواطفه ومواقفه الذاتية إزاء الغير، واستعمالات لغوية خاصة يقصد منها التأثير على السامع."[3] وتبعا لذلك فإنّ غياب الذاتية في النصوص العلمية ينعكس بصورة واضحة على البنية اللسانية التي تنتهجها لغات التخصّص، والتي يندر أن تظهر من خلالها ذات مستعملها، بدليل أنّ البنية الصرفية في هذا النمط من الخطابات تتخّذ مسارا تغيب فيه

[1] - محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دط، دت، القاهرة، دار غريب، ص15.
[2] - عمار ساسي، المصطلح في اللسان العربي (من آلية الفهم إلى آداة الصناعة)، ط 2009، الأردن، عالم الكتب الحديث، ص 72
[3] - عبد الرحمان الحاج صالح، الأخطاء في تأدية المفهوم في التعريب والترجمة خاصة، مجلة المجمع الجزائري، ع12، ديسمبر2010 ص11

"الضمائر وخاصّة ضمير المتكلّم والمخاطب ... ولهذا فقد جرت العادة في المقالات العلمية أن يتحاشى الكاتب عبارات مثل: عندما أكملت، بعد أن أجريت الإحصائيات، ويستخدم بدلا منها عند إكمال التجربة: بعد إجراء الإحصائية، كما يتجنّب الباحث العلمي كلمات مثل: أعتقد وأظنّ ..."[1] أي أنّ منشئ الخطاب العلمي يتعمّد إقصاء وتغييب ذاته في هذا النوع من الخطابات التي يعتبرها كيانا مستقلا استقلالا كاملا عن ذاته، وحتى عن الحيّز والظرف التاريخي الذي أنجزت فيه.

3 ـ البساطة والوضوح: يتعلّق هذا المقياس بكلّ مستويات اللّغة الخاصّة (الصرفي، التركيبي الدلالي) لأنّ هدف الخطاب العلميّ بشكل عامّ هو إيصال المعارف والمفاهيم العلمية إلى المتلقّي بصورة بسيطة وواضحة، فأمّا وضوح الألفاظ فيتحقّق في حال "تفضيل المأنوس من الألفاظ أي تلك التي تبتعد عن الغرابة والحوشية، وذلك بالابتعاد عن أسباب غموض العبارات والتخلّي عن استعمال الصور البلاغية من تشبيه، واستعارة، وكناية، وتورية وغيرها ممّا يفتح باب التأويل المتعدد والتفسير المتكاثر"[2] وذلك بسب مرونتها وقابليتها لتعدّد التفسيرات والتأويلات. وأمّا في ما يتعلق بمبدأ الوضوح على المستوى التركيبي فإنّ ذلك يقتضي "استعمال قوالب لغوية سهلة وتراكيب نحوية بسيطة كتلك التي تتألف من مسند، ومسند إليه، وتكملة، أو جملة رئيسة تتضمن جملة تابعة لها أو جملة معطوفة عليها"[3] وذلك لأجل تبسيط وتسهيل طرق وآليات وصول الفكرة إلى المتلقيّ على أكمل وجه.

4 ـ الإيجاز: يلتقي مبدأ الإيجاز مع مبدأ الاقتصاد في مسألة التركيب اللغوي، إذ أنّ الإيجاز يعني أن نعبّر عن "المضامين العلمية بأقلّ عدد ممكن من الألفاظ من غير الإخلال بالمعنى، ويخضع لخصيصة الإيجاز كلّ من المصطلح، والتعريف، والنّص."[4] أي أنّه يعتبر من المبادئ التي يجب أن تراعيها آليات تكوين الوحدات المصطلحية من جهة، كما يتعلّق أيضا بمناهج صياغة النصوص العلمية من جهة أخرى.

ويتلّخص مبدأ الإيجاز في تكوين الوحدة المصطلحية بتفضيل المصطلح الذي يتألّف من لفظ واحد أي المفرد على المصطلح المرّكب الذي يتكوّن من أكثر من لفظ واحد. وأمّا في ما يتعلّق بمبدأ الإيجاز في النصوص والخطابات الناقلة للمضامين العلمية، فيشترط فيها اعتماد التعبير المباشر دون حشو، أوتكرار، أوإطناب.

---

[1] – علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 68.

[2] - محمد توفيق الرماوي، تشريح الصدر والقلب، ط1، 2000، مصر، المكتب المصري الحديث، ص 26.

[3] - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية ، ص70.

[4] - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وفي السياق نفسه قد يتعلّق مبدأ الإيجاز بالتعريف الذي يعدّ هو الآخر من مستلزمات المصطلح، ونعني به أن نعبّر عن خصائص المفهوم ومواصفاته بعبارات قصيرة، تتضمنّ أقلّ عدد ممكن من الألفاظ دون الإخلال بالمعنى. ولأنّ خاصية الإيجاز تعدّ من أبرز مقوّمات اللّغة المتخصصة، فإنّ الحاجة الماسّة إلى هذا المبدأ خاصة على مستوى بناء الوحدات المصطلحية قد دفعت أهل الاختصاص "إلى الاختيار في بعض المصطلحات الرياضية والكيميائية والفيزيائية واللغوية، على نحو يجعل حرفا واحدا دالاّ على المصطلح الواحد"[1] بغية ضمان تيسير تداول المصطلح ومن ثمّ قبوله.

وتحقيقا لمبدأ الإيجاز ــ زيادة على ماسبق ــ توظّف النصوص العلمية وسائل تعبيرية أخرى فضلا عن الرموز والمختصرات، إذ تعمد إلى صياغة المعادلات الرياضية القصيرة التي تتسم بدّقة الدلالة وقصر العبارة... إضافة إلى استعمال الرسوم البيانية والتوضيحية، إلى غير ذلك من الآليات اللغوية التي تمتلك صلاحية التعبير عن المحتويات المعرفية بصورة رمزية مختصرة، وبأقلّ عدد من الألفاظ والعبارات.

المطلب الثالث: المستويات اللّغوية للمصطلح في لغات التخصّص

إنّ الحديث عن موقع المصطلح في لغات التخصّص يدفعنا إلى البحث في خلفية أخرى تتصلّ بهذا المجال، وهي ضبط حدود ومعالم العلاقة التي تربط المصطلح بالمكوّنات اللغوية الأخرى التي يلتحم معها، كي يؤديّ سياقا لغويا معرفيا محدّدا. وفي ظلّ ذلك يبرز المصطلح كنواة مركزية يتأسس عليها النظام اللغوي المتخصص، ويتميّز بها ــ موازاة مع ذلك ــ عن النظام اللغويّ العام. ومن هذا المنطلق فإنّ المصطلح كوحدة لغوية متميّزة تمثله ثلاثة مستويات متكاملة هي:

1 ـ المستوى المعجميّ: إنّ المصطلح في نسق لغات التخصّص هو في الأصل وحدة لغوية لأنّه يمثل الواجهة المعجمية فيه، باعتبارها ـ أي لغات التخصّص ـ نمطا لغويا خاصّا يأخذ حاجته من المصطلحات التي يعبّر بها عن مفاهيمه ومضامينه العلمية من مجموع الرصيد اللّغوي الذي تزخر بها اللغة العامّة، مع التذكير بأنّ الطابع الغالب على هذه الوحدات المعجمية المختارة هو الطابع الاسمي بوصفه خاصية أساسيّة يتميّز بها المصطلح عن باقي المكوّنات اللغوية التي يبنى عليها النصّ المتخصّص، والتي بإمكانها أن تؤثّر بشكل ملحوظ على هذا النوع من النصوص التي تحضر فيها الأسماء بقوّة، وتغيب في مقابل ذلك الأفعال والحروف.

[1] - محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص6

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ المصطلحات بوصفها وحدات معجميّة أساسية في بناء النصّ المعرفي المتخصّص، بإمكانها أن تكتسب خاصية أخرى هي خاصية التميّز عن سائر الوحدات المعجمية الأخرى التي تشترك معها في بناء النصوص المتخصّصة، بما في ذلك المصطلحات الفرعية التي تندرج تحت المصطلح الأساسي، بينما لا يمكنها أن تحقّق هذه الميزة وهي خارج السياقات العلمية، إذ تعتبر كلّها في هذه الحالة مجرّد علامات لغوية يعتمد عليها لتسمية المفاهيم المتخصّصة والإحالة إليها. أي أنّ "استعمال المصطلح داخل النظام اللّغوي الخاص، هو ما يمنحه قيمته الدلالية ودرجة اختصاصه في سلّمية المصطلحات التي ينتمي إليها فلا فرق بين مصطلح القفص الصدري، ومصطلح الفقرة الصدرية وهما بمعزل عن الاستعمال داخل عبارات اللغة الصحيّة، أمّا إن استعملا فسيظهر جلياً أنّ الأوّل منهما أقوى ورودا لأنّ الثاني يدخل تحته، إذ هو عنصر من عناصره."[1] ولذلك فإنّ المحتوى المعرفي الذي يتضمنّه النصّ العلميّ يفرض على منتج هذا النوع من الخطاب أن يعتمد في سياق معيّن على مصطلحات محدّدة دون غيرها، وأن يعتمد على نسبة تواتر مصطلح ما ــ المصطلح الأساسي ــ على حساب باقي المصطلحات، والوحدات اللغوية التي يبنى على أساسها النصّ المتخصّص.

2 ـ المستوى السياقي (التركيبي): إنّ السياق اللغويّ ذا الطابع الاصطلاحيّ هو "القول أو العبارة التي يرد فيها المصطلح داخل النّص."[2] والغالب أن تكون هذه النصوص متخصّصة في إحدى المجالات المعرفية، وعلى هذا فإنّ السياق اللغوي في شكله العام لا يتعلّق بلغة التخصّص وحدها بل هو علامة مميّزة للغة العامّة أيضا، كونهما يشتركان في بنى تركيبية واحدة. ولكنّ الذي يرسم في صورة واضحة الحدود الفاصلة بينهما هو الوحدات الإفرادية التي تتميّز بطابع خاصّ في لغات التخصص، والتي كثيرا ما تفتقده في حالة ما إذا بقيت داخل الحيّز اللغوي العامّ أو انتقلت إليه.

ومن ثمّ، يرى المختصّون أنّ لغات التخصّص من هذا المنظور لا تعدو أن تكون مجرّد "لغة تخاطب في أمر علميّ خاص بين مختصّين، ولمّا كان لكلّ لسان خصائص تركيبية مميّزة في الإبانة على المعاني، اقتضى الأمر أوّلا فقها مرّكزا لخصائص التركيب في اللّسان أصولا وفروعا نقلا وعقلا، نظرية وممارسة، فلغة التخصّص ليست مصطلحا علميا وكفى، بل هي مصطلح علمي مرّكز في تركيب لغوي."[3] وهذا ما يجعلها امتدادا للغة الطبيعية أو اللغة العامّة التي توظّف في مجال الاتصالات والتعاملات اليومية.

[1] ـ أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية (الكتاب الطبي الجامعي)، البرنامج العربيّ لمنظمة الصحة العالمية،2005، ص61.
[2] - المرجع نفسه، ص64.
[3] - عمار ساسي، المصطلح في اللسان العربي (من آلية الفهم إلى أداة الصياغة)، ص80.

وقياسا على ذلك فإنّ هذه الأخيرة تعتبر الركيزة التي تتأسّس عليها لغات التخصص سواء تعلّق الأمر بالشقّ المعجمي الإفرادي أو الشقّ التركيبي، عن هذا يقول (غاليسون) (GALLISSON): "لغات التخصّص توظّف على العموم معجما نجده في اللغة العامّة، ولكنّ مفاهيمه تكتسي طابعا خاصا يرتبط بالعلم أو بميدان التخصّص الذي توظّف فيه، وهي توظّف أيضا معجما يزداد تخصصا كلّما ازداد الميدان الذي توظّف فيه تخصّصا، إلى جانب ذلك تفضّل لغات التخصّص تراكيب على أخرى مثل صيغة المبني للمجهول والتراكيب الاسمية"[1]. ويتأكّد هذا عند (الفاسي الفهري) حين يقول: "المعجم القطاعي يصدق عليه ما يصدق على المعجم العام من ضوابط صرفية ودلالية وتركيبية وصوتية."[2] وهذا معناه أنّ لغات التخصّص تقوم بعملية انتقائية من مجموع الرصيد اللّغوي العامّ ليس على مستوى الكلمات والوحدات الإفرادية فحسب، وإنّما على مستوى البنى التركيبية والنصيّة كذلك.

وتلجأ النصوص المتخصّصة ـ كما ترى(كابري) (CABRE) ـ إلى "صيغ نصيّة مثل الوصف، والتعريف، والتصنيف، والعدّ، والحساب، والمنطق، والحجّة، والاستشهاد، والإحالة وبالمقابل فهي لا تستعمل صيغا أخرى يشيع استعمالها في اللغة العامة مثل السرد والحوار."[3] فلغة العلم وفقا لهذه المعايير تتسم بخاصة وصف الظواهر العلمية التي تعالجها، والتي تتجسّد بشكل واضح في معظم خطاباتها، كما تستعين في سياقات أخرى بجملة من الحجج، والأدلة والأمثلة والتوضيحات لأجل إقناع المتّلقي بصحّة الفكرة التي وصلت إليها. وعلى هذا الأساس تنقسم السياقات اللغوية المتخصّصة إلى الفروع التالية:

أولاّ ـ السياق الوصفي: يغلب عليه النمط الإخباري الوصفي، الذي ينطلق من قاعدة الكلام المتداول (العام) إلى مستوى التعبير الاصطلاحي المتخصص الذي "يتّخذ فيه المصطلح صفة الأداة الواصفة أو المعيّنة"[4] لمجموع المفاهيم والمضامين العلمية والمعرفية.

ثانيا ـ السياق الحدّي: يكون فيه المصطلح هو المقصود بالتعريف، أو الحدّ أو كما "يسمى في كتب المنطق العربية القديمة (القول الشارح) وهو مجموع الصفات التي تكوّن مفهوم الشيء متميّزا عمّا عداه، وهو والشئ المعرّف سواء، إذ هما تعبيران أحدهما موجز، والآخر مفصّل عن شيء واحد بالذات."[5] يعتبر هو محور التعريف ولبّه.

1- Galisson : Dictionnaire de didactique des langues, Hachette, Paris. p152

2 - عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ط1، 1985، الدار البيضاء، المغرب، دار توبقال، ج2، ص226.

3 - CABRE, Maria Térésa : La terminologie :théorie , méthode et applications. Les presses de l'université d'Ottawa, 1998, p139.

4 - أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية ، ص 64.

5 - عبد الرحمان بدوي، الموسوعة الفلسفية، دط، دت، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص 423، 424.

ثالثا ـ السياق الميتاوصفي: يرّكز في هذا النوع من السياقات على وصف البنية اللّفظية للمصطلح أي "وصف لفظ المصطلح من الناحية الصرفية، أو على شكل ما يحيل عليه، أو على كيفية استعماله، أو على علاقته بغيره من المصطلحات الأخرى، أو على سبب وضعه دون غيره."[1] من الصيغ لتسمية مفاهيم أو مدلولات معيّنة.

وتأسيسا لما سبق فإنّ هذه السياقات اللغوية المتخصّصة رغم اختلافها وتنوعها إلاّ أنّها مجتمعة تعتبر شكلا من الأشكال التي تكشف عن حركيّة المصطلح كوحدة معجمية متخصصة داخل سياقات علمية ومعرفية مختلفة، ممّا يفرض عليها حتمية الخضوع لكلّ خصائص وقوانين البناء التركيبي الخاصّ الذي ترد فيه.

3 ـ المستوى الدلالي: تركّز لغات التخصّص في مستواها الدلالي على مبدأين بارزين طبعا مفاهيمها، وأنساقها اللغوية بطابع متميّز، وهما:

أ ـ التلاؤم الأحادي: تختلف المصطلحات عن الكلمات العادية في كون هذه الأخيرة تتمتع بإمكانات التعدّد الدلالي، أي القدرة على التعبير عن مدلولات كثيرة في قالب لغوي واحد، في حين أنّ الوحدات المصطلحية مجالها أضيق بكثير لأنّها لا تتسع إلاّ للتعبير عن مفهوم واحد فقط، أي بعد أن تعيش الكلمة في نطاق تعدّد معنوي ودلالي واسع في الاستعمال العام، تنتقل في لغات التخصص إلى إطار أضيق هو إطار أحادية الدلالة الذي يتلخّص مفهومه في أنّ "كلّ وحدة مصطلحية توجد بإزائها وحدة مفهومية واحدة، يقلّص هذا المبدأ من إمكانات التنوّع والتعدّد الدلاليين ولا يسمح بالاشتراك المصطلحي... كما يحقّق عنصري الدقّة والوضوح في التعيين، والتمثيل والتعبير عن المفاهيم والتصورات"[2] فهو بكلّ هذا يجسّد أهم ميزة تطبع لغات التخصّص، وهي الدقّة التعبيرية.

ولا يعدّ مبدأ الأحادية الدلالية مبدأ عامّا تخضع له الوحدة المصطلحيّة بشكل مطلق في كلّ أحوالها، وإنّما هو قانون جزئي ينطبق عليها في حالة ما إذا كانت موظّفة في إطار مقام علميّ تواصلي محدّد، يجعل المصطلح "حاملا لقيمة مفهومية تلازمه في ميدان التخصص العلمي، إلاّ أنّ الوحدة المصطلحية نفسها قد تستعمل في إطار نظري ثان أو ثالث وتكون لها حمولة دلالية مخالفة لما تمّ التعرف عليه داخل النظام التصوري الأوّل"[3] أي أنّ مفهوم ودلالة المصطلح تبقى دائما محكومة بالسياق الاستعمالي المتّخصص الذي ترد فيه، ممّا يجعله ـ أي المصطلح ـ عرضة

[1] ـ أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية ، ص64.
[2] ـ ليلى الفيضي، البنية الداخلية للمصطلح (المكونات والخصائص)، اللسان العربي، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، ع60، 2011، ص5.
[3] ـ المرجع نفسه، ص1.

لفقدان هذه الدلالة الاصطلاحية، فيصبح على إثر ذلك عاجزا عن ترجمة المفهوم المرتبط به في حالة ما إذا خرج عن دائرة التّخصص الذي وظّفه، ويكتسب حينذاك القابلية للتعبير عن جملة من المفاهيم والتصورات العلمية العامّة بصورة مشوّشة أي لا تتضح دلالتها المقصودة مباشرة في غياب المقام العلميّ التواصلي المقصود الذي له دور كبير في ضبط وتحديد مفهومه بشكل واضح ودقيق.

فهو إذن قانون تخضع له المصطلحات وهي تعمل ضمن سياق علمي ومعرفي محدّد، فإن هي خرجت عن إطار هذه السياقات المتخصصة غاب هذا المبدأ "ممّا يسمح بالاعتقاد أنّ دلالة المصطلح ليست واحدة، بل دلالات متعدّدة بتعدّد المقامات التخاطبية الواردة فيها، وأنّ نفس الصورة اللفظية تتوزع على أشكال مقامية مختلفة... لأنّ المصطلح يكتسب من المعاني بقدر ما يستطيع الدخول في أطر نظرية مختلفة."[1] وعلى هذا ترى (ليلى الفيضي) بأنّ مبدأ أحاديّة الدلالة يمكن أن يتحقّق إذا توفرّت خاصيتان هما:

"ـ الخاصية البراغماتية: ويقصد بها الاستعمال النوعي المخصّص للمفهوم الاصطلاحي والمنظّم لممارسة معرفية خاصة (ميدان معرفي معيّن).

ـ الخاصية الدلالية: ويقصد بها الوظيفة المرجعية (السياقية) الخاصّة بنظام مصطلحي معيّن."[2] فالتخصص والسياق هما المسؤولان المباشران اللّذان يحميان الوحدة المصطلحية من مشاكل الانزياح الدلالي، ويحتّمان عليها الخضوع لمبدأ أحادية الدلالة الذي يقيّدها في دائرة الاختصاص المعرفيّ الذي ترد فيه.

ب ـ البعد الاستعاري (الاستعارة الاصطلاحية): تتلخّص فكرة المجاز الاصطلاحي في نقل اللّفظ من مجال إلى مجال آخر، وذلك بتعديل العلامة القديمة في حال ما إذا تحقّق مبدأ التقارب أو التجاور الدلالي بين المعنى الأصيل، وبين المعنى المستحدث المراد نقل اللّفظ إلى مجاله، لأنّ ذلك سيضمن صلاحية وديمومة هذا الانتقال الدلاليّ للاستقرار في نطاقات اللّغة المتخصّصة.

ويحدث في حالات كثيرة أن يغيب المعنى الحقيقي للّفظ، وتستقرّ عوضه الدلالة الاصطلاحية الجديدة، "ففي صلب هذه الحركة تتنزّل عملية تحويل اللّفظ إلى مصطلح معرفيّ فالمجاز يتفاعل مع الاستعمال على مرّ الزمن، فيؤول إلى تواتر بحيث إذا اقترن المجاز مع عامل الزمن اضمحلّت الصيغة المجازية منه، وحلّت محلّها الصبغة المصطلحية، فحصيلة التحوّل

[1] - ليلى الفيضي، البنية الداخلية للمصطلح (المكوّنات والخصائص)، ص4.

[2] - المرجع نفسه، ص 6.

الدلالي تحتكم إلى صور تتركّب فيما بينها على نمط المعادلات، يتعامل المجاز مع التواتر فينتج النقل، ويقترن النقل مع اللفظ الفنيّ فيوضع المصطلح، عندئذ يكون المجاز سبيل الرصيد اللغوي العام إلى الرصيد الخاصّ المعرفيّ، الذي هو رصيد المصطلحات العلمية"[1]. وكثيرة هي المصطلحات العلمية التي أدّى تواترها واستعمالها في مختلف مجالات العلم والمعرفة إلى تغييب معناها القديم تغييبا كاملا، فأصبحت الدلالة الاصطلاحية المستحدثة وكأنّها هي الدلالة الأصل. وبناءً على ذلك فإنّ هذا النمط من التغير الدلالي يتخذ مجريين أساسيين هما:

أوّلا- مجرى الاستعارة: يركّز الانتقال الدلالي في هذا النوع على علاقة المشابهة بين المدلول المستعار والمستعار منه، ويتّضح ذلك من خلال المثال الذي عرضه (أولمان) (OULMANE) حين قال: "إنّنا حين نتحدّث عن عين الإبرة نكون قد استعملنا اللفظ الدالّ على عين الإنسان استعمالا مجازيا. أمّا الذي سَوّغَ لنا ذلك فهو شدّة التشابه بين هذا العضو والثقب الذي ينفذ الخيط من خلاله."[2] وهذا ما يطلق عليه في لغة العلم اسم (الاستعارة الاصطلاحية).

ثانيا- مجرى المجاز المرسل: "وهو أن ينتقل مجال الدلالة إلى علاقة غير مشابهة بين المدلولين"[3] وعلاقاته كثيرة أهمّها: السببية، الحالية، المحلية، المجاورة، الزمانية، المكانية، الكليّة باعتبار ما سيكون... ولكنّ العلاقات التي يرتكز عليها في مجال البناء المصطلحيّ هي علاقات محدودة تختلف كثيرا عن تلك العلاقات المعتمد عليها في مجال التعبير البلاغي.

المطلب الرابع: وظائف المصطلح في نقل المعرفة المتخصّصة

يلعب المصطلح دورا محوريا في إنتاج المعرفة، ونموّها، وتدويلها لأنّ "مفاتيح العلوم مصطلحاتها، ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى في مجمع حقائقها المعرفية، وعنوان ما به يتميّز كلّ واحد منها عمّا سواه."[4] وتبعا لذلك فإنّ المصطلح يعتبر ضرورة حضارية وعلمية يحتاج إليها أهل الاختصاص لضبط مفاهيمهم ومعارفهم. وذلك من خلال اعتمادهم على خطابات تجسّد هذه المفاهيم وتدلّ عليها، كما تحدّد المعالم الفاصلة بينها وبين باقي فروع العلم والمعرفة ممّا يستلزم في هذا الوضع أن ترتكز المعرفة على واجهتين متكاملتين، الواجهة الأولى هي الواجهة المفهومية التي تتصل بالنظريات والحقائق العلمية في صورتها المجرّدة، أمّا الواجهة الثانية فهي الواجهة اللغوية والمصطلحية التي تجسّد هذه المفاهيم وتعبّر عنها.

[1] -عبد السلا م المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، دط، 1984، تونس، الدار العربية للكتاب، ص45.
[2] - استيفان أولمان، دور الكلمة في اللغة، تر: كمال محمد بشر، ط3، 1972، القاهرة، مكتبة الشباب، ص 165.
[3] - المرجع نفسه، ص169
[4] - عبد السلام المسدي، اختلاف المصطلح بين المشرق والمغرب، الكويت، كتاب العربي، 2006 ، ص9.

وعلى الرّغم من أنّ المفهوم أسبق في الوجود من المصطلح فإنّ الواجهة اللغوية يجب أن ترافق النموّ المعرفي في كلّ مراحله، عن هذا يقول (الشاهد البوشيخي): "وإنّما تتبلور مفاهيم العلوم عند ولادتها في مصطلحاتها، وتنضج حين تنضج بمصطلحات، وتبلغ أشدّها حين تبلغه بأنساق من المصطلحات، ولا سبيل إلى تحليل وتعليل ظواهر أيّ علم دون فقه المصطلحات، ولا سبيل إلى تجديد أيّ علم دون تجديد المصطلحات أو مفاهيم المصطلحات"[1] ذلك أنّ حركية المصطلح وسيرورته في مجالات العلم والمعرفة هو صورة حقيقية تعكس دور اللغة في مواكبة النشاط البشري باختلاف اتجاهاته ومناحيه، أي في إنتاج المعرفة وتجديدها ونشرها.

ويعتبر نموّ الرصيد المصطلحيّ لأيّ فرع من فروع العلم مرحلة تالية لنشأة العلم وازدهاره ولذلك أصبحت قوّة أحدهما أو ضعفه مؤشّرا هامّا يدل على قوّة الآخر أو ضعفه. فمن المستبعد على هذا الأساس أن يعيش المصطلح في حالة استقرار في حين أنّ الموضوعات العلمية التي يعبرّ عنها، ويدلّ على مفاهيمها تعيش حالة اضطراب، و"لذلك لم يكن بدعا أن يساير المصطلح تقدّم البحث العلمي فينضج كلّما نضج، وتتضح أبعاده كلّما أضيئت قضايا العلم واتّضحت أبعاده."[2] ممّا سيتحتّم في هذا الوضع أن يكون هناك توازن مفهومي مصطلحي نضمن به بناء صرح العلم والمعرفة على ركائز وأسس سليمة.

ونظرا للقيمة الكبيرة التي تحتلّها المصطلحات في دنيا العلوم والمعارف عدّها أهل الاختصاص جزءا لا يتجزأ من هذه العلوم لعدم إمكانية الفصل بينهما، ومن ثمّ يحدّد (ابراهيم الشاطبي) (ت: 790 هـ) الآلية التي ينقل المصطلح بها المضامين العلمية، فهو إمّا: "أن يكون واصفا لعلم، أو ناقلا لعلم كان، أو مؤسّسا لعلم سيكون"[3] وتتلخّص هذه المبادئ من المنظور المصطلحي المعاصر في ثلاث وظائف أساسية هي:

1 ـ الوظيفة التأسيسية: ونعني به أنّ الحقائق العلمية والمعرفية لا يمكن أن تظهر إلى الوجود دون صياغة لغوية واصطلاحية تصقلها، وذلك بالنظر إلى الدور العظيم الذي تقوم به اللغّة في حمل المعرفة واحتوائها، ممّا يجعلها ـ أي اللغة ـ تتخطّى حدود كونها مجرّد علامات لسانية فحسب، وإنّما هي تسير إلى أبعد من ذلك، فإذا كان تأسيس المعارف "لا يتمّ إلاّ بوجود تفاهم بين المؤسسين فتلك صورة أخرى من صور حظّ المصطلح من بناء المعرفة، إذ هو في هذه الصورة لغة التفاهم وأداة التواصل فتتأكّد علاقة التعاضد بينهما."[4] مع التذكير بأنّ هذا الدور لا يمكن أن

[1] ـ الشاهد البوشيخي، نظرات في المصطلح والمنهج، دراسات مصطلحية (2)، دط، دت، المغرب، معهد الدراسات المصطلحية، ص15.
[2] ـ محمد النويري، المصطلح اللساني النقدي بين واقع العلم وهواجس توحيد المصطلح، علامات في النقد، النادي الأدبي الثقافي، جدّة السعودية، يونيو 1993، ج8، م2، ص 250
[3] ـ أبو اسحاق ابراهيم بن موسى الشاطبي، الموافقات، تح: عبد الله درّار، ط2، دت، بيروت، دار المعرفة، 97/1/.
[4] ـ أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية ، ص66.

يؤدَّى على أكمل وجه ما لم توّحد المصطلحات وتنظَّم، لأنّ تنظيمها وتوحيدها شرطان أساسيان لنجاح عملية الاتصال العلمي الناجح والفعّال بين مختلف فئات المستعملين.

2 ـ الوظيفة التقييدية: إنّ الوجه المادي للمفهوم العلمي يتجسّد في القوالب المصطلحية التي تضبطه وتحدّده، بدليل أنّ التعاريف التي حاولت ضبط مفهوم كلمة "مصطلح" ركّزت معظمها على جملة الوظائف التي يؤديها خدمة للفكر والمعرفة، وأهمّها:

أ ـ التسمية: تتمثّل الوظيفة الأساسية الأولى للمصطلح في تسمية المفهوم أو التصوّر الذي يرتبط به، ممّا يعني أنّه في هذه الحالة ينوب عنه ويقوم مقامه، لذلك وقفت هذه الجزئية في صدارة الوظائف المصطلحية التي ركّزت عليها المؤلّفات العربية التراثية والمعاصرة على حدّ سواء، إذ يعرّف (الجرجاني) (ت: 814هـ) المصطلح بناء على الأساس فيقول: "الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على **تسمية شيء** باسم ما ينقل عن موضعه الأوّل"[1] وعن الوظيفة نفسها يتحدّث (فهمي حجازي) فيقول: "المصطلح اسم قابل للتعريف في نظام متجانس يكون **تسمية حصرية ـ تسمية لشيء** ـ ويكون منظّما في نسق"[2] كما ينحو (المسدّي) المنحى نفسه، ذلك أنّ المصطلح عنده هو "اللّفظ الذي **يسمي مفهوما** معيّنا داخل لغة تخصّص ما."[3] ولذلك كان وجوده مرتبطا ارتباطا كاملا بوجود الحقل المعرفيّ الذي يشتغل في إطاره، ولا يخرج عن حدوده.

ب ــ الإحالة: يقوم المصطلح بدور آخر في تجسيد المضامين العلمية والفكرية، إذ أنّ وظيفته في هذه الحال تتلّخص في أنّه يحيل إلى الشبكة المفهومية التي يتصل بها، وبناء على هذا المبدأ عرّفت المصطلحات بأنّها "وحدات لسانية أو غير لسانية **تحيل على** مفاهيم أو أشياء خاصّة"[4] تصبح بعد مرحلة التسمية لصيقة بالمصطلح التابع لها.

ج ــ التعيين: يعرّف المصطلح بناء على هذه الوظيفة وفق النسق التالي: "المصطلح هو **تعيين** مفهوم ما في شكل حروف، أو أرقام، أو كتابة، أو رسم، أو تأليف ما من هذه العناصر."[5] التي يمكن أن تتجمّع في وحدة مصطلحية واحدة قد ترد في صورة مفردة أو مركّبة.

د ــ التخصيص: إنّ المصطلح يمنح المفهوم طابعا لغويا خاصّا ومتميّزا، فتصبح دلالته على إثر ذلك مرتبطة دائما بالصيغة التي تلازمها وتعبر عنها، ومن ثمّ فتخصيص المصطلح للمفهوم في هذه الحالة يخضع "لسلمية تصنيف المفاهيم من خلال علاقات العامّ بالخاصّ، والجنس بالنوع

[1] - علّي بن محمد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دط، دت، القاهرة ، دار الفضيلة، ص27.
[2] - محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص12.
[3] - عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدّمة في علم المصطلح، ص10.
[4] - أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص67.
[5] - محمد مفتاح، المفاتيح ومعالم، ط1،2001، الرباط، المغرب، المركز الثقافي العربي، ص06.

وذلك يفرض صيغة صرفية محدّدة تلازمه، أو لاصقة تحصره مع غيره تحت مقولة واحدة لا تنفكّ عنها قيد أنملة"[1] فتصبح الصيغة الصرفية تبعا لذلك صالحة لصياغة مصطلحات متعدّدة في علم واحد أو في عدّة علوم، شرط أن يكون المفهوم العام الذي يجمعها متقاربا. ذلك أنّ "الوحدة الشكلية حاصلة بين مصطلحات العلوم المتنوعة بواسطة بنيات صرفية محدودة، ونلاحظ إذا ما انتقلنا أنّ تعالقا تامّا حاصل بين بعض هذه البنيات الصرفية كما هو الشأن في (فَعَال)"[2] فهذه الصيغة الصرفية العربية تمتلك إمكانيات كبيرة للتعبير عن مدلولات مختلفة من خلال قالب لغوي واحد وفي مختلف التخصصات، حيث "صيغ منها مصطلح مالي كالخَرَاج، ومنطقي أو أدبي (كالخَيَال) وأصول فقه (كالفَسَاد)، وغذائي (كالضَيَاح)*... عماري (كالبَلاط)، وطبيّ (كالشَغَاف)، وعلم أنواء (كالجَهَام)"[3] إلى غير ذلك من الصيغ الصرفية التي تتناسب مع تسمية المفاهيم المتقاربة دلاليا.

وهذا التخصيص الصرفي والدلالي لا يتوقف على اللّغة العربية فحسب، بل إنّ اللغات الأوروبية تعرف هذه الظاهرة أيضا، وخير دليل عليها نظام الإلصاق الذي تعتمده للتعبير عن المفاهيم، بحيث تختص كلّ كاسعة (سابقة أو لاحقة) في التعبير عن دلالة معيّنة، مثال ذلك أنّ "السابقة (ab) تدلّ في الكلمات المركّبة المبدوءة بها على الانفصال، أوالبعد أو الوقوع خارج الشيء (abarticulaire: مجانب المفصل)... واللاحقة (gen)– gene (مولد) لاحقة تشير في المصطلحات التي تنتهي بها إلى أنّ جذر الكلمة التي سبقها، ويقع في صدرها هو الأصل أو المنشأ"[4] وهي في مجملها – كما أشرنا سابقا – تشترك في دلالة عامّة واحدة بالرغم من أنّ التخصّصات التي تستخدم في نطاقها تختلف عن بعضها البعض.

وقد تفطّن العرب منذ القديم إلى أهمية المصطلحات، وأدركوا دورها العظيم في نقل المعارف وتوطينها، كما تنبهوا إلى أنّ المصطلحات والمواضعات اللغوية لا يجب أن تكون غاية في حدّ ذاتها، وإنّما هي وسيلة فهم وإفهام، ذلك أنّ كلّ العلوم والمعارف لا يمكن أن تقوم لها قائمة بدون هذه القوالب اللّغوية التي تصوغ محتوياتها ومضامينها الفكرية والمعرفية، وتحفظها من الضياع.

---

[1] - Otman. G; Les représentations Sémantiques en terminologie, Ed. Masson, Paris ,1996. p14

[2] ـ الحسين كنوان، أهمية الصيغ الصرفية في توحيد الاستعمال الاصطلاحي والربط المعرفي بين العلوم، أعمال ندوة قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، المغرب، مارس 2000، ص129.

[3] - المرجع نفسه، ص129.

[4] - أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص68.

المبحث الثاني: المصطلح ماهيته وأهمّ خصائصه:

المطلب الأوّل: تعريف المصطلح:

1 ـ التعريف اللّغوي والاصطلاحي: إنّ كلمة مصطلح كان شأنها شأن كلمات عربية كثيرة انتقلت من معناها اللغوي الأصل إلى معنى علمي جديد، بعد أن عرفت واستقرّت دلاليا على أصل وضعها اللغوي فترة زمنية طويلة، حسب ما أثبتته أمهات المعاجم العربية ثم ما لبثت أن اكتسبت دلالة جديدة، وعلى هذا النحو تحمل كلمة (مصطلح) دلالتين:

أـ الدلالة اللغوية (الأصلية) وتتمثل في أنّ كلمة (مصطلح) مأخوذة من الأصل الثلاثي (صلح) الدال على معنى الصلاح، عن هذا يقول (ابن فارس): "إنّ الصاد واللام والحاء أصل واحد يدلّ على خلاف الفساد."[1] وعلى هذا المعنى تمحورت دلالة كلمة مصطلح في معظم المعاجم العربية التراثية التي أشارت إلى مضمون هذه الكلمة.

ب ـ الدلالة الاصطلاحية (الجديدة) وهي دلالة مكتسبة يدور محتواها حول قضية الاتفاق على تسمية أمر معيّن تسمية معينة.

ونشير بداية إلى أنّ المؤلفات العربية التراثية قد اهتمت بقضية المصطلح منذ فترة طويلة بدليل أنّ (السيّد الشريف الجرجاني) قد جمع في معجمه كلّ التعريفات التي تناولت هذه الكلمة والتي يمكن أن تشكلّ تعريفا جامعا هذا نصّه: "الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأوّل، أو إخراج اللفظ من معنى لغويّ إلى أخر لمناسبة بينهما، وقيل الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللّفظ بإزاء المعنى، وقيل الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغوي، إلى معنى لغوي آخر لبيان المراد، وقيل الاصطلاح لفظ معيّن بين قوم معينين"[2] أي بين فئة متخصّصة في مجال ما، أو بين أفراد تجمعهم اهتمامات وانشغالات واحدة. وقد ألمّ (الجرجاني) بأكبر قدر ممكن من التعريفات التي عاصرها أو وجدها في مؤلفات من سبقوه، والتي في مجموعها لا تخرج عن محور أساسي يتمثل في خروج الكلمة التي اكتسبت الدلالة الاصطلاحية من الطابع العام إلى الطابع الخاص، دون تحديد مجال هذه الخصوصية، أي مجال تخصّص الفئة التي اتفقت على إكسابه هذه الحلّة الدلالية الجديدة.

وامتدادا لهذه التحديدات ظهرت تعاريف حديثة لم تخرج عن المرجعية التراثية في تعريفها لكلمة مصطلح بوصفه "رمزا اتفاقيا لتصوّر ما ويتألف من أصوات منطوقة، أو الشكل الذي تمثّل

[1] - أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، د ط، دت، د م ن، دا ر الفكر، ج3 ، ص 303.
[2] - علي بن محمد السيّد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، ص27.

به كتابيا أي عن طريق الحروف، ويكون في صورة كلمة أو عبارة، ووفق هذا الاعتبار يمكن كذلك أن يرد المصطلح في شكل كلمة وقد تحوي مورفيما واحدا، أي عنصرا معنويا غير قابل للتقسيم أي حرفما، أو يحوي عدة مورفيمات، كما يمكن أن نعثر في المصطلحات على مجوعة تركيبية من الكلمات"[1] وتبعا لذلك تتنوّع أصناف المصطلحات بتنوّع عناصر المرّكبات المصطلحية التي تتشكلّ منها، كما قد تتنوّع أيضا بتنوّع طرق نقلها بين اللغات.

ومن هذا الباب عُرّف المصطلح بأنّه "كلمة أو مجموعة من الكلمات من لغة متخصّصة علمية، أو تقنية يوجد موروثا أو مقترضا للتعبير عن المفاهيم وليدلّ على أشياء محددة"[2] وعلى هذا الأساس ارتكزت معظم التعاريف الغربية، إذ تمحورت أغلبها حول هذه المضامين الرئيسية ونعني بذلك ارتباط المصطلح بالدلالة المتخصّصة وتنوّع مكوناته. ومن ذلك ما أورده (محمود فهمي حجازي) عن أقدم تعريف غربيّ تناول هذه الكلمة فقال: "الكلمة الاصطلاحية، أو العبارة الاصطلاحية مفهوم مفرد أو عبارة مركّبة استقرّ معناها أو بالأحرى استخدامها، وحدّد في وضوح هو تعبير خاص ضيّق في دلالته المتخصّصة، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى، ويرد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدّد فيتحقّق بذلك وضوحه الضروري"[3] وبذلك فالمصطلح يتميّز بخصائص كثيرة تميّزه عن الوحدة المعجمية العادية سنعرضها في مباحث لاحقة.

2. الصيغة الصرفية الأصحّ لمفهوم اللّفظ المصطلح عليه: لقد اختلف الباحثون في تحديد الصيغة اللّغوية لكلمة (مصطلح) فانقسمت آراؤهم على إثر ذلك إلى اتّجاهين رئيسيين:

أـ الاتّجاه الأوّل: يرى أنّها عبارة عن (مصدر ميمي) يراد التعبير به عن المعنى الصريح. ويقف (محمود حجازي) مع أصحاب هذا الرأي، إذ يرى بأنّ "كلمة مصطلح في العربية مصدر ميميّ للفعل اصطلح من صلح"[4] أي أنّه في هذه الحالة نقل إلى الاسمية.

ب ـ الاتّجاه الثاني: لا يتفق مع الرأي الأوّل، إذ يصرّح أصحابه بأنّ هذه الكلمة قد وردت بصيغة "... اسم المفعول من الفعل المزيد اصطلح (افتعل)، وهو اللّفظ المصطلح عليه للدلالة على معنى معيّن، وليس مصدرا ميميا كما ذهب إليه بعضهم."[5] وتبعا لما قلناه سابقا نشير في هذا السياق إلى بروز مشكلة أخرى، هي في الأصل امتداد لاختلاف وجهات النظر إلى طبيعة الصيغة اللغوية التي تحكم هذه الكلمة، حيث تتجسّد أبعاد هذا الخلاف في صحّة كلّ من الكلمتين

[1] - مولاي علي بوخاتم، مصطلحات النقد العربي السيميائي، دط، 2005، دمشق، منشورات اتّحاد الكتّاب العرب، ص28
[2] - محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعام المصطلح، ص11.
[3] - المرجع نفسه، ص11-12
[4] - المرجع نفسه، ص7.
[5] - مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4، 2004، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ص 305

(مصطلح واصطلاح) في التعبير عن المقابل الأجنبي (terme) كما أنّ هذا الاختلاف لم يتوقف عند حدود ضبط الصيغة اللغوية التي تخصّ كلمة (مصطلح) فقط، وإنّما امتدّت آثاره بشكل واضح فيما بعد إلى عدم الاتفاق على صحّة هذه الكلمة ومدى صلاحيتها للتعبير عن مفهوم المواضعة والاتفاق ـكما سنعرض ذلك لاحقاـ وبالتّالي فقد انقسمت الآراء بشأن هذا الموضوع إلى قسمين، فأمّا القسم الأوّل، فيرى بأنّ كلمة (اصطلاح) هي الأصوب، حيث يستند أصحاب هذا الاتّجاه إلى حجج كثيرة أهمّها:

ـ أنّ لفظ مصطلح لم يرد عند القدامى، كما أنّ أمّهات المعاجم العربية التراثية لم تثبته في متونها يقول (عبد المجيد سالمي) في هذا السياق: "فقد ذهب بعضهم إلى حدّ الاعتقاد بأنّ استعمال لفظ (المصطلح) يعدّ من باب الخطأ الشائع، وحجتّهم في ذلك أنّ كلمة مصطلح لم ترد في المعاجم العربية، ولم تأت المؤلفات اللغوية القديمة على ذكرها، وقد ردّ هذا الرأي، وفنّده بحجج لا يرقى إليها الشّك (عبد الله الودغيري) في مقالة طويلة"[1] كان قد نشرها في مجلة اللّسان العربي، إذ أورد جملة من الكتب التراثية المتخصصة التي اتخذت كلمة (مصطلح) عنوانا لها ومنها: (التعريف بال**مصطلح** الشريف) (لابن فضل العمري) (ت:249)، (الألفية في **مصطلح** الحديث) (لزين الدين بن عبد الرحيم بن الحسن) (ت:806هـ) المعروف (بالزين العراقي)، (نخبة أهل الفكر في **مصطلح** أهل الأثر) (للحافظ بن حجر العسقلاني) (ت:852هـ).كما يرى (الودغيري) بأنّ هذا المصطلح استخدم في مجال علوم الحديث استخداما واسعا إذ عرف باسم "علم مصطلح الحديث".

وفي النهاية يخلص إلى نتيجة فاصلة يقول فيها: "... ونستنتج من كلّ ما سبق أنّ لفظ (مصطلح) كان معروفا متداولا جدّا بين القدماء الذين استخدموه في مجالات وعلوم مختلفة منها التصوف، والتاريخ، وصناعة الإنشاء، وعلوم الحديث، والقراءات وصناعة الشعر واللغة، والمناظرة (الجدل)... وهلّم جرّا"[2]. وفي ردّه على من يقولون بأنّ صيغة (مصطلح) لم تثبتها المعاجم القديمة يواصل قوله: "وقد تتّبعنا آثاره إلى حدود القرن الثامن الهجريّ، وهو العصر الذي وضع فيه (مجد الدين الفيروزبادي) قاموسه المحيط، وهو أشهر قواميس اللغة العربية العامّة، الذي ظهر بعد (لسان العرب) (لابن منظور) المتوّفى في بداية القرن الثامن (711هـ)، وهذا يعني أنّ شيوع استعمال لفظ مصطلح كان متزامنا، ومتقاربا مع ظهور اثنين من قواميسنا التراثية وأشهرها، وهما القاموس واللسان، وليس استعماله وليد العصر الحديث كما يظن الكثيرون"[3] من الذين يقفون عكس هذا الاتّجاه.

---

[1] - عبد المجيد سالمي، مصطلحات اللسانيات في اللغة العربية بين الوضع والاستعمال، أطروحة لنيل دكتوراه دولة، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، 2007- 2008، ص14.

[2] - عبد الله الودغيري، كلمة مصطلح بين الصواب والخطأ، اللسان العربي، ع48، ديسمبر1994، ص5

[3] - المرجع نفسه ، ص5-6.

وقد اعتمد فريق آخر لإثبات الحجّة الثانية على فكرة مخالفة لما سبق، وهي أنّ صيغة (مصطلح) هي واحدة من الصيغ اللغوية الخاطئة التي شاعت على الألسنة، ولذا فمن غير الجائز استعمالها وتداولها لأنّها لا تستند إلى قاعدة لغوية صحيحة، ويظهر هذا الرأي بشكل واضح عند (يحي عبد الرؤوف جبر) إذ يقول: "... وهكذا فإنّ كلمة مصطلح من الأخطاء الشائعة سماعا لأنّها لا تصحّ لدلالتها المستخدمة لها إلاّ مع حرف الجرّ(على) لأنّ الفعل (اصطلح) يتعدّى بها وهذا يزيدها بعدا عن الصواب، فلا بدّ من الرجوع إلى كلمة اصطلاح، وهي من باب التسمية بالمصدر (كاعتراف) بمعنى ما يعترف به."[1] ومن المجدي الإشارة في هذا المقام إلى أنّ من يحتكمون إلى هذه القاعدة يأخذون بعين الاعتبار أنّ كلمة (مصطلح) ـ كما أشرنا سلفا ـ هي (اسم مفعول) من الفعل غير الثلاثي (اصطلح)، وبناء عليه فإنّ القاعدة اللغوية تنصّ في هذه الحالة حسب الرأي السابق . أنّ اسم المفعول في حالة صياغته من فعل لازم يكون بحاجة إلى نائب فاعل يتمّم معناه شرط أن يرد هذا النائب على شكل جار أو مجرور، أو ظرف، أو مصدر ومادامت صيغة الفعل القياسية هنا هي (اصطلحوا عليه) فإنّ ذلك يستلزم أن يكون اسم المفعول المشتق من نفس الفعل هو (مصطلح عليه)، ومن ثمّ فإنّ الاكتفاء بالشقّ الأوّل وحده دون ذكر الجارّ والمجرور التابع له هو إخلال بالمعنى بسبب الخروج عن أصول القاعدة اللغوية، ممّا يعني الوقوع في الخطأ.

ويذهب (الودغيري) إلى أنّ هذه القاعدة النحوية تنطوي تحتها ملابسات لغوية، شرحها مفصلّة في مقاله بعد أن عرض أراء بعض النحويين ــ ومنهم (ابن يعيش والبنّاني) ـ بشأن هذه القاعدة، إذ بنى أحكامه هذه قياسا على كلمة (مشترك) التي ينطبق عليها نفس التخريج النحوي حيث يمنكها الاستغناء عن حرف الجر لإتمام معناها، لعلل أشار إليها فقال: "لماذا لا يكون هو أيضا من الكلمات التي لم تعد تحتاج لحرف الجرّ، إمّا تخفيفا ونتيجة لكثرة الاستعمال وإمّا لأنّه أصبح علما بالغلبة على مسمّى به"[2]. وهو مايصوّغ لنا استعمال هذه الصيغة اللّغوية دون إلحاق حرف الجرّ بها.

ويتقلّص حجم الخلاف عند من يعتبرون كلمة (مصطلح) مصدرا ميميّا، على اعتبار أنّ هذه اللفظة سليمة من الوجهة الصرفية، ومن ثمّ يجوز استعمالها على هذا الشكل دون أيّ إضافات أخرى لأنّ "المعروف في كتب القواعد الصرفية أنّ صيغة (اسم المفعول) المأخوذة ممّا فوق الثلاثي ليست خاصة باسم المفعول وحده، بل هي صيغة يشترك فيها كلّ من اسم الزمان، واسم المكان واسم المفعول، والمصدر الميميّ، وإذا كانت كلمة مصطلح لا يصحّ اعتبارها اسما للزمان أو

[1] - يحي عبد الرؤوف جبر، الاصطلاح: مصادره، ومشاكله، وطرق توليده، اللّسان العربي، ع36، 1992، ص 143.
[2] - عبد الله الودغيري، كلمة مصطلح بين الصواب والخطأ، ص9.

المكان فإنّها صالحة لتكون مصدرا ميميا. والمصدر الميمي يصاغ من غير الثلاثي على وزن اسم المفعول تماما."[1] ويحتكم (عبد الصبور شاهين) ـ في السياق نفسه ـ إلى الذوق في اختيار المصطلح الأنسب للتعبير عن المفهوم فيقول: "... فنحن نتذوق في استعمالنا لكلمة (اصطلاح) معناها المصدري الذي يترجم كلمة (term) الإنجليزية، ولذلك لا نجد بأسا في أن نقول "إنّ اصطلاحنا على مصطلح ما ضرورة في البحث" وهو أولى وأفضل من أن نقول "إنّ اصطلاحنا على اصطلاح" بهذا التكرار الركيك"[2] الذي لا تستسيغه الأذن العربية. ومنه نخلص إلى القول بأنّه رغم هذا الاختلاف فإنّ بحوثنا ودراستنا المعاصرة تعتمد عليهما كمترادفتين، لأنّهما يحيلان على مفهوم واحد، مع الإشارة إلى أنّ الاتجاه الغالب هو توظيف كلمة (مصطلح) أكثر من توظيف كلمة (اصطلاح).

المطلب الثاني: أركان المصطلح وأهمّ خصائصه

1- الخصائص العامّة للمصطلح: إنّ من جملة الخصائص التي يجب أن تتوفّر في الكلمة أو اللّفظ الذي اختير أن يكون وحدة مصطلحية ما يلي:

أ ـ الأحادية الدلالية: ونعني بها وجوب ارتباط المصطلح بمفهوم واحد تحقيقا لمبدأ الأحادية الدلالية الذي يجعله حاملا لدلالة اصطلاحية واحدة فقط، دون أن يتأثر بتغيّر السياقات الإستعمالية التي يرد فيها، سواء كان ذلك داخل الحقل اللغوي المتخصص أو خارجه "وبناء على ذلك يتمتع المصطلح بأحادية العلاقة القائمة بينه باعتباره دالاّ، وبين المدلول الدال على المفهوم، وكلّما تدنّى احترام أحادية العلاقة بين المفهوم والمصطلح تراجعت مصطلحيته، وقلّ تمييزه عن الكلمة، حتى وإن بقي الدالّ واحدا"[3] لأنّ ذلك مدعاة للخلط والتشويش المفهوميّ الذي ينعكس على بنية المصطلح خاصّة في مجال التخصّص الواحد.

ب ـ الدلالة المباشرة: وتتجلّى في الابتعاد عن الغموض، والتعدّد، والتداخل بحيث يشترط في المصطلح أن يحيل إلى دلالته الاصطلاحية بشكل مباشر وواضح، حتى وإن كان خارج السياق.

ج ـ الخضوع للضوابط اللّغوية: ونعني بذلك مراعاته للأسس والقوانين التي تخضع لها اللّغة التي يعمل في حيّزها، لأنّ مفهوم المصطلح يعبَّر عنه في قالب لغوي، ومن ثمّ وجب عليه في هذا الوضع أن يكتسب السمات الإفرادية (الصرفية)، والتركيبية الجديدة، خاصة إذا كان مقترضا، إذ أنّ المصطلح في أكثر حالاته يكون منقولا "إلى غير البيئة اللغوية التي ولد فيها، ومن خارج نظامها

[1] - عبد الله الودغيري، كلمة مصطلح بين الصواب والخطأ، ص9..
[2] - عبد الصبور شاهين، العربية لغة العلوم والتقنية، دط، دت، دم ن، دار الاعتصام ، ص119.
[3] - زهيرة قروي، التأسيس النظري لعلم المصطلح، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة،ع 29، جوان 2008، ص 285.

اللّغوي ولا صلة له بها، لا بأصواتها ولا بأبنية كلماتها، وهذه القرابة تؤثّر في الفهم والإفهام، وعندئذ يتوقّف الاتصال الواضح بين المرسل والمستقبل، ولا يفهم المخاطب المقصود من الكلام الذي يحتويه، لأنّ الغرض من المصطلح أن يكون أداة التفاهم، ووسيلة التواصل، فلابدّ أن ينسجم ومفردات اللغة وتراكيبها"[1] لضمان تحقيق نتائج أفضل على صعيد التواصل العلميّ المتخصّص.

د ـ عالمية المفهوم وخصوصية اللفظ: من الخصائص الأساسية للمصطلح أيضا أنّه يتميّز بعالمية مفهومه، وخصوصية القالب اللغوي الذي يتّخذه شكلا وصيغة له، إذ "بمجرّد إنتاجه واستعماله يكتسب صفة، فالمسمّيات والمفاهيم الظاهرة عامّة الوجود، لأنّ الحقائق العلمية ليست خاصة ببلد بعينه، والمصطلحات أقلّ ارتباطا بالبنية الدلالية الخاصة بلغة ما، مادام المتخصّصون مهما تباعدت أوطانهم يستطيعون التفاهم بسهولة فيما بينهم في مجال تخصّصهم، دون أن يكون النظام النحوي عائقا لعملية التبليغ"[2] العلمي بين المختصّين في دائرة اختصاصهم.

2- أركان المصطلح : تقوم الوحدة المصطلحية على ركيزتين أساسيتين هما:

أ ـ المفهوم (المسمّى): يرى (فيلبر) (Felber) أنّ المفهوم هو "تمثيل عقلي للأشياء الفردية وقد يمثل شيئا واحدا، أو مجموعة من الأشياء الفردية، تتوافر فيها صفات مشتركة."[3] ولتوضيح صورة المفهوم، وتقريبه إلى الأذهان يقول (جواد سماعنة): "... على سبيل المثال نقوم بتحديد مجموعة من الحيوانات التي تمتلك عددا من السمات المشتركة لإدراجها تحت تسمية مفهوم (قطط)، أو نلاحظ مجموعة الآلات المحدّدة للوقت، فندرج بعضا منها تحت مفهوم منبّهات، والبعض الآخر تحت مفهوم ساعات."[4] وفي هذا السياق يمكن أن نشير إلى مصطلحين كثيرا ما يدرجان تحت مفهوم واحد هما (المفاهيم والمسمّيات)، ذلك أنّه وإن كانا يشتركان في بعض الخصائص التي تجمع بينهما باعتبارهما يمثلان المرجع أو المدلول الذي يشير إليه المصطلح، فإنّهما يختلفان من حيث طبيعتهما، ومن ثمّ فإنّ تمايزهما سيؤدّي بالضرورة إلى تمايز المصطلحات التي تعبّر عنهما ممّا يعني أنّ المصطلحات تبعا لما تحيل إليه أنماط كثيرة، ولكنّها في مجملها لا تخرج عن فرعين أساسيين هما:

"- مصطلحات تقنية تعين ذوات مادية موجودة، أو مستحدثة كالهاتف، والحاسوب والأقمار الصناعية وغيرها.

[1] - مهدي صالح سلطان، في المصطلح ولغة العلم، دط، 2012، جامعة بغداد، كلية الآداب، ص33.
[2] - عبد المجيد سالمي، مصطلحات اللسانيات في اللغة العربية بين الوضع والاستعمال، ص54.
[3] -Helnut felber, terminologie manual ,paris,1999,p115
[4]- جواد حسني سماعنة، نظرية المفاهيم في علم المصطلحات، أعمال مؤتمر التعريب الثامن والتاسع 4- 8 ماي، 1998، ع47، 1998، ص 188

– مصطلحات علمية، ومعرفية، تعيّن مفاهيم مجرّدة في الغالب، لا يمكن قيام علم أو معرفة دون وجودها."[1] ومن ثمّ فمادام المدلول العلميّ أو الحضاريّ يتسّم بطابع تجريدي (غير ملموس) في حين أنّ المصطلح التقني ذو طابع محسوس، فإنّ ذلك يؤكّد لنا أنّ المفهوم الذي يكتسي صبغة مجرّدة يختلف عن المسمّى الذي يندرج في إطار المحسوسات، ممّا يجعل إمكانية التمييز بين هذين المرجعين قائمة على أساس أنّ "المسمّيات هي الأشياء المحسوسة الحقيقية الموجودة في العالم الخارجي أو الداخلي، أمّا المفاهيم فصور ذهنية لتلك الأشياء الموجودة."[2] ومعنى ذلك أنّ المدلولات التي تُحِيلُ إليها المصطلحات لا تقف عند حدود الصورة الماديّة، بل تتعدّاها لتوّطر صورا فكرية ماديّة وغير ماديّة.

وعلى ضوء ما سبق يمكن الجزم بأنّ المفهوم هو أساس الدراسات المصطلحية، والنقطة المحورية التي ينطلق منها العمل المصطلحيّ. لذلك يرى (فيلبر) أنّ دقّة المصطلح لا تتوقف عند حدود الرموز اللغوية وحدها، بل على المفاهيم بالدرجة الأولى. وذلك أنّ عدم التدقيق في الإحاطة الكاملة بمفهوم المصطلح يجعل الواضعين يختلفون في اختيار التسميات المناسبة له، تبعا لاختلاف زوايا النظر إلى الخصائص والسمات البارزة، ممّا يتسبّب في خلط المصطلحات الذي يتسبب بدوره في خلط المفاهيم وتداخلها، لأنّ "الكلمات التي تفيد مفاهيم مختلفة تُعَوّضُ بعضها ببعض فتصير المفاهيم إذن مختلطة، وهذا قد يؤدّي إلى إطلاق اللفظ نفسه للتعبير عن مفاهيم مختلفة بلا تمييز وينتج عن هذا اللاتمييزية الاصطلاحية بين المفاهيم"[3] المراد صياغتها في قوالب لغوية هدفها الأساسي الضبط الاصطلاحي.

ب ـ اللّفظ: ونعني به الصورة أو الرمز اللّفظي الذي يحمل دلالة لغوية أو مصطلحية معيّنة وعلى هذا فهو يلعب دورا كبيرا في التمييز بين المعنى والمفهوم، نظرا للصيغة اللزومية القائمة بينه وبين هذين العنصرين، وبناء عليه فإنّ اللفظ في هذه الحال يتضمّن ثلاثة مستويات دلالية هي:

أوّلا ـ الدلالة اللّغوية: وتعرف أيضا بالدلالة المعجمية، ونعني بها "دلالة اللّفظ على معنى بنفسه... فالحقيقة اللّغوية لا تقتضي كونها حقيقة فيما دلّت عليه، إلاّ إذا كانت مستعملة في موضوعها الأصلي"[4] وبالتالي فإنّها تعتبر الدلالة التي يحملها القالب اللّغوي في أصل وصفه أو تسميته.

---

[1] - أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص 27

[2] - علي توفيق الحمد ، المصطلح العربي، شروطه وتوحيده، مجلة جامعة الخليل للبحوث، الأردن، ,ع1، 2005، المجلد2، ص3.

[3] - أحمد الأخضر غزال، المنهجية العامة للتعريب المواكب، دط، يناير 1997، الرباط، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، ص 24، 25.

[4] - عزيز سليم علي القريشي، البحث الدلالي في نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي (ت: 855ه)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في اللغة العربية وآدابها، الجامعة المستنصرية، العراق، جمادى الآخرة: 1425ه، آب 2004، ص108، 109.

ثانيا ـ الدلالة العرفية: تختلف هذه الدلالة عن سابقتها، في كونها دلالة انتقالية زمنية من الدلالة الوصفية بعد أن تشيع على ألسنة المستعملين، لأنّ الأصل أن يوضع الاسم للدلالة على مسمّى معيّن محسوسا كان أم مجرّدا، ثم يخصّصها الناطقون ببعض مسمياتها. وهذا يعني أنّ الدلالة العرفية تتحقق عندما يتعارف الناس ويتّفقون على استخدام لفظ معيّن للاستدلال به على المفهوم المراد تسميته حتى وإن كان مغايرا ومخالفا لما هو موجود في الأصل اللغوي، ولذلك كان من أهمّ خصائص هذه الدلالة أنّها متغيرة من زمن لآخر ومن منطقة لأخرى، كما أنّها متجدّدة بتجدّد تقاليد الناس وأعرافهم وحاجاتهم وأنماط حياتهم، وعلى هذا فالعرف نوعان: عرف عام يعتمد عليه عامّة الناطقين باللّغة، وعرف خاص محدود بفئة متخصّصة.

ثالثا ـ الدلالة الاصطلاحية: وهي ما تعرف (بالدلالة العرفية الخاصّة) لأنّها تدور في نطاق أهل الاختصاص فقط. وهي دلالة مكتسبة يتمّ بفضلها تشكيل "وحدة مصطلحية التي تعدّ في أصلها وحدة تسمية تنتمي إلى مجموعة من الكلمات والتعابير المنتقاة لاستعمالها في معرفة الأسماء، أو كلمة تنتمي إلى معجم خاص لا يتم استعمالها في اللغة العادية"[1] أي في اللغة العامّة التي يعتمدها الناس في تواصلهم الحياتي اليومي. ولهذا يعتبر اللّفظ ركنا أساسيا من أركان المصطلح لا يمكن لهذا الأخير أن يوجد من دونه، ذلك أنّ لغات التخصّص تأخذ حاجاتها من مجموع المخزون المعجميّ للّغة العامّة، فتخصّص بعض الألفاظ لتكسبها دلالة مفهومية ومصطلحية جديدة، سواء عن طريق الوضع في اللّغة أو الترجمة من لغة منقول عنها، ومن ثمّ فإنّ اللّفظ الذي توكل إليه مهمّة التعبير الاصطلاحي لابدّ أن يتحقق فيه شرطان جوهريان هما:

"ـ ألاّ تجانب دلالة المصطلح اللّفظية مفهومه العلمي، وهو ما يعبّر عنه باللغة العلمية.

ـ ألاّ تجانب دلالة المصطلح الاصطلاحية دلالته اللغوية، وهو ما يعبر عنه بالدقّة اللغوية، أي أنّ يؤدي المصطلح المفهوم العلمي المقصود، وأن يكون هذا المصطلح سليما من الناحية اللغوية مبنى ومعنى."[2] كما أنّه ليس من الضروري أن يحيط اللّفظ الذي اختير للدلالة على المفهوم العلمي بكلّ جوانب المفهوم الذي يدلّ عليه، إذ يكفي أن يختار اللّفظ مع مراعاة أبسط علاقة تربط بينه وبين المفهوم لأنّ المصطلحات لا توضع بصورة ارتجالية.

و خلاصة ماسبق بأنّ اللفظ يعدّ عنصرا أساسيا في عملية البناء المصطلحيّ كونه يمثل النسق اللغوي أو اللّفظي الذي يلتحم مع النسق المفهومي (الدلالي) لتكوين البنية المصطلحية المتخصّصة. وهذا ما يفسر لنا اعتماد جلّ التعاريف التي حدّدت كلمة مصطلح على البناء اللفظي

[1] ـ أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص25.

[2] ـ ممدوح محمد خسارة، إشكالية الدقّة في المصطلح العربي، مجلة التعريب، المركز العربي للتعريب والترجمة، دمشق، ع7، 1994 ص41.

مهما كانت صورته، إذ هو عند (محمود فهمي حجازي) "اللّفظ أو الرّمز الذي يحمل مفهوما معيّنا داخل مجال من مجالات المعرفة، يكون استعماله محصورا بين المتخصّصين."[1] وهذا ما ركّزت عليه "المنظمة الدولية للتقيس (إيزو) في توصيتها (1087) الصادرة عن اللجنة التقنية ونصّها: "المصطلح: أيّ رمز يتفق عليه للدلالة على مفهوم، ويتكوّن من أصوات مترابطة أو من صورها الكتابية (الحروف) وقد يكون المصطلح كلمة أو مختصر عبارة، أو مجرّد رمز لها."[2] ومعنى هذا أنّ القالب اللغوي (أي اللّفظ) الذي تسكب فيه الدلالة المصطلحية له الأثر البالغ في تحديد نوع المصطلح، وفي إكسابه الحلّة الأفضل التي تضمن له قبول أهل الاختصاص، ومن ثمّ مصادقتهم على استعماله وتداوله.

[1] - محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 12.
[2]- أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص25.

المبحث الثالث: مبادئ التسمية المصطلحية.

المطلب الأوّل: المصطلح بين شرط الاتّفاق أو عدمه.

إنّ ما يمكن ملاحظته في هذا الصدد أنّ الفارق الجوهري بين التعاريف التي تمحورت حول تحديد مفهوم كلمة مصطلح، هو أنّ بعضها لم يشترط عنصر الاتّفاق في بنائه ونعني بالاتّفاق في هذا المقام أن يتواضع جماعة من العلماء أو المشتغلين بعلم أو تخصص معيّن على إكساب الكلمة العامة ـ التي يكون مصدرها في الغالب الرصيد العام ـ دلالة اصطلاحية جديدة تتعلّق بمجال معرفي محدّد، مع أنّنا نجد تعاريف أخرى أخذت هذا الشرط بعين الاعتبار ومن ثمّ يمكن أن نقسم الآراء التي تناولت هذه القضية إلى فريقين:

1 ـ الفريق المؤيّد لشرط الاّتفاق: كان عنصر الاتّفاق هو الأساس الذي بنيت عليه التعاريف القديمة بدليل ما ذكره (الجرجاني) في مجموع التعاريف التي جمعها في معجمه، وأوّلها أنّ: "الاصطلاح عبارة عن اتّفاق على تسمية شيء باسم ما..."[1] وما قاله (الزبيدي) (ت:1205هـ) أيضا الذي يرى بدوره أنّ "الاصطلاح اتّفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص"[2] كما ركّز أصحاب (المعجم الوجيز) على نفس المبدأ إذ المصطلح عندهم "اتفاق في العلوم والفنون على لفظ معين لأداء مدلول خاص."[3] ومن جهته يرى (أحمد مطلوب) أنّ هناك شروطا وعوامل كثيرة يجب أن تتوفر لكي تمنح للمصطلح صلاحية التعبير عن المفاهيم المتخصصة على رأسها "اتفاق العلماء عليه للدلالة على معنى من المعاني العلمية"[4] المتعلّقة بمختلف الحقول الفكرية والمعرفية.

إنّ قضية الاتفاق لا تقف عند حدود التعاريف العربية فقط، وإنّما تمتدّ لتكون أهمّ ركيزة يعتمد عليها في بناء المصطلح الغربي أيضا، ويظهر هذا جليّا من خلال التعريف التي أوردته المنظمة الدولية للتقييس (إيزو) في توصيتها رقم (1087) الصادرة عن اللجنة التقنية، ونصّها كالتّالي: "هو أيّ رمز يُتّفق عليه للدلالة على مفهوم، ويتكون من أصوات مكتوبة أو من صورها المكتوبة (الحروف)، وقد يكون المصطلح كلمة أو عبارة"[5] أو رمزا شريطة أن يتّفق المتخصّصون على استعماله وتداوله.

2 ـ الفريق الرافض لشرط الاتّفاق: إنّ هذا الفريق لا يقيّد عملية البناء الاصطلاحي بشرط الاتّفاق والمواضعة، لذا فهم يربطون في تعريفاتهم المصطلح بالمفهوم المتخصّص الذي يدل عليه، أو بانتقاله الدلالي من المعنى العام إلى الدلالة المتخصّصة، كما قد يشيرون في تعريفاتهم إلى البنية

---

[1] - علي بن محمد الجرجاني، معجم التعريفات، ص28

[2] - محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: عبد الكريم العزباوي، 1990، الكويت، مطبعة الحكومة، ج 6، مادة (صلح)، ص551.

[3] - مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، دط، 1980، مصر، دار الهندسة، ص368.

[4] - مولاي علي بوخاتم، المصطلح والمصطلحية (الجهود والطرائقية) دط، 2004، الجزائر، مكتبة الرشاد، ص35.

[5] -Felber H,Manuel de Terminologie; unisco,Paris . P3.

اللفظية التي يرد عليها المصطلح، ومن التعريفات التي سارت على هذا النهج ما أوردته (شبكة تعريب العلوم الصحيّة) و(معهد الدراسات المصطلحية) وهو كالتالي: "إنّ المصطلح هو اللفظ أو العبارة أو الرمز الذي يعيّن مفهوما مجرّدا أو محسوسا داخل مجال من مجالات المعرفة"[1] وفي السياق نفسه يقف (عبد الصبور شاهين) على رأس من ينكرون وجوب تحقق شرط الاتّفاق لضمان نجاح مسيرة المصطلح، إذ يقول ردّا على تعريف اعتمد على هذا الضابط: "... غير أنّه مما يرد اعتراضا على هذا التحديد أنّ القرآن الكريم قد جاء بكثير من الألفاظ التي يمكن أن تعدّ من قبيل الاصطلاحات، كالصلاة ومعناها اللّغوي الدعاء، واصطلاحا: أقوال وهيئات مخصوصة من قيام وقراءة، وركوع، وسجود وقعود... إلى غير ذلك من الألفاظ القرآنية التي هي قطعا من الاصطلاحات، ولا يمكن القول بأنّ معناها الاصطلاحي ناشئ عن اتفاق طائفة معينة بشأنه، فقد أنزلها الله سبحانه بمعناها الخاص من فوق سبع سماوات. وهكذا يتبيّن لنا وجه من القصور في التعريف السابق"[2] (فعبد الصبور شاهين) إذن يستدلّ بالألفاظ، أو المصطلحات القرآنية لإثبات عدم وجوب قضية الاتفاق، أي اتّفاق المتخصصين على إكساب الكلمة المختارة الدلالة التي يجدونها مناسبة للتعبير عن مفاهيمهم وتصوراتهم الفكرية.

ونجده في موضع آخر لا يجعل هذا المبدأ ـ أي مبدأ الاتّفاق ـ حكرا على مجال المصطلح العلمي فحسب، وإنّما يرى بأنّه يجب أن يكون حاضرا في كلّ الاستعمالات اللّغوية المتخصّصة مهما كان ميدانها، حيث يقول في هذا الصدد "... والمهم أنّنا تخلّصنا من اشتراط الاتفاق الطائفي فإنّ هذا الاتفاق أو المواضعة تتحقق بالنسبة إلى جميع الاستعمالات اللغوية، لا بالنسبة إلى المصطلحات العلمية فحسب، حتى ولو كان الاتفاق على اصطلاحات لغة من اللّغات الخاصة بأرباب المهن والحرف، أو الجماعات الخارجة عن القانون، كما يسمّي بعض اللصوص رجل الشرطة (حذاء) ويطلقون على الضحية (العم أو الزبون) ويطلق السماسرة والمقامرون على رزمة النقود التي تبلغ ألفا من الجنيهات (باكو)..."[3] وهي في مجملها تحظى بالاتّفاق على صعيد الاستعمال اليومي.

ونخلص في النهاية إلى القول بأنّه رغم الاختلاف حول وجوب تحقّق مبدأ الاتّفاق أو عدمه كشرط لضمان نجاح المصطلح أي ضمان قبوله من طرف المختصين، والمستعملين له الذين يكسبونه شرعية الشيوع والتداول، إلاّ أنّه ممّا يجب التنويه إليه أنّ المصطلح لا يستطيع أن يحيا إلاّ في ظلّ اتّفاق المتخصّصين عليه، حتى وإن كانت دائرة هذا الاتّفاق ضيّقة بحجم أهل الاختصاص

[1] ـ أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص25، 26.
[2] ـ عبد الصبور شاهين، العربية لغة العلوم والتقنية، ص118.
[3] ـ المرجع نفسه، ص 118.

فقط، لأنّ عدم استساغته من قبلهم سيؤدي بالضرورة إلى عدم تداوله بينهم، ومن ثمّ عدم شيوعه على ألسنتهم، وألسنة غيرهم ممن تجمعهم اهتمامات وانشغالات واحدة.

المطلب الثاني: أصناف المصطلحات تبعاً لطريقة الوضع:

إنّ الصور والأشكال التي يمكن أن يرد عليها المصطلح يجب أن تتماشى مع طبيعة النظم اللغوية التي تعتمده صوتا وصرفا وتركيبا. ومن ثمّ فإنّ القوالب المصطلحية هي بدورها تختلف من لغة إلى أخرى، تبعا لاختلاف أنظمتها. وفي هذا الصدد رصد علماء المصطلح جملة من القوالب اللغوية التي يجب أن يتأسّس عليها المصطلح، حتى يؤدي دوره في أوضح وأكمل صورة، وفي ما يلي إشارة إلى أهمّها، وأكثرها ورودا واستعمالا:

1 ـ المصطلح المشتقّ: يعدّ الاشتقاق من أبرز الآليات اللغوية التي يعتمدها واضعو المفردات أو المصطلحات المتخصّصة في مجال التوسيع الدلالي واللفظي على حدّ سواء لأنّه يسمح بتوليد ألفاظ جديدة بالعودة إلى أصل أو منبع واحد، وبناء عليه فقد اتّفقت التعاريف في تحديد ماهيته التي تتلّخص في كونه آلية يتمّ من خلالها "أخذ كلمة جديدة من أصل موجود (مورفيم حرّ)، بعد إضافة سوابق ولواحق (مورفيمات متصلة)"[1] إلى هذا الأصل لتزويده بمفاهيم ومدلولات جديدة.

2 ـ المصطلح الجامد: في هذا السياق يرى الدكتور (عبد الصبور شاهين) أنّ تقسيم المصطلح إلى جامد ومشتّق، شبيه بالتقسيم النحوي العربي لاسم العلم حينما صنّفوه إلى منقول ومرتجل، وعن هذا يقول: "إنّ المنقول هو ما استعمل قبل العلمية لغيرها، ونقل إمّا من اسم حدث: كزيد وفضل أو من اسم عين: كأسد وثور، أو من وصف لفاعل: كحادث وحسن... وقالوا إنّ المرتجل هو ما استعمل من أوّل الأمر علما: كأُدد لرجل، وسعاد لامرأة، فهذان القسمان شبيهان بالقسمين (المشتّق والجامد) في تصنيف المصطلح العربي"[2] وأمثلة هذا النوع كثيرة، ولكنّها أقلّ بكثير من النوع السابق ـ أي المشتّق ـ ومنها: الذهب، الحجر، الفضة، الزئبق...

3 ـ المصطلح الرمزي: إنّ هدف استعمال هذا النوع من المصطلحات هو الوصول إلى الاختصار والاقتصاد اللّغوي في الكلام، وتحديدا في مجالات التعبير العلمي المتخصّص، إذ يكثر تداول هذا النمط من الوحدات المصطلحية في الأوساط والمؤلّفات المتخصّصة بحيث كثيرا ما يذكر الواحد منها في الفقرة نفسها عدّة مرات فيكون هذا أكبر دافع إلى اختصارها، خاصة إذا كان المصطلح عبارة مركّبة تصف الشيء أو تدلّ عليه. ومن ثمّ فإنّ "الحاجة إلى الإيجاز تقوم على عملية اختيار في بعض المصطلحات الرياضية، والكيميائية، والفيزيائية، واللغوية، على نحو يجعل حرفا واحدا

[1] - ماريوباي، أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر، ط8، 1998، القاهرة، عالم الكتب، ص 154.
[2] - عبد الصبور شاهين، العربية، لغة العلوم والتقنية، ص123.

دالاّ على المصطلح الواحد."[1] وعلى هذا تعرّف المصطلحات والرموز بأنّها "نظام كتابة سريعة في مجال الصناعة، وفي مجال المعاملات التجارية والإعلانات."[2] ولهذا عدّت وسيلة أساسية يُعَوّلُ عليها في معظم لغات العالم في مجال الاختزال المصطلحي.

وتبقى صلاحية هذه الرموز والمختصرات التي تقرّها مبادئ اللغة وتتيحها الوسائل اللغوية متوقفة على سيرها، والتعامل بها وفق طريقة نظامية، بحيث تكون دالّة على المفاهيم المراد اختزال بنيتها اللغوية لتسهيل شيوعها وسط المختصّين دون لبس أو غموض. وعموما يفرّق اللغويون بين شكلين متمايزين هما: المختصرات والرموز، ذلك أنّه على الرّغم من أنّهما يهدفان إلى تحقيق الأغراض نفسها (أي السهولة والاختصار) فإنّ لكلّ منهما خصائصه، وطرقه، وسياقاته الاستعمالية الخاصّة به، وهما:

أ ـ المختصرات: تعرّف المختصرات اللغوية بأنّها في الأصل عبارة عن "كلمات مستخدمة عوضا عن عبارات مكوّنة من عدّة كلمات، وهي ما يطلق عليها (Acronyms) ويتم اشتقاق هذه المختصرات عادة من الحروف الأولى المكوّنة لتلك العبارات، بحيث يتمّ دمجها معا لتكوين كلمات جديدة تضاف إلى اللغة، ويتمّ استعمالها عوضا عن مجموعة الكلمات التي تمّ اشتقاقها منها"[3] وتكمن غايتها الأساسية في الاختزال اللغوي الذي يجعل الحرف الواحد يغني عن استعمال عبارة طويلة، وقد شاعت هذه الطريقة عند الأوروبيين، وبالتحديد في اللغة الانجليزية التي ارتكزت على هذه الآلية بشكل كبير في تأسيس مصطلحاتها، ثم انتقلت في وقت لاحق إلى اللّغة العربية التي أصبحت تعتمد على نفس النمط في صياغة بعض المصطلحات المعاصرة، مع الإشارة إلى أنّ هناك آراء أخرى ترى بأنّ هذا النهج ليس مستحدثا عند العرب بل عرف عندهم منذ القديم، إذ اعتمدها علماء الحديث في دراساتهم، دون أن تكون لديهم معرفة، ولا اهتمام موسّع بها.

ب ـ الرموز: تقوم عملية الاختزال اللغوي في هذا النمط على تعويض "كلمة ما بأحد حروفها قد يكون في أوّلها أو في وسطها أو في آخرها، وقد لا يكون من حروفها، فنحن في العربية نستعمل الحرف (س) للمجهول أو نستعمل غيره، ولا علاقة لهذا الحرف بلفظ المجهول"[4]. ويؤكّد (عليّ القاسمي) أصالتها في الفكر العربيّ مستشهدا بأمثلة عنها، أشار إلى بعضها بعد أن عرّفها بأنّها عبارة عن "وضع حرف من الحروف للدلالة على أمر، أو مسألة أو فائدة، ومن ذلك ما نجده في الكتب القديمة المشتملة على أصول من النصوص، ثمّ يعقب ذلك شروح لها. فقد أثبتوا (ص) رمزا للأصل، ثم أعقبوه بـ (ش) رمزا للشرح."[5] وهذا ما يبرّر لنا كثرة استعمالها التراثي في مجال علوم

[1] - محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، ص 16
[2] - صالح بلعيد، اللغة العربية العلمية، دط، 2003، الجزائر، دار هومة، ص89.
[3] - عصام أبو سليم، المختصرات اللغوية الحديثة، مجمع اللغة العربية الأردني، ع 52، شوال 1417 ه،حزيران 1997، ص 255
[4] - عبد المجيد نصير، منحوتاء البدوء، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع32، 1987، ص 116.
[5] - إبراهيم السامرائي، المختصرات والرموز في التراث العربي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع32، 1987، ص 110.

الحديث، بينما تشيع هذه الرموز في العلوم المعاصرة وتحديدا في مجال العلوم الرياضية والفيزيائية لكنّها في الوقت الحالي لم تبق حكرا على هذه العلوم فقط، إذ أصبحت اليوم ظاهرة تعتمد عليها مختلف المجالات العلمية والمعرفية، وحتى شؤون الحياة العامّة.

4 ـ المصطلح المركّب أو المنحوت: يعدّ التركيب ظاهرة لغوية عالمية تتميّز عن غيرها من الآليات اللغوية في كونها تخضع لثلاثة ضوابط: شكلي، ودلالي، وصوتي "فالضابط الشكلي أن يتكوّن من كلمتين أو أكثر، لو انفردت كلمة منه لم تدلّ على المراد. والضابط الدلالي أن يدلّ على شيء واحد. والضابط الصوتي أن تحتفظ أجزاؤه بصوامتها وصوائتها"[1] ممّا يعني الحصول على وحدة مصطلحية جديدة تكون حاملة لكلّ خصائص الوحدات التي أخضعت لعملية التركيب (صوتا وصرفا ودلالة)، وذلك على عكس المصطلح المنحوت الذي لا تنطبق عليه هذه الشروط بحكم أنّه يخضع لعملية دمج لعناصر سابقة في بنية لغوية جديدة مع عدم المحافظة على كلّ هذه العناصر الأوّلية التي انطلقت منها عملية النحت.

5 ـ إدخال السوابق واللواحق: وتتعلّق هذه المسألة باللّغات الإلصاقية التي تعتمد على هذا النظام في بناء وحداتها الإفرادية، وعلى الرّغم من أنّ آلية الإلصاق تبدو وكأنّها متشابهة في معظم اللّغات إلاّ أنّ لكلّ فرع من هذه اللغات طريقته الخاصّة في تحقيق هذا المبدأ، ولكنّ الجامع بينها أنّها تعمد كلّها إلى إضافة عناصر لغوية جديدة (السوابق واللواحق) إلى الأصل لأجل تزويده بدلالات مستحدثة، أي أنّ الوحدة المصطلحية وفق هذا النظام تصبح أكثر طولا، بحكم أنّها ترد في صورة مرّكبة، بحيث تتضمن "كلمة أساسية تسمّى الجذر الذي يحمل المعنى الأساسي للمصطلح، وتلحق به لواحق أو لواصق تضيف للمصطلح مدلولا إضافيا، وتأتي في مقدّمة الجذر، وتدعى عند ذاك السوابق (الصدر، اللاصق القبلي)، أو تلحق بمؤخرته، وتسمى عند ذاك اللواحق (الكاسعة التذييل، اللاحق البعدي)"[2] وهي كلها تشحن الدلالة المركزية الثابتة بدلالات اصطلاحية إضافية.

ويرد المصطلح وفق الأشكال السابقة الذكر في قوالب مفردة، وهو الشكل الأكثر اعتمادا في ميدان توليد المصطلحات، مراعاة للمبدأ المصطلحي القائل بأنّ استعمال المصطلح في صورة مفردة بسيطة، أفضل من توليده في شكل عبارة طويلة مركّبة "للدلالة على الوحدات المعجمية المؤلفة من كيان كتابي واحد، وتشمل هذه المصطلحات المكوّنة من قاعدة واحدة... بالإضافة إلى المشتقات، أي المصطلحات التي تتألّف من أصل الكلمة من مورفيم اشتقاقي واحد أو أكثر."[3]

---

[1] - سيف بن عبد الرحمان العريفي، المصطلح العلمي وصياغته اللغوية (المصطلح المركّب نموذجا)، اللسان العربي، ع 57، 2001 ص5.

[2] - محمد صادق الهلالي، السوابق واللواحق في مصطلحات العلوم الطبية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع32، جمادى الأولى، شوال 1407، السنة الحادية عشر، كانون الثاني، حزيران، 1987، ص147.

[3] - ماري كلود لوم، علم المصطلح (مبادئ وتقنيات)، تر: ريما بركة، لبنان، ط1، يونيو 2012، لبنان، المنظمة العربية للترجمة والثقافة والعلوم، ص94

ويغلب أن ترد هذه المصطلحات في شكل أسماء أو مصادر. ومن ثمّ فإنّ الوحدة المصطلحية وفق هذا القانون ترد في قالب "بسيط موجز لأنّ المصطلح الطويل يُنَفِرّ السامع أو القارئ والمتلفظ على حدّ سواء. ومع تعذر استيعاب المصطلح يصعب تداوله، كما أنّ طول المصطلح ينزع عنه صيغته العلمية "يَعُومُهُ في زَحْمِ الألفاظ العامة."[1] التي لا تخضع للضوابط والأحكام السابقة.

المطلب الثالث: ركائز التسمية المصطلحية

إنّ المصطلح هو في الأصل تسمية لمفهوم محدّد، لذلك فإنّه يعتبر حصيلة اندماج البنية المفهومية مع البنية اللفظية في قالب لغوي (مصطلحي) موحّد. وهذا يستلزم أن يكون " فعل التسمية في الاصطلاح قائما على وعي علميّ مسبق بالمفهوم، بخلاف التلقائية أو العفوية التي تطبع وضع الدال إزاء المدلول."[2] ولذلك وجب على الواضع أن يحيط بالمفهوم ما أمكنه ذلك، وأن يختار أقرب وأوضح الخصائص والسمات التي يتميز بها المفهوم المُرَادْ تسميته لإكسابه رمزا لغويا مناسبا. وعلى هذا فإنّ نظام التسمية المصطلحي يتضمّن نوعين من الخصائص التي يجب أن يرتكز عليها في تصنيف المفاهيم، وتمييز بعضها عن بعض، ممّا يفتح مجالات أوسع لنظام التسمية المصطلحية وهي:

"– خصائص من الدرجة (أ): وهي خصائص ذاتية لازمة، تدخل ضمنها المواصفات المباشرة للشيء المراد وصفه نحو (الشكل والحجم والمادة والصلابة).

– خصائص من الدرجة(ب): وهي خصائص طارئة تنقسم بدورها إلى فرعين هما:

- خصائص الغرض ($ب_1$) نحو: التطبيق، والوظيفة، والمجال، والمحلّ.

- خصائص الأصل ($ب_2$) نحو: طريقة الصنع، والمكتشف، والواصف، والمخترع، وبلد المنشأ."[3] وعلى هذا الأساس تُؤخَذُ بعين الاعتبار هذه الخصائص في مجال التسمية، فقد يعتمد على خاصية واحدة، أو قد يجمع بين أكثر من خاصية للتعبير عن مصطلح واحد خاصة إذا ورد في قالب مركّب.

وانطلاقا ممّا ذكرناه سابقا، يتّضح لنا أنّ المدلول أو المفهوم المُرَادْ تسميته له تأثير واضح في اختيار الصيغة المصطلحية المناسبة للتسمية. وتبعا لذلك نميّز بين نوعين أساسيين من المصطلحات هما: المصطلحات كصور فكرية، وهي التي تتعلق بالمفاهيم المجرّدة. والمصطلحات

[1] - حفيظة المسعودي، قراءة تحليلية في بعض مصطلحات علم الأحياء، اللسان العربي، ع 50، ديسمبر2000، ص152.
[2] - أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص 31.
[3] - جواد حسني سماعنة، التركيب المصطلحي (طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية)، اللسان العربي، ع50، ديسمبر2000، ص 39.

كألفاظ تقنية، وهي تختلف عن سابقتها في أنّها "تميل إلى المكونات الحيّة، وغير الحيةّ والأشياء التي يتعامل معها الباحث أثناء مزاولة نشاطه الفكري العلمي."[1] وقد لاحظ المصطلحيون أنّ هناك ضوابط تحكم وتقنّن هذه التسميات التي لا يمكن أن توضع بصورة ارتجالية، بل يجب أن تكون نابعة من طبيعة المفهوم المراد تسميته. ولأجل توضيح هذه الأسس المعتمدة في تسمية المفاهيم نشير في ما يلي إلى جملة منها، مركّزين على أكثرها ورودا:

1 ـ الاعتماد على خاصية الشكل: ومنها في العربية ما يستعمل في مجال العلوم الرياضية والفيزيائية للدلالة على الأشكال الرياضية (كالمثلث والمربع والدائرة وغيرها...).

2 ـ الاعتماد على خاصية اللّون: ومثاله مصطلح "(Chlorophyle) المتكون من لفظتين الأولى (chlor) بمعنى أخضر، والثاني (phyll) بمعنى ورقة"[2] والمفهوم ذاته أُحتفظ به في المقابل العربي المترجم (اليخضور) نسبة إلى اللّون الأخضر.

3 ـ توظيف اسم الباحث: يلجأ واضعو المصطلحات في هذه الحالة إلى توظيف أسماء أعلام حقيقية، ثمّ يكسبونها شحنة اصطلاحية جديدة، تشير إلى صاحبها اكتشافا أو اختراعا، بحيث يفقد هذا الاسم دلالته العلَمية تدريجيا، ويبقى محافظا في المقابل على المفهوم الاصطلاحي وحده، لأنّ "دلالة المصطلح على الحقيقة العلمية دلالة تطابقية، سواء تكوّن من لفظ أو من عبارة، أو من حروف مختصرة، أو من حرف رمز، أو من رقم حسابي في العمليات الرياضية، أو حتى من اسم شخص، ففي هذه الحالة يتناسى جانب الدلالة على الشخص، ولا تذكر إلاّ الحقيقة العلمية"[3]، ومن ثمّ تكون المصطلحات التي تولّد بهذه الطريقة بسيطة أو مرّكبة، فأمّا البسيطة "فيتمّ من خلالها الاحتفاظ باسم الباحث بدون تغيير لتصبح له دلالة معيّنة، كما هو الشأن في مجال الفيزياء بالنسبة إلى الأسماء (Watt, Joule, Ampère, Newton, Coulomb) التي تطلق على الوحدات التي تقاس بها الكهرباء أو القوة"[4] أو أيّ مقياس فيزيائي آخر ينسب إلى مكتشفه، أو مخترعه. وأمّا المرّكبة فالمصطلح الجديد ذو الأصول العلَمية يضاف إلى كلمة أخرى، تجعله يندرج في باب التركيب المصطلحي: (مقياس الأمبير، نظرية داروين...)

4 ـ الاعتماد على خاصية الشكل والحجم: وينطبق ذلك على مصطلح (Globule) الذي اعتمد في صياغته على هذين الاعتبارين، حيث تمّ تركيبه "من لفظتين (Glob) الذي تشير إلى الشكل

[1] - أحمد الخطاب، المصطلحات العلمية وأهميتها في مجال الترجمة (العلوم الطبيعية نموذجا)، دراسات مصطلحية، ع3، 2003، ص148.

[2] - الشاهد البوشيخي، عملية الاصطلاح (قضايا ومناهج)، منهجية العمل الاصطلاحي (يوم دراسي)، دط، نوفمبر 2008، الرباط، جامعة محمد الخامس السويسي، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، ص56.

[3] - عبد الصبور شاهين، العربية لغة العلوم والتقنية، ص235

[4] - أحمد الحطاب، المصطلحات العلمية وأهميتها في مجال الترجمة (العلوم الطبيعية نموذجا)، ص 148.

الكرويّ، و(ul) الذي يشير إلى الحجم الصغير."[1] وهما خاصيتان شكليتان يمكن أن يتميّز بهما هذا المصطلح عن غيره من المصطلحات التي تشترك معه في نفس دائرة التخصّص.

5 ـ الاعتماد على خاصية الوظيفة: يتوجّب في هذه الحالة مراعاة الوظيفة الأساسية التي تفرض في هذا الوضع أن يحيل المصطلح (القالب اللغوي على وجه التحديد) إلى وظيفة واحدة (محفظة ناقل، قاطع...). أمّا إذا تعدّدت وظائف المسمّى، فإنّ ذلك سيؤدي بالضرورة إلى اختلاف طرق تسميته، تبعا لاختلاف وجهات نظر واضعي المصطلح إزاء هذه الوظائف " ولنأخذ على سبيل المثال كلمة (computer) تركّز اللغة الإنجليزية على وظيفة الحساب الموجودة في (to compute) والتي تشكّل إحدى وظائف الحاسوب، أماّ اللغة الفرنسية فتركّز على وظيفة الترتيب (ordiner) أي وضع الرتب (mettre en ordre) وهذا خلق مشكلة تعدّد في اللغة العربية حينما نقل هذا المصطلح إليها، إذ ترجم المصطلحان اللّذان يحيلان إلى مسمى واحد، ولكنّهما من أصلين مختلفين بمقابلين عربيين (منظم ألي، أو حاسوب)، كما نقل المصطلح الإنجليزي مرّة أخرى في قالب معرّب (كمبيوتر).

[1] ـ أحمد الحطاب، المصطلحات العلمية وأهميتها في مجال الترجمة (العلوم الطبيعية نموذجا)، ص 146.

المبحث الرابع: طرائق التوليد المصطلحي في اللّغة العربية

المطلب الأوّل: مفهوم التوليد المصطلحي

إنّ كلّ ألفاظ اللّغات البشرية ترتبط بمدلولاتها ارتباطاً وثيقاً ممّا يؤدي إلى وجود توازن نسبيّ بين الدوال ومدلولاتها أي بين الألفاظ والدلالات التي تعبّر عنها، وقد يحدث في أحيان كثيرة أن تستحدث دلالة جديدة لم يعرفها الناطقون من قبل، ممّا يجبرهم في هذه الحالة على توفير كلمات أو دوال يعبرون بها عن هذه الدلالات حيث "يصطلح على عملية إيجاد ذلك اللفظ باسم التوليد أو الوضع، ويمثل كلٌّ من هذين المصطلحين استعمالاً مجازياً من ولادة الطفل الجديد كما لو كانت اللغة امرأة ولوداً، أبناؤها الألفاظ وبناتها الكلمات"[1]، ممّا يؤدي إلى نشوء نمط جديد من الألفاظ هي الألفاظ المستحدثة أو المولّدة وهي ألفاظ نشأت بدافع الحاجة والضرورة. وتقابلها مجموع الألفاظ اللغوية التي تكون معروفة ومتداولة من طرف الجماعة اللغوية وهي أكثر استقرارا وثباتا من النوّع الأول.

وبناء على هذا، فإنّ "التوليد اللغوي هو إجراء هدفه تجديد بنيات المعجم بمعناه العامّ، عن طريق استحداث الألفاظ وتوليد معاني جديدة من مفردات قديمة ونبذ ألفاظ أخرى عنيفة أهملها المجتمع."[2] بحكم أنّ الوحدات المعجمية لديها قابلية للتغيير والتبديل الذي يعمل على تكييف اللغة مع المستجدات التعبيرية على خلاف باقي الأنظمة اللغوية (النحو، الصوت، الصرف) التي تتميز بالاستقرار والتحوّل البطيء، ومن ثمَ ينقسم التوليد تبعاً لمصدره إلى نوعين رئيسيين، النوع الأوّل: نسميه توليداً عفوياً، وهو توليد غير مقصود لذاته، يحدثه أفراد الجماعة اللغوية ويغلب في مستوى اللغة الشفوي وفي ألفاظ اللغة العامّة. وأمّا النوع الثاني، فنسمّيه توليداً اصطناعياً، وهو "توليد مقصود قد يحدثه الأفراد ولكنّه أكثر ما يكون من عمل المجموعات والمؤسّسات، وهو يغلب في مستوى اللغة المكتوب وفي الوحدات المعجمية المتخصّصة أي المصطلحات التي تتعلق بالمجالات العلمية والمعرفية."[3] ويتمخّض عنهما نمطان توليديان هما (التوليد المصطلحي) و(التوليد المعجمي) اللّذان يعتبران وجهان لعملة واحدة هي الوحدة المعجمية، فبينما يهتّم التوليد المعجمي

---

[1] - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 355.

[2]- خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح ومعالم مصطلحية العربية (مصطلحية المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات نموذجا) أطروحة لنيل دكتوراه دولة، شعبة اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، ظهر المهراز فاس، المغرب، 2003، 2004، الجزء الأوّل، ص 151.

[3] - هشام خالدي، صناعة المصطلح الصوتي من اللسان العربي الحديث، ط1، 2012، بيروت، دار الكتب العلمية، ص 132.

بالوحدات المعجمية العامّة أي الألفاظ والكلمات، يرتبط التوليد المصطلحي في المقابل بالوحدات المعجمية المتخصّصة التي تشتغل في مجال التخصّصات المعرفية المختلفة ولا تخرج عن نطاقها. وللتمييز بينهما يكفينا تحديد النمط المعجميّ الذي يدخل في دائرة كلّ منهما، إذ المراد بالتوليد المعجميّ "صياغة مداخل معجمية جديدة لم تكن موجودة من قبل في المعجم اللغوي، وهي موجودة بالمعجم لكنّها أخذت مضمونا دلاليا جديدا فيثرى رصيد المعجم العامّ بالاعتماد على آليات خاصة للتوليد."[1] وهي الآليات نفسها التي تعتمد في مجال التوليد المصطلحي الذي يعتبر أكثر دقّة وحركيّة من سابقه لأنّه متعلق بوحدات لسانية ذات مجال ضيّق ومحدود، ومن هذا الباب يعرّف بأنّه "وضع أو صياغة مصطلح جديد للتعبير عن مفهوم معيّن وفق مبادئ التسمية العلمية المتّفق عليها مسبقا"[2] من قبل أهل الاختصاص من اللغويين والمصطلحيين العاملين في الميدان.

وللتذكير فإنّ هذه الظاهرة اللغوية لا تتعلّق باللغة العربية في العصر الحديث فحسب، وإنّما عرفت في التراث العربي بأسماء عدّة منه:(الوضع، النقل، الاختراع...) كما أنّها ظاهرة عالمية ارتبطت بكلّ اللغات، حيث أطلقوا عليها تسميات مختلفة "من ذلك مثلا مصطلح néologie, neology : التوليد، ومصطلح créativité, créativity: الإبداعية، ومصطلح productivité, productivity: الإنتاجية"[3] وكلّها وإن اختلفت صيغها فإنّها تدل على مفهوم واحد هو توليد واستحداث مفردات أو وحدات معجمية حديثة تواكب التطوّر المعرفي.

ويختلف مفهوم التوليد في الدراسات المعاصرة عن المفهوم التقليدي الذي شاع عند العرب القدامى، فقد اهتّم القدامى بالمولّد وأعطوه حقّه من الدراسة والبحث، فهو عندهم "ما أحدثه المولّدون الذين لا يحتّج بألفاظهم"[4] وهو من هذا المنطلق ظاهرة لغوية محدودة زمنيا، باعتبار أنّ المولدات تخرج عن دائرة عصور الاحتجاج. كما ارتبط التوليد عند بعض اللغويين بالجانب الدلالي، إذ عرّفه (حسن ظاظا) من هذا المنطلق بأنّه "لفظ عربي البناء أعطي في اللغة الحديثة معنى مختلفا عمّا كان العرب يعرفونه مثل الجريدة والسيارة والطيارة."[5] لكنّ التوليد بالمفهوم المعاصر قد خرج عن

[1]- خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح ومعالم مصطلحية العربية، ص151.
[2] - علي القاسمي، إشكالية توحيد المصطلح العربي، اللسان العربي، ع32، 1989، ص79.
[3]- خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح، ومعالم مصطلحية العربية، ص151.
[4]- جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق محمد جاد المولى وآخرون، 1987، بيروت، المكتبة العصرية ج1، ص304.
[5] - حسن ظاظا، كلام العرب من قضايا اللغة العربية، دط، 1975، القاهرة، دار المعارف، ص 96.

هذا الإطار الضيّق، فقد أصبح مرتبطاً بكلّ المستويات اللغوية ممّا أدّى إلى تنوع أنماطه تبعا لتنوع الأنظمة والمستويات اللّغوية التي يرتكز عليها.

ويعتبر التوليد المصطلحي عملية ديناميكية تهدف إلى إثراء اللغة وإغنائها، حيث تلجأ إلى تسخير كلّ الإمكانيات اللغوية لتوفير ما تدعو الحاجة إليه في إطار منظّم، وهذا يجعل كلّ مستويات اللغة لديها قابلية لأن تكون مصدراً للتوليد خاصة الجانب المعجمي، إذ أنّ "ما يضمن الحياة للغة هو تجدّد معجمها تجددا يساير ما يستجد من مسمّيات حسيّة ومجرّدة من مكتشفات ومخترعات وأفكار ومفاهيم وغيرها..."[1] ممّا تحتاجه الحياة الإنسانية في كلّ مناحيها.

المطلب الثاني: التوليد المصطلحي باعتماد النسق الصرفي:

هو توليد صوري يعتبر من أقدم الطرائق التي اعتمدها القدامى في مجال تنمية اللغة وإثرائها ويعدّ أكثرها فاعلية نظرا للطبيعة الاشتقاقية التي تتميّز بها اللغة العربية، وما يزيد من مرونتها وقدرتها التوليدية هو خضوعها لمبدأ القياس. ومن ثمّ يتمّ التوليد الصرفي "بإحداث وحدات معجمية جديدة لها صيغها الصرفية المستقلّة ودلالاتها الخاصة بها، فهو إذن مثل التوليد الصوتي توليد شكلي **أو** صوري، لكنّ الأشكال أو الصور المولّدة تكون ذات دلالات."[2] وهو على هذا الأساس يقسّم إلى صنفين رئيسيين هما الاشتقاق والنحت، لأنّ كليهما يعتمد على توليد وحدة معجمية جديدة تكون نابعة من أصل واحد كما في الاشتقاق، أو نابعة من أصلين أو أكثر كما في النحت.

1 ـ الاشتقاق:

أ ـ تعريف الاشتقاق: يُعدّ الاشتقاق من أهم الوسائل التوليدية التي تعتمد عليها اللغة العربية في تنمية مادتها المعجمية، إذ لديه القدرة على إمدادها بوحدات جديدة نابعة من أصلها فهو يمنحها طاقة اشتقاقية تسمح لها بتوليد ألفاظ من أصول جذرية محدّدة. وعلى هذا يعرّفه (السّيوطي) (ت: 911هـ) بأنّه عملية تقوم على "أخذ صيغة من أخرى مع اتّفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها، ليدلّ بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفا وهيئة"[3]. كما يعرّفه (ماريوباي) انطلاقا من نفس المبدأ بأنّه "أخذ كلمة جديدة من أصل موجود morphème حرّ، بعد

[1] ـ أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص 112.
[2] ـ هشام خالدي، صناعة المصطلح الصوتي من اللسان العربي الحديث، ص 136.
[3] ـ جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج 1، ص 346.

إضافة سوابق ولواحق (مورفيمات) bound morphème، ومن أمثلة ذلك child من children والكلمات الجديدة المأخوذة بهذه الكيفية مشتقة من الكلمة الأصلية."[1] فعملية الاشتقاق وفقا لهذه التعريفات تتطلب ثلاثة عناصر أساسية تساهم كلها في إنتاج الوحدة اللغوية الجديدة وهي:

ـ المادة الاشتقاقية أو الأصل الذي يشتّق منه.

ـ السوابق واللواحق (الكواسع) التي تضاف إلى مادة الاشتقاق.

ـ المشتق ونعني به الوحدة الإفرادية التي نحصل عليها بعد إضافة الزوائد اللغوية لاستحداث دلالات جديدة.

وللاشتقاق أنواع مختلفة إلاّ أنّ المعوّل عليه في مجال التنمية المصطلحية هو ما يعرف (بالاشتقاق الصغير، أوالعامّ)، أو(التوليدي) كما سمّاه (المسدّي) لدوره الفعّال في إثراء المادة اللغوية، على عكس أنواع الاشتقاق الأخرى، يقول (عبد الرحمان وغليسي) في هذا الصدد: "...كما أنّ الاشتقاقين الكبير والأكبر (القلب والإبدال) ما كانا يوما طريقة ناجحة في وضع المصطلحات ومجيء كليهما سماعيا محضا في لغة العرب يقطع أيّ قول عنها في مجال إنماء اللغة، ويجعل دورها مقتصرا على تفسير بعض الظواهر اللغوية"[2]. في حين يبقى الاشتقاق العامّ من أبرز الوسائل اللغوية التي جعلت اللغة العربية من أوسع اللغات وأكثرها قابلية للنمو الداخلي بوساطة هذه الآلية، وهذه الفعالية تضع بين أيدي المهتمين بحقل المصطلحات أداة طيّعة توفّر لهم إمكانيات واسعة في توفير القوالب اللغوية الصالحة للتعبير عن المدلولات والمفاهيم العلمية والحضارية المتزايدة.

وما زاد من فعالية الاشتقاق في هذا المجال هو ارتباطه بمعايير القياس ارتباطاً وثيقاً باعتبار أنّ القياس يعتبر الأرضية التي تنطلق منها العملية الاشتقاقية، حيث أنّ "الاشتقاق هو عملية استخراج لفظ أو صيغة من أخرى، أمّا القياس فهو الأساس الذي تبنى عليه هذه العملية لكي يصبح المشتقّ مقبولاً، معترفا به بين علماء اللغة فالقياس هو النظرية، والاشتقاق هو العلم التطبيقي لتوليد الصيغ"[3]. وهذا يعني أنّ الاشتقاق إذا التزم بمبادئ ومعايير القياس فإنّ المشتق الجديد سيخرج إلى حيّز الاستعمال على نمط مصطلحي معروف ومقبول، إذ لا بدّ له أن يخضع

[1] - ماريوباي، أسس علم اللغة، ص 154.
[2] - يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2008، ص 81.
[3] - إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، دط، 1966، القاهرة، مطبعة الأنجلو المصرية، ص93.

لقالب عربي مقنّن. وبذلك يكون الاشتقاق "عملية قياسية هادفة إلى تكوين كلمات جديدة وفقا للقواعد التي تقوم عليها الكلمات الموجودة في اللغة"[1] ولهذا عدّ وسيلة مثلى دورها إثراء اللغة وتنميتها مع المحافظة على نقائها وأصالتها.

ب ـ ضوابط الاشتقاق: ذكرنا سابقا أنَ أصول المادة تكون رحما يربط أفراد الأسرة اللّغوية الواحدة فكلّ المشتقات بتعدّد صيغها تقوم بينها جميعا علاقة ما قوامها الأصول الثلاثية التي تشترك فيها وهذه الضوابط الدقيقة هي التي جعلت من الاشتقاق وسيلة توليدية يعوَل عليها كثيرا في تنمية الرصيد اللغوي، لأنَها تضمن للغة ديناميكية منظمة كون الوحدات الإفرادية الجديدة تقوم على أساس بُنى وهياكل محدَدة يمكن ضبطها، بحيث لا يسمح بالخروج عن نطاقها أو تخطيها، ومن جهة أخرى فإنّه يؤكد مرونة اللغة وقدرتها على مواكبة المستجدات، وتبني المفاهيم المستحدثة في قوالب أصيلة. ولابدّ أن يخضع المشتقّ الجديد إلى شروط تحفظ وتقنّن مساره، "أحدها: أن يكون له أصل فإنّ المشتقّ فرع مأخوذ من لفظ آخر... وثانيها: أن يناسب المشتّق الأصل في الحروف، إذ الأصالة والفرعية باعتبار الأخذ لا يتحققان بدون التناسب بينهما، والمعتبر المناسبة في جميع الحروف الأصلية... وثالثها:المناسبة في المعنى... وذلك بأن يكون في المشتقّ معنى الأصل..."[2]. ولهذا كانت العلاقة الاشتقاقية التي تحكم العناصر المنبثقة من جذر أو أصل واحد هي التي تضمن لها الديمومة والاستمرارية.

ج ـ دور الصيغة والحركة في عمليّة الاشتقاق: تمتاز اللغة العربية في بناء ألفاظها عن سائر اللغات بخاصيتين أساسيتين هما: الأوزان والحركات اللّذان يلعبان دورا فعّالا في سيرورة العملية الاشتقاقية.

أوّلا: الأوزان: قد يبدو لأوّل وهلة أنّ الوزن والصيغة صورتان لمفهوم واحد، لكنّ الوضع غير ذلك لأنّ الوزن غير الصيغة، باعتبار أنّ هذه الأخيرة هي "علامة صرفية وهي من الظواهر الشكلية والقرائن اللّفظية التي يمكن استخدامها مع غيرها من القرائن للتفريق بين أسماء الكلم"[3]. وهي إلى جانب ذلك تعدّ من الأسس التي يعتمد عليها في عملية التوليد اللغوي لأنّها تختصّ بكلّ الوحدات

[1] - محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 35.
[2] - محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، ط1، 1996، لبنان، مكتبة لبنان ناشرون ج1، ص 207.
[3] - فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، دط، 1977، القاهرة، مكتبة الخانجي، ص 191.

اللغوية (الأسماء والصفات والأفعال)، وتستثنى من ذلك (الضمائر والظروف والأدوات) كونها تختلف عن الأنماط السابقة في نقطتين:

ـ من حيث المبنى: حيث أنّ الأسماء والصفات والأفعال تخضع لصيغ خاصة مميّزة تجعل الكلمة مضبوطة بمقاييس محدّدة، كاستعدادها لتقبّل الإلصاق والاشتقاق، وما إلى ذلك من الظواهر اللغوية التي لا تخصّ الأدوات والظروف.

ـ من حيث المعنى: إنّ الدلالة الصرفية للأسماء تعني الدلالة على المسمّى بعيدا عن الزمن في حين تدلّ الأفعال على الحدث والزمن في آن واحد، كما تدلّ الصفات في المقابل على ذات اتّصفت بالحدث فتميزت به عن غيرها من الموصوفات. لكنّ الأدوات على العكس من ذلك لها دلالة مغلقة ترتبط بالسياق الذي ترد فيه إذ لا يمكننا أن نحدّد معناها بدقة في غياب هذا السياق ضف إلى ذلك أنّها سماعية غير قابلة للقياس.

وهذه الصيغ بتعدّدها واختلافها تؤدي معان وظيفية تختلف عن المعاني المعجمية المتعارف عليها، ونعني بالدلالة الوظيفية تلك المفاهيم الكلية وغير المقيدة بمعنى معيّن (كالفاعلية والمفعولية والآلية ...) بينما نقصد بالمعاني المعجمية الدلالات التي تحملها الوحدة اللغوية والتي تتأثر بشكل أو بآخر بالصيغة أو القالب القياسي الذي تخضع له "فكلمة مكنسة دلالتها المعجمية هي عملية الكنس المعروفة، أمّا دلالتها الوظيفية فهي الآلية لأنّ هذه الكلمة اسم آلة"[1] وما دلّنا على ذلك هو صيغتها الصرفية (مِفْعلة) المرتبطة في اللغة العربية بالدلالة على مفهوم الوظيفة أو الآلية.

ومن خلال ما سبق، يمكن القول بأنّ اللغات بشكل عام لا تحتاج إلى معان وظيفية قدر حاجتها إلى المعاني المعجمية، ويبقى للصيغ والأوزان الدور الكبير في تأطير المفاهيم والدلالات الوافدة إليها، وقياسا على ذلك تعتبر صيغة الكلمة عنصرا مهمّا جدّا في تخصيص المعنى وتحديده بحيث يمكن بفضلها تفادي الالتباس الحاصل في الألفاظ النابعة من مادة واحدة (الجذر الثلاثي) كما تمكّننا من ناحية أخرى من التعرف على الدلالات الإضافية الناجمة عن تغيّر الصيغة الذي سينجرّ عنه بالضرورة تغير في الاتّجاه الدلالي، فلولا الصيغة ما أمكننا التمييز بين (دافع، مدفوع

[1] - إبراهيم أنيس، طرق تنمية الألفاظ، ، دط، 1967، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، مطبعة النهضة الجديدة، ص 41.

مدفع، دفع، ...) إذ رغم ارتكازها على نفس المحور الدلالي الذي يربط بينها (مفهوم الدفع) إلاّ أنّ كلّ صيغة تستقلّ بدلالة خاصة بها.

وهذا لا يعني في المقابل أنّ الصيغة وحدها كافية لتحديد الدلالة المقصودة، لأنّ دورها يبقى محدودا لا يخرج عن إطار المعاني الكليّة ـ كما أشرنا سابقا ـ ممّا يجعلها عاجزة عن تفسير المعنى المعجمي للفظ، خاصة وأنَّ المباني العربية معروفة بتعدّد معانيها ودلالتها الوظيفية "فما كان على أفعل دلّ على صفات: كالألوان نحو (أبيض، أحمر، أسود) وكذلك العيوب تكون على أفعل نحو (أعور، أقرع) وتكون الأدواء على فُعال (كالصراع والزكام والسعال)، والأصوات أكثرها على هذا (كالصراخ، النباح، الرغاء، الخوار)"[1]. ممّا يعني أنّ الصيغة العربية الواحدة تتمتّع بقابلية احتواء دلالات مختلفة، وهو مبدأ لغوي يؤكّد مرّة أخرى على ثراء اللغة العربية، رغم أنّ فكرة خضوع المدلولات إلى قوالب وصيغ محدّدة يوحي بالتقييد والجمود.

ثانيا: الحركات: تحوي العربية ثلاث حركات وظيفية قصيرة، وثلاث حركات طويلة وهي بمثابة إشارات أو علامات يستدلّ بها على وظيفة العنصر اللغوي في السياق الذي يرد فيه (الفاعلية المفعولية، الظرفية ...) وتوجد إلى جانبها حركات فرعية تابعة لها تتغير هي الأخرى بتغيّر وظيفة الوحدات اللغوية في السلسلة الكلامية. وإنّ من أهم مميّزات هذه الخاصية أنّها تتيح للفظة حرية الحركة في الجملة دون أن يعيقها ذلك عن أداء وظيفتها، وهذا ما لا نلمحه في اللغات الأوربية التي تبقى اللفظة فيها مقيّدة بالموقع الذي تحتله في الجملة، وتغيّر هذا الموقع سيؤثر على الدلالة لا محالة. وزيادة على ذلك، تلعب الحركة دورا أساسيا في الإفصاح والكشف عن المعاني التي تشير إليها الهياكل اللغوية المتشابهة (البر، البُر)، كما أنّها تُعدّ عنصرا مهمّا له دوره الفعّال في عملية الاشتقاق، إذ أنّ تغيّر هذه الحركات في صلب الوحدات المعجمية سيؤدي إلى توالد وتكاثر في الصيغ اللغوية المشتقة من المادة الأولى: (ك ـ ت ـ ب: ـ كَتَبَ ـ كُتِبَ ـ كُتُبٌ...)

د ـ دور الاشتقاق في التنمية المصطلحية: إنّ عمليّة الاشتقاق تتلخّص في إنتاج كلمات جديدة بأوزان عربية أصلية، والغالب في هذا المسلك أن يعتمد على مواد لغوية عربية، وتبرز أهميّته من هذا المنظور في أنّه يجمع بين الأصالة والإبداع في آن واحد، فأمّا الإبداع، فيظهر في توليد المفردات الجديدة بالقدر الذي يضمن الإحاطة بالمفاهيم الحضارية والعلمية التي تبرز إلى الساحة

[1] ـ أحمد عبد الرحيم السائح، الدلالة المعنوية، اللسان العربي، مج 9، 2011، ص 93.

اللغوية. وأمّا أصالته، فتكمن في أنّ هذا التوليد على حداثته وتجدّده المستمر فإنّه ينبع من جذر عربي أصيل، بمعنى أنّه يخضع لمقاييس محدّدة، مع الإشارة إلى أنّ توليد المشتقات باختلاف أنواعها "لم ينشأ مرة واحدة أو دفعة واحدة، وإنّما نشأ كلّ منها عند الحاجة إليه ولذلك وردت لنا مواد باللغة العربية ناقصة في مشتقاتها في بعض الأحيان"[1]. ومن ثمّ فإنّ الحاجة التعبيرية تبقى هي المسؤول عن تحديد نوعية المشتقات التي تكون الجماعة اللّغوية بحاجة إليها.

وقد عبّر (عمر فروخ) عن هذا الثراء اللغوي حين قال: "إنّي أتخيّل جذور اللغة نهرا كبيرا تصبّ فيه أثناء سيره الطويل روافد مختلفة تأتيه من منحدرات قريبة أو بعيدة، كما تنفصل عنه غدران كثيرة بعضها يضيع وشيكا، وبعضها يصبح روافد لأنهار أخرى، وبعضها الآخر يعود أدراجه إلى نهره ولكن بعد أن يكون قد تبدّل قليلا أو كثيرا بعوامل لا تعدّ ولا تحصى."[2] وإيمانا بهذا الدور العظيم الذي يؤديه الاشتقاق في تنمية الحصيلة المعجمية في اللغة العربية اتّخذت المجامع اللغوية قرارات صارمة بشأنه، سائرة في ذلك على هدى الأوّلين، لكنّها اصطدمت ببعض العقبات المتعلقة بقضية القياس والسماع، ذلك أنّ الوظيفة الأساسية التي أوكلت إلى هذه المجامع هي تلبية الحاجة التعبيرية المعاصرة في الميدانين العلمي والتقني على وجه التحديد، والتي لم ترد الألفاظ التي تعبر عنها في معاجم اللغة العربية القديمة.

وقد أدّى هذا إلى انفتاح آفاق جديدة " فقد ازداد الاشتقاق خصوبة وثراء مع انفتاح التشريع اللغوي العربيّ الحديث على الاشتقاق من أسماء الأعيان والمعرّبات والأسماء الجامدة ووضع أوزان قياسية جديدة لكثير من المشتقات، ووضع ضوابط قياسية لتكوين أفعال جديدة لم تذكرها المعجمات القديمة، وإباحة ما شاكل ذلك من القضايا التي كانت تُصنّف في عداد المحضورات اللغوية تحت وطأة الضرورة العلمية الملّحة، بالإضافة إلى استمرار القياس حتى على السماع المحدود من باب أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[3] وعلى إثر ذلك تمّ استحداث مصادر جديدة للاشتقاق، بعضها عرفها العرب ولكنّهم لم يعتمدوا عليها كثيرا في اشتقاقاتهم، وبعضها الآخر لم ترد عندهم، ولكنّ الهيئات اللغوية المعاصرة أقرّتها واعتمدت عليها.

[1] - إبراهيم أنيس، طرق تنمية الألفاظ، ص 43.
[2] - عمر فروخ، عبقرية اللغة العربية، دط، 1981، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ص 100.
[3] - يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 83.

2 ـ النحـــت:

أ ـ مفهوم النحت: تقوم عملية النحت كآلية توليدية على دمج مقطعين لغويين أو أكثر مأخوذين من كلمتين فما فوق في لفظة واحدة، وبذلك يعتبر إحدى وسائل التنمية المصطلحية التي ترتكز على النظام الصرفي في إنتاج وحدات جديدة. وفي هذا السياق يشرح الدكتور(عبد الله أمين) الطريقة التي يعمل وفقها فيقول: "هو أن تعمد إلى كلمتين أو أكثر فتسقط من كلّ منهما أو من بعضهما حرفا أو أكثر، وتضمّ ما بقي من أحرف كلّ كلمة إلى أخرى، وتؤلّف منها جميعا كلمة واحدة فيها بعض أحرف الكلمتين أو الأكثر وما تدلان عليه من معان."[1] ومن هنا يظهر لنا التقارب القائم بين النحت وغيره من وسائل التوليد المصطلحي، فالعلاقة بين النحت والاشتقاق هو "أنّ النحت ضرب من الاشتقاق له أكثر من جذر حتى أنّ بعضهم سمّاه الاشتقاق الكبار"[2] ومرّد ذلك يعود إلى أنّ كلاّ منهما يعتمد على النسق الصرفي ممّا يجعلهما يندرجان معا في نطاق آليات التوليد الصوري التي تقوم على مبدأ إنتاج وحدات معجمية ومصطلحية جديدة انطلاقاً من وحدات موجودة سلفا.

وهذا لا يعني أنّ النحت والاشتقاق يشكلان مفهوما واحدا، لأنّ الفارق بينهما يكمن في أنّ النحت ليس اشتقاقا تصريفيا، باعتبار أنّ الأقيسة التصريفية لا تسمح باشتقاق كلمة من كلمتين أو أكثر، وإنّما تقوم على أساس اشتقاق كلمة جديدة من وحدة لغوية أصلية في المعجم اللّغوي، أي "أنّ الفرق بين الإجراء الاشتقاقي والإجراء النحتي، اختصاص الأوّل بتوليد كلمة من كلمتين، أو بتعبير (بن دحية) جمع الكلمتين في كلمة واحدة مع ضمّ دلالتي الكلمتين في الكلمة المنحوتة المولّدة."[3] ولهذا عُدّت الكلمة المنحوتة اختصارا واختزالا للعبارة المنحوت منها شكلا ودلالة. وفي سياق آخر يتّفق النحت مع التركيب المزجي في قضية الدمج أو المزج اللفظي، ولكنّهما يختلفان في "أنّ الأوّل يتمّ بمزج كلمتين وجعلهما كلمة واحدة، بينما يكون النحت بمزج كلمتين أو أكثر في كلمة واحدة يضاف إلى ذلك أنّ المنحوت قد يترتّب على صوغه ضياع بعض عناصر المنحوت منه كبعض الصوامت والحركات، أمّا المرّكب المزجي فربّما احتفظ بالعناصر المكوّنة بكلّ

[1] - عبد الله أمين، الاشتقاق، دط، 1956، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ص 391.
[2] - حامد صدقي قنيبي، مباحث في علم الدلالة والمصطلح، دط، دت، الأردن، دار ابن الجوزي، ص 391.
[3] - خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح ومعالم مصطلحية العربية ، ص 98.

صوامتها وصوائتها"[1] وفي ذلك حفاظ على الدلالة الأصلية التي كثيرا ما يصعب الوصول إلى تحديدها في البناء النحتي.

ويثبت الواقع اللغوي أنّ عملية النحت المصطلحي لا تتوقف على اقتطاع حروف معينة من بنيات صرفية متعدّدة ثمّ إعادة دمجها في وحدة جديدة وإنّما البناء النحتي يتطلّب أكثر من ذلك، إذ أنّ هذه العملية إذا أهملت فيها المعاني والدلالات فإنّها لن تضمن النجاح والتداول. وزيادة على ذلك "فإنّ النحت يحتاج إلى ذوق سليم، فكثيرا ما تكون ترجمة الكلمة الأعجمية بكلمتين عربيتين أو ثلاثة أصلح وأدلّ على المعنى من نحت كلمة عربية واحدة يمجّها الذوق ويستغلق فيها المعنى."[2] وذلك لأنّ استغلاق المعنى مردّه الأساسي هو عدم وضوح البنية الشكلية التي ترد عليها الكلمة المنحوتة.

ب ـ آراء الباحثين حول فعالية النحت في مجال التوليد المصطلحيّ العربيّ: يلعب النحت دورا توليديا معتبرا في المجال المصطلحي عامّة لكونه وسيلة لغوية اقتصادية تقوم على مبدأ اختزال العبارات الطويلة في وحدة معجمية أو مصطلحية واحدة، ولأجل ذلك فإنّه يقف على رأس وسائل التوليد اللغوي في اللغات الهندوأوربية لأنّه يتماشى مع طبيعتها الإردافية أو الإلصاقية. في حين ترتكز أسرة اللغات الاشتقاقية على القاعدة الاشتقاقية في مجال التوّسع المعجميّ، كونه الأنسب لطبيعتها ونظامها الخاص، ولذلك فهي لا تلجأ إلى النحت إلاّ إذا دعت الضرورة إلى ذلك. ومن ثمّ تعدّدت الآراء حول مشروعية النحت وفعاليته في مجال توليد المصطلحات العربية فتولّد عن ذلك ثلاثة اتجاهات مختلفة هي:

***أوّلا:الاتّجاه الأوّل:** هو اتّجاه معارض يرى بأنّ النحت ليس خاصية عربية، وهذا يعني أنّ الاعتماد عليه في مجال توليد المفردات هو إضرار بنظام اللغة، ومن هذا الباب رفض رواد هذا الاتّجاه إدخال النحت إلى متن العربية. ومن أعلام هذا الرأي(جميل الملائكة) إذ يقول: "يحسن تجنّب النحت إلاّ إذا دعت إليه ضرورة علمية ملزمة، لأنّه مدعاة للغموض والتعقيد، وهو غير مأنوس وليس من طبيعة العربية، وكلّ ما ورد منه فهو شاذّ لا يقاس عليه."[3] وما سُمع عن العرب

[1] - عبد العزيز المطاد، التوليد الصوري للمصطلح العربي (نماذج تطبيقية)، الهندسة المعرفية والتدبير الحاسوبي، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، فبراير 2010، الرباط، جامعة محمد الخامس السوسي، ص 98.

[2] - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] - جميل الملائكة، في مستلزمات المصطلح العلمي، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد 24، 1974، ص 17.

من المنحوتات ـ على قلّته ـ فهو يدخل في دائرة السماع لأنّه لا يخضع لقاعدة قياسية تضبط منهجية توليده.

ثانيا: الاتّجاه الثاني: هو اتجاه مؤيّد يرى أنّ النحت وسيلة توليدية مهمّة لا يمكن إهمالها أو تجاهلها ومن ثمّ أباح أصحاب هذا الفريق دخولها إلى اللغة العربية ودعوا في المقابل إلى رفع القيود التي تعرقل مسارها. وخير من يمثل هذا الاتّجاه (عبد القادر المغربيّ) حيث يقول: " فإذا ساغ للعرب نحت الألفاظ، ساغ لنا أيضا أن ننحت ما يلزمنا، وتمسَ إليه حاجتنا"[1] ومن ثمّ فأعلام هذا الاتجاه يفتحون المجال واسعا أمام النحت، دون أن يقيّدوا مجالات استخدامه، أو طرائق تكثير وحداته.

ثالثا:الاتّجاه الثالث: هو اتّجاه معتدل لم يرفض النحت رفضا مطلقا، كما أنّه لم يجز استعماله بدون قيود أو ضوابط، ويظهر هذا الرأي بشكل واضح عند (مصطفى الشهابيّ) في قوله: "إنّ اللغة العربية لغة اختزال ولا يضرّها أن تعبّر عن معنى من المعاني العلمية بأكثر من كلمة، بل الذي يشوّهها أن تضمّ إليه ألوفا من المنحوتات الغامضة التي لا لزوم لها، وضررها أكثر من نفعها وليس معنى ذلك سدّ باب النحت بل معناه قصر النحت على الضرورة، وعدم فتح باب النحت حين لا حاجة إلى فتحه."[2] لأنّ فعالية النحت تظهر بصورة واضحة في مجال الاختزال والاقتصاد اللغوي، ولكنّ تأثيرها السلبي على تغييب الدلالة هو الذي جعلها مقيّدة بضرورات وضوابط لا تسمح لها بأن تكون وسيلة فعّالة في ميدان التنمية المصطلحية العربية التي تهدف دائما إلى تفادي الغموض والالتباس. وعلى الرغم من عدم اتفاق الدارسين قديما وحديثا حول قضية فعالية النحت في مجال إثراء المعجم العربي، فإنّ الساحة المصطلحية تثبت اعتماد هذه الآلية في هذا الميدان على أنّ نسبة استعماله تبقى محدودة مقارنة مع الآليات التوليدية الأخرى.

وفي معرض حديثه عن أسباب العزوف العربي عن ظاهرة النحت يرى (عبد العزيز المطّاد) أنّ الحاجز الأساسي الذي يحول دون ذلك هو طبيعة النظام اللغوي الذي يحكم العربية، والذي لا يتناسب مع الإجراء النحتي في بناء المصطلح، مركّزا على النظام الصوتي على وجه التحديد إذ

[1] - عبد القادر المغربي، الاشتقاق والتعريب، ط1، 1909، مصر، مطبعة الهلال، ص16.
[2] - الأمير مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، ط2، 1965، القاهرة، معهد الدراسات العربية العالية، ص111، 112.

يقول: "وقد يعود السبب الرئيس فيما يخصّ معوقات النحت في العربية إلى نظام الأصوات العربية مقارنة مع النظام الصوتي للّغات الغربية:

B ← BE ← يتكون من صامت وصائت (cv)

X ← EKS ← يتكون من صائت وصامتين (vcc)

هذا النظام الصوتي يساعد في التأليف بين الأصوات وتوزيعها داخل بنية مصطلحية منسجمة العناصر في نحو (unicef – CIA – NATO) أي التلفّظ من الناحية الصوتية يكون ميسرا وخاليا من كل تعقيد"[1]. وأمّا بنية النظام الصوتي العربي فتختلف كليّة عن هذا، حيث أنّ الآلية نفسها لا يمكن اعتمادها في نطق وتأليف البنية الصوتية العربية باعتبار "أن التلفظ بالأبجدية العربية لا يتحقق بعدد قليل من الصوائت والصوامت، كما هو الحال في الفرنسية والانجليزية ويتضّح ذلك من خلال النظام الصوتي للأبجدية العربية في نحو:

أ ←ألف ← alif (cvcvc)

ق ←قاف ← qaaf (cvvc)

البنية الصوتية للحروف العربية تتكون من 4 صوامت على الأقلّ لأنّ العدد يرتفع إلى أكثر من ذلك إذا أدرجنا الحركات والحالات الإعرابية، ومن ثمّ يصعب أن يتأسّس نحت مصطلح من مجموع كلمات عدّة في العربية بناء على هذه المعطيات الصوتية."[2] ومن جهته يرجع (خالد اليعبودي) أسباب قلّة الاعتماد على النحت في توليد المفردات العربية إلى مجموعة من العوامل تتصل بشكل مباشر بالبنية اللغوية للوحدة المنحوتة التي رغم الجهود والمحاولات الكثيرة لم تصل بعد تقنية صياغتها إلى مرحلة التقعيد، ومن جملة الأسباب التي أشار إليها ما يأتي:

"ـ شدّة الخلاف على قياسته.

ـ غياب نظرية صارمة الحدود تقعّد لعمليات صياغته.

[1] - عبد العزيز المطاد، التوليد الصوري للمصطلح العربي (نماذج تطبيقية)، ص 553.
[2] - المرجع نفسه، ص 260.

ـ توّفر العربية على أنساق توليدية ثريّة تقوم بدور فاعل في تنمية الرصيد المعجميّ العام والخاص."[1] وهذا يجعلها لا تعتمد على الإجراء النحتي في صوغ مصطلحاتها بنفس الدرجة التي ترتكز فيها على آلية الاشتقاق أو المجاز لخدمة نفس الغرض، في حين نجده واسع الاستعمال في اللغات الهندوأوروبية حيث أنّ الدرس اللساني الحديث أثبت أنّ تقنية النحت تحتلّ مركز الصدارة في سلمية آليات التوليد اللغوي التي تعتمدها هذه اللغات.

وفي مقابل ذلك فإنّ اعتماد اللغة العربية في إثراء معجمها على وسيلة غريبة عن نظامها من شأنه أن يلحق بها أضرارا لا يستهان بها، وربّما كان هذا هو المبرّر الأقوى الذي يفسّر لنا ظاهرة ندرة المنحوتات في المتن العربي "حتى أنّ بعضهم يقدّر أنّ المنحوتات الشائعة الناجعة في العربية لا تتجاوز المائة عدّا. وفي إحصاء شمل ثلاثة معاجم صدرت عن مكتب تنسيق التعريب أوّلها في الفيزياء، وثانيها في النفط وثالثها في الطب لا يوجد سوى ثلاثة عشر مصطلحا صيغت بالنحت"[2] والحكم نفسه ينطبق على (المعجم الموحّد في الاقتصاد) كما سنثبته في مباحثنا اللاّحقة من هذه الدراسة.

المطلب الثالث: التوليد المصطلحي باعتماد النسق التركيبي:

1 ـ مفهوم التركيب: ويطلق عليه بعضهم اسم "التوليد النحوي" لأنّه يقوم على تركيب وحدات أصلية لا تخرج عن النسق الصرفي الذي تقوم عليه اللغة العربية، بغية إنتاج وحدة مركّبة تجمع بين دلالة الوحدتين الأصليتين دون زيادة أو إنقاص، فهو يتمّ إذن "بإحداث كلمة جديدة من أصول لغوية قائمة على وزن صرفي معلوم، أو بضمّ كلمتين مألوفتين بعضها إلى بعض لإحداث لفظ جديد يدلّ على معنى جديد"[3] نابع من المعنى المحوري الذي تأسّس عليه. وقد يقوم على الجمع بين أكثر من وحدتين معجميتين حسب الحاجة التعبيرية.

ويكثر استخدام هذا النوع في مجال التوليد المصطلحي، إذ نشأت عنه أنماط تركيبية يغلب عليها طابع الوحدات الاسمية التي تتفرع بدورها إلى أنواع كثيرة تقوم على أساس التصنيفات النحوية كالإضافة والنعت وغيرها، وعلى هذا يُعدّ التركيب من أبرز الوسائل الصورية التي يعتمدها

[1] - خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح ومعالم مصطلحية العربية (مصطلحية المعاجم اللسانية الثنائية والمتعدّدة اللغات)، ص 99.
[2] - رجاء وحيد دويدي، المصطلح العلمي في اللغة العربية (عمقه التراثي و بعده المعاصر)، ط1، 2010، دمشق، دار الفكر، ص 83.
[3]-علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 356.

التوليد المصطلحي، باعتبار أنّه يزوّد المعجم اللغوي بوحدات جديدة على مستوى الشكل، حيث تظهر فيه خاصية التأليف والتركيب بشكل واضح.

وبناء عليه، يعرّف التركّيب المصطلحي وفق الآلية التي يعمل وفقها بأنّه عبارة عن "عملية تأليف (composition) بقصد تسمية مفهوم، يتمّ بمقتضاها تكوين مصطلح من ضمّ كلمة لأخرى أو من الجمع بين عدّة كلمات على غير سبيل النحت، وتسمّى هذه العملية في معجم الدراسات المصطلحية بالجمع المرّكبي"[1] كما يربطه (محمود فهمي حجازي) بظاهرة الترجمة عن اللغات الأوروبية فيعرّفه بناء على هذا الأساس بأنّه " ترجمة العناصر المكوّنة لمصطلح أوروبي مركّب إلى اللغة العربية وتكوين تركيب عربيّ من أكثر من كلمة يؤدي معنى المصطلح الأوروبي."[2] ومن ثمّ فإنّه يربط ظهور هذا النمط المصطلحي في اللّغة العربية بظهور حركة الترجمة، إذ يواصل قوله: "وأكثر الأبنية التركيبية في اللغة العربية قد نشأت في العصر الحديث ترجمة لمصطلحات أوروبية."[3] وتبعا للتعريفين السابقين تتبيّن لنا الفروق القائمة بين ظاهرة التركيب والآليات التوليدية الأخرى، "فأمّا الفرق بين الصيغة الاتّحادية الناتجة عن الاشتقاق والصيغة الناتجة عن التركيب هو أنّ المونيمات المتصلّة التي تكوّن المركّب يمكنها أن ترِد في موضع آخر معتزلة الواحدة عن الأخرى، في حين أنّ المونيمات المتصلة التي تكوّن الصيغ الاتّحادية المشتقة لا يمكن أن يرِد إلا في الصيغة الاتحادية المشتقة"[4] وإنّما تعود إمكانية الفصل بين عناصر التركيب إلى أنّ هذا الأخير يقوم في أصله على الجمع بين عناصر لغوية مستقلّة عن بعضها البعض، وتوظيفها في موضع التعبير عن دلالة مصطلحية جديدة تكون ناتجة عن اتّحاد الدلالات السابقة في إطار مفهومي واحد.

ومن ناحية أخرى نلمس بأنّ هناك تقاربا بين التركيب والنحت في قضية التأليف والدمج بين عناصر مختلفة لأجل تشكيل دلالة جديدة، إلاّ أنّ وجه الخلاف القائم بينهما يكمن في أنّ التركيب "عبارة عن مزج كلمتين أو أكثر لتكوين وحدة مصطلحية واحدة دون حذف أحد أجزائها، بينما في الوحدات المنحوتة تحذف حروف من كلّ أو بعض الكلمات، بحيث أنّنا عند تحليل الوحدة المنحوتة

[1] - زكرياء أرسلان، تحليل المركّب المصطلحي (المركّب المصطلحي الطبيّ نموذجا)، دراسات مصطلحية، ع7، 2008، ص136

[2] - محمود فهمي حجازي،الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص77.

[3] - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] - أمينة فنان، من قضايا توليد المصطلح،أعمال ندوة قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مولى إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، مكناس، المغرب، مارس 2000، ص 75.

لا نصل إلى أصولها كاملة."[1] ولذلك كثيرا ما يلجأ المصطلحيون إلى الاستعانة بالآلية التركيبية بدل النحت في عمليات التوليد المصطلحي لأنّها تحافظ على الدلالة، على خلاف النحت الذي تغيب فيه الدلالة الأصلية بشكل كليّ.

2 ـ ضوابط التركيب: نظراً لطبيعة العلاقة التي تجمع بين عناصر المركبات المصطلحية فقد وجدت ثلاثة ضوابط تحكم الصيغة التركيبية، وتضمن لها الاستقرار البنيوي (الشكلي) والمفهومي داخل الدائرة المعرفية الذي توظّف فيها، بحيث تتلخّص هذه الضوابط في ما يلي:

أ ـ الضابط الشكلي: يقوم هذا الضابط على قضية الاتّحاد الدلالي والمفهومي بين عناصر التركيب إذ لو فُصل أحدهما عن الآخر لم تتحقّق الدلالة المصطلحية المرغوب فيها، وبناءً على هذا الشرط يعرّف التركيب بأنّه "عبارة عن متوالية من الدوال غير المتصلة يأخذ شكل متوالية تركيبية ذات تأليفات مختلفة حسب مجموع المفردات المكوّنة له، وإحالته على مدلول واحد وثابت تجعل من الصعب إن لم يكن من المستحيل استنكاه دلالته بتفكيك دلالات عناصره المكوّنة له."[2] واستناداً إلى هذا التعريف نصل إلى القول بأنّ ترتيب المركّبات المصطلحية وفق نسق معين هو عمل مقصود ومقنّن، الغاية منه الوصول إلى التعبير عن دلالة محدّدة ما كنا لنصل إليها إذا ما أخللنا به. وهذا يعني أنّ "أيّ تغيير في هذا الترتيب أو تحويل لمواقع عناصره يؤدي حتما إلى وقوع ارتباك داخل المحتوى المفهومي للمصطلح، ممّا يؤدي إلى إفساد العملية التعيينية المُرَاد تحقيقها."[3] مع الإشارة إلى أنّ الوحدات المصطلحية المركّبة تتكون من وحدتين مصطلحيتين أو أكثر تكون مستقلّة عن بعضها دلاليا وهي خارج النسق التركيبي، ومن ثمّ يمكن الفصل بينهما دون أن يختلّ معنى إحداهما وهذا ما يفسر لنا إمكانية اندراج الوحدات المصطلحية نفسها، وهي في قالب مفرد في مركّبات مصطلحية جديدة تساهم كلٌّ منها في تحقيق مدلول مصطلحيّ جديد.

ب ـ الضابط الدلالي: إنّ الارتباط الشكلي المشار إليه سلفا يتولّد عنه ارتباط دلالي ومفهومي بحيث لا يمكن وفق هذا المبدأ أن نحذف أحد هذه العناصر أو أن نستبدلها بعناصر أخرى، على اعتبار أنّ بنية المصطلح المرّكب تقوم على ركيزتين أساسيتين هما المحدد (le déterminant) والمحدَّد (le déterminé) وهما شقّان متكاملان تحكمهما الطبيعة التركيبية التي تجمع بينهما

[1] - عبد العزيز المطاد، التوليد الصوري للمصطلح العربيّ، ص265 .
[2] - خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلحات، وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعدّدة اللّغات، ص123 .
[3] - ليلى الفيضي، البنية الداخلية للمصطلح (المكوّنات والخصائص)، ص07.

والتي تلعب دورا في ضبط الدلالة المصطلحية المنبثقة عن اتّحادهما، ومن ثمّ تفرض هذه البنية التركيبية الجديدة وجود " نوع من التعالق القائم بين طرفي المصطلح بحيث لا يستغنى عن أحدهما بتاتا، وإذا أمكن الاستغناء عن أحدهما أو إقصاؤه فإمّا تسقط العمارة المفهومية للمصطلح، وإمّا تنتقل إلى مستوى مفهومي آخر."[1] ويتأكّد هذا عند الدكتور (جواد سماعنة) إذ يقول: "الكلمة النواة المحدّدة بما بعدها من عناصر لغوية واصفة ومحدّدة تعدّ من وجهة نظر منطقية وفلسفية خاصيات فرعية محدّدة لمصطلح مفهومي يراد تحديده وتعريفه بكل تفريعاته"[2] بحيث تتنوّع هذه الخصائص أو المحدّدات بتنوع الدلالات المتعلقة بهذا المصطلح، واستبدالها ببعضها قد يؤدي إلى ارتباك مفهوميّ قد يصل أحيانا إلى حدّ التناقض.

ج ـ الضابط الصوتي: ونعني به أن تحتفظ عناصر التركيب بكلّ صوامتها وصوائتها، وهذا هو وجه الخلاف الذي يميّز بين التركيب والنحت ـ كما أسلفنا ـ إذ على الرغم من اشتراكهما في الآلية التي تعملان وفقها، إلاّ أنّهما يختلفان في قضية حذف العناصر الأساسية للأجزاء المركّبة ونعني بذلك الصوامت والصوائت التي تتشكلّ منها، ممّا يؤدي إلى تغييب معانيها الأصلية. ولهذا كثيراً ما يفضّل التركيب على النحت لكونه يحافظ على دلالة الوحدة المصطلحية المتحصّل عليها بالحفاظ على جميع عناصرها.

المطلب الرابع: التوليد المصطلحيّ باعتماد النسق الدلالي:

إنّ ظاهرة التوليد الدلالي في اللغة العربية ناشئة من مبدأ لغوي عامّ، يقضي بأنّ الوحدة المعجمية قابلة للارتباط بأكثر من دلالة واحدة، ومن ثمّ كان هذا النوع من التوليد سببا مباشرا في نشوء ظاهرة الاشتراك اللفظي في اللغة العامّة، ولكنّه في اللّغة المتّخصصة يفتح أفاقا واسعة لإنماء الثروة المصطلحية بالعودة إلى منابع اللغة العربية أي بالعودة إلى وحداتها الأصيلة، إذ يمكن وفق نسق التوليد الدلالي أن يكون للمفردة الواحدة دلالتان أو أكثر قد تتعايشان معا في الفترة نفسها، ممّا يعني "أنّ المدخل المعجمي باعتباره مورفيما معجميّا لا يتغير في بنيته الصرفية والصواتية، ولا يخضع لأيّ تأليف جديد لعناصره، وبالرغم من ذلك فهو يحمل دلالة جديدة دون الاضطرار إلى إنتاج دوال جديدة."[3] فهو من هذا المنطلق لا يعدّ من الآليات التوليدية الصورية أو الشكلية التي

[1]- ليلى الفيضي ، البنية الداخلية للمصطلح (المكونات والخصائص)، ص07.
[2] - جواد سماعنة، التركيب المصطلحي، طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية، ص44
[3]- خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلحات وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعدّدة اللغات، ص163.

تعتمد على الدوال أو الألفاظ اللغوية باختلاف بنيتها، بل هو توليد يرتكز على أساس الدلالات والمفاهيم. وعليه فإنّ التوليد الدلالي في اللّغة العربية يتّخذ مسارين أساسيين هما التوليد بالمجاز أو الاستعارة، والتوليد بالترجمة اللذان يعدّان من ضروب الاقتراض الدلالي كما سيأتي بيان ذلك.

1 ـ المجاز (الاستعارة الاصطلاحية):

أ ـ مفهوم المجاز: المجاز أو التوليد المعنوي هو أحد وسائل تنمية المصطلحات تضاف إلى مجموعة الوسائل التوليدية التي تعطي للغة العربية وللغات عامة إمكانية استيعاب المفاهيم المستحدثة. وكلمة مجاز في العربية على وزن (مفعل) بمعنى (فاعل)، من الفعل (جاز) بمعنى تعدّى وانتقل، ولأنّ المجاز ظاهرة متأصلة في التراث البلاغي العربيّ فقد تناولها القدامى بالدرس والتنظير، ومنها ما جاء في تعريف (ابن جنيّ) (ت: 392هـ) لمفهوم المجاز في موضع تحديد أهمّ الفوارق بين التعبير الحقيقي والتعبير المجازي، حيث يقول: " الحقيقة ما أقرّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللّغة، والمجاز ما كان بضدّ ذلك. "[1] أي أنّه يتجاوز حدود المعاني الأصلية للّغة إلى سياقات لغوية جديدة تنزاح بشكل أو بآخر عن أصولها.

وقد حاولت التعاريف المعاصرة ـ بالارتكاز على نفس الدلالة ـ أن تحدّد هذه الظاهرة اللغوية بأنّها: "استعمال اللفظ في غير ما وضع له أصلا، أي نقله من دلالاته المعجمية (الأصلية أو الوضعية أو الحقيقية) إلى دلالة علمية (مجازية أو اصطلاحية) جديدة على أن تكون هناك مناسبة بين الدلالتين"[2] علما أنّ الدلالة الأصلية التي يحملها اللفظ في أصل وضعه أي قبل انتقاله إلى المجال الاصطلاحي، تعرف (بالحقيقة اللغوية) لأنّها تتعلّق " بالألفاظ اللغوية التي صيغت أساسا في وضعها الأول للدلالة على مسمياتها، من مثل الإنسان في الحيوان الناطق وصحراء وسهل التي يراد بها ما يستعمل فيها بحسب أوضاعها الأولى."[3] وهي دلالة أصلية يرتكز عليها الواضعون في توليد المفاهيم العلمية المستحدثة.

ب ـ الفرق بين النقل والمجاز: إنّ المجاز في الأصل هو انحراف أو انزياح دلالي باللّفظ من مجاله المألوف إلى مجال جديد، ومن ثمّ فإنّ هذا اللفظ إذا استقرّ على المعنى المجازي فإنّه

[1] - أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دط، دت، د م ، دار الكتب المصرية ، ج2، ص442.
[2] - يوسف وغليسي،إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 84.
[3] - خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلحات وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعدّدة اللغات، ص 109.

سيكتسب دلالة جديدة تنقله من البنية العامّة إلى البنية المصطلحية المتخصّصة، ورغم أنّ هذه الصورة الجديدة هي في حقيقة أمرها صورة مجازية بعيدة بشكل أو بآخر عن الدلالة الأصلية (الوضعية) إلاّ أنّها شيئا فشيئا، وبمضيّ الوقت ستتحول إلى صورة حقيقية يكتسبها اللفظ، بحيث يلعب العامل الزمني الدور الكبير في ترسيخها وتعويد الناس على تقبّلها واستعمالها وهذا ما يجعل اللفظ يخرج من مجال المجاز إلى مجال النقل، يقول (عبد السلام المسدّي) واصفا مساقات هذه الحركية الدلالية: "يمدّ المجاز أمام ألفاظ اللغة جسوراً وقتية تتحوّل عليها من دلالة الوضع الأول إلى دلالة الوضع الطارئ، ولكنّ الذهاب والإياب قد يبلغان حدّا من التواتر يستقرّ به اللفظ في الحقل الجديد فيقطع عليه طريق الرجوع، وعلى هذا النمط صيغت مصطلحات كلّ العلوم العربية الإسلامية من فقه وحديث وكلام وعلم لغة، حتى إنّك لو حاولت العودة ببعض المصطلحات إلى استعمالها الأول لتعذّر عليك إلاّ بمجاز جديد"[1] ومرّد ذلك هو اطراد التعبير المجازي الذي يتحوّل إلى حقيقة بفضل حركية التطوّر الدلالي التي يخضع لها.

ويتأكّد هذا المبدأ عند الدكتور (ممدوح محمد خسارة) حينما قال: "وإنّ الكلمات التي تطوّرت دلالياً عن طريق المجاز قد يغلب عليها المعنى المجازي تماما، فلا تذكر معانيها الحقيقية، فيسمى المجاز عندئذ (نقلا)، ومثال ذلك أسماء العبارات التي لا يتبادر إلى الذهن إلاّ مدلولها المجازي. وأكثر من ذلك فقد يبلغ من شيوع المجاز أن يصير هو الأصل والحقيقة، وأن تصير الحقيقة هي المجاز"[2]، وخير دليل على هذا التبادل الدلالي بين الحقيقة والمجاز ما يعرف بالألفاظ الشرعية التي اكتسبت دلالة دينية جديدة بعد أن كانت في أصل وضعها حاملة لدلالات مغايرة قبل أن تنتقل إلى المجال الشرعي بمجيء الإسلام، يقول (أبو هلال العسكري) (ت:1005م) في هذا السياق: "الفرق بين الاسم العرفي والاسم الشرعيّ، أنّ الاسم الشرعيّ ما نقل عن أصله في اللغة، فسمّي به فعل أو حكم أو حدث في الشرع نحو: الصلاة والزكاة والصوم والكفر والإيمان وما يقرب من ذلك، وكانت هذه الأسماء تجري قبل الشَرع على أشياء، ثم جرت في الشرع على أشياء أخرى، وكثر استعمالها على الأصل مجازا. ألا ترى أنّ استعمال الصلاة اليوم في الدعاء مجاز، وكان هو الأصل."[3] ومثال ذلك ما حدث كذلك للمصطلح الشرعيّ (الصوم)، يقول الدكتور (عبد السلام المسدّي) مبيّنا أصل دلالته الشرعية: "كما لو أردت التعبير بلفظ الصوم عن الإمساك مطلقا، فمن قال اليوم

[1] - عبد السلام المسديّ، قاموس اللسانيات مع مقدّمة في علم المصطلح، ص 45.
[2] - ممدوح محمد خسارة ، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية ، دط، 2008، دمشق، دار الفكر، ص 226.
[3] - أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تح: محمد إبراهيم سليم، دط، دت، القاهرة، دار العلم والثقافة، ص 66.

صمت عن الكلام أو عن العمل لعدّ ذلك منه مجازاً"[1] ويعود هذا لتغلّب الدلالة المجازية الوضعية على الدلالة الأصلية، ولكنّ هذا لا يعني أنّ الدلالة المجازية قد تقضي على الدلالة الحقيقية في كلّ أوضاعها فقد يحدث أن تتعايش الدلالتان معا في بيئة زمنية واحدة، شرط أن يكون نطاق استعمالهما مختلفا لتفادي الوقوع في ظاهرة الاشتراك اللفظي.

ولم تتوقّف عملية التغيير الدلالي هذه على المصطلحات الشرعية فحسب، وإنّما خضعت معظم مصطلحات المجالات العلمية والمعرفية التي عرفها التراث العربي إلى هذه الظاهرة، فسجلّت بذلك ذخائر مصطلحية وافرة برهنت على كفاءة اللغة العربية في مجال التعبير عن المفاهيم الجديدة بكل فروعها ومجالاتها دون أن يلحق بنظامها أي خطر أو تهديد.

ج ـ مصادر التعبير المجازي: إنّ ألفاظ اللغة العامّة تشكّل القاعدة الرئيسية التي يُعتمد عليها في عملية الانتقال الدلالي للوصول إلى التعبير عن الدلالة المرجوّة، وغالبا ما تكون هذه الألفاظ مهجورة ومستبعدة من مجالات الاستعمال اللّغوي اليوميّ. ووفقا لذلك "يُعدّ إحياء الألفاظ القديمة المهملة أو المماتة أهم مصادر المجاز لدى المحدثين، فهي تُستحيا وتشحن بدلالات جديدة لم تكن لها."[2] ومن هذا المنظور يرى الدكتور (جميل الملائكة) أنّ العودة إلى اللفظ المهجور بإمكانه أن يمنح للبنية اللغوية المختارة خصوصية دلالية لا يمكن للفظ الشائع والمتداول أن يحقّقها. ولعلّ هذا هو الدافع الأساسي الذي جعل المصطلحية الغربية تعتمد على هذا المورد في تنمية الثروة اللّفظية والمصطلحية " فهم يرجعون في الأكثر إلى أصول في اللغة اللاتينية أو اليونانية القديمة وكلتاهما لم تعودا من اللغات الواسعة الاستعمال ليستفيدوا منها في صوغ مفرداتهم المتنامية والمتطورة باستمرار."[3] دون أن يُلحق ذلك ضررا بأنظمتهم اللغوية التي استطاعت أن تستوعب هذه الوحدات الجديدة وتسخّرها لتلبية حاجاتها التعبيرية. ويبقى ضمان نجاح هذه المصطلحات مرهونا بمدى التزام الواضعين في اختيارها بمبدأ الفصاحة العربية في شقّها الدلالي المتمثّل في الابتعاد عن التعقيد المعنوي، وشقّها الشكلي أو اللّفظي، ونعني به الحرص على انتقاء الألفاظ التي تكون متناسقة الحروف.

---

[1] - عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، ص 45.
[2] - ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص 230.
[3] - جميل الملائكة ، المصطلح العلمي ووحدة الفكر، اللغة العربية والوعي القومي، ط1، أفريل 1984، العراق، معهد البحوث والدراسات الصوتية، ص 235.

د ـ أراء العلماء حول دور المجاز في دعم الحركة المصطلحية: تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ المجاز في اللغة العربية من الوجهة البلاغية أنماط كثيرة، إلاّ أنّ المعوّل عليه في مجال التوليد المصطلحي المعاصر هو نوع واحد يغلب على معظم المصطلحات ذات الطابع المجازي، "إذ يعبّر عن المجاز بتسمية أقلّ شهرة في مجال الآليات الاصطلاحية هي الاستعارة، ولا ضير في ذلك لأنّه من رواسب الدرس البلاغي الذي يسمّي المجاز استعارة في حال قيام العلاقة بين المعنى الوضعي والمعنى المجازي على المشابهة"[1]. ورغم أهمية هذا النوع من الأساليب في مجال تنمية الذخيرة المصطلحية إلاّ أنّها لم تحظ بالاهتمام الكافي في هذا الميدان، فقد عرفت الاستعارة كظاهرة في اللغة العامة وفي اللغة الأدبية الجمالية على وجه التحديد، فنالت بفضل ذلك حظّا وفيرا في مجال الدراسات والأبحاث الأدبية بدءا من مرحلة السبعينات، لكنّها لم تلق الاهتمام نفسه في ميدان المصطلحية المعاصرة فقد " تجاهلها الدرس الاصطلاحي القائم أساسا على أحادية المعنى وإقصاء الترادف وكلّ أشكال التوسع في المعنى (تعدّد داخلي)"[2] بدعوى أنّها تعتبر من أهمّ العوامل التي تؤدي إلى اضطراب وتشويش المفاهيم، وهو مبدأ تحاول الساحة المصطلحية أن تستبعده قدر الإمكان.

وبناء على هذا الاعتبار، يذهب جماعة من المتخصّصين إلى أنّه على الرّغم من أهميّة المجاز في مجال توليد المصطلحات إلاّ أنّ الإسراف في استعماله دون ضوابط قد يؤدّي إلى نتائج عكسية تعود سلباً على اللغة ذاتها، ومن الذين يؤيّدون ذلك (يوسف وغليسي) حينما قال: "... مثلما ينبغي التحذير من أنّ التمادي في الركون إلى المجاز قصد الصياغة الاصطلاحية، دون تروّ واحتياط قد يوقع في الاشتراك اللفظي الذي هو مدعاة للالتباس والخلط، حين تتعدّد مدلولات المصطلح الواحد وتختلف بين قديمها وحديثها، لاسيّما حين تتراكم الدلالات المجازية (الاصطلاحية) على الدلالة اللغوية الأولى في الكلمة الواحدة".[3] كما أنّ الدكتور (محمد المبارك) يعارض هو الآخر فكرة الاعتماد المطلق على ظاهرة المجاز، ومرّد اعتراضه قائم على أساس أنّه يتسبّب في "اختلاط المفهوم الجديد للفظ بالمفهوم القديم فينتج عن ذلك ترادف واشتراك لفظي غير محبّذ والمواد الأساسية التي يتطلّبها استعمال المجاز هي المعاجم، وإنّ معاجمنا العربية يعتريها

[1] - يوسف وغليسي إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 84.
[2] - خالد الأشهب، الاستعارات التي نحوسب بها، أبحاث لسانية، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط، م9، ع1، يونيو2004 ص 26.
[3] - يوسف وغليسي ، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربيّ الجديد ، ص 85.

تشوش كبير ناتج عن تحميل الألفاظ معاني مجازية إلى جانب المعاني الحقيقية، وهذا ما يعرقل عمل واضع المصطلحات."[1] إذ يتوجّب عليه في ظلّ هذا الوضع إخضاع هذه الآلية التوليدية إلى ضوابط ومعايير لأجل الاستفادة من خاصية التعدّد الدلالي الذي تتميّز به الكلمة العربية، دون أن يوقعها ذلك في مشاكل دلالية ومفهومية تمنعها من الولوج إلى صرح المصطلحية المتخصّصة.

وفي سياق آخر يتأكّد لنا أنّ اعتماد الوسيلة المجازية في عمليات الوضع المصطلحي العربيّ الحديث هو في واقع الأمر امتداد لمبدأ العودة إلى التراث، والاستفادة من ذخائر المؤلفات والمصنفات اللغوية والعلمية القديمة،علما أنّ العرب قد اعتمدوا في جاهليتهم وعلى طول كلّ العصور التي جاءت بعدها على هذه الآلية في إثراء معجمهم اللّغوي. حيث تقوّى أثرها وتبيّنت فعاليتها في هذا الميدان بمجيء الإسلام الذي حوّل دلالات كلمات عربية كثيرة، وأكسبها مفاهيم شرعية جديدة ويعود السبب الرئيسي الذي دفع أهل الاختصاص قديما وحديثا إلى الاعتماد على هذه الآلية إلى محدودية الألفاظ اللغوية إزاء المعاني والمفاهيم المستجدّة بشكل مستمر بحيث لا يمكن للرصيد اللغوي المحدودة عناصره أن يسعها وأن يعبر عنها.

وتبعا لذلك تلجأ اللغة سعيا منها إلى تحقيق مبدأ الاقتصاد اللغوي إلى المجاز الذي يصبح اللفظ الواحد بفضله قابلا لتعددية دلالية ومفهومية واسعة، ومن معالم هذا الاقتصاد اللغوي تداخل الأنساق المصطلحية المختلفة بين بعضها البعض بحيث يحدث كثيرا أن تشترك فيما بينها في نفس البنى اللغوية التي تتغير دلالاتها ومفاهيمها تبعا لتغير السياق الاصطلاحي الذي تعمل في حيّزه. ومن نماذج هذا التلاقح المصطلحي وجود "استعارات اصطلاحية مستقاة من حقل النباتيات يتمّ استعمالها في الرياضيات arbre, foret, feuille, racine, branche, sommet وهي مصطلحات تنقل بدورها إلى الإعلاميات حيث تولّد استعمالات استعارية جديدة"[2]. وقد نجد الاستعارات نفسها موّظفة في ميادين علمية أخرى، ولكنّها تكون حاملة في كلّ منها دلالات مصطلحية مغايرة.

ومن هذا المنطلق يذهب البعض إلى أنّ المجاز يشبه الاشتقاق باعتبار أنّه يُعمد فيه إلى "توظيف اللفظ توظيفا جديدا يحمل دلالة تختلف من وجه عن دلالته الأصلية بعد الاستعمال

[1] - محمد المبارك ، فقه اللّغة وخصائص العربية، ط5، 1975، دمشق، دار الفكر، ص 222.
[2] - خالد الأشهب، المصطلح (البنية و التمثيل)،أبحاث لسانية، ع1، أفريل 1997، م2، ص 20.

ويمكن اعتباره اشتقاقا معنويا يؤازر الاشتقاق اللفظي المعتمد على الأصل/الوزن في ترسيخ مبدأ محورية الإجراء الاشتقاقي في اللغة العربية"[1] وهو إجراء ذو فعالية كبيرة في توليد المصطلحات وتنميتها.

ونخلص إلى القول أنّ التوليد على طريق المجاز يعدّ شكلا من أشكال التنمية اللغوية والمصطلحية ومبدأ من مبادئ التطور اللغوي الذاتي الذي يظهر من خلال اعتماد وحدات معجمية ثابتة وقابلة للتعدّد الدلالي في ميدان التعبير المصطلحي، القائم على استحداث مفاهيم أو دلالات جديدة لا تربطها بالدلالة الأصلية إلاّ علاقة المشابهة أو المناسبة.

2 ـ الترجمة:

أ ـ تعريف الترجمة: تعتبر الترجمة من أهمّ طرق توليد المصطلحات في اللّغة العربية على وجه الخصوص، حيث تعرّف بأنّها "إعطاء الكلمة الأجنبية، وهو في الغالب مصطلح علميّ مقابلها العربي الموضوع من قبل، فشرط الترجمة أن تكون الكلمة العربية المقابلة ممّا دخل حيّز اللغة سابقاً."[2] بحيث تقف هذه الأخيرة على رأس هذه الآليات إذا تعلّق الأمر بمصطلحات علوم عرفها العرب قديما، إذ تشكلّ هذه المصطلحات المادة الخامّ التي تبنى عليها مختلف طرائق الترجمة. ووفقا لهذا المبدأ يجعل بعض الباحثين الترجمة هي القاعدة أو المحور الذي ترتكز عليها كلّ آليات التوليد العربي، لأنّ المصطلحية العربية المعاصرة تتعامل مع المصطلح الأجنبيّ أكثر من تعاملها مع المفهوم، حيث يصبّ الواضعون كلّ اهتمامهم على إيجاد المقابلات العربية للمصطلحات الأجنبية، فجعلوا الترجمة الوسيلة الأولى في نقل العلوم الأجنبية إلى لغتهم، وعلى هذا الأساس عرّفها بعضهم بأنّها "النقل من لغة إلى أخرى، فأيّ نقل هو ترجمة سواء أكان بذكر المرادف العربي أم بالاشتقاق أم بالمجاز أم النحت والتركيب أم التعريب"[3]. فكلّها تعتبر في حقيقة الأمر آليات لغوية تعمل على توفير المصطلح المناسب للمقابل الأجنبي المترجم.

ويذهب بعض الباحثين إلى أنّ التعريب والترجمة يمثلاّن ظاهرة لغوية واحدة من منطلق أنّ كليهما يعتمدان على آلية النقل من لغة إلى أخرى، إلاّ أنّ الواقع يثبت أنّ المسالك التي تتّخذها

[1] - خالد اليعبودي ، آليات توليد المصطلحات وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعدّدة اللّغات، ص 212.
[2] - ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص24.
[3]- عبد المجيد بن محمد بن علي العيلي، الألفاظ الدخيلة وإشكالية الترجمة اللغوية والحضارية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كليّة اللغة العربية، جامعة الأزهر، 1429ه-2008م، ص125.

آلية النقل هذه هي معيار التمييز بين الترجمة والتعريب، باعتبار أنّ "الترجمة متعلّقة بنقل الألفاظ والأساليب عن طريق نقل معناها، أمّا التعريب فهو نقل يخصّ الألفاظ نفسها."[1] ممّا يعني أنّ الترجمة متعلقة بنقل المعاني والمفاهيم والدلالات، بينما يرتبط التعريب بنقل الألفاظ والوحدات المعجمية بشكلها ودلالتها. ومن هذا المبدأ، يعتبر الاقتراض أو التعريب من أبسط أساليب الترجمة إذ يلجأ إليه الواضعون عندما يلمسون افتقار وعجز اللغة عن توفير المقابلات العربية الأصلية للمفاهيم الجديدة التي تواجهها، ممّا يضطرّهم في هذه الحالة إلى أخذ اللفظة على حالها ونقلها إلى لغتهم، على أن تخضع لبعض التعديلات التي تسمح لها بالانسجام في بنية اللغة الجديدة التي انتقلت إليها، وهذا يجعل الترجمة أعمّ وأوسع من التعريب، وبالتالي فمن غير الجائز أن نجمعهما تحت مصطلح واحد لأنّهما ظاهرتان مختلفتان.

وتتأسّس قاعدة الترجمة على عملية تفكيك رموز لغوية من لغة معينة وإعادة نقلها إلى لغة أخرى، ومن ثمّ فهي ترتكز على عنصرين أساسيين لا يمكن التخليّ عن أحدهما، أوّلهما الألفاظ والكلمات ونعني بها تلك الوحدات المعجمية التي تشكّل محور الترجمة إذا تعلّق الأمر بترجمة المصطلحات، كما تشكلّ في الوقت نفسه الأساس الذي تتمحور حوله ترجمة الأساليب والنصوص. بحيث تتمثّل مهمّة المترجم في " نقلها بمعناها إن وجد، فإن لم يكن لها مقابل فإنّ المترجم يتوجّه إلى التوليد المعجمي الذي تبيحه اللّغة، إمّا بالتوليد الصرفي (الاشتقاق أو النحت أو التركيب) وإمّا بالتوليد الدلالي (المجاز أو الترجمة الحرفية) وإمّا باقتراض اللّفظ الأجنبي وإدخاله إلى العربية على أن لا يشذّ عن قواعدها الصوتية والمقطعية"[2] وهذا ما يجعل الترجمة بابا واسعا يجمع كلّ وسائل التوليد، ويجعلها قنوات صالحة لتأمين مسالك التواصل المتخصّص. وأمّا الركيزة الثانية التي تقوم عليها الترجمة فهي الدلالة أو المفهوم الذي يراد التعبير عنه بمحاولة إيجاد المصطلح المناسب الذي يحتويه ويصلح للتعبير عنه.

ب ـ علاقة الترجمة المصطلحية بالترجمة العامّة: لا يخرج مفهوم الترجمة المصطلحية عن مفهوم الترجمة العامّة إلاّ في كون الترجمة المصطلحية أو (الترجمة المتخصّصة) كما يسمّيها البعض تقوم على استبدال مصطلح متخصّص حامل لدلالة مفهومية محدّدة بمصطلح يقابله دلاليا في

[1] - عبد المجيد بن محمد بن علي، العيلي، الألفاظ الدخيلة وإشكالية الترجمة اللّغوية والحضارية، موقع رحى الحرف، 2008، ص 125.

[2] - المرجع نفسه، ص 135.

اللغة الهدف، ومن ثمّ فالترجمة على هذا الأساس "هي نقل الغرض المعبّر عنه بكلام (س) في لغة (أ) إلى كلام (ص) في لغة (ب)"[1]. وعلى غرار الترجمة العامّة تقوم الترجمة المصطلحية بدورها على ركنين أساسيين هما:

ـ اللّفظة أو الوحدة المعجمية المتخصّصة التي تكون حاملة لدلالة مفهومية متعلّقة بتخصّص معين.

ـ المفهوم الذي يرتبط به المصطلح، والذي يجب أن يبقى محافظا على خصوصيته عند تسميته وهذا يقتضي أنّ ترجمة المصطلح ـ عكس الكلمة العامّة ـ لا يمكن أن تتأثرّ بتغير السياقات اللغوية، باعتبار أنّ المصطلح العلمي يبقى حاملا لنفس الدلالة أو المفهوم رغم اختلاف السياقات التي يرد فيها داخل الحقل العلميّ الواحد.

المطلب الخامس: التوليد المصطلحي باعتماد نسق الاقتراض:

1 ـ مفهوم الاقتراض أو التعريب: إنّ الاقتراض ظاهرة لغوية عالمية تعتمد عليه كلّ اللغات عندما تجد نقصا في ثروتها اللغوية في حال استقبلت مفاهيم ومصطلحات من لغات أخرى، بحيث تقف عاجزة عن توفير المقابل الأصيل المناسب لها ممّا يضطرها إلى اللجوء إلى هذه الآلية في عملية التوليد المصطلحي لسدّ هذه الثغرة، ومن ثمّ تلجأ اللغة الآخذة التي تملك رصيدا معجميا مضبوطا في حقبة زمنية معينة إلى استعارة ألفاظ محدّدة من لغة أخرى لا يكون لها مثيل أو نظير في قوائم مفرداتها، وعادة ما تلجأ اللغة المقترضة إلى هذه الوسيلة بشكل اضطراري بسبب عجزها عن توفير المقابل المناسب سواء تعلّق الأمر بالمفهوم أم بالمصطلح الذي يرتبط به. وعادة ما يكون التقارب الجغرافي والحضاري هو الدافع المباشر إلى شيوع هذه الظاهرة، إذ كلّما اتسع نطاق التعايش بين اللغات المتقاربة، زاد نشاط الحركية اللغوية الانتقالية بينهما.

والاقتراض من هذا المنظور، هو "طريقة من الطرائق العلمية تفضي إلى إيجاد ألفاظ اصطلاحية مبدؤها العام الضرورة القصوى"[2] التي تجبر اللّغة على إدخال وحدات غريبة إلى صلب نظامها بحكم الحاجة إليها، وفي هذا السياق تشير بعض الدراسات إلى أنّ الاقتراض وسيلة من وسائل الترجمة، إذ يعرّف وفقا لهذا المبدأ بأنّه: "تقنية مباشرة يلجأ إليها المترجم عندما لا يجد

[1] ـ عمّار ساسي، المصطلح في اللسان العربي من آلية الفهم إلى أداة الصياغة، ص 113.
[2] ـ مولاي حاتم، مصطلحات النقد العربي السيميائي (الإشكالية والأصول والامتدادات)، ص 69.

مقابلاً في اللّغة الهدف، وهو أبسط أساليب الترجمة ويسميها (بيتر نيو مارك) الكتابة الصوتية أو الرسم الصوتي transcription"[1]. بل يعدّه البعض من أنجع طرق الترجمة لأنّه يحافظ على نسبة كبيرة من التطابق الشكلي والدلالي بين الوحدات اللغوية المنقولة من اللّغة المصدر إلى اللغة الهدف. ولهذا فإنّ الحاجة الحتمية هي التي تفرض الاستعانة به على حساب باقي آليات التوليد المصطلحيّ. إلاّ أنّ هناك حالات قد يسمح فيها بدخول مقترضات كثيرة دون حاجة إليها ممّا أدّى إلى بروز نمط اقتراضي جديد لا علاقة له بالحاجة التعبيرية، فأصبح الاقتراض بناء على هذا الأساس صنفين رئيسيين أشار إليهما الدكتور (الطاهر ميلة) قائلا: "الاقتراض في حالة الضرورة أو ما يسمّى باقتراض الحاجة، وهو عندما تواجه لغة ما مفهوما أو مصطلحا أجنبيا تفتقر له، أو لا وجود لمكافئ له في قائمة مفرداتها فتلجأ إلى استعمال هذا المصطلح كما ورد في لغة الأصل. واقتراض التفضيل وهو استخدام مصطلح أجنبي ما حال وجود ما يقابله في اللغة المحليّة، وفي هذه الحالة هو نوع من التباهي، وهو غير مقبول."[2] وهذا يعني أنّ النوع الأوّل تفرضه الحاجة الملّحة لسدّ الفراغ اللّغوي الذي تعاني منه اللغة الآخذة حيال المصطلح الجديد، بينما يخرج النوع الثاني من الاقتراض عن دائرة الضرورة التعبيرية، ومن ثمّ فلا حاجة إلى دخوله أصلا إلى متن اللّغة.

وبناء على ما سبق، يعدّ التعريب أسلوبا لغويا عرفته اللغة العربية منذ عصورها الأولى أي انطلاقا من العصر الجاهلي، وتوسّع نطاقه في مطلع الحضارة الإسلامية وما تلاها من العصور وكان ذلك عندما ترجمت العلوم والمعارف الفارسية واليونانية، فقد أُعتمد على التعريب حينها في تنمية اللغة وتكثير مفرداتها على الرغم من أنّه لم يكن الوسيلة الأساسية والوحيدة في ذلك، وعليه فإنّ التعريب في الدراسات التراثية يتّخذ مسلكا عربيّا أشار إليه (التهانوي) (ت:1191هـ) في قوله: "المعرّب: اسم مفعول من التعريب، وهو عند أهل العربية لفظ، وضعه غير العرب لمعنى استعمله العرب بناء على ذلك الوضع."[3] على أنّ هذا الاستعمال لا يحتفظ بالعنصر المقترض على شاكلته التي ورد عليها في لغته الأولى، وإنّما يحاول تطويعه ما أمكن لخصائص النظام الجديد.

[1] - فهيمة بوسعد، ترجمة المصطلحات الإسلامية في الأحاديث النبوية الشريفة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، مدرسة الدكتوراه قسم الترجمة، كلية الآداب واللغات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012، ص47.

[2] - الطاهر ميلة، محاضرات ألقاها في مدرسة الدكتوراه، معهد الترجمة، جامعة الجزائر، 05 ماي 2005.

[3] - محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ص1582.

ومن ثمّ يمكن القول، بأنّ "مصطلح المعرّب يوحي بأنّ تلك الكلمات التي تمّت استعارتها في اللّغة العربية لم تبق محافظة على شكلها الذي كانت تتمتع به في لغتها الأم، بل تعرّضت لبعض التغييرات بعد عملية النقل، إذ طوّعها الدارس لمنهج لغته في أصواتها التي تمثّل حروفها وفي بنيتها اللغوية والدلالية وما شاكل ذلك."[1] مع التذكير بأنّ مصطلح التعريب قد اكتسب مع مضيّ الزمن دلالات جديدة لم تعرفها العرب قديما،إلاّ أنّ الدلالة التقنية التي ارتبطت به والتي سنركّز عليها في بحثنا هي صياغة الكلمة الأجنبية في قالب لغوي عربيّ، وبالتالي إكسابها بعض خصائص النظام العربي التي تسمح لها بالدخول إلى متنها.

وفي هذا الإطار يقترح (عبد السلام المسدّي) تسمية أخرى لهذه الظاهرة، إذ يعرّفها عارضا المكافئ المصطلحي التراثي لها فيقول: "إنّ الآلية التي نقصدها هي آلية النقل في معنى الأخذ المباشر للفظ الوارد، وهو ما يطلق عليه في سجّل علومنا اللغوية التعريب"[2]، كما يعرض (عبد المجيد سالمي) مصطلحات أخرى اعتمدت للتعبير عن هذه الظاهرة، ثمّ يحدّد وجهة نظره الخاصّة اتجاه المصطلح الذي يراه مناسبا وملائما لهذا الغرض فيقول: "ورد هذا المصطلح بألفاظ مختلفة في مؤلفات اللغويين فهو الاقتراض مرّة، والاستعارة أحيانا، وأحيانا أخرى الاقتباس، ولكنّ الغريب أنّه ورد في (المعجم الموحّد) بلفظين مختلفين، (الاقتراض والاقتباس) وقد فضّلنا الاقتباس اللغوي على غيره من المصطلحات الأخرى لدقّته وبعده عن الالتباس بمعناه في اللغة العامّة"[3]. وعلى الرغم من تعدّد المصطلحات التي وضعت للتعبير عن هذه الظاهرة اللغوية فإنّ الغالب في الدراسات المصطلحية هو اعتماد مصطلح (التعريب) دون غيره من المصطلحات المقترحة.

2 ـ الفرق بين المعرّب والدخيل: إنّ المعرّب والدخيل مفهومان متقاربان، وهذا ما جعل أكثر الدارسين لا يضعون حدودا فاصلة بينهما خاصة القدامى، إذ كثيرا ما كان ينوب أحدهما عن الآخر في مؤلفاتهم للتعبير عن ظاهرة دخول الألفاظ الأعجمية إلى صلب النظام العربي ف(ابن منظور) (ت: 711هـ) يشير في "لسانه" في موضع التعريف بإحدى الكلمات المعرّبة فيقول: "والجرم، الجرّ، فارسي معرّب ... وهو دخيل"[4]. كما يشير (السيوطي) إلى الظاهرة نفسها مستشهدا

[1] - حبيبة طاهر مسعودي، قراءة جديدة للمصطلح في التراث النقدي العربي من العصر الجاهلي إلى القرن الثالث الهجري، ط1 2008، القاهرة، مكتبة وهبة، ص 15.
[2] - عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، دط، 1994، تونس، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، ص 290.
[3] - عبد المجيد سالمي، مصطلحات اللسانيات في اللغة العربية بين الوضع والاستعمال، ص 80.
[4] - أبو الفضل ابن منظور، لسان العرب، دط، دت، بيروت، دار صادر، المجلّد 12، مادة (جرم)، ص 94.

بأمّهات المعاجم، ومن ذلك قوله: "يطلق على المعرّب دخيل، وكثيرا ما يقع ذلك في كتاب العين والجمهرة وغيرهما..."[1] وقد امتدّت آثار هذه الرؤية إلى الدراسات الحديثة التي انقسمت إلى اتّجاهين رئيسيين:

أ ـ الاتّجاه الأوّل: سار على درب القدامى فجعل المعرّب والدخيل مصطلحين مترادفين، كما ورد عند (الشهابي) في قوله: "المعرّب في لغتنا كثير، وسُمّي الدخيل...[2]. ومن ثمّ فالمعرّب والدخيل عند هذا الفريق يمثلان ظاهرة لغوية واحدة.

ب ـ الاتّجاه الثاني: حاول أن يميّز بين ظاهرتي المعرّب والدخيل على أساس أنّ الفرق بينهما يظهر بشكل جليّ على اللفظة الوافدة، وقد اعتمدوا لتوضيح هذا الفرق على معياريين هما:

أوّلا- المعيار الزمني: وهو الذي يتقيّد بحصول هذه الظاهرة في عصور الاحتجاج دون غيرها من العصور التي سبقتها أو جاءت بعدها، يمثل هذا الاتّجاه (حسن ظاظا) في قوله: "اللّفظة الأجنبية التي استعملها العرب والذين يحتج بكلامهم تعتبر من المعرّب، حتى ولو لم تكن من حيث بناؤها ووزنها الصرفي مما يدخل في أبنية كلام العرب، أمّا ما دخل بعد ذلك فإنّه يعتبر من الدخيل أي الذي جرى على الألسنة والأعلام مستعارا من اللغات الأجنبية لحاجة التعبير إليه"[3]. فالمعرّب والدخيل وفق هذا المعيار لا يختلفان عن بعضهما البعض إلاّ باختلاف الحدود الزمنية التي تؤطّر دخولهما إلى متن اللّغة العربية.

ثانيا- المعيار اللّغوي: تؤخذ فيه درجة التغير اللغوي (الصَياغي والصوتي) الذي يلحق بالكلمة الأعجمية معيارا يفرّق على أساسه بين المعرّب والدخيل، ومن أبرز من مثل هذا الرأي (ممدوح محمد خسارة) في قوله: "كلّ كلمة أجنبية دخلت العربية قديما أو تدخل اليوم أو غدا على أن تكون خاضعة لمقاييس العربية وأبنيتها وحروفها، ويدخل فيه قسم كبير ممّا عرّبه القدماء أو المعاصرون ويُسمى هذا النوع معرّبا لأنّ الروح العربية سرت فيه وأصبح جزءا من البناء العربي. وأن يطلق الدخيل على اللفظة الأجنبية التي لم تخضع لمقاييس العربية وبنائها وجرسها سواء أكانت قديمة أم حديثة"[4]. وقد اعتمد الدارسون المعاصرون على هذا المعيار لصعوبة الركون إلى

[1] - جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ص 269.
[2] - ابراهيم الحاج يوسف، دور مجامع اللغة العربية في التعريب، ط1، 2002، طرابلس، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ص 46.
[3] - حسن ظاظا، كلام العرب، من قضايا اللغة العربية، ص72.
[4] - ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص 240.

المعيار السابق ـ أي المعيار الزمني ـ إذ لا يمكن اعتباره معيارا دقيقا "إلاّ بمعرفة تاريخ دخول كل لفظة إلى اللغة العربية، ومثل هذا ما لا يمكن تحقيقه باستثناء بعض الألفاظ المرتبطة بحوادث معينة أو شواهد محدّدة يمكن بواسطتها معرفة تاريخ دخولها"[1]. وأمّا (يوسف وغليسي) في كتابه (إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد) فيرى بأنّه لا توجد فوارق واضحة يمكن اعتمادها كأساس نميّز به بين اللّفظ المعرّب واللّفظ الدخيل. فالقاعدة التي تتناقلها الدراسات القديمة والحديثة القائلة بأنّ كلّ كلمة أجنبية دخلت العربية ولم تندمج في بنيتها أي ظلّت محافظة على خصائصها الصوتية والصّرفية هي من الدخيل، وكلّ كلمة دوّنها العرب بحروفهم وأخضعوها لأوزانهم فهي من المعرّب هي قاعدة غير صالحة في مطلق الأحوال، وفي هذا السياق يقول: "... من جهة أخرى يمكننا القول أنّ مجرّد دخول لفظ دخيل إلى العربية وكتابته بحروف عربية، وربما إضفاء لمسات عربية خفيفة عليه كتعريفه بالألف واللام يجعله معربا تعريبا نسبيا، ويجعلنا نؤمن إلى حدّ بعيد بما يذهب إليه البعض بشأن انتفاء الدخيل البحت"[2] ثمّ يعتمد السبب نفسه في تعليل سبب دخول مصطلحات جديدة في الدراسات الحديثة ألغت مصطلح (الدخيل) الذي لم يعد موظفا في الدراسات الحديثة إلاّ في القليل النادر، فيقول: "... وربّما كان ذلك سببا من أسباب تراجع مصطلح الدخيل في الاستعمال العربي المعاصر الذي غالبا ما يكتفي بالتعريب والاقتراض، وقد يستعمل بعضهم الاستعارة اللغوية."[3] وسواء تعرضت اللفظة المنقولة لتغيير شامل أو لتغيير جزئي أو حتى بقيت على شكلها الأصلي إلاّ أن دخولها في سياق الكلام العربي يوحي بأنّها قد أخضعت بشكل أو بآخر إلى البنية اللغوية العربية بكلّ مستوياتها ولم تبق على حالها.

3 ـ فعالية التعريب في تنمية الرصيد المصطلحيّ: يقوم الاقتراض باستعارة وحدات معجمية من لغة محدّدة واستعمالها على هيئتها الأصلية في لغة أخرى، بعد إجراء التعديلات المناسبة عليها كي تتوافق مع النظام الجديد الذي سيستقبلها، باعتبار أنّ اللّغة المصدر غريبة عن اللغة المورد. ومن هذا الباب فإنّ الواضعين يلجؤون إلى هذه الآلية ـ في الغالب ـ في حالة عجز اللغة الآخذة عن سدّ حاجياتها اللفظية والمصطلحية إزاء ما يصلها من مستجدات فكرية ومعرفية تنتقل إليها نتيجة الاحتكاك الحضاري والثقافي بين مختلف المجتمعات الإنسانية، والذي تنعكس نتائجه بشكل

[1] - مناف مهدي الموسوي، المعرّب والدخيل في اللّغة العربية، اللسان العربي، ع34، 1990، ص100.
[2] - يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 88.
[3] - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

مباشر على بنية اللغة، ولهذا يدرجه (خالد اليعبودي) في "إطار الخانات التوليدية الاضطرارية."[1] لأنّ اللغة تكون مجبرة على استعمالها لسدّ حاجات تعبيرية محدّدة.

إنّ الوحدة المعجمية المقترضة لا أصل لها في اللغة المستعيرة، وهذا ما دفع بعض الباحثين إلى عدم إدراج الاقتراض ضمن إطار التوليد المصطلحي، حيث يبرّر (عليّ القاسمي) هذا الرأي قائلا: "لأنّ اللّفظ ولد في لغة أخرى بإحدى صور التوليد السابقة ولم تلده اللغة المقترضة ... ولكن يمكننا تجاوزا أن نعدّ الاقتراض نوعا من التوليد، إذ أنّنا نستحدث لفظا جديدا باللغة المستقبلة عن طريق جلبه من لغة أخرى."[2] وإن كان (عليّ القاسمي) يدرجه تجاوزا في باب التوليد العربي إلاّ أنّ (ممدوح خسارة) يتمسّك بالرأي المعاكس، إذ يرى أنّ التعريب لا يمكن إدخاله في حيّز الآليات التوليدية العربية، وفي هذا يقول مبرّرا وجهة نظره ومحدّدا نقاط الاختلاف والتشابه بين الاقتراض والتوليد: "أمّا التعريب فهو ليس توليدا، إنّه يشترك مع التوليد في طرائق وضع اللفظ والمصطلح ولكنّهما يختلفان من حيث الأصالة، لأنّ التوليد يعني أنّ الكلمة قد نسلت من كلمة عربية أسبق منها في الوضع، فكما أنّ التوالد الطبيعي يقتضي وحدة الجنس، كذلك التوالد اللفظي يقتضي وحدة اللغة."[3] وأمّا (خالد اليعبودي) فيرى عكس ذلك تماما، إذ يذهب إلى أنّه بالرّغم من أنّ الوحدات المعجمية المقترضة غير نابعة من أصل اللغة العربية، ولكنّها مع ذلك فقد تشكلّ موردا توليديا هامّا، مع اعترافه الصريح بأنّ الاقتراض ذو طبيعة مغايرة للأنساق التوليدية المعتمدة في العربية حيث يقول: "وأوّل ما يلزم الإيماء إليه هو أنّ الاقتراض لا يمثل عملية توليد لغويّ محض، إذ يخصّ هذا الإجراء نقل دال دخيل مرتبط بمدلول دخيل بدوره، لكنّنا نعتبر مع ذلك أنّ إقحام هذا العنصر الدخيل في نسق اللّغة يؤدي إلى أشكال لسانية جديدة صرفية وتركيبية، ومن ناحية أخرى يمكن للدخيل أن يولد ألفاظا جديدة، والتوليد من اللفظ الأعجمي وارد في العربية منذ القدم."[4] حيث اعتمد عليه القدماء والمحدثون في تنمية الرصيد اللغوي، ومعنى ذلك أنّه بإمكانه أن يسدّ الفراغ المصطلحي الناشئ عن ظهور مفاهيم جديدة لا يمكن أن نصل إلى الإحاطة بها إلاّ بالعودة إلى المسلك التعريبي أو الاقتراض.

[1] - خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح ومعالم مصطلحية العربية (مصطلحية المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات)، ص 146.
[2] - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 351.
[3] - ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص 73، 74.
[4] - خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح ومعالم مصطلحية العربية، ص 164.

خلاصة: إنّ اللّغة المتخصّصة هي في أصلها امتداد للغة العامّة إلاّ أنّ ما يميّزها عنها أنّها ذات منحنى وظيفي تعتمد طابعا لغويا خاصا لا يخرج في حقيقة الأمر عن نسق اللغة الأصل التي انبثق عنها، ولكنّها في المقابل ـ على خلاف أصلها العام ـ تتميز بأسس ومقوّمات خاصة تمنحها طابعا متميزا، أهمّها الحضور القوي للمادة المصطلحية التي تعدّ مؤشّرا هامّا يحدّد وجهة الخطاب العلمي المتخصص. كما أنّها تخضع لجملة من المعايير التعبيرية والمنهجية التي يجب أن تحتكم إليها كونها الوسيلة الأساسية التي يعتمد عليها في مجال التواصل العلمي الذي يجب أن يضمن قنوات سلمية توصل المعرفة العلمية إلى أصحابها دون عوائق أو حواجز.

ووفقا لهذا المبدأ يُعدّ المصطلح النواة الجوهرية التي تبنى عليها الأنساق المعرفية، ولهذا فهو يتّخذ موقعه كوحدة لغوية أساسية على غرار الوحدات اللغوية العامّة ضمن ثلاثة مستويات تكمّل بعضها، تتلخّص في المستوى المعجمي والمستوى التركيبي أو السياقي، إضافة إلى المستوى الدلالي حيث يخضع في كلّ منها إلى ضوابط تحافظ على خصوصيته وتميزه عن باقي عناصر السلسلة الكلامية التي ينتمي إليها، وهو بخضوعه لهذه الضوابط يقوم بوظائف أساسية في بناء المعرفة العلمية ونشرها. ولكي يؤدّيها على أكمل وجه فإنّه وبوصفه وحدة لغوية ومفهومية وجب عليه هو الآخر أن يلتزم ببعض المبادئ، منها ما يتعلق بشقه الدلالي أو المفهومي ويتمثل ذلك في الأحادية الدلالية المباشرة، ومنها ما يتعلق ببنائه الخارجي ويظهر من خلال الأشكال اللغوية المختلفة التي يُصبّ وفقها. كما يجب أن يرتكز البناء المفهومي للمصطلح على مبادئ نظام التسمية المصطلحية التي تمكنه من الإحاطة بالمفهوم المراد تسميته أو تعيينه.

واللّغة العربية كغيرها من اللغّات تثري رصيدها المصطلحي باعتماد أنظمة لغوية ثابتة تسمح لها بالتكيّف المستمرّ والمنظّم مع مساقات الحركة العلمية، وعموما تصنّف هذه الأنظمة التوليدية ضمن أربعة أنساق رئيسية هي النسق الصرفي ويتضمّن الاشتقاق والنحت، والنسق التركيبي وتدخل في حيّزه آلية واحدة هي التركيب، كما يعتمد على نسق آخر هو النسق الدلالي ويضمّ المجاز أو الاستعارة الاصطلاحية، إضافة إلى الترجمة، وآخر نسق تعود إليه اللغة في هذا المجال والذي تفرضه الضرورة القصوى هو نسق الاقتراض وتمثله آلية التعريب، وكلّها مجتمعة تكمّل بعضها البعض بحيث تسهم في توليد المصطلحات وتعمل على سدّ العجز الذي يمكن أن يعترض اللغة في استيعاب المعارف العلمية المتجدّدة.

الفصل الثانـي:

أسس اللّغة الاقتصاديـة ومرتكزاتـها اللّغويـة

مدخل: يعدّ علم الاقتصاد علما اجتماعيا إنسانيا يدرس مختلف السلوكات الإنسانية ذات الطابع الاقتصادي، وهو كغيره من العلوم يتوسّل اللغة لأجل ذلك. ووفقا لذلك نشأت علاقة طبيعية تفاعلية بين اللغة والاقتصاد تجلّت في القيمة السوقية التي اكتسبتها اللغة نظرا لدورها الفعّال في توجيه المعاملات الاقتصادية، بوصفها الركيزة الأساسية التي تبنى عليها المفاهيم والرؤى الاقتصادية ومن هذا الباب سنحاول من خلال هذا الفصل أن نبحث في أوجه التفاعل القائمة بين الاقتصاد واللغة لأجل بيان تأثير كلّ منهما في مسار الآخر.

وسنتطرّق في الفصل الثاني إلى البحث في معالم تجسّد هذه العلاقة التي أدّت إلى بروز نمط لغوي خاص يشكل فرعا من فروع لغات التخصّص، وهو ما يعرف (باللغة الاقتصادية) التي من بين أهم أدوارها نقل المفاهيم والأفكار الاقتصادية بكلّ اتجاهاتها. كما سنخصّص هذا الجزء من الدراسة لتبيين الأساسيات التعبيرية التي تقوم عليها لغة الاقتصاد، و ذلك من خلال محاولة الكشف عن الأنماط التعبيرية التي يوظّفها هذا النمط اللغوي المتخصّص، والتي تعود في حقيقة الأمر إلى مرجع أساسي واحد هو اللغة العامّة التي يستعين الاقتصاديون ببعض أنساقها الصرفية والتركيبية للتعبير عن مفاهيمهم.

وفي السياق نفسه سنركّز دراستنا على أهم مقوّم تتأسس عليه لغة الاقتصاد وهو المصطلح الاقتصادي لكونه أداة أساسية تعتمد في مختلف مجالات التواصل العلمي والمعرفي، وسنحاول من خلال ذلك أن نبيّن الارتباط الحاصل بين هذا النوع من المصطلحات، وبين طبيعة المفاهيم الاقتصادية التي تمثّلها وتعبّر عنها.

المبحث الأوّل: مفاهيم عامّة عن الاقتصاد

المطلب الأوّل: تعريف الاقتصاد

يعدّ الاقتصاد أحد الفروع العلمية الاجتماعية التي لها باع طويل وجذور راسخة في الفكر الإنساني والعربي على حدّ سواء، وعلى الرغم من أنّ الفكر الاقتصادي العربيّ لم تتبلور مفاهيمه إلاّ في وقت لاحق، إلاّ أنّ المعاجم العربية التراثية تشير إلى أنّ الجذر اللغوي الذي أخذت منه هذه الكلمة (قصد) كانت تحيل إلى المضمون المعاصر الذي مازالت تحافظ عليه الدراسات والبحوث الاقتصادية الحديثة، والذي يتلخص في كونه يرتبط بالدلالة على نمط معيشي معيّن، كما تبينه التعاريف اللغوية والاصطلاحية التي سنعرضها في مايلي.

1 ـ التعريف اللغوي: يعود مصطلح (اقتصاد) في اللغة العربية إلى الجذر الثلاثي (قصد)، حيث يحدّد (ابن فارس) (ت:395هـ) أصل دلالته اللغوية فيقول: "القاف والصاد والدال أصول ثلاثة يدلّ أحدها على إتيان شيء وأمّه، والأخر على اكتناز في الشيء."[1] وجاء في (لسان العرب) (لابن منظور)(ت:711هـ): "القصد في الشيء خلاف الإفراط، وهو الاعتدال مابين الإسراف والتقتير، والقصد في المعيشة: أن لا يسرف ولا يقتر، يقال: فلان مقتصد في النفقة، وقد اقتصد."[2] أي أنفق بحكمة ، كما ورد تعريف المادة نفسها في (مختار الصحاح) على النحو التالي: "القصد إتيان الشئ وبابه ضَرَبَ، تقول قصَدَه، وقصَد له، وقصَد إليه بمعنى واحد...والقصد بين الإسراف والتقتير... "[3] أمّا (الزمخشري) (ت: 538هـ) في كتابه (أساس البلاغة) فيشير إلى المعنى المجازي الذي يرتبط بمادة (قصد) فيقول: "ومن المجاز: قصد في معيشته، واقتصد، وقصد في الأمر، إذا لم يجاوز فيه الحدّ، ورضي بالتوسّط، يقال: فلان (مقتصد) في النفقة."[4] أي الاعتدال فيه، ومنه القصد في النفقة أي الاعتدال والتوسّط فيها. وعند ترصدنا للمصادر العربية التي تناولت هذه المادة اللغوية لاحظنا بأنّها لم ترد مطلقا بالصيغة المتداولة حاليا (اقتصاد) إلاّ في حالات نادرة، بينما غلب ورودها بصيغ مختلفة، وقد تبيّن لنا ذلك من خلال الرجوع إلى ثلاثة مصادر:

أ ـ القرآن الكريم: وردت فيه على ثلاثة أشكال رئيسية هي:

---

[1]- أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، ج5، (قصد)، ص95.

[2] - أبو الفضل ابن منظور، لسان العرب، المجلد الثالث، (قصد)، ص354.

[3]– محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، دط، 1986، بيروت، مكتبة لبنان، (ق ص د)، ص224.

[4] ـ أبو القاسم الزمخشري، أساس البلاغة، تح: مجمد باسل عيون السود،ط1، 1988، بيروت، دار الكتب العلمية، ج 2، (قصد)، ص 81.

– بلفظ المصدر: وجاءت في قوله تعالى: ﴿وعلى الله قصد السبيل﴾ {النحل: أ9} أي "على الله تبيين الطريق المستقيم والدعاء إليه بالحجج والبراهين الواضحة"[1] التي لا تقبل التشكيك في صحّتها.

– بلفظ اسم الفاعل: وقد وردت في هذا السياق بصيغتي اسم الفاعل، أحدهما مشتّق من الثلاثي كما ورد في قوله تعالى: ﴿وسفرا قاصدا﴾ {التوبة:أ42} أي غير شاقّ. ومن غير الثلاثي وجاءت على هذا النحو بصيغة واحدة في موضعين مختلفين هي: قوله تعالى:﴿ فمنهم مقتصد﴾ {لقمان: 32}، وفي قوله أيضا: ﴿ومنهم مقتصد﴾" {فاطر:3} والمأخوذة من الآية الكاملة التي ورد فيه قوله تعالى:﴿ثمّ أورثنا الكتاب الذين اصطفينا فمنهم ظالم لنفسه، ومنهم مقتصد، ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله ذلك هو الفضل الكبير﴾ {فاطر:32} ، يقول الشيخ (محمد الصابوني) في موضع تفسيره لهذه الآية : "من هؤلاء الذين أورثناهم الكتاب من هو مقصّر في عمل الخير، يتلو القرآن ولا يعمل به وهو الظالم لنفسه، ومنهم من هو متوسّط في فعل الخيرات والصالحات يعمل بالقرآن في أغلب الأوقات، ويقصّر في بعض الفترات، ومنهم من هو سبّاق في العمل بكتاب الله... فالظالم لنفسه العاصي، والسابق التّقي، والمقتصد بينهما، وقال الحسن البصري: السابق من رجحت حسناته على سيئاته، والظالم لنفسه من رجحت سيئاته، والمقتصد من استوت حسناته وسيئاته"[2] كما وردت الكلمة نفسها بصيغة المؤنث في قوله ـ عزّ وجل ـ ﴿ منها أمّة مقتصدة﴾ {المائدة: 66} أي من أهل الكتاب أمة معتدلة فليست عالية، وليست مقتصرة.

ـ بصيغة الأمر: وقد جاءت في قوله تعالى:﴿ واقصد في مشيك﴾ {لقمان:19} أي توسّط فيه بين الدبيب والإسراع.

وقد وردت تحت الدلالة نفسها آيات أخرى تتحدّث عن مفهوم الاقتصاد من خلال التركيز على المحور الدلالي دون اللفظ، ومن الآيات التي تضمنّت ذلك قوله تعالى:"﴿ والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما﴾ {الفرقان:67}، وقوله أيضا: ﴿وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنّه لا يحب المسرفين﴾ {الأعراف:31}.

ب ـ السنّة النبويّة: بقيت الدلالة نفسها في الأحاديث النبوية التي تناولت هذا المعنى منها قوله عليه السلام "ما عال واقتصد"[3] وقوله أيضا: "الاقتصاد في النفقة نصف المعيشة"[1] ودلالة كلمة الاقتصاد من خلال هذه الأحاديث تقترب من المفهوم المعاصر الذي ارتبط بهذا المصطلح.

[1] - ابن منظور، لسان العرب، 353/3.
[2] - محمد علي الصابوني، صفوة التفاسير، ط5، 1990، البليدة، الجزائر، قصر الكتاب، ج2، ص 556، 557.
[3] – رواه الطبراني في المعجم الصغير، 1399، بيروت، مؤسسة الرسالة، ج2، ص242.

ج ـ جمهور العلماء: ظهرت هذه الكلمة أيضا عند العلماء المسلمين الذين اعتمدوها للاستدلال بها في التعبير عن مفهوم الاعتدال في مؤلفاتهم، منها مثلا : كتاب (الاقتصاد في الاعتقاد) للإمام الغزالي، وكتاب (الاقتصاد في رسم المصحف) لصاحبه الإمام (أبي عمرو الداني). وفي هذا السياق يقول (الإمام العزّ بن عبد السلام) (ت: 660هـ) في تعريفه للاقتصاد: "هو رتبة بين رتبتين ومنزلة بين منزلتين، والمنازل ثلاث: التقصير في جلب المصالح، والإسراف في جلبها، والاقتصاد فيها"[2] وهي مرتبة وسطى بينهما.

وتعود كلمة (اقتصاد) في اللّغات الأجنبية إلى أصول يونانية، وهي تنقسم بناء على هذا الاعتبار إلى جزئين (ecos) وتعني المنزل، و(nomos) أي التدبير ومجموع الكلمتين يعني تدبير المنزل. ومن هذا المنطلق فإنّ الدلالة المحورية التي ترتبط بكلمة اقتصاد هي التوسّط والاعتدال فقد انحصرت هذه الكلمة في البدء في الدلالة على تدبير معاش الأسرة بالمواد المتاحة ويندرج تحت ما أسموه (بالاقتصاد المنزلي) ثم "توسّع النّاس في مدلول البيت حتى أطلق على الجماعة التي تحكمها دولة واحدة، وعليه فلم يعد المقصود من كلمة اقتصاد المعنى اللغوي وهو التوفير، ولا معنى المال فحسب، وإنّما المقصود المعنى الاصطلاحي لمسمى معيّن، وهو تدبير شؤون المال إماّ بتكثيره، وتأمين إيجاده، وإمّا بكيفية توزيعه"[3] وهي الدلالة المعاصرة التي استقرت عليها الكتب المتخصّصة في تعريفها لعلم الاقتصاد، والتي سنورد بعضا منها في حديثنا عن التعريف الاصطلاحي لهذا الكلمة.

2 ـ التّعريف الاصطلاحي: يسعى الإنسان يوميا وبصفة دائمة لسدّ حاجياته وتلبية رغباته الماديّة (الملبس ،المسكن...) أو النفسية (السياحة، الثقافة...) أو الفيزيولوجية (الأكل، النوم...) وفي خضّم ذلك تعترضه صعوبات وعراقيل كثيرة، وعلى رأسها قلّة الموارد التي يعمل على الحصول عليها. والملاحظ أنّ هذه الرغبات والحاجيات متجدّدة، وهذا يعني أنّ الإنسان لا يمكن أن يصل إلى مستوى الإشباع الذي يحقّق من خلاله كلّ حاجياته، هذه الحاجيات التي تختلف من فرد لآخر لاعتبارات كثيرة، أهمّها اختلاف المستوى الاقتصادي والثقافي للفرد، واختلاف المحيط الجغرافي والاجتماعي الذي يعيش فيه ،إضافة إلى اختلاف السنّ كذلك.

ويستعمل الإنسان لتلبية هذه الحاجيات وسائل ذاتية تتمثل في طاقته الفكرية والجسدية كما يستعين إلى جانب ذلك بخيرات الطبيعة ومواردها، بحيث يستخرجها وينقلها ويكيّفها حسب ما

---

[1] - رواه البهيقي، السنن الكبرى، وابن السنّي، والديلمي، والقضاعي، وضعفه الإمام اسماعيل الشافعي العجلوني في كتابه: كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، مؤسسة الرسالة، 1399،ج1، 179.

[2]- زيد محمد الرّماني، اللغة الاقتصادية، ط1، 2002، الرياض، دار طويق، ص25.

[3] - محمود بابلي، الاقتصاد الإسلامي في ضوء الشريعة الإسلامية، دط، 1976، الرياض، مطبعة المدينة المنورة، ص15.

يحتاجه. لكنّ هذه الموارد محدودة مكانيا لأنّ الطبيعة لا تجود بها كلّها، وهي محدودة زمانيا أيضا بدليل أنّ المواد الزراعية مثلا لا يمكن أن تتوفّر في كلّ الفصول. وهذا ما يعرف عند علماء الاقتصاد "بالندرة الاقتصادية" والذي يعتبر عندهم مشكلا عالميا عويصا لا تزال المجتمعات تواجهه رغم ارتفاع مستواها الاقتصادي، إذ يعود السبب الرئيسي في وجود هذا المشكل إلى عدم تناسب ارتفاع التعداد السكاني العالمي مع ارتفاع الموارد الغذائية. ومن ثمّ فإنّ علماء الاقتصاد يؤكّدون أنّ الهدف الأساسي الذي يسعى هذا العلم إلى تحقيقه هو معالجة المشاكل الاقتصادية، وما ينجرّ عنها من مشاكل أخرى وهذا يعني ـ حسب رأيهم ـ أنّه لولا وجود المشاكل الاقتصادية لما كان هناك داع أصلا لظهور علم الاقتصاد.

وبناء على هذا، يعتبر علم الاقتصاد فرعا من فروع العلوم الاجتماعية لأنّه يرتكز في دراساته وتحليلاته على السلوك الاقتصادي للفرد بوصفه مستهلكا أو منتجا أو مدّخرا أو مستثمرا. كما يبحث في مختلف الاستخدامات التي ترتبط بالموارد الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بإنتاج السلع وتوزيعها "إنّه علم يبحث في كلّ ما يتعلّق بالثروة، والمال، والتّكسب، والتملّك، والإنفاق. والاقتصاد يبحث أيضا في مسائل الإنتاج والاستثمار ومسائل الانتفاع والخدمات، ومسائل التوفير والادّخار ومسائل الغنى والفقر."[1] أي باختصار هو علم يدخل في دائرة اختصاصه كلّ ما يتعلق بالنشاط الاقتصادي الفردي والجماعي، إضافة إلى اهتمامه بسنّ القوانين التي تحكم وتفسّر الظواهر الاقتصادية المختلفة التي تنشأ نتيجة تفاعل الإنسان مع الطبيعة، وما ينجم عن ذلك من علاقات مادية أخرى تربط الأفراد ببعضهم البعض، أو تربطهم بالأشياء الماديّة التي تحيط بهم.

وقد ولدت الأفكار والرؤى الاقتصادية منذ أن ولدت الحضارات الإنسانية القديمة (الإغريقية الرومانية، الهندية، الفارسية، العربية...) إذ تبيّن الدراسات التاريخية الاقتصادية أنّ المجتمعات البشرية قد واجهت منذ أن وُجدت ظواهر اجتماعية واقتصادية، كما أنّ النقاشات الأولى المتعلّقة بعمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك قد عرفت هي الأخرى منذ بدايات التاريخ، حيث "ظهرت الأساليب الاقتصادية إلى نطاق الحياة الحقيقية قبل أن تصاغ أيّة نظرية عنها بوقت طويل... إنّ النقود والأثمان والأسواق والربح والفائدة والأجور والاستثمار والضرائب وغير ذلك من التعبيرات الاقتصادية، إن هي إلاّ أسماء لعادات أو نظم وجدت في كثير من المجتمعات الإنسانية هو جزء من نسيج التجارب الغنيّ المتنوع... هذا السلوك مما نعده ذا صبغة اقتصادية في العادة إنّما هو ذلك السلوك الوثيق الصلة بالوسائل التي يعمد إليها الناس في الحصول على معاشهم."[2] لكنّ

[1] - علي بوعلا، المصطلح الاقتصادي بين المعيارية المذهبية والموضوعية العلمية(ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية)، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب، 1996، ج2،.ص 771

[2] - عبد الرزاق ورقية، التطور المصطلحي في الاقتصاد الإسلامي، أوراق العمل المشاركة في المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، دراسات اقتصادية إسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الإدارة والاقتصاد، أفريل 2008، ص565.

أصحاب الاختصاص في هذا المجال يؤكّدون أنّ من كان لهم الفضل في وضع ركائز هذا العلم هم الباحثون الذين عاشوا مابين القرنين (الرابع عشر والسابع عشر).

وعموما، يمكن القول بأنّ الاقتصاد علم حديث النشأة اختلفت الآراء حول حدود بداياته الحقيقية، فهو عند البعض "بدأ مع كتاب (ثروة الأمم)(لأدم سميث) في عام 1776، وعند آخرين بدأ مع كتاب (بحث في طبيعة التجارة بصفة عامة) "لكانتليون" في عام 1730 تقريبا، وهو في نظر فريق ثالث بدأ مع المدرسة الطبيعية التي ظهرت في فرنسا حول منتصف القرن الثامن عشر وأخيرا وليس أخرا في نظر فريق رابع علم نشأ بطريقة تدريجية استغرقت حقبة طويلة من الزمن كما ساهم في نشأته أجيال متعاقبة من المفكرين الاقتصاديين"[1] بيد أنّه لم يظهر كفرع علمي مستقل بذاته إلاّ على يد "أدم سميث" ـ كما أشرنا سلفا ــ عندما نشر كتابه (ثروة الأمم The wealthe of Nations) عام 1776م، حيث يعتبر كتابه هذا الذي ضمنّه كلّ أفكاره ورؤاه الاقتصادية نقطة البداية التي أعلنت ولادة هذا العلم كفرع علمي متخصّص ومستقل بذاته. مع الإشارة إلى أنّ "أدم سميث" في بدايات تبلور هذا العلم كان يعرف عنده باسم "الاقتصاد السياسي" لكن مالبث هذا المصطلح أن استبدل بمقابل أخر اكتفي فيه بالجزء الأول من المصطلح فقط وهو(الاقتصاد) حيث اعتمدته جلّ المؤلفات التي جاءت بعده. ويتلخّص مفهوم علم الاقتصاد ـ تبعا لما ذكرناه سابقا ـ في كونه "علم تدبير الثروات والأموال الفردية والاجتماعية ادخارا وتنمية وتوزيعا على نحو من الاستقامة والتوازن الذي يتوسّط بين الإسراف والتقتير، وبين المغالاة والتقصير، وبين الإفراط والتفريط."[2] وتتمة لما سبق ينبغي الإشارة إلى أنّ التعريفات التي تناولت مفهوم علم الاقتصاد قد تنوّعت وتعدّدت بتعدّد زوايا النظر إلى اهتمامات وانشغالات هذا النوع من العلوم، ولكنّ تركيزنا في هذا المقام سينصّب على اتجاهين أساسين كانا الأكثر استقطابا لأراء المفكرين الاقتصاديين.

ويرى أنصار الاتّجاه الأوّل أنّ علم الاقتصاد يرتبط بالموارد النادرة إذ يبحث في كيفية تسييرها ثم تحويلها، وتكييفها لأجل إشباع الحاجيات الإنسانية "إذ ما يتميّز به نشاط الإنسان الاقتصادي هو ندرة الأشياء التي ينطبق عليها، إنّ فكرة الندرة متّصلة اتصالا جوهريا بالاقتصاد الذي يصبح بدونها بلا هدف"[3] أي أنّ مستوى تفاقم المشاكل الاقتصادية يزداد كلّما أصبحت المواد الاستهلاكية غير كافية لسدّ حاجيات الإنسان ورغباته. ومن ثمّ فإنّ الظواهر التي يهتّم بها علم الاقتصاد في هذه الحالة تتجلّى في نقطتين اثنتين أولاهما: هي مواجهة ظاهرة ندرة الموارد الأساسية التي يحتاجها الإنسان في تعاملاته اليومية، وثانيهما: هي اجتهاده لتحويل هذه الموارد وتكييفها من

[1] - عبد العزيز الشرقاوي، محاضرات في المدخل لدراسة الاقتصاد (إطار معرفي)، دط، دت، مصر، جامعة المنوفية، ص23.
[2] - محمد عمارة، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، ط1، 1993، القاهرة، دار الشروق، ص59.
[3] - روجيه دوهيم، مدخل إلى الاقتصاد، تر: سموحي فوق العادة، دط، دت، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص7.

أجل الوصول إلى أهدافه. وأمّا الاتّجاه الثاني فيرى أصحابه أنّ هذا العلم يهتّم بدراسة علاقة الأفراد ببعضهم، ثم علاقتهم بالأشياء المحيطة بهم، أي بتعبير آخر هو يبحث في علاقتهم بالمادة التي يعملون على تسخيرها لسدّ حاجياتهم من أجل الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية المادية، ومن هذا الباب يعرّف بأنّه "علم دراسة علاقات الأفراد بعضهم ببعض، وعلاقتهم بالأشياء في سعيهم نحو الوصول إلى الرفاهية المادية"[1] التي تعتبر على رأس المطالب والاهتمامات التي يبتغي الإنسان تحقيقها.

ونخلص إلى القول بأنّ علم الاقتصاد هو علم اجتماعي إنسانيّ "لأنّ الموضوع الأساسي لعلم الاقتصاد هو الإنسان، فهو المنتج وهو المستهلك وهو المسيّر، ويلعب دوره في الحياة الاقتصادية كفرد له رغباته وإمكانياته، وكجزء من المجموعة البشرية له رأيه في طريقة العمل والتسيير"[2] لأنّه يسعى إلى تحقيق وتلبية حاجيات الإنسان باختلافها وتنوّعها وتطوّرها، ولذا فإنّ نشأته كانت لأجل خدمة الفرد بشكل خاص، ثمّ لخدمة المجتمع بشكل عام، من خلال البحث في المشاكل الاقتصادية التي تعيشها المجتمعات الإنسانية، ومحاولة معالجتها أو القضاء عليها بشكل جذري.

المطلب الثاني: فروع علم الاقتصاد ومجالاته

1 ـ فروعه: ينقسم علم الاقتصاد إلى فرعين أساسيين هما:

أ ـ الاقتصاد الجزئي: يدرس هذا النوع مختلف الظواهر الاقتصادية ذات الطابع الجزئي، أي تلك التي نطاقها ضيّق ومحدود لأنّها تخصّ مسائل اقتصادية فردية، منها مثلا: (سلوك المستهلك أو المنتج، نظرية السلعة أو الثمن، مستوى الاستثمار والادّخار الفردي...).

ب ـ الاقتصاد الكلّي: نطاقه أوسع من النوع السابق، لأنّه يصّب اهتمامه على الظواهر الاقتصادية ذات الطابع العام أو الجماعي، أي أنّه يرّكز على دراسة اقتصاد الدولة في صورته الكلّية (الناتج القومي، الدخل القومي، إجمالي الاستثمار والإنفاق الكليّ للمجتمع، الطلب الكليّ...).

2 ـ مجالاته: تنقسم العلوم الإنسانية إلى فرعين أساسيين:

ـ علوم إنسانية فردية: وهي ذلك النوع من العلوم الذي يدرس الطابع الفردي للإنسان بعيدا عن علاقته بالجماعة التي ينتمي إليها، ومن هذا الصنف نجد (علم النفس السيكولوجي، وعلم النفس الفيزيولوجي...).

[1] - روجيه دوهيم، مدخل إلى الاقتصاد، ص7.

[2] - فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي (مدخل للدراسات الاقتصادية)، ط1، دت، لبنان، دار الحداثة ، ص29.

ـ علوم إنسانية اجتماعية: ويركّز هذا النوع على العلاقات الاجتماعية التي تربط الإنسان بمن حوله، فتدرس حركية التأثير والتأثر بين الإنسان بوصفه عضوا ينتمي إلى جماعة بشرية معينة وبين المجتمع الذي يعيش فيه، حيث ينتمي إلى هذا القسم فروع علمية كثيرة منها (علم السياسة الأديان، الفلسفة، علم الأخلاق ...).

وبناء على هذه الاعتبارات، فإنّ علم الاقتصاد يعدّ فرعا من فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية لأنّ الموضوع المحوري الذي يقوم عليه هذا العلم هو الإنسان في علاقته بالاستهلاك والإنتاج والتسيير. وعلى هذا الأساس فإنّ كلّ العلوم التي يعتبر الإنسان محورا لها فإنّها بالضرورة تتقارب فيما بينها، إذ أنّه على الرغم من أنّ لكلّ فرع منها طريقته ومنهجه الخاصّ في التحليل والدراسة إلاّ أنّ هناك معطيات، ومبادئ أساسية يجب أن يرتكز عليها كلّ منها كي يبقى منتميا إلى حيّز العلوم الإنسانية والاجتماعية. وفي ما يلي عرض لأهمّ المباحث والاهتمامات التي يقوم عليها علم الاقتصاد، والتي تكشف أنّه فرع علميّ إنسانيّ محض، بدليل أنّه:

ـ يهتم بدراسة العلاقات الاجتماعية الماديّة التي تربط بين الأفراد، كالعلاقة بين العاملين وأرباب العمل (أوما يعرف في علم الاقتصاد بالأجور)، أو العلاقة بين البائع والمشتري (الإنفاق على الاستهلاك).

ـ يدرس علم الاقتصاد القواعد والأسس العامة التي تفسّر الظواهر الاقتصادية المختلفة، والتي تعتبر محاور أساسية لمباحثه ودراساته (الإنتاج، الاستهلاك، التبادل التوزيع ...).

ـ يهدف علم الاقتصاد إلى الكشف عن العوامل والمتّغيرات التي تتسبب في خلق ظواهر ومشكلات اقتصادية محدّدة بغية التحكّم فيها والسيطرة عليها، وذلك عن طريق الدراسة العلمية المنهجية لهذه الظواهر التي تعدّ في الأصل انعكاسا لعلاقة الفرد بالأشياء التي تحيط به، والتي يحاول أن يكيّفها ويطوّعها لإشباع حاجاته، ولهذا " فقد اعتبر الكثيرون، وعلى رأسهم "ريمون بارت" أنّ علم الاقتصاد هو علم دراسة علاقات الأفراد بعضهم ببعض، وعلاقاتهم بالأشياء في سعيهم نحو الوصول إلى الرفاهية المادية"[1] التّي يهدفون دائما إلى تحقيقها والوصول إليها.

3 ـ علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى: أشرنا سابقا أنّ علم الاقتصاد هو فرع من فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية، لأنّه يهتم بدراسة وتحليل مجموع السلوكات الماديّة التي تهدف إلى إشباع

[1] - فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي (مدخل للدراسات الاقتصادية)، ص25.

الحاجيات الإنسانية المختلفة، حيث تتجلّى هذه السلوكات في علاقات الاتصال والتفاعل بين الإنسان وبين الطبيعة التي توفّر له هذه المادّة التي يحتاجها، وبين من يعايشونه ويتفاعلون معه في المجتمع، وهذا ما يؤدي إلى خلق ظواهر ومشاكل اقتصادية لا يكون مرّدها العامل الاقتصادي والمادي فقط، وإنّما تلعب العوامل السياسية والاجتماعية والتاريخية والجغرافية الدور الكبير في وجودها.

وقد كان هذا التداخل سببا في نشوء علاقة تأثير وتأثّر بين علم الاقتصاد وبين باقي العلوم التي تتخّذ الكيان الإنساني مبحثا أساسيا ترتكز عليه، وخير دليل على ذلك أنّه ظهرت إلى الوجود تخصّصات علمية ومعرفية جديدة نشأت على أساس التعالق بين علم الاقتصاد وباقي فروع العلم والمعرفة، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر(علم الاقتصاد الاجتماعي، التاريخ الاقتصادي الاقتصاد الرياضي...) ويعود سبب هذا التعالق إلى أنّ الاقتصاديين يضطّرون في أحيان كثيرة إلى الاستعانة بباقي التخصّصات العلمية لتفسير ظاهرة اقتصادية معينة، وعليه سنتناول في ما يلي بشكل موجز هذا التفاعل المعرفي على النحو التالي:

أ ـ علم الاقتصاد والسياسة: يرتبط علم الاقتصاد بعلم السياسة ارتباطا وثيقا، باعتبار أنّ النظم الاقتصادية باختلافها لا يمكن أن تعمل إلا في ظروف سياسية معيّنة، ممّا يخلق بينهما علاقة تأثيرية متبادلة، ولعلّ هذا ما يفسّر لنا سبب تسمية هذا الفرع المعرفيّ في بادئ الأمر بـ (الاقتصاد السياسي) ويكشف في المقابل عن سرّ العلاقة التي تربط بين السياسة والاقتصاد، حيث أنّ أصحاب القرار السياسي يضعون دائما الأمور الاقتصادية على رأس اهتماماتهم، كما أنّ التاريخ يثبت لنا أنّ ثورات كثيرة قامت بدوافع اقتصادية، ومن ناحية أخرى فإنّ معظم المشاكل السياسية ذات أصول اقتصادية، كما أنّ القرارات السياسية جلّها تحمل في ثناياها نتائج اقتصادية، ومثال ذلك (فرض الضرائب، تحديد الحد الأدنى للأجور، الأسعار...) والتّي تبدو في ظاهرها قررات سياسية، لكنّها ترتبط في أصلها بأبعاد ونتائج اقتصادية، ولنقل أنّها ظواهر اقتصادية جسّدت قررات لم تحسم من قبل أهل السياسة وحدهم، وإنّما هي قررات مبنية على تحاليل وتفاسير اقتصادية تصوّغها السياسة، وتمنحها الشرعيّة اللاّزمة.

ب ـ علم الاقتصاد وعلم الاجتماع: يسعى علم الاجتماع إلى دراسة وتحليل الظواهر الاجتماعية العامّة، كما أنّ علم الاقتصاد بدوره يهتّم بالظواهر الاجتماعية، ولكنّه يرتكز على نمط خاص من هذه الظواهر، ونعني بذلك الظواهر التي تحكمها ارتباطات ماديّة، فقد "انصرف بعض الاقتصاديين لدراسة السوسيولوجية الاقتصادية أي الاعتبارات الاجتماعية للتصرّف الاقتصادي، واهتدى البعض كذلك إلى الاقتصاد الاجتماعي، وهو اتّجاه يميل إلى تفسير المعطيات الاقتصادية اعتمادا على

ظواهر اجتماعية وواقع البنية الاجتماعية"[1]. ومن ثمّ كان علم الاجتماع هو المصدر الأوّل الذي يستقي منه علم الاقتصاد حاجته، حيث يزوّده بالمعلومات الضرورية عن المناخ الاجتماعي لظاهرة اقتصادية ما، كتحليل ودراسة ظاهرة الفقر في مكان وزمان معينين، ممّا يفتح إمكانيات وسبل أوسع لحلّ مشاكلها ورفع مستواها.

ج ـ علم الاقتصاد والتاريخ: يعتمد علم الاقتصاد على التاريخ لمعرفة أشكال تطور الرؤى والنظم الاقتصادية، حيث "يتعذّر فهم علم الاقتصاد دون إدراك لتاريخه، وذلك حقيقة تقرّها الدوائر الأكاديمية"[2]. ذلك أنّ تاريخ الاقتصاد يتضمنّ إشارات إلى تجارب الأمم السابقة في هذا المجال ومن هذا الباب يقدّم التاريخ خدمات جليلة للاقتصاديين لأنّ التسجيل التاريخي للوقائع، والفعاليات الاقتصادية يمكنهم من دراسة العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والتاريخية التي تؤثّر في مسار مجتمع معيّن، كما أنّها تساعدهم في التعرف على مواطن الضعف والقوة في تجارب الدول السابقة في هذا الشأن، والأهمّ من ذلك كلّه أنّها تعينهم على رسم السياسات الاقتصادية، وبناء خطط التنمية الاقتصادية على أساس بنية معرفية تاريخية متينة.

د ـ علم الاقتصاد والإحصاء والرياضيات: يعرف الإحصاء بأنّه العلم الذي يبحث في مناهج وطرق جمع وتصنيف البيانات وتحليلها، وتظهر حاجة الاقتصاد إلى هذا العلم في أنّ دراسة الوقائع والمشاكل الاقتصادية وجب أن تبنى على بيانات ومؤشّرات إحصائية دقيقة لتضمن الوصول إلى نتائج صحيحة، لأنّ "الإحصائيات تمكن من المعرفة الكميّة المدقّقة لعدة ظواهر اقتصادية: عدد السكان، الإنتاج، الأسعار، التجارة الخارجية ...الخ، فهي الأداة التي يستعملها الاقتصادي ليتعرّف على الواقع الذي هو مقبل على تفسيره، وليستند على صورة حقيقية للقيام بدراسته، وهي الأداة التي تمكّن الاقتصادي من فهم نوعية الروابط بين المتغيّرات، وتمكنّه في آخر الأمر من تقييم الأحجام، والكميات الكلّية عوض أن يبقى مقتصرا على دراسة السلوك الفردي"[3]ومن ثمّ فما دامت المتغيّرات الاقتصادية قابلة للقياس فإنّ حاجتها ماسّة إلى الإحصاء الذي يعتبر الوسيلة أو الأداة الأساسية في مجال التحليل الاقتصادي، الذي يراد به إثبات صحّة النظريات الاقتصادية، ممّا يساعد على علاج الاضطرابات والمشكلات، كما يوجّه السياسات التي تعمل في هذا المجال وذلك بما يوفّره من بيانات وإحصاءات تمثّل المؤشّر الذي بفضله تظهر سلميّة تطوّر الأنشطة الاقتصادية بتعدّد فروعها.

[1] - فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي (مدخل للدراسات الاقتصادية)، ص38.
[2] - جون كينيت جالبريت، تاريخ الفقه الاقتصادي، تر: أحمد فؤاد بلبع،(سلسلة عالم المعرفة)، دط، سبتمبر 2000، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص 15.
[3] - فتح الله ولعلو ،الاقتصاد السياسي، ص 34.

وفي المقابل، يستعين الاقتصاديون في كثير من الأحيان بالأساليب الرياضية في البراهين والتحاليل التي يعتمدونها في عملهم، حيث أنّه يمكن "القول بأنّ استعمال الرياضيات في التحليل الاقتصادي يسهّل تقديم النظريات لأنّه يلخّصها في تصوير دقيق يحلّ محلّ تعابير طويلة قد لا تؤدّي نفس الغاية بدقّة، ولقد أدّى انتشار استعمال الرياضيات إلى بزوغ تطورعلم جانبي هو (الاقتصاد القياسي) وهو مادة دراسة التعبير الرياضي لكلّ النظريات الاقتصادية"[1] لكونه من أبرز طرق التحليل الاقتصادي التي تجمع في ثناياها بين الأساليب الرياضية والبيانات الاقتصادية.

هـ ـ علم الاقتصاد وعلم النفس: قد يبدو لنا من الوهلة الأولى أنّه لا علاقة بين علم الاقتصاد وعلم النفس لأنّ مجال عملهما متباعد، مع أنّ واقع الأمر يثبت غير ذلك لأنّ "الاقتصاد التقليدي انطلق أساسا من أرضية نفسية، وأنانية معتبرا أنّ التصرّفات الاقتصادية تعتمد على المصلحة الشخصية وتعلّق الفرد بضرورة إشباع رغباته، كما أنّ لعدّة ظواهر اقتصادية مثل الظواهر النقدية أو ظاهرة القيمة أو ظواهر التقلّبات الوقفية أرضية نفسية لا يشكّ في صحتها"[2] ومن هذا المنظور فإنّ الباحث الاقتصادي يهتم بقضايا نفسية محدّدة كتلك التي تتعلق بالإنفاق، أوالادّخار، أو السلوك الفردي عامّة في مجال تحقيق المنافع الشخصية، ولذلك فهو يوظّف التحليلات والتفسيرات النفسية في دراسة سلوك الإنسان والتنبؤ بمستقبله في وقت لاحق.

وملخّص القول أنّ علم الاقتصاد في احتكاكه وتفاعله الدائم مع العلوم الأخرى لا ينفي عنه الاستقلال الذاتي، وإنّما يثبت التلاقح الفكريّ بينه وبينها، باعتبار أنّها مجتمعة تلتقي في نقطة بحث أساسية هي الإنسان، الذي ينظر إليه كلّ علم بمنظار خاص يسعى على أساسه إلى تحقيق أهداف خاصّة أيضا، والتي رغم ابتعادها عن بعضها في محتواها وفي طرق ومناهج دراستها، إلاّ أنّها تلتقي في خدمة هدف واحد هو المصلحة الإنسانية بكلّ صورها.

المطلب الثالث: القيمة الاقتصادية للّغات.

1 ـ طبيعة العلاقة التأثيرية الرابطة بين اللغة والاقتصاد: لقد ظلّت العلاقة بين اللغة والاقتصاد منذ مرور الأزمنة تتنامى عالميا حتى أصبحت في عصرنا الحالي ركيزة محورية تقوم عليها حركة الاقتصاد شأنها في ذلك شأن النقود، كما أنّ الاقتصاد هو الآخر أصبح له دور مهم في انتشار اللغة وإقبال المستخدمين عليها. ومن ثمّ فإنّ التيارات الاقتصادية الحديثة تعتبر اللغة وسيط التجارة حيث تظهر أهميتها بشكل واضح في تفعيل العلاقات التجارية، كونها الأداة الأساسية في التعامل

[1] ـ فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، ص33.
[2] ـ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

والتواصل الاقتصاديين، وعن هذا يقول الدكتور (حلمي خليل): "يطبع النشاط الاقتصادي لأيّ مجتمع من المجتمعات لغة هذا المجتمع بطابع خاصّ، يميّزه سواء في ألفاظه أم تراكيبه أم في أسلوبه وطرق تشبيهاته واستعاراته... وتغيّر النظام الاقتصادي يتبعه بالضرورة تطوّر في لغة التعامل بين أفراد هذا المجتمع، فاللّغة المستعملة في الجوانب المختلفة، والمستويات المتنوّعة للحياة الاقتصادية تقدّم للباحث اللغويّ مادة خصبة يؤدّي تحليلها إلى الكشف عن طرق التغيّر والتطوّر والنموّ في اللغة."[1] ويشاركه الرأي (الدكتور مشاري عبد المنعم) حيث يقول: "اللغة في جوهرها ظاهرة اقتصادية بحتة ولا تتطور إلاّ في ظلّ نموّ وازدهار اقتصاديين، ولهذا كثيرا ما يعتبر انتشار اللغة في نطاقات واسعة علامة على الظروف والأحوال الاقتصادية، إذ يعكس التطوّرات الاقتصادية باعتبار أنّ تغيّر أوضاع الاقتصاد سيجبر المجتمعات على تغيير أنماط الاتصال"[2]. ونظرا لحتمية العلاقة المتبادلة بين اللغة والاقتصاد ارتأينا في ما يلي أن نشير إلى مجموعة من النقاط نتبيّن من خلالها الأدوار المتبادلة بين اللغة والاقتصاد وأبرزها:

ـ إنّ التوسّع الاقتصادي الذي قد تقوده أمّة من الأمم سيكون له الفضل الكبير في تمكين لغتها في مناطق جديدة لم تعهدها من قبل، وخير دليل على هذا ما عاشته اللّغة العربية من ازدهار في مناطق كثيرة من العالم في عهد الحضارة الإسلامية بفضل المنافذ التجارية التي فتحت لها الأبواب على مصراعيها.

ـ إنّ استعمال اللغة بكفاءة عالية هو العامل الأساس في تحقيق النموّ، لأنّها تعتبر وعاء المعرفة العلمية والتقنية نظرا لدورها الكبير في تحسين مردود القوى العاملة باعتبار أنّ العامل البشري يعدّ محور التنمية، فهو الذي يصنعها وهو الذي يحرّكها "وكلّما زاد الرصيد المعرفي نموّا واتساعا وارتفع نصيب كلّ فرد من هذا الرّصيد زادت نسبة المشاركة في بناء التنمية واتّسع نطاقها، ولا شك أنّ نجاح تعميم الوعي والتعليم والمعرفة متوقّف على وجود لغة وطنية حاملة للمعرفة، وقادرة على تبسيطها وتطويعها وإيصالها إلى كل فرد من المجتمع"[3] ولهذا تعدّ اللغة كالنقد من الوجهة الاقتصادية، فقد وجد المختصون في المجالين معا أنّ اللغة تلتقي بالاقتصاد في منعرجات كثيرة أبرزها:

---

[1] - حلمي خليل، المولد في اللغة (دراسة في نموّ اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام)، ط2، 1985، بيروت، دارالنهضة العربية ص39.

[2] - مشاري عبد المنعم، اللغة ظاهرة اقتصادية، (http//www.alriyadh .com/2007/03/03/article229437.html)>29-12-2012.

[3] – عبدالعلي الودغيري، دور اللغة الوطنية في تحقيق التنمية والأمن الثقافي، أهمية التخطيط اللغوي (اللغات ووظائفها)، دط، 2012، الجزائر، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، ص37، 38.

ـ للأمّة رصيد وثروة نقدية، ولها في الوقت نفسه رصيد وثروة لغوية.

ـ كلاهما لا يمكن أن يترك دون متابعة أو تحكّم من طرف الهيئات المسؤولة.

ـ يشترك كلّ من اللّغة والنقد فيما يسمى (بالقيمة الوظيفية أو القيمة الاستعمالية) وتمثّلها في الحالة الأولى النقود الورقية، أمّا القيمة الوظيفية للّغة فتظهر جليّا في اللغة العامّة، أي اللّغة التي يتمّ بها تبادل المعلومات اليومية من أجل وظائف الحياة العادية. ومن ناحية أخرى هناك "قيمة سلعية للنقد تمثّلها النقود الذهبية أو الفضيّة مثلا التي لها قيمة في ذاتها إضافة إلى قيمتها الرمزية بصفتها نقدا، وكذلك اللّغة فهناك معلومات علمية وتقنية لها قيمتها في ذاتها لما لها من قيمة إنتاجية، وهي سلعة في ذاتها لابدّ من دفع الذهب للحصول عليها"[1] شأنها في ذلك شأن السلع الماديّة.

ـ يُعدّ حسن تبادل المواد والآلات والسلع الشرط الأساسي الأوّل لنجاح المؤسسات في أيّ قطاع اقتصادي، ولن يتحقق ذلك إلا إذا وفرّت الآليات النقدية هذا التبادل. وفي المقابل فإنّ هذه المؤسسات تحتاج أيضا إلى تبادل المعلومات والخبرات ولن يتحقق ذلك إلاّ إذا سهلّت اللغة العلمية والتقنية هذا التبادل.

ـ إنّ التضخّم النقدي معناه زيادة النقد من ناحية، وتدهور عملته الشرائية من ناحية أخرى، وهي ظاهرة تحدث أيضا في اللّغة لأنّ تعدّد المصطلح العلمي والتقني دون أن ينزل إلى ساحات الاستعمال والتداول، سيكون سببا في تضخّم اللغة أي زيادة عدد مصطلحاتها ومفرداتها دون توظيفها (فقدان قيمتها الوظيفية).

ـ إنّ نشر استعمال عملة نقدية ما خارج نطاق وحدود دولتها يشبه إلى حدّ كبير حركة الترجمة بين اللغات، حيث يؤدّي ذلك إلى نشر استعمال تلك اللّغة خارج دولتها، وفي هذا السياق تؤكّد الدراسات الحديثة أنّ هناك علاقة مطردة بين انتشار عملة دولة ما وانتشار لغتها موازاة مع ذلك، لأنّ المقصود بسلعة اللغة أن تزداد قيمتها بزيادة عدد الناطقين بها والمستعملين لها، ومن ثمّ فكلّما أقبل الناس على تعلم لغة معيّنة أصبحت هذه اللغة مفيدة، وهذه الإفادة تعني بالضرورة زيادة إقبال الناس عليها ورغبتهم في تعلّمها، وهذا ما يؤكّده (لدكتور العناتي) في قوله: " إنّ العوامل الاقتصادية في هذا العصر العولمي تتحكّم في نواحي الحياة المعاصرة كلّها بما فيها الناحية اللّغوية، وإنّ اللغة الإنجليزية تحتلّ المرتبة الأولى من الناحية الاقتصادية، ويتمثل ذلك في أنّها اللّغة المصدر في الترجمة إلى اللغات الأخرى التي أهلها في نقل المعارف والعلوم المحفوظة باللغة

[1] - محمد مراياتي، تأثير اللغة في النموّ الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية، مجلة المعلوماتية، ع2، تشرين الثاني، 2006، ج1، الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية،
http://infomag.news.sy/index.php?inc=issues/showarticle&issuenb=9&id=131

الإنجليزية، وأنّ من يتقن الإنجليزية على المستوى الفردي مؤهّل لشغل وظائف دولية وعالمية"[1] بغض النظر عن البلاد التي يعمل فيها.

ــ إنّ الكلمات ـ شأنها شأن العملات النقدية ــ لا تستمدّ قيمتها ودلالتها الاقتصادية إلاّ من خلال طبيعة الاستعمالات التي تتيحها لمن يوظفونها، قصد تلبية احتياجاتهم في بيئة اقتصادية بذاتها. لذا بات لزامًا علينا أن نقتنع جميعًا بوجود توازٍ مفاهيمي بين اللغة والاقتصاد ينبني على حقيقة كون كلّ منهما أداة للتبادل، وتنفيذ جملة من النشاطات والمهام على ساحة التداول البشري اليومي. "فاستعمال كلمات خالية من المحتوى المفاهيمي مع التظاهر بأنها ذات مفهوم، يشبه زيادة مقدار النقود المتداولة مع عدم وجود أي زيادة في الإنتاج الإجمالي للمجتمع"[2]. وفي المقابل كلّما كانت الكلمات حاملة لمعان لها وزنها في البيئة التي تحيا فيها، كلما زادت قيمتها بزيادة قيمة الدلالات والمفاهيم التي تحملها "فهناك كلمات معينة ــ الكلمات الوظيفية على سبيل المثال ــ تقوم بوظائف السلع المتميزة التي يمكن أن نستبدل بها كلّ السلع الأخرى. والأحجار الكريمة مثال من أمثلة السلع المتميزة"[3] لأنّها تحمل خصوصية ذاتية يعبّر عنها بالمقابل الماليّ الذي يمكن أن يستعمل كقيمة نقدية مكافئة لها.

2 ـ نظريات اقتصاد اللغة: اهتّم الباحثون في مجال الاقتصاد باللّغة اهتماما كبيرا بالنظر إلى دورها الكبير في المجال الاقتصادي، وقد تجسّد هذا الاهتمام في عدّة نظريات قاسمها المشترك هو البحث في قضية تفاعل اللغة مع الاقتصاد وأثرها في سيرورته، وفي ما يلي إشارة إلى أهمّ هذه النظريات (أو ما يسمى بالنماذج) التي تحدثت عن الموضوع وأبرزها:

أ ـ نموذج التجارة: ينطلق هذا النموذج من دراسة الوضع التجاري لدولتين متجاورتين تعتمد كلّ منهما لغة مختلفة عن الأخرى، كما تمتلك كلّ منهما أيضا سلعا وخدمات تصدّرها لجارتها، لكنّ عملية التصدير هذه تحتاج إلى تكلفة تعلّم اللغة التي يعتمدها الطرف الثاني (المستورد)، إنّ تحليلا بسيطا لهذه التكلفة يكشف عن نتائج كثيرة، أبرزها:

"ــ معرفة اللغة هي تكلفة ضرورية، ولها عائد في عملية التبادل التجاري مثلها مثل تكلفة النقل أو الشحن مثلا.

---

[1] – محمد نواز، اللغة الإنجليزية وأثرها على اللغة العربية الإعلامية، رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه، الجامعة الوطنية للغات الحديثة، اسلام اباد، 2008، ص149.

[2] – حسن مظفر الرزو، دراسة الآثار الاقتصادية للتعدّد اللغوي في التجارة والأعمال في دول الخليج العربي، شبكة الألوكة الثقافية /http//www.alukah.net/culture/o/8628/03-01-2013/10:00:

[3] - مروان أسعد رمضان وغيره، الاقتصاد واللغة، الموسوعة الإدارية الشاملة، ط1، دت، لبنان، مركز الشرق الأوسط الثقافي، ص108.

ـ إنّ الجهة التي تستثمر في تعلّم اللغة الثانية (الأجنبية) ـ لتستورد لا لتصدّر ـ هي الخاسرة في هذا النموذج.

ـ إنّ الدولة التي تنجح في إقناع الدول الأخرى بتعلّم لغتها لكي تصدّر لهم، هي الرابحة ربحا مضاعفا (تربح تكلفة الاستثمار في تعلّم لغتها من قبل الآخرين، وتربح تكلفة الترجمة في عمليات التصدير).

ـ إنّ الترجمة أو تعلّم اللّغة الأجنبية مع عدم انتشار لغة العلم والتكنولوجيا في المجتمع باللغة الأمّ يفيد في الاستيراد (فائدة منقوصة) ولكنّه يترافق مع ضعف في التصدير، فهو إذا استثمار لفائدة الدولة المصدّرة. ومن المعلوم أنّ المجتمعات غير العلمية هي مجتمعات مستوردة، تتفاقم فيها البطالة إذ أنّ فرص العمل تتناسب طردا مع الفرق بين الصادرات والواردات (التصدير، الاستيراد)"[1] وكلّ هذا تعتبر اللغة المسؤول الأساسي الأوّل عن تحقيقه لكونها ـ كما أشرنا سلفا ـ لغة التعاملات الاقتصادية والتجارية داخل الدولة الواحدة أو خارجها.

ب ـ نموذج رأس المال البشري: يمثّل هذا النموذج ما يسمى بـ "نظرية النموّ الجديدة" وهي نظرية حديثة ترى بأنّ وتيرة النموّ الاقتصادي تتناسب مع وتيرة النموّ أو المستوى التكنولوجي الذي يمثله المستوى المعرفيّ للقوى العاملة، أي رأس المال البشري الذي يحتاج في أساسياته إلى معرفة وإتقان اللغة العلمية والتكنولوجية بوصفها وعاءً للمعرفة والتي لها دورها الفعاّل في مجالات التنمية الاقتصادية. وعليه فإنّ هذا النموذج يتبنّى جملة من المبادئ التي تكشف عن هذا الدور، نلّخصها في ما يلي:

ـ تعدّ ترجمة العلوم والتكنولوجيا من أهمّ وسائل إغناء اللغة العلمية، والتكنولوجية في المجتمع.

ـ إنّ تعلّم اللغة العلمية والتكنولوجية باللغة الأمّ ـ حسب رأي علماء الاقتصاد ـ لا يجب أن يخضع لقوانين السوق، وإنّما يجب أن يكون خيارا اقتصاديا على الصعيدين الفردي والحكومي.

ـ إنّ وجوب الاهتمام باللّغة العلمية والتكنولوجية يعدّ من أهمّ الأصول التي يرتكز عليها في عملية الاستثمار في رأس المال البشريّ، لكونها الوعاء الأوّل الذي يحتوي شتّى ضروب المعرفة الإنسانية.

1 - محمد مراياتي، اللغة :الهويّة والتنمية (وقائع المحاضرة التي نظمتها الجمعية الاقتصادية العمانية)، مسقط، سلطنة عمان، 29 سبتمبر 2007، (مطبوعة) ص10.

ج ـ نموذج العائدات المتأتية عن التشبيك: وملّخص هذا النموذج هو أنّ تعلم الفرد للغة العلوم والتكنولوجيا "يؤدي إلى زيادة في عدد الأفراد الذين يعرفونها أي فائدة اقتصادية للجميع، ويشبه هذا النموذج حالة الهاتف أو الفاكس والانترنيت، فكلّما زاد عدد المشتركين والمستعملين للهاتف زادت فائدته للجميع، وكذلك كلّما زاد عدد المشتركين في الإنترنيت زادت الفائدة على الجميع وكان عائدها أكبر عليهم، وتسمّى هذه الحالة اقتصاديا الانتشار أو التشبيك"[1]. وعلى هذا الأساس فإنّ اقتصار التعليم العلمي والتكنولوجي على اللغة الأجنبية، وعدم نقلها إلى القوى العاملة سيخلّف عواقب وخيمة على المجتمع، وفي هذا السياق يبيّن (الدكتور محمد مراياتي)أهميّة التداول بلغة القوى العاملة على المستويين الوطني والإقليمي في المخطّط التالي[2]:

دخل الفرد تابع عكسي ل(عدد اللغات/ مليون نسمة)
النمو الاقتصادي يتناسب طردا مع اللغة الرسمية
توحيد اللغة إقليميا = توحيد اللغة (أو نظام للترجمة بين اللغات إن دعت الحاجة)
هناك نوعان للتبادل اللغوي : للاستهلاك (الأدب) وللإنتاج (العلم والتكنولوجيا)

3 ـ الوظيفة الاقتصادية للّغات: تتلخّص الوظيفة الاقتصادية للّغات في استغلالها وتوظيفها في المجالات الاقتصادية، ومن ثمّ فعندما تعتمد اللغة بكفاءة عالية يمكن أن تحقّق نتائج إيجابية تعود على التنمية ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب، وإنّما على الصعيدين الثقافي والاجتماعي على حدّ سواء، لأنّ التنمية لا تقتصر على الجانب الأوّل فقط "وكلّ من يتوهّم مثلا أنّه يمكن اختصارها في الجانب الاقتصادي وحده دون إعطاء الاعتبار للجانب الثقافي والاجتماعي فهو واهم بلا شكّ لأنّه لا يمكن أن نتصوّر مجتمعا غارقا في الجهل، والأميّة، والأمراض الاجتماعية الكثيرة يستطيع أن يحدث إقلاعا اقتصاديا حقيقيا، ولا سيّما أنّ أهمّ أداة من أدوات الإنتاج الاقتصادي هي المعرفة والوعي واكتساب أسس التقنية"[3] ومن هذا المنطلق يمكن القول بأنّ اللغة تلعب دورا عظيما في مسارات التنمية الشاملة والمستدامة، وذلك لأنّها تحمل طاقات وظيفية وقيمة اقتصادية واسعة تنعكس في أمور أساسية، يلخّصها الدكتور (محمد مراياتي) في قوله:

– " قيمة اللغة تتناسب طردا مع (امتلاك اللغة = امتلاك النقود).

[1] - محمد مراياتي، اللغة: الهويّة والتنمية، ص12، 13.
[2] - المرجع نفسه، ص13.
[3] – عبد العلي الودغيري، دور اللغة في التنمية وتحقيق الأمن الثقافي، ص 35.

- عدد متكلّميها كلغة أولى.
- عدد متكلّميها كلغة ثانية، ومن ثمّ الطلب العالمي عليها.
- محتوى اللغة أو صلاحيتها كوسيلة تواصل للإنتاج.
- سياسة وثقافة ونفسية متكلّميها اتجاهها.
- كمية الاستثمار فيها.
- القوة الاقتصادية لمتكلميها"[1]. التي تنعكس بالضرورة على لغتهم.

ويرى(فلوريان كولماس) (Coulmas Florian) في كتابه "اللغة والاقتصاد" أنّ أهم الجوانب الاقتصادية التي تختص بها اللغة، تتمثّل في خمسة عناصر أساسية هي:

- "المجال الاتّصالي للّغة كما تعبّر عنه القدرة الديمغرافية للجماعة التي تستعملها بوصفها (أ) لغة أولى، و(ب) لغة ثانية أجنبية.
- مستوى تطوّر الإمكان الوظيفي للغة باعتبارها أداة إنتاج مجتمعية، ومستوى الفرص فيما يتعلّق باستخدامها.
- المقدار الكلّي للاستثمار الموضوع في اللّغة، حيث يمكن للتدوين المعجمي وكثافة شبكة المعاجم ثنائية اللغة أن تربط اللغة باللّغات الأخرى، والترجمة من اللغة وإليها.
- الطلب على اللغة بوصفها سلعة في السوق الدولية للغات الأجنبية، وحجم الصناعة التي تمدّه.
- رصيد الحساب الجاري للغة بالنسبة لجماعتها اللغوية"[2]. وعليه فإنّ اللغة من هذا المنظور تعتبر سلعة كغيرها من السلع المادية الأخرى المتعامل بها على المستويات المحليّة أو الدولية فهي عنصر من العناصر الأساسية التي لها دورها الفعّال في مسار العمليات الاقتصادية ويرجع ذلك إلى عدّة عوامل كان لها الأثر الكبير في توجيه هذا المسار، يلخّصها (محمد مراياتي) في ما يلي منطلقا من المبادئ التي أشار إليها (فلوريان كولماس) سابقا:

ـ " إنّ قيمة لغة معينة تتحدّد في إطار قيمتها أو علاقتها بقيمة اللّغات الأخرى، فاللّغات لها قيمة سوقية، وهي القيمة التبادلية التي تمتلكها لغة معينة بوصفها سلعة أو مؤشرا للإلمام بها من قبل جماعة على اتصال بها مقارنة بلغات أخرى.

ـ إنّ النظر إلى اللغات بوصفها سلعا أمر مسوّغ، بما أنّ اكتسابها بوصفها لغات أجنبية يتطلّب نفقات في العادة على المستويين الفردي والاجتماعي.

[1] – محمد مراياتي، اللغة: الهوية والتنمية، ص14.

[2] – مروان أسعد رمضان وغيره، الاقتصاد واللغة، ص 188.

ـ مؤشّر آخر يعبر عن القيمة الاقتصادية للغة معينة، وهو عدد المهنيين الذين تتيح لهم مجالا للرزق.

ـ الخاصية الأخرى لسلعية اللّغة، هي أنّ قيمتها تزداد مع كلّ متحدث يكتسبها أو تكتسبه... فكلّما تعلّم الناس لغة معيّنة أصبحت اللغة مفيدة، وكلّما كانت اللغة مفيدة رغب الناس في تعلمها"[1] فاللغة إذن لا تحمل قيمة في حدّ ذاتها، وإنما قيمتها توزن بمقدار ما تحققه لناطقيها، أي بقيمتها الوظيفية.

ونخلص إلى القول بأنّ اكتساب اللّغة لهذه القيمة الاقتصادية، يعود إلى أنّ اهتمام الاقتصاد المعاصر أصبح يرتكز اليوم على السلع غير الماديّة ــ كما أشرنا سلفا ــ والتي تمثّلها المعلومات والبيانات، أو بتعبير آخر أصبحت المعرفة اليوم هي السمة التي تميّز الاقتصاد الحديث، وكما هو معلوم فإنّ اللغة هي أداة توليد المعرفة ونشرها واستهلاكها، وهذا ما جعلها في ظلّ كلّ هذه الظروف تتحوّل إلى رأس مال وأداة استثمار، فقد أصبحت تمتلك قيمة سوقية يمكن أن تستثمر شأنها في ذلك شأن السلع الماديّة الأخرى. ذلك أنّ النشاط الاقتصادي يعتمد على الاتّصال بالدرجة الأولى، ومعنى ذلك أنّ الاقتصاد اليوم يقوم على عناصر أساسية ذات طابع لغوي باعتبار أنّه لا يمكن أن يوجد نشاط اقتصادي دون اتّصال، ومن ثمّ فإنّ هذا الاتّصال يحتاج بالضرورة إلى تكاليف ونفقات مردّها الأساسي هو قضية التعدّد اللغوي الذي يعيشه العالم.

4 ـ الآثار الاقتصادية للتعدّد اللّغوي: يجدر بنا أن نشير في هذا السياق إلى جزئية أخرى تتّصل اتّصالا وثيقا بما قلناه سابقا، وهو علاقة التعدّد اللّغوي بالتطوّر الاقتصادي، باعتبار أنّ كليهما وجهان لعملة واحدة حيث تذكر كتب الفكر الاقتصادي أنّ من أهمّ العوامل الاقتصادية التي تؤدّي إلى مكاسب كثيرة هي وحدة العملة النقدية في دولة أو أمّة ما، وقد كان هذا هو الدافع الأساسي الذي أدّى إلى توحيد العملة عند الغرب، ليس على نطاق الدولة الواحدة فحسب بل على مستوى معظم الدول الأوروبية.

وقياسا على ذلك، فإنّ تعدّد اللّغات المتداولة في مجال العلوم والتقنيات في دولة واحدة، أو في أمّة واحدة من شأنه أن يؤدّي هو الآخر إلى خسارات اقتصادية كبيرة، تتمظهر في أبسط أشكالها في تدهور ونقص الناتج القومي، ممّا ينجم عنه نقص دخل الفرد. وهذا يعني أنّ "الحدود اللغوية تعوق التكامل الاقتصادي، وتحسين مستوى الحياة المأمول فيه، وفي كثير من بلدان العالم الثالث يبطئ التعدّد اللغوي من وتيرة التحديث، وهو لا يجعل نشر المعرفة الأساسية مستحيلا

[1] – زيد بن محمد الرماني، اقتصادات اللغة، مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الشؤون والأوقاف الإسلامية، الكويت، ع2، 2010، ص53.

جملة، وإنّما يؤخره بالتأكيد"[1] وهو بهذا يعدّ عامل تكلفة تعود سلبا على كاهل الاقتصاد الذي لا يمكن أن يحقق نتائج إيجابية في ظلّ ظروف التعدّدية اللغوية.

وهذا يؤكّد لنا جليّا أنّ للغة دور حاسم في الكشف عن درجة الاختلاف الفكري والحضاري بين الأمم والجماعات، ويظهر ذلك بشكل واضح في المجموعات المعزولة التي تزداد بعدا عن بعضها بسبب قلّة وسائل الاتصال باختلاف أنواعها، ممّا يفرض عليها أن تكون في عزلة تامة ليس من الناحية التجارية فحسب، بل من نواح أخرى متعدّدة (علميا ، ثقافيا...)، ومن ثمّ فإنّ اختلاف اللغة هو الآخر يشكّل حاجزا في وجه لحاق هذه المجتمعات بركب الحضارة، لأنّ ذلك من شأنه أن يعيق نقل التكنولوجيا والتقدم العلميّ والتنمية الاقتصادية. ولهذا فكثيرا ما نجد أنّ المجتمعات التي تكون منعزلة لغويا تكون موازاة مع ذلك متخلّفة اقتصاديا.

إنّ القيمة التي اكتسبتها اللّغة في ظلّ المعالم الاقتصادية المعاصرة أكسبتها بعدا اقتصاديا جديرا بأن يكون محطّ اهتمام المختصين في المجالين اللغوي والاقتصادي على حدّ سواء، ذلك أنّ الاقتصاد المعاصر أصبح يعنى كثيرا بالقيمة الاقتصادية للسلع غير الماديّة، خاصة في ظلّ التأثيرات الجديدة للعولمة في مجتمعنا اليوم، ولذلك سُلّط الضوء مؤخرا على التأثير الواضح الذي يمكن أن تمارسه اللغة على مختلف النشاطات والأعمال الاقتصادية والتجارية. وتبعا لذلك أصبح التعامل مع اللغة تحت هذه الظروف الجديدة قائما على كونها سلعة رائجة لها تأثيرات واضحة في بيئة الاقتصاد المعاصر الذي أصبح يرتكز اليوم على اللغة بشكل ملحوظ، بوصفها أداة فعّالة في عالم التجارة الإلكترونية على شبكة الإنترنيت. والسؤال المطروح في هذا السياق هو: هل هناك علاقة تلازمية بين التعدّد اللغوي والتخلّف الاقتصادي؟ وللإجابة عن هذا السؤال اعتمدنا على اتّجاهين رئيسيين تناولا هذه المسألة:

أ ـ الاتّجاه الأوّل: يمثّله علماء الاجتماع اللّغوي الذين أكدّوا بأنّ هناك علاقة تناسبية بين التعدّد اللغوي في دولة ما وتدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية فيها، وقد استدلّوا في إثبات رأيهم على ما يسمّى (بخرائط الثروة والتنمية الاقتصادية والبشرية) على المستوى العالمي حيث أثبتت هذه الخرائط حقيقة مهمة مفادها "أنّه كلّما اتّجهنا صوب المناطق الأكثر نموّا وتطوّرا وتصنيعا وتقدّما في العلم والاقتصاد والتكنولوجيا والحضارة الماديّة، وجدنا أنّ تلك المناطق تتداول أقلّ ما يمكن من اللغات، وهذه هي خاصية كلّ دول الشمال وعكس هذا صحيح، أي كلّما اتّجهنا نحو المناطق الأكثر فقرا وتخلّفا، وهي دول الجنوب (إفريقيا وأغلب دول أسيا وأمريكا اللاتينية) لاحظنا أنّ عدد

[1] - مروان أسعد رمضان وغيره، الاقتصاد واللّغة، ص233.

اللّغات فيها يتضاعف بشكل مثير للدهشة"[1]. وإلى الرأي نفسه يذهب (فلوريان كولماس) إذ يرى أنّ اللّغة المشتركة هي جانب ضروريّ جدّا في مسار التطوّر الاجتماعي والاقتصادي والبشري بشكل عامّ، وعن هذا يقول "إنّه من المستبعد أن يكون المستوى المرتفع من النموّ الاجتماعي والاقتصادي متوافقا مع التعدّد اللغوي، وهذا الرأي يعكس اعتقادا شائعا عند كثير من المخطّطين اللغويين يستند إلى درجة عالية من التوافق بين الأحادية اللغوية الفعلية والتطوّر الاقتصادي الحاصل في البلاد المصنّعة"[2]. ويعلّل سبب وجود هذه العلاقة الحتمية بقوله: "الإنتاج الصناعي يتطلّب أساليب موحدة ومنظّمة، كما يحتاج إلى سكان متحرّكين ومتجانسين وعلى درجة عالية من التعليم، وهذه المتطلبات تعني الحاجة إلى استعمال لغة موحّدة عن طريقها يمكن أن يتواصل جميع أعضاء المجتمع الذين يشاركون في العملية الاقتصادية"[3] التي تحتاج إلى التفاعل الاجتماعي كي تسير في الوجهة الصحيحة.

ويبقى علماء ولغويون كثر يؤمنون بفكرة دور التوحّد اللغوي، وأثره الكبير والفعّال في وتيرة النموّ الاقتصادي حتى أنّ بعضهم دعا إلى اجتماع كلّ دول العالم تحت لغة واحدة ليحقّق الاقتصاد العالمي النموّ والاكتمال المنشود، وشعارهم في ذلك (إنّ الاقتصاد المثالي يفترض مسبقاً لغة واحدة للعالم كلّه).

ب ـ الاتّجاه الثاني: يذهب أصحابه عكس ما ذهب إليه الاتّجاه السابق، أي أنّه لا يؤمن بوجود علاقة سببية بين النموّ الاقتصادي والتجانس اللّغوي، ويناقض الفكرة التي تقول بأنّ التعدّد اللّغوي يؤدي بالضرورة إلى الفقر والتخلّف، وأنّ التوحّد يسير مع الغنى، بدليل أنّ دولة روندا على سبيل المثال لا تعيش تعدّدا لغويا داخليا، ومع هذا فهي دولة فقيرة " فعدد سكانها ستة ملايين يتكلّمون لغتين فقط، وهم بهذا متجانسون لغويا بشكل كبير حتى بالمعايير الإفريقية، وكان متوسّط دخل الفرد هناك 320 دولارا في 1988"[4]. في حين تعيش إيسلندا الوضع اللغوي نفسه، أي ليس فيها لغات وطنية متعدّدة ومع ذلك تعتبر من أغنى الدول الغربية.

[1] - عبد العلي الودغيري، دور اللغة في تحقيق التنمية و الأمن الثقافي، ص31.
[2] - فلوريان كولماس، اللغة والاقتصاد، تر: أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، دط، 2000، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 35-34.
[3] – المرجع نفسه، ص 44.
[4] – مروان أسعد رمضان وغيره، الاقتصاد واللغة، ص91.

المبحث الثالث: ماهية اللّغة الاقتصادية وأهمّ خصائصها.

المطلب الأول: مفهوم اللّغة الاقتصادية:

1 ـ تعريف لغة الاقتصاد: إنّ لكلّ علم لغته الخاصة التي تطبع مفاهيمه ومحتوياته المعرفية حيث تتجلّى هذه الخصوصية التعبيرية على جميع المستويات، أي المستوى الإفرادي (المعجميّ) والتركيبي والدلالي، بما في ذلك الأدوات التعبيرية الخاصة، التي قلّما نجد نظائرها في الأنماط التعبيرية للغات تخصّص تتعلّق بمجالات علمية أخرى.

وعلى هذا الأساس وباعتبار أنّ علم الاقتصاد يعدّ فرعا من فروع العلوم الاجتماعية، فإنّ "لغته تعدّ لغة مشتركة، وذات علاقات متعدّدة بالعديد من تلك العلوم وغيرها، فالاقتصاديّ يتحدّث بلغة الاجتماعيين، وكذا يتكلم بلغة الإحصائيين وأيضا يحلّل بلغة الاقتصاديين البحتة، ويفسّر الظواهر بلغة الفلاسفة والمنظرين، وهكذا تشعبّت لغة الاقتصادي بيد أنّها ترتكز على أدوات رئيسية كالرياضيات، والإحصاء ولغة النماذج القياسية"[1]. ويتأكّد هذا عند الدكتور (صالح بلعيد) حين يقول: "والاقتصاد له لغات متنوّعة، يعتمدها وفقا لطبيعة السلعة، والمقام، والمشتري، والقرب، والبعد"[2] ومن هذا المنطلق، يرى (محمد الرّماني) أنّ لغة الاقتصاد هي في الأصل محصّلة لثلاث لغات تتكامل فيما بينها هي: لغة الوصف النظري (أي اللغة العامّة مهما كانت)، ولغة الرياضيات ولغة الاقتصاد. ولتوضيح هذه العلاقة التكاملية بين هذه الأنماط نستعين بالمثال التوضيحي الذي اعتمده (الرّماني) إذ يقول: "هناك طرق ثلاثة للتعبير عن مفهومنا بشأن دالّة الاستهلاك، لغة الرياضيات تقول: c=f(y)، حيث دالة(f) والدخل(y)، والاستهلاك(c)، أمّا لغة الاقتصاد فتقول: دالّة الاستهلاك تعني الميل الحدّي للاستهلاك، والوصف النظري يقول: كلّما كسبنا أنفقنا أكثر ولكن مع ارتفاع دخولنا نزيد إنفاقنا بدرجة أقلّ فأقلّ، ونزيد ادّخارنا بدرجة أكبر فأكبر"[3] وبالرغم من تزاوج لغة الرياضيات ولغة الاقتصاد في سياق تخصّصي واحد، إلاّ أنّهما لغتان تختلفان عن بعضهما في خصائص كثيرة خاصة في ما يتعلق بوسائلهما التعبيرية، مما يسهلّ علينا عملية تحديد معالم كلّ واحدة على حدى، ومن ثمّ الفصل والتمييز بينهما.

[1] – زيد بن محمد الرماني، اللغة الاقتصادية، ص5.
[2] – صالح بلعيد، اللغة العربية العلمية، ص149.
[3] – زيد بن محمد الرماني، اللغة الاقتصادية، ص34.

ومن هذا المنطلق فإنّنا لو حاولنا أن نحدّد مفهوم اللغة الاقتصادية، أو أيّة لغة تخصّص أخرى فإنّه "ليس من مسلك يتوسّل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية، حتى لكأنّها تقوم من كلّ علم مقام جهاز من الدوّال، ليس مدلولاته إلاّ محاور العلم ذاته ومضامين قدره"[1]. ولهذا السبب ينفي (جورج مونان) أن تكون هناك لغة متخصّصة يمكن ضبطها وتحديد معالمها وخصائصها التي تتميز بها وحدها دون غيرها، وإنّما هذه التحديدات تحيل في الأصل إلى الحمولة الدلالية التي ترتبط بتخصّص ما والتي تتكفل المصطلحات بشحنها ونقلها، عن هذا يقول: "لا توجد بالمعنى الحقيقي لغة قانون بحدّ ذاتها، ولكن في داخل اللغة الفرنسية توجد مفردات خاصّة بالقانون مع بعض التركيبات الخاصّة"[2]. وهذا الحكم لا ينطبق على لغة القانون وحدها، وإنّما هو حكم عامّ تخضع له كلّ لغات التخصّص مهما بلغت درجة تخصّصها، ممّا يؤكّد لنا أنّ النسق الأساسي الذي تقوم عليه لغات التخصّص هو النسق المصطلحي الحامل لمفاهيمها، والذي من شأنه أن يحدّد المفاهيم الأساسية والفرعية لمختلف التخصصات العلمية والمعرفية التي يُوظّف فيها.

وفي المقابل لا يمكن الجزم بأنّ المصطلحات رغم أهميتها الكبيرة كافية وحدها لأن تصنع لغة تخصّص قائمة بذاتها ، لأنّها بمفردها غير قادرة على نقل محتوى معرفي معيّن، ولذا لا يجب "اختزال مفهوم اللّغة الخاصة في قائمة مصطلحات، لأنّ اللغة الخاصّة تستخدم تسميات (المصطلحات) بما فيها الرموز غير اللسانية في أقوال توّظف الوسائل العادية للغات الطبيعية"[3] وهذا يعني أنّ المصطلح هو جزء أساسي من هذه اللغة الخاصّة التي تتميّز بخصائص صرفية وتركيبية أخرى تتجاوز حدود البنية المصطلحية في صيغتها الإفرادية.

2 ـ أنماط النصوص الاقتصادية: إنّ الاستعمالات اللغوية في مجالات الاقتصاد تكشف أنّ الاقتصاديين يوظّفون في تعاملاتهم مصطلحات متخصّصة، تندرج ضمن أنساق لغوية عادية تكون في الغالب مستقاة من اللغة المشتركة، حيث يشكل هذان الفرعان أصنافا خطابية محدّدة تجسّد ما يسمّى (بالخطاب، أو النّص الاقتصادي). ويجدر بنا في بادئ الأمر أن نشير إلى أنّ هناك خلاف حول دلالة مصطلحي الخطاب والنّص، مع أنّ الرأي الغالب لا يفرّق بينهما باعتبارهما يشيران إلى مدلول واحد يتلخّص في أنّ كليهما يمثل سلوكا لغويا اتّصاليا، يرد غالبا في صورة منطوقة أومكتوبة. في حين أنّ الذين يفرّقون بينهما يرون أنّ الخطاب يُعدّ "انجازا شفهيا يوجّهه المخاطب

[1] - عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدّمة في علم المصطلح، ص11

إلى المخاطَب، فهو يرتبط بلحظة إنجازه ولا يتجاوز سامعه، لأنّه محدود بالقناة النطقية بين المتكلم والمستمع، في حين يُعدّ النص إنجازا كتابيا موجّها للمخاطب الغائب، فهو يتمتّع بديمومة الكتابة ويقرأ في كلّ زمان ومكان"[1] وعلى هذا كثيرا ما يرتبط مصطلح الخطاب بعالم السياسة (الخطاب السياسي) لأنّه غالبا ما يعتمد المسلك الشفوي في مخاطبة الآخر، في حين أنّ الأمر يختلف في مجال الاقتصاد، إذ يشيع مصطلح (النّص الاقتصادي) لأنّه ينتهج المسلك الكتابي في معظم الأحيان.

ومن هذا المنظور، فإنّ النّص الاقتصادي يعتبر واحدا من الخطابات أو النصوص العلمية لأنّه يمتلك من الخصائص والمظاهر ما يؤهله لذلك، حيث تتجلّى أهمّها فيما يلي:

ـ الموضوع: يهدف النّص الاقتصادي إلى نقل محتوى علميذ فهو "الحامل لمضامين لغوية من حقائق منظمة أونتائج مستنبطة، أوطرق للتحليل، أو فرضيات للاختبار"[2] تتعلّق بمختلف الظواهر والوقائع الاقتصادية.

ـ المنهجية: ونعني بها أن يكون للنّص أو للخطاب العلمي منهجية ونظام معين في عرض ومعالجة موضوعه، باعتبار أنّ المنهج العلمي يكون "وليد بنية تفكير تقوم على تتبّع الظاهرة ووضع فرضيات لتفسيرها، والتحقق من ملاءمتها أو كفايتها التفسيرية، مع استمرار المراقبة العلمية أي مدى استمرار ورودها وفق النسق الافتراضي للموضوع"[3] المراد معالجته وتحليل أفكاره.

ـ اللغة العلمية والجهاز المصطلحي : يتميز النّص العلمي بلغة علمية موضوعية، حيث يتعامل مع المفاهيم، والسجلّ المصطلحي الخاص بالمادة المعرفية المطروحة الذي يكون التطابق فيه شبه كامل بين الدال والمدلول، أي بين المفهوم والمصطلح. كما تلعب اللغة الصورية بما تحتويه من رموز وأشكال وأرقام، وبيانات دورا كبيرا في عملية التبليغ والتواصل العلمي بلغة متخصّصة "تتميّز بمعجم خال من الإيحاء والتراكم، محدّد الدلالة، غير قابل للاشتراك والترادف، وتراكيبه غير مكرّرة ولا تعيد نفسها"[4]لأنّها تتعامل مع مفاهيم مضبوطة لا مجال فيها للرؤى الشخصية، والأفكار الذاتية.

[1] - صباح بوغازي، خصائص الخطاب العلمي في حوار البيروني وابن سينا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة ، 2011-2012، ص 19

[2] - يوسف منصر، الخطاب العلمي مرتكزاته وخصائصه، منشورات مخبر اللسانيات واللغة العربية ،الجزائر،ع6 ،2000،ص51.

[3] - المرجع نفسه، ص45

[4] - يشير ابرير، في تعليمية الخطاب العلمي، مجلة التواصل، عنابة، ع08، جوان 2001، ص 73

إنّ هذه الركائز مجتمعة تشكّل ما يسمى (بالنصّ الاقتصادي المتخصّص) الذي تتلخّص أنماطه في أربعة أشكال رئيسية يغلب عليها أن ترد مجتمعة في وثيقة اقتصادية واحدة، كما يمكن أن يسود نمط واحد على حساب الأنماط الأخرى في نفس الوثيقة، وهي:

أ ـ النص الاقتصادي الوصفي: يقوم هذا النمط من النصوص على ركائز أساسية تتمثل في تحديد خصائص الظاهرة الموصوفة ووصف طبيعتها، ثم تقديم تفاصيل مكوّناتها والعناصر التي تتميّز بها عن غيرها من النصوص، كما يعمد في الوقت ذاته إلى تبيين العلاقة بين متغيّرات هذه الظاهرة وأسبابها واتجاهاتها، ويصنّف المنهج الوصفي في عالم الاقتصاد إلى صنفين رئيسين شكّلا مراحل أساسية في تطوّر علم الاقتصاد، حيث تبلور كلاهما تحت مفهوم جامع هو (التحليل الاقتصادي) الذي يبحث في الأسباب التي تؤدي إلى ظاهرة أومشكلة اقتصادية معيّنة.إذ اتخذّ الفكر الاقتصادي مسارين أساسيين اعتمد كلّ منهما على طريقتين تحليلتين مختلفتين هما:

أوّلاـ المرحلة الوصفية: كان علم الاقتصاد خلال المرحلة الوصفية يكتفي بمجرد الوصف الكميّ والكيفي للوقائع والحقائق الاقتصادية، إذ كان الاقتصاديون حينها يكتفون بوصف الظاهرة الاقتصادية التي تكون قابلة للملاحظة والمشاهدة دون اللجوء إلى تحليلها وتفسيرها. ولذلك اعتبروا علم الاقتصاد في هذه المرحلة الأولية "علم مشاهدة الواقعة، وأنّ الأحكام قد تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة"[1] نظرا لتدخّل العامل الاجتماعي في تحديد المسارات الاقتصادية.

ثانياـ مرحلة الاقتصاد التحليلي: تعتبر هذه المرحلة امتدادا طبيعيا للمرحلة السابقة، حيث بدأ الاقتصاد يتحوّل من مجال المشاهدة والوصف إلى مجال التحليل العلمي الذي يقوم على البحث في العلاقات النسبية بين الظواهر الموجودة على أرض الواقع، ومن ثمّ فقد ظهر اتّجاه جديد لا يكتفي بجمع البيانات الوصفية حول الظاهرة المدروسة فقط، بل أصبح يعتمد على آليات تحليلية وتفسيرية تقوم بفحص ودراسة البيانات الموصوفة ثم تصنيفها وقياسها، واستخلاص النتائج المتمخّضة عنها بغية الوصول إلى وصف علميّ متكامل، ولهذا اعتبرت مرحلة الاقتصاد التحليلي نقطة تحوّل رئيسية في مجال البحوث الاقتصادية التي انتقلت من حيّز المشاهدة والوصف إلى مجال التحليل العلميّ للمعطيات الاقتصادية بغية الكشف عن العلاقات السببية بين الظواهر المشاهدة، ومن ثمّ الوصول إلى تحديد المؤشّرات الأساسية في التنمية الاقتصادية.

[1] - فتح الله ولعلو،الاقتصاد السياسي، ص 32.

وهذا يعني أنّ هذا النوع يجب أن يمزج بين المنهج الوصفي والمنهج التفسيري، إذ لا قيمة لوصف جامد دون أن يتبعه تفسير وتحليل للظاهرة المنقولة، وهذا يوجب على الدارس في هذه الحالة أن ينتقل من "الوصف القائم على الملاحظة إلى التحليل الدقيق، والبرهنة، والبحث عن العلل والأسباب والنتائج المنتظرة"[1] ممّا يجعله حاملا لسمات نمط آخر مكمّل له يسمى (النمط التفسيري).

ب ـ النصّ الاقتصادي التفسيري(الشارح، التوضيحي): يعتبر النّص الشارح من أشهر الأساليب التواصلية لأنّ صاحبه يسعى إلى تزويد الملتقيّ بجملة من المفاهيم العلمية والمعرفية، كما يقوم في الوقت نفسه بتفسيرها اعتمادا على الحجج والأدلة والبراهين، ومن ثمّ فقد يقدّم تفسيرا واحدا متّفقا عليه للظاهرة المطروحة، أو قد يعرض عدة تفسيرات لها وفقا لاختلاف وجهات النظر إزاءها.

وتعتبر الكتب والمجلات الأكاديمية المتخصّصة المصدر الأوّل لهذا النمط النصيّ حيث يقوم صاحبها بعرض المعلومة الرئيسية، ثم يعمل على توسيعها وتحليلها عن طريق عرض الأسباب والعلل التي أدّت إليها، إضافة إلى استخلاص النتائج المترتبة عنها، ولذا فهو في مجمله يكون على صورة إجابة عن سؤال أو مجموعة من القضايا والمسائل التي تتعلّق بظاهرة واحدة، ممّا يدفعنا إلى القول بأنّ هذا النمط يختلف عن بقية الأنماط النصيّة في كونه يعتبر نصّا تعليميا أكثر منه نصّا إخباريا لأنّه لا يكتفي بنقل الخبر أو المعلومة فقط، وإنّما يقوم بتحليلها وتفسيرها لأجل شرحها وتقريبها من المتلقيّ. ولذلك فهو يتسّم بجملة من الخصائص المنهجية في عرض أفكاره تتلخّص أهمّها في ما يلي :

ـ يعمل على بسط المادة المعرفية المراد تفسيرها قدر الإمكان لأجل تسهيل فهمها واستيعابها.

ـ يعتمد على توضيح أسباب وعلل الوقائع التي يناقشها، ويستخلص نتائجها.

ـ يشير إلى المصادر التي أخذت عنها المعلومات التي يقدّمها، كما يعرض وجهات النظر المختلفة حولها.

ـ يقدّم معلوماته وأفكاره وفق ترتيب منطقي وبيداغوجي لأنّه ـ كما أشرنا سلفاـ عبارة عن نمط تعليميّ.

[1] ـ الشريف بوشحدان، واقع الخطاب العلمي في التعليم الجامعي (الخطاب اللساني نموذجا)، مجلة اللغة العربية، المجمع اللغّوي الجزائري، الجزائر، ع 6، 2000، ص 272.

ـ يستعين بأمثلة توضيحية تساعده على شرح الفكرة وتقريبها إلى الأذهان، وأمّا من حيث الهيكل البنائي فإنّه يتميز بخصوصية تعبيرية تتجلى أهمّ مظاهرها في مايلي :

ـ توظيف الجمل الفعلية الطويلة التي تقترن فيها الأسباب بالنتائج، كونه يوظّف العلاقات المنطقية والسببية.

ـ ألفاظه تتسّم بالدقة والوضوح، لأنّها مستوحاة من الواقع، ولغته علمية موضوعية بعيدة عن الميولات والأهواء الشخصية.

ـ قد يعتمد فيه من حين لآخر على الصور الفنية البسيطة لتقريب الفكرة وتوضيحها.

ـ يوظّف أدوات ربط تقرن الجمل التفسيرية ببعضها منها أدوات التفسير:(أي، لأنّ ...) كما يعتمد بشكل واضح على أساليب التأكيد (إنّ، قد...) والنفي والاستنتاج لإضفاء الصبغة العلمية على الشروح والتفسيرات المطروحة.

ـ استثمار واستغلال المصطلحات التي تنتمي إلى السجّل المصطلحي المتعلّق بالمادة المعرفية المعروضة.

ج ـ النصّ الاقتصادي السردي: هو نص شفوي أو مكتوب تنقل من خلاله الأحداث والوقائع ممّا يمنحه الطابع الديناميكي الحركي، حيث ترتّب فيه سلسلة من الأحداث وفق مجموعة من البنى الزمنية، وهذا ما يفسّر لنا كثرة الاعتماد فيه على الأفعال الماضية البسيطة التي تجعل الأحداث تتنامى من خلاله بأسلوب خطيّ، كما يكون حافلا بالظروف والقرائن الدالّة على البيئة الزمنية والمكانية التي تنمو فيها الأحداث.

المطلب الثاني: المستويات التعبيرية في لغة الاقتصاد

1 ـ مقوّمات اللّغة العلمية: إنّ أنماط النصوص الاقتصادية التي سبقت الإشارة إليها رغم تعدّد مناهجها وأساليبها في عرض المفاهيم الاقتصادية إلاّ أنّ الجامع بينها، أنّها كلّها تعتمد على ثلاثة مستويات تعبيرية هي: اللّغة العلمية التي تعتمد في عرض المفاهيم الاقتصادية، المصطلح الاقتصادي الذي يعدّ لب اللغة الاقتصادية، لغة الوصف النظري التّي تستعين بخصائص اللغة العامّة.

وتعرف اللّغات التي تعتمد لنقل المفاهيم والمضامين العلمية باللغات الخاصّة أو"لغات التخصص" لأنّها تتكفّل بنقل معارف تنتمي إلى ميادين علمية محدّدة، وعلى هذا يعرّفها (عبد الصبور شاهين) فيقول: "يمكن القول بأنّ اللغة العلمية مستوى خاص بالتعبير عن وصف الأشياء لتعيين ماهيتها، على اعتبار أن يراد (بالأشياء) كلّ ما يدخل في نطاق الحواس الإنسانية من مخلوقات. ويراد بالوصف كلّ جهد يأخذ شكل التقرير أو التحليل أو التركيب العلمي."[1] وأمّا الدكتور (صالح بلعيد) فيفرّق بينها وبين اللغة الأدبية مركّزا على بعض سماتها التركيبية فيقول: "واللّغة العلمية هي تلك اللغة التي تمتاز بمواصفات مستقلّة عن اللغة الأدبية، فهي لا تستعمل نحو لغة ما، إلاّ الميسر والسهل والأكثر توظيفا، ولا توظّف مثلا كلّ حالات الابتداء بالنكرة "[2] وهذا راجع لكونها تعتبر أداة لعرض الأفكار والمفاهيم الموضوعية، كما أنّها واسطة اتّصالية يعتمدها المتخصّصون للتفاهم بينهم.

وفي هذا السياق، تجمع الأبحاث التي درست سياقات وأساليب لغة التخصّص أنّ هذه الأخيرة تعتبر في الأصل امتدادا لنسق اللغة العادية أو ما يُعرف باللّغة المشتركة، فعلى الرغم من اختلافهما على الصعيد المعجميّ وبعض الأنماط التعبيرية. لكنّ هذا لا يعني أنّهما مختلفتان كليّة لأنّ الوحدة المعجمية التي تتحوّل في لغة التخصص إلى وحدة مصطلحية يجب أن تُنقل في نصوص لغوية تأخذ طابع اللغة العادية، لأنّ المفاهيم العلمية لا يمكن الوصول إلى فهمها واستيعابها بواسطة المصطلحات وحدها، ومعروف أنّ عملية التواصل شفوية كانت أم كتابية لا يمكن أن تحقّق هدفها كاملا في حالة خروجها عن النظام الذي يحكم اللغة ويقنّنها، وأنّ الوحدات الإفرادية لا يمكنها أنّ تحقق التواصل وهي منعزلة عن بعضها. ومن ناحية أخرى لا يمكن الجزم ـ بناء على ما قلناه سابقا ـ أنّ اللغة العامّة ولغات التخصص هما صورتان تعبيريتان متطابقتان إذ لكلّ منهما خصائص محدّدة تميّز بينهما. ولهذا السبب اعتبرت "اللّغات الخاصّة لغة فرعية عن اللغة العامّة مزوّدة بخطوط عمودية، واختزالات اصطلاحية، ورموز ألفبائية يتمّ إدماجها بكيفية ملائمة للقيود النحوية للغة العامّة، تحمل مضمونا معرفيّا خاصا"[3] إضافة إلى تميّزها بخصوصية تعبيرية تمثّلها العلامات غير الخطيّة (مجسّمات، رسومات، رموز حسابية، بيانات...) وفي هذا الإطار يلاحظ أنّ هناك نمطين من لغات التخصص تبعا للمسافة التي تفصل بينها وبين اللغة

[1] - عبد الصبور شاهين، العربية لغة العلوم والتقنية، ص 79.
[2] - صالح بلعيد، اللغة العربية العلمية، ص 38
[3] -.Koucourek . La langue française de la technique et de la science .p.5

العامة. فأمّا النمط الأول فهو ذلك الفرع من لغات التخصص الذي يقترب كثيرا من النسق اللغوي العام، بمعنى أنّهما يمتلكان معا نفس السمات التعبيرية، ونعني بذلك لغات العلوم الاجتماعية والإنسانية التي تتميّز بطابع تعبيري خاصّ، تغيب عنه الأنماط التعبيرية الرمزية التي أشرنا إليها سلفا. وأمّا النمط الثاني فيبتعد عن الأشكال اللغوية العادية، إذ يتميز بطابع رمزي صوري متخصص جدّا، وخير مثال على ذلك لغة الرياضيات والفيزياء.

وانطلاقا ممّا سبق، يمكن أن نصل إلى القول بأنّ اللّغة الاقتصادية تعتبر نمطا متميّزا من لغات التخصّص، وأبرز ميزة تمنحها هذا الطابع هو المصطلح الاقتصادي الذي تحفل به النصوص الاقتصادية، باعتبار أنّ "إحدى العناصر التي تسمح لنا بالتمييز بين اللغة المشتركة ولغات التخصّص هي استعمال المصطلحات، وبإمكاننا الجزم بأنّ المصطلحات تلعب دورا أساسيا في تخصيص لغة التخصّص وفي تصنيف مختلف لغات التخصّص."[1] ومن ناحية أخرى يجب الإشارة إلى أنّ الاقتصاد باعتباره فرعا من فروع العلوم الاجتماعية يعتمد في صياغة نظرياته وأفكاره على الأساليب الرياضية، وهذا يعني أنّه يجمع بين النمطين السابقين (النمط العباري والنمط الرمزي)، ومردّ هذا التمازج التعبيري يعود إلى أنّ المفاهيم الاقتصادية شقّان رئيسان تنعكس طبيعتهما بشكل واضح على النمط اللغوي الذي يعتمده كلٌّ منهما، وهما:

ـ الشقّ النظري : تنقل من خلاله المفاهيم بلغة عادية ذات طابع كيفي وصفي.

ـ الشقّ التطبيقي: تستخدم فيه اللّغة الرياضية الكميّة.

وتتميّز اللغة الاقتصادية كلغة علمية متخصّصة بجملة من السمات والخصائص اللّغوية وهي سمات تؤكّد الدراسات اللّغوية التي تبحث في لغات التخصص أنّها حاضرة في معظم الخطابات العلمية بتعدّد تخصصاتها ومجالاتها. وللاستدلال على هذه العناصر حاولنا أن نبحث عن أهم ملامحها في كتب الاقتصاد، بحيث أخذنا كنموذج كتاب (مدخل إلى الاقتصاد) تأليف (روجيه دوهيم) وترجمة الدكتور (سموحي فوق العادة) وهو نموذج اخترناه بطريقة عشوائية مركّزين على المحور الثامن من الكتاب، والذي ورد تحت عنوان ("التقلّبات الاقتصادية) بحيث وجدنا أهمّ خصائص التراكيب والتعابير العلمية حاضرة فيه، وأهمّها:

1 - ماريا تريزا كابري، المصطلحية (النظرية والمنهجية والتصنيفات)، تر: محمد أمطوش، ط1، 2012، الأردن، عالم الكتب الحديث ص 139

أ ـ سيادة النمط الإخباري: وهو نمط أسلوبيّ يخدم جميع الأشكال التعبيرية في الحقول العلمية سواء تعلّق الأمر بتقرير حقائق، أو سرد وقائع أو تفسير ظواهر ما، ذلك أنّ لغة الخطاب العلمي في مجملها " لغة إخبارية تقصد إلى التعبير الموضوعي عن وقائع العلوم في تراكيب لغوية بسيطة"[1] ولكنّ هذا لا يمنع من اعتماد بعض الأساليب الإنشائية، وعلى رأسها الاستفهام الذي يكثر وروده في موضوع التفسير والتوضيح. بدليل أنّنا وجدنا بعضا من نماذج هذا الأسلوب تحت باب (التفسيرات) ومنها: "لماذا يتألّف التصوّر الاقتصادي في النظام الرأسمالي من فترات ازدهار وفترات انكماش؟ ولماذا لا يتمّ النموّ والتقدّم وفق أساليب منتظمة ؟"[2] وهي أساليب استفهامية تدعو الباحث إلى بناء افتراضاته الخاصّة التي يساعده مؤلّف الكتاب على توضيحها وتفسيرها.

ب ـ كثرة توظيف الأفعال الماضية: والتي يقصد بها سرد الحقائق وتقريرها، كأن يوضّح المؤلّف خلفيات نشوء نظرية معيّنة، كما ورد ذلك في العبارة التالية: "غير أنّ كينز فتح ثغرة عام 1936 في النظرية الاقتصادية تتسّم ظاهرا بطابع ثوري، إذ بسّط بشكل واسع قضية الاستقرار، مهملا ظواهر عدم التوازن التي كانت الشغل الشاغل للاقتصاديين، فقد أعرب عن التوازن الاقتصادي بألفاظ إجمالية، واقترح قواعد لسياسة الاقتصاد الموسع بألفاظ بسيطة..."[3] وأمّا في موضوع تقرير الحقائق فنستدلّ بما يلي: "...أمّا دورة الانخفاض الثالثة فقد غطّت الفترة العسيرة الواقعة بين الحربين العالميتين."[4] وينعكس الأمر كليّة في موضع التحليل إذ سجّلنا في بعض النماذج غيابا كاملا للأفعال الماضية التي تمّ تعويضها بالأفعال المضارعة التي تناسب مواضيع التقرير والتفسير والتحليل، كما يبيّنه النموذج التالي: ".... وكما أنّ واردات الضرائب تتأثّر كثيرا بالوضع الاقتصادي، كما يتبيّن من الخط المنحني (T) (ضريبة) في الشكل (رقم 35)، فإنّ مستوى الإنتاج القومي القائم يحدّد الفائض من الميزانية، أو العجز فيها."[5]

ج ـ الميل إلى استخدام الجمل الطويلة: نلاحظ أنّ الجمل في نصوص اللّغة الاقتصادية تميل إلى الطول في غالب الأحيان لعدّة أسباب منها:

[1] - عبد العزيز محمد حسن ، التعريب بين القديم والحديث، دط، 1990، القاهرة، دار الفكر العربي، ص 286.
[2] - روجي دوهيم، مدخل إلى الاقتصاد، ص 122.
[3] - المرجع نفسه، ص 136.
[4] - المرجع نفسه، ص 117
[5] - المرجع نفسه، ص 141

د_ **أنّ أخبار (أداة التوكيد: إنّ) ترد في معظم الحالات على شكل جملة فعلية:** منها "إنّ التغيرات التي تلازم الحياة الاقتصادية مازالت تقضّ مضجعنا"[1] ومنها أيضا: "إنّ دراسة ظاهرة الدورات قد سحرت أجيالا كثيرة من الاقتصاديين"[2].

هـ _ **كثرة استخدام أسلوب الشرط:** الذي يقرن بين جملتين فعليتين، والذي يعدّ شكلا من أشكال البناء الفكري ذي الطابع الإقناعي، ومثاله: "**إذا** انخفض طلب النسيج في العام التالي إلى مئة **فإنّ** طلب الآلات يهبط إلى الصفر."[3] وأكثر الأدوات الشرطية استخداما في هذه السياقات هي (إذا الشرطية).

و_ **توظيف أسلوب التعليل:** الذي يرد دائما بنفس الصيغة، وهي اعتماد حرف التعليل (اللام) ومن نماذجه: "ولذلك فإنّ التغيرات التي تطرأ على هذا الدليل تعدّ مخفّفة نسبيا لأنّها تخفي تقلّبات في بعض القطاعات تتصّف بالتعويض المتقابل"[4]. ومنها أيضا "إنّ طلب الأشياء الكمالية، والسلع الدائمة كالسيارات ليس مستقرّا لأنّه وثيق الارتباط بالتغيّرات التي تطرأ على الدخول"[5]. وكثيرا ما يقرن أسلوب الشرط بالتعليل في سياق واحد ممّا يجعل الجمل مرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا، يجعل غياب واحدة منها سببا في الإخلال بالمعنى العامّ، كما يظهر ذلك في الفقرة التالية: "إذا كانت النفقات المتعلقة بالأغذية ليست سريعة التأثر بالأوضاع الاقتصادية، فإنّ طلب الأشياء الكمالية والسلع الدائمة كالسيارات ليس مستقرا لأنّه وثيق الارتباط بالتغيرات التي تطرأ على الدخول"[6]. بحيث نلاحظ من خلال هذا النموذج عددا من الجملة التي ترتبط ببعضها بسبب اقتران أسلوب الشرط بالتعليل لتأدية مفهوم واحد.

م _ **الفصل بين اسم إنّ وخبرها بضمير الغائب:** وهو فصل شائع في كثير من أضرب اللغة العلمية العربية ومنها: "إنّ صناديق الدولة هي في الغالب معرضة لخطر عدم التسديد"[7]، ومنها أيضا: "إنّ قروض الرهائن هي ديون تضمنها عقارات"[8]. ومنها كذلك "إنّ الإنتاج الوطني القائم هو

[1] - روجيه دوهيم، مدخل إلى الاقتصاد، ص112.
[2] - المرجع نفسه، ص113
[3] - المرجع نفسه، ص128.
[4] . - المرجع نفسه، ص114.
[5] - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
[6] - المرجع نفسه، ص114.
[7] - المرجع نفسه،ص 64.
[8] - المرجع نفسه، ص65.

حتما الدليل الأكثر استنتاجا لمجرى النشاط الاقتصادي."[1] وأحيانا كثيرة يفصل بين المبتدأ والخبر هذا الضمير دون استعمال أداة التوكيد، كما يظهر ذلك في المثال التالي: "مهمّة الأسواق الأساسية هي تأمين التوازن بين العرض والطلب."[2]

ن ـ إرفاق المصطلح بصيغته الرمزية: ويكثر ورود هذه الظاهرة في فقرة واحدة، كما يشهد على ذلك الفقرة التالية: "يوافق العرض(MSA) معدل الفائدة(T_1) ويوافق العرض معدل الفائدة(R_0) واعتبارا من هذه النقطة فإنّ كلّ توسيع لكمية النقد(M_0) لن تؤثر على معدّل الفائدة لأنّ طلب النقد أصبح أفقيا"[3]. وقد تذكر المصطلحات بشكل متتابع في صورة معادلة لفظية تردف فيما بعد بالصيغة الرمزية فقط. وتجلّت هذه الظاهرة في أكثر من موضع، خاصة في مقام الاعتماد على أساليب التحليل الرياضي ومنها: "الإنتاج القومي القائم = الاستهلاك + الاستثمار+ النفقات الحكومية = الاستهلاك + الادخار+الضرائب " Y =G+I+C = T+S+G"[4] ومن ذلك أيضا المعادلة التالية: "الطلب الإجمالي الفعلي = الاستهلاك + الاستثمار I+C=Y"[5]

ي ـ اعتماد بعض الألوان البيانية: لا يقصد من استعمال الصور البيانية في بنية النصوص العلمية تزيين الأسلوب وتجميله، بقدر ما يراد من توظيفها خدمة المعنى بتقريب الفكرة وتقريرها في الذهن، وعليه فإنّ النصوص الاقتصادية ـ كغيرها من النصوص المتخصّصة ـ توظف أنماطا كثيرة من هذه الصور، قد تجمع في سياق واحد على نحو ما تظهره الفقرة التالية: "إنّ التغيرات المستمرّة التي تلازم الحياة الاقتصادية مازالت تقضّ مضجعنا، وتقلق فكرنا. وقد بدت آثار ذلك بوضوح على الجيل الذي عانى الانهيار الاقتصادي الذي رافق السنوات الأولى من عام 1930"[6] بحيث نجد أنّ عبارة واحدة كهاته قد تضمنّت ألوانا بيانية كثيرة (كالاستعارة والكناية والمجاز المرسل) مما جعل العبارة تخرج من بؤرة النص العلمي الجاف لتدخل إلى حيّز النصوص التي يغلب عليها طابع الأسلوب العلمي المتأدّب.

[1] - روجيه دوهيم، مدخل إلى الاقتصاد، ص114.
[2] - المرجع نفسه، ص114.
[3] - المرجع نفسه، ص135.
[4] - المرجع نفسه، ص 137.
[5] - المرجع نفسه، ص 132.
[6] - المرجع نفسه، ص112.

2 ـ معالم اللغة الرياضية في السياقات الاقتصادية: يعتمد المحلّلون الاقتصاديون في دراسة الظواهر والوقائع الاقتصادية قيد البحث على طريقتين أساسيتين من طرق التحليل الاقتصادي وهما:

ـ الطريقة الوصفية: يعتمد في هذه الطريقة على تحليل الظاهرة الاقتصادية باستعمال الأسلوب الوصفي اللّفظي، دون أن تربط الظواهر المدروسة ببعضها.

ـ الطريقة الرياضية: يعتبر الأسلوب الرياضي من أنجع الأساليب التحليلية التي بإمكانها أن تعطي صورة وافية، ودقيقة عن الظاهرة الاقتصادية المراد دراستها، بدليل أنّ الاقتصاد الحديث أصبح جلّ اهتمامه منصبّا على المنطق الرياضي، لأنّه يعدّ وسيلة إقناعية كميّة تساعد على فهم طبيعة العلاقات الاقتصادية، ولذا فقد أصبح من المؤكّد أنّ النظرية الاقتصادية المعاصرة تحتكم اليوم أكثر إلى الأساليب الرياضية الكميّة في دراستها. على أنّ ذلك لا يعني أنّه من غير الممكن أن تترجم النتائج التي يصل إليها التحليل الرياضي في قوالب لفظية، بل ما يجب التأكيد عليه هو أنّ الطريقة الرياضية الحديثة يمكنها أن تصل إلى نتائج أكثر دّقة من تلك التي يمكن أن توفّرها الصياغة اللفظية. إذ أنّ الرياضيات من أهم ايجابياتها أنّها تمكن من التعبير الدقيق برموز بسيطة عن أمور لا يمكن التعبير عنها بلغة عادية، إلاّ بالاعتماد على قوالب لغوية ترد غالبا في شكل جمل طويلة.

ونظرا لأهمية التحليل الرياضي في المجال الاقتصادي، ظهرت تخصّصات اقتصادية كثيرة تعبّر عن الظاهرة الاقتصادية بأسلوب رياضي، وأشهرها على الإطلاق (الاقتصاد الرياضي) الذي يعدّ أداة تحليلية تهدف إلى حلّ المشاكل الاقتصادية مت خلال دراسة " العلاقات بين مختلف المتغيّرات الاقتصادية ليس بالوصف كما هو الحال في الاقتصاد الوصفيّ التقليدي، وإنّما باعتماد الدوال والعلاقات والرموز الرياضية"[1]. ومن ثمَّ فهو يسعى إلى حلّ المشاكل الاقتصادية المطروحة بالاعتماد على منطق التفكير الرياضي. ومن أهمّ مباحثه ما يعرف بـ (النمذجة الاقتصادية) التي تهدف إلى نقل الموضوع الاقتصادي المعروض على بساط التحليل والمناقشة من لغة الاقتصاد إلى لغة الرياضيات، ولذلك فهي تعدّ "صورة مبسطة للنشاط الاقتصادي للدولة أو القطاع ، أو حتى المنشأة خلال فترة زمنية معينة، أي أنّه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي توضع عادة بصيغ رياضية"[2] أو معادلة جبرية أو رسم هندسي... يكون هدفها تحليل الوقائع الاقتصادية تحليلا

[1] - مناضل حسين الجواري، تقييم لمادة الاقتصاد الرياضي ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، ع1، 2011 ص05.

[2] - همسة معنى ومحمد ثابت، استخدام التقنيات الذكائية في حلّ بعض النماذج الاقتصادية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية [2] ع2012 1، ص 305.

أمينا، يتمّ من خلاله تبادل الأدوار بين لغة الاقتصاد ولغة الرياضيات، إذ أنّ عملية النمذجة هاته كي تحقق هدفا كاملا يجب أن لا تتوقف عند مجرّد التحليل الرياضي الرقمي فحسب، وإنّما يجب عليها أن تكشف مرة أخرى عن النتائج الرقمية المتوصّل إليها في قالب تقارير اقتصادية لفظية. ولكي تصل إلى هذه المرحلة النهائية وجب عليها أن تمرّ بأربع مراحل متتالية، هي كالتالي:

ـ تحديد المشكلة الاقتصادية، والكشف عن ملابساتها وتفاصيلها.

ـ تحضير المعلومات والبيانات الأوّلية للنموذج.

ـ الحلّ الرقمي للمسألة يدويّا وحسابيا.

ـ التفسير الاقتصادي لنتائج الحلّ الرياضي عبر تحويلها إلى لغة اقتصادية.

إنّ الملاحظ من خلال هذه المراحل أنّ هناك عملية تبادلية بين لغة الحروف التي تعدّ المنطلق والنتيجة في وقت واحد، ولغة الأرقام والرموز التي تعدّ أداة تحليلية تساعد على الكشف عن الظاهرة الاقتصادية في صورة دقيقة ومضبوطة. ولتحديد معالم هذا التمازج بين هذين النمطين التعبيريين نشير فيما يلي إلى أهمّ الآليات والأساليب الرياضية المعتمدة في لغة الاقتصاد، والتي تتلخّص في الأشكال التالية :

أ ـ الأرقام القياسية: في ظلّ ثورة الاتّصالات والمعلوماتية المعاصرة أصبح للأرقام شأن كبير في ميدان الدراسات بمختلف اتجاهاتها وتخصّصاتها، ففي مجال الاقتصاد مثلا تعتبر الأرقام واحدة من أدوات التحليل الإحصائي، لما لها من دور كبير في الكشف عن الواقع الاقتصادي بناء على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي يراد قياس مستواها ضمن جميع التخصّصات الاقتصادية كالمالية والإحصاء وغيرها. إلا أنّ هناك نمط خاص من الأرقام يعوّل عليه كثيرا في ميدان الدراسات والبحوث الاقتصادية، وهي الأرقام القياسية التي تعرّف بأنّها "أداة إحصائية لقياس تغيّرات مجموعة من البيانات بالمقارنة مع أساس معين، وبمعنى آخر يقيس الرقم القياسي متوسّط التغيّرات في أسعار أو كميات مجموعة من السلع بالمقارنة مع فترة زمنية معينة"[1]. ولهذا تعدّ الأرقام القياسية معايير إحصائية تحدّد مستوى التغيرات الحاصلة في فترة زمنية معينة مقارنة مع فترة أخرى، أو في دولة معينة مقارنة مع دولة أخرى.

[1] - ابراهيم جواد كاظم، الأرقام القياسية ومنهجية تطبيقها في الأنشطة الاقتصادية: (العراق نموذجا)، مديرية البحث والتطوير والمتابعة جامعة ديالي، العراق، ج07، أكتوبر 2011 ، ص101.

ب ـ البيانات الإحصائية: يعرف الإحصاء بأنّه العلم الذي يقوم على جمع البيانات التي تعكس واقع وحيثيات الموضوع المدروس، ومن ثمّ فهي تمثّل المادّة أو الركيزة الأساسية التي تقوم عليها أي دراسة إحصائية اقتصادية أو اجتماعية، لأنّها أداة هامّة في مجال التعبير الكميّ أو النوعي عن الظواهر والوقائع المراد دراستها، ولذا يتلخّص مفهوم البيانات في كونها عبارة عن معلومات ذات طابع عددي، أو وصفي تكون دقيقة أو مضبوطة تجمع من مصادر محدّدة، أي أنّها في أصلها تمثل "مجموعة من المشاهدات أو الملاحظات التي تؤخذ أثناء دراسة معينة، وقد تكون بيانات رقمية (كميّة) مثل أطوال وأوزان مجموعة من الطلاب، أو دخول مجموعة من الأسر، أو بيانات غير رقمية (وصفية) مثل لون البشرة والجنس ..."[1] وهذا يعني أنّ البيانات في واقع الأمر تتضمّن معلومات حقيقية تمّ إثباتها ومعالجتها عن طريق الأساليب الإحصائية، لتشكّل في نهاية الأمر نتائج نهائية للبيانات الأوّلية، وعلى هذا الأساس فإنّ البيانات الإحصائية نوعان رئيسيان تبعا للآلية التعبيرية التي تعتمدها كلّ منهما:

ـ البيانات الوصفية (النوعية): هي البيانات التي تقوم على وصف عناصر العيّنة المراد إخضاعها للدراسة الإحصائية، ومن ثمّ لا يمكن التعبير عن مفردات هذا النوع بصيغ رقمية تعكس القيمة الحقيقية للظاهرة المطروحة، والتي تكون غير قابلة للتعبير الكميّ (كالحالة الاجتماعية: مطلق، أرمل، متزوج...)، أو التقدير في الامتحان (راسب، مقبول، ناجح...)

ـ البيانات الكميّة (العددية): هي عكس النوع السابق، إذ أنّها بيانات يمكن التعبير عن مفرداتها بقيم ونسب عددية لأنّها تخصّ " الظاهرة التي يمكن قياسها كميّا، بمعنى أنّ هذا النوع من المتغيّرات يعكس كميّا مدى توافر خاصيّة معينة، فالقيم الممكنة للمتغير الكمي قابلة للقياس كميّا بأرقام عددية، لها خصائص حسابية باستخدام وحدات قياس محدّدة، فهي عبارة عن أعداد حقيقة (موجبة، سالبة أو معدومة) تتعلّق بكميات كالوزن، الطول، الحجم، الدخل..."[2] وبعدها تعرض النتائج في جداول تكرارية أو رسوم بيانية، بغية الوصول إلى رصد بعض الخصائص المتعلّقة بالعيّنة محلّ الدراسة.

[1] - أماني موسى أحمد،التحليل الإحصائي للبيانات، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة،جامعة القاهرة، ط1، مارس2007، ص07.

[2] - مقيدش نزيهة، أهمية أسلوب المعاينة في الدراسات الإحصائية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009، 2010، ص08.

إنّ البيانات تعتبر مادة أساسية في أيّة دراسة إحصائية لأنّها وسيلة ضرورية في مجال التعبير الكميّ، والنوعي عن الظواهر والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تطرح نفسها على أرض الواقع. ففي مجال الاقتصاد مثلا ترسم البيانات صورة واقعية عن الأوضاع والأنشطة الاقتصادية القائمة، ومن ثمّ فهي مؤشر هام يوجّه السياسة الاقتصادية لتلبية متطلبات السوق المحليّة والعالمية، استنادا إلى أدلّة إحصائية واقعية لها دور كبير في ترشيد عملية اتّخاذ القرارات، والتنبؤ بمستقبل الظواهر الاقتصادية والاجتماعية.

ج ـ الرموز الرياضية والمختصرات: تعرف الرموز الرياضية بأنّها اختزال لعلامة رياضية معيّنة أو شكل هندسي محدّد، وعلى هذا يقوم مبدأ الترميز "على صورة أشكال معيّنة متّفق عليها تختصر حجما، وتكون قابلة للاستعمال في مواقع متنوعة"[1] خاصة في مجالات العلوم الرياضية والكيميائية التي يعمد فيها إلى اختيار حرف أو شكل ما للدلالة به على مسألة أو علاقة رياضية، ممّا يعني أنّ مبدأ الاختزال الرمزي سواء في الرمز أو المختصر يقوم على قاعدة واحدة تتمثل على اعتماد حرف، أو رقم، أو إشارة، أو شكل ما للاستدلال به على فكرة معينة، لكنّ هذا لا يعني أنّهما شيء واحد، ذلك أنّ "المختصرات أعمّ، وتستخدم في المجالات العامّة للحياة... وإنّها تتجاوز مجال العلوم إلى دلالات الحياة بأوسع معانيها، وهي في الوقت ذاته أداة تعبّر بها عن دلالات آنية تختفي من الاستعمال باختلاف هذه المدلولات من واقع الحياة"[2]، وعلى هذا الأساس تعرف الرياضيات بأنّها لغة رمزية خاصة جدّا، ولكنّ خصوصيتها هاته لا تقف عائقا في وجه عملية الاتّصال، بل الأمر على عكس ذلك تماما لأنّ رموزها تتخطّى الحواجز اللغوية، فالناس على اختلاق لغاتهم ولهجاتهم بإمكانهم أن يتواصلوا مع بعضهم البعض رياضيا، دون أن يطرح ذلك أيّ إشكال على ساحة التبادل العلميّ والفكريّ بينهم.

ومن هذا المنطلق، فإنّ جميع المسائل الرياضية التي تطرح للبحث عن حلول لها تقوم على أساس هذا المحور، بمعنى أنّ عناصرها تقوم على أساس رمزيّ محض، وقد يكون هذا الترميز حرفيا أو رقميا أو هندسيا حسب ما تستدعيه الحاجة التعبيرية. وعلى الرغم من أنّ الرياضيات تشكّل قاعدة أساسية عريضة للعلوم الاقتصادية إلاّ أنّ الملاحظ أنّ هذه الأخيرة لا تعتمد على

[1] - صالح بلعيد، اللغة العربية العلمية، ص90.

[2] - عبد الكريم خليفة، المختصرات وطريقة أدائها باللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، ع 38، السنة 14، 1990 ص14.

الرموز الرياضية كلّها، بل تختار منها ما يصلح لاحتواء مفاهيمها فقط، وعلى هذا فإنّ المدقق في أساسيات اللغة الاقتصادية الرياضية، يلاحظ أنّها تعتمد على ثلاثة أصناف رمزية هي:

ـ الرموز الأولية: ونعني بها تلك الرموز التي تستخدم في حلّ المسائل الرياضية ومنها: (+، – =،> ،<) ومثال ذلك ما ورد في العبارة التالية: "الكلفة الهامشية = الوارد الهامشي< السعر"[1].

ـ الرموز الحرفية: هي أكثر الأنواع استعمالا في لغة الاقتصاد، إذ تقوم على أساس اختيار حرف أو حرفين، واتخاذه رمزا دالاّ على المصطلح بكامله، مع الإشارة إلى أنّ الترميز الغالب هو الاعتماد على حرف واحد، والأمثلة التالية تدلّ على الأنماط كلّها:

ـ اعتماد الحرف الأول من المصطلح: (الطلب:(D):Demand)، الكمية:(q): (Quantité)

ـ اعتماد الأحرف الأولى من أجزاء المصطلح المركّب: ويدخل هذا النوع في إطار المختصر الرمزي لأنّه يضمّ الأحرف الأولى من العناصر المصطلحية المضمومة إلى بعضها، لتشكيل رمز جامع قد يتكون من حرفين، إذا كان المصطلح مركّبا من عنصرين: (المنفعة الحدية MU / الكمية المطلوبة QD)، وقد تتكوّن من ثلاثة أحرف إذا كان المصطلح المركّب المراد اختزاله متكوّنا من ثلاثة عناصر، ومثال ذلك: منحنى الاستهلاك الدخلي:CCI/ التكلفة المتوسطة الثابتة: AFC

ـ الرموز الشكلية (البيانية أو الهندسية): وهي التي يعتمد فيها على توظيف أشكال هندسية معيّنة للتعبير بها عن بعض المفاهيم. وهي أقلّ الأنواع اعتمادا في لغة الاقتصاد من الأشكال الرمزية السابقة، ومنها اعتماد شكل مثلث صغير الحجم، كثيرا ما يذكر مرفوقا برموز حرفية، كما تظهره العبارة التالية: "ويمكننا أن نرى من هذه المعادلة، أنّ ازدياد النفقات الحكومية ( )، المتوازنة بزيادة مساوية في الضرائب (=)"[2]

د ـ المعادلات الرياضية: هي عبارة تتألّف من مجموعة من الرموز والأرقام الرياضية تدلّ على مساواة جملتين أو تعبيرين رياضيين تفصل بينهما إشارة (تساوي =) ويتضمّن هذا النوع من التعابير الرياضية كلّ الأساليب الرمزية التي أشرنا إليها سابقا، ونعني بذلك (الأرقام، الرموز الحرفية والهندسية ...) أي أنّ معظم الأدوات الرياضية نجدها متضمّنة في المعادلات، إلاّ أنّ المعادلات

[1] - روجيه دوهيم، مدخل إلى الاقتصاد، ص 31
[2] - المرجع نفسه، ص140.

الاقتصادية من حيث ماهيتها وأنواعها تتميز بطابع خاص يعكس مفاهيم هذا العلم، إذ يطلق على هذا النوع من المعادلات اسم (المعادلات الهيكلية)، التي تنقسم بدورها إلى معادلات سلوكية وأخرى تعريفية "علما أنّ المعادلات السلوكية تعبر عن العلاقة الدالية بين المتغيرات ومثال ذلك: دالة الاستهلاك، أو دالة الاستثمار في نموذج الدخل القومي، أمّا المعادلة التعريفية فهي معادلة تعبر عن علاقة اقتصادية ناتجة عن تعاريف مصطلح عليها، ومثال ذلك معادلة الدخل."[1] إلى غير ذلك من المعادلات التي تعبر عن ظواهر اقتصادية محدّدة تسعى إلى إيجاد حلول لها ولذا فالدراسات الاقتصادية والرياضية على وجه التحديد لا يمكنها أن تستغني عنها في تحليلاتها لما لها من "أهمية كبيرة في صياغة الكثير من النماذج الاقتصادية، ومشاكل الإنتاج والبيع والتسويق، ومن ثمّ تقديم الحلول المناسبة لهذه النماذج"[2]ومن أمثلة المعادلات التي تندرج تحت هذا الإطار الصيغة الرياضية التالية: "نتصور مستهلكا يستعمل دخله (أ) لشراء مادتين (س) و (ن) وسعر (س) هو ث (س)، و سعر مجموع دخله أ =س.ث (س)+ ن.ث(س) تسمى هذه المعادلة بمعادلة النفقات"[3]. لكونها تعبّر عن مسارات الإنفاق بصيغ رياضية.

وفحوى القول، أنّ نظام المعادلات يقوم على الجمع بين جملتين رياضيتين تتضمّن كلّ منهما مجموعة من الرموز والأرقام التي تهدف إلى حلّ مشكلة اقتصادية ما، وإيجاد الحلول المناسبة لها بالاعتماد على الأساليب والتقنيات الرياضية، مع التذكير بأنّ التحليل الاقتصادي لا يقف عند حلّ المعادلة رياضيا فحسب بل يجب أن تترجم هذه النتائج الرياضية ــ كما أشرنا سلفاــ إلى لغة اقتصادية واضحة تشرح وتفسّر الموضوع المطروح بدقة على ضوء ما توصّل إليه التفسير الرياضي.

3ـ دور الرصيد المصطلحي في بناء النصّ الاقتصادي: إنّ المصطلح وما ينطوي عليه من دلالات ومفاهيم يعدّ أبرز علامة تتميّز بها لغات التخصّص عن باقي الأنماط اللغوية، إذ لا يمكن للأسس والركائز العلمية أن تقوم بدونه، لأنّه الأداة الأساسية في تحقيق التفاهم والتواصل بين المتخصّصين في مختلف القطاعات. ولذلك يرى اللغويون "أنّ المصطلحات ما هي إلاّ ألفاظ قطاعية أي يستعملها قطاع خاص من المهنيين والحرفيين لعلاقة تلك الألفاظ بعملهم، ولهذا فهي

[1] - محمد علي اليتيني، مقدمة في الاقتصاد الرياضي، دط، 1968، الإسكندرية، دار الجامعات المصرية، ص 12.
[2] - حسن صلاح محمد، الرياضيات وتطبيقاتها الاقتصادية والتجارية، دط، دت، القاهرة، ص15.
[3] - فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، ص 522.

ألفاظ تنتمي إلى اللّغة الخاصّة بذلك القطاع من الناس."[1] ومن ثمّ وجب الأخذ بعين الاعتبار معيار الدّقة والوضوح الدلالي في عملية بناء وتكوين المصطلح لأجل ضمان تحقيق تواصل علمي فعّال.

وإنّ بروز تخصّصات علمية إلى الساحة يستدعي بالضرورة بروز معاجم خاصة بها، تكون حاوية لوحداتها المصطلحية حيث تنتقي هذه التخصصات جزءا كبيرا من مصطلحاتها من اللّغة العامّة، لكنّ هذا لا يعني أنّ كلّ الجهاز المصطلحي مصدره الأوّل والوحيد هو الرصيد اللغوي العام، أو الرصيد القاموسي المشترك بل يمكن أن تأخذ اللغة حاجتها من مصادر أخرى يبيّنها (المسدّي) فيقول: "كلّ علم يصطنع لنفسه معجما خاصّا، فلو تتبّعت كشفه الاصطلاحي، وقارنته بالرصيد القاموسي المشترك في اللغة التي يتحاور بها العلم ذاته، لوجدت حظا وفيرا من ألفاظ العلم غير وارد قطعا في الرصيد المتداول لدى أهل ذلك اللسان، وما منه وارد فإنّما ينفصل في الدلالة عمّا هو شائع، انفصالا لا يبقى معه إلا التواتر في الشكل الأدائي"[2] وهذا ما يمنح للمصطلح خصوصية يتميّز بها عن باقي الوحدات المعجمية العامّة التي يقترن معها في نفس السياقات اللغوية التي تتضمّنها اللغة الخاصّة.

وبناء على ما سبق فإنّ المصطلح يلعب دورا مركزيا في تمييز النظام اللّغوي الخاصّ عن النظام اللغوي العام في لغة الاقتصاد، إذ يمثّل فيها الجانب المعجميّ المتخصّص لأنّه عبارة عن دليل لغوي وظيفته التعبير عن المفاهيم ذات الطابع الاقتصادي، ومن ثمّ فإنّ الذي يمنح المصطلح قيمة دلالية متخصّصة هو أنّه يعمل داخل حيّز المنظومة اللغوية الاقتصادية، فإن هو خرج عن هذا الحيّز فإنّه سيفقد حتما هذه الدلالة، ويصبح مستعدّا لأن يُشحن بدلالات جديدة تبعا للتخصّصات العلمية التي تختاره لينظّم إلى سجلّها الاصطلاحي.

ومن ناحية أخرى، يمكن أن نشير إلى قضية أخرى لا تقلّ أهمية عن سابقتها، وهي قضية موقع المصطلح في السياق اللغوي الاقتصادي، ذلك أنّه على الرغم من أنّ المصطلح الاقتصادي يشكل القاعدة المعجمية للغة الاقتصاد، إلاّ أنّه وحده لا يمكن أن يبني صرح لغة اقتصادية كاملة أي أنّه بمفرده سيكون عاجزا كليّة عن نقل المضامين والمفاهيم العلمية في دائرة الاختصاص أو

[1] - مهدي صالح سلطان الشمري، في المصطلح ولغة العلم، دط، 2012، العراق، كلية الآداب، جامعة بغداد، ص 31.
[2] - عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدّمة في علم المصطلح، ص 02.

خارجها. وهذا يفرض عليه في هذه الحالة أن يتموقع ضمن سياقات لغوية تساعده على نقل الرسالة العلمية على أكمل وجه. وعلى هذا نميّز في النصوص الاقتصادية على غرار باقي النصوص المتخصّصة، ثلاثة أنماط من السياقات اللغوية التي يندرج فيها المصطلح وهي:

أ ـ السياق الاقتصادي الوصفي: يكون المصطلح في هذا النوع من السياقات بمثابة الوسيلة التي نعيّن أو نصف بها، كما يظهر في النموذج التالي: "يتزايد ارتفاع الأسعار في الفترة الأخيرة من الازدهار، عندما يقترب من الاستخدام الكامل للموارد، إذ تصبح العروض حينئذ غير مرنة"[1] ومن نماذجه أيضا: "إنّ الطلب عنصر تحديد السعر المرتبط بالطالبين، لذلك فإنّ محتواه يعتمد أولا وقبل كلّ شيء على القيمة التي يعطيها المستهلك للمادة"[2]. وهو سياق لغوي اقتصاديّ تغيب فيه الأحداث، وتغيب معها في المقابل الأفعال الدالة على مفاهيم الحركة والسيرورة.

ب ـ السياق الاقتصادي الحدّي: في هذا السياق يكون المصطلح هو المقصود بالوصف أو التعريف ولهذا كثيرا ما يكثر ورود هذا النمط في المعاجم الاقتصادية، وكذا في الكتب المتخصّصة، إذ يعتمد على هذا النوع في غمار عرض تفاصيل موضوع معيّن ،عندما يستدعي الأمر التعريف بمصطلح ما، ولا يكون مقصودا في ذاته. من ذلك ما ورد في معرض التعريف بمصطلح المحلّ التجاري: "هو مجموعة الوسائل التي يخصّصها تاجر لاستغلال ما، وذلك قصد إرضاء زبائنه (بضائع، معدّات، اسم تجاري...)"[3].

ج ـ السياق الاقتصادي الميتاوصفي: يتمّ التركيز في هذا النوع من السياقات المتخصصة على وصف وتحديد الهيكل اللغوي للمصطلح المعرّف به، بمعنى أنّه يعنى بتوضيح بنائه الصرفي، أو تفسير سبب اختياره دون غيره لتسمية المفهوم، حيث " تعدّ المصطلحات من حيث كونها وحدات خطاب اللغة الطبيعية عناصر، ومن ثمّ فإنّها توصف وصفا لغويا محضا بواسطة العلاقات الدلالية التي تشكّلها في الخطاب"[4] ولهذا فإنّه قلّما نجد هذا النوع من السياقات حاضرا في الكتب المتخصّصة، في حين تزخر به الدراسات الاصطلاحية، وبعض المعاجم اللغوية على وجه الخصوص، ومثل هذا السياق ما ورد في تعريف الوديعة: "الوديعة جمعها ودائع، كما تستخدم في

[1] - روجيه دوهيم، مدخل إلى الاقتصاد، ص117.
[2] - فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، ص517.
[3] - ابتسام القزم، المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري، دط، دت، الجزائر، البليدة، قصر الكتاب، ص136.
[4] - خالد الأشهب وأحمد بريسول، البنية الدلالية والمعرفية للمصطلح المولد وتمثيلها في قواعد المعطيات والمعارف (أعمال ندوة المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية)، كليّة الآداب والعلوم الاجتماعية، مكناس، المغرب، مارس 2000، ص155.

مؤلفات الاقتصاد."[1] وغالبا ما تعتمد هذه السياقات التعريفية على تبيين صيغ الجمع التي تخضع لها المصطلحات المشروحة، في حين لا تدخل في دائرة اهتمامها تفاصيل لغوية أخرى.

[1] - عبد الرحمان يسري أحمد، المصطلح الاقتصادي بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي في العصر الحديث (ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية)، ظهر المهراز، فاس، معهد الدراسات المصطلحية، دط، 1996، الرباط، مطبعة المعارف الجديدة، ج2،ص794.

المبحث الثالث: أهميّة المصطلح في لغة الاقتصاد

1 ـ تعريف المصطلح الاقتصادي: تشكّل المصطلحات العلمية في أيّ فرع معرفيّ حجر الأساس الذي يتوقف عليه فهم كنهه وفكّ غوامضه، والمصطلح ـ كما أشرنا في مباحث سابقة ـ يعرف في أبسط صوره بأنّه الاسم الذي تمّ التواضع والاتفاق عليه من قبل أصحاب التخصّص، ليستدلّوا به على شيء أو مفهوم معين، وهذا ما يفسرّ لنا اختلاف المصطلحات باختلاف المجالات العلمية والمعرفية التي توظّفه، حتى أنّ لكلّ مجال معرفي اليوم منظومته المصطلحية الخاصّة به، بل يمكن القول أنّه داخل التخصّص نفسه توجد منظومات مصطلحية جزئية تقابل الجهاز المفاهيمي لمدرسة أو مذهب، أو تخصّص جزئي ينشط في إطار التخصّص العامّ.

وبناء عليه، فإنّ المصطلح الاقتصادي إن حاولنا أن نضبطه بتحديد دقيق، فإنّ ذلك لن يخرجنا عن دائرة التخصص التي يعمل في حيّزها، ذلك أنّه يعبّر عن "عناصر الموضوع الاقتصادي من مفردات الدراسات الاقتصادية عن السوق، العرض، الطلب، مرونة العرض، مرونة الطلب، الدخل، الأسعار، زيادة الأسعار ونقصها، الحاجة ،المنفعة، التوازن..."[1] ومعنى ذلك أنّ المصطلح الاقتصادي شأنه في ذلك شأن باقي المصطلحات المتّخصصة ينبع من طبيعة التخصّص الذي يجسّد أفكاره ومفاهيمه. فهو إذن جزء لا يتجزأ منه، ولذلك يقوم بوظيفة تفرضها طبيعة المفاهيم والمحاور التي يعمل على تحديد هويتها، والتي تمثّل في أصلها منظومة فكرية محدّدة.

وهذا يفرض على الاقتصاديين أن يوظّفوه "كأداة تحليل لأجزاء هذه المنظومة ذاتها، خاصة عند التأسيس، أو كأداة تحليل بعد ذلك للأشياء والأشخاص والتقنيات، بل وحتى الأفكار والأحداث والعلاقات التي تربط فيما بينها."[2] وعليه فالمصطلح الاقتصاديّ كمصطلح نوعيّ يمثّل المفاهيم والأفكار الاقتصادية يتميّز بجملة من الخصائص التي ترتبط بطبيعة مفاهيم هذا العلم بالدرجة الأولى وعلى رأسها الميل إلى المفاهيم الماديّة، ذلك أنّ الاقتصاد يدخل في دائرة اهتمامه كلّ ما هو ماديّ صالح لأن يكون محلّ استعمال وتبادل، بما في ذلك مجموع الخدمات التي يصل

[1] - رفعت العوضي، المصطلح القرآني الاقتصادي (ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإنسانية)، دراسات مصطلحية، ج2، ص 343.
[2] - علي يوعلا، المصطلح الاقتصادي بين المعيارية المذهبية والموضوعية العلمية، ص771.

الإنسان بواسطتها إلى قضاء حاجياته. وأهمّ المباحث الأساسية التي تندرج تحت المفهوم الماديّ هي :

ـ الندرة أو القلّة: ونعني بذلك كلّ العناصر المحدودة أو النادرة من الوجهة الكمّية، أو التوزيعية ومن ثمّ فالاقتصاد يرتكز على دراسة مفهوم الندرة لأجل التحكّم فيها.

ـ التبادلية: ويدخل فيها العنصر الاجتماعيّ بقوة، لأنّ الاقتصاد لا يمكن أن يقوم إلاّ في ظلّ وجود إمكانية تبادل السلع، فحينما يكون الإنسان بحاجة إلى سلعة لا يمكنه أن ينتجها بمفرده بل يحتاج من الآخر تزويده بها. إذ أنّ أصحاب الاتجاه الماديّ يعتبرون أنّ " قوانين الاقتصاد السياسي يمكن مقارنتها بقوانين الغازات، فالأفراد يلعبون في الاقتصاد السياسيّ نفس الدور الذي تلعبه الذرة في نظرية السينيتيكا"[1] ممّا يجعل أغلب النظريات والنظم الاقتصادية تحاول ـ اعتمادا على هذا المبدأـ الوصول إلى أحسن النتائج بدعوى أنّ الاقتصاد هو علم ماديّ محض. إلاّ أنّ هناك اتجاه آخر يرى عكس ذلك، إذ يذهب أصحابه إلى أنّ التحليل التجريدي يفترض أن التجربة الصحيحة تحافظ على صحتها في ظل ظروف معينة، ومن ثمّ فهذا التحليل بناء على طبيعة المفاهيم الاقتصادية لا يمكن أن يوصل الباحث إلى نتائج صحيحة، لأنّ ذلك سيجعل الباحث والدارس بعيدين عن الواقع. ولهذا فإنّ "وسائل التحليل الاقتصادي والبحث عن الحقيقة الاقتصادية تستعمل سبلا أقلّ علمانية وتجريدا من كثير من العلوم الأخرى،"[2] لأنّ واقع الظاهرة الاقتصادية يفرض على الباحث وسائل تحليلية خاصة توصله إلى نتائج صحيحة، ولا تفرض عليه نتائج بعيدة عن الواقع.

2 ـ موقع المصطلح الاقتصادي بين الاتّجاه المعياري والاتّجاه الموضوعي: إنّ حديثنا عن طبيعة المصطلح الاقتصاديّ كمصطلح نابع من صلب العلوم الاجتماعية والإنسانية، سيقودنا إلى الحديث عن أهمّ خاصية تطبع هذا النوع من المصطلحات التي تختلف قطعا عن نظائرها في باقي العلوم والمعارف الماديّة، سواء تعلّق الأمر بالشقّ الشكليّ أي اللّغوي أو الشقّ المفهومي، ذلك أنّنا إذا "نظرنا إلى مجالات التواصل داخل المجتمع نجد تنوّعا لغويا داخل اللغة الواحدة، العلوم النظرية والتطبيقية والمؤسساتية، أو ما يصطلح على تسميته باللّغات الخاصّة التي لها دلالات ثابتة

[1]- فتح الله ولعلو،الاقتصاد السياسي، ص 27.
[2] - المرجع نفسه، ص 29

ومحدّدة أمّا مصطلحات الآداب والعلوم الانسانية ... فلها دلالات مختلفة يحدّدها المقام والسياق غالبا"[1] ومن هذا المنطلق، فإنّ الإشكالية المطروحة في هذا السياق لا تتعلّق بالمصطلح وحده أي كبنية شكلية لغوية، وإنّما يتعلّق أكثر بطبيعة المفاهيم التي يعبّر عنها، أي بطبيعة العلم الذي يعبّر عن مفاهيمه، وعليه تصاغ الإشكالية في هذا المقام على النحو التالي: هل يدرج علم الاقتصاد في زمرة العلوم الماديّة المحضة التي لا تقبل التشكيك في النتائج التي تتوصّل إليها بحكم أنّها نتائج تتّصف بالشمولية والديمومة والاستقرار؟ أم أنّه يدخل في زمرة العلوم الاجتماعية، والإنسانية التي لا يمكن بأيّ حال من الأحوال أن تخضع لنفس المعايير والقوانين العلمية الصارمة التي يحتكم إليها النوع السابق؟

إنّ كلّ هذه الخصائص والمفارقات ستنعكس بالضرورة على طبيعة المصطلحات التي تؤطّر منظومتها المفهومية، وعلى هذا انقسمت الآراء حول موضوعية وعلمية المفاهيم الاقتصادية والمصطلحات الدالّة عليها، فكانت بذلك فريقين شكلاّ اتجاهين شبه متضادين هما:

أ ـ الاتّجاه الموضوعي: يتكئ أنصار هذا الاتجاه على "منظار الأساس المعرفي النيوتوني الذي يقتضي الموضوعية، والحياد والتجربة وسلطان العقل في إدراك كلّ شيء في الكون إدراكا مطلقا وإقصاء كلّ شيء ينتمي إلى الإحساس والشعور والوجدان، وإلى الغيب بصفة عامة"[2] وقد ساد هذا الاتّجاه في عالم الاقتصاد بعدما أُخضعت الظواهر الاقتصادية لمبادئ التعبير الكميّ والتحليل الرياضي، فاعتبرت القوانين والمعايير الاقتصادية وفقا لهذا المبدأ بمثابة القوانين الطبيعية ذات الطابع الشمولي.

ومن ثمّ، فإنّ هذا الفريق يذهب إلى أنّ علم الاقتصاد هدفه الأساسي هو اكتشاف الضوابط والقوانين التي تسيّر الوقائع الاقتصادية بعيدا عن الأحكام المسبقة أو القيمية، وعلى هذا اعتبروه علما وضعيا موضوعيا لا علاقة له بالجوانب الذاتية. وقد ساد هذا الاتّجاه في جميع المدارس الاقتصادية المعاصرة التي "نشأت جميعا وتطوّرت في مجتمعات مؤمنة تقليديا بالمسيحية ولكنّ أعضاء هذه المدرسة بعضهم غير مسيحي لم يلتزموا في تحليلهم بأيّة مبادئ دينية، بل إنّهم كما يقال في عديد من مؤلفات الفكر الاقتصادي قد حقّقوا نجاحا علميا حين عزلوا نظرياتهم عن القيم

[1] - عبد الرزاق مسلك، أهمية البعدين الاجتماعي والثقافي في عملية ترجمة المصطلح الأجنبي،(أعمال ندوة قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية (9- 10-11) مارس 2000) كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مولى إسماعيل، المغرب، ص41.
[2] - علي يوعلا، المصطلح الاقتصادي بين المعيارية المذهبية والموضوعية العلمية ، ص758.

الروحية، أو الفلسفات الأخلاقية"[1] وكلّ هذا سينعكس بالضرورة على المصطلح الذي يعبّر عن هذه المفاهيم والظواهر.

وفي هذا السياق يرى أصحاب هذا الرأي أنّ "المصطلح الاقتصادي بما أنّه هو الأداة المستعملة في الدراسات والبحوث، مصطلح موضوعيّ بالكامل في نظر أنصار الحياد العلمي فالموضوعية تفترض في المصطلح القدرة على التعبير عن الحقيقة العلمية تعبيرا دقيقا صافيا من أي شائبة، تعبيرا ينفذ الباحث من خلاله إلى الواقع كما هو، فيدركه كمعطى خارجي عن ذاتيته لا كما يتصوّره هو."[2] لأنّ علم الاقتصاد في ظلّ هذه الرؤية لا يعتبر علما اجتماعيا إنسانيا، وإنّما هو علم ماديّ محض تغيب فيه الذات الباحثة غيابا كاملا، وهذا ما يرفضه أعلام الاتّجاه الثاني.

ب ـ الاتّجاه المعياريّ: يرى أصحاب هذا المذهب أنّ المصطلح الاجتماعي والاقتصادي يختلف عن مصطلح علوم المادة اختلافا جوهريا لأنّه محدّد مذهبيا، بمعنى أنّ الاعتبارات المعيارية والأحكام القيمية لها دور كبير في بناء هذا النمط من المصطلحات، وفي غياب هذه الاعتبارات يبقى المصطلح الاقتصادي قاصرا عن تأدية وظائفه خارج بيئته التي ولد فيها، لأن مرّد ذلك هو طبيعة التخصّص العلمي الذي يرتبط به.

ولهذا، فإنّه ممّا يجب التسليم به أنّ "علم الاقتصاد علم يختلف كثيرا عن العلوم الرياضية والفيزيائية، ذلك أنّ القوانين الاقتصادية التي قال بها الكلاسيكيون في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، واعتبروها راسخة رسوخ كلّ قوانين العلوم الحقيقية قد فقدت من قيمتها نتيجة لتغيّر الوضعية في الدول الأوروبية"[3] وعلى هذا فالاتجاه المعياريّ المذهبي يؤكّد الفكرة القائلة بأنّ هناك اعتبارات كثيرة توجّه مسارات التحليل العلمي للظواهر الاقتصادية، بل ويمكنها أن تتحكّم فيها تحكّما كاملا سلبا وإيجابا.

وهو المبدأ نفسه الذي ينعكس في صورة واضحة على المصطلح الاقتصادي باعتباره حاضن المفاهيم والرؤى والنظم الاقتصادية، وبناء عليه يرى المعياريون " أنّ المصطلح الاقتصاديّ كباقي أدوات التحليل في الحقل الاجتماعي محمّلة بالأحكام القيمية والأفكار المسبقة والأغراض الباطنة

[1] - عبد الرحمان يسري أحمد، علم الاقتصاد الإسلامي، دط، 1988، الإسكندرية، دار الجامعة المصرية، ص 17.
[2] - علي بوعلا، المصطلح الاقتصادي بين المعياري المذهبية والموضوعية العلمية ، ص 762.
[3] - فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، ص 28

والقناعات الاعتقادية، والميولات الاجتماعية والثقافية، والاعتبارات الذاتية وقصور الإدراك... كلّ ذلك ينفي حياد الباحث ويجعل المسافة التي تفصل بينه وبين موضوع دراسته أدنى من الصفر."[1] أي أنّ التحليل العلميّ للظواهر الاقتصادية في هذه الحالة يعكس التصور أو الموقف الخاص للباحث اتّجاه موضوع الدراسة " فأمّا الدافع الموضوعيّ فيستمّد مسوغاته من الظاهرة الاقتصادية بقدر ما هي بعيدة عن الاعتبارات الاجتماعية، أي بقدر ما هي قريبة من المعطيات الطبيعية، في حين أنّ الدافع المعياري المذهبيّ تفرضه هيمنة المذهب على النظام ... ويكون أقوى ما يكون كلّما كانت صلة الظاهرة الاقتصادية بالمجتمع أقوى، وتضعف حدّته كلّما اقتربت هذه الظاهرة من الطبيعة"[2] وهذا يعني أنّ التأثير المعياري والموضوعي هو المسؤول الوحيد عن تحديد هويّة المصطلح الاقتصادي.

3 ـ أنماط المصطلحات الاقتصادية تبعا لدرجة الموضوعية والمعيارية: إنّ لكلّ مصطلح مدلول أو مضمون فكريّ خاص به، بحيث تختلف هذه المضامين عن بعضها من حيث طبيعتها وعلاقتها ببعضها البعض أو علاقتها بالمباحث الإنسانية والاجتماعية بشكل عامّ. و على هذا يمكن تصنيف المصطلحات تبعا لعلاقتها بالفكر الإنساني إلى قسمين:

ـ القسم الأوّل: يندرج في إطار الذخيرة الإنسانية المشتركة، فهو من هذا الباب أكثر ارتباطا بالعلوم المادية (كمصلحات الطب والفيزياء...).

ـ القسم الثاني: هو القسم الذي لا يمكن لمصطلحاته أن تتخلّص من الخصوصية الثقافية والحضارية، والعقائدية التي تطبع المفاهيم والمدلولات التي تعبر عنها.

ووفقا لهذا المبدأ، عرّف (إبراهيم السامرائي) هذا النمط من المصطلحات قائلا: "تطلق كلمة مصطلح في أوساط الناس ليراد بها المعنى الذي تعارفوا عليه واتفقوا عليه في استعمالهم اللّغوي الخاص أو في أعرافهم الاجتماعية، وتساعد الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية على أن تحمل كلمة ما غير الذي وضعت له في أصل اللغة التي تنتمي إليها"[3] وخير شاهد على ذلك منظومة المصطلحات النحوية العربية التي تتميّز بخصوصيتها التعبيرية ــ فقد اعتمد علماء

[1] - فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، ص 763.
[2] - المرجع نفسه ، ص 771.
[3] - إبراهيم السامرائي، .في المصطلح الإسلامي ،.دار الحداثة ، بيروت، ط1، 1990، ص 8

العربية على بيئتهم في تسمية مصطلحات استحدثوها للتعبير عن مفاهيم جديدة " فمن هذا الحقل اللغوي الماديّ اقتلع علماء العربية مصطلحات نحوهم، فإذا بهم يستمدّون من رفع الخيمة اسم الرفع، ومن انتصاب أسبابها اسم النصب، ومن البيان اسم الإعراب..."[1] ومن ثمّ فإنّ تغيّر الظروف والملابسات التي تحيط بهذا النوع من المصطلحات سيؤثر لا محالة في دلالتها، فيجعلها غير صالحة للتعبير عن نفس المضامين والمفاهيم في بيئات مغايرة، ذات أعراف وثقافات ومعتقدات مختلفة.

وبناء على ما سبق، نستنتج أنّ جزءا من المصطلحات الاقتصادية، يمكن أن يندرج تحت هذا النمط ، ممّا يفرض عليها في هذه الحالة أن تكتسب خصوصية الفكر أو المذهب الاقتصادي الذي تعمل في نطاقه، مع التذكير بأنّ علم الاقتصاد فرع من فروع العلوم الاجتماعية والإنسانية من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنّه يتوسّل آليات وأدوات تحليلية أخرى ذات طابع علميّ محض (أي التحليلات الرياضية والفيزيائية) التي تعتبر شقّا مكمّلا له.

وعموما يمكن القول، بأنّ المصطلحات الاقتصادية في صورتها العامّة تعبّر عن ظواهر ووقائع اقتصادية يمكن أن تصنّف إلى ثلاثة توجهات أساسية تقوم عليها البحوث والدراسات الاقتصادية وهي: عالم الأشياء، عالم الأشخاص، علم التقنية، فأمّا عالم الأشياء والأشخاص فيتجلّى في كون الاقتصاد يسعى إلى "دراسة علاقة الأفراد ببعضهم بعض، وعلاقتهم بالأشياء في سعيهم نحو الوصول إلى الرفاهية المادية"[2] التي يسعى الإنسان دائما إلى الوصول إليها. وأمّا العنصر الثالث الذي يدخل في صميم البحث الاقتصادي فهو عالم التقنية الذي يسعى الإنسان إلى تسخيرها لخدمته. فالاقتصاد من هذه الوجهة يرتبط بعلوم فيزيائية تتعلق بالمادّة لأنّه يهتّم بدراسة علاقة الإنسان بها، ومثال ذلك "ارتباطه بالعلوم الهندسية والتكنولوجية والتقنية... فالاقتصاديّ لا يمكن أن يدرس تكاليف الآلات أو إنتاجيتها، إذا ما أهمل التعرّف على دور هذه الآلات أو صفاتها، كما أنّ المهندس مضطّر للتزوّد بالمعلومات الاقتصادية حتى يكيّف برامجه

[1] - محمد كشاش، مصطلح النحو العربي بين الأصل الماديّ والتطوّر الدلالي ، مجلة التراث العربي ، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ع 68، السنة 17، أغسطس، 1997، ص77.
[2] - فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، .ص 25

التقنية بالمعطيات التي يفرضها الواقع الاقتصادي"[1] بكلّ معطياته وملابساته التي تتغيّر بصورة دورية.

إنّ هذه الأبعاد أو الاتّجاهات الثلاثة تشكّل أقطاب الدراسات الاقتصادية ومحاورها الأساسية، ولمّا كانت هذه الأخيرة لابدّ لها أن تعتمد على مصطلحات تعبّر عن مفاهيمها، وتجسّد أفكارها ورؤاها، بات من الضروري أن يحيلنا المصطلح إلى هذه الأبعاد الثلاثة، وإلاّ كان معرّضا لفقدان خصوصيته الاقتصادية. وعلى ضوء هذا الكلام يمكن الخروج بنتيجة مفادها أنّ التحليل الاقتصادي ينحو منحى مذهبيا كلّما كانت الظاهرة الاقتصادية التي يتناولها بالدراسة قريبة من المجتمع، و يكون الأمر عكس ذلك كلّما اقتربت هذه الظاهرة من الطبيعة، أي من الواقع الماديّ بعيدا عن الأشخاص وعن علاقتهم ببعضهم البعض.

وعلى هذا الأساس، قد يكشف المصطلح الاقتصادي إذا أريد به التعبير عن مفاهيم معينة عن الثوابت الحضارية والعقائدية للمجتمع الذي يولد فيه، وخير دليل على ذلك أنّ المفردات القرآنية الاقتصادية "ذات طبيعة قيمية في مقابل المفردة في الدراسات الاقتصادية المعاصرة، وكذا الموضوع أيضا ذو طبيعة فنية تحليلية، بمعنى أنّ المفردة القرآنية تحمل قيمة، بينما المفردة في الاقتصاد المعاصر ذات طبعة محايدة جامدة"[2] لأنّها تحاول قدر الإمكان عزل المفاهيم الاقتصادية عن الواقع الاجتماعي والعقائدي الذي تعيش في كنفه.

وكحوصلة لكلّ ما سبق يخرج الأستاذ (علي يوعلا) بنتيجة مفادها "أنّ الظاهرة الاقتصادية تنشأ إمّا في إطار المنظومة الاقتصادية، وإمّا في إطار المعطيات الطبيعية، وبحسب منشئها تصنف المصطلحات التي تتناولها، إمّا في الحيّز المعياري المذهبيّ، وإمّا في الحيّز الموضوعي العلمي"[3] فالمصطلح الاقتصادي في النّص القرآني مثلا يتضمّن قيما ومبادئ إسلامية لا نجد نظائرها في مصطلحات الاقتصاد الوضعي.

4ـ وظائف المصطلح الاقتصادي في بناء مجتمع المعرفة: إنّ الكلمات لا تتجسّد قيمتها الدلالية من خلال طبيعتها الماديّة، وإنّما الذي يمنحها هذه القيمة هو مدى قدرتها وطواعيتها لتجسيد

[1] - فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي،.ص39
[2] - رفعت العوضي، المصطاح القرآني الاقتصادي، ص344.
[3]- علي بوعلا ، المصطلح الاقتصادي بين المعيارية المذهبية والموضوعية العلمية، ص 771.

الأغراض غير الماديّة، كما أنّ اللّغة في نفس الوقت لا يقف دورها عند حدود نقل الأفكار بين البشر، لأنّها تعتبر الأصل والأساس في تجسيد هذه الأفكار كونها الصورة الأساسية والوحيدة لوجودها على أرض الواقع.

ومن ثمّ، فإنّ اللّغة تتكفّل بسدّ الاحتياجات الوظيفية للناطقين بها والتي تختلف بالضرورة من مجتمع لآخر، وتأسيسا على هذا فإنّ النشاطات الإنسانية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي تشهد تغيّرات جذرية أدخلتها في نطاق ما يطلق عليه اليوم اسم "المجتمع الجديد" أو "مجتمع المعلومات" الذي أصبحت فيه المعرفة هي محور التعاملات البشرية، ولذلك وفي ظلّ هذه الظروف اكتسحت قيمة المصطلح أهميّة أكبر من أيّ وقت مضى لأنّه ــ أي المصطلح ــ ارتبط اليوم ارتباطا وثيقا بالاقتصاد والتنمية. ولذلك تغيّرت وتعدّدت زوايا النظر في هذه المعرفة وفي طرق توليدها وتدويلها ومعالجتها واستخدامها، وكلّ هذا تعدّ اللغة المسؤول الأوّل والرئيس عنه لكونها وعاء المعرفة، ولكون المصطلح ــ قياسا على ذلك ــ أداتها "وبهذا بدأت تزداد بشكل ملحوظ أهميّة اللغة كعنصر اقتصادي أساسي، فثقافة المعرفة أصبحت صناعة في حدّ ذاتها ومدخلا أساسيا من عناصر الاقتصاد الجديد ... ومن خلال ذلك وبشكل متزايد أخذت اللغة بعدا اقتصاديا جديدا، إلى جانب البعد الثقافي والحضاري الذي كانت تضطلع به دائما"[1] وهذا ما جعل المفاهيم والمصطلحات العلمية ذات الطابع الاقتصادي تلعب دورا مهما في " توحيد لغة البحث العلمي في علم الاقتصاد، والوحدة في المصطلح والمفهوم يعزّز من سرعة البحث العلمي، ويساهم في التكامل المعرفي... أمّا بقاء الاختلاف فيؤدي إلى معركة مصطلحات ومفاهيم بدل أن تكون معركة رقيّ وتطور نحو المستقبل."[2] أي أنّ المصطلح أصبح اليوم أداة أساسية للتعامل مع المعرفة، لكونه أداة التواصل والتفاعل في مجتمع المعلومات. فإن بقي هذا المصطلح في حيّز المجموعات المتخصصة فإنّ ذلك سيحول دون الوصول إلى بناء مجتمع المعلومات.

وفي هذا السياق، يفسّر(محمد مراياتي) هذا الترابط الوثيق بين المصطلح وبناء مجتمع المعرفة، مشيرا في الوقت ذلك إلى تبعات فكّ وشائج هذا الارتباط فيقول: " يؤدّي ضعف توليد المصطلحات وانتشارها وخاصة العلمية منها، والتقنية إلى صعوبات في تواصل عمل المجموعات

[1] - محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، دط، 2002، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،ص77 (بتصرف).
[2] - حسن لحساسنة، دور الترجمة في تطوير البحث العلمي في الاقتصاد،(المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي)، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، أفريل 2008 ، ص437.

الاختصاصية في المجتمع، وانخفاض في إنتاجيتها كالجامعيين والأطباء والمهندسين والباحثين كما تؤدي إلى صعوبات في تواصل كافّة القوى العاملة التي لابدّ لها من استعمال مصطلحات متخصّصة في عملها وفي حياتها"[1] فزيادة الطلب على المصطلح تتعاظم بتعاظم الدور الذي يقوم به في مجال النقل الأمين للمفاهيم العلمية والمتخصّصة المنوطة به.

[1] - محمد مراياتي، المصطلح في مجتمع المعلومات (أهميته، وإدارته وأدواته)اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا،الإسكوا، ص02.

خلاصة: ترتبط اللّغة البشرية بمختلف مناحي النشاط البشري، ومن أشكال هذا النشاط ما يعرف بالسلوك الاقتصاديّ المرتكز أساسا على قنوات التواصل الاجتماعي الذي يعتمد وسائط كثيرة أبرزها الوسائل اللغوية التي تحتّل الصدارة في هذا المجال، وهذا ما أكسب اللّغة في ظلّ المعالم الاقتصادية المعاصرة بعدا اقتصاديا كان محطّ اهتمام اللغويين والاقتصاديين على حدّ سواء، لأنّها تحوّلت اليوم إلى رأسمال، وأداة استثمار لها دورها الفعال في مسار العمليات الاقتصادية.

وقد أضفى هذا الاهتمام إلى بروز عدة نظريات اقتصادية قاسمها المشترك هو البحث في قضايا تفاعل اللغة والاقتصاد وأثر كلّ منها في سيرورة الآخر، ومن الطبيعي في ظلّ هذا التلاقح المعرفي أن يتولّد لدينا نمط لغوي خاص يمثل المنظومة المفهومية الاقتصادية يجمع في طياته بين الطابع الرياضي الإحصائي الدقيق، وبين المفاهيم الاجتماعية التي لا تخضع للمقياس نفسه، والتي تتبناها سلسلة العلوم الاجتماعية والإنسانية التي تشارك بدورها في بناء المعرفة الاقتصادية. فأمّا الطابع الرياضي الإحصائي فيظهر من خلال اعتماد لغة الاقتصاد على بعض التقنيات التعبيرية التي تؤسّس عليها العلوم الرياضية ومنها (المعادلات، الرموز، البيانات، الأرقام ...) وأمّا الطابع اللّغوي العامّ الذي توظّفه العلوم الاجتماعية فيظهر من خلال اعتماد اللغة الاقتصادية على أنماط نصيّة كثيرة (الوصفية، السردية ،التفسيرية) والتي يُرتكز في بنائها على بعض الأنساق اللّغوية التي يكثر شيوعها في اللغة العامّة.

وفي سياق آخر تنعكس ملامح المفاهيم والأفكار الاقتصادية في بنية المصطلح الاقتصادي وهذا ما يجعله يتميّز بجملة من الخصائص المفهومية التي تضعه في منطقة وسطى بين الاتّجاه المادي الموضوعي وبين الاتجاه المعياريّ المذهبيّ الذي لا بدّ أن يعكس خلفية فكريّة تطبع المفاهيم الاقتصادية التي قد تظهر في مجتمع دون آخر. وترجع هذه الازدواجية المفهومية التي تتميّز بها المصطلحات الاقتصادية إلى طبيعة هذا العلم الذي يعتبر ــ كما أشرنا سلفا ــ علمًا اجتماعيا إنسانيا يعمل على دراسة السلوكات الاقتصادية، ولكنّه في تفسيراته وتحليلاته لا بدّ أن ينطلق من معطيات دقيقة وأن يعتمد في مساره على مؤشّرات مضبوطة يستمدّها من الخلفيات المعرفية التي يستعين بها في هذا المجال.

الفصل الثالث:

المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد

ومنهجية المكتب في إعداده

مدخل: تكتسي قضية بناء صرح لغة عربيّة علمية متخصّصة في مختلف مجالات العلم والمعرفة أهمية بارزة في سلّمية الانشغالات التي سطّرتها (المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) وقد تمحور هذا الاهتمام في بعدين رئيسيين هما:

– البعد الحضاري الذي يسعى إلى التخلّص من أعباء التبعية الفكرية والثقافية التي خلّفتها حقبة الاستعمار الأوروبي في معظم الدول العربية.

– البعد العلمي ويتجسّد في الميدان الاصطلاحي الذي لازال ميدانا حيويّا يفرض نفسه على الصعيدين العالمي والعربي قديما وحديثا.

وقد سُخّرت لتحقيق هذه الأهداف هيآت لغوية كثيرة، من بينها (مكتب تنسيق التعريب) الذي يعدّ من أهمّ المؤسّسات اللّغوية العربية التي تكفّلت بقضايا التهيئة المصطلحية في الوطن العربيّ حيث كان الهدف الأسمى الذي أسّس لأجله هو العمل على تنسيق الجهود العربية، وجعلها لغة التواصل العلمي والثقافي في كلّ أرجاء القطر العربيّ.

ومن هذا المنطلق، سنحاول من خلال هذا الفصل إلقاء الضوء على تجربة هذه المؤسسة العربية التي تعنى من بين أمور كثيرة بجمع المصطلحات العربية الرائجة في الوطن العربيّ، وما يناظرها من مقابلات انجليزية وفرنسية مجسّدة في شكل معاجم مصطلحية، ثمّ عرضها على مؤتمرات التعريب الدورية لأجل دراستها وتنقيحها والمصادقة عليها لتكتسب مشروعية التوحيد على مستوى كلّ الدول العربية.

وسنتطرّق ـ في سياق ذلك ـ إلى التعريف بمدوّنة بحثنا، والمتمثّلة في نموذج معجميّ يندرج ضمن سلسلة (المعاجم الموحّدة) التي يصدرها المكتب وهو (المعجم الموّحد للاقتصاد) بوصفه عيّنة تعكس المنهجية المتبعة من قبله في ميدان التوليد المصطلحي، حيث سنختم الفصل بالحديث عن هذه المبادئ التي تبنتها مختلف الندوات العلمية التي يشرف عليها المكتب، والتي يعمل من خلالها على تأسيس منهجية علمية مضبوطة تقنّن العمل المصطلحي العربيّ وتوجّهه، وقد كان هدفنا من هذا الكشف عن تلاحم المبادئ والمناهج المسطّرة مع واقع البحث المصطلحيّ المتخصّص وفق العيّنة التي أردنا التطبيق عليها.

المبحث الأوّل: جهود مكتب تنسيق التعريب في بناء المعاجم الموحّدة

المطلب الأوّل: التعريف بمكتب تنسيق التعريب

1 ـ نبذة عن نشأة مكتب تنسيق التعريب: يُعدّ (المكتب الدائم لتنسيق التعريب) أحد المؤسّسات اللغوية العربية المهتمة بقضايا عصرنة اللّغة العربية وتحديثها، فقد كان وليد توصية خرج بها مؤتمر التعريب الأوّل الذي تمّ انعقاده في (المملكة المغربية) بتاريخ (7-3 أفريل عام 1961) حيث كان الهدف من إنشاء هذه الهيئة قائما في "إطار تصوّر جهاز عربيّ متخصّص يُعنى بتنسيق جهود الدول العربية في مجال تعريب المصطلحات الحديثة، والمساهمة الفعّالة في إيجاد أنجع السبل لاستعمال اللغة العربية في الحياة العامّة، وفي جميع مراحل التعليم، وفي كلّ الأنشطة الثقافية والعلمية والإعلامية ومتابعة حركة التعريب في جميع التخصّصات العلمية والتقنية."[1] ومن هذا المنطلق، يعتبر (مكتب تنسيق التعريب) جهازاً لغوياً تابعاً (لمنظّمة جامعة الدول العربية) هدفه الأسمى هو النهوض باللّغة العربية، وجعلها لغة التواصل الاجتماعي والعلمي على وجه خاص في سائر أقطار الوطن العربي.

ولتحقيق هذا الهدف سيّر المكتب كلّ مشروعاته ونشاطاته وفق منهجية محكمة تسعى إلى إعداد المعاجم الضرورية لمختلف التخصّصات العلمية، بالتنسيق مع مختلف المجامع والهيئات العلمية واللغوية المتخصّصة في كلّ الدول العربية، إضافة إلى متابعة كلّ نشاطاتها وجهودها في هذا المجال والمساهمة في نشرها والتعريف بها.

وفي هذا السياق، يرى الدكتور (صالح بلعيد) أنّ تأسيس (مكتب تنسيق التّعريب) كان خطوة ضرورية لا بدّ منها، حيث يقول "وفي ظلّ اختلاف في التوجيهات والمنهجيات عند المجامع واستقلالية المهام، وغياب تامّ لاتّحاد المجامع العربية، كان لا بدّ من إيجاد صيغة التنسيق بين هذه الجهود وتوحيدها والحيلولة دون الفوضى، فلقد كان من الضروري ظهور مؤسّسة تعمل على تنسيق المصطلح في الوطن العربي، وأوكلت مهمّة ذلك (لمكتب تنسيق التعريب) في الرباط."[2] حيث أنّ المهمّة الرئيسية التي سطّرها هو التنسيق، وهذا ما جعله لا يعتمد في عمله على الجهود الفردية

[1] ـ أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحيّة، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص159.
[2] ـ صالح بلعيد، المؤسسات العلمية وقضايا مواكبة العصر في اللّغة العربية، ط6، 1995، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ص19.

فحسب، وإنّما ضمّن أعماله كلّ النشاطات المتعلّقة بمجال المصطلح العلمي العربيّ محاولا قدر الإمكان أن يجمع شتات كلّ الجهود المبذولة في الدول العربية لأجل تطوير هذا المجال. ومن ثمّ يمكن القول بأنّ المصطلحات التي تحظى بإقرار المكتب تدخل ضمن ثلاثة أصناف رئيسية تجمع بين الجهود الفردية والجهود الجماعية التي تكون على مستوى المؤسّسات، والهيئات العلمية المتخصصة بتعدّد مجالاتها وفروعها وهذه الأصناف تُلخّص في ما يأتي:

"– المصطلحات الموحّدة التي أقّرتها مؤتمرات التعريب التي تعقدها دوريا الأليسكو.

– المصطلحات التي وضعتها المجامع الغوية العربية والجامعات، والهيئات اللسانية والعلمية وجمعها ونسّقها المكتب.

– المصطلحات التي يقترحها الكُتاب والمؤلفون والمجمعيّون من ذوي المكانة المرموقة، وتنشرها (مجلّة اللّسان العربي) ليبدي فيها المختصون آراءهم."[1] ومعنى هذا أنّ كلّ الإنتاج العلمي والمصطلحي الذي يصدره هذا المكتب هو دائما خلاصة تنسيق جهود كثيرة، تتمّ على مستوى جميع الدول العربية التي تسعى بدورها إلى الارتقاء باللغة العربية. وفي ما يأتي إشارة إلى بعض المهام التي سطّرها المكتب لأجل تحقيق هدفه الأوّل وهو التوحيد المصطلحيّ الشامل.

أـ الجهود الجماعية: وتتعلّق تحديدا بالنشاطات التي تقوم بها المجامع والهيئات اللّغوية المتخصّصة في كامل أقطار الوطن العربي، وحتّى على المستوى الدولي إن توفرت الفرص الكافية للوصول إلى هذا الهدف، وتحقيقها لهذا الغرض أُسندت إلى المكتب مهام خاصّة ترتبط بهذا المجال، وهي:

" ـ تتبّع ما تنتهي إليه بحوث المجامع اللّغوية والعلمية.

ـ تمكين أواصر التعاون مع المجامع اللغوية العربية ومع كلّ الجهات العربية والدولية المتخصّصة لتحقيق أهداف المكتب."[2] إضافة إلى عقد مؤتمرات التعريب بشكل دوريّ لأجل تمحيص ودراسة خلاصة هذه الأعمال و تقييمها.

[1] ـ صالح بلعيد، المؤسسات العلمية وقضايا مواكبة العصر في اللغة العربية، ص19.
[2] ـ أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحيّة والطبية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحيّة والطبية، ص159.

ب ـ الجهود الفردية: تتجلّى في الجهود الشخصية التي يبذلها المختصّون في مجال توفير المصطلحات، وتطويرها حيث تبنّى المكتب في هذا الشأن خطّة شاملة، سعى من ورائها إلى تقييم وتثمين "أنشطة العلماء والأدباء والمترجمين مما يمسّ مباشرة قضايا التعريب والمصطلح، وجمع ذلك كلّه وتنسيقه وتصنيفه للعرض على مؤتمرات التعريب."[1] مع الإشارة إلى أنّ هذه المؤتمرات التعريبية تعقد بشكل دوريّ كلّ ثلاث سنوات، بدعوة من (المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) لأجل دراسة كلّ الأبحاث والنشاطات العلمية والمصطلحية التي يقدّمها المكتب، ومن ثمّ تقييمها واتّخاذ القرارات اللاّزمة بشأنها.

2 ـ النشاطات العلمية والمصطلحية لمكتب تنسيق التعريب: يعتبر (مكتب تنسيق التعريب) واحدًا من المؤسّسات اللّغوية التي تسعى إلى خدمة اللغة العربية وترقيتها، ومن ثمّ فهي تعتمد لتحقيق ذلك وسائل علمية بصفة دورية منتظمة تهدف من خلالها إلى التعريف بما وصلت إليه الدّراسات العلمية خاصة في مجال المصطلح العلمي، وأهمّها:

أ ـ دورية اللسان العربي: إنّ من أبرز الاهتمامات اللّغوية والمصطلحية التي سطّرها (مكتب تنسيق التعريب) هو المشروعات المعجمية التي تكفلّ بإنجازها، ولكنّ انشغالاته لم تتوقّف عند حدود هذا المستوى فقط، بل كان من أولوياته كذلك محاولة الإلمام ما أمكن بالقضايا اللّغوية العربية، وكلّ ما يتّصل بها من مباحث الترجمة والتعريب والاصطلاح وغيرها. وكلّ هذا خصّص له المكتب سجلاّ ظلّ منذ نشأته شاهدا على كلّ الجهود التي بذلها هذا الأخير لتحقيق أهدافه ونعني بذلك (مجلة اللّسان العربي) التي تُعدّ دورية لغوية علمية متخصّصة تأسّست (عام 1964) تعنى بالدراسات اللّغوية على مستوى الوطن العربي إضافة إلى الاهتمام ـ كما أشرنا سابقا ـ بنشاطات المكتب، ومختلف أنشطة المجامع والجامعات والشخصيات العلمية في كلّ الأقطار العربية خاصة تلك المتعلقّة منها بقضايا المصطلح العلمي العربيّ. ولأنّ هذه الدورية تعتبر اللّسان الناطق لهذا المكتب فإنّها قد "دأبت منذ صدور أعدادها الأولى أن تكون سجّلا لهذه الأوساط في ميدان التعريب والتنمية اللغوية باعتبارها منطلقا لانشغالات المكتب، وما يتمخّض عنها من إنتاجات دأبت على مراكمتها لصياغة منظوره المنهجي من جهة، ولتقويم مساره العلمي فيما يخطّط له من مشروعات تعريبية من جهة أخرى."[2] وهي في خضمّ ذلك تتناول بحوثا مختلفة

[1] ـ أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحيّة والطبية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحيّة والطبية، ص159.
[2] ـ رئيس التحرير، تقديم، اللسان العربي، ع44، 1997، د ص.

بلغات كثيرة أبرزها: (العربية، الفرنسية، الإنجليزية، الألمانية، الإسبانية، الإيطالية...)، وقد ساهم في تأليفها خبراء وباحثون من جنسيات مختلفة عربية (المغرب، مصر، تونس، الإمارات...) ومن جنسيات غير عربية (أمريكا، فرنسا، الهند...). وكلّ ذلك لأجل تغطية أكبر عدد ممكن من البحوث والدراسات المتعلّقة بمجال تخصّصها والتي تسعى قدر الإمكان إلى مجاراتها وكشف ذخائرها، ومن ثمّ المساهمة في نشرها والتعريف بها، وبناءً على هذا فإنّه يجدر بنا الإشارة إلى أنّ هذه الدورية قد مرّت خلال مراحلها التأسيسية الأولى بمحطتين أساسيتين هما:

ـ في بادئ الأمر كان اهتمامها منصّبا على تسجيل أعمال المجامع اللغوية على مستوى كلّ الدول العربية، ويدخل في دائرة ذلك الجامعات والمعاهد العلمية، والهيآت المهتّمة بقضايا التعريب.

ـ وفي مرحلة لاحقة لم تعد جهود هذه الدورية قاصرة على ما سبق ذكره، أي على نقل البحوث والدراسات وتسجيلها فقط، وإنّما أصبح لها الدور الفعّال في تطوير اللغة العربية وتنميتها ووضعها في مقامها اللائق بها، وذلك من خلال المساهمة في نشر آخر ما توصّلت إليه الدراسات اللغوية والمصطلحية الفردية والجماعية.

وللاضطلاع بهذه المهمّة المزدوجة تعرض المجلّة محتوياتها ضمن أبواب تقليدية دأبت على إدراجها في معظم الأعداد التي يصدرها المكتب، والتي تتجاوز سبعين عددًا، وهذه الأبواب تجتمع كلّها في نفس المحاور المطروحة، ومن باب التوضيح، نعرض في ما يلي أهم المحتويات التي تضمّنها أحد أعدادها وهو (العدد 44) من هذه الدورية، والتي تندرج كما أسلفنا تحت نفس المحاور الأساسية:

أوّلا: بحوث ودراسات مصطلحية: وتتعلّق بالبحوث التي تخوض في مجال الدراسات المصطلحية وما يتعلق بها من ترجمة وتعريب وتوليد وغيرها... ويظهر هذا من خلال عناوين المقالات الواردة تحت هذا العنصر، ومنها:

ـ حول توحيد المصطلحات العلمية: الأستاذ (أحمد شفيق الخطيب).

ـ معجم الاستشهادات: الدكتور (علي القاسمي).

ـ جهود مكتب تنسيق التعريب في قضايا اللغة العربية والتعريب خلال ثلاثين سنة: الدكتور (أحمد شحلان).

ثانيا: بحوث لغوية: هي مواضيع أكثر اتّساعًا من إطار الدرس المصطلحي، إذ تتمحور حول قضايا لغوية عامّة، ومنها:

ـ نبر الكلمة وقواعدها في اللغّة العربية: للدكتور (عبد الحميد زاهيد).

ـ تطور الأبنية الصرفية ودورها في إغناء اللغة العربية: الأستاذ (محمد أوكمضان).

ـ الأسس النظرية والمنهجية لأطلس لسان المجتمع العربي: الأستاذ (إبراهيم الخطابي).

ثالثا: مائدة مصطلحية: وترتبط بالدراسات والنشاطات المصطلحية التي تتمّ على مستوى (مكتب تنسيق التعريب) على وجه التحديد، حيث تعرض من خلالها المحاور البحثية التي تناقش الأعمال المنبثقة عنه، و منها ماورد في نفس العدد ـ المذكور أعلاه ـ تحت عنوان (بحوث المائدة المستديرة) التي عقدها مكتب تنسيق التعريب بعنوان (المصطلح العلمي والمعجم الموحّد) بالتعاون مع أكاديمية وزارة التربية الوطنية (مراكش): (3ـ4 مايو، أيار 1995) وتجمع إلى جانب ذلك بحوثا مصطلحية منها:

ـ مصدر الوضع في توليد المصطلح : الأستاذ (محمد بلقزيز).

ـ منهجية التعريب والتعجيم وتدريس الترجمة في التعليم الثانوي: الأستاذ (محمد الطالب).

وإلى جانب ما سبق تضمّن المحور نفسه بحوثا ودراسات أخرى تناولت بالمناقشة والتحليل سلسلة (المعاجم الموحّدة) التي يصدرها المكتب بمختلف تخصّصاتها، بحيث يبدي أصحابها رأيهم فيها ويسعون إلى تقويمها، ويظهر هذا جليّا في العناوين التالية:

"ـ قراءة في المعجم الموحّد لمصطلحات الرياضيات: للأستاذ (أهيدي محمد).

ـ قراءة في المعجم الموحّد لمصطلحات الرياضيات والفلك: للأستاذ (محمد حمادى).

ـ قراءة في المعجم الموحّد لمصطلحات الأحياء: للأستاذ (أوبلال محمد).

رابعا: معجميات وقوائم مصطلحية: وتعرض فيها مشاريع معجمية تتضمّن مصطلحات مجال محدّد بحيث تكون معروضة على شكل مسارد مصطلحية ثنائية اللغة، ومن نماذجها:

– معجم مصطلحات علوم البيئة: للدكتور (فاضل أحسن أحمد).

– المصطلح التربوي في التراث العربي: للأستاذ (زبير مهدار).

خامسا:**أطروحات جامعية في التعريب والمصطلح:** وتتعلّق ببحوث الماجستير والدكتوراه التي تتمحور حول مواضيع التعريب والاصطلاح، والتي تمّت مناقشتها في مختلف الجامعات العربية، ومنها:

ـ الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث: للسيد (محمد علي الزركان) (جامعة دمشق)

سادسا: بحوث بلغات أجنبية: وهو آخر محور تحتويه المجلّة، وهي عبارة عن دراسات وبحوث معروضة بلغات أجنبية خاصّة اللغة الإنجليزية، كما يظهر ذلك في النماذج التالية:

–Felicity conditions in Arabic Spoken Discourse, Wafa Abu hatab

–cultural competence and foreign language teaching, Abdullah Hamad

لقد كانت هذه أهمّ المضامين العلمية التي عرضناها كنموذج لمختلف المحاور الأساسية التي تناولتها دورية (اللّسان العربي) والتي حاولت من خلالها مجاراة المستجدّات العلميّة والمصطلحية على الساحة العربية .

ب ـ ندوات التعريب وأهمّ بنودها: إنّ توحيد المصطلح العلمي المتخصّص في مختلف ضروب المعرفة أصبح اليوم ضرورة ملّحة لا مفرّ منها في ظلّ المستجدات العلمية والمعرفية المعاصرة وفي ظلّ الاضطراب المصطلحي الذي رافقها في محاولة لتوفير البدائل العربية المناسبة. ومن ثمّ فإنّ الدعوة إلى التزام مبادئ التوحيد المعياري قد ظهرت منذ وقت مبكّر، أي منذ أن اتّسعت أفاق العلوم والفنون التي استقاها العرب من مصادر لغوية متعدّدة، واعتمدوا لأجل ذلك على آلية الترجمة في نقلها إلى لغتهم، وكان أن نجم عن كلّ ذلك كثرة الترجمات الفردية والجماعية عن لغات مختلفة دون تقيّد أيّ جهة بضوابط وقواعد محدّدة. وقد ترتّب عن كلّ ذلك نتائج سلبية

تمثلت في بروز ظاهرة التعدّد المصطلحي أي تعدّد المقابلات العربية المقترحة كبدائل للمصطلحات الأجنبية ليس في الوطن العربي كلّه فحسب، بل قد يحدث ذلك في المؤسّسة اللغوية الواحدة، وكان لزاما في هذه الحال أن تظهر دعوات تحاول أن تصدّ هذه الظاهرة وتحدّ منها.

ولمّا كان (مكتب تنسيق التعريب) واحدا من أهمّ المؤسّسات العلمية واللّغوية العاملة في حقل التنمية المصطلحية على الساحة العربية، فهو من هذا المنطلق يُعتبر جهازا متخصّصاً يسعى إلى تنسيق الجهود العربية في مجال العمل المصطلحي والمعجميّ عامّة. والمتعلّقة بمختف المراحل التعليمية بكلّ ما يرتبط بها من تخصّصات علمية وتقنية، إضافة إلى مختلف النشاطات العربية في مجال الثقافة والإعلام، كما يسهر المكتب على متابعة حركة التعريب التي تسير وفقها.

ومن ثمّ، فإنّ جهوده تندرج في إطار خطّة تعريب شاملة أُنجزت بمقتضاها مشاريع وأعمال معجمية ومصطلحية تسير وفق إطار منهجي محدّد "يقترحه مجلسه العلمي الاستشاري، أو تبعا لخطط تضعها له المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم انطلاقا من مقترحات وأولويات يفرضها واقع اللغة العربية، ومتطلّبات الأقطار العربية المتطلّعة إلى الاستفادة من النتاج العلمي المعاصر."[1] ولتجسيد هذه المبادئ على أرض الواقع عقد المكتب ندوة علمية مقرّها (الرباط) وكان ذلك بتاريخ (18ـ 20 فبراير، شباط 1981) تحت عنوان (ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة). كان محورها الأساس هو إرساء منهجية موحّدة متّفق عليها، تضبط وفقها عملية وضع المصطلحات العربية وتوليدها.

وقد تمّ ذلك "باقتراح من السيد وزير التربية الوطنية في المملكة المغربية، واستجابة لتوجيهات السيّد المدير العامّ للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم."[2] حيث ساهمت فيها عدّة هيئات لغوية عربية لها علاقة مباشرة بميدان التعليم، كونه من أكبر القطاعات التي هي بحاجة ماسّة إلى باكورة هذه الأعمال، ومن بينها: أمانة التعليم الليبية، دائرة التربية والتعليم العالي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم الجزائرية والتونسية والعراقية، إضافة إلى هيئات لغويّة عربية عاملة في مجال المصطلح، أهمّها: اللّجنة السورية للمواصفات والمقاييس، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب (الرباط)، مختلف المجامع اللغوية العربية (العراق، الأردن، دمشق، القاهرة...).

[1] ـ زينة قرفة، المعجم المختصّ، دراسة في المادة والمنهج (المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات لمكتب تنسيق التعريب نموذجا)، قسم اللغة والأدب العربي، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد لمين دباغين، 2014، سطيف، 2015، ص286.
[2] ـ محمد أفسحي، مكتب تنسيق التعريب (منجزات وأهداف)، اللسان العربي، ع 34، 1990، ص234.

وفي هذا السياق يرى (جواد سماعنة)[1] أنّ المبادئ التي أقرّها المكتب خلال هذه الندوة يمكن إدراجها في إطار النظريات العامة للعمل المصطلحيّ في الميدان العربيّ لأنّها تتعلّق بمعايير البحث المصطلحي العربيّ، وتحديدًا بآليات توليد المصطلح، وهي في عمومها تضمّ ثمانية عشر مبدأ مرفقة بثمانية اقتراحات صنّفها (جواد سماعنة)[2] في أربعة محاور جوهرية هي: (المبادئ الصوتية، المبادئ الدلالية، المبادئ الصرفية والبنائية، المبادئ السوسيو تاريخية العامّة)، وفي ما يلي تفصيلها:

أوّلا- المبادئ الصوتية العامة: وهي المتعلّقة بالمبادئ الصوتية، التي يجب أن تحتكم إليها المصطلحات المعرّبة التي تدخل إلى النظام اللّغوي العربي.

ثانيا- المبادئ الدلالية: ونعني بها المعايير الدلالية التي تربط المفهوم العلمي بالبنية اللّفظية التي تدلّ عليه، إضافة إلى المبادئ الأساسية التي تتقيّد بها حركية الانتقال الدلالي من الدلالة اللغوية الأصلية إلى المفهوم اللّغوي المتخصّص.

ثالثا- المبادئ الصرفية والبنائية العامّة: وهي التي توجّه طريقة البناء الصرفي للمصطلح المولّد وهي مبادئ سيأتي ذكرها بالتفصيل عند بحث آليات توليد المصطلح الاقتصادي، من خلال المعجم الموحّد.

رابعا- المبادئ السوسيوتاريخية العامّة: وترتبط بشكل خاص بالوضع اللغويّ العربيّ وعلاقته بالدرس المصطلحيّ المعاصر.

وبعد أن تمّ النظر في المنهجيات والمشاريع البحثية التي تقدّمت بها مختلف المجامع والهيئات اللغوية المختّصة، سطّرت مجموعة من المبادئ والتوصيات تتلخّص في المحاور الآتية:

"- ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللّغوي ومدلوله الاصطلاحيّ ولا يشترط في المصطلح أن يستوعب كلّ معناه اللغوي.

- وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد، ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد.

[1] - جواد حسني سماعنة، الحركة المعجمية بمكتب تنسيق التعريب في ضوء النظريات المصطلحية الحديثة، اللّسان العربي، ع 46، ديسمبر 1998، ص42، (بتصرّف).
[2] - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ـ تجنّب تعدّد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد، وتفضيل اللفظ المختصّ على اللّفظ المشترك.

ـ استقراء وإحياء التراث العربي وخاصّة ما استعمل منه، أو ما استقرّ منه من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث، وما ورد فيه من ألفاظ معرّبة.

ـ مسايرة المنهج الدولي في اختيار المصطلحات العلمية.

أ- مراعاة التقريب بين المصطلحات العربية والعالمية.

ب-اعتماد التصنيف العشري الدولي.

ج- تقسيم المفاهيم واستكمالها وتحديدها وتعريفها وترتيبها حسب كلّ حقل.

د- اشتراك المختّصين والمستهلكين في وضع المصطلحات.

هـ- مواصلة البحوث والدراسات لتيسير الاتّصال بين واضعي المصطلحات.

ـ استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية طبقا للترتيب الآتي: التراث فالتوليد (بما فيه من مجاز واشتقاق وتعريب ونحت).

ـ تفضيل الكلمات العربية الفصيحة المتواترة على الكلمات المعرّبة.

ـ تجنّب الكلمات العامية إلاّ عند الاقتضاء بشرط أن تكون مشتركة بين لهجات عربية عديدة، وأن يشار إلى عاميتها بأن توضع بين قوسين مثلا.

ـ تفضيل الصيغة الجزلة الواضحة وتجنّب النافر والمحظور من الألفاظ.

ـ تفضيل الكلمة التي تسمح بالاشتقاق على الكلمة التي لا تسمح به.

ـ تفضيل الكلمة المفردة لأنّها تسهّل الاشتقاق والنسبة والإضافة والتثنية والجمع.

ـ تفضيل الكلمة الدقيقة على الكلمة العامّة أو المبهمة، ومراعاة اتّفاق المصطلح العربيّ مع المدلول العلمي للمصطلح الأجنبي دون تقيّد بالدلالة اللفّظية للمصطلح الأجنبي.

ـ في حالة المترادفات أو القريبة من الترادف تفضّل اللفظة التي يوحي جذرها بالمفهوم الأصلي بصفة أوضح.

ـ تفضّل الكلمة الشائعة على الكلمة النادرة أو الغريبة إلاّ إذا التبس معنى المصطلح العلمي بالمعنى الشائع المتداول لتلك الكلمة.

ـ عند وجود ألفاظ مترادفة أو متقاربة في مدلولها ينبغي تحديد الدلالة العلمية لكلّ واحد منها وانتقاء اللفظ العلمي الذي يقابلها، ويحسن عند انتقاء مصطلحات من هذا النوع أن تجمع كلّ الألفاظ ذات المعاني القريبة أو المتشابهة الدلالة، وتعالج كلّها مجموعة واحدة .

ـ مراعاة ما اتّفق المختصون على استعماله من مصطلحات، ودلالات علمية خاصّة بهم معرّبة كانت أم مترجمة.

ـ التعريب عند الحاجة، وخاصذة المصطلحات ذات الصيغة العالمية كالألفاظ ذات الأصل اليوناني أو اللاّتيني.

ـ عند تعريب الألفاظ الأجنبية يراعى ما يلي:

أ- ترجمة ما سهل نطقه في رسم الألفاظ المعرّبة عند اختلاف نطقها في الألفاظ الأجنبية.

ب-التغيير في شكله حتى يصبح موافقا للصيغة العربية ومستساغا.

ج- اعتبار المصطلح المعرّب عربيّا، ويخضع لقواعد اللّغة ويجوز فيه الاشتقاق والنحت وتستخدم فيه أدوات البدء والإلحاق مع موافقته للصيغة العربية.

د- تصويب الكلمات العربية التي حرّفتها اللغات الأجنبية، واستعمالها باعتماد أصلها الفصيح.

هـ – ضبط المصطلحات عامّة، والمعرّب منها خاصّة بالشكل حرصا على صحّة نطقها ودقّة أدائها."[1] وزيادة على ما سبق خرجت (ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة) بمجموعة من الاقتراحات، التي كان هدفها تطوير آفاق البحث المصطلحي العربيّ على مستوى المكتب باشتراك كلّ الدول العربية، وفي ما يأتي ذكر لأهمّها:

[1] - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص558.

"ـ الدعوة إلى تكوين واشتراك مختصّين في وضع المصطلحات لاسيّما الاصطلاحيون واللّغويون والمعجميون والاختصاصيون والمترجمون والإعلاميون، حتى يصبح وضع المصطلحات تخصّصا لا هواية.

ـ الدعوة إلى عقد مؤتمر ينظر في تخصيص كلّ قطر عربي حسب إمكاناته في علم معين حتى يضبط مصطلحات هذا العلم، ويستكمل الدراسات والبحوث فيها، ويدفع إلى مكتب تنسيق التعريب لعرضها على مؤتمر التعريب"[1]. التي يعقدها المكتب بصفة دورية لخدمة هذا الغرض.

يتبيّن لنا من خلال عرض المبادئ والمعايير التي تضمنّتها (ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة) المنعقدة (بالرباط) أنّها حاولت قدر الإمكان أن تحدّد الوجهة الصحيحة التي يجب أن يخضع لها البحث المصطلحي العربي كي يرقى إلى مصافّ الدراسات العلمية العالمية. ولكن وعلى الرّغم من أنّ هذه الندوة قد أفرزت نتائج إيجابية كثيرة .كان لها دور كبير في توجيه مسار العمل المصطلحي على مستوى المكتب، لكنّها لم تكن وافية بالقدر الكافي للاستجابة الكاملة لانشغالات العاملين في مجال المصطلح، لأنّها تحتاج من حين إلى آخر إلى مسحة تجديدية تهيئها على الدوام لمواكبة مستجدّات الدرس المصطلحي على الصعيدين العربي والعالمي، على اعتبار أنّ حركية البحث المصطلحي في تطور وتجدّد مستمر.

وكان من نتائج ذلك أن عقد المكتب ندوة أخرى جاءت بعد سابقتها بفترة طويلة بلغت اثنتي عشرة سنة (أي من سنة1981 إلى غاية 1993). عنونها المكتب باسم (ندوة تطوير منهجية وضع المصطلح العربي، وبحث سبل نشر المصطلح الموحّد وإشاعته)، حيث تمّ انعقادها هذه المرّة في (مجمع اللغة العربية الأردني) خلال الفترة الممتدّة (ما بين 6 إلى 9 ديسمبر 1993)، وقد بُسطت على أرضية العمل بحوث ودراسات ذات جودة عالية، تضمنّت الكثير من الاقتراحات والتدابير لحلّ معضلة المصطلح العربي، وضبط الآليات الواجب إتباعها في مجال توحيد المصطلح العربيّ وتقييسه.

وقد كان هدف هذه الندوة تطوير المنهجية المصطلحية المعتمدة من قبل المكتب في مجال وضع المصطلحات وتوليدها، ولذا فإنّه من الطبيعي جدّا أن تكون القاعدة التي تنطلق منها هي

[1]ـ علي القاسمي، علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العمليّة، ص561.

الارتكاز على المعايير والأسس المبدئية التي تضمنّتها (ندوة الرباط) إذ كان من أهمّ التوصيات التي خرج بها المشرفون على هذه الندوة ما يلي: "اعتبار ما ورد بخصوص منهجية وضع المصطلح العلمي العربي في ندوة الرباط 1981، الأساس الذي ينطلق منه تطوير هذه المنهجية وتجميع ما استجدّ بهذا الصدد في البحوث والأوراق التي قدّمت للندوة الحالية وإضافته إليه."[1] وقد كلّلت هذه الندوة في الأخير بعرض النتائج النهائية المتمخّضة عنها على المؤتمر التعريبي السابع في مدينة الخرطوم في (جانفي 1994) لأجل تعديلها والمصادقة عليها، مع الإشارة إلى أنّ هذه النتائج المحصّل عليها كانت بعد دراسة وتمحيص للمنهجيات التي اقترحتها مختلف المجامع اللغوية والمؤسّسات العلمية على مستوى الوطن العربي، بغية توحيد منهجية جامعة يُحتكم إليها في وضع المصطلح العلمي العربيّ وتوحيده.

ج ـ ندوات مكتب تنسيق التعريب في ميزان النقد والتحليل: إنّ هذه المعايير التي أقرّتها ندوات المكتب حاولت أن ترسم مسلكا واضحا يعتمد في مجال وضع المصطلحات العربية وتوحيدها، إلاّ أنّ الواقع لم يثبت فعاليتها في هذا الميدان، ذلك أنّ المكتب نفسه ـ بوصفه هيئة لغوية متخصّصة في مجال وضع المصطلحات ـ كان من المفروض أن تكون المبادئ التي يهتدي بها في تنمية الثروة المصطلحية هي نفسها المبادئ التي أقرّتها ندوة التوحيد والتي كان شعارها تحقيق مبدأ التوحيد المصطلحي على مستوى كلّ المؤسسات العربية. ومن ثمّ كانت الفجوة المنهجية التي وقع فيها المكتب هي عدم تقيّده بالمعايير والقوانين التي أقرّها سابقا، مما وسّع الهوة بين المجال النظري الذي يهتم بإرساء المقاييس التي تصاغ بموجبها المصطلحات، وبين المجال التطبيقي الذي يختبر صلاحية هذه المعايير من خلال تنفيذها على أرضية مصطلحيّة محدّدة.

ومن هذا المنطلق، كانت أكبر تهمة وجّهت إلى المكتب هي التسيّب المنهجي في عمليات الوضع المصطلحي، وهذا ما ذهب إليه (السعيد بوطاجين) حين قال: "من الصّعب فهم المنهجية المتّبعة في ترجمة المصطلح رغم الإدراك المتقدّم للإشكالية النظرية كما طرحها مكتب تنسيق التعريب، إلاّ أنّ الطرق التحيينية تؤكّد على انفصال واضح بين المستويين النظري والتطبيقي، وإذا سلّمنا سلفا بأنّ دور المكتب التنسيقي يطلّع بمهمّة التوفيق بين التضاربات الحاصلة عربيا، ثمّ يسهم هو الآخر في تقوية التصدّع بخرق المعايير. فإنّنا سنواجه مشكلة حقيقية تفرض علينا إنشاء

[1] ـ محمد يوسف وآخرون، تقرير لجنة الصياغة عن نتائج أعمال ندوة تطوير منهجية وضع المصطلح العربي، وسبل نشر المصطلح الموحدّ وإشاعته، اللسان العربي، ع39، 1995، ص335.

مكتب للتنسيق مع مكتب تنسيق التعريب."[1] ومن جهته يرى (إبراهيم بن مراد) بأنّ المكتب قد أخلّ بقواعد كثيرة كان قد سطّرها بنفسه من خلال الندوة المشار إليها سلفا، ومن ثمّ يُرجع سبب ما أسماه بالتّسيب المنهجي في تأليف المعاجم الموحّدة إلى التسرّع وغياب أهل التخصّص، حيث يقول في هذا الصدد: "ويقيننا أنّ معاجم المصطلحات ـ وخاصة المعاجم الموحّدة للمصطلحات ـ لا يمكن أن تنجز في مؤتمر من المؤتمرات يجتمع لمدّة من الزمن محدودة، ويلتقي فيه أناس ليسوا دائما من ذوي الاختصاص، وليس لهم دائما علم دقيق بقضايا المصطلح العلميّ العربيّ، بل قد لا يكون لبعضهم من الزاد العلمي الحقيقي إلاّ نواياهم الحسنة وحماسهم الفيّاض. والنوايا الحسنة والحماس الفياض ليست بقادرة وحدها على مواجهة قضية المصطلحات في اللغة العربية."[2] التي تحتاج إلى تكافل الجهود واتّحادها.

وفي السياق نفسه، يرى (جواد سماعنة) بأنّه على الرّغم من كلّ ما قدّمته هذه الندوة من معايير وضوابط حاولت تقنّين وضبط مسارات العملية الاصطلاحية العربية، إلاّ أنّها مع ذلك تشكو من نقائص كثيرة. وزيادة على ذلك فإنّ (ندوة الأردن) لم تقدّم الجديد مع أنّ شعارها كان تطوير ما ورد في (ندوة الرباط) حيث يبدي رأيه في ما ورد فيها قائلاً:" أمّا ندوة عمان ... على الرّغم من هدف انعقادها المنصوص عليه في العنوان، فما بين العامين (1998، 1993) تطوّرت موضوعات علم المصطلح تطوّرا كبيرا نظريا وتطبيقيا وتقنيا وحاسوبيا، ممّا استوجب معه النظر إلى هذه المرحلة بعين الاعتبار، بيد أنّ ذلك لم يحدث على الوجه المطلوب، في ما نلمسه من تكرار واجترار لمبادئ الندوة الأولى، واالنصّ على توجّهات عامّة لا خلاف فيها، والتلميح على استحياء إلى أهميّة موضوعات علم المصطلح، بدلا من الغوص فيها"[3] وكلّها مبادئ ومقاييس يجب أخذها بعين الاعتبار لأنّها جزء لا يتجزّأ من الدراسات المصطلحية التي لا يمكن أن نحدّد وجهتها الصحيحة دون الرجوع إليها والاستعانة بها، ومن ثمّ وجب ضبطها وفق أسس شاملة ومتينة. والحقّ أنّ هذه الفجوات ظهرت بوضوح في (سلسلة المعاجم الموحّدة) التي يشرف عليها المكتب، والتي سنكشف بعض ملامحها في مباحث لاحقة، في موضع تحليلنا لمصطلحات (المعجم الموحّد

[1] - السعيد بوطاجين، إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد، رسالة لنيل شهادة دكتوراه دولة، قسم اللغة العربية، كلية الآداب واللغات جامعة الجزائر، 2006– 2007، ص59.
[2] - إبراهيم بن مراد، دراسات في المعجم العربي، ط1، 1987، لبنان، دار الغرب الإسلامي، ص314.
[3] - جواد حسني سماعنة، الحركة المعجمية بمكتب تنسيق التعريب (في ضوء النظريات المصطلحية الحديثة)، ص43.

للاقتصاد) والذي حاولنا أن نتتّبع من خلاله آليات تطبيق المنهجية المنصوص عليها في ندوة الرباط.

د ـ مؤتمرات التعريب: يسعى المكتب منذ تأسيسه إلى إضفاء الطابع الرسميّ على المشاريع والأعمال المعجمية والمصطلحية التي يعرضها العاملون في الميدان، ولتحقيق ذلك يعقد مؤتمرات التعريب بشكل دوريّ، حيث ينصّ النظام الداخلي للمكتب بهذا الشأن على أن " يُعقد مؤتمر التعريب مرّة على الأقلّ كلّ ثلاث سنوات في إحدى الدول العربية بدعوة من المدير العامّ (للمنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) لدراسة ما يقدّمه إليه المكتب من إنجازات، ومقترحات تتعلّق بالتعريب وتطوّر اللّغة العربية العلمية والحضارية، واتّخاذ القرارات بشأنها."[1] حيث تُشكّل على مستوى هذا المؤتمر لجان متخصّصة في مختلف المجالات العلمية، هدفها دراسة كلّ ما يُعرض عليها من بحوث ومشاريع لغوية أو معجمية أو مصطلحية لأجل "إقرار ما قُدّم أو تصحيحه أو تعديله، ثمّ يرسم المؤتمر خطة مستقبلية على شكل توصيات."[2] ومن أبرز ما يُعرض على هذه المؤتمرات المشاريع المعجمية التي أنجزها المكتب، بالتعاون مع مختلف الهيئات العلمية واللّغوية في مختلف الدول العربية.

ولهذا تُعدّ مؤتمرات التعريب صاحبة القرار السياسي الذي يُحدّد وجهة المكتب وإستراتيجيته في ميدان العمل المصطلحي، ويعود ذلك إلى أنّه ذو نزعة قومية شاملة فهو لا يكتفي في أعماله بجهود أشخاص أو هيئات محدّدة، وإنّما يشرك فيها إطارات علمية وإدارية متخصّصة من كلّ أرجاء الدول العربية تمنح طابع المصداقية والشرعية على مجموع الأعمال والمشاريع التي يقرّرها ويصادق عليها.

[1] - زينة قرفة، المعجم المختّص (دراسة في المادة والمنهج)، ص288.
[2] - محمود علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، دط، 1998، دمشق، منشورات اتّحاد الكتاب العرب، ص415.

المبحث الثاني: منهجية إعداد المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد.

المطلب الأوّل: مفهوم المعاجم الموحّدة وأهمّ خصائصها.

1 ـ خطوات إنجاز المعجم الموحّد: تعتبر (سلسلة المعاجم الموحّدة) إحدى المشاريع الأساسية التي يسهر (مكتب تنسيق التعريب) على تنفيذها وإنجاحها، فقد "أُعدّت في إطار خطّة مدروسة تبدأ بموضوعات التعليم العامّ ثم المهنيّ والتقنيّ، وتنتهي بموضوعات التعليم العامّ وجانبا من موضوعات التعليم العالي والجامعي، صادقت عليها مؤتمرات التعريب التي عقدت في الفترة بين 1975-1988"[1] وقد تجسّدت هذه السلسلة نتيجة جهود مكثّفة ومنسّقة بين مجموعة الخبراء والعلماء تحت إشراف علميّ تسهر عليه مؤسّسات جامعية كثيرة ،أغلبها جامعات مغربية منها: كليّة العلوم، جامعة القاضي عياض (مراكش)، المركز الوطني لتنسيق وتخطيط البحث العلمي والتقني (الرباط)، مدرسة الملك فهد للترجمة، إضافة إلى مؤسسات وهيئات علمية عربية منها (المركز الوطني للترجمة والتأليف والنشر بدمشق، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)...

وتبعا لما ذكرناه سابقا، فإنّ المعاجم الموحّدة هي في أصلها عبارة عن معاجم اصطلاحية تتعلّق بمختلف التخصّصات العلمية، والمعرفية ذات الطابع الأكاديمي لكونها ترتكز على معظم التقنيات المعجمية المتّخصصة (الترتيب، التعريف...) إلاّ أنّها مع كلّ هذا تتفرّد بجملة من الخصائص التي تميّزها عن غيرها من الأنماط المعجمية، نلّخص أهمها في ما يلي:

ـ هي معاجم مصطلحية هدفها توفير المصطلح المناسب لكلّ الأنشطة البشرية التي تحتاجه لاسيّما قطاع التعليم بكلّ مراحله وقطاعاته وتخصّصاته "مركّزة بصفة خاصّة على المصطلحات المتعلّقة بموضوعات التعليم العامّ، ثم المهني، والتقني، ثمّ جانبا من موضوعات التعليم العالي والجامعي."[2] لأنّها المساحة الأكثر توظيفا لهذا النوع من الوحدات المعجمية المتخصّصة.

ـ هي معاجم ثلاثية اللّغة أي "تورد مصطلحاتها بثلاث لغات مختلفة، حيث تنطلق من المصطلح الإنجليزي ثم تضع مقابله الفرنسي، وتجتهد في وضع ما يناسب من المصطلحات العربية."[3] التّي

[1] ـ أحمد شحلان، جهود مكتب تنسيق التعريب، اللسّان العربي، ع44، 1997، ص 74.
[2] ـ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
[3] ـ أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحيّة والطبية، ص166.

تحتكم إلى الضوابط والمقاييس المصطلحية التي أقرّتها، وصادقت عليها مختلف المجامع، والهيئات اللّغوية.

ـ يهدف (مكتب تنسيق التعريب) من خلال سلسلة المعاجم الموحّدة إلى توحيد المصطلح العلمي العربي على مستوى كلّ الدول العربية، إذ "غايتها أن تجتمع كلمة الأمة العلمية على مصطلحات عربية تحظى بقبول الخبراء والعلماء المتخصصين، ولها حضور معتبر في استعمال المَعْنيينْ"[1] في مختلف الاتجاهات العلمية والمعرفية، وحتى النشاطات اليدويّة البسيطة.

ويساهم المكتب مساهمة فعّالة ورائدة في دعم الجهود المبذولة في الوطن العربي لأجل الاهتمام بقضايا اللغة العربية، والعمل على جعلها مواكبة ومستجيبة لمتطلّبات العصر بكلّ مناحيه واتجاهاته، ويعتمد المكتب لأجل تحقيق ذلك على توليد المصطلحات وتوحيدها بالاعتماد على مختلف المناهج والآليات الموظّفة في مجال الوضع والتوليد المصطلحي، وأبرز هذه المناهج التي اعتمد عليها ما يعرف (بالمنهجية الأردنية) فقد ارتكز عليها بصورة واضحة في إعداد أرصدته المصطلحية المتعلّقة بمختلف المجالات العلمية والمعرفية، ولأجل ذلك يمرّ المكتب بمجموعة من الخطوات لأجل جمع ودراسة وتحليل هذا الأرصدة، نلخصّها في أربع مراحل جوهرية هي:

أ ـ مرحلة جمع المدوّنة: هي أوّل وأهمّ مرحلة يقوم عليها البحث المصطلحي في صورته العامّة لأنّها تُعدّ الركيزة الأساس التي ينطلق منها، حيث "يقوم الباحثون في المكتب بجمع الكتب المدرسية الإنجليزية والفرنسية التي تستعمل في تدريس موضوع ما في الأقطار العربية، وفي بعض الأقطار الأوروبية، وذلك بالإضافة إلى ما يصدر بلغات أجنبية من معجمات في الموضوع."[2] حيث يتمّ استخراج المصطلحات المتعلّقة بالموضوع المراد البحث في مصطلحاته من هذه المؤلفات.

ب ـ مرحلة الدراسة والتطبيق: هي خطوة ثانية تلي مرحلة الجمع، وفيها يقوم المختصّون بتصنيف مسردين يضمّان المقابلات المصطلحية المصنّفة سلفاً (العربية والفرنسية والإنجليزية)، ثمّ في مرحلة لاحقة تخضع هذه المسارد الثلاثة للمراجعة من قبل مختصّين في المجال، ويكون ذلك في إطار ندوة مصغّرة، هدفها دعم هذه المسارد بمصطلحات جديدة تنتمي إلى نفس التخصّص لم يتمّ ذكرها سابقاً، كما يتمّ فيها أيضاً ضبط المجال المصطلحي الذي تنتمي إليه المصطلحات المصنّفة.

[1] ـ أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحيّة والطبية، ص166.
[2] ـ صالح بلعيد، المؤسّسات العلمية وقضايا مواكبة العصر في اللغة العربية، ص 20، 21.

ج ـ مرحلة التحقيق والمراجعة: هي مرحلة أساسية لا تقلّ أهميتها عن المراحل الأولى، وفيها يعود المختصّون إلى الكتب التراثية والمعاجم القديمة والحديثة، إضافة إلى الكتب المدرسية والجامعية ومنشورات كلّ الهيئات اللغوية المسؤولة عن ترقية اللغة العربية في كلّ أقطار الوطن العربيّ.

2 ـ وسائل إنجاز المعاجم المصطلحية: يرتكز (مكتب تنسيق التعريب) في إعداد معاجمه الاصطلاحية على عاملين أساسيين، يقوم عليهما العمل المصطلحيّ في صورته العامّة، وهما:

أ ـ الخبراء العرب المتخصّصون: ونعني بهم أصحاب الاختصاص في مختلف مجالات العلوم والمعارف التي يضطلع المكتب بإعداد معاجم اصطلاحية تجمع مصطلحاتها، حيث يشترط المكتب ألاّ يقلّ عددهم عن ثلاثة أفراد في كلّ تخصّص علميّ، شرط أن يكونوا متقنين للغة العربية ولغة أجنبية ثانية (الفرنسية أو الإنجليزية) زيادة على خبرتهم الواسعة في مجال تخصّصهم لأنّ عملهم في إطار جهود المكتب سيكون "علميّا محضا، يتلخّص في مقابلة المصطلحات الأعجمية لنظيراتها العربية والعكس في مقابلة المصطلحات الفرنسية بالمصطلحات الإنجليزية والعكس وإعداد شروحها العلمية باللّغات الثلاث"[1] ومن هذا المنطلق، فإنّ المعجم المختصّ يختلف عن المعجم العامّ في مبدأ أساسي هو أنّ "تحرير معجم مختصّ يقتضي حضورا قويّا وفاعلا لثقافتين في آن واحد، ثقافة لغوية معجمية، وثقافة عميقة في التخصّص الذي يُراد صنع المعجم له، بعكس المعجم العامّ الذي يتطلّب فقط ثقافة لغوية معينة."[2] فالعمل المصطلحي لا يمكن أن يستغني عن الجانب المفهوميّ لأنّ المصطلح في جوهره يتشكّل من صورة مفهومية وصورة لفظية، والارتكاز على أحدهما في مقابل إهمال الآخر سيغيّب جانباً كبيراً من قيمة العمل المصطلحي، أيّاً كان مجال تخصّصه.

ب ـ العمل الحاسوبي: وهو ركن أساسي في العمل المصطلحيّ أو العمل المعجميّ عامّة باعتبار أنّ المشاريع العلمية التي تضطلع بها هذه المؤسّسة ـ بوصفها هيئة لغوية منسّقة للبحوث والدراسات المصطلحية في العالم العربيّ ـ هي مشاريع ضخمة تحتاج إلى وقت، وجهد كبيرين لا يمكن الاقتصاد فيهما إلاّ بالاعتماد على الآليات الحاسوبية.

[1] ـ محمود علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص 408.
[2] ـ زينة قرفة، المعجم المختّص (دراسة في المادة والمنهج)، ص7.

وسعيا للوصول إلى هذا الهدف اتّصل المكتب بمؤسّسات متخصّصة في مجال الإعلام الآلي منها: مؤسّسة (I.B.M) ومؤسّسة (B.V.L) لأجل تسريع وتيرة إنجاز هذه المشاريع بأقلّ جهد وفي أقصر وقت ممكن. وتتبني خطة المكتب في هذا الميدان على "جرد جميع مفردات المعاجم وكتب اللّغة العربية، وإمداد آلات الحاسوب بها لترتيبها، وبعد تمام جمع مادة الأعمال العلمية المذكورة سابقا، وإدخالها في الحاسوب تستخرج منها بطريقة آلية المعاجم كلّها تماما الواحد تلو الآخر، مطبوعة على نحو يمكّن تقديمها إلى المطبعة بدون تغيير كبير."[1] وفي هذا السياق تشير الدراسات والتقارير أنّ (مكتب تنسيق التعريب) أنجز حتى (سنة 1985) عددا معتبرا من المعاجم المصطلحية المختصّة في مختلف الميادين العلمية والمعرفية، مع التذكير بأنّ هذه المعاجم لا تأخذ شكلها النّهائي إلاّ بعد أن تنشر في صورة مشروع أوليّ يستغرق إنجازه مدة (ستةّ أشهر). وبعد هذه المرحلة يعرضها المكتب على مؤتمرات التعريب في شكل معاجم جاهزة لدراسة ومناقشة محتوياتها ومن ثمّ إقرارها والمصادقة عليها، وذلك ليتمكّن المكتب في الأخير من توزيعها على الهيئات اللغوية، والعلمية في مختلف الأقطار العربية لاستثمار مادّتها المصطلحية في مختلف المجالات المعرفية التي يحتاجها.

المطلب الثاني: مراحل المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد

1 ـ تعريف المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد: هو معجم أصدره (المكتب الدائم لتنسيق التعريب) الكائن مقرّه (بالرباط، المغرب) (سنة 2000)، وقد كان وليد مؤتمر التّعريب السادس الذي تمّ انعقاده في نفس المكان ـ أي الرباط – في الفترة الممتدّة بين (26 إلى 30 سبتمبر 1988) مع الإشارة إلى أنّ هذا المؤتمر قد كلّل بالمصادقة على مجموعة من المشروعات المعجمية تحت إطار (سلسلة المعاجم الموحدة رقم 18) بعد أن أُخضعت للدراسة والتحليل والمناقشة وهي: "المعجم الموحّد لمصطلحات الآثار والتاريخ، المعجم الموحّد لمصطلحات الموسيقى، المعجم الموحّد لمصطلحات الجغرافيا، المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد"[2] وعلى هذا فقد تضمّن (المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد) على غرار المعاجم الأخرى تقديما للطبعة الأولى، إضافة إلى عرض موجز لأهمّ المعاجم التي تمّ إصدارها ضمن سلسلة (المعاجم الموحّدة

[1] ـ محمود علي الزركان، الجهود اللغّوية في المصطلح العلمي الحديث، ص 409.
[2] ـ مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد (انجليزي، فرنسي، عربي)، سلسلة المعاجم الموحدّة رقم 18، 2000، الدار البيضاء، المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، ص5.

من قبل المكتب التي تمّت الإشارة إلى بعضها سلفاً، وهو يضمّ في مجمله 1884 مصطلحاً اقتصاديا عربياً مرفوقاً بمقابلاته الأجنبية (الفرنسية والإنجليزية).

2 ـ مراحل إعداد المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد: يهدف هذا المعجم كباقي كلّ المعاجم والمطبوعات التي يصدرها المكتب إلى تلبية حاجة الهيئات المتخصّصة، وعلى رأسها الجامعات والمؤسسات العلمية في ما يتعلّق المصطلحات الاقتصادية على وجه خاصّ، ومن ثمّ فقد تمّ إعداده وفق خطة مضبوطة تبني على مراحل أساسية هي:

أ ـ إعداد المشروع الأوّلي للمعجم: لقد تمّ إعداد المادة المصطلحية الأوّلية لهذا المعجم بعد أن كلّف المكتب "أستاذين من كلية العلوم القانونية والاقتصادية بجامعة محمد الخامس (الرباط) هما الدكتور (عبد الحميد عواد) والدكتور (صلاح الدين هارون) بإعداد المشروع الأوّلي لمادّة هذا المعجم معروضة بثلاث لغات: اللّغة العربية، الإنجليزية، الفرنسية، مع الشرح الموجز كلّما اقتضت الضرورة العلمية ذلك"[1] وبذلك تكون المادة الأوّلية للمعجم قد هيئت للولوج إلى مرحلة ثانية.

[1] ـ مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد، ص166.

ب ـ دراسة المشروع الأوّلي للمعجم: بعد إعداد الورقة الأوّلية لهذا المعجم عقد المكتب ندوة خاصة في أفريل (عام 1986) كان الهدف الأساسي من ورائها هو دراسة المشروع الأوليّ لمعجم الاقتصاد، وقد شارك فيها خمسة عشر خبيرًا اقتصادياً "تدارسوا مشروع المعجم مصطلحاً مصطلحا لغة ودلالة واختصاصاً ممّا ألجأهم إلى حذف، وإضافة وتغيير كثير من مصطلحات المشروع"[1] بحكم تخصّصهم، وقد خرجت الندوة بتوصيات هامّة على رأسها وجوب عرض هذه الدراسة على (مؤتمر التعريب السادس) لأجل إقرار هذا المشروع والمصادقة عليه.

ج ـ عرض المشروع الأوّلي على مؤتمر التعريب: تمّت دراسة المشروع الأوّليّ في مدة سنتين حيث اختتمت في (سبتمبر عام 1988)، ثم أخضع هذا الأخير مرّة أخرى لدراسة ثانية كانت أوسع وأشمل من الدراسة السابقة، إذ تمّ ذلك في إطار فعاليات (مؤتمر التعريب السادس) الذي تمّ انعقاده بالرباط في السنة ذاتها. وقد تكفّل بهذا العمل ستّ لجان عمل قامت كلّ واحدة منها بدراسة المشروعات المعجمية التي تدخل في نطاق اختصاصها، بحيث تولّت اللّجنة المختصّة بمعجم الاقتصاد أمر هذه المرحلة، فعقدت لأجل ذلك "اجتماعات مكثّفة على مدار خمسة أيام نشّطها خبراء ومختّصون عرب، لأجل إخضاع المعجم لدراسة أخرى معتمدة على أسس ومناهج تمّ الاتفاق عليها مسبقا"[2] بغية تجهيزه للمرحلة الأخيرة وهي مرحلة الإخراج والطبع النهائيّ.

د ـ مرحلة الطبع النهائي: قبل الانتقال إلى هذه المرحلة أحال المكتب المشروع إلى أستاذ خبير بكليّة العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة (محمد الخامس بالرباط)، لأجل استكمال واستدراك نقائصه، ومن ثمّ إعداده لآخر خطوة وهي مرحلة الطبع النهائي. ولأجل تيسير وتبسيط طرق البحث في هذا المعجم عمل المختّصون على "تزويده بفهرسين يوضّحان متنه ويسهّلان العودة إلى مصطلحاته الفرنسية والعربية، فتهيّأ لهذه المهمّة (عبد الرحمان العلوي) الذي كان خبيرا بالمكتب، أعدّ له فهرسين بالفرنسية والعربية، كما قام أثناء الطبع بمراجعته."[3] وبهذه المرحلة الأخيرة اكتملت الصورة النهائية للمعجم وأعدّه المكتب للطبع، آملا أن يكون هذا العمل لبنة أخرى من لبنات العمل المصطلحيّ العربي الموحّد الذي يعدّ أسمى هدف يسعى المكتب إلى تحقيقه.

[1] ـ مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد ، ص66.
[2] ـ المرجع نفسه ، ص6.
[3] ـ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ويبقى في الأخير، أن نشير أنّ كلّ المراحل السالفة تخضع لعمل ميداني متخصّص، ذلك أنّ المكتب يعمل مع لجان مؤهّلة، ذلك أنّه يتعاقد "مع المؤسسة العلمية المتخصّصة في مجال المشروع تكون هي المشرف العلميّ على إنجازه، وهي التي تختار الخبراء ومتابعة العمل خطوة خطوة."[1] وفي خضّم ذلك يوفّر المكتب للفريق العامل المراجع والمصادر الملائمة، بالتعاون مع الخبراء اللّغويين الذين ينتمون إلى المكتب.

المطلب الثالث: مكتب تنسيق التعريب وشعار التوحيد.

1 ـ مفهوم التوحيد المصطلحي: تتفرّع ألفاظ اللغة حسب مستويات استعمالها إلى ثلاثة أنماط: فإمّا أن يكون استعمالها حقيقيا تبعا لأصل وضعها اللغويّ، وإمّا أن يكون استعمالها مجازيا نتيجة تحوّل دلالي ينقلها من حيّز لغوي معيّن إلى حيّز لغوي آخر، شرط أن تربط بينهما علاقة دلالية معيّنة. وإمّا أن يكون استعمالها مصطلحيا، بمعنى أنّ دائرة توظيفها لا تخرج عن إطار التخصّص العلمي، كما أنّ دلالتها لابدّ أن تنتقل من طابعها اللغويّ الأصليّ إلى طابع مصطلحيّ يؤطّر تصوّراً أو مفهوماً علمياً معيّناً.

إنّ هذا الانزياح الدلالي ـ إن صحّت تسميته كذلك ـ يجب أن يحظى باتفاق وإجماع هذه الفئة التي ستوظّفه في تواصلها العلميّ، باعتبار أنّ "حماية التواصل بين المختصّين والعلماء ـ كما يرى فيلبر ـ يقتضي العمل على تنسيق الأنشطة المصطلحية على المستوى الدولي، وصياغة مبادئ مصطلحية دولية موحّدة تشمل طرائق توليد الوحدات المعجمية المتخصّصة ومبادئ تسمية المفاهيم، وتحديد الرموز المعتمدة في وحدات التقييس ونحوها..."[2] وعلى هذا يرتكز(علي القاسمي) في تعريفه لمبدأ التوحيد على أساس التمييز بينه وبين المصطلحات التي تقاربه في المفهوم، ونعني بها التقييس والتنميط. حيث يعرّف التقييس محدّدا وظيفته، فيقول: "يُعنى التقييس أو المعبرة بإرساء واعتماد المعايير أو المقاييس أو الأنماط أو الأسس أو المبادئ أو المواصفات التي تصنع بموجبها الأشياء أو تضبط بحسبها الأجسام، أو توضع على غرارها الأشكال، أو تصاغ وفقها المصطلحات وتشبه عملية التقييس عملية وضع القوانين الواجب إتباعها"[3] وهذه المعايير أو المقاييس التي تصاغ وفقها المصطلحات يجب أن تكون ذات صبغة عالمية، حيث تستقي كلّ لغة من هذه المعايير ما

[1] ـ أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحيّة، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحيّة والطبية، ص166.
[2] ـ محمود شاكر سعيد، المصطلحات الأمنية المستخدمة في الدول العربية، دط، 2016، الرياض، دار جامعة نايف، ص18.
[3] ـ علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 305.

يتماشى ويتناسب مع طبيعة النظام اللغوي الذي يؤطّرها، ولهذا تولّت مهمّة تسطير هذه المبادئ والأسس (المنظمة العلمية للتقييس) على المستوى الدوليّ في حين تتكفّل المجامع اللغوية و(مكتب تنسيق التعريب) بهذه المهمّة على المستوى العربي.

وفي السياق نفسه يعرّف (التنميط) على النحو التالي: "ونعني به وضع المصطلحات الجديدة للتعبير عن المفاهيم المستحدثة، وفق الأنماط والمقاييس أو المعايير المتّفق عليها في عملية التقييس"[1] فهي إذن مرحلة تالية لمرحلة التقييس لأنّها تمثّل واجهتها التطبيقية، بمعنى أنّها تُدخل المعايير والمقاييس المسطّرة حيّز التطبيق، وبدونها تبقى هذه المعايير مجرّد قوانين نظرية لا يمكن الجزم بصحتها ونجاعتها ما لم تطبّق في عمليات الوضع المصطلحي.

وفي موضع آخر يرى (القاسمي) بأنّ توحيد المصطلح العربيّ، ينبني على مفهومين أساسيين، يوضّحهما قائلا: "... وفي علم المصطلح يعني التوحيد، إمّا توحيد المعايير والمبادئ والمنهجيات التي تصاغ في ضوئها المصطلحات، وإمّا انتقاء مصطلح واحد من بين عدّة مترادفات للتعبير عن مفهوم معيّن، ليحلّ محلّ المصطلحات العديدة المترادفة المستعملة في التعبير عن ذلك المفهوم."[2] وهو مفهوم يختلف في بعض المناحي عند باحثين آخرين.

وتبعا لذلك، يتّخذ التنميط مفهوما آخر عند (الحمزاوي) يختلف عن مفهوم التوحيد، حيث يصرّح بهذا فيقول: "... وعلى هذا الأساس يستحسن أن نشير إلى أنّ مفهوم التنميط الذي نعنيه يختلف تماما عمّا يعنى بتوحيد طرق وضع المصطلحات من مجاز واشتقاق ونحت وتعريب... كما يختلف تماما عن توحيد مناهج الترجمة وفنياتها"[3] ولذلك يحدّد مفهوم التنميط انطلاقا من استعراض المقابل الأجنبي الفرنسي والإنجليزي، حيث يتابع تعريفه قائلا: "... فهو يتّصل بالأحرى بعنصر هامّ من عناصر التوحيد وهو ما يعبّر عنه ب F/normalisation – E/ standarisation الذي اقترضنا له مصطلح التوحيد لطرق الوضع ومناهج الترجمة ... وهو يفيد اختيار شكل أو استعمال مصطلح لغويّ دون غيره من الأشكال والاستعمالات أو المصطلحات السائدة في ميدان معيّن، وذلك بالاعتماد بالخصوص على مقاييس تعتبر شرط كفاية، لأنّ شرط اللّزوم متوفّر في

[1] - علي القاسمي، علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية ، ص 105.
[2] - المرجع نفسه، ص305.
[3] - محمد رشاد الحمزاوي، المنهجية العربية لوضع المصطلحات (من التوحيد إلى التنميط)، اللّسان العربي، ع24، 1985، ص 41.

طرق الوضع ومناهج الترجمة"[1] وعلى هذا النسق الغربي إذن يبني (الحمزاوي) مفهوماً عربيّا خاصّا لما أسماه بالتنميط، مرفقا إيّاه بخّطة عمل مبدئية، يشرح خطواتها في ما يلي: "والمراد من التنميط اعتماد نظام ييسّر علينا اختيار المصطلحات، ويشترط فيه بعد الاتّفاق على طرائق الوضع ومناهج الترجمة:

أ- قوانين وقواعد منسجمة وموحّدة تطبّق على جميع المصطلحات بدون استثناء.

ب- الترقيم، وذلك بإسناد أعداد لكلّ مصطلح لتمييزه عن غيره، كما تميّز جميع الأشياء بجودتها وإتقانها وقيمتها.

ج- السرعة في الاختيار مثل السرعة المعتمدة لاختيار مادة مصنّعة دون أخرى.

د- تجاوز طرق التوحيد إلى نتائج التنميط، لأنّه مهما كان الاتّفاق على طرق التوحيد فإنّها لا تكفي لضمان التنسيق والاتفاق."[2] لأنّ ذلك محكوم بخضوع المصطلح لميدان الاستعمال لاختبار فعاليته.

ومن ثمّ تعتبر هاتان العمليتان مرحلتان أوّليتان يعتمدهما المصطلحيون في توليد المصطلحات إلاّ أنّه كثيرا ما يؤدي الالتزام بهذه الضوابط مجتمعة إلى الحصول على مجموعة من المصطلحات المعبّرة عن المفهوم نفسه، وهذا أمر طبيعي مردّه اختلاف وجهات نظر الواضعين ورؤاهم الخاصّة اتّجاه توليد مصطلح للتعبير عن فكرة محدّدة، ويكثر هذا في مجال ترجمة المصطلح الأجنبي على وجه خاصّ.

ونشير إلى أنّ عملية الوضع المصطلحي تمرّ بمسارين أساسيين "فإمّا أن يضع المصطلح واضع يكون هو المستحدث للمفهوم الدالّ عليه فلا ينازع فيه، فيتحقّق بذلك مصطلح واحد لمفهوم واحد، وإمّا أن يضعه واضع يكون مترجما لمصطلح أجنبيّ فتتعدّد المصطلحات المقترحة لترجمة المصطلح الأجنبيّ بتعدّد المجتهدين، فينشأ عن ذلك تعدّد في المصطلحات مقابل مفهوم واحد."[3] ولذلك فإنّه لابدّ في ظلّ هذا الوضع من الاحتكام إلى معيار أساسي يكمّل العمليات السابقة، بل

[1] - محمد رشاد الحمزاوي، المنهجية العربية لوضع المصطلحات (من التوحيد إلى التنميط)، 105.
[2] - المرجع نفسه، ص 42.
[3] - خديجة هناء ساحلي، نقل المصطلح الترجمي إلى اللغة العربية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، قسم الترجمة، كلية الآداب واللغات جامعة منتوري ، قسنطينة، 2010، 2011، ص 33.

يمكن أن يعدّ أهمّها لأنّه الكفيل بالتخلّص من الفوضى المصطلحية التي يكون منشؤها تعدّد المصطلحات المعبرّة عن مفهوم واحد.

ويتمثّل هذا المعيار فيما يعرف (بالتوحيد المعياري). الذي يعرّفه (القاسمي) على النحو التّالي: "يعني التوحيد المعياري للمصطلحات بصورة عامّة تخصيص مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد بالتخلّص من الترادف والاشتراك اللفظي، وكلّ ما يؤدّي إلى الغموض والالتباس في اللّغة العلمية والتقنية على وجه التحديد"[1] وبهذا يعدّ شرطاً أساسياً تضمن به لغات التخصّص سلامة مصطلحاتها التي تؤمنّ لها مجالات التواصل العلمي المتخصّص.

وهو المفهوم نفسه الذي أشارت إليه (شبكة تعريب العلوم الصحيّة) في تعريف مصطلح التوحيد، حيث كان نصّ تعريفهم على النسق الآتي: "يقصد بتوحيد المصطلح اتّفاق أو تواضع على استعمال مصطلح بعينه دون غيره، للدلالة على مفهوم معيّن في مجال علميّ محدّد داخل لغة واحدة"[2] وهذا يفترض ـ كما أسلفنا ــ أنّ هناك مجموعة مصطلحات مقترحة لابدّ من اختيار واحد منها يكون مناسبا للمفهوم المراد تسميته، ومن ثمّ فإنّ عملية توحيد المصطلح تتطلّب خطّة عمل مضبوطة تقوم على الأسس التالية:

"ـ تثبيت موقع كلّ مفهوم في منظومة المفاهيم الخاصّة بذلك الحقل العلمي طبقا للعلاقات المنطقية والوجودية بين تلك المفاهيم.

ـ تثبيت معاني المصطلحات عن طريق تعريفها.

ــ تخصيص كلّ مفهوم بمصطلح واضح يتّم اختياره، وبدّقة بين المترادفات الموجودة.

ــ وضع مصطلح جديد للمفهوم عندما يتعذّر العثور على المصطلح من بين المترادفات الموجودة"[3] وبناء على ذلك يتفرّد المصطلح بمبدأ أساسيّ ترتكز عليه العملية الاصطلاحية هو الأحادية المصطلحية المقابلة للأحادية المفهومية، والتي يجب أن تخضع بدورها إلى معايير وأسس نستعرضها لاحقاً.

[1] ـ علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 310، 311.
[2] ـ شبكة تعريب العلوم الصحيّة، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص 141.
[3] ـ علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 310.

2 ـ مبادئ التوحيد المصطلحي: يهدف مبدأ التوحيد المصطلحي لتحقيق شعار أحادية المصطلح لأحادية المفهوم، وذلك من خلال العمل على تخصيص مصطلح واحد للمفهوم، ممّا يترتّب عن ذلك أحادية العلاقة التي تربط بين المصطلح باعتباره دالاّ لغوياً، وبين المفهوم والمدلول "وكلّما تدنّى احترام العلاقة بين المفهوم والمصطلح، تراجعت مصطلحيته وقلّ تمييزه عن الكلمة حتى وإن بقي الدالّ واحدا"[1] ومن أهمّ المعايير البينوية والدلالية التي يعتمد عليها في اختيار المصطلح الموحّد نذكر ما يلي:

أ ـ الاطراد وكثرة الاستعمال والشيوع: يتجلّى هذا المبدأ في كثرة توظيف المصطلح من قبل المستهلكين، باعتبار أنّ المصطلحات تبعاً لنسبة استعمالها تنقسم إلى ضربين أساسيين: "فبعضها تبقى بطبيعتها محدودة الاستعمال، فلا يستعملها عادة إلاّ طبقة خاصّة من الاختصاصيين، أمّا بعض المصطلحات الأخرى فتكون مرشّحة للانتشار، وذلك لأنّها ستستعمل حتماً من قبل جميع أفراد الطبقة المنورة، وقد تدخل في لغة الشعر والأدب وتنتشر بين جميع النّاس"[2] ومن ثمّ فإنّ نسبة الشيوع والاستعمال يمكن قياسها إحصائياً " بعدد المصادر والمراجع التي تستخدم المصطلح دون غيره من مترادفاتة"[3] وقياسا على ذلك فإنّ المصطلح الذي يسجّل أعلى نسبة استعمال هو المصطلح الذي يجب أن يحظى بالمصادقة، كونه قد لقي قبولا واستحسانا من قبل الناطقين.

وفي هذا الصدد يبيّن لنا (جميل الملائكة) دور الاستعمال والتداول في الكشف عن درجة صلاحية المصطلح المختار إذ يقول: "ولعلّ من نافلة القول أنّ توحيد المصطلح سيبقى في الأخير في جميع الأحوال رهناً باستعماله وتداوله، فالاستعمال وحده هو الذي ينخل ويغربل ومن ثمّ يستبقي المصطلح الموحّد الذي يكتب له البقاء"[4] باعتبار أنّ الإقبال على مصطلح دون غيره دلالة على توفّره على مقاييس ومعايير محدّدة لم يحظ بها المصطلح المرادف له، وهذا ما جعله يستقطب نسبة استعمال أكبر وأوسع منه.

ب ـ يسر التداول: هذا المبدأ يمنح المصطلح الموحّد الأولوية في الاختيار، ذلك أنّ أهمّ ركيزة تقوم عليها العملية الاصطلاحية هو قانون الاقتصاد اللغوي الذي يجعل اللّفظ سهل النطق ومستساغا

[1] ـ زهيرة قروي، التأسيس النظري لعلم المصطلح، ص 285.
[2] ـ أحمد مطلوب، بحوث مصطلحية، دط، 2006، العراق، منشورات المجمع العلمي، ص 34.
[3] ـ علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 312.
[4] ـ جميل الملائكة، المصطلح العلمي ووحدة الفكر، (اللّغة العربية والوعي القومي)، ص 229.

مكن توظيفه في مختلف مجالات التواصل والتخاطب. ولن يتأتّى ذلك إلاّ إذا كان اللّفظ قصيرا متكوّناً من حروف قليلة "فقصر اللفظ وسهولته من أهمّ الأوصاف التي يجب أن تتصّف بها المصطلحات خاصة إذا كانت هذه المصطلحات قريبة من حياة العامّة، ممّا يعني كثرة استعمالها وتداولها.

ومن ثمّ، فإنّه لا يجوز لنا والحالة هذه أن نعتمد كثيراً على التراكيب الإضافية الطويلة في عملية البناء المصطلحي لأنّها تبعد المصطلح عن هذا المعيار، الذي يمكن أن يخضع للقياس والضبط إحصائيا "على أساس عدد الحروف الأصول التي يتركّب منها المصطلح الموضوع والمقترح"[1] فكلّما كان عدد الحروف الأصلية التي يرتكز عليها المصطلح أقلّ، كان هذا مدعاة للإقبال على استعماله لأنّه أيسر وأسهل تداولا. وأمّا (علي القاسمي) فإنّه لا يحبّذ الارتكاز على العدّة الحرفية للمصطلح، وجعلها مقياسا يعتدّ به في تحقيق مبدأ تيسير التداول، حيث يقول معلّلا سبب ذلك" ولكن إذا ما علمنا أنّ الأغلبية الساحقة من الألفاظ العربية هي ذات جذور ثلاثية الأصول أدركنا أنّ مقياس يسر التداول ذو فائدة محدودة، فالتفاضل عادة بين مصطلحات جميعها ذات جذور ثلاثية الحروف، ولهذا لا بدّ من البحث عن خصائص صوتية أو تركيبية أخرى تيسّر تداول مصطلح دون غيره من المصطلحات المترادفة"[2] فهذه المقاييس ترتبط بطبيعة العادات الصوتية والتركيبية التي يقوم عليها النظام اللغوي العربيّ، ولذا فقد حاول المصطلحيون إيجاد ضوابط أخرى يحتكمون إليها في اختيار المصطلح المناسب، سنستعرضها لاحقا في عرض منهجية التوحيد التي أقرّها مكتب تنسيق التعريب في مجال تقييس المصطلحات وتوحيدها.

ج ـ الحوافز: يرى الدكتور (الحمزاوي) أنّ مبدأ الحوافز يتعلّق في الأصل بالمقاييس اللغوية البينوية والدلالية التي يجب أن يتوافر عليها المصطلح، كي يضمن استقراره في صرح المنظومة المصطلحية التي ينوي الواضعون إلحاقه بها، حيث تتلخّص هذه المعايير في "صيغته البسيطة وسهولة الاشتقاق وتركيبه الصرفي الواضح، وقصره، وخلوّه من الغرابة والنحت المعقّد"[3] وكلّها كما نرى تراعي الهيئة الشكلية التي يجب أن يؤطّر وفقها المصطلح الموحّد.

[1] - محمد رشاد الحمزاوي، المنهجية العامة لوضع المصطلحات (من التوحيد إلى التنميط)، ص 47.
[2] - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه اللغوية وتطبيقاته العملية، ص 32.
[3] - محمد رشاد الحمزاوي، المنهجية العربية لوضع المصطلحات (من التوحيد إلى التنميط)، ص 46.

3 ـ دور مكتب تنسيق التعريب في إرساء قواعد التوحيد: لقد أدركت (جامعة الدول العربية) خطورة هذا التشتت والاضطراب المصطلحي في عرقلة مسار الوحدة العربية، فسخّرت لمجابهته والحدّ منه جهازا متخصّصا يتمثّل في (مكتب تنسيق التعريب)، وكان من أبرز المهام التي أوكلت إليه هي "تنسيق الجهود التي تبذل لإغناء اللغة العربية بالمصطلحات الحديثة، وتوحيد المصطلح العلمي والحضاري في الوطن العربي بكلّ الوسائل الممكنة، وكذلك مهمّة الإعداد لمؤتمرات التعريب الدورية التي تشارك فيها جميع الأقطار العربية بممثلين عن أجهزتها التربوية، ومجامعها اللّغوية وجامعاتها ومعاهدها العلمية والمختصين بها"[1] ومن ثمّ فقد رسم المكتب مخطّطا كاملا لأجل تحقيق هذا الهدف، أي لأجل العمل على توحيد وتنسيق الجهود المصطلحية العربية وجمع شتاتها. وكان أوّل مجال ركّز عليه المكتب هو مجال التعليم بكلّ فروعه (العام، المهني، التقني العالي) باعتباره من أكثر المجالات الحيويّة التي تستثمر البحوث اللغوية والمصطلحية في مختلف المجالات والتخصّصات.

وفي المقابل سطّر المكتب خطّة جامعة حاولت أن تستفيد قدر الإمكان من الجهود العربية التي بذلت في هذا الميدان، مع الأخذ بعين الاعتبار واقع المجتمعات العربية، وسعيها الحثيث إلى متابعة الركب العلمي والحضاري العالمي، حيث تقوم المنهجية المعتمدة من طرف المكتب على ثلاث محطات رئيسية استغرقت كلّ منها فترات زمنية متتابعة كان السابق فيها ممهّدا للاحق وهي في مجملها ترتكز على مجموعة من الإجراءات التطبيقية نلخّصها في ما يلي:

أ ـ المرحلة الأولى: (1961– 1981): هي مرحلة أوليّة تمّ فيها إعداد قوائم مصطلحية ثلاثية اللغة (الإنجليزية، الفرنسية، العربية)، حيث تتشكّل المادة المصطلحية التي بنيت عليها هذه القوائم من الرصيد المصطلحي المتداول في مختلف المؤسسات والهيئات العلمية والتعليمية على مستوى الدول العربية، مع الإشارة إلى أنّ هذه المصطلحات التي تمّ جمعها لم تخضع لنفس المناهج التوليدية.

وقد انبثق عن كلّ ذلك مجموعة من المشاريع المعجمية المتعلّقة بتخصّصات كثيرة منها (الفيزياء، الجغرافيا، الكهرباء، التجارة...)، وفي مرحلة تالية "عرضت هذه المشروعات المعجمية على مؤتمرات التعريب (الثاني والثالث والرابع) التي عقدت على التوالي: 1973 بالجزائر، 1977

[1] ـ محمود علي الزركان، الجهود الغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص 404.

بليبيا، 1981 بالمغرب، وقام المكتب بعد المصادقة عليها بطبعها ونشرها وتوزيعها"[1] على كلّ الهيئات المهتّمة بالمجال المصطلحي في العالم العربيّ، وذلك حسب الإمكانيات الماديّة التي يتوفّر عليها المكتب ويسمح بها.

وقد تمّ في هذه المرحلة جمع مختلف المقابلات المصطلحية العربية للمصطلحات الأجنبية المترجمة في مختلف المجالات العلمية والتي أعدّتها الهيئات اللغوية والمجامع العربية، إضافة إلى الجهود الفردية التي يمثلها المصطلحيون والمعجميون من مختلف الدول العربية، وذلك لأجل تحديد درجة الاتّفاق والاختلاف حول المقابلات العربية المقترحة، ومقارنتها ببدائلها التراثية إن وجدت.

ب ـ المرحلة الثانية (1982 ـ 1998): وأمّا المرحلة التالية فتتمثل في "عقد ندوات مصغّرة للمختصّين لمراجعة المصطلحات العربية مع مقابلاتها الأجنبية في ضوء مدلولاتها العلمية"[2] وهي مرحلة مهمّة جدّا لأنّها تجمع أصحاب الاختصاص من غير اللغويين لدراسة هذه المصطلحات وتقويمها، ومن ثمّ اختيار الأنسب والأصلح منها في التعبير عن المدلولات العلمية المراد تسميتها.

وبناء على ما تمّ عرضه، يتضّح لنا أنّ المرحلة السابقة تبقى مرحلة ناقصة لكونها مقيّدة بفترة زمنية محدّدة، لا يمكنها أن تصل إلى تلبية كلّ الحاجات التعبيرية ذات الطابع المصطلحي خاصة وأنّ الحركية العلمية على الصعيد العالميّ في تسارع كبير، ومن ثمّ وجب على المكتب في ظلّ هذه الأوضاع أن يسدّ النقائص المصطلحية في الميدان العربي، وذلك "بتتّبع ما يصدر من المعاجم العلمية والتقنية في البلدان المصنّعة في أوربا وأمريكا، وما يستجّد في مجالات الاختصاص."[3] وما تقذفه هذه الحركية العلمية الغربية إلى الوطن العربي الذي عليه أن يبقى جاهزا بكلّ طاقاته لاستقبالها، وتوفير البدائل العربية المناسبة لها.

وعليه، تُعدّ المحطّة الثانية التي توقّف عندها العمل المصطلحي العربي مرحلة مراجعة لطريقة العمل التي سار عليها المكتب في المرحلة السابقة، إذ لا حظ المختصّون أنّ هذه المصطلحات لم تخضع لمنهجية توليدية موحّدة، ممّا أدّى إلى وقوعها في جوّ من الاضطراب والفوضى. ومن ثمّ كانت الخطوة التي لابدّ منها في هذه المرحلة هي وجوب إيجاد منهجية ضابطة تكون منبعا إجرائيا

[1] - إسلمو ولد سيدي أحمد، تجربة مكتب تنسيق التعريب في إعداد المصطلح العربي وتوحيده ونشره، (اللّسان العربي)، ع61، 2011 ص74.
[2]- محمود علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص404.
[3] - المرجع نفسه، ص406.

يستعين به واضعوا المصطلحات. ولأجل ذلك عقد المكتب سلسلة من الندوات التعريبية التي تهدف إلى إرساء مبادئ ومعايير مصطلحية تقنّن عملية توليد المصطلحات وتوجّهها. والتي بنيت في أساسها على إستراتيجية شاملة تحظى بموافقة جميع الأطراف المشاركة في العملية الاصطلاحية، مع الإشارة إلى أنّ خطّة (مكتب تنسيق التعريب) اتّخذت مسارا محدّدا يتمثّل في"جمع المصطلحات الإنجليزية والفرنسية المستعملة في الموضوع الواحد، ثمّ تجمع مقابلاتها العربية ممّا وضعته المجامع اللغوية والمؤسّسات الأخرى في الوطن العربي، وتعقد ندوة لاختيار المقابل العربيّ الأفضل لكلّ مصطلح أجنبيّ، ثمّ يقام مؤتمر عام للتعريب لإقرار المصطلحات العربية المختارة التي تطبع في كتب تحمل شعار (جامعة الدول العربية) وتعمّم على الدول الأعضاء."[1] وقد كانت مجمل الأعمال والدراسات والبحوث المعروضة في كلّ الندوات والمؤتمرات التي أشرف عليها المكتب تهدف إلى التنسيق والتشاور المستمرّ مع مختلف الهيئات والمؤسّسات العربية المهتمة بمجال المصطلح.

ونظرا لأهمية العمل الحاسوبي في تطوير مسار الحركة المصطلحية المتجدّدة والمتسارعة كان من أهمّ الأولويات التي سطرّها (مكتب تنسيق التعريب) هو العمل على تحديث مشاريعه المصطلحية وعصرنتها، بالاعتماد على الآليات الحاسوبية التي لا يستهان بدورها في مجال توفير الجهد والوقت والمال. ولأجل ذلك عقد المكتب ندوة داخلية كان مقرّها (طنجة المغربية) وتحديدا في (مدرسة الملك فهد العليا للترجمة)، بتاريخ (22-21 أفريل 1996) تحت عنوان (ندوة التقنيات الحاسوبية في خدمة المصطلح العلمي والمعجم المختصّ) حيث كان الهدف من انعقادها تنسيق الجهود لأجل دعم العمل المصطلحي العربي بالتقنيات المعلوماتية، وذلك بالتعاون مع (المنظّمة العربية للمواصفات والمقاييس) إضافة إلى المؤسّسات العربية المهتّمة بالمجال المصطلحي من مختلف الدول العربية، وذلك على اعتبار أنّ الاستعانة بالوسائل التقليدية في هذا المجال الحيويّ سيعطّل مسار البحث المصطلحي العربيّ ويعرقله، إذ لا يمكن بواسطتها الإحاطة بهذا العدد الهائل من المصطلحات الوافدة بشكل مستمر إلى اللّغة العربية، والوصول إلى توفير مكافئاتها المناسبة.

وبناء على ذلك، شارك في أعمال هذه الندوة سبعة عشر باحثا متخصّصا في مجال المصطلحية والمعجمية والمعلوميات وبنوك المصطلحات من مختلف أرجاء الوطن العربيّ، وكان

[1] - علي القاسمي، عوائق توحيد المصطلح العلمي العربي ومتطلبات إشاعته وتعميم استعماله، (ندوة تطوير منهجية وضع المصطلح العربي وبحث سبل نشر المصطلح الموحدّ وإشاعته)، (اللسان العربي)، ع39، يونيو، حزيران 1995، ص218.

من بين أهمّ الاقتراحات التي خرجت بها هذه الندوة أن أوكلت إلى بنك المصطلحات التابع لمكتب تنسيق التعريب مهام كثيرة أبرزها:

"ـ توثيق المصطلحات الموحّدة التي أقرّتها مؤتمرات التعريب العربية، والمصطلحات المنسّقة التي أصدرتها المجامع اللغوية والمنظّمات العربية المتخصّصة، وتيسير نشرها وتعميمها.

ـ توفير المعلومات للباحثين عن المعاجم المختصّة، والبحوث والدراسات المتعلّقة بعلم المصطلح في الترجمة والتعريب والمتّخصصين في هذه الحقول.

ـ التنسيق بين بنوك المصطلحات في الوطن العربي لإيجاد آلية عمل تمكّن من الاستفادة بين العاملين فيها."[1] وقد أضفت كلّ هذه الجهود إلى تحسين مردودية العمل المصطلحي على مستوى المكتب، فقد كانت المعاجم والمشاريع المصطلحية التي أصدرها المكتب بعد هذه المرحلة أكثر تنظيما وضبطا من سابقتها التي اعتمد في إنتاجها على آليات تقليدية، زيادة على ثراء رصيدها المصطلحي بفضل تحديث وسائل العمل وتطويرها.

ج ـ المرحلة الثالثة: (من 1998 ـ إلى يومنا هذا): وفيها استكمل المكتب إنتاج مشاريع معجميّة جديدة في تخصّصات أخرى منها (الإعلام، الأرصاد الجوّية، علوم البحار...) وقد عرضت هذه المشاريع ـ على عادة المكتب ـ على مؤتمري التعريب الثامن والتاسع المنعقدين سنة (1998) في المغرب، والمؤتمر العاشر في سوريا عام (2002)، وكان من بين أهمّ التوصيات التي أفرزتها هذه المؤتمرات التعريبية هو طبع بعض المشروعات المعجمية، في حين مازال بعضها الآخر قيد الطبع.

[1] ـ التقرير الختامي لندوة التقنيات الحاسوبية في خدمة المصطلح العلمي والمعجم المختص (طنجة: 21-22 أبريل، نيسان، 1996) (اللسان العربي)، ع39، يونيو، حزيران، 1995، ص346.

المبحث الثالث: تجليّات الصناعة المعجمية المتخصّصة في المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد:

المطلب الأوّل: مناهج الترتيب المعجميّ في المعجم المختصّ

1ـ مفهوم المعجم المختصّ:

أ ـ تعريف المعجم المختصّ وأهمّ أقسامه : لقد فرضت الحركة العلمية والتكنولوجية في عصرنا ظهور ما يعرف في الدرس المعجمي الحديث بـ"المعاجم المتخصّصة" التي تحمل في ثناياها مفاتيح هذه العلوم والمعارف، ونعني بذلك المصطلحات العلمية والمفاهيم المتخصّصة المتعلقة بها، والتي لا يمكن لأيّ علم أو نشاط بشري الاستغناء عنها. وقد انبثق عن هذا اختلاف أشكال وأصناف هذه المعاجم، بحيث تتلخّص كلّها في صنفين رئيسيين هما:

أوّلا ـ المعاجم المختصّة في علم أو فن أو مجال معيّن: هي نوع من المعاجم " تعالج قسما واحدا من المفردات وتختصّ بأحد فروع المعرفة، هدفها مساعدة القارئ على معرفة معاني لغة حقل معين من حقول المعرفة ومصطلحاته، من ذلك... معجم الشهابي للمصطلحات الزراعية، والمعاجم التي ينشرها تباعًا مكتب تنسيق التعريب."[1] وتتفرّع هذه المعاجم بدورها إلى نوعين أساسيين تبعا لنوعية المصطلحات التي تتضمّنها، أوّلهما يضمّ مصطلحات حقل معرفيّ محدّد (كاللغة أو الاقتصاد أو الطب أو غيرها...) وأمّا قسمها الثاني فيحوي مصطلحات تنتمي إلى مجموعة تخصّصات فرعية متجانسة، تنطوي كلّها تحت فرع علميّ واحد كمجال العلوم الإنسانية أو العلوم الاجتماعية أو العلوم التكنولوجية، وغالبا ما تكون هذه المعاجم إمّا ثنائية أو متعدّدة اللغات.

ويطلق عليها (حسن ظاظا) اسم (معاجم المصطلحات) لاهتمامها بمصطلحات مجال تخصصيّ معين، بحيث تذكر في المعجم مرفوقة بشرح مدلولها، أمّا (المسدّي) فيقترح لها تسمية أخرى هي (القاموس الفني)، إذ يعرّفه قائلا: "يرتكز القاموس المختّصّ أو ما يسمى (بالقاموس الفنيّ) على إحصاء المنظومة الاصطلاحية التي يقوم عليها علم من العلوم ومصطلحات العلم ـ أيّا كان ـ إنّما هي نظام من الدوال مشتّق من نظام دوال اللغة التي يتداوله بها أهله، فالثبت المصطلحي هو مجموعة من الألفاظ التي حُوّلت عن دلالتها الأولى لتختصّ بها دلالات فنية تُدرَكُ

[1] ـ علي القاسمي، علم اللّغة وصناعة المعاجم، ط1، 1995، الرياض، جامعة الملك سعود، ص66.

بسياقها العلمي،"[1] إذ يبقى الارتباط الدلالي قائما بين هذه الألفاظ والدلالات الفنيّة الجديدة التي اكتسبتها، في حالة ما إذا بقيت مرتبطة بهذه السياقات.

ثانيا ـ المعاجم الموسوعية: يحتوي هذا النمط من المعاجم على مصطلحات علوم وفنون ومعارف مختلفة، ومن أبرز سماتها أنها تتوسّع كثيرًا في شرح وتعريف المصطلحات الواردة فيها، كما أنّها تعتمد إلى جانب ذلك على مختلف الوسائل الإيضاحية المساعدة كالرسوم والخرائط والبيانات والجداول... إلى غيرها من الآليات التي تلعب دورا كبيرا في زيادة توضيح المفاهيم وشرحها.

ثالثاـ المَسَارد المصطلحية: تجمع المسارد قائمة من المصطلحات المتقابلة في لغتين أو أكثر وهي في مجملها تعتمد على الترتيب الألفبائي على حروف إحدى اللّغات التي يتضمّنها المسرد وغالبا ما تنتمي هذه المصطلحات إلى مجالات علمية مختلفة بحيث يختصّ كلّ مسرد بتخصص علميّ محدود، ومن ثمّ يتميّز المسرد عن المعجم في كونه أقلّ فائدة منه لأنّه لا يذكر أيّة معلومات أوشروح، أو تعاريف عن الكلمات أو المصطلحات التي يحتوي عليها. ممّا يؤكّد لنا أنّ المبادئ التي تقوم عليها المسارد المصطلحية هي نفسها المبادئ التي تستند عليها سلسلة (المعاجم الموحّدة الصادرة عن مكتب تنسيق التعريب) والتي تناولت مصطلحات تخصّصات علمية كثيرة لغوية وغير لغوية.

ب ـ علاقة المعجم المختصّ بمعاجم الترجمة: إنّ معاجم الترجمة هي المعاجم التي تعتمد في عرض موادها اللغوية على أكثر من لغة، وعادة تكون ثنائية أو ثلاثية اللّغة، ومن ثمّ فهي "معاجم ذات مدخل واحد تعالج أكثر من لغة مثل معالجة دلالة اللفظة عبر لغتين أو ثلاث لغات، وتتميّز هذه المعاجم بدّقة الصياغة والشرح والصور البيانية كونها معاجم تعليمية في أغلب الأحيان."[2] ومن ثمّ فلغة الشرح فيها هي غير لغة المدخل، وعادة ما تكون هذه المعاجم ذات حجم صغير أو متوسّط ويدخل في دائرتها تلك المعاجم التي تعتمد التعدّد اللغوي في عرض مادتها المعجمية.

وقد يبدو للوهلة الأولى أنّ هذا النوع من المعاجم قد ظهر حديثا بحكم الانفتاح الحضاري المعاصر، إلا أنّ الواقع يثبت غير ذلك إذ تُعَدّ من أقدم المعاجم التي عرفها الفكر الإنساني، وقد ازدادت حركيتها ونشاطها مع نشاط حركة الترجمة التي تقوم بدور فعّال في نقل العلوم والمعارف

[1] ـ عبد السلام المسدّي، قاموس اللسانيات مع مقدّمة في علم المصطلح، ص87.

[2] ـ هدى بوليفة، ترجمة المصطلح الطبي، (كتاب الألم المزمن لرتشارد توماس، تر: ج.ب الخوري نموذجا)، مذكّرة بحث لنيل درجة الماجستير، مدرسة الدكتوراه، قسم الترجمة، كلية الآداب واللغات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، 2008، ص 40.

من لغة إلى أخرى، وأمّا حديثا فإنّ تطور العلاقات الدولية في أرجاء الكرة الأرضية فرض العودة إلى مثل هذه المعاجم والاستعانة بها. وبما " أنّه يتعذّر توحيد لغة إنتاج المعرفة فإنّه لا مندوحة من البحث عن الوسائل الكفيلة بالتقريب بين لغات إنتاج المعرفة، ومن أهمّ هذه الوسائل المعاجم الثنائية أو متعدّدتها"[1] وقد اعتمد بعض الدارسين على مبدأ الأحادية أو التعدّد اللّغوي المعجميّ كمعيار يميّزون بواسطته بين المعجم والقاموس، إضافة إلى معايير أخرى تلخّصها الدكتورة (ليلى المسعودي) في قولها: "إنّ المعجم يكون متعدّد اللّغات، في حين أنّ القاموس يمكن أن يكون أحادي اللغة أو متعدّد اللغات، كما يتّسم الأوّل بغياب التعاريف والاكتفاء بتقديم مجموعة من المصطلحات في شكل مقابلات معجمية تنبني على علاقة التكافؤ القائم، أو المفترض بين اللّغة المصدر واللغة أو اللّغات الهدف"[2] إذ غالبا ما تكون الدلالة المراد التعبير عنها في اللغتين واحدة ولكنّ وجه الخلاف يكمن في اللفظ أو البنية اللغوية المعتمدة في التعبير عنها في اللغتين معا.

وفي حقيقة الأمر، إنّ المعاجم الثنائية اللّغة من الممكن أن تكون مداخلها المعروضة عبارة عن مصطلحات متخصّصة تنتمي إلى أحد الإطارات المعرفية، "فهي معاجم انتقائية محدودة لمعالجة جزء من المفردات أو الموضوعات من ميدان ما، ثمّ تتنوع وتتباين وفق المنهج أو الصورة التي تفرضها الحاجة أو رؤية المؤلف، ويكون المعجم وحيد اللسان أو متعدّدا أو موسوعيا أو غير موسوعي متخصّصا في واحد أو في جملة من الفنون."[3] قد تكون متقاربة فيما بينها، كما قد تكون متباعدة عن بعضها البعض. ووفقا لهذا المبدأ، ينتج عن امتزاج المصطلحات المتخصّصة والتعدّدية اللغوية صنف معجمي جامع هو (المعجم المختصّ الثنائي والمتعدّد اللّغة) حيث يتقيّد بإيراد صنف محدّد هو المصطلحات دون غيرها من الكلمات العامّة، إضافة إلى وجوب التزامه بحصر المصطلحات التي تشكّل مداخله في مجال محدّد دون خلط أو تشويش.

ومن ثمّ، فإنّ هذا الصنف من المعاجم إن طبق هذه المعايير والتزم بها فإنّ من شأنه أن يقدّم للآفاق المعرفية الإنسانية خدمات جليلة لا يمكن تجاهلها أو التغاضي عنها، تتمثل أهمّها في "تيسير التواصل بين الباحثين والعلماء والخبراء في مجالات العلوم والمعارف المتنوّعة والمتعدّدة كما تسمح بإدراك الإنتاجات العلمية والمعرفية، وتسمح بالعمل على تطويرها سواء بلغة إنتاجها أو

[1]- عز الدين البوشيخي، نحو تصوّر جديد لبناء المعجم العلمي العربي (معجم اللسانيات نموذجا)، مجلّة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلّد 78، ج4، ص1142.

[2] - ليلى المسعودي، ملاحظات حول معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية (مقاربة لسانية)، اللسان العربي، ع46، 1998، ص166.

[3] - ابن حويلي ميدني، المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني، دط، 2010، الجزائر، دار هومة، ص103.

باللغة المنقول إليها."[1] ممّا يجعل المعرفة الإنسانية تتخطّى حواجز اللغة، أو بتعبير آخر تجعل هذه الأخيرة أداة مطواعة في سبيل نقل العلوم والمعارف بين الشعوب.

وتبعا لكل ما سبق ذكره، يمكن القول بأنّ المعاجم الموحّدة بما في ذلك (معجم الاقتصاد) هي معاجم مزدوجة الوظيفة، فهي معاجم مختّصة لأنّها تعالج مصطلحات معادن معرفية محدّدة (كاللسانيات أو الجغرافيا أو الاقتصاد وغيرها...) كما أنّها معاجم متعدّدة اللغات، لأنّها تعتمد في عرض مداخلها المصطلحية على ثلاث لغات هي (اللّغة العربية والإنجليزية والفرنسية). وعلى الأساس يشير(إبراهيم بن مراد) إلى أهمّ خصائصها، معلّقا في الوقت ذاته على موقع اللّغة العربية في متنها، فيقول: "فالسمة الأساسية في هذه المعاجم كلّها هي الترجمة فهي معاجم ثنائية اللغة أو متعدّدة اللغة... قد رتّبت مداخلها المعجمية على حروف المعجم الأعجمية حسب تتابع المصطلحات الأعجمية التي اتّخذت فيها مداخل رئيسية مرجعية، بينما نزلت المصطلحات العربية فيها منزلة ثانوية."[2] وهو ما تؤاخذ عليها المعاجم الموحّدة التي كان هدفها الأساس هو خدمة اللغة العربية، بينما واقعها يثبت أنّ اللغة الإنجليزية أخذت فيها الموقع الأوّل، كما سنثبته في مباحث لاحقة.

2ـ أنماط المداخل المصطلحية في المعجم المختصّ

أ ـ تعريف المدخل المصطلحي: يعتبر المدخل أساس بناء المعجم لكونه يمثّل الوحدة المعجمية الرئيسية التي تورد بعدها باقي الوحدات اللغوية التي تنتمي إلى مجالها الدلالي، وتتجلّى أهميته في كونه عبارة عن "عنصر يتضمّن معلومات خاصة بمعانٍ مختلفة أو بمفهوم خاص، وتُعَدّ المادة أو المداخل العمود الفقري لأيّ عمل يهدف في النهاية إلى صناعة المعجم حيث أنّ المواد أو المداخل هي هدف صانع المعجم، يشرحها ويضبطها ويبيّن اشتقاقاتها، وما إلى ذلك من الأمور التي تتضافر وتتعالق من أجل التعريف، كما يرد تحت المداخل"[3]. ولكي يكون المدخل المعجميّ متكاملا وجب أن يتضمّن مختلف الوحدات المعجمية باختلاف أشكالها ودلالتها، شرط أن تكون منبثقة عن الشكل والدلالة الأصلية التي تفرّع عنها. مع الإشارة إلى أنّ المداخل في المعجم العامّ

[1] - عز الدين البوشيخي، نحو تصوّر جديد لبناء المعجم العلمي العربي، ص1142.
[2]- إبراهيم بن مراد، دراسات في المعجم العربي، ص296.
[3]- محمد رشاد الحمزاوي، المعجمية : مقدمة نظرية ومطبّقة، مصطلحاتها ومفاهيمها، دط، 2004، تونس، مركز النشر الجامعي ص203.

تختلف عن نظيرتها في المعجم المختصّ، باعتبار أنّ مداخل هذا الأخير أغلبها عبارة عن وحدات اسمية ذات قوالب تركيبية مختلفة العناصر فقد" زاحمت المداخل المركّبة والمعقّدة المداخل البسيطة المفردة، لا سيّما في المعاجم التقنية والتكنولوجية"[1] بحيث تتعدّد عناصر هذه التركيبات المصطلحية ممّا يترتب عنه دلالات مفهومية جديدة.

ب ـ أنماط الوحدات المصطلحية المتخصّصة: تصنّف المداخل المعجمية التي ترتكز عليها المعاجم المتخصّصة في أربعة أصناف رئيسية هي:

أوّلا- الوحدة المعجمية الجزئية: ويمثّل هذا النوع "المقولات النحوية والصرفية كالسوابق واللواحق وحروف العطف والضمائر المتّصلة، إضافة إلى بعض الحروف كاللام والباء..."[2]. وهذا النوع من الوحدات غائب بشكل كليّ في ثنايا المعجم المختصّ، لأنّ المصطلحات عادة لا تسبك في شكل قوالب فعلية أو حرفية، وإنّما ترد في قوالب اسمية في معظم الحالات كما أسلفنا.

ثانيا- الوحدة المعجمية البسيطة: هي عبارة عن مداخل ترد في قالب مفرد، بحيث تعدّ هي المدخل الرئيسي في المعجم الذي تذكر بعده بقيّة الوحدات، والملاحظ في هذا السياق أنّ المعجم المختصّ يورد ـ في الغالب ـ هذه الوحدة مرفوقة بعدد من الوحدات المركّبة باختلاف عناصرها والمنبثقة كلّها عن المدخل المصطلحيّ البسيط، ومن النادر جدّا أن تذكر المداخل في قالب مفرد غير مرفوق بعناصر تركيبية أخرى.

ثالثا- الوحدة المصطلحية المركّبة: ونعني بها تلك المداخل التي تتشكّل في أصلها من "وحدتين بسيطتين مركّبتين تركيبا إضافيا ومزجيا"[3] ومن خصائص هذه الوحدات أنّها مستقلّة عن بعضها مبنى ومعنى، إلاّ أنّ اجتماعها في سياق تركيبي واحد يجعلها تعبّر عن دلالة جديدة موحّدة لا يمكن فهمها إلاّ بدمج عناصر التركيب ببعضها البعض، وهي بذلك تتّخذ أشكالاً وقوالب متعدّدة تتجلى أهمّها في النماذج المصطلحية الآتية:

[1] ـ محمد رشاد الحمزاوي، المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة، مجلّة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلّد 78، ج4 ص1047.

[2] ـ حياة لشهب، المعجم العربي الحديث بين التقليد والتجديد، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير، قسم اللغة والأدب العربي، كليّة الآداب واللغات، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010-2011، ص76.

[3] ـ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ـ الوحدة المركّبة تركيبًا مزجيا: هو نوع من التركيب ارتبط في إطار الدراسات النحوية العربية ببنية اسم العلم "ولكنّه في إطار المصطلحات الحديثة يتجاوز موضوع العلم إلى تراكيب أخرى، وفي مقدّمة هذه التراكيب المصطلحات المركّبة التي تبدأ بالوحدة الصرفية (لا) أو بالوحدة الصرفية (ما)."[1] بحيث يؤدي هذا المزج بين هذه الوحدات اللغوية وعناصر لغوية أخرى ـ ذات قالب اسمي في الغالب ــ إلى الحصول على عنصر لغويّ جديد مركّب تركيباً مزجياً، يعامل في مختلف السياقات اللّغوية معاملة الكلمة الواحدة التي تتّخذ موقعا إعرابيا واحدا، على عكس الأنماط التركيبية الأخرى التي يتّخذ فيها كلّ عنصر موقعه الإعرابيّ على حدا.

ـ الوحدة المركّبة تركيبًا إضافيا: يقوم هذا النوع على مبدأ العلاقة النحوية التي تربط بين طرفي التركيب بحيث يتّخذ الطرف الأول موقع المضاف، بينما يكون العنصر الثاني في موقع المضاف إليه دائما، وهو نمط تركيبي تعوّل عليه لغات التخصّص بشكل ملحوظ في توليد مصطلحاتها خاصّة في مواجهة ظاهرة الإلصاق ذات الأصول الغربية.

ـ الوحدة المركّبة تركيبا وصفيا: وهي تحتل المرتبة الثانية بعد الوحدات المركّبة تركيباً إضافيا وهي على غرار النوع السابق تبنى على أساس قاعدة نحوية تربط الموصوف بالصفة الدالّة عليه (موصوف + صفة).

رابعا ـ الوحدة المعقّدة: وهي التي تتكون من أكثر من عنصرين تربط بينهما علاقة نحوية فقد تكون:

ـ مركّبة تركيبا وصفيا مضعّفا: ويتكون من موصوف + صفة أولى + صفة ثانية.

ـ مركّبة تركيبا إضافيا مضعّفا: ويتركب من مضاف + مضاف إليه مضعّف.

خامساـ الوحدة المركّبة بواسطة الحرف: وهو نوع من التراكيب يجمع بين بعض الأنماط السابقة عن طريق مقولات نحوية جديدة لا تحمل قمية دلالية في ذاتها، لأنّ دورها يتوقّف على الربط بين العناصر السابقة لا غير، وتتمثّل أهمّها في حروف الجرّ وحروف العطف.

[1] - محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص78.

وقد تجتمع العناصر السابقة كلّها في موضع واحد، لتنتج تركيبة مصطلحية طويلة ذات عناصر متعددة، لكنّها أقلّ حضورا من الأنماط التركيبية السابقة في بنية المصطلحات المتخصّصة لأنّها تتعارض مع مبدأ الإيجاز والاقتصاد اللغوي.

والخلاصة، أنّ المداخل المعجمية في المعاجم المتخصّصة بشكل عامّ تتعدّد أشكالها وأنواعها ممّا يفرض احترام منهجية محدّدة في عرضها، وفي تعريفها كي تؤدّي وظيفتها بصورة كاملة.

المطلب الثاني: مناهج ترتيب المداخل المتخصّصة في المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد

1 ـ فروع الترتيب المعجميّ في المعجم المختصّ: إنّ من أهمّ الضوابط التي تقوم عليها الصناعة المعجمية في شقيها العامّ والمتخصّص أن يلتزم المعجميّ في بناء معجمه بمنهج محدّد، ترتّب وفقه الوحدات المعجمية أو المداخل المراد شرحها وتوضيح دلالتها، ولهذا يعرّف من هذا الباب بأنّه "المنهج أو الطريق المتّبعة في ترتيب المادة المعجمية المجموعة من وحدات صرفية وكلمات وتعابير سياقية، وتنظيمها وإخراجها في معجم يقدّم للقارئ بطريقة سهلة بحيث يستطيع الإطلاّع على منهجيته والعثور على هدفه بجهد يسير ووقت قصير، فيكون ترتيب المداخل حبلا متماسكا يمسك المؤلّف والقارئ طرفاه"[1] ونظرًا للأهميّة الكبرى التي يحتلّها هذا المبدأ في صناعة المعجم فقد أولاه العلماء المختصّون عناية كبيرة، ومن هذا الباب قسّموه إلى صنفين محوريين:

أ ـ الترتيب الداخلي: أو ما يعرف بـ (الترتيب الأصغر) وهو منهج ترتّب وفقه المشتقّات تحت الجذور، فهو نوع من الترتيب يهتّم بالمادّة المعجميّة المندرجة تحت المدخل الرئيسيّ التي يجب أن يلتزم في عرضها بمنهج واحد، وهذا النمط من الترتيب لم يحظ باهتمام المعجميين العرب قدر اهتمامهم بالصنف الثاني ـ أي الترتيب الخارجيّ ـ ممّا جعل المعاجم العربية تعاني من الخلط بين هذه المشتقات الواردة تحت مدخل واحد. وفي هذا الإطار يوضّح (أحمد مختار عمر) تبعيات هذا الخلط فيقول: "وأكبر عقبة تصادف الباحث في معاجمنا اللّغوية عدم ترتيب المواد ترتيبا داخليا ففيها خلط الأسماء بالأفعال والثلاثي بالرّباعي والمجرّد بالمزيد... لذلك كان على من يريد الكشف عن كلمة أن يراجع المادة كلّها من أوّلها إلى آخرها، ولا يكتفي بمصادفتها في مكان واحد، فربّما

[1] - محمد رشاد الحمزاوي، المعجمية مقاربة نظرية ومطبّقة (مصطلحاتها ومفاهيمها)، ص45.

تكرّر ذكرها"[1] ويكثر اعتماد هذا النمط من التّرتيب في المعاجم العامّة التي تتنوّع أنماط مداخلها المعجمية، بينما يندر ذلك في المعاجم المتخصّصة لغلبة الطابع الاسمي على مداخلها المصطلحيّة.

ب ـ الترتيب الخارجي: يعرف أيضا باسم (التعريف الأكبر) أو (الوضع) كما يسميه (سيبويه) وهو شرط أساسيّ لوجود المعجم، إذ لا يمكن لأيّ معجم مهما كان نوعه وهدفه أن يتخلّى عنه لأنّه يتعلّق بترتيب المواد اللغوية التي يحتويها هذا النمط من المصنّفات اللغوية. وفي هذا السياق نشير إلى أنّنا في هذا المقام لن نخوض في كلّ طرائق الترتيب المعجميّ لأنّها أخذت حظّا وافرا في مختلف الدراسات العربية المعجمية قديمها وحديثها، وإنّما القاعدة التي سنركّز عليها هنا هو نظام الترتيب الألفبائي، باعتباره النمط الترتيبي الأكثر توظيفا في المعاجم المتخصّصة.

وينتمي هذا المنهج إلى باب أوسع، هو (الترتيب الهجائي) الذي يعتمد على تسلسل حروف الهجاء التي تتشكلّ منها أبجدية اللغة بوصفها الأساس الذي تقوم عليها قاعدة المعجم، وهي في العربية تبدأ (بالألف وتختم بالياء)، ومن هذا المنطلق يخلط بعض الدارسين بين نظام (الترتيب الأبجدي) ونظام (الترتيب الألفبائي) ويعتبرونهما مصطلحين مترادفين يحيلان إلى مفهوم واحد يتمثل في منهجية ترتيب المداخل وفقا للنظام الترتيبي الذي تخضع له عناصر الأبجدية (الحروف)، لكن وعلى الرّغم من أنّهما يشتركان في النمط الترتيبي نفسه إلاّ أنّهما يختلفان في ماهية هذا الترتيب.

وذلك أنّ الترتيب الأبجدي "هو الترتيب الذي يكون بحسب حروف الهجاء المعروفة لدى الساميين الفينيقيين التي جمعت في: أبجد، هوز، حطي، كلمن، سعفص، فرشت، ثمّ أضاف إليها العرب حروفا أخرى كانت تنقصها من أبجدية اللغة العربية تخذ، وضطع، وتسمّى الروافد، وقد خالفه المغاربة في ترتيب الكلمات التي بعد كلمن وجعلوها صعفص، فرشت، تخذ، طعش"[2] وفي هذا السياق يعقّب (إبراهيم بن مراد) على هذا الخلط قائلا: "ونلاحظ أنّ المقصود بحروف المعجم ليس حروف الهجاء الألفبائية العادية (أ، ب، ت) بل الحروف بحسب الترتيب الأبجديّ السرياني (أ، ب، ج، د) وقد سقنا هذه الملاحظة لما نلاحظه في الكتابات العربية المعاصرة من خلط كثير

[1] ـ أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، ط6، 1988، القاهرة، عالم الكتب، ص95.
[2] ـ مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ص 22.

بين هذين الصنفين من الترتيب، وتسمية الصنف الأوّل الألفبائي باسم الصنف الثاني أي الأبجدي"[1] والملاحظ أنّ هذا الترتيب معتمد أكثر في مجال البحوث والدراسات الأكاديمية، ولكنّه غائب في المعاجم العربية التراثية على وجه التحديد، لأنّه لا يتوافق مع بنية النظام العربيّ. وأمّا الترتيب الألفبائي فأوّل من أرسى دعائمه في التراث العربي هو (نصر بن عاصم الليثي) حيث كلّفه (الحجّاج بن يوسف الثقفي) بنقط الحروف المشابهة تمييزا لها عن بعضها البعض كالياء والتاء والثاء والحاء والخاء والجيم ... الخ ثمّ أعاد ترتيبها وفقا للتشابه الموجود بينها"[2]. ولهذا أطلقت تسمية (الترتيب الألفبائي) نسبة إلى الحروف الأولى، وهي (الألف والباء) مع التذكير بأنّ الحروف العربية مرتّبة في هذا النظام، وفق النسق التالي: (أ ب، ت ث، ج، ح، خ د، ذ، ر، ز س، ش، ص، ض، ط، ظ، ع، غ، ف، ق، ك، ل، م، ن، هـ، و، ي).

وعلى هذا، يعتبر (الترتيب الألفبائي) المنهج المعتمد في أغلبية المعاجم المعاصرة بما في ذلك المعاجم العامّة والمتخصّصة، فقد "التزم مؤلفو هذا النوع من المعاجم بالترتيب الهجائي الألفبائي إمّا على أساس المداخل العربية مثل (القاموس المورد: عربي، إنجليزي) لروح البعلبكي وإمّا على أساس المداخل الأجنبية مثل المعاجم الموحّدة التي أصدرها مكتب تنسيق التعريب، وذلك لتحقيق هدف محدّد وهو التسهيل على مستخدم المعجم البحث عن الكلمة التي يريدها، حيث اعتبر هذا الترتيب أسهلها جميعا. ولذلك يعتبر الترتيب السائد في الكثير من اللّغات، وعلى هديه سارت المعاجم الحديثة "[3] العامّة والمتخصّصة على حدّ سواء.

وفي هذا الإطار يشير (ممدوح عمارة) صاحب معجم (المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية) إلى منهجية البحث وفق هذه الطريقة قائلا: "... فما على الناظر في هذا القاموس إلاّ أن يجرّد المصطلح الذي يبحث عن معناه من أداة التعريف ـ ال ـ ثم يطلبه في المكان الذي تحدّد صورة حروفه كما هو دون قلب أو فكّ أو إدغام أو تجريد..."[4] ومن هنا فهو يرى بأنّ هذا المنهج هو أفضل منهج ميسّر يتناسب مع عرض الوحدات المعجمية المتخصّصة حيث يقول: "ففي معاجم المصطلحات هذه أُعتمد هذا المنهج الذي ييسّر على الجمهور الأوسع من الباحثين والقرّاء الانتفاع بالقاموس، ولعلّ في هذا التيسير ما يعين أن ينهض هذا القاموس بالرسالة

[1] - إبراهيم بن مراد، دراسات في المعجم العربي، ص 16.
[2] - حياة لشهب، المعجم العربي الحديث بين التقليد والتجديد، ص 80، 81.
[3] - رياض زكي قاسم، المعجم العربي (بحوث في المادة والمنهج والتصنيف)، دط، 1987، بيروت، دار المعرفة، ص13.
[4] - محمد عمارة، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، ص22.

الفكرية والحضارية التي ابتغيناها من وراء وضعه"[1]. ولهذا يمكن إرجاع سبب إقبال المعاجم المعاصرة على هذا المنهج الترتيبي خاصة المعاجم المتخصّصة منها إلى عدّة أسباب تتعلّق أغلبها "بسهولة استعماله وذلك بمراعاة حروف المصطلح كلها سواءً كان مفردا أو مركّبا، وإلى اليسر الذي يمنحه في ترتيب المصطلحات المعربة والدخيلة جنبا إلى جنب مع المصطلحات العربية التي يلاقي ترتيبها بطريقة الجذور مشكلات كثيرة معروفة"[2] ممّا جعل أكثر هذه المعاجم تُعرض عن هذا النوع من التصنيفات المعجمية.

2 ـ طرق ترتيب المداخل المصطلحية الاقتصادية في المعجم الموحّد: يعتمد (المعجم الموحّد) كمعجم علميّ متخصّص على منهج معجميّ، يرتكز على جملة من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها صناعة المعجم المتخصّص، ونعني بذلك الترتيب بقسميه: الداخلي والخارجي، وفي ما يلي توضيح لتجليات هذين النمطين الترتيبيين في هذا الصنف من المعاجم:

أـ الترتيب الداخلي للمصطلحات الاقتصادية: إنّ القاعدة المعجمية المتعلّقة بالترتيب الداخلي وتحديدا ما ارتبط بالمداخل الاسمية، تنصّ على "ترتيب الأسماء ترتيبا هجائيا دون اعتبار لحرف أصلي أو حرف مزيد"[3] وهذا ما التزم به المعجم في ذكر كلّ مصطلحاته، مرتّبا إيّاها ترتيبا ألفبائيا إلاّ أنّ الملاحظ في هذا الأخير أنّ المدخل المصطلحي خاصّة في الشقّ المتعلّق بالمصطلحات العربية عادة ما يرد في تركيبات مصطلحية مختلفة، إذ نادرا ما نجد مدخلا مصطلحيا واحدا يذكر مستقلاّ دون إرفاقه بالمصطلحات التابعة له، فتحت مدخل (نظام) مثلا نجد (35 مدخلا مصطلحيّا) مركّبا يندرج تحت هذا المدخل المحوري.

وتبعا لذلك، فإنّ مبدأ التصنيف المعجميّ يقتضي احترام منهج معيّن في ترتيب هذه البنى التركيبية بدءا بالمصطلح المفرد أو البسيط، وصولا إلى الوحدة المرّكبة مع احترام تسلسل عناصرها علما أنّ أغلبية المصطلحات الواردة في هذا المعجم هي مصطلحات مركّبة تركيبا ثنائيا أو ثلاثيا إلاّ أنّ (معجم الاقتصاد) في هذا الموضع لم يضبط مداخله المركّبة وفق نظام ترتيبي موحّد وإن لمحنا هذا الترتيب فإنّه لا يكون مقصودا في ذاته، كما يظهر في تصنيف مداخله المصطلحية التالية:

---

[1] - ممدوح عمارة، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية ، ص22.
[2] - جواد حسني سماعنة، المعجم العلمي المختصّ (المنهج والمصطلح)، اللسان العربي، ع48، 1999، ص41.
[3] - أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، دط، دت، القاهرة، عالم الكتب، ص99.

*سوق (1173)، سوق آجلة (1918)، سوق الصرف الآجل (335)، سوق ذات اتجاهين (1954)، سوق سوداء (162)...

*معدل التبادل العاملي البسيط (1818)، معدل التحيين الاجتماعي (1830)، معدل التضخّم (941)...

وكان من الأولى اعتماد ترتيب هذه المداخل المصطلحية وفق عدد عناصر التركيب التي تتكوّن منها لكي تكون عملية التصنيف أبسط وأكثر تنظيما، إضافة إلى إخضاع الأحرف التي تلي الحرف الأوّل لنفس مبادئ الترتيب الألفبائي الذي نظمّت وفقه الحروف الأولى للوحدات المصطلحية المصنّفة.

ب ـ الترتيب الخارجي للوحدات المصطلحية الاقتصادية: ونعني بذلك ترتيب المصطلحات التي يتضمنّها المعجم ترتيبا ألفبائيا بوصفها مداخل مصطلحية، وذلك لتسهيل عملية البحث عن المصطلحات المرادة بأيسر السبل، وللوهلة الأولى يبدو أنّ (معجم الاقتصاد) ملتزم التزاما صارما بمنهج الترتيب الألفبائي في ترتيب مداخله المصطلحية، إلاّ أنّنا نجده في كثير من الأحيان لا يتقيّد بضوابط هذا الترتيب إلاّ في الفهرس الإنجليزي. بينما في الفهرس العربي نجد تشويشا وخلطا في عرض بعض المداخل، فمثلا في أوّل صفحة في المعجم ـ أي تحت باب الهمزة ـ يورد مجموعة من المصطلحات المبدوءة بهمزة مفتوحة مع إرفاقها بكلّ المرّكبات المصطلحية التي تندرج تحتها وذلك على النحو التالي:

* آثار الترابط (1099)، آثار انعكاسية (1715)، آثار توزيعية (466)... ثم يذكر جملة من المصطلحات المبدوءة بهمزة مفتوحة، ويتبعها بكلّ المداخل المركّبة التابعة لها، وبعدها يعرض سلسلتين مصطلحيتين تبدأ كلّ منهما بنفس الحرف، على نحو ما تظهره المداخل التالية:

* آفاق(1421)، آفاق النموّ (1490)، ...

* آلية إعادة تدوير المال (1696)، آلية التعديل (30)، آلية الثمن (1562)...

ويعود مرّة أخرى إلى المصطلح الأوّل الذي أورده في صيغة مفردة (أثر) بعد أن ذكره سابقا بصيغة الجمع (آثار)، ثمّ أتبعه بما يقارب عشرين مصطلحا، مندرجة كلّها تحت المدخل نفسه

وبصيغ تركيبية مختلفة: أثر ارتدادي (667)، أثر الإحلال(1886) أثر التبعية (416)... لتذكر مرّة أخرى سلاسل مصطلحية مبدوءة بالهمزة دون التقيّد بترتيب الحرف الثاني في المصطلح، كما يظهر هذا في النماذج التالية: "آثار... آلية... أثر... أثمان... أجر... أرباح... أزمة... أسعار..."[1] وكان من الممكن تفادي هذا الخلط والتشويش لو التزم الواضعون بضوابط الترتيب الألفبائي في رصد المصطلحات العربية، بحيث توضع المقابلات الأجنبية الإنجليزية والفرنسية في موضع ثان، لأنّ هدف المعجم هو التعريف بالمصطلحات العربية وإرفاقها بالبدائل الأجنبية، وليس العكس.

المطلب الثالث:تجليّات التعريف المصطلحيّ في المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد

1 ـ ماهيّة التعريف المصطلحيّ

أ- مفهوم التعريف المصطلحيّ: يعتبر التعريف في أيّ معجم مهما كان نوعه وأساسه ركيزة محورية تقوم عليه صناعة المعجم، إذ هو عبارة عن " قول يوضّح أو يشرح اللّفظ المعرّف بحيث يفهمه مستعمل المعجم، ولهذا يسمّى التعريف في كتب المنطق العربية (بالقول الشارح) فالقصد منه تحصيل صورة الشيء في الذهن، وتوضيحها وتمييز ذلك الشيء عن غيره من المصطلحات"[2] التي يجتمع معها في حقل تخصّصي واحد.

ويطلق عليه (السكّاكي) (ت: 626هـ) اسم (الحدّ) حيث قدّم له تعريفا دقيقا، حدّد من خلاله كلّ الأساسيات التي يقوم عليها هذا النمط من التعاريف، إذ يقول: "الحدّ عبارة عن تعريف الشئ بأجزائه أو بلوازمه، أو بما يتركّب منه تعريفا جامعا مانعا."[3] ثمّ يفصّل في مفهوم التعريف الجامع المانع، فيقول: "ونعني بالجامع كونه متناولا لجميع أفراده إن كانت له أفراد، وبالمانع كونه أبيّا دخول غيره فيه، فإن كان ذلك الشرح حقيقة من الحقائق مثل حقيقة الحيوان والإنسان والفرس... وقع تعريفا للحقيقة، وإن لم يكن وقع تفصيلا للّفظ الدالّ عليه بالإجمال."[4] وأمّا المناطقة العرب فيرون بأنّ التعريف والحدّ مفهومان مختلفان عن بعضهما "فالأوّل لا يقصد منه إلاّ تحصيل صورة الشئ في الذهن أو توضيحها، بينما الثاني يدلّ على ماهية الشئ، وتتكوّن من الجنس والفصل

[1]- مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد، ص10.
[2] - علي القاسمي، علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص739
[3] - أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه، نعيم زرزور، ط2، 1987، بيروت، دار الكتب العلمية، ص436.
[4] - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

فكلّ حدّ إذن تعريف وليس كلّ تعريف حدّا"[1] ورغم اختلاف الآراء حول الفوارق الدلالية التي تميّز بين الحدّ والتعريف، إلاّ أنّ المصطلح الأكثر تداولا في الدرس المصطلحي الحديث هو (التعريف) وليس (الحدّ)، ومن أهمّ أنماط التعاريف التي ترتكز عليها البحوث المصطلحية ما يعرف (بالتعريف المصطلحيّ) الذي يراد به "وصف لمفهوم ما بواسطة مفاهيم أخرى معروفة، وغالبا ما يكون التعريف بصيغة كلمات ومصطلحات، فهو يحدّد موقع المفهوم في منظومة المفاهيم ذات العلاقة"[2] ممّا يجعل التعريف الاصطلاحي يقترن اقترانا وثيقا بالمفهوم، وهذا ما جعل كلّ التعاريف التي حاولت ضبطه ترتكز على هذا المبدأ في تحديد ماهيته.

ومن ذلك التعريف الذي ينفي عنه صفة التعريف بالشيء ذاته، بل يربطه بتعريف المفهوم أو التصوّر، إذ هو ـ وفق هذا المبدأ ـ "لا يعرّف اللّفظ ولا يعرّف الشيء الذي يدلّ عليه، وإنّما يعرّف المفهوم أو التّصور الحاصل في الذهن عن الشيء."[3] وتتوقّف طريقة تحديد التعريف لبنية المفهوم على ضبط مجموع الخصائص التي تكوّنه وتميّزه عن غيره من المفاهيم. ومن هذا المنظور فالتعريف المصطلحيّ عملية تهدف إلى "تحديد مجموع الخصائص الواردة في فحوى المفهوم ونتيجة هذه العملية هي قضية تحدث معادلة دلالية بين المصطلح أي المعرَّف، وجملة الخصائص المحدّدة له."[4] فالعلاقة بين المصطلح وبين المفهوم المعرَّف هي علاقة تلازمية لا مجال فيها لتبديل أو تعويض أحدهما بعنصر آخر، لأنّ التعريف المصطلحي يقوم على مبدأ أساسي هو "تعريف اللّفظ بتعبير ذي دلالات محدّدة ينوب مناب المعرّف، ويكون استعمال الشخص لتلك المعايير مشروطا بما شرطه على نفسه، ففي اللغة العلمية يبدع العالم دالاّ يغيّر المعنى الاستعمالي دون أن تلقى صيغته اعتراضا، كأن يتحدّث الفيزيائيون عن فتنة الذرّة (charme)، ولا يحقّ لأحد أن يعترض على هذا اللّفظ، بل الأورد محاسبة العلم في حالة إخلاله بما يشترطه على نفسه"[5] ونماذج هذا الانزياح الدلالي وافرة جدّا في لغات التخصّص التي تلجأ إلى هذه الأنماط التعبيرية لكسر رتابة القوالب اللغوية الجامدة التي تتأسّس عليها.

---

[1] - توبي لحسن، التعريف المصطلحاتي في بعض المعاجم العربية (تعريف المصطلح التداولي نموذجا)، اللسان العربي، ع48، 1989 ص246.

[2] -Hulmut Felber, ,Manuel de Terminologie;p160.

.

[3] - علي القاسمي، النظرية الخاصّة في علم المصطلح وتطبيقاتها في مهنة المحاماة، اللسان العربي، ع45، 1998، ص114.

[4] - D Béssé, la définition terminologique, dans la Larousse, Paris, 1990.p256.

[5] - عبد العليّ الودغيري، قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، دط، 1989، الرباط، منشورات عكاظ، ص 189.

pللمصطلح المراد التعريف به، وهذا ما جعله يتميّز عن باقي الأنماط التعريفية في كونه "يختصّ بالألفاظ التي تتّصل بمجال من المجالات المعرفية في العلوم الطبيّة والهندسية لدى جماعة من الباحثين في ميدان معيّن، ويعدّ (الخوارزمي الكاتب) (997-387) من أوائل من حاول استثمار هذا النوع من التعريف في معجم مفاتيح العلوم"[1] ومن ثمّ فإنّ الوصول إلى تحديد كنه المفهوم لا يتأتّى إلاّ بعد تحديد علاقته بالمفاهيم الأخرى، أي تحديد علاقة المصطلح المعرّف بباقي المصطلحات التي تنتمي إلى المنظومة المفهومية نفسها، وهذا ما يفسّر لنا ارتباطه الوثيق بالمعاجم المتخصّصة لأنّه يقوم على ضبط المفهوم في إطار متخصّص وليس في إطار عامّ.

ب ـ مقاييس بناء التعريف المصطلحيّ: إنّ التعريف المصطلحي مجال علميّ محدّد تقترن فيه الصياغة اللّغوية بالجانب المفهومي، ولكي يؤدي هذا التعريف المهمّة المنوطة به على أكمل وجه وجب تكامل الشقّين معا لأجل بناء تعريف وظيفي كامل "لأنّ المعاجم الاصطلاحية كالخرائط قيمتها أن ترشد من استعان بها في معرفة ما هو بحاجة إلى معرفته، فتبيّن له ما استغلق عليه فهمه، وتبهّم عليه أمره، فإن حقّقت ذلك كانت ذات فائدة ومنفعة، وإن لم تحقّق له شيئا ممّا ذكر فهي على رأي المذهب الذريعي ليست ذات شأن وقيمة... ومن هنا وجبت العناية بالتعريف في الدراسة المصطلحية، ولزم التدقيق والتمحيص في ما يساق فيه التعريف من حيث الترتيب والتركيب واللّغة والتصريف."[2] ومن هذا الباب فإنّ الدرس المصطلحيّ الحديث يؤكّد على وجوب التزام البناء التعريفي بجملة من المقاييس والشروط، يمكن إجمالا تقسيمها إلى فرعين أساسيين هما:

أوّلا- المقاييس اللغوية: هي شروط لغوية بنيوية لابدّ من توافرها في النسق التعريفي، وهي ذات صلة مباشرة بمعايير اللغة العلمية المتخصّصة باعتبار أنّ التعريف المصطلحي جزء لا يتجزّأ منها، وأهمّها البساطة والوضوح، ونعني به إلزامية التقيّد باستعمال الكلمات والعبارات المفهومة الحاملة لدلالات معرفية يكون لها دور فاعل في بناء التعريف، ومن ثمّ يتوجّب في هذه الحالة "أن يصاغ التعريف بلغة بسيطة واضحة ومباشرة، خالية من المشترك اللفظي واللّفظ الحوشيّ والغريب

[1] - الجيلالي حلاّم، تقنيات التعريف بالمعاجم العربية المعاصرة ، دط، 1999، دمشق، اتّحاد الكتاب العرب، ص138.
[2] - محمد علاوة، تكشيف طرائق التعريف في كتاب المصطلحات اللغوية الحديثة في اللّغة العربية، مجلّة دراسات مصطلحية، ع1 1422ه، 2011، ص239.

والمجاز الذي قد يسبّب الغموض أو يشوّش الفهم الكامل للنصّ"[1] مما يؤدّي إلى تغييب وتضييع المفهوم المراد التعريف به.

ويتعلّق هذا المبدأ كذلك بوجوب استعمال الكلمات المتداولة والمتعارف عليها، أي التي تكون دلالتها واضحة لا تحتاج إلى إعمال فكر لفهمها، لأنّها وضعت أصلا لتوضيح المفهوم، ومن ثمّ وجب في هذا السياق تفادي توظيف المفردات المبهمة والغريبة التي يندر استعمالها، ويدخل في دائرتها كلّ الاستعمالات المجازية من استعارة وكناية وتشبيه وتورية وغيرها... لغلبة طابع التأويل عليها، ممّا يبعدها عن سياقات اللّغة المتخصّصة التي تتحرّى الدّقة والإيجاز والوضوح.

ثانيا ـ المقاييس المفهومية: وتتعلّق هذه الأخيرة بالشروط الواجب توفّرها في عرض محتوى التعريف أي الدلالة الاصطلاحية، إذ يتعيّن على الشارح (المصطلحيّ) أن يتقيّد في هذه الحال بمنهج مضبوط يعتمده في توضيح جزئيات المفهوم، بحيث نصل في الأخير إلى تحديد صورة كليّة ومفهومة لدى القارئ العامّ والمتخصّص على حدّ سواء، يتحدّث (القاسمي) عن هذه المنهجية قائلا: " إنّ التعريف المصطلحي يتبع المنهجية المنطقية في التعريف من حيث ذكر خصائص المعرَّف الذاتية والعرضية، ليخلُص إلى ذكر جنس المعرَّف وفصله النوعيّ أو خاصته التي تميّزه عن غيره من الأنواع"[2] بمعنى أنّه زيادة على توضيح المفهوم بكلّ ما يقوم عليه من خصائص ومميّزات يجب في الوقت ذاته تحديد الفوارق الدلالية والمفهومية التي تميّز المصطلح المعرّف عن باقي عناصر المنظومة المصطلحية التي ينتمي إليها.

2ـ أنماط التعريف المصطلحيّ في المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد: يلتقي التعريف المصطلحي بالتعريف اللّغوي في بعض المسالك، ولكنّه في المقابل يختلف عنه في خصائص كثيرة يمكنها أن تبني حدودا فاصلة تميّز بينهما، إذ على الرغم من أنّهما يقومان بنفس الوظيفة ويسعيان إلى تحقيق نفس الهدف، لكنّ طبيعة المادة المعرّفة التي تشكلّ المحور التطبيقي لهذين التعريفين يفرض اعتماد كلّ منهما على أنماط محدّدة، يمكنها أن تفي بالغرض، أي أن تقدّم صورة تفسيرية واضحة للمعرّف به.

[1] ـ علي القاسمي، علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 756.
[2] ـ المرجع نفسه، ص751.

وانطلاقا مما سبق عرضه، يمكن أن نميّز بين أصناف مختلفة من التعاريف المصطلحية التي سجلّت حضورها في (المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد) مع الإشارة المسبقة إلى أنّ السياقات التعريفية التي اعتمدها هذا الأخير لم يلتزم فيها بنمط تعريفي واحد، وإنّما تنوّعت فيه هذه الأنماط تبعا للنماذج التي سيأتي ذكرها في هذا السياق، وأبرزها:

أ ـ التعريف بالترجمة: ويعرف (بالتعريف التقابلي) وهو نوع من التعريف تتأسّس عليه معاجم الترجمة التي تكون عادة ثنائية أو متعدّدة اللغات، إذ هو "تعريف بسيط يكتفى فيه بنقل مصطلح من لغة مصدر بمصطلح مقابل له في المفهوم في لغة المورد."[1] حيث تقوم المعاجم التي تنتمي إلى هذا النوع بجمع ألفاظ لغة أجنبية أو أكثر، ثمّ ترفقها كلّها بالمكافئات اللّفظية المستقاة من اللّغة المراد الترجمة إليها، مع العلم بأنّها ترتّب مداخلها وفق منهج تصنيفي محدّد، وكثيرا ما تنتمي هذه الألفاظ أو المداخل إلى صنف المصطلحات المتخصّصة في مجال معرفيّ معيّن.

وقياسا على ذلك، فإنّ (معجم الاقتصاد) على غرار سلسلة المعاجم الموّحدة يعتبر معجما متخصّصا ثلاثي اللغة، حيث اعتمد في عرض مواده المصطلحية على الترتيب الألفبائي انطلاقا من الإنجليزية مع مقابلات فرنسية وعربية، كما تضمنّ فهرسين (عربي ـ فرنسي) مرتَّبين ترتيبا ألفبائيا، زوّد كلّ مصطلح فيهما برقم تسلسلي طبقا لترتيبه في المتن الإنجليزي. وفي ما يلي نموذج لهذه المتقابلات المصطلحية:

(579)* end product : produit final ،منتوج نهائي

وقد يرد المصطلح مرفوقا بمرادفه العربيّ لمقابلة مصطلحين أجنبيين اثنين فقط، كما يثبته النموذج التالي:

(578)* employment function: fonction de lemploi.

ـ دالّة التشغيل، دالّة الاستخدام.

وقد يكتفي القائمون على المعجم بذكر عبارة تكميلية ترافق المصطلح العربيّ دون أن تذكر هذه العبارة مع المقابلين الأجنبيين، ومثال ذلك:

[1] ـ ابراهيم بن مراد، المعجم العلمي العربي المختصّ حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري، ط1، 1993، لبنان، دار الغرب الإسلامي، ص41.

(478)*downswing; downturn , phase descendante

ـ مرحلة انحدار، مرحلة انكماش (في الدورة الاقتصادية)

ب ـ التعريف بالخصائص: وهدفه تحديد السمات الجوهرية والخصائص الأساسية للمفهوم، ويعتبر هذا النوع من أهمّ المرتكزات التي يقوم عليها التعريف المصطلحي لأنّه يعتمد منهجية محدّدة في عرض المفهوم والتعريف به، إذ "يعمد فيه المعرّف إلى وصف الخصائص المميّزة لمفهوم المصطلح أو لموضوعه، وذلك بذكر شكله أو لونه أو طعمه أو حجمه، إن كان ما يصدق عليه جسدا ماديّا، وذكر مميّزاته المفهومية إن كان ما يصدق عليه شيئا مجرّدا (أي صورة ذهنية)"[1] وفي الحالتين معا يجب التركيز على الخصائص التي تسمح بالتمايز المفهومي بين المصطلحات المتقاربة تفاديا للخلط والاضطراب.

وقد لاحظنا من خلال العودة إلى (المعجم الموحّد) أنّ أكثر المصطلحات الاقتصادية التي احتواها، والتي كان لها نصيب من التعريف المصطلحي بنيت على أساس ذكر المميّزات المفهومية على وجه الخصوص كونها تحيل إلى صور ذهنية ومفاهيم مجرّدة، أكثر من ارتباطها بالجانب الماديّ المحسوس، وقد يشار في سياق ذلك إلى خلفيتها التاريخية، حيث ورد ذلك في أكثر من موضع، وتحديدا في مجال تعريف النظريات والاتّجاهات الاقتصادية، على نحو ما يظهر في هذه النماذج:

*نظرية القيمة /العمل: نظرية تقول أنّ العمل هو المحدّد الأساسي للقيمة."[2]

*"المذهب الجماعي: مذهب يعتمد على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، ويتّخذ شكل تعاونيات."[3]

ج ـ التعريف الوظيفي: هو نوع من التعاريف التّي تعوّل عليها الدراسات المصطلحية الحديثة بشكل ملحوظ لأهميته الكبيرة في توضيح المفهوم، وتحديد دوره في إطار المنظومة المفهومية والمصطلحية التي ينتمي إليها، إذ يراد به "تحديد المعرّف بوظائفه وعلاقاته، بالإضافة إلى أنواعه"[4]

[1] - De Bessé; La définition terminologique;p257.
[2] ـ مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد، ص75.
[3] ـ المرجع نفسه ، ص23.
[4] - Dahlberg, les objets ,les notions, les définitions, et les termes dans Fondement théoriques de la terminologie, GIRSTERM, Université Laval,1981.p;251.

فالتركيز على القيمة الوظيفية مبدأ أساسي يقوم عليه التعريف المصطلحي، ويتميّز بها عن غيره من الأنماط التعريفية، وعن هذا يقول (القاسمي): "... وإذا كان هناك فرق يذكر فهو تفضيل المصطلحيّ للخصائص الوظيفية على الخصائص الشكلية الماديّة."[1] وذلك لأنّ التركيز على جملة الوظائف التي يرتكز عليها بناء المفهوم من شأنه أن يعطي صورة دلالية شاملة، لا يمكن أن نصل إليها في حال التركيز على الجانب الشكلي الخارجي فقط. ولذا نجد هذا النمط من التعاريف يقوم في بنائه على تحديد وظيفة العنصر المراد التعريف به، مجرّدا كان أم محسوسا. وهو ما أهلّه لأن يكون من أكثر الأنواع اعتمادا في مجال البحوث والدراسات المصطلحية ذات الطابع المعجميّ المتخصّص، إذ ومن خلال العودة إلى مدوّنة بحثنا لاحظنا أنّ هذا النّمط غالب على تعريف المصطلحات الاقتصادية، باعتبار أنّها تحيل إلى مفاهيم غير محسوسة في غالب الأحيان، ومن ثمّ لا يمكن التّعرف على كيانها الماديّ إلاّ بالتّعرف على الدور الذي تقوم به مقارنة بباقي عناصر المنظومة المفهومية والمصطلحية التي تنتمي إليها، كما ينعكس ذلك في التعاريف الآتية: "نموذج المضاعف: يستعمل في تحليل الدورة الاقتصادية على أساس التداخل بين مضاعف الاستثمار ومبدأ التسارع."[2] وقد يذكر التعريف طبيعة العنصر المعرّف، ثمّ يشار بعدها إلى الوظيفة التي يقوم بها ومثاله: "خطّ الاستهلاك: رسم يبيّن إمكانات الاختيار لشخص في استهلاك سلعتين تحت إنفاق معيّن."[3] وزيادة على ما سبق يمكن أن تجمع الأنماط كلّها في سياق تعريفي واحد، لتحدّد نفس الدلالة الاصطلاحية .

3 ـ أنواع التعريف اللغوي الموظّفة في المعجم الموحّد: إنّ التعريف اللّغوي أو المعجميّ هو ذلك النوع من التعاريف التي تتأسّس عليها المعاجم والقواميس العامّة، إذ "يرمي إلى إيضاح معنى الكلمة في سياقها اللغوي."[4] ومعنى ذلك أنّه لا يخدم الباحث المتخصّص لأنّه بعيد عن الدلالة المفهومية المطلوب تحديدها، باعتبار أنّ الدلالة المصطلحية هي دلالة مركزية ثابتة لا تتأثّر بالتغيرّات السياقية وهي داخل مجالها المعرفي، ممّا يجعل المصطلح محافظا على دلالته وخصائصه المفهومية رغم تغيّر السياق اللّغوي الذي يرد فيه. وقد يستعين المعجم المتخصّص بالتعريف اللّغوي في بعض مواضع التعريف المتخصّص، إذا كان في ذلك حاجة إلى توضيح

1 - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص751.
2 - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد، ص 6.
3 - المرجع نفسه، ص26.
4 - علي القاسمي، علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 741.

المفهوم، على أساس وجود روابط دلالية تجمع بين الدلالة اللغوية والدلالة المصطلحية. وأمّا أن يكون الاعتماد عليه بصورة كليّة مع الإغفال التامّ للتعريف المصطلحي، فذلك من شأنه أن يخرج هذا الأخير من دائرة التخصص إلى دائرة التعاريف العامّة التي لا تخدم الدلالة المصطلحية.

ويعتبر التعريف اللغويّ أو المعجميّ من أبرز الأنماط التعريفية التي ترتكز عليها المعاجم العامّة، وذلك ما يبرّر لنا خلوّ معظم المعاجم المتخصّصة من هذا النوع الذي لا يمكن إنكار دوره في دعم التعريف المصطلحي إذ يمكن لهذا الأخير أن يساعد على فهم دلالة المصطلح إذا وجدت علاقة واضحة تربط بين الدلالتين، أو كان المصطلح ذا بنية لغوية غريبة وغير متداولة تحتاج إلى توضيح أصولها الدلالية للوصول إلى فهم الدلالة المصطلحية المطلوبة، مع الإشارة إلى أنّ نسبة المزج بين التعريفين اللغوي والمصطلحي في سياق واحد في ثنايا (المعجم الموّحد) نادرة الورود، ومن نماذجه التي وردت فيه نذكر: "سعر الخصم، سعر الحسم: الخصم في اللغة الحطيطة أي ما يحطّ من الثمن، أمّا الحسم، فهو إسقاط جزء من حساب أو قيمة مطلوبة، ونقصد به ما يستفيده الذي يدفع دينا أجلا قبل حلول أجله."[1] وهذا يعني أنّنا ملزمون في بعض الحالات بذكر الأصول اللّغوية للمصطلح إذا كان في ذكرها فائدة تساعد على توضيح دلالة المعرَّف بصورة أفضل، ومن ثمّ فهو بمفرده لا يمكنه أن يخدم التعريف المصطلحي إذا اكتفى الشارح به فقط. وهي ظاهرة لمسناها بشكل واضح من خلال التعاريف المصطلحية التي تضمنّها (المعجم الموحّد) إذ وجدنا أنّ كلّ أنماط التعريف اللغوي التي سجلّت حضورها في متنه، كانت تذكر بمعزل عن السياقات التعريفية المتخصّصة.

وقد حدّد المصطلحيون أنواع التعريف اللّغوي التي يمكن أن تدعم بها التعاريف المصطلحية شرط أن تكون مجرّد تعاريف مساعدة على فهم الدلالة المقصودة، وليست تعاريف مقصودة لذاتها فجعلوها ثلاثة أقسام رئيسية هي:

أ ـ التعريف بالمرادف: تعرف فيه الكلمة أو المصطلح بكلمة أو مصطلح آخر يقترب منه مفهوميا ومن أهمّ مزاياه "الإيجاز والاقتصاد، كما أنّه صالح لوضع مقابلات المصطلحات الأجنبية، ومن إشكالاته أنّه ليس من السهل دائما العثور على مرادفات الألفاظ أو المصطلحات المروم تعريفها."[2]

[1] ـ مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد، ص13.
[2] ـ عبد العزيز المطاد، مناهج تعريف المصطلح، اللسان العربي، ع60، 2007 ، ص8.

ولهذا النمط من التعاريف دور كبير في اللغة العامّة، فكلّما زادت المرادفات والمكافئات الدلالية توسّعت الدلالة واتّضحت أكثر فأكثر، إلاّ أنّ الظاهرة نفسها مرفوضة بصورة قطعية في نطاق اللغة المتخصّصة إذ يدعو أصحابها إلى ضرورة اجتنابه، من منطلق "أنّ هذا النوع من التعريف يخلو من صفة الوصف المفهومي، في حين نزع عنه (الغزالي) صفة التعريف مطلقا، معتبرا إيّاه مجرّد تكرار للأشياء المترادفة."[1] وقد اعتمد (المعجم الموحّد) على هذا النمط من التعريف بشكل واضح دون أن يدعمه بسياقات تعريفية متخصّصة، ممّا يبطل فعالية هذه التعاريف اللغوية، التي تنقل المصطلح من مجاله التخصّصيّ إلى المجال العامّ، وأمثلة هذا النوع حاضرة في ثنايا المعجم الموحد للاقتصاد بشكل ملحوظ، فمرّة يكتفي بإيراد مرادف مصطلحيّ واحد، ومثاله "صرف موات: صرف ملائم."[2] وقد يرفق المصطلح المعرَّف بأكثر من مصطلح مكافئ كما يظهر في هذين النموذجين: *"نسبة السيولة، نسبة الاحتياطي النقدي، يطلق عليه أحيانا معامل الخزينة."[3]

* شروط ميسّرة: مواتية، ملائمة، مناسبة."[4]

ومن ذلك يتّضح لنا أنّ دور هذا النمط التعريفي لا يقدم أيّ توسيع مفهومي للدلالة المصطلحية، بقدر ما يزيد في توسيع دائرة التعدّد المصطلحي الذي يؤدي إلى الفوضى والتشويش.

ب ـ التعريف السلبي: ويطلق عليه أيضا اسم (التعريف بالضدّ، أو التعريف بالمقابل، التعريف بالنقيض) "ويشترط في هذا النمط أن تنتمي المصطلحات إلى الأنموذج نفسه بالمعنى العام للكلمة، ويلجأ إليه أحيانا على الرّغم من صعوبته."[5] ولذا فإنّه لا يدخل في نطاقات التعريف المتخصّص، إذ من الصعب أن نجد للمصطلح الواحد مقابلا أو نقيضا يحظى بنفس درجة شيوع وقبول المصطلح الأوّل، ومن ناحية أخرى فإنّ هذا النمط إذا توّقف عند حدود ذكر النقيض فقط فإنّه لا يدعم التعريف المصطلحي، على عكس الكلمات العامّة التي كثيرا ما يزداد وضوحها بذكر أضدادها ومقابلاتها الدلالية.

وعلى العموم يرى بعض الباحثين أنّ اعتماد هذه الأنماط التعريفية ذات الطابع اللّغوي العامّ يعدّ من المحضورات اللاّزم تجنّبها في عرض الدلالة المصطلحية، لأنّه مدعاة إلى غموض وإبهام

1 .- أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحيّة والطبية، ص 135.
2 - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد، ص 48.
3 - المرجع نفسه، ص21.
4 - المرجع نفسه، ص38.
5 - توبي لحسن، التعريف المصطلحاتي في بعض المعاجم العربية (تعريف المصطلح التداولي نموذجا)، ، ص248.

التعريف، ممّا يجعله غير قادر على تحقيق وظيفته التوضيحية كاملة، إذ على المصطلحيّ في هذا المقام أن يبتعد عن "الشرح بالغامض كالمرادف والضدّ، وإيثار اللّفظ المألوف الدقيق غير الاصطلاحي ما أمكن "[1] لأنّ شرح المصطلح بمصطلح آخر مكافئا له كان أم مضادّا لا يخدم الدلالة المصطلحية بأيّ وجه من الوجوه.

ويعتبر هذا النوع من التعريف أقلّ الأنواع التعريفية اعتمادا، إذ من النادر أن نقدر على توفير الكلمة التي تصلح أن تكون نقيضا أو ضدّا للمصطلح المراد التعريف به، ولذلك فإنّ النماذج التي أوردها المعجم ـ قيد الدراسة ـ والتي تمّ تعريفها وفق هذا النمط، هي قليلة الورود مقارنة بالنماذج السابقة، وقد وردت معظمها على شكل ذكر المصطلح المضادّ فقط، دون شرحه، ومن نماذجه: " تضخّم حديث: التضخّم أنواع منه: البطيء والمعتدل والحثيث، هو ضدّ البطيء."[2] ومنه أيضا: " اقتصاد سكوني: مقابل الاقتصاد الحركي."[3] وقد يشار إلى المصطلح المعرّف مع ذكر مرادفه، ونقيضه في سياق واحد دون أن تظهر ملامح التعريف المصطلحي، ومثال ذلك:"دولة داخلية، دولة قاريّة: بالمقابل مع الدولة الساحلية."[4] وتظهر فائدة هذا النمط التعريفي أكثر عند يُشَارُ إلى المُقَابل أو النقيض المصطلحي ثم يشرح مفهوم كلّ منهما شرحا مصطلحيا متخصّصا على نحو ما ظهر في التعريف التالي: "كثافة الاستغلال الزراعي يُعبّر عنها "بالتوسّع العمودي" وتتمثل في إدخال التقنيات في نفس الرقعة الزراعية، عكس "التوسع الأفقي" المتمثّل في توسيع الرقعة فقط"[5]، فهذا التعريف قد جمع بين دلالتين اصطلاحيتين متقابلتين، دلّ عليهما تقابل المصطلحين الدّالين عليهما.

ومن الهفوات التي وقع فيها مؤلّفو المعجم، أن يذكر المصطلح المدخل ثم يذكر مرادفه ونقيضه، وبعدها يشرح المصطلح النقيض دون التعريف بالمصطلح الأصلي المقصود، ومثال ذلك:" تضخّم كامن، التضخّم المكبوت عكس التّضخم العلني: حيث يشتدّ ضغط الطلب على البضائع، وفي نفس الوقت تمنع الدولة أي ارتفاع في الأسعار بوسائل زاجرة فتنشأ سوق سوداء للتنفيس عن الحاجات الغير المشبوعة"[6] وهذا يعني أنّ ذكر نقيض المفهوم شغل أصحاب المعجم

[1] - الشاهد البوشيخي، مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيين للجاحظ، ط1، 1982، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ص18.
[2] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد، ص54.
[3] - المرجع نفسه، ص 124.
[4] - المرجع نفسه، ص 75.
[5] - المرجع نفسه، ص28.
[6] - المرجع نفسه، ص75.

وجعلهم يغفلون عن تعريف المصطلح المقصود، مع التذكير بأنّ شعار اللغة العامّة هو أن يفهم معنى الكلمة بضدّها، إلاّ أنّ القاعدة نفسها لا يمكن أن تطبّق في مجال اللّغة المتخصّصة نظرا لطبيعة المفاهيم التي تبنى عليها.

ج ـ التعريف الاشتقاقي (الصرفي): يعرف هذا النمط من التعريف بأنّه "كلّ تعريف يهدف إلى وصف المفهوم بواسطة بنية لغوية، إلاّ أنّ هذه البنية "استنادا لرأي (دوبوف) لا تعدو إلاّ أن تكون مجرّد تفسير اللفظ بالإحالة على أصوله الاشتقاقية"[1] وهو تعريف لا يقدّم جديدا للمجال المفهومي أو المجال الدلالي عامّة، بقدر ما يحيل على الهيئة البينوية للمصطلّح المعرّف، أو المصطلحات التي وضعت إزاءه كبدائل للتعريف، ومعنى هذا أنّنا في هذا النوع من التعاريف نقوم بتعريف المصطلح بنفسه، مما يجعل المعرّف والتعريف لا يختلفان عن بعضهما إلاّ في طبيعة البناء الصرفي لكليهما، إذ لا يعدو الأمر أن يكون مجرّد تغيير الصيغة الصرفية للمصطلح المكافئ الذي أعتمد لأجل التعريف، ومن ثمَّ تذكر الصيغتان معًا في سياق واحد، على نحو ما يظهر في التعاريف الآتية: *"توطين صناعي: توطين الصناعات"[2].

*"رخصة الاستيراد: ترخيص أو إذن الاستيراد"[3]

وهذا يجعل نفس المصطلح يتخّذ وضعين مختلفين (موضع المُعَرَّف والمعرف) بصيغتين مختلفتين دون أن يقدّم ذلك للمفهوم شيئا يذكر، حتى يبدو أنّ المصطلح المطلوب شرحه أعيد ذكره في موضع التعريف بصيغة جديدة، ممّا يدخله في بؤرة التعريف الجاف الذي لا فائدة من ذكره يقول (أحمد شفيق الخطيب) معلّقا على هذا النوع من التعاريف:" وكلّها من قبيل عرّف الماء بعد جهد بالماء" ممّا يضطرّ المُراجع إلى البحث مجدّدا عن تفسير المرادف أو النقيض، هذا إذا كان المرادف أو النقيض لا يعيدك من حيث بدأت."[4] لأنّه يكون سببا مباشرا في خلط المفاهيم ببعضها البعض جرّاء إطلاق مصطلحات مختلفة على المفهوم نفسه.

وصفوة القول أنّ ما ذكرناه يمثّل أهمّ الأنماط التعريفية التي وجدناها حاضرة في المعجم الموحّد، مع الإشارة إلى أنّ هناك تعاريف كثيرة لا يعتمد فيها على نمط واحد فقط ، فقد يُدمَج

[1] - أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص135.
[2] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد، ص65.
[3] - المرجع نفسه، ص62.
[4] - أحمد شفيق الخطيب، من قضايا المعجمية العربية المعاصرة (وقائع ندوة مائوية)، جمعية المعجمية العربية بتونس، ط1، 1987، لبنان، دار الغرب الإسلامي، ص608.

نوعان أو أكثر في نفس السياق التعريفي إذا استلزم الأمر ذلك، وقد نصادف تعريفًا جامعًا لثلاثة أنماط هي التعريف بالمكافئ أو المرادف المصطلحي، ثم اعتماد التعريف الوظيفي في سياق ذلك ويرفقان معا في الأخير بالتعريف بالمقابل أو النقيض، وكلّها تجتمع في النموذج التالي: " فترة الأساس، سنة الأساس: هي السنة التي تتّخذ كقاعدة، وتقابلها سنة المقارنة."[1] ولكنّ هذا النموذج التعريفي نادر الوجود في (المعجم الموحّد) إذا ما قيس بالأنماط التعريفية التي سبقت الإشارة إليها والتي كنّا قد استدللنا على وجودها ببعض النماذج التوضيحية فقط، لأنّ المقام لا يتّسع لذكرها كلّها.

4ـ خصائص التعريف المصطلحي في المعجم الموحّد: إنّ ما يلاحظ على النماذج التعريفية التي أوردها المعجم الموحّد أنّها ـ في أغلبها ـ جاءت بلغة بسيطة وواضحة، ذات مفردات مفهومة ومتداولة، كما يظهر في النماذج التالية التي اخترناها على سبيل التمثيل لا الحصر، ومنها:

*"استهلاك: استعمال السلع لإشباع الحاجات."[2]

* "تكلفة الإنتاج: مجموع النفقات اللازمة لإنتاج سلعة أو خدمة."[3]

وقد يعتمد المعجم الموحّد ـ في أحيان كثيرة ـ على لغة وواضحة وبسيطة في تعريف مداخله، ولكنّ التعريف على الرّغم من ذلك لا يوضّح الدلالة المقصودة، لأنّه يكون أقرب إلى التعريف العامّ الذي لا يخدم أهل الاختصاص، كما يمثّله النموذج التالي:

* "تشريع مضاد للمضاربات المالية: تشريع ضبط المضاربة، قد يأتي هذا التعبير بصيغ مختلفة."[4] بحيث نلاحظ أنّ هذا التعريف لم يضف أيّ توضيح أو شرح لدلالة المعرّف رغم أنّ لغته مفهومة.

وفي السياق نفسه نشير إلى أنّ ما يؤاخذ عليه المعجم، أنّ هناك مصطلحات كثيرة كانت بحاجة إلى شرح وتوضيح ليسهل على القارئ الوصول إلى فهم دلالتها، إلاّ أنّ المعجم أهملها واكتفى بذكر مقابلاتها الأجنبية فحسب، إذ وجدنا أنّ عدد المصطلحات التي تضمنّها المعجم هي

[1] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد، ص 14.
[2] - المرجع نفسه، ص26.
[3] - المرجع نفسه، ص27.
[4] - المرجع نفسه، ص9.

(2039) مصطلحا، بينما عدد المصطلحات التي حظيت بالتعريف باختلاف أنواعه وأنماطه هي (472) مصطلحا لا غير.

وهذه الظاهرة في حقيقة الأمر لا تتعلّق بسلسلة المعاجم الموّحدة فقط، وإنّما هي ظاهرة نجدها في مختلف المعاجم العربية المتخصّصة التي تكتفي بذكر المقابلات الأجنبية فقط كبدائل للتعريف. وفي هذا السياق يتحدّث (ابراهيم بن مراد) معلّقا على هذه الظاهرة التي يرى بأنّها لا تليق بطابع المعجم العلمي المتخصّص حيث يقول: "... وهذا في نظرنا نقص كبير يقلّل من قيمة هذا الكتاب، إذ لا يمكن في نظرنا أنّ كتابا مثل هذا موّجه توجيها بيداغوجيا مقصودا أن يعتبر مرادفة المصطلح الأعجميّ بمدخل أعجميّ آخر، ثمّ بمصطلح عربيّ نوعا من أنواع التعريف، ذلك أنّ هذا الصنف من التعريف أي التعريف بالمقابلة أو بالمرادفة يمكن أن يقبل في المعاجم العلمية الثنائية أو المتعدّدة اللّغات التي يراد بها الترجمة أساسا، أي ترجمة ألفاظ من لغة معيّنة بألفاظ مقابلة لها من لغة أو لغات أخرى..."[1] ولكنّ (المعجم الموحّد) باستغنائه عن تعريف بعض المصطلحات الواردة في متنه يكون قد ابتعد عن المقاييس المعجمية التي يحتكم إليها بناء المعجم العلمي المتخصّص الذي يساهم بدوره في بناء صرح المعارف العلمية، ولا يكتفي بالترجمة فقط.

[1] ـ ابراهيم بن مراد، المصطلح الأعجمي في كتب الطب والصيدلة العربية (بحث نموذجي في أصوله ومنزلته ومواقف العلماء منه)، ج1، ص283.

خلاصة: يعتبر(مكتب تنسيق التعريب) واحدا من أبرز الهيئات اللغوية التي تهدف إلى تنمية اللغة العربية، وقد سخرّ لتحقيق هذا الهدف تجهيزات لغوية كثيرة على رأسها المعاجم الاصطلاحية التي حاول من خلالها مجاراة الحركة المصطلحية في مختلف التخصّصات العلمية. وعلى هذا تعدّ المعاجم الاصطلاحية واجهة تطبيقية سار فيها المكتب على هدى منهجية ضابطة أقرّها خلال (ندوة الرباط) التي عقدها لأجل تقنين مبادئ العمل المصطلحي العربي، محاولا من خلالها التنسيق بين الجهود الجماعية والفردية على مستوى كلّ أقطار الوطن العربي.

وهذه المعاجم المصطلحية هي معاجم ترجمة ثلاثية اللغة توظّف اللغة الانجليزية كلغة مدخل إضافة إلى العربية والفرنسية. ويقوم إخراجها النّهائيّ على خطوات متتابعة سطّر مادّتها خبراء ومتخصّصون من مختلف الدول العربية، وقد ارتكزوا في عملهم على الآليات الحاسوبية التي لها دور كبير في توفير الجهد والوقت. ووفق هذا المبدأ يعتبر (المعجم الموحّد للاقتصاد) واحدا من معاجم هذه السلسلة التي أخضعت جميعها لمنهجية عمل واحدة، كانت بدايتها إعداد المشروع الأوّلي، الذي تمّت دراسته في إطار ندوة جامعة شارك فيها خبراء اقتصاديون أعادوا النظر في مادة هذا المشروع فأضافوا وغيّروا مصطلحات كثيرة، وفي مرحلة تالية عرضت حوصلة هذه الدراسة التنقيحية على مؤتمر التعريب المنعقد عام (1988) لأجل المصادقة عليه، ثمّ توّج كلّ ذلك بإحالة هذا المشروع المعجميّ إلى مرحلة الطبع النهائي.

إنّ الهدف الأساس من إعداد سلسلة المعاجم الموحّدة هو الوصول إلى تحقيق شعار التوحيد حيث حاول المكتب ـ لأجل ذلك ـ أن يرسي ركائز جامعة يقوم عليها العمل المصطلحي العربيّ بهدف توحيد منهجية العمل المصطلحي، وقد تمّ ذلك في إطار سلسلة الندوات التي كان يعقدها لأجل بلورة خطة عملية تقنّن عملية توليد المصطلحات. إذ حاول من خلال هذه السلسلة أن يغطي أكبر عدد ممكن من المصطلحات المتخصّصة في مختلف المجالات الفكرية من خلال الاعتماد على منهجية موحّدة في كلّ عناصر هذه السلسلة، بما في ذلك (معجم مصطلحات علم الاقتصاد) الذي اتّخذناه عيّنة للدراسة، إلاّ أنّ هذا المعجم على الرّغم من أنّه في بادئ الأمر يبدو أنّه معجم متخصّص في مجال الاقتصاد، ولكنّه اتّضح لنا من خلال هذه الدراسة أنّه أقرب إلى المسارد منه إلى المعاجم لكونه لم يتقيّد بالضوابط والمعايير التي ترتكز عليها الصناعة المعجمية المتخصّصة. وعلى رأسها قضية التعريف المصطلحي الذي غُيّب في مواضع كثيرة، وفي مواضع أخرى ارتكز

على معظم أنماط التعريف اللّغوي الذي لا يخدم الدلالة المصطلحية في شئ. ومن ثمّ فإنّ هذه النقائص وغيرها من شأنها أن تفقد هذا المعجم القيمة العلمية التي كان من الممكن أن يحقّقها في حال ما إذا التزم الواضعون بالضوابط العلمية، والمنهجية المعمول بها في هذا المجال.

الفصل الرابع:

دراسة تحليلية للمصطلحات الاقتصادية في المعجم الموحّد

مدخل: يعدّ المعجم المختصّ من الروافد العلمية الأساسية التي تقوم عليها الحركة العلمية إذ يمدّها بمختلف المصطلحات التي تشكّل الركيزة المحورية التي تقوم عليها مرفوقة بتعاريفها المضبوطة إضافة إلى مقابلاتها الأجنبية، وكلّ هذا وفق منهج محدّد يسهّل عملية البحث عن المصطلحات المرادة. ومن هذا المنطلق سنحاول من خلال هذا الفصل أن نبيّن خصائص ومواصفات البناء المصطلحي العربيّ في أحد أهمّ النشاطات المصطلحية المعاصرة، والتي يمثلها (مكتب تنسيق التعريب) في ما يعرف (بسلسلة المعاجم الموحدة) التي حاول المكتب عن طريقها تغطية معظم المفاهيم المصطلحية المستحدثة التي تتعلق بمختلف العلمية والمعرفية (الطبّ، الفيزياء، ...)

وسيكون الشقّ الذي سيرتكز عليه هذا الفصل ذا وجهة تطبيقية سنحاول بواسطتها الكشف عن آليات التوليد المصطلحي التي تبنّاها المعجم، والتي تجلّت في صورة واضحة من خلال أنماط الوحدات المصطلحية التي وظّفها في متنه كمداخل مصطلحية. وفي سياق آخر سنستعرض طبيعة المصطلحات الاقتصادية التي تضمنّتها مدوّنة الدراسة، باعتبار أنّ علم الاقتصاد هو علم اجتماعي يلتقي مع علوم وتخصّصات كثيرة، فيكون من الطبيعي جدّا أن يستعير بعض وحداتها المصطلحية التي يستعين بها في بناء منظوماته المفهومية.

وللكشف عن القيمة العلمية (للمعجم الموّحد للاقتصاد) سنعرض أهم المحاور المعرفية والمنهجية التي ارتكزت عليها سلسلة المعاجم الموحدة، والتي كانت محلّ نقد و دراسة من قبل المختصّين في المجال، مع الإشارة إلى أنّ (المعجم الموحّد للاقتصاد) لم يحظ بمثل هذه الدراسات ولكنّ معظم الملاحظات التي وجّهت لبعض المعاجم التي تنتمي إلى هذه السلسلة وجدناها حاضرة على مستوى هذا المعجم بوصفه عيّنة اعتمدت على المنهج نفسه.

وفي سياق آخر، يلعب العمل المصطلحي دورا فعّالا في دعم المسارات العلمية والتعليمية بحكم أنّه لا يمكن أن نتخلّى عن المصطلح مهما قلّت أو اتّسعت درجة التخصص التي توّظفه، ولأجل ذلك سنحاول في هذا الإطار أن نبحث في مدى استثمار الكتاب المدرسي الموجّه إلى طور التعليم الثانوي وتحديدا (لشعبة التسيير والاقتصاد) للمصطلحات التي أوردها (المعجم الموحّد) كمداخل مصطلحية، زيادة على عرض أنماط التعاريف المصطلحية التي استعان بها الكتاب المدرسيّ بغية مقارنتها بنظائرها التي اعتمدها المعجم السابق لقياس حجم الفائدة العلمية التي يمكن أن يقدّمها المرجعان معا للمنظومة التعليمية بوصفهما وجهان لعملة واحدة.

المبحث الأوّل: آليات توليد المصطلح الاقتصادي من خلال المعجم الموحّد

المطلب الأوّل: توليد المصطلح الاقتصادي باعتماد النسق الصرفي

1ـ أبنية المصطلحات الاقتصادية المشتقّة: إنّ كلّ مداخل (المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد) هي ذات طبيعة اسمية على اختلاف أشكالها وأنواعها، في حين سجّلنا الغياب الكامل للمداخل ذات الصيغة الفعلية، وعليه يمكن حصر أنواع المشتقات الاسمية التي تضمنّها هذا المعجم، والتي شكّلت ركيزة أساسية في بناء مختلف التركيبات المصطلحية في أصناف أساسية هي:

أـ **المصدر**: يعتبر المصدر لفظا مرتبطا بالدلالة على الحدث دون الزمن، ومن خصائصه أنّه يتشكّل من أحرف فعله، وله في اللّغة العربية أنواع كثيرة، سنشير إلى أكثرها اعتمادا في مجال بناء المصطلحات الاقتصادية، وأهمّها:

أوّلا: **المصدر الصريح**: يعرف أيضا (بالمصدر الأصلي) أو (المصدر العادي) وعادة ما تحدّد ماهية هذا النوع من المصادر انطلاقا من مجموع المفارقات البنيوية التي تميّزه عن باقي الأنماط المصدرية، فهو من هذا المنطلق: "اسم يدلّ على الحدث مجرّدا من الزمن والتوكيد والنوع وليس مبدوءا بميم زائدة، عدا المفاعلة، ولا مختوما بياء مشدّدة بعدها تاء زائدة."[1] فهو إذن يختلف عن المصدر الميميّ في كونه لا يبدأ بميم زائدة، عدا الوزن الدالّ على مفهوم المشاركة (المفاعلة من فاعَل)، كما أنّه يختلف عن المصدر الصناعيّ في كونه لا يختم بياء وتاء زائدتين اللّتين تعتمدان في صياغة المصدر الصناعيّ. ومن خلال العودة إلى عيّنة الدراسة وجدنا بأنّ أغلبية المصطلحات الاقتصادية اعتمد في صياغتها على المصادر القياسية، باعتبار أنّ معظمها اشتقّ من أفعال غير ثلاثية، على نحو ما تظهره النماذج التالية:

ـ **صيغة تَفَعُّل**: يعتمد هذا الوزن في اللّغة العربية للدلالة على مفهوم الصيرورة والتحوّل، وهو مصدر قياسيّ يعود إلى الفعل الخماسي (تَفَعَّل) ولأنّه مرتبط بهذه الدلالة فقد اعتمد عليه المصطلحيون في صوغ الكثير من مصطلحاتهم، ومن نماذجه المصطلحية التي احتواها (المعجم الموحّد) نذكر:

[1] - فخر الدين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، ط3، 1998، بيروت، مكتبة المعارف، ص 132.

*تضخّم: تضخّم جامح (2039)، تخلّف اقتصادي (504).

ـ **صيغة مفاعلة:** وهي صيغة قياسية تعود إلى الثلاثي المزيد (تفاعَل)، تدلّ في العربية على معنى المشاركة، ومن نماذجها المفردة والمركّبة: مضاربة (1846)، محاسبة اقتصادية (501).

ـ **صيغة تفاعُل:** ويشتقّ من الفعل الخماسيّ (تفاعَل)، ونظرا لأهميته الكبيرة في عملية الوضع المصطلحيّ فقد نظرت المجامع اللغوية وعلى رأسها (مجمع القاهرة) في استثمار وظيفته الدلالية فكان نصّ القرار المتعلّق به كالتّالي: "تُتخذ صيغة التفاعل للدلالة على الاشتراك مع المساواة، أو التماثل لتؤديّ معنى المصطلحات العلمية التي تتطلّب هذا التعبير، وقد نصّ الصرفيون على أنّ التفاعل قد يجئ للمشاركة والاتّفاق على أصل الفعل."[1] ومن نماذجه التي ساهمت في تكوين مصطلحات اقتصادية كثيرة، نشير إلى: **توازن** المستهلك (311)، **صندوق** التقاعد (1476)

ـ **صيغة فَعْل:** هي صيغة مصدرية مأخوذة من الفعل الثلاثي مفتوح العين (فعَل)، ومن المصطلحات الاقتصادية التي صيغت على هذا الوزن، نذكر: صرف (723)، عجز (1805).

***صيغة إفعال:** من النماذج المصطلحية التي خضعت لضوابط هذه الصيغة المصدرية، مايلي:

- إغراق (484)، إفلاس (138).

***صيغة استفعال:** وتمثّلها المصطلحات التالية: استهلاك (319)، استيراد (856).

* **صيغة تفعيل:** ومن نماذجها: تمويل نقدي(1250)، تأميم (1309).

***صيغة فعالة:** ارتبطت هذه الصيغة في التراث العربي بالدلالة على الحرفة، والقيام بالشيء على وجه الصنعة، وقد عُرف هذا الوزن بهذه الدلالة عند الصرفيين العرب، حيث يقول (أبو هلال العسكريّ) في هذا السياق: "إنّ الفعَالة للاشتمال مثل العصابة والعمامة والقلادة، ولذلك جاء أكثر الصناعات على فعالة نحو: القصارة والخياطة، ومثل ذلك العبارة لاشتمالها ما فيها ... والفعالة أيضا تكون للاستيلاء مثل الخلافة والإمارة."[2] ومعنى ذلك أنّ هذا الوزن قد يرتبط بدلالات أخرى ولكنّ أغلب المصطلحات الاقتصادية التي وجدناها في ثنايا (المعجم الموحّد) والتي ارتبطت بهذا

[1] - محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص53، 54.
[2] - فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية في العربية، ط2، 2007، الأردن، دار عمان، ص22.

الوزن دلّت كلّها على مفهوم الحرفة والقيام بالشيء، ومثال ذلك: بطالة (1017)، تجارة دولية (991).

ثانيا ـ المصدر الصناعيّ: يعرف المصدر الصناعيّ بأنّه " المصدر الأصليّ المنتهي بياء مشدّدة بعدها تاء التأنيث المربوطة، ويدلّ على مجموعة الصفات الخاصة باللّفظ المشتقّ منه هذا المصدر ويصاغ من الاسم المنسوب مردفاً بتاء التأنيث"[1] وهو نوع من المشتقّات التي لم يعتمد عليها العرب كثيراً في صياغة مفاهيمهم، على الرغم من وجود نماذج قليلة عندهم "تبلغ بعض عشرات منها: الجاهلية، الأريحية، الفروسية، الأعرابية، الألوهية ..."[2] ولكنّ الحاجة التعبيرية المعاصرة استدعت هذا النمط الاشتقاقي نظراً لكثرة المفاهيم التي يصلح للتعبير عنها، ممّا أدّى إلى تزايد الاهتمام به من قبل المجامع والهيئات اللغوية، ومردّ ذلك يعود إلى طبيعة هذا النوع من المصادر الذي يتميز بخاصيتين جوهريتين هما:

ـ أنّه يستند إلى القياس: ذلك أنّ كلّ لفظة تلحقها ياء النسب المشدّدة وتاء التأنيث تصبح مصدرا صناعيا، ولهذا كانّ نص القرار المجمعيّ بشأنه كالتالي: "حاجتنا إلى المصدر الصناعي حسّاسة في علم الكيمياء وغيره من العلوم، وقد قال العلماء أنّه من المولَّد المقيس على كلام العرب وتخريجه سهل، لأنّ هذا اللّفظ مكوّن من اللّفظ المزيد عليه ياء النسب وتاء النقل"[3] وهذا ما جعل المصطلحيين يعتمدونه كثيرا في بناء المصطلحات المشتّقة.

ـ اتّساع مجاله مقارنة بالمصادر الأخرى: ممّا أدّى إلى توسّع طاقته التعبيرية بحيث أنّ أية كلمة أو صيغة لغوية يمكن تحويلها إلى صيغة مصدر صناعيّ. وبالعودة إلى (المعجم الموحّد) وجدنا أنّ علم الاقتصاد ـ على غرار بقية التخصّصات العلمية ـ قد استفاد من صيغة المصدر الصناعيّ في تكوين مصطلحاته، فمن خلال تحليلنا للنماذج المصطلحية التي تشكّل مداخل هذا المعجم لاحظنا بأنّه قد اعتمد على صيغ كثيرة لتشكيل هذا المصدر، كما تظهره النماذج التالية:

ـ المصدر+ ية : إنتاجية (1605)، اشتراكية (1839)

ـ اسم الفاعل + ية: فائدة (970)، متوالية حسابية (88)

[1] ـ علي القاسمي، علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 389.
[2] ـ فرحات عياش، الاشتقاق ودوره في نموّ اللغة، دط، دت، بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 151.
[3] ـ المرجع نفسه، ص 155.

ـ اسم المفعول + ية: ثبات **المردودية** (308)، مديونية (897).

ـ كلمة مرّكبة: الرأسمالية (228)

ـ اسم المكان أو الزمان + ية: ودائع **مصرفية** (131)، بطالة **موسمية** (1771).

ـ اسم جامد+ ية: دولارات **نفطية** (1491)، نقود **سلعية** (276).

ـ العدد الترتيبي+ ية: تجارة ثنائية (156)، تجارة **ثلاثية** الأطراف(1809).

ـ اسم جمع + ية: دخل قومي (1297).

ـ اسم العلم المعرّب+ ية: ماركسية (1332)، مالتوسية (1132).

ثالثا ــ المصدر الميميّ: وهو نوع من المصادر الذي يختلف عن غيره من الأشكال المصدريّة في كونه "مبدوءا بميم زائدة، ويصاغ في الفعل الثلاثي على وزن مَفعل ومَفْعلة قياساً، ويصاغ في غير الثلاثي على وزن اسم المفعول"[1] وقد كان لهذا المصدر نصيب في بناء المصطلحات الاقتصادية المفردة والمرّكبة على حدّ سواء، فمن المصطلحات التي اشتقّت من الثلاثي على وزن (مَفعَل) نجد: مذهب (من الثلاثي ذهب، لذلك وردت على وزن مفعَل) ومن التركيبات المصطلحية التي ورد فيها: مذهب اقتصادي (511) مذهب نقدي (1231). في حين لم نجد نماذج من المصطلحات الاقتصادية التي صيغت من غير الثلاثي.

ب ــ اسم المكان: هو اسم مشتقّ مرتبط بوظيفة "الدلالة على المكان الذي يقع فيه الحدث ويصاغ من الثلاثي المجرّد على وزن واحد هو مَفعل أو مِفعل"[2]. وقد اعتمد (المعجم الموحّد) على هذا الوزن في صياغة المصطلحات الاقتصادية المرتبطة بالدلالة على موقع التعاملات الاقتصادية، ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى نمطين من المصطلحات التي وضعت على صيغة اسم المكان.

*الصنف الأوّل: ورد مفرداً دون أن يدخل في أيّ تركيب مصطلحي، ومن نماذجه: مصنع (1147).

[1] - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 389.
[2] - المرجع نفسه، ص 392.

وقد تضاف إلى صيغة اسم المكان تاء مربوطة، ومن ذلك: المدرسة النقدية (1243). مزرعة جماعية (1033).

*الصنف الثاني: قد يستعمل مفردا، وقد يرد في تركيبات مصطلحية مختلفة، ومن هذا النوع نستعرض النماذج التالية: مصرف (129)، مصرف وطني (1239)، مصرف السّك (135). كما استعملت صيغة اسم الزمان، ولكنّ نسبة استعمالها في صياغة المصطلحات الاقتصادية كانت أقلّ بكثير من الصيغ السابقة، ومن أمثلتها: بطالة موسمية (1771)

ج ـ اسم الفاعل: هو اسم مشتقّ من الفعل المبنيّ للمعلوم يستدلّ به على وصف من قام بالفعل أو اتّصف به، فهو "يدلّ على معنى مجرّد غير ملازم، حادث (أي طارئ غير ملازم) وعلى فاعله"[1] يصاغ من الثلاثي على وزن فاعل، أمّا من غير الثلاثي فيكون عل وزن المضارع بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر. وهو بناء كثيراً ما يعتمد في الوضع المصطلحيّ على الرغم من قلّة استعماله مقارنة بالأبنية المصدرية التي سبقت الإشارة إليها، ومن النماذج التي وجدناها في ثنايا المعجم الموحّد نذكر:

*من الثلاثي: ويرد على وزن (فاعل): فائدة (970)، دافع التمويل (676).

* من غير الثلاثي: وتكون صياغته من أفعال غير ثلاثية، على نحو ما يظهر في المصطلحات الاقتصادية الآتية: طلب متعدّد (1278)، متغيّر خارجي (625).

د ـ اسم المفعول: هو اسم مشتقّ تنطبق عليه أحكام اسم الفاعل إلاّ أنّ ما يميّزه عن هذا الأخير هو أنّ "اسم المفعول ما دلّ على الحدث والحدوث وذات المفعول كمقتول ومأسور فهو ـ كما ترى ـ لا يفترق عن اسم الفاعل إلاّ في الدلالة على الموصوف، فإنّه في اسم الفاعل يدلّ على ذات الفاعل كقائم، وفي اسم المفعول يدلّ على ذات المفعول"[2] وهو حسب مصدر اشتقاقه صنفان رئيسيان:

* من الفعل الثلاثي: ويكون على وزن (مفعول) ومن نماذجه: مخزون سلعي (179)، منتوج (195).

[1] - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 389.
[2] - فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية في العربية، ص 52.

ويصاغ من غير الثلاثي على وزن المضارع بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر، كما يظهر ذلك في صيغ المصطلحات الاقتصادية التالية: مؤسّسة (595)، معدّل الوفيات (379).

هـ ـ **اسم الآلة:** يعرّفها (علي القاسميّ) بأنّها "اسم مشتقّ للدلالة على الأداة التي يحدث بها الفعل."[1] ويصاغ هذا الاسم من الأفعال الثلاثية المجرّدة، كما قد يصاغ من الأسماء الجامدة، وله ثلاثة أوزان قياسية هي (مِفْعَل، مِفْعَال، مَفْعَل)، وقد لاحظنا من خلال تحليل نماذج اسم الآلة القليلة التي وردت في المعجم أنّها قد وردت كلها على وزن (مفعال)، حيث تظهر صيغها القياسية في النماذج التالية: ميزان تجاري (275)، معيار (357).

2ـ آليات بناء المختصرات الاقتصادية: إنّ المتصفّح للمعاجم الاصطلاحية العربية الحديثة المتعلّقة بمختلف المجالات العلمية والمعرفية، يجد أنّ نسبة المنحوتات التي دخلت إلى متن المعجم العربيّ المتخصّص في تزايد مستمر نظرا لتضاعف الحاجات التعبيرية، ورغبة في استيعاب المفاهيم والمصطلحات الوافدة من الحضارات الغربية التي تعتمد في زيادة ثروتها اللفظية على آلية المزج بين جذور لغوية متعدّدة.

وقياساً على هذا المبدأ، فقد استقبلت العربية في العقود الأخيرة أنماطاً مختلفة من المنحوتات الغربية، وتعايشت معها وحاولت استيعابها وتحويرها بما ينسجم مع طبيعتها ونظامها. وفي دراستنا هذه ركّزنا على نمط نحتي غلب على المصطلحات الاقتصادية وهو ما يعرف (بالرموز والمختصرات) في حين لم نجد نماذج خضعت للتأليف النحتي المعمول به في الكتب التراثية. ومن هذا المنطلق، سنحاول أن نتتبع الآلية التي يعمل وفقها من خلال تحليل بعض المختصرات الاقتصادية التي تضمّنها (المعجم الموحّد) ويمكن أن نشير في البدء، إلى أنّ هذا النوع من النحت تجلّى في شكلين أساسيين هما: نحت الحرف الرمز، والمنحوتات الأوائلية.

أـ نحت الحرف الرمز: وهو ما يتمّ فيه النحت "عن طريق الرمز للكلمة بحرف أو حرفين ينتزعان من أوّل الكلمة أو وسطها أو آخرها، وأحياناً قد يرمز إلى الكلمة الأصل بعلامة من غير حروفها."[2] ويكثر شيوع هذا النوع في اللّغات الأوروبية خاصّة في المجالات العلمية التطبيقية، كما

[1] - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه اللغوية وتطبيقاته العملية، ص 392.
[2] - حامد صدقي قنيبي، مباحث في علم الدلالة والمصطلح، ص 279.

أنّ العرب القدامى عرفوا هذا اللون من المنحوتات، إذ شاعت في تراثهم الفكريّ أنماط رمزية مختلفة خاصّة في كتب الحديث ورواية الأسانيد. وتقوم طريقتهم في الترميز على اختصار بعض الكلمات عوضا عن ذكرها كاملة، بحيث اعتمدوا في بناء رموزهم على منهجين أساسيين هما:

* منهج اختصار بعض الألفاظ والرّمز لها ببعض حروف الكلمة: قد تكون حرفا أو حرفين أو علامة لا علاقة لها بالكلمة أصلا، ومن نماذجها "إنا، أنا، ثنا، أخبرنا، أنبأنا، حدثّنا، وهي رموز تستعمل في الخطّ فقط مع النطق بها على أصلها، ومثلها: ص (صلّى الله عليه وسلم)، عم (عليه السلام)، ح (حينئذ) أهـ (انتهى)، إلخ (إلى آخره) وغيرها... وممّا استعمله أهل العلوم (جا) و(ظا) للجيب والظل، وجتا وظتا لتمام الجيب والظلّ وغيرها"[1] من المختصرات التي اعتمدها الأوائل في صورة مختصرة بالنظر إلى كثرة تداولها في مؤلّفاتهم.

* منهج اختصار أسماء بعض كتب الحديث أو أسماء مؤلفيها: فحرف (خ) يدلّ على صحيح البخاري وحرف (م) لصحيح مسلم، وحرف (ت) لمسند الترمذي، وحرف (ق) أو(جه) لسنن ابن ماجه والقزويني وحرفا (حب) لصحيح ابن حبان ..."[2]. وقد جمع الدكتور(حسين علي محفوظ) تلك الرموز والعلامات والإشارات المستعملة في مجموعات الحديث والمعاجم والمصاحف وتواريخ الرجال وكتب الطبّ والكيمياء والحساب والهندسة والرمل والنجوم والفلك والتقويم والأنساب والعروض والتجويد... ورتّبها على حروف المعجم، وأودعها في كتاب جاء على هيئة قاموس صغير سمّاه (العلامات والرموز) عند المؤلفين العرب قديماً وحديثاً"[3] وهذا خير دليل على أنّ العرب قد اعتمدوا على نظام الترميز في بحوثهم ومؤلفاتهم، إذ لم تقتصر هذه الظاهرة النحتية عندهم على كتب الحديث فقط، وإنّما شاعت في معظم العلوم والمعارف التي عرفوها وأبدعوا فيها.

وما زال هذا النظام معمولا به إلى يومنا هذا في مختلف المجالات العلمية بما في ذلك علم الاقتصاد الذي كان محور بحثنا، مع أنّنا في حقيقة الأمر لم نجد نماذج عن هذا الترميز في المعجم الذي اتخذناه عيّنة للدراسة. ولكنّنا وجدناها في مراجع أخرى كنا قد أشرنا إليها في مباحث سابقة.

---

[1] - علي عبد الله الدفاع، المدخل إلى تاريخ الرياضيات عند العرب والمسلمين، ط1، 1981، بيروت، مؤسسة الرسالة، ص 210.
[2] - عبد الرحمان بن حسن العارف، المختصرات اللغوية في القديم والحديث (مفهوما وتاريخا ومنهج صياغة)، أبحاث لسانية، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط، ع1، يونيو 2001، مج6، ص 28.
[3] - المرجع نفسه، ص 33.

ب ـ النحت الأوائلي: هو نمط آخر من المنحوتات المعاصرة الذي "يتمّ النحت فيه بضمّ الحروف الأوائل من الكلمات التي يتألّف منها المصطلح المركّب، وأحياناً بأخذ الحرفين الأول والثاني من كلمات المركّب"[1] ونظرا لأنّه يقوم غالبا على اقتطاع الحروف الأولى من السلسلة التركيبية المراد اختزالها فقد تعدّدت المقابلات العربية التي وضعت لترجمة المصطلح الأجنبي (acronyme) وكانت كلّها مركّزة على هذا المبدأ "... فمن قائل إنّه يعني (كلمة أوائلية) وقائل إنّه (منحوتات البدوء)، وثالث يذكر أنّه يعني (اللفظ المنحوت)، ورابع يقول أنّه يعني (التسميات الأوائلية) وخامس يترجمه إلى (المختصرات اللغوية) وسابع يترجمه إلى (مقتطع هجائي) و(رمز اختصاري) و(كلمة منحوتة) و(لفظة أوائلية)."[2] ولهذا النوع حضور واسع في اللغات الإلصاقية إذ يعتبر فيها وسيلة ضرورية في مجال تنمية الثروة المعجمية والمصطلحية على وجه الخصوص "بحيث يكثر استعماله في اللّغة المعاصرة في تسمية المؤسّسات والمنظّمات العالمية والدولية والوطنية وأسماء الطيران والإذاعة وشركات الإنتاج العالمية المختلفة"[3] وفي مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والرياضية وغيرها.

وفي السياق نفسه يميّز الدكتور (عبد المجيد نصير) بين نوعين من المنحوتات الأوائلية التي يطلق عليها اسم (منحوتات البدوء)، وذلك تبعاً لطريقة نطقها والتلّفظ بها حيث يقول: "توجد فروق بين المختصر ومنحوت البدوء فالمختصر يلفظ حرفا، بينما منحوت البدوء يلفظ كلمة واحدة"[4]. وانطلاقا ممّا سبق يتبين لنا أنّ نظام المختصرات يرتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة النحت لأنّ عملية الاختصار على طريقة النحت تقوم على اقتطاع أجزاء من وحدات لغوية موجودة سلفاً، ثمّ دمجها في بناء لغويّ جديد للتعبير به عن دلالة مستحدثة. وهذا ما يجعله أيضا يرتبط من ناحية أخرى بظاهرة التركيب "وهذا الارتباط إنّما هو باعتبار أنّ التركيب ذو صلة وثقى بعملية النحت اللغويّ، حيث يُعدّ أحد أهم مظاهره الرئيسية، والاختصار يستلزم تركيباً لغوياً يؤدّي في النهاية إلى النحت بمفهومه الاصطلاحي في الدرس اللغوي الحديث."[5] وهذا ما يجعله رابطا لآليتين توليدتين في الوقت ذاته لأجل تحقيق هدف أساسي هو الاقتصاد في التعبير.

---

[1] - حامد صدقي قنيبي، مباحث في علم الدلالة والمصطلح، ص 280.
[2] - عبد الرحمان بن حسن العارف، المختصرات اللغوية في القديم والحديث، ص 18.
[3] - حامد صدقي قنيبي، مباحث في علم الدلالة والمصطلح، ص 281.
[4] - عبد المجيد نصير ، منحوتات البدوء، ص 48.
[5] - عبد الرحمان بن حسن العارف، المختصرات اللغوية في القديم والحديث، ص 49.

ويرى الدكتور (عبد الصبور شاهين) أنّ هذا النوع من المختصرات كوحدات لفظية لا يتعدّى دورها تحقيق الوظيفة الاختزالية للمركّبات الطويلة التي تستهلك جهداً كبيراً في استظهارها واستعمالها، ومن هذا المنطق فهي لا تسعى إلى توليد مفردات جديدة، ذلك أنّها لا تعدو أن تكون مجموعة من الأصوات التي تنطق منفصلة أو متصلّة تخدم المناسبة التي أنشأتها فقط. وبالتّالي فإنّ بقاءها أو زوالها مرهون ببقاء أو زوال هذه المناسبة، ويتلخّص كلّ هذا في قوله: "إنّ جوهر هذا النوع من الاختصار هو أنّ عناصره تنطق بأسمائها لا بقيمتها الصوتية، وحتى إذا نطقت بقيمها مثل(أوبيك وأرامكو) فإنّها لا تعني أكثر مما تعنيه لو نطقت بأسماء حروفها."[1] لأنّها لا تعدو إلاّ أن تكون اختصارا لفظيا لها. ومن جهته يضرب الدكتور (عبد الكريم خليفة) مثالاً عن هذه المختصرات التي تحكمها المناسبة التي أنشئت لأجل للتعبير عنها فيقول: "هي أداة تعبّر عن دلالات آنية تختفي من الاستعمال باختفاء هذه المدلولات من واقع الحياة، فهذا المختصر مثلاً الذي يدلّ على حلف عسكريّ أو دوليّ يختفي من الاستعمال بانتهاء هذه الأحلاف، وتلك المنظّمات"[2] وفي المقابل فإنّ الأهمية الكبرى لهذه المختصرات تظهر على المستوى اللغوي التداولي، كونها أصبحت اليوم نائبة عن التركيبة اللغوية التي حلّت محلّها باعتبار "أنّ كثيراً من الكلمات والعبارات التي تمثّل أساس المختصر تنوسيت في خضم سيادة هذا المختصر وشيوع تداوله، فمختصرات نحو (ناتو NATO) أو (يونيسكو UNESCO) أو (ناسا NASA) أو إيدز ... هي اللغة السائدة هذه الأيام. ولم تعد تلك الكلمات أو العبارات الأصلية لهذه المختصرات التي تستخدم أو ينطق بها، وإنّما حلّ المختصر بديلاً عنها."[3] كونه حاملا لنفس دلالتها، وأشدّ اختصارا منها.

وقد حاول بعض الباحثين المعاصرين أن يشكّكوا في وجود ظاهرة المختصرات المصطلحية في التراث العربي، ومن ثمّ نفوا نفياً قاطعاً إمكانية وجود تقارب أو تشابه بين المختصرات العربية التراثية وبين المختصرات اللغوية التي تتعامل بها الساحة المعاصرة. والتي يرون أنّها ذات أصول أوربية محضة، وخير من يمثّل هذا الاتّجاه (ممدوح خسارة) حين قال: "إنّ مختصرات أهل الحديث قضية كتابية لا علاقة لها باللّغة لأنّها تكتب مختصرة وتلفظ كاملة، أمّا المختصرات الحديثة

[1] - عبد الصبور شاهين، العربية لغة العلوم والتقنية، ص 294.
[2] - عبد الكريم خليفة، المختصرات وطريقة أدائها باللّغة العربية، ص 14.
[3] - عبد الرحمان بن حسن العارف، المختصرات اللغوية في القديم والحديث، ص 21، 22.

الأجنبية فهي تكتب مختصرة، وتنطق كذلك كلمة مستقلّة."[1] في حين يقف الدكتور (عبد الرحمان بن حسن العارف) موقفاً معاكساً لهذا الرأي، إذ يرى أنّها ظاهرة لها أصول راسخة في الفكر العربي القديم، حيث يقول: "صحيح أنّ تلك المختصرات والرموز العربية القديمة خاصة بالرسم والكتابة ولا ينطق بها، وصحيح أنّ منهج صياغتها لا يتّفق مع ما هو عليه الحال في المختصرات الأجنبية الحديثة، إلاّ أنّنا مع ذلك كلّه ننظر لها على أنّها من باب الاختصار، ونعدّها كذلك واقعاً وحقيقة لا توسّعاً أو مجازاً. ومن أجل هذا لا نرى هناك من الأسباب المقنعة ما يجعلنا نستبعد إلحاق صنيع هؤلاء المحدثين وغيرهم من الطوائف العلمية بهذه الظاهرة اللّغوية المعاصرة."[2] ورغم اختلاف وجهات النظر حول أصالة ظاهرة المختصرات في التراث العربي إلاّ أنّ المصطلحية العربية بتعدّد مشاربها وتخصّصاتها قد أصبحت اليوم تعتمد على هذا النمط الاختزالي في بناء مصطلحاتها دون أن يهدّد ذلك بنية اللّغة العربية ونظامها، وكان من نتائج ذلك أن تولّدت مختصرات عربية سارت على النهج الغربي في بنائها.

ج ــ المختصرات الاقتصادية: تتلخّص هذه الأنماط الاختصارية في ثلاثة مسالك هي:

أوّلا- المختصر الرمزي الأوائلي الأجنبي: هو أكثر الطرق شيوعاً في بناء المختصرات العربية المعاصرة، وفيها يؤخذ "الحرف الأوّل من الكلمة الأصلية للترجمة الانجليزية للتسمية العربية ودمج هذه الأحرف في بعضها وتكوين كلمة واحدة مجموعة منها"[3] وقد حرص الدارسون لهذه المختصرات أن يضبطوا حركتها بقواعد محدّدة تضمن لها المسار الصحيح والسليم في المعجم العربي، فهذا الدكتور (عبد الكريم خليفة) يرى بوجوب قبول المختصرات الأجنبية التي استعملت وشاعت عالميا "وإدخالها في الكتابة العربية باعتبارها كلمات أعجمية دون النظر إلى أصولها وإيحاءاتها، وذلك على سبيل التعريب، وتجري عليها قواعد العربية من حيث التعريف والتنكير والتثنية والجمع والنسبة عند الحاجة، ومن حيث السياق والتركيب فنقول: اليونيسكو، والليزر والرادار والإيدز ... الخ ونقول في النسبة: الليزري والراداري واليونيسكي..."[4] وبالارتكاز على هذه القاعدة تتعامل العربية مع هذا النمط بطريقة النقل الحرفي، التي يتمّ وفقها نقل الوحدات الصوتية الأجنبية إلى العربية على هيئتها، ودون تغيير كبير في بنيتها، ومثاله: (رادار: radar / شعاع

[1] - ممدوح محمد خسارة، التعريب والتنمية اللغوية، ط1، 1994، الأهالي للطباعة والنشر، د م ن، ص 125.
[2] - عبد الرحمان بن حسن العارف، المختصرات اللغوية في القديم والحديث، ص 29.
[3] - عبد الكريم خليفة، المختصرات وطريقة أدائها باللغة العربية، ص 43.
[4] - المرجع نفسه، ص18، 19.

كشف الحرارة : radio ditection and ramging) وهذه الطريقة النحتية لم نجد نماذج مصطلحية اقتصادية بنيت وفقها.

ثانيا ـ المختصر الرمزي الأوائلي المهجّن: وهو كسابقه ذو أصول دخيلة، بحيث يقوم على نفس الخطوات المتّبعة في النوع الأول، إلاّ أنّ الفرق بينهما يكمن في أنّنا نلمح في هذا النمط تصرّفا بسيطا في تركيب أجزاء المختصر لأجل تقريب نسيجه الصوتي والصرفي مع خصائص النظام العربيّ، ويظهر هذا بشكل واضح في المختصر التالي: الشركة السعودية للتنمية الصناعية (صدق): (sidc) ـ Saudi in**d**ustrial development company

ويلاحظ هنا أنّ "المختصر اللّغوي المشتقّ مباشرة من الترجمة الانجليزية لاسم الشركة هو (سدك)، إلاّ أنّه قد تمّ استبدال الحرفين (ص) و(ق) بالحرفين الأوّل والأخير ليصبح المختصر (صدق) نظراً لما تتضمّنه هذه الكلمة من معان محبّبة في المعاملات التجارية وغيرها."[1] ومن ثمّ فإنّه على الرغم من أنّ هذه الوحدات اللغوية المختصرة ليست عربية الأصل إلاّ أنّ اللّغة العربية في العصر الحديث قد استقبلتها "استقبالاً حسناً فعرّبتها كأنّها كلم عربيّ بدليل تصديرها بالألف واللاّم "[2] وقد يتجاوز أشكال تحوير المختصر الأجنبي حدود إضافة ألف التعريف فقط، إذ قد يصل الأمر إلى تحويرها تحويراً كاملاً يفصلها فصلاً شبه كامل عن أصلها الأجنبي. ولأنّها أخضعت إلى ضوابط النظام اللغوي العربي فقد حظيت بساحة استعمالية واسعة، حتى أصبحت تبدو كأنّها كلمة عربية الأصل والمنشأ، وهذا النوع كسابقه لم يتضمّن (المعجم الموحّد) نماذج اقتصادية بنيت وفق هذا النسق لأنّ مؤلفيه حرصوا على استبعاد المعرّبات في حال توفّر بدائل أصيلة عنها.

ثالثا ـ المختصر الرمزي الأوائلي العربيّ: يندرج تحت هذا النوع مختصرات مولّدة من أصول عربية ولكنّها تسير على منهج المختصر الأوربي في تركيبها وتأليف وحداتها، أي بإسقاط الحروف الأولى من سلسلة لفظية عربية ذات عناصر متعدّدة، ثمّ إعادة إدماجها في بنية لغوية ودلالية واحدة. "وهناك ميل إلى أن يكون اللّفظ المفرد حاملا لمعنى دلاليّ موجود أصلا في العربية، ويمكن استحضاره من غير استحضار ذهنيّ للأصل الذي تولّد عنه ذلك المختصر"[3] وقد أخضع هذا

[1] - عصام أبو سليم، المختصرات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، ص 267، 268.
[2] - إبراهيم السامرائي، المختصرات والرموز في التراث العربي، مجلة مجمع اللّغة الأردني، ع 32، 1987، ص 116.
[3] - عصام أبو سليم، المختصرات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، ص 21.

النمط من المنحوتات ـ على غرار النوع السابق ـ لبعض القواعد والمقاييس اللغوية التي تيسّر تداوله واستعماله، وأهمّها:

"ـ يؤخذ الحرف الأوّل من كلّ اسم بعد تجريده من (ال) التعريف، ومن كلّ كلمة بعد تجريدها من الزوائد، ويكتب المختصر بالحروف المنفصلة دون وضع إشارة فصل بينها، وتلفظ الحروف العربية بأسمائها فنقول (جيم، ميم، عين) عند كتابة (ج م ع)، وإذا كان المختصر يشكّل كلمة واحدة سهلة اللّفظ سائغة الاستعمال فتكتب بالحروف المتصلة وتلفظ الحروف بأصواتها في بنية الكلمة فنقول (مآب) بدلا من مؤسسة (آل البيت)"[1]. ووفقا لهذه القاعدة فإنّ المختصرات الأوائلية ذات الأصول العربية التي اعتمدتها المصطلحية الاقتصادية (من خلال المعجم الموحّد) تندرج كلّها تحت هذا المجال، وتمثّلها المختصرات المترجمة عن الفرنسية أو الانجليزية، وفيها تؤخذ الأحرف الأولى من عدّة كلمات أساسية تشترك في عبارة واحدة لأجل التعبير عن دلالة محدّدة ثمّ إعادة جمعها ودمجها في وحدة جديدة. ونظراً لأنّ معظم العناصر اللّغوية التي تشكّل التركيبة الأصلية المختصرة معرَّفة (بألف التعريف) فإنّ هذه الأخيرة تستبعد عند تشكيل المختصرات الجديدة، كما تستبعد منه كلّ الزوائد اللغوية التي ترافق هذه العناصر، ومن هذا المنطلق فإنّه "لا ينظر في العبارة التي تكوّن التسمية أو المصطلح إلى حروف الجر والعطف وأدوات الاستفهام والشروط والتثنية وأدوات النداء ولا إلى الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة"[2]. وتتجلّى هذه الضوابط بشكل واضح في المختصرات الاقتصادية التي صيغت وفق هذه القوانين، واتّخذت على إثر ذلك صورتين أساسيتين هما:

ـ النطق الحرفي: وفيها يتلفّظ بكلّ وحدة صوتية على حدا بشكل منفصل، كما يظهر في المختصرات التالية:

ـ صندوق النقد الدولي (ص.ن. د) (987) :(fonds monétaires international F.M.I

ومن ذلك أيضاً: "منظّمة البلدان المصدّرة للنفط (م.د.م.ن) (1414)، في مقابل:

–organization of petroleum exporting countries (O.P.E.C)

[1] - عبد الكريم خليفة، المختصرات وطريقة أدائها باللغة العربية، ص 19.
[2] - المرجع نفسه، ص 19، 20.

– organisation des pays exportateurs de pétrole (O.P.E.P)

ويقوم الصنف الثاني من المختصرات على أساس النطق الحرفي، لكن بتغيير ترتيب الحروف المقتطّعة التي يتكوّن منها التركيب الأصليّ، ومن أمثلته:

ـ منظّمة البلدان العربية المصدرة للنفط: (م.ع.ب.م.ن) (1413)

نلاحظ من خلال هذا المختصر أنّه كان من الأولى تقديم (حرف الباء) المأخوذ من كلمة (البلدان) على (حرف العين) المأخوذ من كلمة (العربية)، مع أنّ الأمر لا يستدعي هذا التغيير في ترتيب الحروف، لأنّه لا يخدم الدلالة. ذلك أنّ ظاهرة تقديم الحروف على بعضها البعض معمول بها في مثل هذه المختصرات لأجل الحفاظ على الانسجام الصوتيّ والصرفيّ، بهدف التعبير عن دلالة معينة تقترب من الدلالة العامّة التي تعبّر عنها عناصر التركيب المنحوت ويوضّح (عبد الحميد الأقطش) هذه الظاهرة قائلا: "يلجأ في المختصرات الرمزية إلى إعادة ترتيب رموزها، ومنه المختصر (فتح) وصورته الأصلية: (حركة تحرير فلسطين)، وعليه فالمنجز الحرفي هو (حتف) بدلالته السلبية فعكس الترتيب إلى (فتح) لتتولّد دلالة موجبة، ومثل ذلك المختصر (وفا) الذي أعيد فيه ترتيب رموزه لتتولد دلالة موجبة عوض الدلالة الخاملة في (واف) وكالة أنباء فلسطين"[1] ولكنّ الأمر يختلف في المختصر الاقتصادي الذي صيغ على هذا النحو لأنّه لا أثر دلالي ينتج عن تغيير ترتيب الوحدات الصوتية أو تقديم بعضها على بعض.

والملاحظ في هذا المقام أيضا، أنّه في نفس المختصر قد تمّ إقحام عنصر لغويّ جديد ضمن التركيبة المصطلحية الأصلية، ممّا خلق تعدّداً مصطلحياً متعلّقاً بالمصطلح ذاته وبالمختصر التابع له، إذ تمّ تعويض كلمة (البلدان) بكلمة مرادفة لها هي (الدول) ممّا تولّدت عنه سلسلتان تركيبيتان تختلفان عن بعضهما في عنصر واحد، وكان من الطبيعي أن تتغيّر المختصرات المرافقة لها، كما تثبته المختصرات الاقتصادية التالية:

ـ منظمة **البلدان** العربية المصدرة للنفط (م.**ب**.م.ن) (1413)

ـ منظمة **الدول** العربية المصدرة للنفط (م.**د**.ع.م.ن) (1413)

[1] - عبد الحميد الأقطش، توليد الألفاظ بالمختصر الرمزي الأوائلي في العربية، مجلة أربد للبحوث، المجلد 14، ع 2، 2011، ص210.

ونخلص إلى القول، بأنّ أنماط المنحوتات أو المختصرات الأوائلية التي اعتمدتها لغة الاقتصاد ـ على قلّتها ـ قد بنيت كلها على أساس اقتطاع الحروف الأوائل من سلسلة العناصر اللغوية المراد اختزالها، ثمّ إعادة دمجها وفق ترتيبها العاديّ في وحدة لفظية ذات دلالة خاملة، وفي كلتا الحالتين يمكن التمييز بين نمطين مختلفين من هذه المختصرات، وهما:

ـ انسجام صوتي + دلالة خاملة (فارغة المعنى): ومثاله المختصر الوحيد الذي وجدناه في المعجم:
*منظمة الأغذية والزراعة: (ماز) (713)

ـ عدم الانسجام الصوتي + دلالة خاملة: كما يظهر في هذين النموذجين الذين يعتمدان مرّة على النطق الحرفي، ومرّة على النطق اللّفظي بدمج نفس الحروف المقتطعة في لفظة واحدة دون تحقيق أية دلالة:

ـ مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية : (م.أ.م.ت.ت) مؤمتة (1973)

ـ المؤتمر النقدي المالي للأمم المتّحدة : (م.ن.م.أ.م) منمأم" (1974)

ومع كلّ إيجابيات هذا النمط النحتي ودوره الفعّال في تحقيق الوظيفة الاختزالية، إلاّ أنّ هناك بعض النقائص المترتّبة عنه، والتي يمكنها أن تؤثّر بشكل أو بآخر على العملية التواصلية، وهي نقائص لا تتعلق باللغة العربية وحدها، وإنّما تخصّ كلّ اللغات التي تعتمد هذه التقنية في توليد مصطلحاتها، حيث يلّخصها (عبد العزيز المطّاد) في النقاط التالية:

"ـ صعوبة إرجاع أو فهم أصول المختزلات، إذ لا يمكن فهم المقصود بـ (NATO) إلاّ إذا علمنا المصدر الذي تمّ الاختزال أو النحت منه، وأيضاَ هناك بعض الصعوبات المتعلّقة بالاشتراك في هذه المنحوتات: ـ الجمعية الوطنية لكرة السلة: **n**ational **b**asketball **a**ssociation

ـ الجمعية الوطنية للملاكمة: **n**ational **b**oxing **a**ssociation"[1]

وذلك باعتبار أنّ المختصر المنحوت من التركيبتين السابقتين على الرغم من اختلافهما دلاليا إلاّ أنّهما تشتركان في نفس المختصر الأجنبي وهو (NBA).

[1] - عبد العزيز المطّاد، التوليد الصوري للمصطلح العربي (نماذج تطبيقية)، ص 265.

وبعد استعراض هذا الجزء اليسير من المصطلحات الاقتصادية المولّدة على طريقة النحت أو النحت الأوائلي على وجه الخصوص، نخلص إلى أنّ ظاهرة المختصرات أو المنحوتات اللّغوية في صورتها العامّة هي ظاهرة تدلّ على نضج اللغة واستعدادها لاستيعاب المستجدّات العلمية والمعرفية. ذلك أنّ النحت بمختلف أشكاله وأنماطه سيظلّ أحد روافد تنمية اللغة المعاصرة، وخاصّة في مجال المصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية التي يكثر دورانها على ألسنة الناس، ولكنّه رافد "يأتي في المرتبة الأخيرة بعد القياس والاشتقاق والتعريب."[1] نظرا لأنّه قد يؤثّر سلبا على عملية التواصل العلمي. ومع كلّ هذا فإنّ ذلك لا يعني الإنقاص من قيمته في تنمية الرصيد اللغوي أو تجاهل دوره في هذا المجال، لأنّ الاقتصاد والاختزال الذي هو شعار لغات التخصّص يبقى أهمّ ميزة اصطلاحية يتفرّد بها النحت عن سائر الآليات التوليدية، خاصّة إذا اقترنت هذه السمة الاختزالية بمبدأ الوضوح الشكليّ والدلاليّ.

ـ المطلب الثاني: المصطلحات الاقتصادية المولّدة دلاليا

1ـ الاستعارة الاصطلاحية في لغة الاقتصاد

أـ مفهوم الاستعارة المصطلحية وأهمّ وظائفها: يميّز الباحثون بين نمطين من الاستعارات لكلّ منها مجاله الخاص ووظائفه المنوطة به في بناء الخطاب الإنساني وهما:

ـ الاستعارات الأدبية: ويطلق عليها أيضاً اسم (الاستعارات الحيّة) لأنّها تتميّز بتجدّد صيغها ممّا يجعلها ذات فاعلية أدبية عالية، مجالها الوجدان والخيال، ولذلك فإنّ الميدان الحيويّ الذي يوظّف فيه هذا النمط من الاستعارات، هو ميدان التعبير الأدبي بشقيّه الشعري والنثري.

ـ الاستعارات غير الأدبية: وهي تختلف عن سابقتها في كونها لا تتعلّق بالمستوى الجمالي، ومن ثمّ فهي تتميز عنها في الوظيفة والهدف، ذلك أنّها تكتفي بالوظيفة الإشارية والدلالية فحسب، ولذا يكثر اعتمادها في مقامات التواصل العادي.

وعليه، فإنّ الفرق الأساسي الذي يميّز بين هاتين الظاهرتين اللغويتين يكمن في أنّ الاستعارة الأدبية هي ذات بعد بلاغي جمالي، بينما الاستعارة غير الأدبية أو(الاستعارة الميّتة) هي ذات بعد علمي إبلاغي لأنّ وظيفتها هي سدّ العجز التعبيري الذي يمكن أن تعاني منه اللّغة العادية، ومعنى

[1] - حامد صدقي قنيبي، مباحث في علم الدلالة والمصطلح، ص 276.

هذا أنّ المجاز الاستعاري ليس مقصورا على اللغة الشعرية والأدبية فحسب، وإنّما قد يوظّفها الناس في قضاء حوائجهم التواصلية اليومية. وبهذا تتحدّد أهداف الاستعارة تماشيا مع الهدف الذي يرمي المتكلم إلى تحقيقه، والذي لم يكن ليصل إليه في حال توظيفه للغة العادية. باعتبار أنّ الاستعارة هي انحراف عن مستويات الاستعمالات اللّغوية العادية والمألوفة، فهي بفضل هذا الانزياح اللّغوي تمكّن المتكلم من التعبير عن أفكار وتصوّرات مجرّدة أو مفاهيم معقّدة، عن طريق توظيف مفردات وألفاظ ذات طبيعة حسّية ومادّيّة تتّسم بالبساطة والوضوح. وهذا ما جعل الاستعارة تقوم بوظيفة مزدوجة هدفها تحقيق غرضين أساسيين هما "غرض إشاري: لوصف عملية ما أو حالة ذهنية أو مفهوم أو شخص أو شيء أو خصلة أو فعل بشمولية ودقة أكبر ممّا هو متاح في اللغة، وغرض ذرائعي يتماشى مع الغرض الإشاري يحاكي الأحاسيس، أو يثير الاهتمام أو يوضّح أو يمتع أو يبهج أو يدهش. أمّا الغرض الأوّل فمعرفيّ، أمّا الثاني فجماليّ."[1] هدفه إضفاء جوّ من الإثارة والحيويّة على النصّ الأدبيّ.

وزيادة على ما سبق، فإنّ هناك فرق آخر يميز بين هذين النمطين الاستعاريين يكمن في أنّ الاستعارة الأدبية ــ بوصفها استعارة معجمية تنتمي إلى مجال اللغة العامّة ــ تتميّز بالشيوع والاختلاف تبعاً لاختلاف السياقات التي ترد فيها "في حين أنّ الاستعارة المصطلحية تنتمي إلى مجال لغات التخصّص، ومعناها ثابت لا يتغيّر."[2] وعليه فإنّ مفهوم الاستعارة المصطلحية يقوم على نفس المبادئ التي تركز عليها الاستعارة البلاغية، إذ تعرّف بأنّها "استعمال اللّفظ في غير ما وضع له أصلاً، أي نقله من دلالته المعجمية (الأصلية أو الوضعية أو الحقيقية) إلى دلالة علمية (مجازية أو اصطلاحية) على أن تكون هناك مناسبة بين الدلالتين"[3]. ويعرّفها (بيتر نيومارك) (Peter NEWMARK) وفقا للطرائق التي تعتمدها فيقول: "أعني بالاستعارة أيّ تعبير مجازي المعنى المحوّل لكلمة محسوسة... وتشخيص المجرّد وتطبيق معنى كلمة أو تلازم لفظي على ما لا يشير إليه حرفيا."[4] وقد أطلق التراثيون على ظاهرة التغيير أو الانتقال الدلالي الاستعاري مصطلحين مترادفين هما (الاستعارة والمجاز) إلاّ أنّ هذه التسمية الأخيرة أقلّ حضوراً في الدرس المصطلحي الحديث من نظيرتها.

[1] - بزاوشة إلهام، دراسة استراتيجية ترجمة النصوص الاقتصادية من الإنجليزية إلى العربية، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه مدرسة الدكتوراة، قسم الترجمة، جامعة الجزائر، 2013- 2014، ص51.

[2] - بالصالح فاطمة الزهراء، ترجمة الاستعارة في النصوص الاقتصادية، مذكّرة لنيل شهادة الماجيستير، قسم الترجمة، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة وهران، 2009، 2010، ص44.

[3] - يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 84.

[4] - Peter NEWMARK, A text book of translation Prentice Hall International (UK) LTD – 1988- P141.

وفي هذا السياق، يعلّل (يوسف وغليسي) سبب الركون إلى هاتين التسميتين فيقول: "بقي أن نشير إلى أنّ هذا المجاز قد يعبّر عنه آخرون بتسمية أقلّ شهرة في مجال الآليات الاصطلاحية هي (الاستعارة)، ولا ضير في ذلك لأنّه من رواسب الدرس البلاغي الذي سمّى المجاز استعارة في حال قيام العلاقة بين المعنى الوضعي والمعنى المجازيّ على المشابهة"[1] ومنه فإنّ الانتقال الدلاليّ في مجال التعبير الاصطلاحي، لا يعتمده أهل الاختصاص لأجل التزويق والتنميق والإمتاع، بل يوظّفونه لأجل تحقيق وظائف معرفية مختلفة.

وإن كان دورها الإيحائي في اللغة الأدبية مدعاة إلى الغموض والالتباس فإنّها في مجال اللغة العلمية تقوم بدور معكوس، يوضّح جيرار (Fourez, gérard) دورها في هذا المجال قائلا: "حتّى وإن كان الاستعمال المعاصر للّغة يسعى إلى إزالة كلّ صورة بلاغية من الخطاب العلمي بغية الحدّ من الغموض والفهم الخاطئ، فإنّ اللّجوء للاستعارات باللغة العلمية لا يخلّ بالضرورة الموضوعية، إذ تشكلّ كلّ من الموضوعية والحقيقة العلمية لبنية مستقرّة مؤقتا ناتجة عن تفاوضات الآراء البشر فيما بينهم وبين البشر والأشياء"[2] وإن كانت ـ موازاة مع ذلك ـ تحقّق وظيفة رئيسية تتمثّل في "إضفاء بعض الحيويّة على الإحصاءات والمفاهيم التي تبعث الملل في النفس، وإحياء اللغة المتخصّصة التي تتّسم بشكل من الفتور."[3] والرتابة التي يمكن التخفيف منها بتوظيف هذه الأنماط اللغوية.

ب ـ الأنماط الاستعارية في لغة الاقتصاد: تقوم الاستعارة في أصل وضعها على الربط بين التعبير الماديّ المتداول وبين المفاهيم المجرّدة البعيدة عن مجالات الاستعمال العامّ، ولذا تعوّل لغة العلم على هذا النّمط من التعبير حيث أنّ اللّجوء إلى الاستعارة في اللّغة العلمية يسهّل استيعاب المفاهيم الجديدة، "فغالبا ما يلجأ العلماء لا محالة عندما يودّون صياغة نظريات افتراضية واضحة إلى استعمال الاستعارة"[4]. دون أن يخلّ ذلك بالدلالة الاصطلاحية.

ومن هذا المنطلق فإنّ اللّغة الاقتصادية تعدّ نمطا لغويا تخصّصيا يجمع بين فروع علمية مختلفة، لكلّ منها طبيعته وخصائصه التعبيرية، وهذا ما جعله يتميز بأسلوب لغويّ خاص تلعب فيه االتعابير المجازية دوراً كبيراً في بناء المصطلحات الاقتصادية، حيث "تبنى الاستعارة في النّص الاقتصادي وفقاً للنسق التصوّري العادي لثقافتنا التي تعكس لغتنا اليومية التي تعبّر عن

[1] - يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 84.

[2] - Fourez,Gérard, la construction des sciences, Les logique des inventions scientifiques, Introduction à philosophie et à l'éthique des sciences, Bruxelles, De Boeck université,1996,p212

[3] - بزاوشة إلهام، دراسة إستراتيجية ترجمة النصوص الاقتصادية من الإنجليزية إلى العربية، ص 45.

[4] - بوناب فريال، الاستعارة في النص العلمي المبسّط وترجمتها من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية مجلة (science et vie) نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم الترجمة، كلية الآداب واللغات، جامعة بن يوسف بن خدّة، الجزائر، 2009، 2010، ص 85.

نشاطات بشرية كونية كالتجارة مثلاً، وقد تخرج عن طور نسقنا التصوّري المتواضع عليه إلى الخيال والإبداع".[1] وفي هذا السياق قام الباحثون بتحليل طبيعة الأنماط الاستعارية التي تتميّز بها السياقات التعبيرية ذات الطابع الاقتصادي فكانت خلاصة أعمالهم أنّ الاستعارة الاقتصادية تتّخذ مسارين رئيسيين هما:

أوّلاــ الاستعارة ذات المصدر العامّ: ومنشؤها هو اللغة العامّة، إذ تعرّف وفقاً لهذا المبدأ بأنّها آلية تعمل على نقل اللفظة من الرصيد اللغوي العامّ إلى الرصيد الخاصّ المرتبط بمجال معرفي معيّن، ولذلك عدّ المجاز من وسائل التوليد المصطلحي بما يمنحه للغة التخصّص من إمكانات تعبيرية واسعة، حيث تتّخذ الاستعمالات المجازية في هذا السياق طريقتين أساسيتين هما:

ـ التجسيم: وهو أن تنقل المعاني والدلالات المتعلّقة بجسم الإنسان أو خصائصه إلى الجماد أو إلى التصوّر الذهني المراد التعبير عنه، ولهذا يطلق عليه في الاصطلاح البلاغي اسم (التشخيص) وهو " أن يسقط الأديب على الموضوع أهمّ صفات الإنسان الجوهرية الدينامية فتجعله هذه الصفات يتشكّل ويتحرّك ويحسّ وينمو."[2] أي أن تسقط الصفات الحسّية الماديّة على الأمور المعنوية غير المحسوسة كي تظهر في صورة أوضح، ومن أمثلة الاستعارات الاقتصادية التي اكتسبت دلالة تشخيصية نذكر ما يلي: (سلع معمّرة :488): ونعني بها "السلع التي توّفر خدمات استهلاكية على مدى فترة زمنية طويلة."[3] ومنها كذلك مصطلح (رأس المال:199) ونعني بها: "الأموال التي تمكّن أصحابها عن طريق استثمارها أو توظيفها بأشكال مختلفة من الحصول على فوائد أو عائدات، سميّت هذه الأموال بالرأسمال لأنّها تمثل المبلغ الأصلي الذي يختلف عن المبالغ الناتجة عنه، والتي هي دوما أصغر منه، وقد يكون الرأسمال نقديا أو معدنيا أو ورقيا أو خطيّا وقد يكون وسائل ماديّة للإنتاج (أراض، بنايات، آلات وأدوات، وسائل نقل...)[4] والصورتان ــ كما هو واضح ــ مأخوذتان من صفات إنسانية نقلت للتعبير عن مفاهيم اقتصادية في قالب ماديّ مشخّص، وهما الحرّية، وطول العمر.

ـ التجسيد: وهو أن تنقل المعاني المجرّدة من مجالها المعنوي إلى مجال محسوس وهو يختلف عن التشخيص في ركيزة أساسية، تتمثل في أنّ الذات الإنسانية "تمنح فيه موضوعها جسمها وأعضاءها وباختصار شيئيتها، ويتّجلى هذا في المجرّدات، إذ يقدّمها الشاعر مجسّمة أو مجسّدة."[5]

[1] - بزاوشة إلهام ، دراسة إستراتيجية ترجمة النصوص الاقتصادية من الإنجليزية إلى العربية، ، ص 40.
[2] - حسناء أقدح، الصورة الشعرية عند المعتمد بن عباد، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد الثاني، 2012، ص 45.
[3] - قسم الأبحاث والدراسات، موسوعة المصطلحات الاقتصادية المستخدمة في الجمارك والمحاسبة والتجارة، منتدى الأعمال الفلسطيني لندن، دص.
[4] - محد بشير عليّة، القاموس الاقتصادي (عربي، فرنسي، انجليزي، ألماني)، ط1، 1985، بيروت، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر ص188.
[5] - حسناء أقدح، الصورة الشعرية عند المعتمد بن عباد، ص45.

ويتّخذ التجسيد في مجال التعبير عن المفاهيم الاقتصادية مسار تحويل التعبير المعنويّ إلى تعبير حسيّ، وأكثر أشكاله الاقتباس من مجال الطبيعة، حيث يعتمد الواضع في بناء المصطلح الاقتصادي على بعض الصفات والخصائص المأخوذة من المجال البيئي الطبيعي ويوجّهها وجهة اقتصادية، وهي سمة جدّ بارزة في ميدان التعبير الاقتصادي " فتشخيص الكيانات الاقتصادية يشكلّ مبدأ أساسيا في صياغة الاستعارات الاقتصادية حتى يتسنى للمعنيين فهمها وتوظيفها."[1] ومن نماذجها تشبيه الأموال التّي لا تستغلّ في مواطنها الأصلية بالحيوانات الذي تهرب من مسقط رأسه لأسباب قاهرة، وتتضّح هذه الصورة الاستعارية في التعريف الاصطلاحي المرافق:

* **هروب رؤوس الأموال (210)** والمقصود بها: " نزوحها إلى الخارج لأسباب متعدّدة منها (عدم الاستقرار السياسي، الخوف من التأميم، فقدان القدرة على توظيفها أو استثمارها في الداخل فتهرب إلى أسواق خارجية لتحقيق أكبر ربح ممكن، كما يمكن أن تهرب لسبب سياسي أو اقتصادي هدفه تحطيم النقد الوطنيّ، وبالتالي تحطيم السياسة الاقتصادية الوطنية"[2] ومن نماذجها المستقاة من المظاهر الطبيعية المصطلح التالي:

* **تقلّبات الأثمان (1571):** " يصف هذا اللفظ عمليات الصعود والهبوط في سعر الاستثمار بشكل عام، وكلّما كان حجم هذا الارتفاع والانخفاض كبيرا، ويحدث بصورة دائمة كلّما كان الاستثمار عرضة للتقلّب."[3] وهي صورة شبيهة إلى حدّ كبير بالتقلّبات الطبيعية الموسمية.

وقد لا ترتبط الاستعارة الاقتصادية بمجال الطبيعة أو البيئة فحسب، وإنّما تتجاوزها لتستعير بعض الصفات من المحسوسات التي تعتمدها الحياة اليومية لتحملّها دلالات اقتصادية، على نحو ما يظهر في النماذج الآتية:

ـ اقتصاد مغلق (260): "اقتصاد تستغني به الدول عن الواردات الأجنبية، وتعتمد على منتجاتها المحليّة في إشباع احتياجاتها الاستهلاكية، ولا تقيم بذلك مع الدول الأخرى أيّة علاقات اقتصادية"[4] وبالتالي فقد عبّر عن هذا المفهوم بكلمة (مغلق) مشبّهاً عدم إدخال الدولة المنتجات الأجنبية بالباب الذي يغلق، مستغنياً عن المشبّه به (الباب) مع الإبقاء على أحد لوازمه وهو (الإغلاق).

- سيولة مصرفية (132): " درجة سهولة تحويل أصل ما إلى نقود، وتتوقّف سيولة الأصول المختلفة على طبيعة السوق التي يجري التعامل فيها في هذه الأصول... ويستخدم اصطلاح السيولة كذلك

[1] - بزاوشة إلهام، دراسة إستراتيجية ترجمة النصوص الاقتصادية من الإنجليزية إلى العربية، ص 40.
[2] - محمد بشير عليّة، القاموس الاقتصادي (عربي، فرنسي، انجليزي، ألماني)، ص464.
[3] - جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، ط1، 2006، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، ص112.
[4] - سميح سعود، الموسوعة الاقتصادية مع ملاحق لأهمّ الاتفاقيات الاقتصادية العربية، ط1، 2008، الأردن، دار الشروق، ج1، ص35.

بالنسبة للمؤسّسات والأشخاص، حيث تكون سيولة مؤسّسة ما مرتفعة إذا كانت نسبة كبيرة من أصولها في شكل نقود أو أصول قابلة للتحويل إلى نقود سهلة..."[1] وهي صورة استعارية صيغت على نسق الاستعارة المكنية التي يأخذ فيها المشبّه موقع المشبّه به الذي يبقى محافظا على بعض قرائنه أو لوازمه.

ثانيا- الاستعارة المتخصّصة: أشرنا في مباحث سابقة أنّ علم الاقتصاد يدخل في حيّز العلوم الاجتماعية الإنسانية التي تقوم في بعض مباحثها وفروعها على المفاهيم والمبادئ الرياضية. وهذا ما يجعل "اللّغة الاقتصادية لغة حيّة ذات طابع خاص ولغة تقنية في آن واحد، فهي تزخر بالألفاظ التقنية التي يصعب فهمها على غير العارف بها."[2] إضافة إلى بعض الوسائل التعبيرية التي يتفرّد بها، والتي بفضلها يمكن أن يتميّز عن باقي التخصّصات العلمية التي تشاركه في المجال المعرفيّ نفسه.

هذا لا يعني أنّ المفاهيم التي تتأسّس عليها هي ذات طبيعة رياضية خالصة، إذ ما يميّز الاقتصاد عن باقي الفروع العلمية الرياضية هو أنّه "علم قائم على الحساب، غير أنّه يخضع لمتغيّرات متقلّبة لا ترسخ على حال كالتخوفات والتوجّسات والرغبات، وتتداخل فيه العوامل الاجتماعية والسياسية والنفسية والمالية"[3]. وربّما كان ذلك سبباً كافياً لتبرير ظاهرة التداخل المصطلحي بينه وبين باقي العلوم الاجتماعية والرياضية، إذ نلمح في المنظومة المصطلحية الاقتصادية سجلاّت اصطلاحية متنوّعة مقتبسة من علوم أخرى، وهذا هو الطابع الغالب الذي يميّز الاستعارة الاقتصادية عن باقي الأنماط الاستعارية التي تبني عليها لغات التخصّص بعض مصطلحاتها.

وعلى هذا الأساس، تذهب الدراسات المصطلحية إلى أنّ التلاقح المصطلحيّ الحاصل بين العلوم المتقاربة، هو في الأصل شكل من أشكال الاستعارة الاصطلاحية، شرط أن يكون المصطلح المستعار في النظام المصطلحي المستقبل حاملاً لدلالة مفهومية جديدة تكون مغايرة لدلالته السابقة وأن ترتبط الدلالتان المصطلحيتان ببعضهما بجسر مفهومي يبرّر لنا سبب اللّجوء إلى اعتماد مصطلح معيّن دون غيره. وفي السياق نفسه يرى بعض الباحثين أنّ هذا النمط الاستعاري هو شكل من أشكال التعبير المجازي المتخصّص، ذلك أنّ "مجرّد استعارة مصطلح من حقل معرفيّ ما ونقله إلى حقل معرفيّ آخر، بينهما برزخ من المنطلقات والوسائل والأهداف هو فعل مجازي بوصفه تخطيّا وتعديّا وجوازا من موضع إلى موضع، فهو إن صحّ التعبير مجاز مضاعف، لما

[1] - جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، ص214.
[2] - بزاوشة إلهام، دراسة إستراتيجية ترجمة النصوص الاقتصادية من الإنجليزية إلى العربية، ص27.
[3]- المرجع نفسه ، ص 39.

هو انتقال بالكلمة من أصل الوضع اللغوي الحقيقي إلى وضع مجاز أوّل في قاموس مصطلحات علم معيّن، ثمّ انتقال من هذا الوضع المجازي إلى وضع ثان في مصطلحية علم آخر."[1] وعليه فإنّه يمكننا في ما يأتي تحديد أهمّ المجالات العلمية التي استعار الاقتصاد بعض مصطلحاتها وسنرفق كلّ مصطلح بالمفهوم الاقتصادي الذي يشير إليه.

المصطلح	المجال العلمي	مقابله الاقتصادي	مفهومه الاقتصادي
الدورة الدموية	الطب	الدورة الاقتصادية (187)	"سلسلة من التقلبات تتعاقب على نحو منتظم أو شبه منتظم، بحيث يصحّ اعتبارها دورة كاملة، تتألف الدورة من أربع مراحل: الانتعاش والازدهار والأزمة والكساد" [2]
التخلف الذهني	علم النفس	التخلّف الاقتصادي (504)	**دولة متخلّفة اقتصاديا:** هي الدولة التي يرتكز نشاطها الاقتصادي على إنتاج المواد الأولية، ولا تستطيع توفير الأموال اللاّزمة لاستثماراتها نظرا لانخفاض مستوى دخلها القومي، وبالتالي ضعف قدرتها على الادخار..." [3]
اللولب	الفيزياء	التضخم اللولبي (945)	" اصطلاح تصويري للتضخّم السريع، مثل الذي حدث في ألمانيا وبعض الدول الأوروبية بعد (ح ع 1)، حيث كانت الأسعار ترتفع بسرعة فائقة، وبالتالي تفقد النقود قيمتها بسرعة فائقة." [4]
انهيار	الجغرافيا	انهيار (352)	"تعبير يدل على تدهور أسعار الأسهم في أسواق الأوراق المالية."[5]
حرب	السياسة	حرب الأثمان أو الأسعار (1567)	"حالة تحدث في الأسواق حين يلجأ أحد المنتجين إلى تخفيض سعر سلعته ليزيد من مبيعاته ... مما يدفع إلى اتّخاذ إجراء مماثل، أي تخفيض السعر، وبذلك تنتشر حرب الأسعار في الصناعة وتكون النتيجة هي الدمار بالنسبة لبعض المنشآت."[6]
دالّة رياضية	الرياضيات	دالّة الإنتاج (1598)	"هي العلاقة بين الخدمات الإنتاجية الداخلة والمنتجات النهائية الخارجة، وتتلّخص أهميتها لكونها تدلّ على ذلك المقدار من الناتج

[1] - يوسف وغليسي ، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربيّ الجديد، ص448.
[2] - سميح سعود، الموسوعة الاقتصادية مع ملاحق لأهمّ الاتفاقيات الاقتصادية العربية، ص326.
[3] - المرجع نفسه ، ص202.
[4] - عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986.، ص358.
[5] - سميح سعود، الموسوعة الاقتصادية مع ملاحق لأهمّ الاتفاقيات الاقتصادية العربية، ص 139.
[6] - المرجع نفسه، ص292.

			الذي يتسنى للمنشأة أن تنتجه إذا كانت لديها مقادير معيّنة من الخدمات الإنتاجية."[1]

وصفوة القول تتلخّص في أنّ علم الاقتصاد تقوم مفاهيمه على علائق مع علوم أخرى ولذلك فهو يستعين بها في بناء منظومته المصطلحية باعتماد آلية المجاز التي تتعدّد مصادرها ومجالاتها ممّا يفتح لهذا العلم آفاقاً تعبيرية (اصطلاحية) واسعة، ضف إلى ذلك أنّ الاستعارة الاصطلاحية بصرف النظر عن هدفها العلمي المعرفيّ فإنّها تلعب دورا جماليا يشبه في بعض مناحيه الدور الذي تقوم به الاستعارة البلاغية وهو أنّها وبفضل مرونتها التعبيرية تعمل على تكسير جمود اللّغة المتخصّصة.

2 ـ المصطلحات الاقتصادية المترجمة:

أـ طرائق الترجمة المصطلحية الاقتصادية: تنقسم الترجمة المصطلحية في صورتها العامّة إلى ثلاثة أصناف رئيسية نشير إليها في ما يلي، مرفقين كلاّ منها بنماذج مصطلحية استقيناها من (المعجم الموحّد) وهي:

أوّلاـ الترجمة بالمعنى: يُعتمد على هذا النوع من الترجمة عندما يكون للوحدة الأجنبية المراد ترجمتها مقابلاً عربياً أصيلا يحمل نفس دلالتها، وهو أكثر الأنواع اعتماداً في مجال ترجمة المصطلح، ومن المصطلحات التي اعتمد في ترجمتها على هذا النوع، نذكر على سبيل التمثيل لا الحصر: السعر: price, prix (103)، . السوق: market, marché (84).

ثانياـ الترجمة بالتوليد: ونعني بها الاعتماد على الذخيرة اللّغوية في استحداث مفردات جديدة تستعمل للتعبير عن دلالات معاصرة. وهو ينقسم إلى شقّين فهو "إمّا توليد يخصّ المعنى فقط كالمجاز والتضمين، وإمّا توليد يخصّ المبنى والمعنى، ومن وسائله الاشتقاق والنحت والتعريب الجزئي والتركيب"[2] وكلّها تعمل على توفير البدائل المصطلحية للوحدات المترجمة بطرق ووسائل ذاتية نابعة من أصل اللغة، وكنا قد عرضنا في سياق هذا البحث نماذج عنها وضّحنا من خلالها الآلية المعتمدة في كلّ منها.

ثالثا ـ الترجمة بالتعريب: ونعني بها النقل اللّفظي والدلالي للوحدة المعجمية من لغتها الأصل إلى اللغة الآخذة أو المستقبلة، أي إدخال الوحدة المصطلحية بلفظها، ومعناها إلى اللّغة العربية بحيث

[1] - سميح سعود، الموسوعة الاقتصادية مع ملاحق لأهمّ الاتفاقيات الاقتصادية العربية ، ص317.
[2] - عبد القادر الفاسي، اللسانيات واللّغة العربية، ج 2، ص 235.

يضطرّ الواضع إلى الاستعانة بها في حالة الضرورة القصوى إذا لم تتوفر إمكانية الاعتماد على الوسائل اللّغوية السابق ذكرها. وسنعرض هذه الآلية بالتفصيل ـ لاحقا ـ مستشهدين على وجودها بنماذج نبيّن من خلالها حالات الضرورة التي تفرض إدخال المعرّبات إلى لغة الاقتصاد.

ب ـ أساليب ترجمة لواصق المصطلحات الاقتصادية الأجنبية: تصنّف اللّغات العالمية حسب طريقة بنائها المعجمي إلى ثلاث فصائل هي: (اللغات التحليلية) وهي ذلك النمط من اللّغات التي يؤدي تغيّر المبنى فيها إلى تحوّل دلالي، ويدخل في هذا الصنف اللغة العربية. وأمّا الصنف الثاني، فتعرف (باللّغات العازلة) وهي ذلك الصنف من اللّغات التي لا تعتمد على نظام التصريف وهذا ما يجعل بنية الكلمة ثابتة غير قابلة للتغيير، كما أنَّها لا تقبل نظام الزيادة والإلصاق، وتعتبر اللّغة الصينية من أشهر اللّغات التي تندرج ضمن هذا النوع. بينما يتمثّل الصنف الثالث في (اللغات الإلصاقية) التي تعتبر لغات وصلية تعتمد في بناء وحداتها المعجمية على نظام الإلصاق الذي يقوم على إضافة زوائد (سوابق ولواحق) إلى البنية الأصلية فتلحق بها تغييراً دلالياً لا يخرجها عن المحور الدلالي الأصلي.

إنّ احتكاك هذه اللغات ببعضها البعض سيؤدي بالضرورة إلى انتقال ظواهر لغوية من لغة إلى أخرى، خاصة وأنّ نظام البناء المعجمي مختلف في كلّ منها بحكم أنّ نسق الاحتكاك المباشر يتعلق بالمستوى المعجمي على وجه الخصوص، ممّا يجعله أكثر عرضة للتغيير والتبديل من باقي المستويات اللغوية. ويصدق هذا الوضع على اللّغة العربية واللّغات الهندوأوروبية (خاصّة الفرنسية والإنجليزية) اللتين تعدانّ المصدر الأول الذي تستقي منها اللغة العربية حاجتها في ما يتعلق بالنقص الذي تسجّله على الصعيد المصطلحيّ، والذي يرتبط أساسا بجانب الوحدات المعجمية التي يمكن أن تصاغ في قوالب مصطلحية. ويتعلّق الإشكال ــ على وجه التحديد ــ بنظام الإلصاق الذي تعوّل عليه هذه اللغات بصورة واضحة في إنتاج مصطلحاتها، والذي انجرَّ عنها إشكالات كثيرة تتعلّق بطريقة ترجمتها إلى اللّغة العربية.

وعلى هذا الأساس، تعتمد اللّغة الاقتصادية باعتبارها لغة تخصّص على نظام الإلصاق في التعبير عن بعض المفاهيم والدلالات المتخصّصة، إلاّ أنّ الملاحظ أنّ نسبة السوابق واللواحق التي تعتمدها في عملية التركيب المصطلحي لا تضاهي تلك المعتمدة في التخصّصات التقنية، وقد حاول الواضعون أن يوجدوا حلولاً لإشكالية ترجمة هذه اللّواصق إلى اللغة العربية معتمدين في ذلك على القنوات والأساليب التي توظّفها الترجمة العامّة.

وبناء على ما سبق، يعتبر نظام السوابق واللّواحق نظاماً لغوياً يقوم عليه البناء اللغوي الأوروبي الذي يرتكز في تشكيل وحداته المعجمية والمصطلحية على مبدأ الدمج والإلصاق، إذ

"نجد معظم المصطلحات العلمية والطبيّة باللّغة الانجليزية مركّبة من وحدات ومقاطع يضمّ بعضها إلى بعض لتولد المصطلح العلمي المقصود ... إذ أنّ أكثرها مركّب من كلمة أساسية تسمّى (الجذر) الذي يحمل المعنى الأساسي للمصطلح، ويلحق به لواحق أو لواصق تضيف للمصطلح مدلولاً إضافياً، ولكن غالبا ما نجد أنّ جذور الكلمات هي من أصل أنكلوسكسوني وملحقاتها من أصل لاتيني أو يوناني أوكليهما معاً."[1] ويطلق على هذه الوحدات اللغوية المضافة اسم (كواسع) وتقسّم حسب موقعها بالنسبة للجذر الذي تضاف إليه إلى سوابق ولواحق. وقد عرفت هذه الظاهرة اللّغوية تسميات عربية مختلفة أبرزها: ذيول، تتويج، تذييل، صدور ولواحق، الزيادات، الأحشاء البدء والإلحاق، الصدر، الكاسعة... ولكنّ أكثرها استعمالا وتداولا هو مصطلح (السوابق واللواحق).

ولأجل تقنين عملية ترجمة هذه اللّواصق إلى اللغة العربية حاولت الهيئات اللغوية والمجامع العربية أن تسطّر منهجية ضابطة لترجمة هذه الأنظمة اللغوية، ولتوضيح المسالك التي اعتمدتها في هذه المجال سنستعرض بعض النماذج التي كانت حاضرة في بناء المصطلحات الاقتصادية لنتبيّن من خلالها الطريقة التي انتهجها المكتب في سبيل ذلك، وسنعرض في هذا السياق البدائل الاصطلاحية المعتمدة في ترجمتها.

أوّلا ـ ترجمة سوابق المصطلحات الاقتصادية: تعرف السابقة بأنّها "عنصر لا يتغيّر، يأخذ مكانه في الكلمات التي تدخل قبل الجذر عليها فتغيّر معناها، وتصير الكلمة مرّكبة. وهكذا تكون عندنا: معنى السابقة + معنى الجذر = معنى الكلمة المرّكبة"[2] ومن ثمّ تختلف السوابق عن اللواحق في أنَها تحتل موقع الصدارة في الكلمة الأعجمية، وهي عموما أكثر استعمالا من اللواحق في بناء المصطلحات وغالباً ما ترد مترجمة في المصطلحات العربية البديلة، حيث تظهر في شكل مركّبات وصفية أو إضافية. ومن ثمّ تعتمد ترجمة السوابق واللواحق على أساليب محدّدة لا تختلف عن تلك المعتمدة في مجال الترجمة المتخصّصة أو الترجمة عامّة، وهي:

ـ **الاقتراض (التعريب):** والمقصود به تعريب اللاصقة بنوعيها، باعتبارها جزءا لا يتجزّأ من البنية المصطلحية لأنّ وجودها سيضيف بالضرورة دلالة جديدة إلى الجذر الأصلي الذي ألحقت به. وقد رفض كثير من الدارسين هذا المنهج في الترجمة، حيث يقول (يوسف وغليسي) مبديا موقفه الاستنكاري منها: "... وأفضع من ذلك أنّنا ألفينا من يدعو إلى إلصاق السابقة أو اللاّحقة الأجنبية في صورتها الدخيلة بالكلمة العربية."[3] وذلك لأنّها عملية تقوم بدمج عناصر أجنبية دخيلة ببنية عربية أصيلة دون داع لذلك، لأنّ في العربية بدائل كثيرة، للتعبير عنها دون أن يلحق ذلك ضررا

[1] - محمد صادق الهلالي، السوابق واللواحق في مصطلحات العلوم الطبيّة، ص147.
[2] - التهامي الراجحي الهاشمي، كيفية تعريب السوابق واللواحق، مجلّة اللسان العربي، ع 21، 1983، ص 69.
[3] - يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 494.

بنظامها. وعموماً يمكن أن نشير في هذا السياق أنّ المصطلحات الاقتصادية الواردة في المعجم لم تعتمد في ترجمة سوابقها ولواحقها على هذه التقنية في حين كثر توظيف طريقة الترجمة بالمعنى والترجمة بالأبنية كما ستبينه النماذج المعروضة.

ـ **الترجمة بالأبنية:** ونعني بها الاعتماد على الأبنية والأوزان العربية لمقابلة المفاهيم التي تدل عليها اللواصق الأجنبية، وكان "الشيخ العلايلي" على رأس من دعوا إلى اتخاذ هذا المسلك لمواجهة مشكلة نقل هذه اللواصق إلى اللغة العربية، إذ نعني به "تخصيص الموازين بمعان وتأديات يقوم بها مقام اللواصق الأجنبية."[1] عوض الاعتماد على نقلها على صورتها إلى اللغة العربية.

ومن خلال العودة إلى (المعجم الموحّد) لاحظنا بأنّه قد تمّ الاعتماد على هذا النمط من الترجمة بشكل ملحوظ، إلاّ أنّ المشكل يكمن في أنّها لم تعتمد بطريقة نظامية في ترجمة كلّ السوابق التي تحمل الدلالة نفسها، إذ لم يستطع الواضعون توفير كلّ الأبنية المكافئة للواصق الأجنبية. وهي مشكلة لا تتعلّق (بمكتب تنسيق التعريب وحده) وإنّما واجهتها كلّ المؤسسات والهيئات العاملة في الميدان، فعلى الرغم من الاجتهادات الكثيرة التي حاولت أن توجد البدائل العربية للواصق الأجنبية بالاعتماد على نظام الأبنية إلاّ أنّهم لم يتمكّنوا من تقعيد منهجية ضابطة يمكن التعويل عليها في عملية الترجمة، ذلك أنّهم " لم يستطيعوا تخصيص بناء واحد بلاصقة معيّنة، كما لم يستطيعوا إفراد لاصقة ببناء واحد."[2] وعلى الرّغم من ذلك، فقد حاول خبراء (مكتب تنسيق التعريب) أن يوفّروا بعض الأبنية العربية التي تصلح للتعبير عنها، وهذا ما لمسناه من خلال العودة إلى مصطلحات معجمنا، حيث استقينا بعض النماذج منه، وأهمّها:

***صيغة اسم الفاعل:** ومنها صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثي (مفرط) كبديل للسابقة الأجنبية (hyper)، ومن نماذج التركيبات المصطلحية التي وردت فيها:

* تشغيل مفرط : **hyper**employment, **hyper**emploi (839).

*تضخّم متفش: **hyper**inflation, **hyper**–inflation (840).

ومنها أيضا صيغة اسم الفاعل (مضاعف) لمقابلة اللاحقة (multi) ومن نماذجها:

* مضاعف الاستثمار: investment multiplier, multiplicateur d'investissement (1005).

*مضاعف النقد: money multiplier, multiplicateur monétaire (1255).

[1] - عبد الله محمد العلايلي، مقدمة لدراسة لغة العرب وكيف نصنع المعجم الحديث، دط، دت، مصر، المطبعة العصرية. ص56.
[2] - ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص55.

وأحيانا تقابل السابقة نفسها بصيغة اسم الفاعل من غير الثلاثي (متعدّد)، ومن نماذجها

* شركة متعدّدة الجنسية (1276): company –**mult**inational – capital **mult**inational.

* طلب متعدّد: **multi**ple demand, demande **mult**iple (1278).

* **صيغة اسم المفعول:** ومن أمثلتها (مضادّ) لمقابلة السابقة (anti) الدالّة على مفهوم الضدّ، وقد وردت هذه الصيغة العربية ضمن تركيبات مصطلحية مختلفة أغلبها مرّكبات بواسطة حرف الجرّ على نحو النماذج الآتية:

ـ مضاد للإغراق: **anti**–damping, anti–dumping (69)

ـ مضاد للتضخّم: **anti**–inflation, anti–inflation (71).

وقد يستعان بكلمة عادية حاملة لنفس الدلالة للتعبير عن السابقة (anti) كما تظهر في النموذجين التاليين:

ـ سياسة تحديد النسل: **anti**–natalist policy, politique **anti**nataliste (72).

ـ سياسة انفتاحية: **anti**–protectionist policy, politique **anti**protectionniste (73).

* **صيغة المصدر الصريح:** جاء المصدر المعتمد على وزن (تفاعل) للدلالة على مفهوم التساوي المعبّر عنه بالسابقة الأجنبية (iso) حيث تتّخذ صيغة المصدر مواقع مختلفة في التركيب.

ـ فقد ترد مضافا: خطّ **تساوي** التكلفة: **iso** cost line, ligne d'**iso**–cout (1011).

ـ وقد ترد صفة: منحنى الناتج **المتساوي**: **iso**–product curve, courbe d'iso–produits (1012).

ـ الترجمة بالمعنى: تقوم هذه الطريقة على ترجمة مفهوم السابقة أو اللاحقة "بالمفهوم الذي تدلّ عليه كلمة عربية دالّة على المفهوم، وهي كلمات أكثرها من مادة لغوية محدّدة من حيث الصيغة الصرفية."[1] وقد لاحظنا أنّه في ترجمة سابقة أجنبية واحدة يعتمد (المعجم الموحّد) على بدائل مختلفة كما يظهر في النموذج التالي الذي ترجمت فيه السابقة الأجنبية الدالّة على مفهوم الثنائية بعدّة مقابلات، من بينها:

[1] - محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 92.

ـ اسم الإشارة (ذو، ذات) + مضاف إليه مثنى:

* سوق ذات اتجاهين: **two**-sided market, Marché à **double** tendance (1954).

* تضخّم ذو رقمين: **two**-digit inflation, inflation à **deux** chiffres (1952).

ـ حرف الجرّ (الباء) + اسم مثنى :

* تضخّم برقمين: **two**-digit inflation, inflation à **deux** chiffres (1952).

ـ اسم + مضاف إليه مثنى: نظام المعدنين: **bi**metallism, **bi**métallisme (157)

ـ العدد الترتيبي (ثنائي) الذي ورد في شكل مركّب وصفي:

* احتكار ثنائي: **bi**lateral monopoly, monopole **bi**latéral (154).

وفي السياق نفسه قد يعبّر عن السابقة الأجنبية في المصطلح الفرنسي أو الإنجليزي بصيغ مختلفة، وتكون البدائل العربية في المقابل مختلفة مع أنّها تشهد نوعا من الاستقرار في ترجمة بعض السوابق، كما تثبته المصطلحات التالية:

ـ (Bi): تجارة ثنائية ـــ **b**ilateral trade, commerce **b**ilatéral (156).

ـ (Di): تقسيم ثنائي ـــ **di**chotomy, **d**ichotomie (440).

ـ (Duo): احتكار البيع الثنائي ـــــ **duo**poly, **duo**pole (486).

ـ (Two): تعرفة مزدوجة ـــــ **two**-part tariff, tarif **bi**nome (1953).

ـ (Multi): مضاعف النقود ـــ cash multiplier, **mult**iplication des encaisses (239).

ومن الترجمات التي لمسنا فيها تعدّد الصيغة العربية المقابلة للاصقة الأجنبية هو ترجمة السابقة (non – in) الدالّة على النفي إذ عُبّر عنها بصيغ عربية مختلفة:

ـ الاسم غير + مضاف إليه:

*سلع غير أساسية: non essential goods, marchandises non essentielles (1352).

*ـ حرف النفي (لا) لمقابلة السابقة (in):

*ادخار لاإرادي: involuntary saving, épargne involontaire (1010).

ثانيا ـ ترجمة لواحق المصطلحات الاقتصادية: ومفردها (لاحقة) وهي علامة صرفية مقيّدة تضاف إلى أصل أو جذر لغوي فتضيف إليه دلالة جديدة، ويغلب ورودها في أواخر الكلمات لذلك تسمى (اللواصق البعدية)، ونظرا لأهميتها في مجال التوليد المصطلحي، فقد اهتمّت الهيئات اللغوية العربية بنقلها إلى العربية، معتمدة في ذلك على طرق وأساليب متعدّدة، سنبيّن أهمّها من خلال تحليل بعض النماذج التي ألحقت بالمصطلحات الاقتصادية، مع الإشارة أنّها أقلّ حضورا في بنية المصطلحات العلمية من السوابق، ومن أبرز هذه الصيغ التي اعتمدت في بناء المصطلحات الاقتصادية نذكر:

ـ **اللاحقة (eur):** التي عبر عنها بصيغة (اسم الفاعل) لكونها مرتبطة بالدلالة على الوظيفة، ومن نماذج المركّبات المصطلحية التي احتوتها، نذكر:

*محتكر (من الفعل غير الثلاثي: احتكر): buyer up, accapar**eur** (189).

* مؤشّر(من الفعل غير الثلاثي: أشّر) : proxy, indicateur (1621)

ـ **اللاحقة (able):** يُعبَّر عنها في العربية بصيغة (الفعل المضارع المبني للمجهول) وهي نادرة جدا إذ لم نجد إلاّ هذه الحالة الوحيدة:

*أخطار يؤمّن عليها: insur**able**s risks, risques assur**able**s (958).

ـ **اللاحقة (ité):** تحمل دلالة الخاصية، ويُعبَّر عنها بصيغة المصدر الصناعيّ:

* سيولة مصرفية: bank liquidity, liquidi**té** bancaire (132)

*إنتاجية العمل: labour productivity, productiv**ité** du travail (1051)

ـ **اللاحقة (ism):** الدالة على مفهوم المذهبية أو الاتجاه، ويقابلها في العربية صيغة المصدر الصناعي، ومثالها:

*رأسمالية: capital**ism**, capital**ism**e (228).

* تايلورية: Tailorism (1910).

ج ـ **ترجمة المختصرات الاقتصادية:** أشرنا سابقا أنّ المصطلحات (الاختزالية أو الاختصارية) تعبّر عن "مدلولات أسماؤها الأجنبية الأصلية طويلة ومؤلّفة من عدّة كلمات، ولمّا كان يصعب استعمال هذه الكلمات مجتمعة للتعبير عن مسمّى واحد أو مصطلح واحد، فقد لجأ المختصّون إلى التعبير عن تلك الأسماء الطويلة باصطناع كلمة جديدة مركّبة من أوائل الكلمات التي تشكّل الاسم التفصيلي لذلك المدلول"[1] وتهدف هذه المختصرات إلى الاختزال والاقتصاد اللغوي، لذا يكثر تداولها في مجال التعبير عن الهيئات والمنظّمات العالمية بشكل خاصّ. وقد ترجم (المعجم الموحّد) كلّ عنصر من المرّكب إلى اللغة العربية بمكافئ دلالي، ثمّ اعتمد على الحروف الأولى من كلّ عنصر وقام بإدماجها في مختصر عربيّ جديد. وكنّا قد تعرّضنا بإسهاب لهذه القضية في حديثنا عن النحت الهجائي، باعتبار أنّ المختصرات هي شكل نحتي هدفها الاختزال والاختصار. ونشير في ما يلي إلى النماذج التي ارتبطت بالمصطلحات الاقتصادية للدلالة على أسماء هيئات دولية منها:

ـ منظّمة الدول المصدّرة للنفط (م.د.م.ن) (1414)

- (1414) (o.p.e.c) organization of petroleum exporting countries
- (1414) (o.p.e.p) organisation des pays exportateurs de pétrole

وتعتبر خاصية الإلصاق عامّة ظاهرة لغوية نابعة من صلب اللغات الأوربية التي تعتمد عليها اللغة العربية اعتماداً شبه كليّ في نقل العلوم والمعارف، ولمّا كانت هذه اللغات تعوّل كثيراً في بناء مصطلحاتها على هذا النظام فكان من الطبيعيّ أن تواجه العربية مشاكل واضطرابات في عملية نقلها، لأنّها لا تقف عند حدود نقل وحدة معجمية لها دلالة محدّدة قد نضطّر إلى أخذها على هيئتها إذا لم نجد بديلا عنها في لغتنا، بل هي محاولة نقل ظاهرة لغوية من لغة وإلحاقها بلغة أخرى، إذ ليس من الضروري أن نعبّر عن مفهوم سابقة أو لاحقة أوربية بسابقة عربية لا تدخل أصلاً في النظام العربيّ الذي بإمكانه أن يعبّر عنها بطريقته الخاصّة، أي دون اللّجوء إلى الإلصاق.

ويقول (جميل الملائكة) محاولا تشخيص هذه الحالة، ومستنكرا افتعال مشاكل لتعريب أو ترجمة هذه العناصر اللغوية باندفاع ودون تروّ: "لسنا بحاجة إلى التزام صيغة أو وزن معين لترجمة كلّ لفظة أجنبية مؤلّفة من جذر وسابقة أو لاحقة .. والأفدح من ذلك أن نتكلّف اختيار مقابل عربيّ معيّن لكلّ سابقة أو لاحقة أجنبية، ثمّ نلصقه إلصاقاً باللّفظ العربي. فهو ليس من طبيعة نقل اللّغات، كما اتّضح من صعوبة نقل حروف الزيادة العربية إلى اللّغات الأوروبية، فضلاً

[1] - ممدوج خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص 64.

عن أنّ كل سابقة أو لاحقة من هذه الملصقات الأجنبية التي تعدّ بالمئات قد تكون له معان كثيرة"[1] وذلك واضح من خلال نماذج المصطلحات الاقتصادية التي حاولنا أن نتبيّن من خلالها المنهجية المعتمدة من قبل المكتب في توفير المقابلات المناسبة لها، فالصيغة الواحدة وإن كان المعرّبون قد التزموا بها في ترجمة بعض السوابق أو اللواحق، إلاّ أنّها لم تكن مطردة بالشكل الذي يجعلها قاعدة قياسية يمكن تطبيقها في كلّ الحالات التي تستدعي إيجاد بدائل لكلّ اللواصق التي بنيت على أساس نفس النظام.

المطلب الثالث: توليد المصطلحات الاقتصادية وفق النسق التركيبي

1ـ أنماط المركّبات المصطلحية الاقتصادية: أشرنا سلفا أنّ المركّبات المصطلحية ترد دائما في قوالب لغوية مضمومة إلى بعضها البعض، وهذا يستلزم أنّها تجمع أكثر من عنصر واحد، ومن ثمّ فإنّ أنواعها تختلف باختلاف طبيعة العلاقة التي تحكم هذه العناصر المركّبة، وهي في مجملها ثلاثة أنماط رئيسية:

أ ـ المركّبات الاقتصادية النحوية: تتضمّن المركّبات المصطلحية مجموعة من العناصر اللّفظية تتجمّع في نفس النسق لتؤدّي مفهوما واحدا. إلاّ أنّ الفرق بين التركيب النحويّ وبقية الأنماط الأخرى يكمن في "أنّ عناصره المكوّنة له ترتبط فيما بينها بعلاقة نحوية، إمّا بالإضافة أو بالوصفية أو الجرّ بالحرف."[2] وهو ما يطلق عليه (جواد سماعنة) اسم (المحدّدات) باعتبار أنّ المرَّكبات المصطلحية التي ترتكز في تشكيل أجزائها على العلاقات النحوية تكون مبتدئة " باسم سُميّ نواة المركب المحدَّدة بما بعدها بأيّ نوع من المحدّدات أو الواصفات اللسانية: خبر، صفة مضاف إليه"[3] ومن هذا المنطلق فإنّ أنواعها تتحّدد تبعا لعدد المحدّدات التي ترتبط بالنواة " إذ سُميّ مصطلحا مركّبا إن كان مؤلفاً من كلمتين، ومصطلحاً معقّداً إن كان مؤلفاً من ثلاث كلمات فصاعداً."[4] وتتلخّص العلاقات النحوية التي تربط أطراف التركيب في ثلاثة علائق أساسية تنبثق عنها أربعة أنماط من المركّبات المصطلحية وهي: " العلاقة الإسنادية (المركّب الإسنادي) علاقة الإضافة (المركّب الإضافي)، العلاقة البيانية: وصف، بدل (المركّب البياني)، علاقة العطف

[1] - جميل الملائكة، الصعوبات المفتعلة على درب التعريب، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، س10، ع 30، 1986، ص 36.
[2] - عبد المجيد سالمي، مصطلحات اللسانيات في اللغة العربية بين الوضع والاستعمال، ص65.
[3] - جواد حسني سماعنة، التركيب المصطلحي(طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية)، ص 14.
[4] - زكريا أرسلان، تحليل المرّكب المصطلحي (المرّكب المصطلحي الطبيّ نموذجا)، أبحاث لسانية، ع5، 2006 م ، ص136.

(المركّب العطفي)"[1] وفي ما يلي تحليل لعناصرها من خلال مجموع المصطلحات الاقتصادية التي اخترناها عيّنة للدراسة:

أوّلا- **المركّبات الإضافية:** يتكوّن المركّب المصطلحي الإضافي - على غرار النوع السابق - من "اسمين أو أكثر ورود أوّلهما مضافاً، ومتعلّقاً بالاسم الثاني (المضاف إليه) بعلاقة تتمثّل في الإضافة ... وقد يتكوّن من أداة (كالظروف: تحت، فوق، بعد، بين) + اسم"[2]. فأمّا العنصر الأوّل فهو نواة التركيب، وأمَّا العنصر الثاني فهو الذي يقوم بوظيفة التسمية أو التحديد أو التصنيف ولهذا يطلق على أوّلها "بالمصطلح المحدَّد أو القاعدة أو الرأس، والمحدّد أو الامتداد أو الفضلة."[3] ويلاحظ في هذا السياق أنّ التركيب الإضافي على عكس التركيب المزجي، يتّسم بالمرونة المعجمية لأنّه يتسع إلى توظيف عناصر لغوية كثيرة غير متاحة في النوع السابق. ومن بين أكثر هذه العناصر توظيفا في المرّكبات المصطلحية الاقتصادية ما يلي:

- **التركيب الإضافي البسيط:** اسم مضاف (نواة أو محدد) + اسم مضاف إليه (محدّد)، ومن نماذجه: خطّ الثمن (1561)، فائض المنتج (1593)

ويلاحظ في هذا النوع من التركيب أنّ هناك مركّبات مصطلحية كثيرة تشترك في النواة (المحدَّد) وتختلف في نوع وعدد المحدَّدات، ممّا يعني أنّ "عدد المركّبات في كثرته أو قلّته يكون موازيا لعدد المحدّدات أو الواصفات التي تشكّل في تأليفها مع المحدّد مصطلحات فرعية أو أفراداً نوعية في مفهوم المحدّد."[4] وفي السياق نفسه وُجدت في المعجم أنماط تركيبية أخرى تشترك كلّها في نواة واحدة، ولكنّها تختلف في نوع وعدد المحدّدات التي ترتبط بها، ومنها ما يصل إلى (ستّة وثلاثين: 36 محدّدا) تدور كلّها حول نواة واحدة، وهي ظاهرة كثيرة الاستعمال في لغة الاقتصاد بشكل ملفت للنظر، ومنها المركّبات المصطلحية الآتية: (قيمة:36 محدّداً / معدل: 24 محدّداً / نظرية: 23 محدّدا...).

[1] - جواد سماعنة، التركيب المصطلحي، طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية، ص45.
[2] - خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلحات وبناء المعاجم الثنائية والمتعددة اللغات، ص129.
[3] - زكريا أرسلان، تحليل المرّكب المصطلحي (المرّكب المصطلحي الطبيّ نموذجا)، ص140.
[4] – المرجع نفسه، ص141.

وفي مواضع أخرى نجد أنماطا تركيبية تتشكّل من نواة واحدة لم ترد إلاّ في تركيب واحد وبمحدّد واحد فقط. بحيث لا تدخل هذه العناصر في تراكيب جديدة، وهذا النوع قليل الاستعمال في بنية المصطلحات الاقتصادية، ومن أمثلته: امتصاص التّضخم (460)، تشبّع السوق (1182).

ـ **التركيب الإضافي المعقّد:** وهو حصيلة تعدّد المحدّدات التي تركّب وفق نسق واحد مع نفس النواة، إذ " تزداد المركّبات المصطلحية تعقيداً كلّما تعدّدت عناصرها المكوّنة، حيث يكون الارتباط بين هذه العناصر مشكاليا وغامضا أحيانا في هذه الحالة المعقّدة، فإنّ المركّب المؤلّف من ثلاثة عناصر يخضع لنموذجين من التركيب"[1]. ويمكن في هذا الإطار أن نميّز بين ثلاثة أنواع من المركّبات المصطلحية المعقّدة التي بنيت وفق نظام الإضافة، وهي :

ـ نواة + محدد1 (مضاف إليه أوّل + مضاف إليه ثان): استهلاك رأس المال (205)، تكلفة عناصر الإنتاج (653).

ـ نواة + محدّد 1 + محدّد 2 + محدّد 3: آلية إعادة تدوير المال (1696)، ميزان التجارة غير المنظورة (124)

ويجدر بالذكر في هذا السياق، أنّ هناك نوعاً خاصّاً من الوحدات المعجمية الاسمية يكثر توظيفها في بناء هذا النمط، بحيث تعتمد غالباً في ترجمة السوابق واللواحق، ومنها:

– نواة (اسم) + **ذو** + مضاف إليه : تضخم **ذو** رقمين (1952)، سوق **ذات** اتجاهين (1954).

– نواة (اسم) + **غير** + مضاف إليه: منافسة غير كاملة (852)، ضرائب غير مباشرة (907).

– (اسم) + **شبه** + مضاف إليه: حواجز **شبه** تعريفية (1450)، سلع **شبه** معمّرة (1794).

– نواة + **متعدّد** +مضاف إليه: تجارة دولية متعدّدة الأطراف(1273)، شركة متعدّدة الجنسية (1276)

ـ نواة + **دون**+ مضاف إليه : صرف **دون** التعادل (608)

ـ نواة + **ظرف** + مضاف إليه: ودائع **تحت** الطلب (404)، اتجاه **نحو** التضخم (1917).

[1] ـ جواد سماعنة، التركيب المصطلحي(طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية)، ص47.

وقد يتضمّن المُركّب المصطلحي المعقّد نمطا لغويا ثالثا، ولكنّه أقلّ توترا من الأنواع السابقة وهو (نواة + عدد ترتيبي + مضاف إليه): على نحو ما تظهره النماذج التالية:

*تجارة ثلاثية الأطراف (1949)، اقتصاد أحادي المحصول (1385)...

ثانيا: المركّبات البيانية الوصفية: وهي ثاني أكثر أنواع المركّبات اعتمادا في ميدان التوليد المصطلحيّ الاقتصاديّ، بحيث يتكوّن هذا النوع "من كلمتين تكون ثانيهما موضّحة معنى الأولى ومرتبطة بها بعلاقة تبيين في شكل بدل أو توكيد أو صفة."[1] وهذا يعني أنّ هذا النمط التركيبي يتضمن عنصرين لغويين فأكثر، يكون أوّلهما ـ رأس المركّب أو نواته ـ اسما موصوفا محدّدا بالعنصر الذي يليه أي الصفة التي يمكن أن ترد في شكل متعدّد، تبعا لتعدّد المحدّدات أو المفاهيم الفرعية المتعلقة بالمصطلح الرئيسي أي النواة. وهو يشبه المرّكب الإضافي في قضية تعدّد محدّداته، وينتج عن ذلك تعدّد الأنماط التركيبية المتولّدة عنه على حسب المحدّدات المذكورة، وفي ما يلي بيان ذلك:

ـ **التركيب الوصفي البسيط:** يتكون من عنصريين أساسيين هما: نواة (موصوف) + محدّد أوّل (صفة)، ومن نماذجه: المدرسة النقدية (1243)، رسوم جمركية (369).

ـ **التركيب الوصفي المعقّد:** ويتضمن ثلاثة عناصر فأكثر هي: نواة (موصوف) + محدّد أوّل (صفة أولى) + محدّد ثان (صفة ثانية)، وهو أقلّ تواترا من النوع السابق، ومن المصطلحات الاقتصادية التي خضعت لهذا التركيب نذكر:

* ناتج قومي إجمالي (791)، سعر صرف عائم (700).

وقد يكون المركّب المصطلحي جامعا لمجموعة من المحدّدات لا تنتمي إلى نفس العيّنة مما يستلزم في هذه الحالة الجمع بين المحدّدات الإضافية، والمحدّدات الوصفية وهو نادر الوجود نظرا لكثرة وحداته التي ينجرّ عنها طول السلسلة التركيبية، ومن نماذجه:

* سوق الصرف الآجل (735)، اقتصاد السوق الحرّة (742).

[1] ـ عبد العزيز المطاد، التوليد الصوري للمصطلح العربي، ص268.

ثالثا: المركّبات المصطلحية الحرفية: وهي التي تربتط عناصرها ببعضها البعض عن طريق حروف الجرّ، ومن نماذجها: تمويل بالعجز (396)، رقابة على الصرف (610). وهو أقلّ الأنواع اعتمادا، إذ غالبا مع يدمج مع الأنماط التركيبية التي سبقت الإشارة إليها.

رابعا: المركّبات المصطلحية العطفية: يتميّز المركّب العطفي عن الأنواع السابقة في كونه عبارة عن متوالية لغوية " تتألّف من معطوف ومعطوف عليه يتوسّطهما حرف عطف."[1] والملفت للنظر أنّ هذا النوع من المركّبات نادر الوجود في ميدان التوليد المصطلحي عامّة، وفي ميدان لغة الاقتصاد على وجه التحديد، إذ أنّه من النادر أن نجد نماذج عنه في المعاجم الاقتصادية المتخصّصة، حيث لم نعثر في ثنايا (المعجم الموّحد للاقتصاد) إلاّ على مصطلحين، وردا على هذا النسق وهما: أغنياء وفقراء (813). سلع وخدمات (778)

ونشير في هذا السياق إلى أنّ ورود هذا الصنف من المركّبات كوحدة مصطلحية مستقلّة بذاتها نادر الحدوث، إذ أنّه يرد في أغلب الحالات مرفوقا بالأنماط التركيبية الأكثر شيوعا. ونعني بذلك المرّكب الإضافي والوصفي في قالبيهما المتعدّد، ويرجع ذلك إلى دلالة وطبيعة هذا النوع من العناصر اللغوية بوصفه حرف عطف لا تتعدى وظيفته الربط بين العناصر اللغوية. كما يتّضح ذلك في كلام الدكتور (جواد سماعنة) حين يقول: "يُعدّ المركّب العطفي أقلّ المركّبات المصطلحية وجودا واستعمالا في المصطلحية العربية، وذلك لدلالته ـ في ما نظنّ ـ وهو أنّ هذه الأداة النحوية (واو العطف) شأنها شأن الأدوات النحوية الأخرى التي لا يعتدُّ بها في التراكيب الاصطلاحية، ولا في النظرية المصطلحية فهي ليست سوى أداة رابطة بين مصطلحين"[2]. كما يشير في سياق ذلك إلى سبب آخر يتعلّق بغياب الوظيفة التحديدية في هذا النوع من الوحدات فيقول: "... نضيف إلى ذلك أنّ هذه الأداة ليست كلمة اسمية أو فعلية، وبالتّالي فإنّنا لن نلحظ في وجودها أيّة سمة تحديد مصطلحية ممّا يوجد في المرّكبات المصطلحية الأخرى، ما خلا علاقة العطف التي تربط بين عنصري المركّب، وهي علاقة تبعية مطلقة تبعية المعطوف للمعطوف عليه، ممّا يعني أنّ العنصر الآخر في المركّب لا يمتلك أيّ وجود سيميائي في التركيب المصطلحي."[3] وربّما كان هذا مبرّراً يفسّر لنا سبب ورود هذا النوع مندمجا مع الأنماط السابقة ـ

[1] ـ عبد العزيز المطاد، التوليد الصوريّ للمصطلح العربيّ، ص268.
[2] ـ جواد سماعنة، التركيب المصطلحي، أنماطه النظرية وتطبيقاته العملية، ص57.
[3] ـ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

كما أشرنا ـ والتي تجعله يسهم في تحقيق الدلالة المصطلحية المطلوبة، وإن لم تكن متوفّرة في ذات هذه الحروف، على نحو ما يظهره النمط التركيبيّ التالي:

ـ تركيب إضافي بسيط + حرف عطف + اسم معطوف: منظمة الأغذية **و**الزراعة (713).

ب ـ المركّبات المصطلحية المزجية: تعدّ ظاهرة المزج من الآليات التوليدية التي عرفها العرب منذ القديم ووظّفوها في بناء مصطلحاتهم، كما تناولها النحاة في إطار دراستهم لنظام تركيب أسماء الأعلام في لغتهم، ولكنّها في الدرس المصطلحي الحديث تتجاوز بنية اسم العلم إلى تراكيب اصطلاحية متنوعة. وبناء على هذا النسق التركيبي الذي تسير وفقه هذه الآلية التوليدية، فإنّه يعرّف بأنّه "مزج كلمتين في كلمة واحدة، أو هو ضمّ كلمتين أحدهما إلى الأخرى وجعلهما اسما واحدا إعرابا وبناء سواءً أكانت الكلمتان عربيتين أم معربتين، ويكون ذلك في أعلام الأشخاص وأعلام الأجناس والظروف والأحوال والأصوات والمركّبات العددية والوحدات الفيزيائية"[1]. وعلى هذا الأساس يشترك التركيب المزجي مع النحت في أنّ كليهما يعتمدان على طريقة المزج والتأليف لأجل توليد وحدة مصطلحية جديدة تتشكّل من خلال الجمع بين مجموعة من العناصر اللغوية تكون أكثر تنوّعا وثراء في التركيب المزجي من تلك الوحدات المعتمدة في التركيب النحتي. فقد يتمّ المزج في النوع الأوّل بين الأسماء وحدها، أو بين الأسماء والحروف في سياق مصطلحي واحد، لكنّنا لا نجدها في الأفعال كما يحصل مع التراكيب النحتية، ضف إلى ذلك "أنّ المنحوت قد يترتّب على صوغه ضياع بعض عناصر المنحوت كبعض الصوامت والحركات، أمّا المرّكب المزجي فربّما احتفظ بالعناصر المكّونة بكلّ صوامتها وصوائتها."[2] وهذا ما يفسّر لنا سبب الإقبال على التركيب أكثر من النحت، إذ لا مجال فيه للبس والغموض.

وتقترب ظاهرة التركيب الإضافي من ظاهرة التركيب المزجي في قضية دمج العناصر اللغوية وإلحاقها ببعضها البعض للتعبير عن مفهوم محدّد، إلاّ أنّ هناك فرق يكسب كلاّ منهما ملامحه الخاصّة، يوضّحه (محمود فهمي حجازي) قائلا: ""التركيب المزجي يُعدّ كلمة واحدة مركبّة، ومن ثمّ يحمل نهاية إعرابية واحدة في آخرها. على العكس من التركيب الإضافي، فالجزء الأوّل منه له إعرابه المتغيّر وفق موقعه في الجملة رفعا ونصبا وجرا، والجزء الثاني منه يكون دائما مضافا

[1] ـ مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، ص205.
[2] ـ حسني جواد سماعنة، التركيب المصطلحي (أنماطه النظرية وتطبيقاته العملية)، ص47.

إليه"[1]. وأمّا الفرق الثالث الذي يميّز بينهما فيكمن في قضية التعريف، إذ " يجوز تعريف التركيب المزجي عن طريق إدخال (أل) عليه قبل الجزء الأوّل منه، أمّا التركيب الإضافي لا يجوز إدخال (أل) على الجزء الأول منه."[2]. و هذا يعني أنّ الوحدة المصطلحية المركّبة تركيباً مزجياً تختلف أشكالها وقوالبها عن الأنماط التي تصاغ وفقها باقي أنواع المركّبات المصطلحية، بما في ذلك المركّبات الوصفية والإضافية، مع الإشارة إلى أنّ هذا النوع نادر أيضا في المصطلحية الاقتصادية بحيث لم نجد من مجموع مصطلحات العيّنة المدروسة إلاّ النماذج التالية:

* لا + مصدر صناعي: لا مركزية القرار (387)

* اسم + لا + صيغة نسب: مجتمع لا طبقي (257) ، ادّخار لا إرادي (1010)

وفي نهاية حديثنا عن أصناف المركّبات المصطلحية الموظّفة في لغة الاقتصاد ينبغي أن نشير إلى أنّ هناك أنماطا تركيبية تتداخل فيها الأنواع السابقة كلّها، ممّا يجعل المركّب المصطلحيّ في هذه الحالة أكثر طولاً، وهو أكثر توظيفا في مجال تسمية المنظّمات والهيئات الاقتصادية. وهذا ما يفسّر لنا سبب تراجع نسبة استعماله مقارنة بالأنماط السابقة، ومن نماذج هذه المركّبات المطوّلة ما يلي:

*موصوف+ صفة + جار ومجرور: معامل حدّي لرأس المال(895).

* مضاف + مضاف إليه1+ مضاف إليه2+ نعت: تكوين رأس المال الثابت (690).

*مضاف +مضاف إليه 1+ مضاف إليه2+ نعت1+ نعت2: معامل تصحيح الناتج القومي الإجمالي(792)

* مضاف + مضاف إليه + نعت 1+ نعت2 + حرف جرّ+ اسم مجرور: منظمّة البلدان العربية المصدّرة للنفط (1414).

[1] ـ محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص79.
[2] ـ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المطلب الرابع: المصطلحات الاقتصادية المقترضة

1ـ المجالات الدلالية للمقترضات في المعجم الموحّد: أشرنا في مباحثنا السابقة أنّ ظاهرة التعريب في اللّغة العربية كانت ولازالت آلية توليدية استعان بها العربي لتنمية لغته، وتكثير مفرداتها. على الرّغم من أنّها وسيلة محدودة المجال، إزاء الآليات الأخرى النابعة من أصل اللّغة العربية، وفي مقدّمتها الاشتقاق، بحيث لا يلجأ الواضعون إلى هذه الآلية إلاّ إذا استعصى إيجاد مقابل عربيّ ملائم أي في حالة الضرورة القصوى.

وهذه الضرورة يرى الدكتور (جميل الملائكة) بأنّها تتمثّل في " تعذّر العثور على اللّفظ العربي المناسب الذي يمكن الاصطلاح به للتعبير عن الدلالة العلمية أو الحضارية للمصطلح الأجنبيّ. وهذا يعني إخفاق جميع الوسائل التي تتّبع في وضع المصطلح العربي، من مجاز أو اشتقاق أو إحياء لفظ ممات أو استعمال لفظ له أدنى علاقة بالدلالة الاصطلاحية للفظ الأجنبي. أو أيّ من الأساليب الأخرى المتبعة في اختيار المصطلح ووضعه"[1]. ومن ثمّ فإنّ الضرورة التعريبية في هذه الحالات تفرض نفسها، إذ ثمّة ميادين لابدّ من الاعتماد فيها على آلية التعريب بسبب استحالة توفير البديل العربيّ لهذه المقترضات التي تتميّز بطابع تعبيريّ خاص .

وفي السياق نفسه يرى الدكتور (هيثم الخيّاط) بأنّ المجالات الدلالية أو المفهومية ليست وحدها كافية لتحديد حالات التعريب القصوى التي تفرض نفسها، وإنّما الجانب الاستعمالي للّفظة المقترضة مقارنة بمقابلها الأصيل في اللغة الآخذة له دوره أيضا في هذا المجال، وعن هذا يقول: "...أو حين تكون الكلمة العربية المقترحة أشدّ عجمة من الكلمة الدخيلة، أو حين يكون اللّفظ من الألفاظ التي اكتسبت صفة العالمية بدخوله كما هو في كلّ لغات العالم أو جلّها."[2] وهذا يعني أنّ خصوصية اللّفظ المقترض هي التي تمنحه صفة الانغلاق على نفسه بحيث لا يمكن بأيّ شكل من الأشكال توفير بديل له. ومراعاة لهذه الخصوصية التعبيرية يرى الدكتور (ممدوح خسارة) أنّ المجالات التي تفرض نفسها في ميدان التعريب ثلاثة، يلخّصها في المحاور التالية: "أسماء الأعلام لأشخاص أو بلدان أو تضاريس، أسماء الأدوية والعقاقير غير العربية، أسماء المعادن

[1] - جميل الملائكة، تعريب المصطلحات الهندسية، الموسم الثقافي الثامن، منشورات مجمع عمان، 1990، ص 97.
[2] - هيثم الخياط، المصطلحات العلمية و نظرية الضرورة، الموسم الثقافي السابع لمجمع اللغة العربية الأردني، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، 1409 هـ، 1989م، ص 37.

والعناصر الكيميائية غير المعروفة عند العرب"[1]. وفي ما يتعلّق بالمعايير التي سنّها (مكتب تنسيق التعريب) لتقنين هذه الظاهرة اللغوية ومحاولة الإحاطة بها، لاحظنا بأنّ المكتب قد التزم ــ من خلال المعجم الموحّد للاقتصاد كنموذج ـ بالمبدأ العامّ الذي سطّره، وهو الابتعاد قدر الإمكان عن الكلمات الدخيلة إلاّ إذا اقتضت الضرورة القصوى المؤقّتة ذلك، أي في حالة عدم إمكانية توفير المقابل العربيّ المناسب، وهذا ما يؤكّده الأساس الرابع من مجموع الأسس التي اقترحها لهذا الغرض ونصّه: "استبعدت الكلمات الدخيلة الأجنبية المعربة إلاّ إذا كانت اسم متخصّص، أو مشتقة من اسمه، أو كانت مستعملة في لغات متعدّدة ولم يمكن الوصول إلى مقابل لها فبقيت لتبدَل فيما بعد"[2] كما يؤكّد قرار (مكتب تنسيق التعريب) على مبدأ الضرورة التي تمليه الحاجة والتي تتمثل في الحالات التي أقَّرها ، وفي ما يلي نصّ هذا القرار: "التعريب عند الحاجة وخاصة المصطلحات ذات الصبغة العالمية كالألفاظ ذات الأصل اليوناني واللاتيني، أو أسماء العلماء المستعملة مصطلحات والعناصر والمرّكبات الكيميائية[3]. وبالعودة إلى (المعجم الموحّد) ونظرا للطبيعة النظرية التي تميّز علم الاقتصاد فقد وجدنا بأنّ المجال الدلالي الوحيد الذي مسّه التعريب هو مجال أسماء الأعلام، بحيث اعتمدت هذه الأخيرة للتعبير بها عن حقول مفهومية أساسية توجّه الأنشطة والتعاملات الاقتصادية، ومن أهمّ المفاهيم التي اعتمد في التعبير عنها على آلية التعريب ما يلي:

ــ **الدورات الاقتصادية:** ومن نماذج الدورات التي ذكرها المعجم والتي نسبت إلى أصحابها فأصبح اسم العلم في هذه الحال قائما مقام المصطلح:

* "دورة جوكلار :juglar cycle /cycle juglar: جوكلار طبيب واقتصادي فرنسي ترك وصفا للدورة الشهرية للمرأة، وفترات الإخصاب فيها، يستعمل لتنظيم النسل (1023)"[4].

*دورة كوندراتييف: kondratieff cycle, cycle condratieff (1034).

[1] - ممدوح خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص 328.
[2] - ابراهيم الحاج يوسف، دور مجامع اللغة العربية في التعريب، ص 335.
[3] - أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحيّة، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبيّة، ص 161.
[4] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد، ص71.

ـ **النظريات والمذاهب الاقتصادية:** لقد "أقرَّ مجمع اللّغة العربية تعريب المصطلحات الدالّة على التيارات الفكرية المنسوبة إلى أشخاص نسبت إليهم في كلّ اللغات، وأصبحت من الرصيد العالمي من المصطلحات."[1] وقد ذكر المعجم نماذج عنها منها:

*"مالتوسية (1132): malthusianism, malthusianisme" وهو مصطلح تمّ الاشتقاق منه بحيث صُبّت المادة الجديدة في قالب مصدر صناعيّ لأنّها في الأصل نظرية تنسب إلى صاحبها "روبرت مالتوس": تقول أنّ السكان يتزايدون حسب متوالية هندسية، وأنّ الخيرات الاقتصادية تتزايد حسب متوالية عددية ومن ثمّ ضرورة تنظيم النسل"[2] وقد يكتفي المعجم عند عرضه للمصطلح المعرّب بالإشارة إلى طبيعته، واسم الشخص الذي نسب إليه مع لمحة جدّ مقتضبة عن المفهوم الذي يعبّر عنه، ومثال ذلك:

أوينية (1435): owenism, owenisme : نسبة إلى مذهب (أوين) الاقتصادي الانجليزي في القرن ." [3]

وتنسب ـ زيادة على ماسبق ـ بعض المفاهيم الماديّة لاسم العلم ولكن ليس المقصود بها التعبير عن المفهوم الماديّ في حدّ ذاته، وإنّما الهدف من ذلك هو أن تتخذ هذه التركيبة المصطلحية للتعبير عن مفهوم اقتصادي عام يعكس قانونا اقتصاديا معيّنا، ومثال ذلك النموذج التالي:

*"سلع جيفن: Giffin goods, bien de Giffin (736): "سلع غير خاضعة لقانون الطلب فكلّما انخفض سعرها انخفض الطلب عليها "[4]

*صندوق إدجورت: Edgeworth box, boite d'Edgeworth (558).

ـ **القوانين الاقتصادية:** ومن المفاهيم التي تجلّت فيها ظاهرة التعريب أيضا تسمية القوانين الاقتصادية التي كثيرا ما تنسب إلى أصحابها، ومنها:

*قانون ساي: Say law, loi de Say (1157).

[1] - محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 166.
[2] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد، ص79.
[3] - المرجع نفسه، ص97.
[4] - المرجع نفسه، ص 54.

*قانون غرشام Gresham's law, loi de Gresham (786).

ـ **أسماء العملات الأجنبية:** وهي ظاهرة كثيرة التداول في لغة الاقتصاد، إلاّ أنّ (المعجم الموحّد) للاقتصاد لم يذكر سوى عملتين هما: منطقة **الاسترليني** (1872)، **دولارات** نفطية (1491).

إنّ الملاحظ في هذه النماذج المعروضة سلفا، أنّها كلّها وردت في قالب مصطلحيّ مركّب تركيبا إضافيا اتّخذ فيها المصطلح العربيّ موقع صدر التركيب أي المضاف، بينما اتّخذ المصطلح المعرّب موقع العنصر الثاني في التركيب أي المضاف إليه، وهذا ما ولّد لدينا مجموعة من المصطلحات المعرّبة تعريباً جزئياً، بحيث اقتضت الضرورة أن يعرب اسم العلم لاستحالة توفير البديل في حين ترجم صدر المركّب إلى العربية. وقد تمّ تعريب كلّ المقترضات المصطلحية في المعجم على نفس النسق وفق القانون الاصطلاحي التالي: (مصطلح مترجم + مصطلح معرّب) كما تظهره النماذج التالية: *قانون غرشام Gresham's law, loi de Gresham (786).

*دورة جوكلار : Juglar cycle, cycle Juglar (1023).

وما يمكن الإشارة إليه في هذا السياق هو ظاهرة الاشتقاق من الأسماء المعرّبة، فقد لمسناها في متن المعجم في موضع تسمية النظريات أو المذاهب الاقتصادية. بحيث لجأ الواضعون إلى توظيف المصطلح المعرّب (الذي ورد على شكل اسم علم) في قالب مصدر صناعيّ للدلالة به على مفهوم مذهب أو نظرية اقتصادية معيّنة، دون أن ترفق هذه التسمية بكلمة تدلّ على طابع المفهوم الاقتصادي المشار إليه، بينما يظهر ذلك في التعريف المرافق:

*"تايلوريه: taylorism, taylorisme (1910): نسبة إلى تايلور الذي قام بتنظيم جديد للعمل داخل الإنتاج الصناعي للرفع من مردوديته وفاعليته."[1]

*" مالتوسية: Malthusianism, malthusianisme (1132) نظرية روبرت مالتوس ... "[2]

2ـ معايير الالتزام بالضوابط التعريبية في المعجم الموحّد: إنّ المصطلحات المقترضة من لغات أخرى زيادة على خضوعها للقاعدة المصطلحية العامّة، وهي الاتفاق والمواضعة من طرف الجماعة المتخصّصة التي توظّفها، فإنّه يلزمها أيضاً أن تستجيب لأنظمة وضوابط اللغة التي

[1] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد، ص 127.
[2] - المرجع نفسه، ص79.

تدخل في متنها. فإن لم يكن الأمر كذلك، فيجب في هذه الحال أن تخضع لمبدأ التعديل الذي "يكون أصواتيا وذلك بإبدال الأصوات الأعجمية أصواتاً عربية، أو صرفياً وذلك بجعل الصيغة موافقة لصيغ اللّغة العربية أو أصواتيا صرفيا في نفس الوقت، وذلك بتغيير الحروف والصيغة في نفس الوقت"[1]. ولضبط هذه القوانين التي تحكم عملية التعريب حاولت المجامع اللغوية أن تضع معايير وقواعد يعتمدها الواضعون كمرجعية يعودون إليها، ولكنّ قراراتهم لم تكن مضبوطة بالقدر الذي يمكنه أن يحدّ من الفوضى والاضطراب في توجيه عملية التعريب.

و(مكتب تنسيق التعريب) على غرار كلّ المجامع اللغوية "لم يكن لديه قواعد موضوعية ثابتة يتبعها في التعريب، اللّهم إلاّ بعض الإشارات العامّة التي تومئ إلى إجازة التعريب بعد اقتضاء الضرورة، وإلى تغيير اللّفظ الأعجمي المراد تعريبه، وترك للأعضاء اختيار ما يرونه من قاعدة تروقهم أثناء تعاملهم مع الألفاظ الأجنبية للتعريب. الأمر الذي أدّى إلى تباين القواعد التي تتبع في ميدان التعريب حتى في مجمع واحد"[2]. وللبحث في قضية المعايير التي وضعتها المجامع والهيئات اللغوية في مجال تعديل اللفظ المقترض، ارتأينا في هذا المقام الوقوف على ثلاثة عناصر أساسية تشكلّ المحور الجوهريّ الذي تبنى عليه عملية التعديل اللغوي الذي تخضع له اللّفظة المقترضة وهي: التعديل الصوتي، التعديل الصرفي، الالتزام بالمعايير الصوتية للنظام العربي.

أ ــ التعديل الصوتي: يعدّ هذا المبدأ شرطا أساسيا التزم به العرب القدماء والمحدثون في مسالكهم التعريبية، حيث يتمّ وفقه استبدال الوحدات الصوتية التي يفتقر إليها النظام اللغوي المستقبل بوحدات أخرى تناسبها وتتلاءم معها، فتخضع بذلك وحدات اللفظة المقترضة إلى ضوابط النظام الصوتي الجديد الذي ستلحق به. وتكمن أهمية هذا المعيار في كونه اعتبر الأساس الذي احتكم إليه الدارسون واستعانوا به للتفريق بين المعرّب والدخيل، إذ كانوا يحكّمون القاعدة التي بنيت على هذا الأساس في أعمالهم " فما اختلّ فيه واحد من شروط النظام الصوتي العربيّ، فإنّه يظلّ دخيلا في اللّغة وخارج حرمها، وبقاؤه فيها إلى وقت ما مرهون بتوفير البديل المولّد أو المعرّب لأنّ من طابع اللّغات ألاّ تقبل إلاّ ما ينسجم مع قواعدها وضوابطها."[3] ولا بأس في ما يلي أن نبيّن القرارات

[1] - عبد الرزاق تورابي، المصطلح المولّد ضوابطه الصرفية والصوتية (وقائع الندوة التي نظّمها معهد الدراسات والأبحاث للتعريب) منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط، 1999.ص 259.

[2] - ابراهيم الحاج يوسف، دور مجامع اللغة في التعريب، ص 77.

[3] - ممدوح خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص 266.

المجمعية بشأن تعديل البنية الصوتية للفظة المقترضة. وسنتطرّق إلى الحديث عن الطرق والآليات التي اعتمدت في تعريبها على ضوء هذه القرارات المتّخذة، مركّزين على الطريقة التي انتهجها المكتب في هذا المجال. وعليه سنعرض في البدء نصّ القرار الذي اتّخذه في ما يتعلّق بقضية التعريب، والذي لم نلمس فيه منهجية تقنية واضحة يمكن أن يعوّل عليها في هذا الميدان حيث تبدو كأنّها قرارات تؤطّر قضية التعريب في صورتها العامّة، ولكنّها لا تمدّها بمسالك مضبوطة يمكنها أن تسير عليها، إذ كان نصّ القرار كالتالي: "عند تعريب الألفاظ الأجنبية يراعى ما يلي:

ـ ترجيح ما سهل نطقه في رسم الألفاظ المعرّبة في اللّغات الأجنبية.

ـ التغيير في شكله حتى يصبح موافقاً للصيغة العربية ومستساغا.

ـ اعتبار المصطلح المعرّب عربيا يخضع لقواعد اللغة، ويجوز فيه الاشتقاق والنحت، ويستخدم فيه أدوات البدء والإلحاق مع موافقته للصيغة العربية.

ـ تصويب الكلمات العربية التي حرّفتها اللّغة الأجنبية، واستعمالها باستعمال أصلها الفصيح.

ـ ضبط المصطلحات عامّة، والمعرّب منها خاصّة بالشكل حرصا على صحة نطقها وأدائها."[1]

ومن ثمّ فهي ـ كما نرى ـ قرارات لم تحدّد المنهجية الدقيقة التي تسير وفقها عملية تعديل الأصوات الأجنبية التي لا مقابل لها في العربية، ممّا اضطرّنا للعودة إلى قرارات المجمع القاهري بهذا الشأن، والذي يعتبر من أشهر المجامع وأعرقها فقد تمّ "اعتماد المجامع على قواعد التعريب التي وضعها مجمع القاهرة"[2] لأنّ قراراته كانت أكثر دقّة في ضبط منهجية التعريب، بحيث مسّت جانبين أساسيين من جوانب التعديل الصوتي، هما تعديل الحروف الصامتة وتعديل الحروف الصائتة.

أوّلا: تعديل الحروف الصامتة: تحوي اللّغة البشرية وحدات صوتية خاصّة تتميّز بها عن غيرها من اللغات، وفي الوقت نفسه تتضمّن باقي اللغات وحدات أخرى لا توجد في غيرها. وعندما يفتح معبر الاقتراض بين بعضها البعض فإنّ كلاّ منها تصطدم بوحدات غريبة لم تعهدها في نظامها الصوتي فتضطّر في هذه الحال إلى محاولة تعديل هذه الأصوات الجديدة، واستبدالها بوحدات أصلية نابعة من صلبها، تكون صالحة لتعويض الوحدات الصوتية المستبدلة. ووفقا لهذا المبدأ يمكن القول بأنّ

[1] ـ أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبيّة، ص 161.
[2] ـ ابراهيم الحاج يوسف، دور مجامع اللغة العربية في التعريب، ص 78.

اللغة العربية تعتبر واحدة من اللّغات التي عاشت هذا الوضع منذ أن احتكت بغيرها من اللّغات واستعارت منها ما تحتاجه. ولازال الوضع قائما إلى يومنا هذا، إذ أنّ اللّغة العربية في كل مرة تصادف وحدات صوتية جديدة تحاول أن تعوضها ببدائل صوتية أصلية. ولهذا الغرض فقد اعتمد مجمع القاهرة على مجموعة من الأسس الصوتية التي اتّخذها مقابلات للوحدات الأجنبية، وهي كالتالي[1]:

	الحرف اللاتيني أو الإغريقي	**النطق العربي الموافق**
1	C	س.ك
2	D	د.ذ
3	F	ف
4	G	غ.ج
5	H	هـ ونقل أ
6	Ch	تش بالإنجليزية، ش بالألمانية، ك خ باليونانية
7	J	ي بالألمانية، ج بالفرنسية، ح بالإسبانية
8	P	پ
9	Ph	ق
10	K	ك
11	Q	ك، نقل ف
12	T	ت، نقل ط
13	Th.o	ت، ذ
14	S	س، ش، ص
15	V	ڤ
16	W	ف ف
17	X	كس، ك، س، كز، ج
18	Z	ز، تر

[1] - مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللّغة العربية، ص 166.

إنّ المتأمّل في هذا الجدول يلاحظ أنّ هناك وحدات صوتية أجنبية تشبه طريقة نطقها المسلك النطقي العربيّ، وبالتالي فقد قوبلت بالصوت العربيّ الذي يناسبها (Q.ك/S.س/D.د/L.ل) في حين نجد حروفاً أخرى لا مقابل لها في النظام الصوتي العربي، وكان الحلّ المقترح لمجابهة هذه المشكلة هو استحداث وحدات جديدة " فقد كان من مجمل ما أقرّه المجمع إدخال بعض الأحرف على الحروف العربية مثل: پ ووژو ڤ و گ و كلّها بثلاث نقاط تقابل الأحرف الأعجمية V.G.J.P"[1]. وقد تنبّه كبار اللغويين والمصطلحيين إلى هذا الخطر الذي يهدّد لغتنا فاقترح بعضهم ضرورة العودة إلى نظام العربية إذ يقول (طاهر الجزائري) في هذا الصدد " إذا وقع في الكلمة التي يراد تعريبها حرف من الحروف العجمية على المعرِّب أن يجعل بدله حرفا عربيا"[2] يكون مقاربا له في النطق.وأمّا الدكتور(ممدوح خسارة) فيعارض فكرة إدخال عناصر صوتية جديدة إلى متن اللغة العربية لأنّ في ذلك تهديد لبنيتها، حيث يقف متسائلا عن هذه الظاهرة الغريبة التي لم يلجأ إليها الأعاجم عندما اقترضوا آلاف الكلمات من العربية وواجهوا حينها نفس المشكلة التي نواجهها الآن وواجهها أجدادنا قديماً، عن هذا يقول: "هل يدري دعاة إدخال الحروف الجديدة إلى لغتنا ماذا ستكون الأبجدية العربية وأصواتها بعد قرن من الزمان ... إنّه لن يطول الوقت والحالة هذه حتى تصبح أبجديتنا خليطاً من حروف شتّى، لأنّ معظم هذه اللّغات تحتوي على حروف ليست من لغتنا."[3] وعند عودتنا إلى الممارسة الفعلية لآليات التعريب التي اعتمدها (المعجم الموحّد) حاولنا أن نتبيّن طريقة تعامله مع المقترضات من حيث تعديل البنية الصوتية وتحديداً الصوامت فيها، فقد لمسنا أنّه لم يخرج عن إطار المنهج القاهري في هذا الصدد، إذ قابل الوحدات الصامتة التي لها ما يقاربها في النظام العربي على النحو التالي:

ـ تعريب الوحدات الصوتية البسيطة: والتي تتكون من حرف واحد نطقا وكتابة، ومن نماذجها:

* تعريب الوحدة (G): أو ما يسميها (علي القاسمي) "الكاف الأعجمية الشديدة التي يرمز إليها في الكتابة الصوتية الدولية بـ Q يبدل منها الكاف أو الجيم أو القاف"[4] وقد ارتأى المعجم أن يضع لها مقابلات عربية مختلفة هي:

[1] - محمد ممدوح خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات، ص 272.
[2] - طاهر بن صالح الجزائري، التقريب لأصول التعريب، المكتبة السلفية، مصر، 1918، ص 43.
[3] - ممدوح خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص 279.
[4] - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 418.

- إبدالها بغين عربية (غ): غرشام Gresham (786)
- إبدالها بكاف عربية(ك): جوكلار juglar (1023)
- إبدالها بجيم عربية (ج): سلع جيفن: Giffin goods, biens de Giffin (763).

وهذا الخلط في تعويض صوت واحد بأكثر من مقابل عربيّ يراه (إبراهيم بن مراد) تسيّبا منهجيا في تعريب الأصوات الأعجمية، حيث يعلّق على هذه الظاهرة مُرجعاً سبب ذلك إلى محاولة المكتب إرضاء الطرف المصري الذي شارك في إعداد هذا المعجم، والمعروف بنطقه الخاص للجيم العربية إذ يقول معلّقا على هذا الوضع "والظاهر من الترجمة التوقيفية الموجودة في هذا المعجم بين الجيم والغين في تعريب حرف (G)، هو أنّهم يبتغون التَفرّد بنطقهم ومخالفة المجموعة الأخرى ـ وهي الأكبر ـ في معجم أريد به التوحيد"[1]. إذ كان من الممكن أن يلتزم في تعريبها بمقابل عربيّ واحد لتكون العملية أكثر انضباطا.

***ـ تعريب الوحدة الأعجمية(K):** تنصّ القاعدة التعريبية التي تتعلّق بهذا الحرف أن "يرمز له بالكاف"[2] وقد اعتمد (المعجم الموحّد) على هذه الوحدة في تعريب مصطلحات كثيرة تتضمّن الوحدة الصوتية الأجنبية (K) ومنها: كولخوزات : Kolkhoz, Kholkhoze (1033)

*دورة كوندراتييف: Kondratieff cycle, cycle kondratieff (1034).

وقد تعرّب (C) الفرنسية بنفس الوحدة إذا كانت في الكلمة الأجنبية تنطق (كافا) كما تظهره النماذج التالية: ـ أثر ريكاردو: Ricardo effect, effet Ricardo (1737).

ـ كارتل: Cartel (236).

ـ استبدال (R) الفرنسية براء عربية: ومثال ذلك:ـ مارشال: Marshall (1197)

ـ كوندراتييف Kodratieff (1034)

ـ استبدال (S) الفرنسية بسين عربية: على نحو ما يظهر في تعريب المصطلحات الآتية:

ـ قانون ساي: Say law, loi de Say (1757)

[1] - ابراهيم بن مراد، دراسات في المعجم العربي، ص 303.
[2] - محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 177.

ـ ترست: Trust, trust (1950).

ــ **نقل الوحدة الصوتية المركّبة:** وهي وحدة تكتب خطيّا على شكل حرفين، ولكنّهما على المستوى التّلفظي ينطقان حرفا واحدا. وعلى هذا الأساس فإنّ المكتب في تعامله مع مبدأ التعديل الصوتي للوحدات المقترضة يقوم على طريقتين أساسيتين هما: "طريقة نقل الحروف من كتابة إلى أخرى يتمّ بنقل كلّ حرف مكتوب إلى مقابل له في النظام الآخر، هذا هو النقل الحرفي (Transliteration) وهو أمر خاص بالحروف المكتوبة بغض النظر عن النطق، أمّا النقل الصوتي فهو نقل طريقة تدوين الوحدات الصوتية"[1] وهي المنهجية الأكثر اعتمادا من قبل مكتب تنسيق التعريب في تعريب مصطلحاته، ولتوضيح الآلية التي يعمل وفقها نشير إلى بعض الوحدات التي تنتمي إلى هذا الصنف ومنها:

ـ **الوحدة المركّبة (KH):** هي وحدة صوتية مركّبة من وحدتين جزئيتين تكتبان خطيّا بطريقتين مختلفتين (H) و(K)، إلاّ أنّهما تنطقان كوحدة صوتية واحدة، ومن ثمّ وضع لهما مقابل عربيّ واحد هو الحرف (خ)، فنحصل بذلك على المصطلح المعرّب التالي:

* كولخوزات Kolkhoz, Kolkhoze (1033) مع إضافة اللاحقة (الألف والتاء).

ـ **الوحدة المركّبة (SH):** التي تنطق شينا عربية، ونصُّ قرار المجمَع هو تحويلها إلى شين عربية كما يظهر في المصطلحين التاليين:

*مخطّط مارشال: Marshall plan, plan Marshall (1197).

*قانون غرشام: Gresham's law, loi de Gresham (786).

ـ **الوحدة المركّبة (TH):** نقلت إلى العربية عن طريق استبدالها بثاء، ومثال ذلك:

*إدجورث Edgeworth (558).

ويبقى أن نشير في الأخير إلى بعض الملاحظات التي خرجنا بها بعد استعراض هذه النماذج المعرّبة التي اعتمدها المعجم الموحّد، وهي أنّه عند تعديل الوحدات الصوتية التي لها

[1] - محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 178.

مقابلات في النظام العربي، حاول المكتب أن يعوّضها ببديل عربيّ مناسب يشترك معها في طريقة النطق ويختلف عنها خطا أو كتابة (س.S/ ت.T/ كاف.K) بينما سعى في مقابلة الوحدات التي لا نظائر لها في العربية إلى توفير وحدات مناسبة تقترب منها، ومثال ذلك: (الراء لمقابلة R/ الجيم لمقابلة G/ الشين في مقابل SH/ ...) إلاّ أنّ الملاحظة التي تحسب للمعجم وتقف في صالحه هي أنّه لم يعمل بمبدأ إدخال وحدات جديدة لأجل تعديل الأصوات التي لا بدائل عربية لها، بل حاول أن يطوّع الأصوات العربية الموجودة فعلا لمقابلة الأصوات الأجنبية دون الإضرار ببنية اللّغة. وهذا يعني أنّه لم يلتزم بقرارات المجمع القاهري بهذا الشأن ـ كما أشرنا في الجدول السابق ـ ولكنّه في المقابل لم يخرج عن خطّته في استغلال العناصر اللغوية التي وجدها مناسبة لتحقيق هدفه، عملا بالقانون اللغوي القائل بأنّ نظام اللغة في ثبات دائم، وإنّما يلحق التغيير بالواجهة الدلالية فقط أي بالمضامين والمعاني ولا يمسّ نظامها الداخلي.

ثانيا: تعريب الأصوات الصائتة: يختلف النظام الصوتي في اللّغة العربية عن نظيره في اللّغات الأجنبية التي تتعامل معها، والتي تستعير منها الألفاظ والمفردات التي هي بحاجة إليها، ومن هذا المنطلق فإنّ نظام اللّغة العربية على خلاف باقي الأنظمة اللغوية يضمّ " ثلاث حركات قصار هي الفتحة والضمّة والكسرة، وثلاث حركات طوال وهي أصوات المدّ واللين المقابلة للحركات القصار."[1] وهذا يقتضي تغييرا في بنية الكلمة الأعجمية المقترضة عند إدخالها إلى متن اللغة العربية لضمان تناسقها مع بقية المستويات اللغوية، ولهذا فقد اتّخذت قرارات معجمية من قبل مجمع القاهرة بهذا الشأن تضمّنها الجدول التالي[2]:

الأصوات اللاتينية	الأصوات العربية الموافقة
A	الفتحة
U	ي، و
i	كسرة
Á	آ
Ù	و
i	ي

[1] - محمود فهمي حجازي، الأسس اللّغوية لعلم المصطلح، ص 182.
[2] - مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية، ص 79.

O	و
Ei – Ai	ي ممالة
E	ة في نهاية الكلمة
Y	و

ومن خلال العودة إلى القرارات المعجمية التي تضمّنها الجدول، والتي تعلّقت بتوفير بدائل عربية للصوائت الأجنبية ـ على غرار الصوامت التي سبق عرضها ـ يمكننا الخروج بملاحظتين أساسيتين هما:

ـ مقابلة الصوائت الأعجمية التي لها ما يقابلها في النظام العربي بالحركات العربية القصار والطوال (A الفتحة، i الكسرة، Á ألف المد ...).

ـ استحداث وحدات جديدة لتقابل الوحدات اللّغوية الأجنبية التي لا نظائر لها في اللغة العربية وقد كان نصّ القرار المتعلّق بها كالتالي: "يرمز للإمالة إلى الكسر بألف قصيرة فوق الياء وللإمالة إلى الضمّ بألف صغيرة فوق الواو كما هو متبع في رسم المصاحف، مثل (فولتير) ويكتب حرف (O) واواً مع علامة صغيرة كالألف فوق الواو مثل روما Rome "[1]. ومن ثمّ يتبيّن لنا أنّ نصّ القرار ـ كما يبيّنه الجدول ـ قد احتوى على ضوابط منهجية مقنّنة في تعريب الصوائت الأعجمية، وهذا على المستوى النظري ولكن على صعيد التطبيق بقيت هذه القرارات مجرّد حبر على ورق، حتى في مطبوعات المجامع التي أقرّت هذه الأسس، كما أنّ معرّبات (المعجم الموحّد) شاهدة على عدم الالتزام بهذه الضوابط التي تبدو غريبة على النظام العربي. إذ اعتمد المكتب في نقل صوائت الكلمات المقترضة التي تضمنّها على الحركات العربية الطويلة، كما نلمحه من خلال النماذج التالية:

ـ حرف (a): نقل في أغلبية المقترضات (بألف مدّ) دون الاستعانة بالحركة القصيرة (الفتحة):

*(ريكاردو: Ricardo)، (جوكلار: Juglar)، (غرشام: Gresham).

وفي هذا مخالفة واضحة للقرار المجمعيّ دون أن يكون هناك داع لذلك، لأنّ الاعتماد على الحركة القصيرة يجعل الكلمة أوجز وأقصر، كما يفتح مجالا أوسع للتخلّص من ظاهرة التقاء

[1] - ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص 271.

الساكنين التي نلمحها بشكل واضح في المعرّبات السابقة، التي اعتمد في تعريب وحداتها الصوتية على الحركات الطويلة على الرغم من أنّ نظائرها متوفّرة في النظام العربي.

ـ **حرف (O)**: وقد نقل (بواو مدّ) في كلّ الكلمات التي احتوت هذه الوحدة الصوتية:

* ريكاردو : Ricardo.

ـ **حرف (U)**: نقل مرة بكسرة (ترِست: Trust)، وعُوِّض مرة أخرى بواو مدّ: (جوكلار : Juglar).

ـ **حرف (Y)**: نقل بحركة طويلة (الياء): (سَايْ: Say)، (تايلورية: taylorisme).

ـ **استبدال حرف (i) بياء عربية:** (جيفن: Giffin)، (كوندراتيف: Kondratieff).

وما يمكن الخروج به في النهاية هو أنّ المنهج التعريبي الذي سلكه المكتب يعتبر خطوة جدّ إيجابية حاول من خلالها توفير بدائل للمقترضات الأجنبية تكون نابعة من أصل لغتنا دون المساس أو الإخلال بنظامها، إلاّ أنّ العقبة الأساسية في العمل المصطلحي عامّة وفي قضية التعريب على سبيل المثال لا الحصر هو عدم الالتزام بالمعايير والضوابط المقنّنة لهذه العملية. وذلك ما لمسناه من خلال تحليل النماذج التي تضمنها المعجم الموحّد، حيث وصلنا إلى ملاحظة أساسية تتعلّق بمنهجية التعريب التي سار وفقها مكتب تنسيق التعريب، وهي أنّه لم يطبّق القرارات التي أقرّها بنفسه، وذلك بغضّ النظر عن القرارات المجمعية الأخرى.

وهذا ظاهر في معظم المعرّبات التي تضمنّها (المعجم الموحّد)، ويظهر ذلك من خلال عدم ضبط المعرّبات بالشكل، ممّا أعاقنا على تحديد حركة الصوامت والصوائت القصيرة التي تتضمّنها حيث لم نصل إلى ضبطها إلاّ بالعودة إلى المقترضات الأجنبية التي تظهر فيها هذه الصوائت في صورة واضحة، أي على شكل صائت يحدّد حركة الصامت الذي يرد قبله. وأمّا المبدأ الثاني فيتعلّق بالقانون القاضي بتعريب الصوائت الأجنبية بحركات قصار عندما تكون المقابلات الصوتية لها نظائر في العربية. إذ لم نلمح هذه الحركات القصيرة إلاّ في حالات نادرة جدّاً، حيث عوّضت بصوائت طويلة دون داع لذلك، حتى في مقابلة الأحرف المألوفة في النظام العربي (A – O ...) على نحو ما لمسناه في تحليل النماذج السابقة ممّا أوقعه في مشاكل أخرى على رأسها التقاء الساكنين كما سنبيّنه لاحقا.

ثانيا- التزام البنية الصوتية العربية: تتميّز اللغات عن بعضها البعض - بغضّ النظر عن الأنظمة والمستويات التي تقوم عليها - بما يعرف بالبنية الصوتية التي لا تتعلّق باللفظ المفرد وحده، وإنّما هناك مقاييس صوتية تحكم القالب الصوتي للّفظ، كما أنّ هناك ضوابط صوتية أخرى تحكم المفردة وهي داخلة في سياق السلسلة الكلامية.

ومن ثمّ، تعرف البنية الصوتية العربية "بأنّها مجموعة الخصائص النطقية للّغة العربية، وهي مرتبطة بطبيعة العادات الصوتية الفطرية لدى الإنسان العربي، ولذا لم نر في لغة الاحتجاج خروجا عنها، ومدارها كلّها على الاستثقال والاستخفاف"[1]. وهو شرط التزمه المعرّبون القدامى والمحدثون في تعريبهم لأنّه كان المقياس الذي يميّز الكلمات العربية عن الأعجمية، ويمكن في ما يلي أن نبيّن أهمّ الأسس التي تقوم عليها البنية الصوتية العربية، مع محاولة تطبيقها على معَرّبات المعجم الموحّد لمعرفة مدى التزامه بهذه المعايير في صوغ مقترضاته، وهي كالتالي:

***عدّة حروف الكلمة العربية:** ونعني بها عدد الحروف التي تتكوّن منها الكلمة العربية لأنّ ذلك سيؤثر على طريقة نطقها، وقد ظهر هذا المبدأ عند العلماء العرب منذ القديم فقد أشار (الخليل) (ت: 173هـ) إلى أنّ حروف الكلمة لا يجب أن تتجاوز الخمسة، في حين يرى (سيبويه) (ت: 180هـ) أنّها قد تصل إلى سبعة أحرف، ولا تقلّ عن ثلاثة أحرف حيث يقول: "الكلام على ثلاثة أحرف وأربعة أحرف وخمسة لا زيادة فيها ولا نقصان والخمسة أقلّ من الثلاثة في الكلام، فالثلاثة أكثر ما تبلغ بالزيادة سبعة أحرف وهي أقصى الغاية والمجهود"[2]. وهذا يعني أنّ عدد حروف الكلمة العربية لا يجب أن تقلّ عن ثلاثة ولا تزيد عن سبعة، فإن لم تصل هذه الحروف إلى الثلاثة وجب تضعيف أحدها لتصل إلى الحد الأدنى، وإن زاد على السبعة وجب حذف أحدها للوصول إلى المستوى المطلوب وهو سبعة أحرف، وهي منهجية اعتمدها اللّغويون القدامى وصقلوا بها الكثير من المعرّبات التي أدخلوها إلى متن لغتهم.

وفي هذا السياق يشير (ممدوح خسارة) أنّ هناك زوائد قد تضاف إلى الكلمة العربية لا يمكن أن نعتبرها من الأصول التي تقوم عليها، حيث يقول: "ومن المناسب أن نؤكّد مرة أخرى أنّ حروف المعرّبات كلّها أصل، فليس فيها مجرّد ومزيد، وأن نبيّن أنّ زيادة علامات التأنيث أو النسبة

[1] - ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص 290.

[2] - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(سيباويه)، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط2، 1982، القاهرة، مكتبة الخانجي، ج4، 230.

أو المصدر الصناعي أو المجموع لا تعدّ من الزوائد المخلّة بعدّة حروف الكلمة العربية لأنّها زيادات عارضة، فلا تعطى حكم الثابت من الحروف."[1] وبالعودة إلى مجموع المقترضات الواردة في المعجم وجدنا أنّه لا يوجد أي مصطلح معرّب تقلّ حروفه عن الثلاثة أحرف مع احتساب ألف المدّ، وفي ما يلي عرض لأهمّ هذه المعرّبات، مرفوقة بعدد الأحرف التي تتكوّن منها في قالبها العربيّ:

* ثلاثة أحرف: ساي (1757)

*أربعة أحرف : جيفن (763) ـ ترست (1950)

*خمسة أحرف: (غرشام (786) ـ كارتل (236)

*ستّة أحرف: جوكلار (1023) ـ إدجورث (558)

*سبعة أحرف: لا يوجد.

* ثمانية أحرف: تايلورية (1910)، أونيية (1435)، مالتوسية (1132).

*عشرة أحرف: (كوندارنييف(1033)

إنّ الملاحظ من خلال عرض العدّة الصوتية للكلمة المعرّبة من خلال ماورد في (المعجم الموحّد) من مقترضات، أنّ المكتب حاول قدر الإمكان الالتزام بالمعيار المتداول وهو ألاّ تقلّ الكلمة عن ثلاثة أحرف وألاّ تزيد عن السبعة، وهذا ما خضعت له جلّ المعرّبات التي عرضناها سابقا مع الإشارة إلى أنّ الكلمات المعرّبة التي تجاوز عدد أحرفها السبعة ـ عدا اسم العلم (كوندراتييف) ـ قد أضيفت لها زوائد أدّت إلى تطويلها، وهي زوائد عارضة ـ كما يرى (ممدوح خسارة)ـ لا يمكن أن تؤثّر على البنية العربية، وأهم هذه الزوائد هي:

- إضافة ياء النسب: موازين الإسترليني (1873)
- إضافة الألف والتاء في آخر المعرّب: كولخوزات: Kolkhoz (1033).
- إلحاق المعرّبات الدالة على المذاهب والتيارات الفكرية بصيغة المصدر الصناعي للتعبير عن هذه المفاهيم: "مالتوسية: نظرية روبرت مالتوس.(1132).

[1] - ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص 293.

*". أوينية (1435): نسبة إلى مذهب أوين الاقتصادي الانجليزي في القرن 19."[1]

***عدم اجتماع أربع حركات متتالية:** ويكون ذلك في الكلمة الواحدة، فإذا كان الأمر كذلك وجب الفصل بين هذه المتحرّكات المتتالية بساكن، لأنّها مجتمعة تشكل ثقلاً في النطق لا تستسيغه الأذن العربية، ولذلك حاول القدامى أن يتخلّصوا من ثقلها في حال صادفوها في المقترضات الأعجمية التي استعاروها من لغات أخرى، يقول (ابن خالويه) (ت: 370هـ) محدّدا هذه القاعدة: "ليس في كلام العرب اسم على (فَعَلُنْ) إلاّ حرف واحد عَرَتُنْ: نبات، وذلك أنّه لا يجمع أربع متحرّكات في اسم واحد استثقالاً حتى يحجز بين المتحرّكات بالسكون، مثل: جَعفَر وهُدهُد."[2] وقد عدنا إلى مجموع الكلمات المقترضة الواردة في المعجم الموحّد فوجدنا بأنّ أغلبها لم يتعرّض لتوالي أربعة متحرّكات في سياق صوتي واحد. ولتأكيد ذلك حاولنا إخضاع بعضها إلى ما يشبه الكتابة العروضية الصوتية، لنتبيّن موقع الساكن من الحروف المتحركة:

ريكاردو – جيفن – ساي – كولخوزات – مارشال – غرشام

00/0/ – **00//0/** – **00/0/00/** – **00/** – 0/0/ – 0/00/0/

***منع التقاء الساكنين في نفس السلسلة الصوتية:** يعدّ هذا المعيار من الضوابط العامّة التي عرفت بها اللغة العربية، وهذا ما جعل العرب يعتمدونه في عملية تعديل أصوات الكلمات المقترضة التي أخذوها عن غيرهم، ومع هذا فقد وجدت حالات التقى فيها ساكنان في موضع واحد للضرورة القصوى ممّا جعل العرب تجيز ظاهرة التقاء الساكنين في حالتين هما: "إذا كان الساكن الأوّل حرف علّة والتالي صحيحا مدغما، وإذا جاء الساكنان في آخر الكلمة".[3] ولكنّ التقيّد بهذه الجوازات لا يعني أنّ هناك التزام صارم بمنع هذه الظاهرة التي تعدّ ضرورة لغوية لا بدَّ منها.

وتزداد صعوبة هذا المشكل لأنّنا نقترض من لغات كثيرة تعتمد في بنائها اللغوي على هذا المبدأ بشكل كبير، ومن ثمّ فإنّنا في تعديل أغلب المقترضات نصطدم بهذه الحالة اللغوية التي تفرض نفسها في كلّ مرة، وللتخلّص منها عمد المعرّبون إلى إيجاد حلّ مناسب، يتمثل في "حذف حروف المدّ من الكلمة الأجنبية عند تعريبها واستبدال الحركات بها."[4] خاصّة وأنّ مبدأ مقابلة

[1] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد، ص 97.
[2] - الحسين بن أحمد بن خالويه، ليس في كلام العرب، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، ط2، 1979، مكّة المكرمة، ص171.
[3] - ممدوح خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص 303.
[4] - المرجع نفسه، ص 304.

الصوائت الأعجمية بحركات قصيرة، هو مبدأ صادقت عليه كلّ المجامع اللغوية، لكنّ (مكتب تنسيق التعريب) ـ على خلاف ذلك ـ اعتمد على الصوائت الطويلة بدلاً عن القصيرة في هذا المجال، ممّا أوقعه في شرك التقاء الساكنين في سياق صوتي واحد، وكان من الممكن جدّا التخلّص من تعاقب السواكن عن طريق تعويض حروف المدّ بحركات قصيرة، كما تبيّنه النماذج التالية:

*جوكلار (//00/00) بحذف حروف المدّ، نحصل على جُكلار (//00/0). والتقاء الساكنين في آخر الكلمة هي من الحالات التي أجازها اللغويون.

* كولخوزات (//00/0/00) بحذف واو المدّ نحصل على كلخزات (//00//0).

***إلزامية البدء بحرف متحرّك:** إنّ النطق العربي لا يستسيغ البدء بساكن والوقوف على متحرّك عند التلّفظ بالكلمة الواحدة، ولأنّ أغلبية الألفاظ الأعجمية المقترضة تبدأ بساكن على نسق البناء اللّغوي الأعجمي، فقد كان لا بدّ لنا في ظلّ هذا الوضع من إيجاد بديل لا يخلّ بهذا القانون اللغويّ العربيّ، فكان منهم أن اعتمدوا على طريقة أساسية في ذلك هي: "زيادة همزة القطع وتحريك الحرف الأوّل الساكن بحركة تناسب حركة الحرف الثاني، أو الثالث إذا كان الثاني ساكنا أيضا"[1] ومن خلال العودة إلى مقترضات (المعجم الموحّد) لاحظنا بأنّ المصطلحات التي ابتدأت بمتحرّك هي الأكثر ورودا، وبالتالي لم يواجه المعرّبون مشكلة في نقلها إلى العربية بحيث أبقي على حركتها الأصلية التي وردت عليها، وأمّا المعربات التي ابتدأت بساكن ـ على قلّتها ـ فقد اعتمد المكتب على القواعد التعريبية التي أقرّتها المجامع بهذا الشأن، والذي يمثّلها نصّ القرار التالي: "إنّ الأسماء اليونانية واللاتينية التي تبدأ بحرف ساكن يزاد همزة قطع مكسورة في أولها إلاّ ما عُرّب قديما فيحافظ عليه كما نطق به العرب، أمّا إذا كان المقطع الثاني من الاسم المراد تعريبه محرّكاً بالضم مقصوراً كان، أو ممدوداً فيحرّك الحرف الأوّل بالضمّة."[2] وعليه فقد وجدنا ـ من خلال العودة إلى (المعجم الموحّد) ـ بعض المصطلحات ابتدأت بساكن، ولكنّه لم يعالج المشكل بمنهجية موّحدة في كلّ معرّباته، فقد اعتمد على القرار المجمعي في تعريب المصطلح المبدوء بساكن:

[1] - ابراهيم الحاج يوسف، دور مجامع اللّغة العربية في التعريب، ص 203.
[2] - محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 176.

.*منطقة الإسترليني: zone sterling/ sterling area (1872) والحرف الأوّل فيها (s) الذي جاء ساكنا بدليل عدم ورود أيّ صائت بعده يحدّد حركته، ولهذا فقد ابتدئ بحرف قطع في البديل المعرّب (الإسترليني). ولكنّنا في المقابل لاحظنا بأنّه لم يطبق نفس القاعدة في باقي المعرّبات التي وردت على الهيئة السابقة، فقد اكتفى الواضعون بنقل الحرف الأوّل الساكن على حاله دون ضبطه بحركة معينة، ممّا يعني أنّه يتوجّب نطقه على هيئته الأجنبية، على نحو ما تثبته النموذج التالي:

*غرشام: Gresham (غين ساكنة) (786).

ثالثا: التعديل الصياغي: ونعني به أن تخضع الكلمة المقترضة لخصائص الوزن العربي فتصبح بذلك قادرة على اكتساب شرعية لغوية تسمح لها بالدخول إلى متن اللغة العربية، وهو ضابط لغوي آخر اعتمد لتقنين عملية استقبالها للوحدات الجديدة الغريبة عن نظامها، إلاّ أنّ ما يمكن استخلاصه من كلّ البحوث والدراسات الحديثة التي خاضت في مجال التعريب هو اختلاف "اللغويين والمعرّبين المحدثين حول وجوب التزام الكلمة المعرّبة الوزن العربي، أو عدمه متابعين خلاف القدماء حول هذه المسألة."[1] وهذا ما جعل أغلبية المعرّبات غير ملتزم في بنائها بقضية الوزن العربي حتى على الصعيد التراثي، بدليل ما ورد في كلام (شهاب الدين الخفاجي) (ت:1069هـ) حين قال: " اختلف في وزن الأسماء الأعجمية، فذهب قوم إلى أنّها لا توزن لتَوّقف الوزن على معرفة الأصليّ والزائد، وذلك لا يتحقّق في الأعجمية، وهو سماعيّ"[2]. وهذا يعني أنّه لا معنى لإخضاع المقترضات للأوزان العربية باعتبار أنّ كلّ الحروف التي تتأسّس عليها هي حروف أصلية في بنيتها الأجنبية.

ومن ثمّ، يرى بعض الباحثين بأنّ عبارة "إخضاع الكلمة الأعجمية لوزن عربي" للتعبير عن هذه الظاهرة اللغوية هو خطأ منهجي، إذ لا يجوز تطبيق القانون اللّغوي نفسه على ظاهرتين مختلفتين، والدليل حاضر في تراثنا العربي، بدليل أنّ (سيباويه) يطلق عليها اسم (الإلحاق) حيث يقول: "واعلم أنّهم ممّا يغيّرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتّة، فربّما ألحقوه ببناء كلامهم، وربّما لم يلحقوه"[3] وهذا يعني أنّه على الرغم من اشتراك الظاهرتين ــ ظاهرة الوزن أو

[1] - ممدوح خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص 283.
[2] - شهاب الدين الخفاجي، شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدّخيل، تقديم وشرح: محمد كشّاش، ط1، 1998، بيروت، دار الكتب العلمية، ص 33.
[3] - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(سيباويه)، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ج4، ص303.

المطابقة وظاهرة الإلحاق ــ في مسلك واحد، وهو صبّ الكلمة في قالب محدّد إلاّ أنّ هذا لا يعني أنّ الهدف من العملية هو الوصول إلى النتيجة نفسها.

يقول "ممدوح خسارة" ضاربا مثالا توضيحيا يبيّن من خلاله الفرق بين المفهومين: "إنّ كلمة (سجيّل) مثلاً ملحقة بوزن (فعَّيل) لكنها ليست على زنته، لأنّها كونها كذلك يعني أنّ جذرها (سجل) وأنّنا صغنا منها صفة على وزن (فعَّيل) نحو (زمَيت وشرَير). و لمَّا لم يكن أصلها (سجل) ولم تكن صفة بل اسم، دلّ هذا على أنَها ليست على الوزن بل ملحقة به للتقريب ليس إلاّ."[1] ومن ثمّ، فإنّ الالتزام بالصيغة العربية في تعديل المقترضات وتحويرها لتنسجم مع النظام البينوي العربيّ لم يكن ضابطاً يقنّن عملية التعريب قديما وحديثا، بدليل أنّنا لم نجد أثراً لعمليات التعديل الصرفيّ على مستوى (المعجم الموحّد) لأنّ أغلبية المقترضات ـ كما أشرنا سلفا ـ هي عبارة عن أسماء أعلام ليس من السهل إخضاعها للأوزان العربية، فلذلك اتخذت مسالك تعريبية أخرى لتقريبها من النظام العربي.

وصفوة القول التي يمكن أن نخرج بها من خلال هذا المبحث، أنّه ومن خلال الدراسة التحليلية التي كان محورها مجموع المصطلحات الاقتصادية التي تضمنّها (المعجم الموحّد) لاحظنا أنّ (مكتب تنسيق التعريب) قد استعان في بناء مادّته المصطلحية بمختلف الوسائل التوليدية التي تتميّز بها اللغة العربية، والتي تسمح لها بمسايرة مختلف الحركيات العلمية والمعرفية التي لا يمكن لها أن تستغني بأيّ حال من الأحوال عن الغلاف المصطلحي، بالنظر لدوره الأساس في بناء المنظومة العلمية.

وهذا لا يعني أنّ وسائل التوليد المصطلحي التي اعتمدها هذا المعجم كان لها نصيب واحد في إثراء المصطلح الاقتصادي، إذ خلصنا ممّا سبق إلى أنّ هناك تباين واضح في استغلال هذه الآليات في ميدان التوليد المصطلحي، فقد لاحظنا بأنّ واضعوه قد اعتمدوا على آليتين توليديتين تعتبران من المميّزات الأساسية التي يرتكز عليها النظام اللّغوي العربي، وهما: (الاشتقاق والتركيب) ذلك أنّ الاشتقاق العامّ بمختلف أنواعه كان له النصيب الأوفر في بناء المادّة المصطلحية التي قام على ركائزها (المعجم الموّحد للاقتصاد) مقارنة بباقي المداخل المصطلحية التي بنيت باعتماد مختلف آليات التوليد المصطلحي.

[1] - ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص 285.

وقد اعتمد واضعو المعجم ـ إلى جانب الاشتقاق ـ على التركيب بشكل ملحوظ، مستغلّين كلّ أقسامه وأنواعه، إذ فاق عدد المصطلحات الاقتصادية المركّبة عدد المصطلحات المفردة فبينما بلغ عدد هذه الأخيرة مئتين وتسعة وعشرين مصطلحا (229)، تجاوز الصنف السابق ألفا وثمانمائة وعشر (1810) مصطلحا، مع تفاوت عدد الصيغ التركيبية التي بنيت على أساسها المصطلحات الاقتصادية، بدءا بالأنماط التركيبية البسيطة (البيانية والإضافية) وصولا إلى الأنواع المركّبة تركيبا معقدّا والتّي تراجع عددها مقارنة بالنماذج التركيبية الباقية، باعتبار أنّ طول المصطلح قد يؤثّر تأثيرا سلبيا على نسبة شيوعه وتداوله. وموازاة مع ذلك وظّف المعجم آلية المجاز في بناء مصطلحاته بوصفه نسقا توليديا دلاليا تعوّل عليه كثيرا عمليات الوضع المصطلحي.

وفي السياق ذاته نجده يستبعد استبعادا شبه كليّ الآليات التوليدية التي لا يلجأ إليها الواضعون إلاّ عند الحاجة الملّحة، لكونها غريبة عن النسق التنظيمي التي تسير وفقه اللغة العربية، ونخصّ بالذكر تقنية التعريب التي لم يتعدّ عدد المصطلحات الاقتصادية التي صيغت وفقها (عشرة مصطلحات)، كما ينطبق الأمر نفسه على آلية النحت التي استغلّ واضعو المعجم صنفا واحدا من أصنافها وهو النحت الهجائي، والذي كان بدوره قليل الاستعمال، بدليل أنّ المصطلحات المنحوتة هجائيا لم يتجاوز عددها ستّة (06) مصطلحات، بينما لم نجد في ثنايا هذا المعجم نماذج صيغت باستخدام التقنيات النحتية التقليدية التي شاعت في بناء بعض المنحوتات العربية التراثية. ذلك أنّ هذا المعجم لم يعتمد في توليد مواده المصطلحية على التقنية التراثية المعمول بها في هذا المجال، والمتمثّلة في اقتطاع الحروف الأوائل من مجموعة عناصر لغوية ودمجها في وحدة مصطلحية جديدة تكون حاملة لدلالة هذه العناصر مجتمعة، وإنّما اعتمد واضعو المعجم على نمط نحتي اعتمدت عليه المصطلحية المعاصرة بشكل ملحوظ، والذي يتجلّى في النحت الهجائي، بحيث تخضع الوحدة المصطلحية التي تركّب باعتماد هذه الآلية على نسق توليدي واحد لا نلمح من خلاله تداخل الأنساق التوليدية السابقة كما سنبيّنه لاحقا.

ومع تباين نسبة آليات التوليد التي وظّفها المعجم وفق السلمية السابقة، فإنّه ممّا ينبغي التأكيد عليه في هذا المقام عدم إمكانية الفصل بين هذه الوسائل اللغوية، أو استقلالية بعضها عن البعض الآخر. بمعنى أنّه في مواضع كثيرة قد تجتمع في سياق مصطلحي واحد، ممّا يجعل

التركيبة المصطلحية الاقتصادية ـ في ظلّ هذا الوضع ـ خاضعة لأنساق توليدية مختلفة عن بعضها من حيث طبيعتها، وأبرزها ظهورا في صياغة المصطلحات الاقتصادية ما يلي:

ـ **الاشتقاق+ المجاز**: إغراق (484)، انكماش (399)...

ـ **الاشتقاق + المجاز+ التركيب:** تقلبات الأثمان(1571)، بطالة مقنّعة (458)...

ـ **التركيب + التعريب:** دورة جوكلار (1023)، أثر ريكاردو (1737)...

ـ **التعريب + الاشتقاق:** تايلورية (1910)، مالتوسية (1132)...

ـ **الاشتقاق+ التعريب+ التركيب:** اشتراكية طوبوية (1985)، موازين الاسترليني (1873)...

المبحث الثاني: واقع المصطلح الاقتصادي في المعجم الموحّد

المطلب الأوّل: أشكال التعدّد المصطلحي في لغة الاقتصاد

1- مفهوم التعدّد المصطلحي: إنّ من أشهر التعاريف التي وضعت قديماً وحديثاً في محاولة لتحديد ماهية المصطلح تتفق في أنّ عمليّة الاصطلاح تتلخّص في "اتّفاق مجموعة ما على تسمية شيء باسم ما، بعد أن ينقل هذا الاسم من معناه اللغويّ إلى معنى آخر لمناسبة بينهما مثل الاشتراك والتشابه، والغرض من ذلك بيان مفهوم الشيء المنقول إليه."[1] ومن ثمّ فإنّ القاعدة المفهومية التي تمحورت حول تعريف المصطلح تقوم على ركيزتين أساسيتين هما:

ـ ظاهرة الانتقال الدلالي من اللّغة العامّة إلى اللّغة الخاصّة: بمعنى أنّ المصطلح في أصله عبارة عن وحدة معجمية انتقلت من المعجم العامّ إلى المعجم الخاصّ بمجال معرفي محدّد، وخلال هذه الفترة الانتقالية قد تحتفظ هذه الوحدة بدلالتها الأولى وتلحق بها الدلالة الجديدة المكتسبة. وقد تفقد ـ وهي الحالة الغالبة ـ دلالتها الأصلية المتعارف عليها، لتكتسب تدريجياً الدلالة الاصطلاحية الجديدة التي تبقى مرهونة بالحقل المفهومي الذي وردت فيه. ويتجسّد هذا في مبدأ التوليد أو الصوغ المصطلحي الذي يقوم على "جلب اللفظ من الرصيد الفعلي المشترك إلى الرصيد الاصطلاحي المفترض، وذلك بإضفاء معنى محدّد على هذا اللفظ يطابق مفهوماً أو تصوراً معنياً في إطار حقل موضوعي خاصّ، فيكتسب اللفظ وضع المصطلح وخصائصه، ويغدو جزءا من المنظومة الاصطلاحية"[2] التي أصبح ينتمي إليها.

ـ الاتّفاق والمواضعة: وهو شرط أساسي لا يتعلّق ببناء المصطلح، وإنّما يتعلّق باعتراف الجماعة المتخصّصة التي تستخدمه. أي موافقتها على درجة الاستحقاق التي تؤهّل هذا المصطلح لأن يكون نواة تقوم على أساسها عملية التواصل العلمي المتخصّص، مع الإقرار بأنّ الجماعة اللغوية العامة كانت قد منحت الوحدة المعجمية ذاتها طابع الاتفاق والمواضعة. ولكنّ العملية ستكرّر هذه المرّة في إطار أضيق يرتبط بمعجم قطاعيّ معين. وبالتالي فإنّه في هذه الحالة سيخضع لاتفاق ومواضعة من الدرجة الثانية تكون من قبل أهل الاختصاص، يقول (المسدّي) بهذا الشأن "وإذا كانت الألفاظ المتداولة في رصيد اللّغة صورة للمواضعة الجماعية، فإنّ المصطلح العلمي في سياق نفس النظام اللغوي يصبح مواضعه مضاعفة، إذ يتحوّل إلى اصطلاح داخل الاصطلاح."[3] وعدم اتّفاق هذه الجماعة على مصطلح واحد ينجرّ عنه أن يتخذّ كلّ طرف منها مصطلحا خاصّا به

[1] - محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، الجزء الأوّل، ص 212. .
[2] - زهيرة قروي، التأسيس النظري لعلم المصطلح، ص 286.
[3] - عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدّمة في علم المصطلح، ص 13.

ينفرد عن غيره في القالب اللّغوي، ولكنّه يشترك معه في الإحالة إلى الدلالة المفهومية نفسها. وهذا سيقف حاجزاً قويّاً في وجه التواصل العلمي علماً بأنّ اللغة الاصطلاحية هي بالدرجة الأولى نظام إبلاغي، وخطاب علمي لا يمكن أن يحقق غايته إذا افتقد شرطين جوهريين "أوّلهما تمثيل كلّ مفهوم بمصطلح مستقل، ثانيهما عدم تمثيل المفهوم الواحد بأكثر من مصطلح واحد"[1] فإذا اختلّ شرط من الشروط السالفة الذكر فإنّ التواصل العلمي لن يتحقّق. ومن ثمّ فإنّ المصطلح وفقا لهذا المبدأ يقوم على ركيزة الأحادية الدلالية التي تعني دلالة المصطلح الواحد على المفهوم الواحد في إطار المجال المعرفي الواحد ــ كما أسلفنا ذكره في أكثر من موضع ــ وهذا يجعل درجة وضوح المصطلح تتوقّف على دقّة دلالته على المفهوم الذي يرتبط به.

وفي حال حدوث أيّ اضطراب في إطلاق المصطلحات دون مراعاة المفاهيم المراد تسميتها فإنّ ذلك سيخلق جوا من الخلط والفوضى والاضطراب في المنظومة المفهومية التي تواجه مجموعة مصطلحات مختلفة تدلّ كلّها على المفهوم نفسه، ويعبّر عن هذه الحالة بما يعرف (باللاّتمييزية المصطلحية) التي تنشأ عن "إطلاق اللّفظ نفسه للتعبير عن مفاهيم مختلفة بلا تمييز."[2] كما قد تكون الحالة نفسها على مستوى الدوال، فيكون للمفهوم الواحد تبعاً لذلك عدّة مصطلحات مقابلة دون حاجة أو ضرورة.

وهذه العملية في حقيقة الأمر، تعبّر عن حالة عدم الاستقرار والانضباط في عملية توليد المصطلحات باعتبار أنّ العمل المصطلحي ــ كما هو معمول به في الدراسات الغربية ــ يسير في اتّجاه محدّد ينطلق من المفهوم، وصولا إلى الصورة اللّغوية التي تؤطّره. فإذا كان الاتّجاه عكسيا وكان التركيز حينذاك على توفير المصطلح العربيّ المقابل للمصطلح الأجنبي فإنّ هذا سيؤدي حتما إلى إغفال المفهوم الذي يدلّ عليه، ممّا يخلق خللاً في العملية الاصطلاحية سببها التركيز على ركن أساسي في البناء المصطلحي وهو اللّفظ، وإغفال الركن المكمّل الذي لا تقلّ أهميته عن سابقة وهو الدلالة المفهومية.

وعلى هذا الأساس كثيرا ما يقدّم شرط الاتفاق الذي يعني المصادقة على توظيف المصطلح والسماح باستعماله على طبيعة الأشكال اللغوية التي يتّخذها، تقول (زهيرة قروي) في هذا الموضع: "إنّ توفّق المصطلح في أدائه لمفهوم معيّن يوكل أمره إلى الاستعمال أوّلاً، ثمّ إلى مدى توفّر شرطي الصحة والملاءمة الاصطلاحيين."[3] فأمّا الصحة فنعني بها أن يضبط المصطلح بالتعاريف الدقيقة التي توضّح دلالته العلمية، بحيث لا يلتبس بغيره من المصطلحات التي تدلّ على مفاهيم

[1] - زهيرة قروي، التأسيس النظري لعلم المصطلح، ص 284.
[2] - علي توفيق الحمد، المصطلح العربي، شروطه وتوحيده، ص 05.
[3] - زهيرة قروي، التأسيس اللغوي لعلم المصطلح، ص 288.

متقاربة. ويتمثّل شرط الملاءمة في درجة الصلاحية التي تحظى بها الوحدة المعجمية والتي تؤهّلها لأن تدخل إلى صلب المنظومة المصطلحية، التي تستلزم التقيّد بالمقاييس والضوابط اللغوية في عمليات التوليد المصطلحي، إضافة إلى الشروط الدلالية المتمثلة في أحادية الدلالية، والإلزامية الانزياح الدلالي عن طريق المجاز من الدلالة الوضعية إلى الدلالة الاصطلاحية.

أشرنا سلفا إلى أنّ خرق شرط الاتفاق في بناء المصطلح يعتبر هدما غير مباشر للمصطلح المراد بناؤه، إذ يؤدي إلى ظهور ما يعرف بالتعدّد المصطلحي الذي يتمثل في "تسمية لنفس المفهوم في نفس اللغة سواء آكان ذلك التعدّد في دلالة اللّفظ الواحد على مصطلحات متعدّدة، أو تعدّد الألفاظ الدالّة على مفهوم واحد"[1] فالتعدّد إذن مشروط بأن يكون واقعاً في نفس اللّغة، وفي نفس الحقل المعرفيّ. وذلك باعتبار أنّ ظاهرة تعدّد دلالة المصطلح الواحد خارج الحقل المعرفي الواحد، هو أمر طبيعي إذ كثيراً ما نجد الوحدة اللّغوية الواحدة حاملة لدلالات مصطلحية مختلفة تبعاً لاختلاف وتنوّع التخصّصات التي تنتمي إليها " فقد يحدث تعدّد لغوي حيث يشير المصطلح إلى تصورين متمايزين لا ينتميان بالضرورة إلى نفس منظومة التصوّرات، وهذا هو مردّ اختلاف دلالات المصطلح الواحد باختلاف الاختصاصات والتصوّرات، ومعنى ذلك أنّ تعدّد مفاهيم المصطلح الواحد مشروط بتعدّد الحقول المعرفية التي تنتمي إليها هذه المفاهيم."[2] ممّا يعني أنّ التعدّد المصطلحي يتعلّق بقطبي الدلالة المصطلحية، وهو لهذا السبب يتّخذ صورتين: صورة تركّز على تعدّد الدوال، والصورة المقابلة لها تركّز على تعدّد المدلولات.

ولكلّ من الصورتين تأثير سلبيّ على منظومة المفاهيم العلمية ومنظومة المصطلحات المعبّرة عنها. بحيث نشهد حالة لا توازن بينهما، وفي ذلك خرق لقاعدة مصطلحية أساسية تبنى على مبدأ المساواة بين عدد المفاهيم وعدد المصطلحات الدالّة عليها، تحقيقا لمبدأ أحادية الدلالة التي تستلزم أحادية المصطلح. ومن ناحية أخرى فإنّه يمكن القول بأنّ المصطلحات لا يمكنها أن تحيا إلاّ في ظلال اللّغة القطاعية التي ترتبط بها، والتي تشكّل حلقة تواصل بين العلماء، إذ "ما يضمن لهم سلامة التواصل العلمي بينهم اشتراكهم في استعمال مصطلحات بعينها للدلالة على مفاهيم بعينها، فإذا انتفى هذا الشرط واستعمل البعض مصطلحات للدلالة على مفاهيم معيّنة واستعمل البعض الآخر مصطلحات أخرى للدلالة على المفاهيم ذاتها ستتعطّل وظيفة المصطلحات في تأمين التواصل العلمي بين المتخصصين"[3]. وقد ظهرت بواكير مشكلة التعدّد المصطلحي مع بداية القرن العشرين عندما مُدّت جسور التواصل بين العرب وبين الحركة العلمية عند الغرب، ممّا أدّى إلى نشاط حركة تَنقُّل المصطلحات من اللّغات الأوربية إلى اللّغة العربية.

[1] - مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط 1، 2003، الكتاب الأوّل، ص 236.
[2] - زهيرة قروي، التأسيس النظري لعلم المصطلح، ص 287.
[3] - أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحيّة،علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبيّة، ص 140.

وإذا عدنا إلى الدراسات العربية التراثية وجدنا بأنّ هذه الظاهرة كانت حاضرة فيها متخذة مسارين اثنين، فأمّا الأول فمنشأ التعدّد يكون سببه اختلاف المدرسة، ومثال ذلك اختلاف مصطلحات المدرسة البصرية عن نظيرتها الكوفية في الصياغة المصطلحية، واشتراكها في الإحالة إلى الدلالة نفسها. بينما المسار الآخر فقد يكون موجوداً على مستوى المذهب أو المدرسة نفسها بمعنى "أن يكون التعدّد ضمن المدرسة النحوية الواحدة بل عند العالم الواحد. وقد يجتمع الوجهان معاً في إيجاد عدد من المصطلحات."[1] وفي هذا الإطار يعلّل الدكتور (علي توفيق الحمد) هذه الظاهرة في الدراسات المصطلحية القديمة والحديثة قائلا: "وفي ظنّي أنّ ما أوقع القدماء وبعض المحدَثين في ذلك أنّهم اعتمدوا أحيانا الدلالة اللغوية في استخدام مصطلحاتهم، فعدُّوا مصطلحاتهم كلمات عادية أو أسماء، ولم يفرّقوا بين هاتين وبين المصطلح ... ولم ينتبهوا بالتالي إلى العلاقة المنطقية القائمة بين المصطلح الرمز اللغوي أو مفهومه."[2] الذي يعبّر عنه.

وهي من هذا المنطلق، امتداد طبيعي لظاهرة الترادف في اللّغة العامّة التي تستبدل فيها الوحدات المعجمية ببعضها للتعبير عن دلالات متقاربة، دون أن يؤثّر ذلك على المعنى العامّ. ويزداد تفاقمها أكثر في صلب اللغات المتّلقية، أي تلك التي تبقى في موضع أخذ فقط، إذ أنّ "هذه الأزمة المصطلحية إنّما ترجع في الواقع إلى عملية ترجمة المصطلح، ومحاولة إيجاد اسم له ينتجه الفكر الهدف، ذلك أنّ الترجمة هي تعبير عن المفهوم الخاصّ بواسطة دالّ كان يعمل في نظام لغوي مختلف"[3]. وعلى رأس هذه اللّغات اللّغة العربية التي أصبحت اليوم لغة متلقيّة تتبع ما وضعه غيرها، وتعمل على إيجاد بديل مناسب له، ممّا يفرض عليها المتابعة الدائمة للمستجدّات العلمية والتقنية عند الغرب، وما يواكبها من حركة مصطلحية سريعة ودائمة التطور.

2 ــ أسباب التعدّد المصطلحي: يعرف الواقع العربي المصطلحي ظاهرة متعاكسة، ففي الوقت الذي تنادي أصوات بضرورة الاعتماد على اللغات الأجنبية في مختلف المجالات العلمية لسدّ الفجوة المصطلحية التي تعاني منها اللغة العربية. نجد في الطرف الآخر مشكلة أخرى لا تقلّ خطورة عن سابقتها وهي مشكلة فوضى المصطلحات التي تتمثل في وضع مصطلحات كثيرة للتعبير عن مفهوم أجنبي واحد. أي ترجمة مصطلح أجنبي واحد بمقابلات عربية متّعددة، ممّا يخلق تعدّدا مصطلحيا يساهم مساهمة كبيرة في تشويش المفاهيم وخلطها، لأنّ المبدأ المعمول به في مجال تنمية المفاهيم العلمية هو أن يخصّص لكلّ منها رمز لغوي يكون وليد اتفاق ومواضعة أهل الاختصاص، فإذا وضع للمفهوم الواحد تسميات مختلفة أو استخدمت تسمية واحدة للدلالة على مفاهيم متعددة فإنّ ذلك سيؤدي إلى اضطراب مسارات التواصل الفكري. مع التذكير بأنّ

[1] - مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي، الكتاب الثاني، ص 23.
[2] - علي توفيق الحمد، المصطلح العربي، شروطه وتوحيده، ص 9.
[3] - زهيرة قروي، التأسيس النظري لعلم المصطلح، ص 282.

هناك حالات قصوى يفتح فيها المجال لحصول ظاهرة الترادف فقد تسمح اللجان المصطلحية المختصّة بوجود مرادف مصطلحيّ للمصطلح الأوّل، كأن تقف أسباب تمنع من استخدام المصطلح المختار وأهمّها " أن يكون مصطلح دوليّ مستخدما وشائعا للدلالة على مفهوم معين جنبا إلى جنب مع مصطلح وطنيّ محليّ"[1] فيكون التعدّد في هذه الحالة حاصلا بين مصطلح عربيّ أصيل وبين مصطلح أجنبيّ معرّب، وينتج هذا التعدّد المزدوج عن جملة من الأسباب يمكن تصنيفها إلى قسمين رئيسيين هما:

أ ـ الأسباب غير اللغوية: وتتعلّق بواضعي المصطلح وطريقة تعاملهم مع المصطلحات الوافدة، ولهذا يطلق عليها (القاسمي) اسم "الأسباب التنظيمية."[2] كونها تتعلّق بمشكلات وعوائق التوحيد المصطلحي في الوطن العربي، وأهمّها:

أوّلا: انعدام التنسيق بين العلماء والمصطلحيين: يُعدّ المصطلح وحدة لغوية تحمل في طياتها دلالة علمية متخصصة تحتاج إلى توضيح، ولن يقوم بذلك إلاّ المتخصص في المجال العلمي وفي الوقت نفسه هي بحاجة إلى المتخصّص اللغوي (المصطلحيّ) الذي يجب عليه " أن يراعي ضوابط صياغة المصطلح العربي وقواعده إذ غالبا ما يكون المتخصص في المجال العلمي غير متمكّن من اللغة العربية لظروف التكوين المعروفة. وغالبا ما يكون المتخصّص في علم المصطلح غير ملّم بالمفهوم العلمي الذي يدلّ عليه المصطلح الأجنبي."[3] ممّا يعني أنَّ بناء المصطلح بناء متكاملا بشقيه اللغوي والمفهوميّ يحتاج إلى تكامل وتناسق الأطراف التي تصنعه.

ثانيا: النزعات الإقليمية: ونعني بها أن يتعصّب الواضعون للمصطلح الذي يتواجد في القطر الذي ينتمون إليه، حتى وإن توّفر مصطلح آخر في دولة عربية أخرى يكون أصلح، وأنسب للتعبير عن المفهوم من حيث خضوعه لمبدأي الصحة والملاءمة اللغوية، وأحياناً حتىّ في نسبة الشيوع والاستعمال، ممّا أحدث قطيعة بين الواضعين بل قد يصل الحدّ بهم إلى الحطّ من المصطلح المقابل والتقليل من قيمته.

وتزداد خطورة النزعة الإقليمية وأثرها السلبي في التعصّب الذي يحاول إدخال كلمات عاميّة وإقحامها في مجال وضع المصطلحات العلمية، وهي خطوة حذّر من خطورتها لغويون ومصطلحيون معاصرون، في حين أجازها بعضهم لكنّهم قيّدوها بشروط، بدعوى أنّ العامية " تغني الفصحى، وتسدّ نقصا حاصلا لا سيّما إذا كانت هذه الألفاظ العامية يمكن تهذيبها وتفصيحها وردّ اعتبارها بإرجاعها إلى أصل فصيح، لأنّ استعمالها خير من السماح لألفاظ وتعابير أعجمية

[1] ـ علي توفيق الحمد، المصطلح العربي، شروطه وتوحيده، ص5.
[2] - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 199.
[3] - أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الطبية والصحية، ص 142.

بدخول قاموس استعمالنا ومصطلحاتنا"[1]. ضف إلى ذلك أنّ تفصيح الألفاظ العاميّة هو في الأصل إثراء وتنمية للغة، إذ تَمدّها بوحدات معجمية جديدة ذات أصول عربية تصلح لأن تتحوّل إلى وحدات مصطلحية تنتمي إلى قطاعات علمية ومعرفية مختلفة.

ثالثا: تعدّد الجهات المسؤولة عن وضع المصطلح: يتميّز الوضع المصطلحي العربيّ بكثرة الهيئات المتكفّلة بوضع المصطلحات وتوليدها،" فمن ينظر في النشاط المصطلحيّ يلاحظ أنّ العمل فيه يسير في اتجاهين، أحدهما فرديّ يتمثل في ما ينجزه بعض المتخصّصين الأكاديميين في مختلف فنون المعرفة اشتقاقا وتعريبا ونحتا وترجمة، وثانيهما جماعي اضطلعت به مؤسّسات علمية غايتها رصد المصطلحات المستخدمة واختبار أنسبها لفظاً ومعنى."[2] مع العلم أنّه على الرّغم من هذه الجهود المعتبرة الفردية والجماعية في مجال وضع المصطلح، إلاّ أنّها بقيت حبيسة الكتب والمسارد والمجلاّت المتخصّصة دون أن تخرج إلى دائرة الاستعمال.

ويعود ذلك في حقيقة الأمر إلى أسباب متعدّدة على رأسها "انعدام سلطة مجامع اللغة العربية ومؤسّسات العلم، إذ أنّها لا تمتلك سلطة فرض المصطلحات والكتب المعرّبة على الجامعات والمؤلفين ودور النشر، ويساعد على ضمور هذه السلطة عدم وجود تشريعات حكومية عربية لحماية اللغة العربية تطبّق بصرامة وقوة."[3] وكلّ هذا سيؤدي إلى تأخر حركة هذه الأعمال المصطلحية بحيث نجدها تمشي بوتيرة جدّ بطيئة ممّا يبطل صلاحيتها بسبب عدم قدرتها على مواكبة تيارات الحركة العلمية المتسارعة.

وينجم عن هذا الوضع إمّا الاقتراض المباشر من اللّغات الأجنبية دون التقيّد بالمقاييس والضوابط اللازمة. وإمّا أن يترك المجال للعامّة كي توجد المصطلح الذي تراه ملبيّا لحاجتها التعبيرية، وفي هذه الحالة أيضا نسجلّ غياب القواعد والمعايير التي تقنّن هذه العملية التوليدية ذات الطابع العفوي حيث "تلجأ العامة عادة إلى ذلك إذا تلّكأت الهيئات المتخصصة المصطلحية في وضع المصطلح لأيّ مفهوم بالسرعة الممكنة، لأنّ العامة ستوضع آنذاك تحت ضغط الحاجة إلى التعبير عن المفاهيم التي تستحدث ولو بمصطلحات سقيمة أو عدد من المصطلحات المتعدّدة."[4] مع التذكير بأنّ المصطلح الذي تضعه العامة يحظى بسرعة الانتشار والتداول بينهم حتى وإن كان بعيدا عن المعايير المصطلحية التي تحكم وضع المصطلح، ممّا يعقّد الوضع أكثر ويجعلنا غير قادرين على توجيه هذه المصطلحات الجديدة، أو التحكّم في مساراتها.

---

[1] - علي توفيق الحمد، المصطلح العربي، شروطه وتوحيده، ص 7.

[2] - محمد العياشي صاري، المصطلح اللساني العربي الحديث من التأسيس إلى التدريس، مجلة الخطاب الثقافي، قسم اللغة العربية وآدابها كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، ع3، 2008، ص 30.

[3] - وليد العناتي، عيسى برهومة، اللغة العربية وأسئلة العصر، ط1، 2007، دار الشروق ، ص 109.

[4] - الجنحاني الحبيب، العربية والتيارات الفكرية المعاصرة، (تنمية اللغة العربية في العصر الحديث)، منشورات وزارة الثقافة، تونس، 1987 ص 11

رابعا: النزعة الفردية: تختلف النزعة الفردية عن النزعة الإقليمية في كونها أكثر خطورة منها، لأنّ المصطلح إذا احتكم للنزعة الإقليمية فإنّه يسجّل نسبة شيوع وتداول في مجموعة من الدُّول العربية. أمّا إن خضع للنزعة الفردية فإنّ مجال التعدّد في هذه الحالة يكون أوسع، على اعتبار أنّ تعدّد المصطلحات يوازي تعدّد الواضعين له "حتى أنّ الواحد منهم لا يكلّف نفسه عناء البحث عن اجتهادات سابقيه سواء من الأقدمين أو المحدثين، أو حتى المعاصرين فيسارع إلى وضع مصطلح عربيّ مقابل للمصطلح الأجنبي فتتعّدد المصطلحات المقترحة دونما مسوّغ ولا فائدة، بل إنّ بعضهم يصرّ إرضاءً لنزعة التفرّد على وضع مصطلح جديد مقابل للمصطلح الأجنبي، ولو علم بوجود مصطلح عربيّ شائع ومقبول"[1] وبالتّالي فإنّ مساحة استعمال المصطلح الناشئ عن هذا الوضع هي مساحة ضيّقة جدّا قد لا تخرج أحيانا عن نطاق الواضع نفسه.

ولكنّ هذا لا يعني أنّ هذه الجهود والمبادرات الفردية لا تخدم العمل المصطلحي العربيّ بل على العكس من ذلك فهي تزيد من ثراء المصطلحات وتنميتها، إذ كلّما كانت الجهود أكبر كلّما كان المحصول أكثر وأوفر. وهذا يعني أنّ عدم توجيهها الوجهة المناسبة يعدّ أثرا سلبيا يهدّد مشروع التوحيد، ولذلك يرى (علي توفيق الحمد) أنّه علينا أن نستفيد من هذه الطاقات والابتكارات في خدمة المصطلح العربي حيث يقول: "وحتىّ نحقّق الفائدة من هذه الجهود الفردية يجب ربط هذه الجهود بالهيئات القطرية والقومية المعنية حتى يتمّ التنسيق والتقييس والتوثيق والتوصية بنشر المصطلح المفترض واستخدامه."[2] فكثيرا من المصطلحات التي وضعها الأفراد كانت ذات جودة نوعية استطاعت أن تنافس المصطلحات التي أقرّتها المجامع والهيئات اللغوية المختصّة في مجال وضع المصطلحات وتوليدها.

ب ـ الأسباب اللغوية: يرى (علي القاسمي) أنّ المشكلات اللغوية التي تعرقل عملية توحيد المصطلحات، وتكون بذلك السبب المباشر في تشجيع حركة التعدّد، وانتعاشها تنقسم إلى قسمين القسم الأوّل يتعلّق بطبيعة النظام اللغوي الآخذ ونعني بذلك نظام اللّغة العربية، بينما يتعلّق القسم الثاني بصيغة اللغة المصدر أي اللغة التي تستقي منها اللغة العربية حاجتها، وفي ما يأتي بيان وتوضيح لأهمّ هذه الأسباب:

أوّلا: ازدواجية المصدر اللغويّ الذي تأخذ منه اللغة العربية مصطلحاتها: حيث تُعدّ اللغتان الفرنسية والإنجليزية من أكثر اللّغات التي تمدّ اللغة العربية بالمصطلحات العلمية والتقنية. فبينما تستخدم دول المغرب العربي اللّغة الفرنسية كلغة ثانية، تستخدم في المقابل دول المشرق العربيّ اللغة

[1] - أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحيّة، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحيّة والطبيّة، ص 143.
[2] - علي توفيق الحمد، المصطلح العربي وشروط توحيده، ص 14.

الانجليزية بسبب ظروف سياسية وتاريخية وطنّت هاتين اللّغتين في الدول العربية، ممّا يجعل المصطلحات المنقولة في المغرب تختلف عن نظيرتها في المشرق.

وعلى الرّغم من التشابه الكبير الحاصل بين هاتين اللغتين ـ اللغة الانجليزية والفرنسية ـ إلاّ أنّ هذا لا يمنع من اختلافهما في خصائص كثيرة، إذ لولا هذا الاختلاف لما وجد تمايز بينهما فلكلّ منهما تصوّر خاص للمفاهيم المراد تأطيرها بالمصطلحات المناسبة، كما أنَّ لكلّ منهما نظاما لغويا خاصا به، و من المعلوم "أنّ المصطلح إنّما يقوم على خصيصة من خصائص الشيء أو المفهوم وليس من الحتميّ أن تكون المصطلحات المتعدّدة بتعدّد اللغات قائمة على اعتماد الخصيصة ذاتها في التسمية ... وينتج عن ذلك طبعاً تعدّد في المصطلح العربيّ مقابل مفهوم علمي واحد."[1] وهذه الظاهرة يطلق عليها "علي القاسمي" اسم (الازدواجية المصطلحية) الذي تكون من مسبباتها اختلاف تسمية المفهوم الواحد بين اللغتين الفرنسية والإنجليزية، وهذا يفرض على اللّغة العربية "اقتراض المصطلح مرتين: مرّة من الإنجليزية وأخرى من الفرنسية، فإنّنا سننتهي إلى ازدواجية في المصطلح أي إلى مصطلحين عربيين يدلاّن على الشيء ذاته."[2] وتتمثّل هذه الظاهرة بشكل واضح في بعض المصطلحات الاقتصادية التي تضمنّها (المعجم الموحّد) ومن بينها:

* ترجم المصطلح الفرنسي (biens de production) بالمقابل العربي (سلع إنتاجية) باعتبار أنّ المصدر الفرنسي (production) يقابله المصدر الصناعيّ العربيّ (إنتاجية)، بينما ترجم المصطلح الإنجليزي الدالّ على نفس المفهوم بمصطلح عربيّ آخر ورد على شكل مصطلح مركّب هو (سلع رأسمالية) على اعتبار أنّ (رأسمالية) تقابل (capital)، سلع رأسمالية: (capital goods) (212).

ومن تبعات هذا الاختلاف الطبيعي في اللّغة المصدر ظهور مصطلحين عربيين نابعين من لغة واحدة للتعبير عن مفهوم واحد، وهو تعدّد مرفوض يتعارض مع مبدأ أحادية المصطلح لأحادية المفهوم، كما أنّه دليل قاطع على أنّ واضعي (المعجم الموحّد) لا يتعاملون مع المفهوم، وإنّما يتعاملون مع الشقّ اللّفظي الذي يتكوّن منه فقط. فلو ركزّت عملية النّقل على المفهوم أولاً لأنتجنا مصطلحاً واحداً، ولاتّضح لنا أنّ المصطلحين الأجنبيين قد وضعا للتعبير عن نفس المفهوم ولكن طالما أنّ التركيز واقع على المادة اللغوية فقط، فمن الطبيعيّ أن نقابل مصطلحين أجنبيين من لغتين مختلفتين بمقابلين مختلفين من لغة واحدة.

[1] - أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبيّة، ص 144.
[2] - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 197، 198.

ثانيا: الترادف في اللغة الأجنبية: من بين الصعوبات التي تعرقل عملية نقل المصطلحات الأجنبية إلى العربية هو ظاهرة الترادف في اللغة الأجنبية ذاتها، والتي تشكلّ مصدراً تستقي منه اللغة العربية حاجتها من المصطلحات العلمية. بمعنى "أنّ عددا من المفاهيم العلمية وُضع لها أكثر من مصطلح في اللّغة الواحدة، وإذا تمّ ترجمة هذه المصطلحات المترادفة فإنّ الحصيلة ستكون مصطلحات عربية مترادفة ومتعدّدة"[1]. وهو مبدأ سلبيّ يجب تجنّبه في صياغة المصطلحات لأنّ ذلك يؤدّي إلى الارتباك بسبب عدم توفّر الدقّة العلمية التي تنشأ عن تعدّد المقابلات المصطلحية الموضوعة لتسمية مفهوم واحد. وعند عودتنا إلى (المعجم الموحّد) وجدنا أنّ ظاهرة التعدّد لم تمسّ المصطلحات العربية وحدها بل كانت حاضرة أيضا في اللغة الفرنسية والإنجليزية. ولكنهّا وردت بنسبة أقلّ بكثير من نظيرتها في العربية. فقد نجد الترادف في الإنجليزية والفرنسية معا، وبالتالي فإنّ المقابل العربي سيكون مزدوجا في هذه الحالة، كما يظهر في النموذج التالي:

*(فترة الأساس) هي ترجمة للمصطلح الإنجليزي والفرنسي: (base periode ـ periode de base) بينما نجد المقابل العربي الثاني (لسنة الأساس) كترجمة مباشرة للمصطلح الإنجليزي والمصطلح الفرنسي (base year, année de base) (143). وهما مصطلحان مترادفان في كلتا اللغتين. وقد يكون الترادف في إحديهما دون الأخرى، ولكنّ المقابل العربي متعدّد في كلّ الأحوال فمن الترادف في الفرنسية دون الإنجليزية ـ وهي الحالة الغالبة ـ نجد:

*قيمة كلية: (valeur globale) ، قيمة إجمالية:(valeur totale) (43)

في حين المقابل الإنجليزي ورد مفرداً وهو: (aggreate value) (43)

ومن الترادف في الإنجليزية دون الفرنسية، والذي وفرّت له العربية والفرنسية مقابلا واحدا فقط وجدنا:

*وفورات الحجم الكبير: / économies d'echelle (152)

(scale production – benefits of large :

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ ظاهرة التعدّد المصطلحي للمقابلات العربية لا يكون منشؤه دائما تعدّد المصطلحات الأجنبية، بل إنّ النسبة الغالبة فيها هو أحادية المصطلح الأجنبي (الفرنسي والإنجليزي) إزاء تعدّد المصطلح العربيّ الذي يوظّفه المعجم في مواضع كثيرة دون داع أو حاجة لذلك.

[1] - أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحيّة، علم المصطلح لطلبة العلوم الطبيّة والصحيّة، ص 145.

3ـ أنماط المصطلحات الاقتصادية المترادفة: إنّ ظاهرة التعدّد المصطلحي قد سجلّت حضورا قويّا ملفتا للانتباه في بناء المصطلحات الاقتصادية، وهذا ما تبيّن لنا عند عودتنا إلى (المعجم الموحّد) في الاقتصاد في محاولة لرصد أشكال التعدّد الذي خضعت له المصطلحات الاقتصادية، إذ وجدنا أنّه اتخذ ثلاث صور أساسية هي:

أـ اختلاف المترادفات الاقتصادية في البنية واتّفاقها في الجذر: والمقصود بذلك اتفاق الواضعين على تسمية الدلالة العامة التي تربط المصطلحات المقترحة بتسمية واحدة، فيستعينون بناء على ذلك بالجذر اللغوي الذي يتضمن المحور الدلالي العامّ، لكنّهم يميّزون بين المصطلحات المتعدّدة عن طريق البنية الصرفية، على نحو ما يظهر في النماذج المصطلحية التالية:

*حركية، حراكية : dynamics, dynamique (491)

*نظام الصرف المتحرك، نظام الصرافة المتحرك: (353)

crawling peg system, régime des parités mobiles.

*ضغط سكاني، ضغط تسكاني: (410)

demographic pressure, pression démographique.

وقد يصل الأمر إلى ذكر ثلاثة مقابلات عربية لمصطلح أجنبيّ واحد، لا تختلف عن بعضها إلاّ في الصيغة الصرفية التي بنيت عليها، أو في تغيّر مواقع عناصر العبارة التركيبية التي وردت فيها، ومثال ذلك:

.*معادلات تعريفية، تعادل التعاريف، معادلة التعاريف: (398)

definitional equations, équations de définition.

ومن هنا يظهر لنا التعدّد الذي لا طائل من ورائه، والذي يُظهر أنّ الصيغة العربية لا تأثير لها على تغيير المفهوم مع أنّ الواقع غير ذلك، لأنّه معروف عن الصيغة العربية أنّها مربوطة دائما بالدلالة التي تحيل إليها. ومن نماذج هذا النوع أيضا تغيّر بنية عناصر التركيب المصطلحي، مع تغير مواقعها دون أن يلحق التغيير بجذرها اللغوي الذي تقوم عليه، وهي ظاهرة لمسنا أنّها مكّرّرة في مواضع كثيرة نذكر منها على سبيل التمثيل لا الحصر:

*نقص الاستهلاك، الاستهلاك الناقص(1960): underconsumption, sous – consommation

*نقص التشغيل، تشغيل ناقص (130): under-employment, sous-emploi.

ب ـ الاختلاف في البنية والجذر معا: وهو من أكثر الأنواع شيوعا في مجال وضع المصطلحات وفقا لقانون التعدّد، حيث يعود سبب شيوعه إلى أنّ واضعي المصطلح تختلف تصوراتهم للمفهوم المراد تسميته فتختلف تبعاً لذلك التسميات المقترحة التي تتمايز عن بعضها بسبب تمايز الخصائص أو المعايير التي يبنى عليها المفهوم المسمّى. وإن كان الوضع طبيعيا ومقبولا إلى حدّ ما عند تعدّد الجهات الواضعة للمصطلح ـ كما أسلفنا ـ فإنّ هذا المعيار مرفوض بصورة قطعية إذا تعلّق الأمر بمعجم واحد لأنّ التصورات المفهومية في ظلّ هذا الوضع يجب أن تكون منسّقة، ممّا يولّد بالضرورة مصطلحات موحدّة، لأنّ الجهة الواضعة واحدة، وشعار المعجم هو التوحيد. ومن نماذج المصطلحات الاقتصادية المتعدّدة التي وضعت إزاء مصطلح أجنبي واحد، والتي كثيراً ما تتعدّى المصطلحين، نذكر:

ـ ركود، انحطاط : depression, dépression (422)

ـ ارتكاس، ارتداد: feedback, feedback (666)

ـ عر صرف عائم، سعر متقلّب، سعر متأرجح: (701)

floating rate, taux de change flottant

وقد يصل الترادف إلى استبدال الحرف بضمير يدلّ على نفس مضمونه، ودليل ذلك ما ورد في موضع ترجمة بعض مصطلحات (المعجم الموحّد) على نحو ما تظهره ترجمة: السابقة (two):

ـ تضخم **ذو** رقمين، تضخم **بر**قمين: two- digit inflation/inflation à deux chiffres (1952)

ج ـ **اعتماد أحد المترادفين على الاقتراض واعتماد الآخر على البناء العربي:** تشترك أغلبية المصطلحات المقترضة في هذا النوع، ويعود سبب ذلك إلى عدم اتّفاق المصطلحيّين على الصورة أو الشكل الذي تخضع له عملية نقل المصطلح الأجنبي إلى اللغة العربية، مع الإشارة إلى أنّ بعض الواضعين يفضّلون الاعتماد على المصطلح المقترض بدعوى أنّه أقرب إلى الدقّة العلمية في نقل المصطلح الأجنبي، ومن خلال رجوعنا إلى المصطلحات الاقتصادية التي تضمنّها المعجم الموحد وجدنا أنّ هذا النوع تحديدا هو الأقلّ توظيفا من الأنواع السابقة. باعتبار أنّ المصطلحات

المعرّبة لم يعوّل عليها كثيرا في بناء مادته المصطلحية ـ كما أسلفنا الذكر ـ في مبحث التعريب ضف إلى ذلك أنّ أغلبية المعرّبات الاقتصادية لم تخرج عن إطار الضرورة القصوى التي تفرض الاعتماد على آلية التعريب وهي التعبير عن مفهوم العَلمية، ومن نماذج هذا النوع:

* اقتصاد تقليدي، اقتصاد كلاسيكي: (255)

classical political economics, économie classique

*اشتراكية مثالية، اشتراكية طوبوية: (1985)

utopian socialism, socialisme utopique

وفي سياق آخر قد نجد المقابل الأجنبي ورد بصيغة اسم العلم التي تعتمد للتعبير عن نظرية أو مذهب اقتصادي معيّن، ثمّ يرفق بمكافئ عربيّ أصيل مرتبط هو الآخر بصيغة اسم علم عربيّ للدلالة على الأصول العربية لنفس المذهب الاقتصادي. ونماذج هذا النوع كثيرة خاصة مع انفتاح العرب على وسائل الإعلام التي لا يمكن تجاهل دورها في نشر المصطلح وتدويله. مع الإشارة إلى أنّ المعجم الموّحد لم يرفق أيّا منها بتعريف، أو تعليق مبسّط يوضح العلاقة بين المصطلحين اللذين تبقى دلالتهما مغلقة في حال غياب السياق العلمي المتخصّص الذي يوضح مفهومهما. ومن نماذج هذا النوع:

*تكتل المنتجين، كارتل: cartel, cartel (236)

*مزرعة جماعية، كولخوزات:.kolkhoz, kolkhoze (1033)

*اشتراكية مثالية، اشتراكية طوبوية: utopian socialism, socialisme utopique(1985)

قد يتبع كلاهما بتعريف موجز كما يظهره النموذج التالي: "قانون غرشام، قانون المقريزي(786) اللّذان أرفقا بالتعريف التالي: "ظاهرة مصرفية تتمثل في انسحاب العملة الجيدة من التداول و سيطرة العملة الرديئة مكانها وكان المقريزي قد انتبه إليها"[1]. واعتماد هذا النمط من التعدّد الذي يجتمع من خلاله اللّفظ المعرّب بنظيره العربيّ الأصيل، هو ظاهرة تكسر القاعدة المصطلحية التي أقرّها المكتب في بنود ندوة التوحيد المصطلحي، والتي تقضي باعتماد المصطلح العربيّ الأول عوضاً عن المصطلح المعرّب في حال وجوده ـ أي في حالة انتفاء الضرورة العلمية ــ كما أنّ

[1] ـ مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد، ص56.

اعتماد هذا النمط من التعدّد هو في الوقت نفسه مدعاة إلى استعمال المصطلحات المعرّبة على حساب البدائل العربية الأصلية.

والخلاصة أنّ ظاهرة التعدّد ظاهرة مرفوضة في نسق اللغات المتخصّصة التي تختلف الهيئات والجهات المسؤولة عن وضع مصطلحاتها، والتي تبقى بحاجة دائمة إلى التوحيد والتقييس لتكتسب مشروعية الاستعمال والتداول، فكيف إذا تعلّق الأمر بالتعدّد الذي يكون صادرا عن هيئة لغوية واحدة بل يكون حاضرا في نفس المعجم، كما لمسنا ذلك من خلال النماذج التحليلية المعروضة سابقا. والتي تؤكّد مرة أخرى القطيعة القائمة بين العمل المصطلحي في نطاقه النظري وبين التطبيق المصطلحيّ المنهجي على أرضية الواقع.

المطلب الثاني: تجليّات التقاطع المصطلحي بين الاقتصاد والعلوم الأخرى في المعجم الموحّد.

1ـ العلاقة بين المفهوم والمصطلح: يعتبر المفهوم والمصطلح حجر أساس يقوم عليها أيّ علم من العلوم، ذلك أنّ تطورها يقوم على تطوّر طبيعة المفاهيم والمصطلحات التي تشكّل بنيتها الأصلية. ومن ثمّ فإنّ المصطلحات ليست مجرّد ألفاظ لغوية، وإنّما هي رموز لفظية يستدلّ بها على مفاهيم علمية. وبناء على هذه الاعتبارات سنوضّح في ما يلي طبيعة العلاقة الرابطة بين المفهوم والمصطلح:

ـ المفهوم هو وحدة فكرية ترتكز على الصورة الذهنية، في حين أنّ المصطلح هو الصورة اللفظية التي تمنح لهذا المفهوم تحقّقه اللغّوي، وقياساً على ذلك يعرف المفهوم بأنّه "تمثيل فكريّ لشيء محسوس أو مجرّد، أو لصنف من الأشياء لها سمات مشتركة يعبّر عنها بمصطلح أو رمز"[1] لغويّ أو رقميّ أو بياني يكون حاملا لدلالة محدّدة.

ـ المصطلح تسمية لمفهوم أو تصوّر مجرّد، ولذلك فإنّ من أهمّ الضوابط التي يقوم عليها المصطلح هو أنّه لا يستطيع بأيّ حال من الأحوال الإحاطة الكاملة والشاملة بالمفهوم المراد تسميته. ومن ثمّ فإنّ القانون المصطلحي الذي يجسّد هذا المبدأ يتجلّى في أنّه "ليس من الضروري أن يحمل المصطلح كلّ صفات المفهوم الذي يدلّ عليه، فالمصطلح يحمل صفة واحدة على الأقلّ من صفات ذلك المفهوم، وليس من الممكن أن يحمل المصطلح منذ البداية كلّ الصفات، وبمضيّ الوقت يتضاءل الأصل اللغوي لتصبح الدلالة العرفية الاصطلاحية دلالة مباشرة على المفهوم

[1] - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 328.

كله."[1] إذ لا يمكن أن تنفصل عنه أو أن يحيل هو على دلالة غيرها، إلاّ في حالة خروجه عن الإطار المفهومي الذي يصبّ فيه.

ـ المفاهيم أكثر عمومية وشمولية من المصطلحات، فبينما ترتبط المصطلحات بلغات التخصص التي تخضع بدورها لضوابط ومعايير اللغة العامة أو المشتركة التي تفرعت عنها، نجد أنّ المفاهيم لا تخضع للقيود والأعراف اللغوية لأنّ انتماءها المباشر يصبّ في المجال الفكريّ المجرّد.

ـ المفاهيم جملة من المحتويات المعرفية والتصوّرات التي يُعبَّر عنها بصيغة مصطلحية مضبوطة. وهذا يستلزم أن تكون المفاهيم أسبق في الوجود من المصطلحات، ولذا " كانت الخصّيصة الأولى من خصائص المصطلح أنّه يوجد المعنى قبل وجود المصطلح، وبذلك ينطلق من المعنى إلى اللّفظ. وهذا ما يستتبع كون المفهوم هو الواضح أصلا في ذهن واضعه، وعندما يوضع مصطلح ليدلّ عليه لا بدّ من تعريف هذا المصطلح لتتضح العلامية في العلاقة المصطلحية."[2] التي تكون وثيقة بين الطرفين، بحيث لا يمكن الفصل بينهما إلاّ في حالة خروج أحدهما من سياق التخصّص.

ومن خلال ما سبق، نستنتج أنّ هناك علاقة جدّ وطيدة تربط بين المصطلح والمفهوم إذا كانا يعيشان في حيّز واحد، باعتبار أنّ المفهوم لابدّ أن يرتبط بغيره من المفاهيم في إطار منظومة مفهومية. ولذا فإنّ المفاهيم المنفردة لا يمكن أن نعتبرها منظومة، شرط أن ترتبط فيما بينها بعلاقات منطقية وجودية، ولكي نصل إلى تحديد السَمات المميّزة لهذه المفاهيم وجب علينا أن نعتمد على حدود لغوية ضابطة تكون قادرة على الفصل بين المفاهيم المتقاربة، والمتشابهة بحيث تحدّد معالم الاختلاف بينها دون تشويش أو اضطراب، ومن ثمّ " فإنّ عزل المفهوم عن منظومته يؤدي إلى حدوث انقطاع بينه وبين المصطلح الذي يعبّر عنه، أي حدوث تباين بين لفظ المصطلح وبين مضمونه الحقيقي فيصبح اللفظ قابلا لمضامين متعدّدة، كما يصبح المضمون قابلا لألفاظ متنوعة"[3]. ويحدث هذا في حال اقتراب المفاهيم في المجالات التي تتقاطع فيما بينها.

2ـ تقاطع المجالات العلمية وتأثيرها على المصطلحات الاقتصادية: يعدّ الاقتصاد علما اجتماعيا يدرس جانبا محدّدا من السلوك الإنسانيّ. ولهذا ينتمي إلى مجموعة العلوم الاجتماعية التي تترابط بين بعضها البعض لتفسير مختلف ظواهر هذا السلوك. ومن هذا المنطلق فإنّ الباحث الاقتصادي لا يمكنه أن يغفل عن الأخذ بعين الاعتبار مختلف الظواهر الاجتماعية التي تحيط بسلوك الإنسان والتي يمكن أن تؤثر فيه بما في ذلك العوامل السياسية والاقتصادية والتاريخية وغيرها.

---

[1] - هشام خالدي، صناعة المصطلح الصوتي من اللسان العربي الحديث، ص 113.

[2] - عبد الله محمد العبد، المصطلح اللساني العربي وقضية السيرورة، سلسلة الدراسات (11)، دط، 2011، دمشق، اتّحاد الكتاب العرب، ص 153.

[3] - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 334.

ومن جهة أخرى يستعين الاقتصاد بعلوم تخرج عن دائرة الطابع الاجتماعي، ومنها: (الرياضيات والجغرافيا والفيزياء والعلوم البيولوجية...) فهو يوظّف بعض آلياتها لتحليل الظواهر الاقتصادية الذي هو بصدد دراستها، كما يستعير بعض مصطلحاتها للتعبير بها عن مفاهيمه الخاصة. ونظراً لطبيعة المفاهيم التي يتأسّس عليها علم الاقتصاد، يمكن أن نميّز بين ثلاثة أنماط من المصطلحات التي يرتكز عليها، سنوضّحها في ما يلي مرفوقة بنماذج تطبيقية استقيناها من (المعجم الموحّد)، وهي:

أـ المصطلحات العامّة: ونعني بها تلك المصطلحات المشتركة بين مختلف العلوم بحيث نجد العلم الواحد يوظّف مجموعة معيّنة من المصطلحات التي تنتمي إلى علوم أخرى، ويمكن التمييز في هذا الإطار بين نمطين من هذه المصطلحات:

أوّلا: المصطلحات المستعملة اصطلاحا ومفهوما: ونعني بها المصطلحات التي توظّفها مجموعة من العلوم بالمفهوم نفسه، بحيث يبقى المصطلح رغم اختلاف السياقات العلمية التي يرد فيها محافظا على خصوصيته العلمية. "وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ العلوم التي تشترك في المصطلحات ذات المفهوم الواحد غالبا ما يكون لها ارتباط مباشر فيما بينها"[1] فقد تكون المفاهيم العامة بينها متشابهة وقد يعتمد كلّ منها على الآليات نفسها في الدراسة والتحليل مما يستلزم في هذه الحالة توظيف هذا النمط من المصطلحات. وهذا المبدأ لا يُعدّ حاجزا في وجه التواصل العلمي، بل هو دليل على تلاحم العلوم والمعارف الأساسية وتلاحقها.

وعلى هذا الأساس يُعدّ علم الاقتصاد واحدا من هذه العلوم التي تلتقي فيه تخصّصات كثيرة لكلّ منها مصطلحاته الخاصة التي تساهم في بناء الرصيد المصطلحي الاقتصادي. وفي ما يلي عرض لأهمّ هذه التخصصات التي وجدناها حاضرة في (المعجم الموحّد) من خلال المصطلحات التي وظّفها، وهي:

المصطلح	المجال المعرفي الذي ينتمي إليه	الرقم التسلسلي
أرقام استدلالية	الرياضيات	900
أرقام قياسية	الرياضيات	900
جدول	الرياضيات	1897
كثافة سكانية	الجغرافيا	1141
تقلبات موسمية	الجغرافيا	1770
سلوك	علم النفس	147

[1] - حميد لحنيكات، المعجم الموحّد لمصطلحات الجغرافيا (تقديم و قراءة)، اللسان العربي، ع 50، ديسمبر2000، ص 156.

سنّ الإنجاب	الطب والبيولوجيا	1720
خصوبة	الطب والبيولوجيا	665
إصلاح فلاحي	زراعة	46
استمهاد الأراضي	زراعة	1060
انفجار سكاني	الإحصاء	1516

ومن خلال الجدول يتبيّن لنا أنّ المصطلحات الواردة فيه تبعا لنسقها التخصصيّ الأصلي لا تعاني من أيّ إشكال دلالي، بحكم أنّها تبقى محافظة على دلالتها المصطلحية الرئيسية رغم اختلاف السياقات العلمية التي توظَّف فيها، أي السياقات الاقتصادية والسياقات التي ترتبط بباقي التّخصصات الحاضرة في النسق الاقتصادي.

ثانيا- المصطلحات المستعملة اصطلاحا لا مفهوما (المصطلحات الرّحالة): يختلف هذا النوع من المصطلحات عن النوع السابق في أنّ الوحدة المصطلحية تبقى محافظة على شكلها وبنائها اللغوي لكنّها تكتسب قابلية التّغير المفهومي، إذ نجدها تنتقل من مجال علمي إلى آخر، حاملة في كلّ منها دلالة مستقلّة "فقد تستخدم اللفظة نفسها في ميدانين من ميادين العلم المختلفة، ولكنّهما يستخدمان للدلالة على معنيين متباينين حسب الميدان الذي تستخدم فيه إحداهما أو الأخرى."[1] وهذه الطاقة الدلالية التي تتميّز بها الكلمة هي من أبرز خصائص اللّغة الإنسانية.

وفي هذا السياق يتحدّث (استيفان أولمان) عن هذه الظاهرة قائلا: "إنّ قدرة الكلمة الواحدة على التعبير عن مدلولات متعددة إنّما هي خاصية من الخواص الأساسية للكلام الإنساني.[2] إذ أنّ التغيّر المفهومي في هذه الحالة لا يتنافى مع المبدأ الذي تقوم عليه العملية المصطلحية، المتمثل في الأحادية الدلالية التي يجب أن يخضع لها المصطلح، والتي تقضي بأن لا يكون للمصطلح الواحد إلاّ مفهوم واحد في التخصّص العلمي الواحد، إذ لا يصحّ في هذه الحالة تعدّد المفاهيم في نفس الإطار التخصصيّ، بينما يسمح بذلك في حال استعمال نفس الصورة المصطلحية في تخصّصات مختلفة. ولهذا يطلق على هذا النوع من المصطلحات اسم (المصطلحات الرحّالة) ونعني بها تلك المصطلحات التي تبقى محافظة على تركيبها اللّفظي وبنائها الصوتي، لكنّ تغير دلالتها أو بالأصحّ مفهومها يبقى مربوطا بالسياق العلمي والمعرفي الذي يوظّفها. ومن هذا

[1] - عبد العزيز بن ابراهيم السويل، المصطلحات: مشكلة علم اللغة العربي الحديث، دراسة لمعجم مصطلحات علم اللغة الحديث لنخبة من اللغويين العرب، كلية الآداب، مجلة جامعة الملك سعود، م7، 1995، ص 242.
[2] - استيفان أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص 129.

المنظور يستعين علم الاقتصاد بجملة من المصطلحات التي تنتمي إلى علوم أخرى (الرياضيات الجغرافيا، الإحصاء ...) للتعبير عن بعض المفاهيم الاقتصادية .

ولكنّ الملاحظ ـ ومن خلال العودة إلى (المعجم الموحّد) ـ أنّ كلّ المصطلحات التي تنتمي إلى هذا الصنف لم ترد في صيغة مفردة، لأنّها في مواضع كثيرة تبقى محافظة على دلالتها المحورية الأصلية ثمّ يعمل الواضعون على توجيهها الوجهة الاقتصادية المطلوبة، بمعنى أنّها تُكيّف حسب دورها في بناء المفهوم الاقتصادي الذي أصبحت تدلّ عليه. بحيث يتمّ تحويل المصطلح من صيغته المفردة التي ورد عليها في تخصّصه الأصلي إلى صيغة مركّبة عن طريق تقييد العنصر الأساسي في التركيب بعنصر أومحدّد وصفي أو إضافي يدخله بؤرة المفاهيم الاقتصادية. على الرّغم من أنّها في مطلق الأحوال تبقى محافظة على النواة المفهومية التي ترتكز عليها في تخصصها الأصلي.

وفي ما يلي نشير إلى مجموعة من التخصّصات التي حافظ الاقتصاد على مصطلحاتها الأساسية، ثمَ وجّهها الوجهة التي تعبر عن مفاهيمه، وأبرزها:

ـ المصطلحات الجغرافية: **تقلّبات** الصرف (706)، **دورة** الرأسمال (207)...

ـ المصطلحات الرياضية: **جدول** الطلب (408)، **خطّ** الاستهلاك (321)...

ـ المصطلحات الطبية: **حقن** رأس المال (949)، **زمرة** مستهدفة (1900)...

ـ المصطلحات الفيزيائية: **مرونة** الأثمان (694)، **تضخّم** لولبي (945)...

ـ المصطلحات الحربية: **سلاح** اقتصادي (549)، حرب الأثمان (1567)...

ـ مصطلحات علم النفس: توهّم نقدي (1252)، دافع التمويل (676)...

وقد تعرّضنا في مبحثنا عن الاستعارة المصطلحية في مجال الاقتصاد إلى بعض النماذج من هذه المصطلحات مرفوقة بتعريفاتها في المجالين معا، أي المجال الاقتصادي والمجال العلمي الذي استعار منه الاقتصاد بعض مصطلحاته، لنتبيّن من خلال ذلك الأواصر الدلالية والمفهومية الرابطة بينهما، على الرغم من تباعد مجالهما المعرفي. وكثيرا ما يعرّف المصطلح الذي ينتمي إلى هذا الصنف بالارتكاز على المفهومين معا، ومثال ذلك تعريف مصطلح (دالّة الإنتاج) التي تتكوّن من شقين: شقّ رياضي (دالّة) وشقّ اقتصادي (الإنتاج)، وتُعرّف وفقا لذلك بتعريف جامع نصّه كالتالي: " Y=o=f.i.o.k.f.l.o " ومن هذه الخاصية الرياضية يمكن استخراج خاصية اقتصادية

تتمثل في أنّ عملية الإنتاج، لا يمكن أن تتمّ إلاّ بتضافر مجموعة عوامل، فإذا انعدم أحد هذه العوامل انعدمت عملية الإنتاج نفسها."[1]

ب ــ المصطلحات الخاصّة: تعرّف بأنّها "التي تهمّ علما معينا"[2] بحيث لا نجدها في غيره، ممّا يجعل استحضارها يبقى مرهونا دائماً بالتخصّص الذي يوظّفها، وهذا ما يجعلها مصطلحات اقتصادية بحتة لا يشاركها في دلالتها أي علم من العلوم، ولأجل توضيح ذلك، نسوق في ما يلي بعض النماذج منها: الريع (1713)، مصرف (129)، مستهلك (309)، المال (211)، الأسعار (31)... وهي في مجملها مصطلحات شديدة التخصّص، إذ من النادر أن نجدها حاملة لمدلولات أخرى غير المدلولات الاقتصادية.

وملخّص القول أنّ المصطلح داخل البؤرة المعرفية التي تؤطّره غير قابل للتعدّدية الدلالية لأنّ مبدأ الدقّة العلمية يقتضي أحادية المفهوم إزاء أحادية المصطلح، ممّا لا يسمح بوجود مصطلحات بديلة تنوب عن بعضها في التعبير عن نفس المفهوم. وهذا الشرط يجعله ضيّق الدلالة وهو في إطاره المعرفي، ليس لديه قابلية مطلقة للتوسع أو التعدّد الدلالي.

المطلب الثالث : قراءة تقويمية للمعجم الموحّد في الاقتصاد

إنّ سلسلة المعاجم الموحدة التي يصدرها مكتب تنسيق التعريب تعتبر من الأعمال العظيمة التي سهرت على تنفيذها (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) لأجل تحقيق التنمية اللغوية العربية الشاملة. فهو عمل مشترك أشرف على إنجازه جماعة من أبرز المصطلحيين والمعجميين العرب من مختلف الدول العربية، وككلّ عمل مصطلحي كان المعجم الموّحد أرضية خصبة حظيت بدراسة وتحليل من قبل المختصين من اللغويين والمصطلحيين وأهل الاختصاص في مختلف المجالات العلمية والمعرفية، فوجهت له على إثر ذلك ملاحظات تقويمية كثيرة كان هدفها توجيه العمل المصطلحي عامّة الوجهة السليمة.

وفي هذا الإطار نعرض أهمّ المحاور التي كانت محطّ نقد ودراسة من طرف المختصين مرفقين إيّاها بملاحظات أصحابها التي وجهت لهذا الغرض، مع الإشارة إلى أنّ هذه الملاحظات ـ التي عثرنا على أغلبها في ثنايا دورية اللسان العربي ـ لم تتعلق (بمعجم الاقتصاد) الذي نحن بصدد دراسة مصطلحاته، وإنّما تعلقت بمعاجم أخرى من نفس السلسة متعلّقة بتخصّصات أخرى

[1] - زهير عماري، تحليل اقتصادي لأهمّ العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013- 2014 ص 15.

[2]- حميد لحنيكات، المعجم الموحّد لمصطلحات الجغرافيا (تقديم وقراءة)، ص157.

(كمعجم اللّسانيات والمعجم الطبيّ وغيرها...) على اعتبار أنّ هذا المعجم لم يحظ بأيّة دراسة أو تحليل ومن ثمّ، فقد حاولنا أن نبحث عن تجليّات هذه الملاحظات في هذا المعجم باعتباره واحداً من (سلسلة المعاجم الموحّدة) التي خضعت أغلبيتها لمنهجية عمل واحدة، ولأجل ذلك أرفقناها بنماذج تطبيقية استقيناها من هذه العيّنة، والتي يمكن تلخيصها في ثلاثة محاور أساسية:

1ـ منهجية الترتيب المعجميّ : يعتمد المعجم الموحّد ـ كما أشرنا سلفا ـ على النظام الألفبائي في ترتيب وحداته المصطلحية، وقد اختلفت الآراء حول أهمية هذا النظام ودوره في عرض الرصيد المصطلحيّ لهذا المعجم وغيره من المعاجم التي سارت على نهجه، فهناك من وجد في هذا الترتيب خطوة ايجابية تسهّل عملية البحث عن المصطلح المراد بالعودة إلى اللّغات الثلاث التي وظّفها المعجم في متنه. وهذا ما جعله يتميّز "بسهولة الاهتداء فيه إلى المصطلح المراد البحث عنه، وبأيّة لغة كانت لأنّه اعتمد ترتيباً ألفبائياً انطلاقا من الإنجليزية مع مقابلات فرنسية وعربية. ومزوّدين كلّ مصطلح على حدا بأرقام المصطلحات، كما وردت في متن المعجم طبقاً للترتيب الألفبائي الإنجليزي"[1]. وفي هذا السياق يبدي (مصطفى الدردابي) استحسانه لاعتماد (المعجم الموحّد) على هذا النظام قائلاً: "... تصفُّح بعض المعاجم يرجّح التصنيف انطلاقا من الكلمة الجوهرية، على أن تليها أمثلة من المصطلحات المركّبة حولها، وهذا الاختيار ذو مزايا عديدة في رأينا، فالكلمة الجوهرية تعرّف المفهوم في شموليته، ويتمّ تخصيص المفاهيم الاصطلاحية انطلاقا من المفهوم العام بواسطة المصطلحات المركّبة ويساهم هذا في إثراء الرصيد اللغوي وديناميته الشيء الذي يعتبر من أهمّ المرامي للعملية التعليمية التعلّمية"[2] لسهولة البحث بالاعتماد على الطريقة التي يعمل وفقها.

وعلى الرّغم من أنّ لهذا المنهج الترتيبي مزايا كثيرة سبقت الإشارة إليها، فإنّ هناك بعض الدارسين يؤكّدون أنّه يخالف الطبيعة الاشتقاقية التي يبنى عليه النظام اللغويّ العربيّ، والذي بفضله تجتمع العائلة اللغوية في حيّز واحد، ممّا يجعله غير قادر في مطلق الأحوال على الإحاطة الكاملة بذخائر هذه اللغة. ومن أبرز هؤلاء (جواد سماعنة) الذي يرى أنّ اعتماد هذا النظام في التصنيف المعجمي تترتّب عنه نتائج سلبية على رأسها "بعثرة المصطلحات المنتمية لمادة لغوية

[1] - زينة قرفة ، المعجم المختّص (دراسة في المادة والمنهج) ، ص329

[2] - مصطفى الدردابي، قراءة في المعجم الموحّد لمصطلحات علم الأحياء، اللّسان العربي، ع50 ، ديسمبر 2000، ص147.

واحدة تحت حروف المعجم، وهدم وحدة الحقل المفهومي الواحد."[1] لكنّنا وفي ضوء عودتنا إلى عيّنة للدراسة وجدنا بأنّ هذه الخاصية المتمثلة في بعثرة المصطلحات المنبثقة من جذر واحد لا تنطبق على المادة المصطلحية التي تضمنّها، بحيث أنّ الاعتماد على هذا المنهج التصنيفي أدّى إلى تجمع كلّ المصطلحات المنبثقة عن المصطلح الرئيسي الأوّل في موضع واحد، بدءا بحرف الهمزة، ووصولا إلى حرف الياء، على نحو ما يظهر في النماذج التالية، والتي أرفق من خلالها كلّ مدخل رئيسي بالعناصر التركيبية المتفرعة عنه بمختلف أنواعها، ومنها:

* إنتاج (1597)، إنتاج المنطقة البحرية (1378)، إنتاج عميم (1200)...

* ثمن (1542)، ثمن أدنى (703)، ثمن إعادة الشراء (1698)، ثمن مرجعي (1700)...

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أنّ الترتيب الألفبائي للمصطلحات الاقتصادية العربية أو المترجمة قد اعتمده واضعو المعجم في الفهرس العربيّ فقط، بينما نجد المصطلحات نفسها تتخذ مواقع مختلفة في موضع ترجمة المصطلحات الإنجليزية، بدليل أنّ هذه المقابلات العربية قد أرفقت في الفهرسين الفرنسي والإنجليزي بنفس الأرقام التسلسلية لتسهيل عملية البحث، تماشيا مع ترقيمها وفق الترتيب الألفبائي الإنجليزي، ودليل ذلك النماذج التالية التي وردت في الفهرس العربيّ بشكل مرتّب، ولكنّها فقدت هذا الترتيب في متن المعجم حسب ما تظهره أرقامها التسلسلية:

* آثار الترابط (1099)، آثار انعكاسية (1715)، آثار توزيعية (466)...

* برنامج إنعاشي (896)، برنامج إنجاز (1755)، برنامج التنفيذ (1765)...

وفي هذا السياق يرى الدكتور (ابراهيم بن مراد) أنّ التزام النظام الألفبائي في ترتيب المداخل المصطلحية في الفهرس الإنجليزي، وإهماله في الشقّ العربيّ من شأنه أن يغيّب اللّغة العربية ويجعلها لغة فرعية، حيث يقول في هذا الإطار: "... قد رتّبت مداخلها المعجمية على حروف المعجم الأعجمية حسب تتابع المصطلحات الأعجمية التي اتّخذت فيها مداخل رئيسية مرجعية بينما نزلت المصطلحات العربية فيها منزلة ثانوية، فاللّغة العربية إذن كما تقدّمها هذه المعاجم لا تزال رغم انقضاء قرن ونصف القرن عن انطلاق حركة الإحياء العلمية الحديثة عاجزة عن الاعتماد على نفسها، والمصطلح العلمي العربيّ لا يزال بدوره عاجزا عن اكتساب حيّز دلالي دقيق

[1] - جواد حسني سماعنة، المعجم العلميّ المختّص: المنهج والمصطلح، ص41.

مضبوط ما لم يعتمد على مصطلح أعجمي مرجعي يدعمه."[1] إذ لولا هذه الأرقام التسلسلية التي أرفقت بها المصطلحات العربية لما أمكننا الاهتداء إليها بسهولة في متن المعجم. على الرغم من أنّ شعار هذا الأخير هو اعتماد الترتيب الألفبائي في مداخله المصطلحية.

2ـ بناء التعاريف المصطلحية: يكتسي التعريف المصطلحي حيّزا أساسيا في بناء المنظومة المفهومية للمصطلح، باعتبار أنّ تحديد مفهوم هذا الأخير يستلزم إرفاقه بتعريف ضابط ومحدّد من شأنه أن يعمل على توضيحه، وتحديد ماهيته بالتركيز على خصائصه وعناصره ومجالات استخدامه. و(المعجم الموحّد) بوصفه معجما مختصّا قد استعان بالتعريف المصطلحي في عرض بعض مداخله. إلاّ أنّ الباحثين قد أشاروا في موضع تحليلهم لطبيعة المادّة المصطلحية التي تضمنّتها هذه السلسلة من المعاجم إلى بعض النقائص المنهجية التي وقع فيها مؤلّفو هذه السلسلة في ما يتعلّق بقضية التعريف. وفي ما يلي عرض لأهمّ ما ورد فيها:

أوّلا: قصور التعاريف عن الإحاطة بالمفهوم: ونعني بذلك عدم قدرة التعريف على إعطاء الصورة الواضحة والكاملة عن المصطلح المعرّف بوصفه مدخلا معجميّا في معجم متخصّص، باعتبار أنّ الهدف الأساسي من وراء إنشاء المعجم هو التعريف والتوضيح، وفي هذا السياق يشير "مصطفى الدردابي" أنّ التعاريف المصطلحية في هذه السلسلة لا تعدو أن تكون "شروحات لم تقدّم المصطلحات بوضوح، وبالفائدة التي يمكن للتعريفات أن تقدّمها لأنّها ليست واضحة، ولم تشمل على الخصائص التي تتصف بها المفاهيم، حيث جاءت العبارات مقصّرة في تقديم المصطلح بشكل جليّ وواضح وهو ما أبقاها في حالة لبس وقابلة لتأويلات مختلفة"[2] ومرجع ذلك أنّ واضعي المعجم لم يتقيدوا بالضوابط والمقاييس التي تبنى عليها التعاريف المتخصّصة، والتي في ظلّ غيابها لا يمكن الإحاطة بمفهوم المصطلح. لأنّ ميزة التعريف العلمي أن يكون جامعاً لمعظم الخصائص التي يقوم عليها بناء المفهوم، والتي يمكنه بفضلها أن يتميّز عن غيره من المصطلحات التي تنتمي إلى منظومته.

ثانيا: الاقتصار على توفير المقابلات دون تعريف: وهذه الميزة تجعله أقرب إلى المسرد منه إلى المعجم المتخصّص، فبينما يورد بعض المصطلحات مرفوقة بتعاريفها نجده في مواضع أخرى كثيرة

[1] - ابراهيم بن مراد، دراسات في المعجم العربي، ص296، 297.
[2] - مصطفى الدردابي، قراءة في المعجم الموحّد لمصطلحات علم الأحياء، ص 129.

يكتفي بذكر المقابلات العربية للمداخل الأجنبية فقط، مع تخليه الكامل عن الشروح والتعريفات. يقول (مصطفى الادرابي) مرّة أخرى معلّقا على هذا النمط من المعاجم "إنّ قاموسا مختصّا يكتفي بكشف المصطلحات في ذاتها دون شرح لها، ولا ضرب أمثلة لدلالتها لهو محدود الفائدة، إذا ما ارتجى منه الناس أن يعينهم على اقتحام حقول المعرفة"[1] ممّا يؤدي إلى هجرها، والتخليّ عنها لأنّها لا تقدّم فائدة ذات قيمة للباحث أو الدارس.

و(المعجم الموحّد في الاقتصاد) على غرار المنهج الذي تعتمده سلسلة المعاجم الموحّدة كلّها حاول أن يورد عددا من التعاريف المصطلحية البسيطة التي لا ترقى في عمومها إلى مستوى التعاريف المتخصّصة، وهذا الحكم لا ينطبق على معجم الاقتصاد فحسب، وإنّما يتعلق الأمر بالسلسلة كلّها فعدم احتكامها لضوابط التعاريف المتخصّصة جعلها تخرج عن دائرة هذا النوع لتدخل في مسالك معجمية أخرى يحدّدها (جواد سماعنة) قائلا: "إنّ معظم ما سميّ معاجم متخصّصة في الوطن العربي بما في ذلك معاجم (مكتب تنسيق التعريب) لا تعدو أن تكون مسارد أو كشافات أو فهارس نظراً لغياب التعاريف فيها، وافتقارها ثانياً إلى منهج متكامل."[2] ويؤيّد هذا الرأي (عز الدين البوشيخي) الذي يؤكّد بدوره أنّ "جلّ هذه المعاجم لا ترفق المصطلحات بتعريف يحدّد المفهوم الذي يحيل عليه ـ وبعبارة أوضح ـ أنّ هذه المعاجم تتعامل مع المصطلحات كما تتعامل أبسط المعاجم العامّة مع الكلمات بل تكون دون مستواها، حين لا يعرف بحدود مضبوطة ما تقدّمه من مواد اصطلاحية"[3] وبذلك يصل صاحب القول إلى نتيجة جامعة يصف من خلالها هذا النمط بأنّها "معاجم بلا كفاية وظيفية علمياً أو تعليميا حيث لا تساعد على المجال العلمي أو المعرفي الذي تقدّم مصطلحاته، كما لا تساعد على إدراك مفاهيم هذا المجال."[4] فهي في عمومها لا تخدم أهل الاختصاص إذ لا تقدّم لهم فائدة تذكر في مجال اختصاصهم، على الرّغم من أنّ المعاجم المتخصّصة تلعب دورا عظيما لا يقلّ عن دور الكتب، والمراجع المتخصّصة في بناء صرح التخصّصات العلمية بمختلف فروعها.

ثالثا: اعتماد التعاريف المختصرة: والمقصود بذلك أنّنا نجد بعض التعاريف التي وردت في المعجم جدّ مقتضبة إلى حدّ الإخلال بالمفهوم، بحيث لا يمكنها أن تعطي صورة كافية، ووافية عن المفهوم

[1] - مصطفى الدردابي، قراءة في المعجم الموحّد لمصطلحات علم الأحياء ، ص 129.
[2] - جواد سماعنة، المعجم العلمي المختص (المنهج والمصطلح)، ص 14.
[3] - عز الدين البوشيخي، نحو تصور جديد لبناء المعجم العلمي العربي المختصّ، ص 144.
[4] - المرجع نفسه، ص 146.

الذي هي بصدد شرحه وتوضيحه، يؤكّد هذا الحكم (محمد الرهوني) حيث يقول: "... بل يكون في بعض هذه الحالات عبارة عن شروح مقتضبة قد تمتدّ من الكلمة الواحدة المحتلة موقع مضاف إليه بالنسبة للمقابل العربي."[1] بحيث لا نلمح من خلالها فرقا واضحا بين الوحدة المصطلحية المعرّفة وبين التعريف الذي يرافقها.

رابعا: الاكتفاء بذكر المرادف: ونعني بذلك أن تكون "الشروح والتعاريف المرافقة للمصطلح عبارة عن مرادف مركب للوحدة المصطلحية."[2] وعلى الرّغم من أنّ الدور الأساسي للتعريف هو الشرح والتفسير إلاّ أنّ التعريف بالمرادف في مجال لغات التخصّص من شأنه أن يضاعف حجم المشكلة وفي هذا السياق يبيّن الدكتور (حسين محمد حسين البطاينة) النتائج السلبية المترتّبة عن هذا النمط التعريفي في الإطار المصطلحي فيقول: "إذا ما اعتمدنا وجهة نظر نظرية بشكل دقيق نجد أنّ جلّ ما يقدمه التوضيح بواسطة مصطلح مرادف هو تأخير المشكلة وليس حلّها، لأنّ المصطلح المرادف يحتاج بدوره أن يعرّف، فالتأثير الوحيد الذي يخلقه وجود المرادف هو زيادة الفوضى في القوائم المصطلحية."[3] مع التذكير بأنّ اللّغة العربية هي مجال خصب لظاهرة الترادف التي من شأنها أن تفتح آفاقاً واسعة في مجال إغناء اللغة وتنميتها، ولكنّها في الوقت ذاته تعتبر من أقوى معيقات التواصل العلمي المتخصّص، ومن ثمّ وجب العمل على محاربتها أو على الأقلّ التقليص من حدّتها. وبرجوعنا إلى (المعجم الموحّد) وجدنا أنّ المرادف المصطلحي الذي اعتمد في موضع التعريف، قد ورد فيه متّخذا صورا مختلفة أهمّها:

ـ ذكر مرادف واحد أو أكثر في موضع التعريف:ومنها: اتّفاقات رأسمالية: اتّفاقات تجهيز المؤسسة (219).

وقد تذكر عدّة مرادفات، ومن نماذجها:

* اندماج خلفي: نميّز بين تعاون، تكامل، اندماج (118)

*بلدان متنامية: بلدان نامية قليلة النمو، غير مستكملة النمو، ناهضة، سائرة في طريق النمو (434)

[1] - محمد الرهوني، ورقة عمل حول معجمي الفيزياء والكيمياء الموحدين، اللسان العربي، ع 50، ديسمبر 2000، ص 132.
[2] - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
[3] - حسين محمد حسين البطانية وفتحي محمد رفيق أبو مراد، عيوب صياغة التعريف في العصر الحديث، مجلة الممارسات اللغوية، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، العدد 35، مارس 2016، ص 38.

ـ إعادة ذكر المصطلح المعرّف بصيغة مغايرة: ومن أشكال هذا النوع، تغيير صورة المعرّف مع الاحتفاظ بالجذر نفسه:

* تسويقي، تبادلي: شيء قابل للتسويق أو التبادل (1194).

*معامل التصحيح: معامل تصحيحي (332).

*رخصة الاستيراد: ترخيص أو إذن استيراد (862).

وقد يصل الأمر في بعض التعاريف التي تضمنّها المعجم إلى إعادة ذكر المصطلح نفسه في موضع التعريف مع إجراء بعض التعديلات الخفيفة عليه، والتي تبعده كثيرا عن مسارات التعريف المصطلحي الممنهج، كما تبيّنه هذه التعاريف:

* إشباعية الحاجات: قابلية الحاجات للإشباع.(1752)

*أعلى من التعادل: أعلى من السعر المعادل. (6)

* فلاحون: طبقة الفلاحين. (1470)

*توطين صناعي: توطين الصناعات (921)

خامسا:الاكتفاء بالتعليقات البسيطة: من ملامح قصور التعاريف في (المعجم الموحّد للاقتصاد) أيضا الاقتصار على ذكر تعليق بسيط مصاحب للتعريف، دون أن يضيف ذلك للتعريف أيّة فائدة أو إضافة دلالية أو مفهومية للمصطلح. ومثاله:

*اقتصاد متنوع: القطاعات (471)، مرحلة انحدار: في الدورة الاقتصادية (478)

وقد توظّف في موضع التعريف بعض العبارات التي لا تضيف للمصطلح المعرّف أي توضيح دلالي، كونها مجرد تعليقات لغوية فقط، ومنها:

* دخل المساهمة: يستعمل هذا التعبير خاصّة في مجال النفط (1457)

* تشريع مضاد للمضاربات المالية: تشريع ضبط المضاربة: قد يأتي هذا التعبير بصيغ مختلفة (74)

وفي السياق نفسه قد يعتمد واضعو المعجم على أحد الأنماط التعريفية ذات المنحى اللّغوي وهو (التعريف بالضدّ)، والذي لا يخدم الدلالة المفهومية، بقدر ما يركّز على الدلالة اللغوية على نحو ما عرّفت المصطلحات التالية:

*اقتصاد سكوني: مقابل الاقتصاد الحركي. (1869)

*أجور اسمية: أجور نقدية، لا العينية أو الحقيقية. (1349)

يتّضح لنا من خلال ما تمّ عرضه أنّ (المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد) كثيرا ما يعمد إلى توظيف أنماط تعريفية لا دور لها في بناء المنظومة المفهومية التي يقوم عليها المعجم المتخصّص، والتي يفترض أن يكون مجالها الأصلي هو المعاجم العامّة، لأنّ التّعاريف التي تضمنتها تعاريف المعاجم الموحّدة هي "في مجملها عبارة عن جمل تفسيرية تكفي أحيانا لتبيين المفهوم، فيما تظلّ أحيانا أخرى غير كافية للدلالة."[1] فهي تقترب من مجال التعاريف اللغوية العامّة وتبتعد كليّة عن مجال التعاريف المصطلحية التي تركّز على توضيح المفهوم، وشرحه أكبر من تركيزها على مرادفات المصطلح أو أضداده. وهي بهذه الصورة تعتبر من النقائص التي يجب أن يتفاداها التعريف المصطلحي المتخصّص.

3ـ الترجمة المصطلحية: يقوم (المعجم الموحّد في الاقتصاد) كغيره من عناصر السلسلة التي ينتمي إليها على أساس الترجمة بمعنى أنّه ـ كما أشرنا في مواضع كثيرة من هذه الدراسة ـ يسعى إلى توفير المقابلات العربية للمصطلحات الأجنبية (الفرنسية والإنجليزية)، وقد كانت الترجمات التي تضمنّها المعجم محلّ دراسة وتحليل، فقد وجهت لها جملة من الملاحظات حاولنا أن نتبيّن تجلياتها في المعجم الموّحد لمصطلحات الاقتصاد على غرار المعاجم الموحدة التي أخضعت للدراسة، ومن أبرز الملاحظات التي تعلّقت بجانب الترجمة المصطلحية في هذا المعجم، مايلي:

أ- كثرة المرادفات: ليس على مستوى المقابلات العربية فحسب، وإنّما يتعلّق الأمر باللّغتين الفرنسية والانجليزية كذلك، ولكنّ الظاهرة كانت غالبة وبشكل ملحوظ على الشقّ العربي، فقد عرفت معظم المداخل المصطلحية العربية " بتضخيم شكل المقابل العربي، وهو ما يطلق عليه أحيانا

[1] - محمد الرهوني، ورقة عمل حول معجمي الفيزياء والكيمياء الموحّدين، ص 132.

بالتضخّم الفيزيائي للمصطلحات، فالمصطلح الواحد يقابل في غالب الأحيان بأكثر من كلمة."[1] ذلك أنّ تعدّد المصطلحات العربية المقابلة للمصطلح الأجنبي الواحد هي ظاهرة لا تخدم الدقّة التعبيرية التي ترمي إلى تحقيقها لغات التخصّص، كما أنّ مبادئ الوضع المصطلحي لا تقرّها ولا تسمح بها.

وإن كانت ظاهرة الترادف في العربية مؤشّر يعكس ثراءها ونماءها من ناحية، فإنّها من ناحية أخرى تعتبر معول هدم للعمل المصطلحي، إذ أنّ هذه المترادفات لا تقدم حمولة مفهومية إضافية للوحدة المصطلحية بقدر ما تسهم في زيادة حجم التشويش والخلط، ومن هذا الباب استنكرها الكثيرون من بينهم (محمد الرهوني) إذ يقول: "والغريب في الأمر أنّ هذه الغزارة المصطلحية لا تمثّل حاجة حقيقية إلى التعبير بل هي من بواعث الإبهام والخلط، وهنا بالضبط يتجلّى دور التوحيد في التقليص من هذا الإبهام والخلط."[2] وفي هذا الإطار يخرج (مصطفى خضور) أسباب هذه الظاهرة عن الإطار اللّغوي، ويرجعها إلى أسباب متعلّقة بالواضعين أنفسهم حيث يقول: "نعتقد أنّ عدم الثقة بالنّفس هو السبب في عدم أخذ القرار فيما يتعلّق بوضع المصطلح المناسب، ممّا أدّى إلى وضع مصطلحات متعدّدة للمصطلح الواحد في اللغة المنقول عنها"[3] وهو واقع تعيشه جلّ المعاجم العربية المتخصّصة. والمتصفّح (للمعجم الموحّد) يلاحظ أنّ جلّ وحداته المصطلحية مرفقة بمرادفاتها إذ قلّما يذكر المصطلح بدون اللجوء إلى المرادف، وقد يصل عدد المترادفات أحياناً إلى أربعة مصطلحات، ممّا يعني أنّ المصطلح الأجنبي الواحد يترجم بعدّة مقابلات عربية، نذكر من نماذجها:

.*سوق دارّة، سوق رائجة: brisk market, marché animé (175)

*مصرف الإصدار، معهد الإصدار، مصرف السّك: bank of issue, institut d'émission (135).

ب ـ عدم الالتزام بمبدأ الدقة في الترجمة: إنّ مؤلفي المعجم كثيرا ما يستخدمون "ترجمات عربية غير دقيقة للدلالة على المصطلحات الانجليزية، كما وقعوا في خطأ آخر، لا يقلّ خطورة وهو أن

[1] - زينة قرفة، المعجم المختص، دراسة في المصطلح والمنهج، ص 342.
[2] - محمد الرهوني، ورقة عمل حول معجمي الفيزياء والكيمياء الموحّدين، ص 130.
[3] - مصطفى خضور، دراسة المعجم الموحّد لمصطلحات علم الأحياء، اللّسان العربي، ع 50، 2000، ص 150.

تستخدم الترجمات العربية نفسها للدلالة على أكثر من مصطلح لغوي"[1]. وفي ما يلي تبيين لأهمّ مظاهرها في ترجمة المصطلحات الاقتصادية:

ـ ترجمة المصطلحات الأجنبية بترجمات غير دقيقة: ومن بينها على سبيل التمثيل لا الحصر استعمال كلمتي (قومية ووطنية) على أنّهما مترادفاتان في ترجمة مصطلح أجنبيّ واحد (national)

* دخل قومي، دخل وطني: national income, revenu national (1297)

*دين قومي، دين وطني: national debt, dette nationale (1295)

ونذّكر في هذا السياق أنّ كلمة (national) في الانجليزية والفرنسية تقابلان كلمة (وطنيّ): "National": وطني"[2] باعتبار أنّ كلمة (وطني) تدلّ على الدولة الواحدة، في حين تدلّ كلمة (قوميّة) في العربية على مجموعة من الدول تجمعها لغة ودين واحد.

ـ اعتماد أصحاب المعجم على مصطلح عربيّ واحد في ترجمة عدة مصطلحات أجنبية: مع الإشارة إلى أنّ هذه المقابلات العربية قد اتخذت أشكالا مختلفة، أهمّها:

*الصورة الأولى تتمثل في استخدام نفس المصطلح العربي لترجمة مصطلحات أجنبية مختلفة ومثالها:

* صناعة تحويلية: Processing industry, industrie de transformation (1588)

– Manufacturing industry, industrie de transformation (1149)

والملاحظ من خلال هذه الترجمة أنّ المقابل الفرنسي هو نفسه، ولكنّ التغيير تعلّق بالمصطلح الانجليزي الذي عبّر عنه بمصطلحين: (manufacturing, industry).

ومنها مصطلح (سوق العمل) الذي استخدم في ترجمة مصطلحين أجنبيين هما:

– Labour exchange, bourse du travail (1040)

[1] - عبد العزيز بن ابراهيم السويل، المصطلحات مشكلة علم اللغة العربي الحديث (دراسة لمعجم مصطلحات علم اللغة)، ص 256.
[2] - بوعلام بن حمودة وآخرون، المفتاح (فرنسي، عربي،)، د م ن، دط، دت، ص390.

- Labour market, marché du travail (1047)

وتظهر الصورة الثانية من خلال اعتماد نفس المصطلح العربيّ، ولكن بتغييرات صرفية بسيطة لمقابلة مصطلحات أجنبية مختلفة، كاعتماد نفس المصطلح مرّة بصيغة المفرد، ومرّة بصيغة الجمع لترجمة عدّة مصطلحات أجنبية:

*إعانة: subsidy, subvention (1883)

*إعانة: help; assistance, aide; assistance (815)

*إعانات: bounties, primes (168)

ومن نماذجها أيضا المصطلح الاقتصادي الذي ذكر في صيغتي الإفراد والجمع في موضع ترجمة نفس المصطلحات الأجنبية:

* تدفّق نقدي: money flow, flux monétaire (1251)

*تدفّقات نقدية: monetary flows, flux monétaires (1239)

وتتمثّل حالة ثالثة في اختلاف المقابلات العربية في الوزن الصرفي، واتّفاقهما في الجذر اللغوي، مرّة لترجمة مصطلح أجنبي واحد، ومثاله: دين عام: public debt, dette publique (1623)، دين عمومي: public debt, dette publique (1623).

ومرةّ أخرى لترجمة مصطلحات أجنبية مختلفة، ومن ذلك:

* تخطيط شامل: overall planning, planification globale (1426)

*تخطيط شمولي: comprehensive planning, planification intégrale (296).

وآخر حالة سجلّناها ظهرت من خلال الاعتماد على نفس التركيبة المصطلحية لترجمة المصطلح الأجنبيّ نفسه، لكنّ الفرق بين الترجمتين يكمن في اختلاف أحد عناصر التركيبتين المصطلحيتين بسبب إقحام ظاهرة الترادف أو التعدّد، التي تجعل المصطلحات المترادفة محافظة على الدلالة نفسها، على نحو ما يظهر في النماذج الآتية:

*استثمار مقتصد لرأس المال: capital-saving-investment, investissement épargnant du capital (232).

*استثمار موفّر لرأس المال: capital-saving-investment, investissement épargnant du capital (232).

وقد تستعمل الحالة نفسها في ترجمة مصطلحين مترادفين في لغة أجنبية معيّنة، ومختلفين في اللغة الأخرى، وذلك على النحو التالي:

* تكلفة يمكن تفاديها: escapable cost, coût évitable (594).

*تكلفة يمكن تجنبها: avoidable cost, coût évitable (114).

وعليه يتجلّى لنا بعد هذا العرض أنّ اعتماد ظاهرة الترادف بمختلف مسالكها في ترجمة المصطلحات الأجنبية يعتبر مشكلا عويصا في ميدان الترجمة الاصطلاحية لماله من آثار سلبية على تشويش عملية التواصل العلمي المتخصّص يوضّح معالمها (عبد العزيز ابراهيم السويل) في معرض دراسته لمجموعة من المعاجم العربية التي تعتمد على نفس النهج في ترجمة مصطلحاتها فيقول: "وقد درج المؤلفون في هذه الفئة على ترجمة أكثر من مصطلح أجنبيّ واحد إلى المصطلح العربي نفسه، وقد يكون المصطلح العربيّ كلمة واحدة، وهذا بلا شكّ يسبّب كثيرا من البلبلة ويفقد أهميته وقيمته، ويبطل الفائدة من استخدام المصطلح، بل ويُخرج مثل هذه الكلمات من تعريف المصطلح أصلا."[1] وكان من الممكن تفادي كلّ هذه النتائج السلبية لو التزم الواضعون بمبدأ التوحيد الذي يقضي بترجمة المصطلح الأجنبيّ الواحد بمقابل عربيّ واحد، ممّا لا يفسح المجال أمام التضارب، والاختلاف الذي يؤدّي حتما إلى الفوضى والاضطراب والتشويش على مستوى المفاهيم والمصطلحات على حدّ سواء.

ج- استبعاد المعرّبات إلاّ عند الضرورة القصوى: إنّ دراستنا التحليلية للمتن المصطلحيّ الذي ارتكز عليه (المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد) أنّ واضعيه قد حاولوا قدر الإمكان التقيّد بالضوابط المنهجية التي سطّرها (مكتب تنسيق التعريب) في عملية تعريب المداخل المصطلحية وفي تقنين مسالك التعريب، بما في ذلك الضرورات التعبيرية التي تستلزم اعتماد هذه الآلية التوليدية

[1] - عبد العزيز إبراهيم السويل، المصطلحات، مشكلة علم اللغة الحديث، ص 253.

دون غيرها. تقول (قاسم سارة) بشأن المنهج التعريبي المعتمد من قبل المكتب "استبعدت الكلمات الدخيلة الأجنبية المعرّبة، إلاّ إذا كان اسم شخص أو مشتقة من اسمه أو كانت مستعملة في لغات متعددة، ولم يمكن الوصول إلى مقابل لها فبقيت لتبدل فيما بعد."[1] وقد لمسنا ذلك في المعجم ـ الذي شكّل مدوّنة بحثنا ـ إذ كنّا قد أشرنا في ما سبق أنّ المعرّبات التي تضمّنها المعجم لم تتعد عشرة مصطلحات، رغم أنّ مجموع مداخل المعجم هو (2039 مصطلحا) وأغلبها تعلّقت بتعريب مصطلحات تعود أصولها اللّغوية إلى أسماء أعلام (أصحاب نظريات أو اتجاهات اقتصادية) وهي من الضروريات التي أباحت (ندوة الرباط) تعريبها لعدم إمكانية توفير بدائل عربية أصلية لها.

وزيادة على ما سبق، فقد لاحظنا أنّ المعجم لا يخرج عن هذا المبدأ في نقل الوحدات المصطلحية التي لا تخضع لمبدأ الضرورة المتعلّقة بالدلالة على أسماء أعلام، إذا وجد ما يقابلها في اللّغة العربية، إذ على الرغم من شهرة هذه المصطلحات بصيغها المعرّبة، إلاّ أنّ مؤلفي المعجم لم يعتمدوها بصيغتها هاته، وإنّما عوّضوها ببدائل عربية أصلية. ومن المصطلحات التي انطبقت عليها هذه الخاصية نذكر:

* نفط قياسي: market crude (oil), brut de référence (pétrole) (1175)، والمكافئ المعرّب المعروف، والمشهور هو (بترول).

*مصفق: bourse exchange, bourse. (169)، والمصطلح المعرّب الشائع هو (سوق البورصة)

*مصرف: bank, banque (129)، والمعرّب المقابل الأكثر شيوعا هو (بنك).

وفي مواضع أخرى قد يرفق المصطلح المعرّب بالبديل العربي، مع ذكرهما في موضعين مختلفين من نفس الصفحة، وإرفاقهما برقم تسلسلي واحد، على نحو ما يظهر في النموذج التالي: "قانون المقريزي (786)، قانون غرشام (786)"[2] وقد يذكران معا في موضع واحد، ومن نماذجهما: "اقتصاد كلاسيكي، اقتصاد تقليدي (255)"[3].

[1] ـ قاسم سارة، المعجم الطبي الموحّد، دراسات مصطلحية، ع 3، 1424هـ، 2003 م، ص 253.
[2] ـ مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد، ص 31.
[3] ـ المرجع نفسه، ص22.

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأنّ قضية عدم التسامح مع ظاهرة المعرّبات، وعدم فتح المجال أمامها تعدّ نقطة ايجابية تحسب لصالح المعجم، لأنّه التزام بمبادئ المكتب في ميدان التعريب ممّا جعل القوانين النظرية المتعلقة بهذا الشأن توضع موضع التطبيق، وتؤكّد على صرامة المكتب في الالتزام بالمقاييس والقوانين التي سطّرها، وعمل على توحيد استعمالها على مختلف الأصعدة المصطلحية.

4 ـ منهجية عرض المادة المصطلحية: لقد وقع المعجم إضافة إلى ما سبق في بعض الهفوات المتعلقة بمنهجية عرض وتصنيف المداخل المصطلحية التي احتواها، والتي كان الدارسون قد تنبّهوا إليها، فذكروها في معرض تحليلهم لمختلف الأرصدة المصطلحية التي تضمّنتها (سلسلة المعاجم الموحّدة) وفي ما يلي استعراض لأهمّها:

أـ تكرار ذكر المصطلحات دون داع لذلك: في هذا المقام يتساءل (عبد العزيز بن إبراهيم السويل) عن دوافع اللجوء إلى ظاهرة التكرار في بناء المعاجم الموحّدة التي وفها بالمسارد، فقال: "ورد في هذا المسرد تكرار لابدّ له، وذلك بأن يرد المصطلح أكثر من مرّة، إمّا بإدراجه في المعجمين أو بإدراجه في المعجم نفسه، بل ربّما في الصفحة نفسها، وذلك لأسباب غير واضحة، ولما في ذلك من إهدار للطاقة والمساحة التي كان ينبغي أن تستغلّ لما هو أنفع."[1] ونماذج هذا النوع حاضرة في (المعجم الموحّد للاقتصاد) إذ ورد تكرار بعض المصطلحات في الصفحة نفسها، أو في المعجم عامة متّخذة أشكالاً متعدّدة منها:

ـ إعادة ذكر الوحدة المصطلحية نفسها مع تغيير ترتيب عناصرها:

*"اقتصاد أحادي المحصول (1385)، اقتصاد المحصول الواحد (1385)"[2].

ـ إيراد الوحدة المصطلحية نفسها مرّة في صيغة مفردة، و مرة أخرى في صيغة مركّبة:

*"رأس المال (199)، رأسمال (199)"[3].

[1] - عبد العزيز بن إبرهيم السويل، المصطلحات، مشكلة علم اللّغة العربي الحديث، ، ص 260.
[2] ـ مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد، ص94.
[3] - المرجع نفسه، ص18.

ـ اختلاف الصيغة الصرفية للمصطلح نفسه: "ضغط سكاني (410)، ضغط تسكاني (410)"[1]

ب ــ عدم الالتزام بضبط المعرّبات بالشكل: ومن الهفوات التي وقع فيها المعجم أيضا عدم الالتزام بضبط الكلمة المعرّبة بالشكل، إذ وجدنا في هذا السياق نموذجا واحدا مضبوطا بالشكل ضبطا كاملا، ويتمثل هذا في المصطلح التالي: "ترست: Trust" (1950). بينما وردت بقية المعرّبات دون تشكيل، وذلك على الرّغم من أنّ نصّ القرار الذي اتّخذه المكتب بهذا الشأن هو "ضبط المصطلحات عامّة والمعرّب منها خاصّة بالشكل، حرصاً على صحة نطقه ودقة أدائه."[2] ولكنّ الواقع يثبت أنّ المعجم لم يلتزم بهذا القرار، حيث وجدنا كلّ المصطلحات بما في ذلك المعرّبة منها غير مضبوطة بالشكل، ممّا حال دون الوصول إلى قراءتها قراءة سليمة إلاّ بالاعتماد على المصطلحات الأجنبية، باعتبار أنّ المقابلات المعرّبة هي في الأصل نقل حرفي لها إلى متن اللغة العربية.

المطلب الرابع: نصيب المعجم الموحّد من المصطلح الاقتصادي التراثي

1- **مفهوم المصطلح التراثي:** يعدّ (الإحياء) أو (التراث) كما يعرف عند بعض الباحثين من أبرز وسائل توليد المصطلح العربي بالرجوع إلى الأصول اللّغوية، ومن هذا المنطلق يعرف بأنّه "ابتعاث اللّفظ، ومحاكاة معناه العلمي الموروث بمعنى علمي حديث يضاهيه" [3] بمعنى أنّ واضع المصطلح عليه أن يعود إلى الموروث المصطلحي التراثي لينقّب فيه عن المصطلح المناسب للمفهوم الذي يبحث له عن تسمية مناسبة. ويعدّ العودة إلى هذا المنبع الأصيل من الأولويات التي سطّرتها الندوات التعريبية التي كان (مكتب تنسيق التعريب) يسهر عليها، فقد كان نصّ القرار المتعلّق بهذه المسألة كالآتي: "استقراء وإحياء التراث العربي، وخاصّة ما استعمل منه من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث، وما ورد فيه من ألفاظ معرّبة."[4] إذ بعد اتّصال العرب بالنهضة العلمية الغربية كان لزاما عليهم مجابهة هذا السيل العارم من المصطلحات، بالعودة إلى مختلف الآليات والوسائل التي يسمح بها النظام اللّغوي العربيّ ويبيحها، وكان على رأس هذه الآليات

[1] ـ مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد، ص32.
[2] ـ علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 560.
[3] ـ عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، ص105.
[4] ـ علي القاسمي، علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص558.

استثمار الذخيرة اللغوية العربية في مجال التنمية المصطلحية المعاصرة، وقد انقسمت الآراء حول هذه القضيّة إلى اتّجاهين أساسيين هما:

أ- **التّيار الأوّل:** يذهب إلى وجوب الارتكاز على الموروث المصطلحي الأصيل لتوفير البدائل المصطلحية المناسبة للمصطلحات الغربية الوافدة إلى اللّغة العربية، ومن أبرز رواد هذا الاتّجاه (ممدوح خسارة)، إذ يردّ في هذا الصدد على أصحاب الاتّجاه الثاني، مبيّنا دور هذا المنبع الأصيل في إثراء الساحة المصطلحية العربية وإغنائها، ومنكرا في سياق ذلك دعوة من يرون بعدم الحاجة إلى هذه الآلية التوليدية في توفير المصطلح، فيقول: " إذا كان كثير من المعنيين بشؤون المصطلح العربيّ يرون أنّ للمادة اللغوية التراثية آثارا تغني المصطلحية العربية، فإنّنا نرى أن لا غنى عنها ولا بديل لها."[1] خاصّة إذا تعلّق الأمر بمصطلحات مرتبطة بالعلوم والمعارف التي عرفها العرب، وأجادوا فيها، وخلّفوا زاد مصطلحيا وافرا للتعبير عن مضامينها ومفاهيمها.

ب ـ **التيار الثاني:** وهو من دعاة إحداث القطيعة مع التراث في ميدان توليد المصطلحات بدعوى أنّه يؤثّر سلبا على المنظومة المفهومية، وقد ظهر أنصار هذا الرأي في الندوة التي نظّمتها (كليّة الآداب والعلوم الإنسانية) التي عقدت سنة 1991 (بالرباط) تحت عنوان (المصطلح التراثي بين الإعمال والإهمال) بحيث ذهب أغلبية المشاركين في فعاليات هذه الندوة إلى وجوب عدم الإفراط في الاعتماد على هذا النمط من المصطلحات لأسباب كثيرة، أشار إليها الدكتور (محمد علي الجابري) في قوله: " استعمال المصطلح التراثي، أو إهماله للتعبير عن معطيات الحضارة الحديثة عملية محفوفة بالمخاطر إذا ما تمّت على وجه الاستعجال، وتحت ظروف الضغط فالمصطلح التراثي ـ في هذه الحالة ـ المشدود إلى مرجعية خاصّة تختلف تماما عن مرجعية المعطيات الحضارية الحديثة قد يُفقد هذه المعطيات حداثتها، ويفرغها من مضامينها الجديدة ليشدّها إلى مضامين مغايرة تماما. "[2] وهذا ما يتبيّن لنا من خلال شرح طريقة توظيف هذه الآلية من قبل (أحمد المتوكّل) حيث يقول: " غالبا ما يرد المصطلح القديم في أصله موضوعا للدلالة على مفهوم يتمّ تحديده داخل النسق المفهومي الذي يشكّل الجهاز الواصف في الفكر اللّغوي القديم، وما يصدق على المصطلح القديم ينسحب ــ ربّما بشكل أوضح ــ على المصطلح

[1] - ممدوح محمد خسارة، المعاجم اللغوية وأهميّتها في وضع المصطلحات، مجلّة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلّد (78)، ج3، ص720.

[2] ــ محمد على الجابري، حفريات في المصطلح، مجلّة المناظرة، الرباط، س4، ع6، ديسمبر 1993، ص22.

الحديث، نحن إذن حين نكون بصدد التعريب عن طريق المصطلحات الحديثة أمام مصطلحين دالين على مفهومين ينتميان إلى نسقين مفهوميين مختلفين، ويتمّ هذا الضرب من التعريب عبر عمليتين أساسيتين: إفراغ المصطلح القديم من المفهوم الذي يدلّ عليه، وشحنه بالمفهوم الدالّ عليه المصطلح الحديث"[1] فالمصطلحات التراثية إذا ما تمّ توليدها وفق هذا النسق، فإنّ يتوجّب تخليصها من الحمولة الدلالية التي شحنت بها قبل أن تدخل النسق المعرفي الجديد، لتكتسب في المقابل حمولة دلالية مستحدثة. ولهذا فإنّ توظيف المصطلح التراثي في مجال التعبير عن مفاهيم معاصرة يتطلّب التركيز على الدلالة المصطلحية التي يحملها أكثر من التركيز على البنية اللّغوية وحدها.

2- دور الآلية التوليدية التراثية في بناء المصطلح العربي المعاصر: يرى أنصار الاتّجاه الأوّل ضرورة تفعيل العودة إلى التراث، واستثمار مافيه من ذخيرة لغوية لمجابهة السيل العارم من المصطلحات التي تقذفها الحضارة الغربية إلى البلاد العربية. و في السياق نفسه حاولوا أن يدعّموا رأيهم بجملة من الأسباب والدوافع التي تؤهل هذه الآلية التراثية لأن تحتلّ الصدارة في سلمية وسائل التوليد المصطلحي التي توظّفها اللّغة العربية في مجال توفير المصطلحات، وفي ما يلي إشارة إلى أهمّ هذه الأسباب التي أشار إليها الدكتور (ممدوح محمد خسارة) في معرض حديثة عن دور المعاجم اللغوية في التنمية المصطلحية، ويتجلّى أهمّها في ما يلي:

أ ــ مدّ جسور التواصل بين حاضر اللغة العربية وماضيها: وذلك أنّ العودة إلى الذخيرة اللّغوية العربية، وتوظيفها في مختلف المجالات التعبيرية المعاصرة من شأنه أن يُحيي الكلمات القديمة ويمنحها طاقات دلالية جديدة.

ب ــ إغناء الباحثين المعاصرين عن البحث عن مصطلحات جديدة: ويتعلّق الأمر بشكل خاصّ بمصطلحات العلوم والمعارف التي عرفها الفكر العربيّ، وأجاد فيها العلماء القدامى، بحيث أنّ أغلبية المصطلحات التي تنتمي إلى هذا النوع تبقى محافظة على دلالتها القديمة التي لم تتغيّر. ويضرب (ممدوح خسارة) بعض الأمثلة عن هذا النوع من المصطلحات التي لازالت التخصصات المعاصرة تستعملها بدلالتها الأصيلة. فيقول: "لماذا يُبحث عن مقابل لمصطلح (E phasia)

[1] - أحمد المتوكّل، استثمار المصطلح التراثي في اللسانيات الحديثة (اللسانيات الوظيفية نموذجا)، مجلّة المناظرة، الرباط، س04، ع06، ديسمبر1993، ص52.

وعندنا في التراث ما يقابلها وهو (حبسة)؟ ولماذا يترجم مصطلح (chevelu cuir) بمصطلح مركّب هو (جلد الرأس المشعر) وعندنا في التراث مصطلح (الفروة) ولماذا يترجم مصطلح (Bec de lièvre) بمصطلح (شفة الأرنب)، وعندنا في التراث كلمة أعلم أو أفلح."[1] ومن ثمّ يتوجّب على البحث المصطلحيّ المعاصر أن يعود إلى هذه المنابع الأصيلة ليستفيد من ذخائرها في سدّ الفجوة المصطلحية التي خلقها تسرّب المصطلحات الغربية إلى اللّغة العربية.

ج ـ ضمان السلامة اللّغوية للمصطلح: وذلك بحكم أنّ المصطلحات التراثية هي مصطلحات أصيلة تتميّز بسلامة اللّغة، في الوقت الذي يعاني فيه البحث المصطلحي المعاصر من غرابة بعض المصطلحات التي كانت نتيجة اجتهادات فردية وجماعية، ومن ثمّ فإنّ العودة إلى آلية التوليد باعتماد المصطلحات التراثية بإمكانه أن يجنّبنا هذه المشاكل.

د. ـ تجنّب اللجوء إلى ألية الاقتراض: يلجأ المصطلحيون عادة إلى آلية الاقتراض لتعويض النقص الذي تشكو منه اللغة العربية في مجال توفير البدائل الأصيلة للمصطلحات التي تدخل معجمها جرّاء استيراد المفاهيم الغربية، ويحدث في أحيان كثيرة أن يعوّل المصطلحيون على هذه الوسيلة التوليدية بشكل كبير على الرّغم من خطورتها نتيجة الآثار السلبية التي يمكن أن تنتج عنها في حال الاعتماد عليها في مجال التنمية اللغوية والمصطلحية، ويعود ذلك إلى سهولة استخدامها في هذا الميدان، إذ كثيرا ما يلجأ المصطلحيون إلى الاقتراض دون التنقيب في المعجم المصطلحي العربي الذي كثيرا ما يغنيهم عن الاستعانة بمصطلحات غريبة عن النظام العربي، وفي المقابل "يجمع الرواد من المعرّبين والمصطلحيين على ألاّ يلجأ إلى التعريب اللفظي إلاّ بعد استنفاد وسائل وضع المصطلح بطريقتي الترجمة والتوليد اشتقاقا وتجوّزا، ولعلّ التعريب اللّفظي أبغض الطرائق إلى المحقّقين المصطلحيين"[2] إذ لا يتمّ الاستعانة به إلاّ في حالات الضرورة القصوى التي تفرض اللجوء إلى هذه الآلية لإدخال المصطلحات التي لا نظائر لها في العربية، والتي لا حرج في انتمائها إلى المعجم العربيّ، وهي سنة طبيعية في اللّغات لا تتوقّف عند حدود اللغة العربية، بل تعيشها كلّ لغات العالم استجابة لمعطيات الاحتكاك العلمي والفكري الحاصل بينها، والذي سينجرّ عنه بالضرورة احتكاك لغويّ.

[1] - ممدوح محمد خسارة، المعاجم اللغوية وأهميتها في وضع المصطلحات، ص 720.
[2] - المرجع نفسه، ص 721، 722.

3ـ أنواع المداخل المصطلحية التراثية في المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد:

يمكن في هذا المقام أن نميّز بين ثلاثة أصناف رئيسية من المداخل المصطلحية التي ارتكز عليها (المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد) والتي عاد من خلالها إلى الرصيد اللّغوي العربي في هذا المجال، وقد وصلنا إلى تحديدها بناء على المضامين والدلالات المصطلحية التي تحملها ومن ثمّ سنحاول أن نبحث في كيفية تعامل هذا المعجم معها، حيث سنلخّصها في الأنواع التالية:

أ ـ **مصطلحات تراثية حافظت على مفاهيمها الأصيلة:** ونعني بها تلك المصطلحات التي كانت تنحو منحى اقتصاديا في التراث، مع التذكير بأنّ العربية كانت لغة تجارة منذ أمد بعيد، فقد ارتبطت المعاملات الاقتصادية في الفكر العربي الإسلامي بالجانب الفقهي ارتباطا كبيرا، ومن ثمّ فقد وظّف (المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد) هذا النمط من المصطلحات مع الحفاظ عليها شكلا ومضمونا، وحاول تكييفها وتحيينها لأجل استيعاب المفاهيم الاقتصادية المعاصرة، إذ استخدمها كمقابلات عربية أصيلة في موضع ترجمة المصطلحات الأجنبية المستحدثة، وفي ما يلي إشارة إلى البعض منها مرفوقة بتعاريفها المصطلحية التراثية، باعتبار أنّ (المعجم الموحّد) لم يرفق أيّا منها بالتعريف المصطلحي الذي يناسبها، ممّا اضطّرنا إلى البحث عن مفاهيمها في معاجم ومراجع أخرى، ومنها:

ـ **المكس:** ويعود إلى الجذر اللغوي (مكس) الذي قيل في تعريفه: "جبى مال المكس، قدّر الضريبة وجباها، طلب تنقيص الثمن في البيع"[1] وهي بهذا تعتبر من المصطلحات الاقتصادية التراثية لأنّها تتعلّق بشؤون التدبير المالي التي عرفها العرب منذ العصر الجاهلي إلى العصور التي جاءت بعده، وهي تعتبر كذلك من المصطلحات التي تتعلّق ببعض المبادلات الاقتصادية المنهي عنها في الشرع الإسلامي، بدليل تعريفها على النحو التالي: " هي الضريبة الظالمة التي يأخذها الماكس، وهو من يعترض التجار داخل البلاد الإسلامية فيأخذ منهم جعلا، وقيل أنّها دراهم كانت تؤخذ من التّجار في الجاهلية، وفي الحديث الشريف: "لا يدخل الجنّة صاحب مكس"[2] وعلى الرّغم من أنّ هذا المصطلح كان يستعمل في العصر الجاهلي بهذه الدلالة، وبالرغم من تغيّر سياقات استعماله في الاقتصاد المعاصر إلاّ أنّ (المعجم الموحّد) بقي محافظا عليها، مع دعمها

[1] - صبحي حموي وآخرون، المنجد في اللّغة العربية المعاصرة، ط1، 2000، بيروت، دار المشرق، (مقن، مكن)، ص1351.
[2] - جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، ص372.

بمحدّدات مصطلحية أخرى توحي بمجال استعمالها الحديث، إذ أورد المصطلح السابق في صورة مركّب إضافي "مكوس جمركية" (369). دون أن يورده في مركّبات مصطلحية أخرى.

ـ الإفلاس: ورد في تعريف هذا المصطلح ما نصّه: " الإفلاس ـ بكسر الهمزة ـ أو الفَلَس والتفليس: معناه الفقر، وذلك لأنّ الرجل إذا افتقر صار ذا فلس ـ وهي العملة عديمة القيمة ـ بعد أن كان ذا درهم ودينار، فاستعمل أفلس مكان افتقر..."[1] وغالبا مايرد هذا المصطلح في قالب مفرد دون أن يرفق بمحدّدات تركيبية أو وصفية، بدليل أنّ (المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد) اعتمد عليه وفق هذه الصياغة بمفردها، "إفلاس" (138)، كما أنّ التعريفات المصطلحية المعاصرة لم تخرج عن النسق التراثي في تحديدها لمفهوم هذا المصطلح، ومن ذلك ما ورد في التعريف التّالي: " الإفلاس: إعلان القضاء أنّ شخصا ما أو مؤسّسة ما غير قادرة على سداد ديونها، أي أنّها معسرة وقد يأتي الطلب بهذا الإعلان من قبل الشخص المعسر نفسه، أو المؤسّسة المعسرة نفسها..."[2] وهذا يعني أنّ هذا المصطلح يدخل في بؤرة المصطلحات الاقتصادية التراثية التي مازالت محافظة على دلالتها المصطلحية ، التي لازالت المبادلات الاقتصادية المعاصرة تتعامل بها.

ب ـ **مصطلحات أصيلة حاملة لنفس الدلالات المصطلحية المعاصرة:** ولكنّ (المعجم الموّحد) غيّرها، واستبدلها ببدائل عربية معاصرة، ومن جملة هذه المصطلحات مايلي:

ـ الخراج: هو من المصطلحات الاقتصادية التي استعملت عند العرب منذ القديم، وقد تنطق بخاء مفتوحة أو مكسورة، ونعني بها " ما حصل من ريع أرض أو كرائها، أو أجرة غلام أو نحوها والخراج ما يأخذه السلطان، فيقال على الضريبة والجزية ومال الفيء، ويختصّ غالبا بفيء الأرض."[3] وعلى الرّغم من استمرار التعامل وفق هذه الآلية الاقتصادية إلاّ أنّ المصطلح البديل الذي اعتمد في الاقتصاد المعاصر للدلالة على هذا المفهوم هو "الضريبة " ورغم أنّ (المعجم الموحّد) لم يورد هذا المصطلح في صيغته الإفرادية، إلاّ أنّه ذكر أنواعا كثيرة تفرعّت عن هذا المصطلح الأصل، بحيث وردت كلّها في صورة مركّبة ومنها: " ضرائب غير مباشرة (907)

[1] ـ محمد عمارة، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، ط1، 1993، القاهرة، دار الشروق، ص57.

[2] ـ عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دط، 1976، لبنان، دار النهضة العربية، ص 89.

[3] - محمد عمارة، معجم المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، ص187.

ضريبة إضافية (1890)، ضريبة الدخل النسبي (1709)... مما يؤكّد لنا انضمام هذا المفهوم التراثي إلى الجهاز المصطلحي الذي يتأسّس عليه الاقتصاد المعاصر، وتفرّعه إلى مفاهيم جديدة بالرّغم من احتفاظه بدلالته الأصلية، وتخلّيه في المقابل عن الصيغة المصطلحية التراثية.

ج ـ مصطلحات دالّة على بعض المفاهيم القديمة التي غابت عن الساحة الاقتصادية المعاصرة:

بسبب غياب مختلف أنواع المعاملات الاقتصادية المتعلّقة بها، وينقسم هذا النوع إلى قسمين رئيسيين:

أوّلا: النوع الأوّل: وتمثّله المفاهيم التي استبعدت من مجال الاستعمال الاقتصادي والمالي ممّا أدّى إلى غياب المصطلحات الدّالة عليها، ومن نماذجها: "الفيئ" وهو" ما حصل للمسلمين من أموال للكفّار من غير حرب ولا جهاد، وأصل الفيئ الرجوع، يقال: فاء، يفيء، فئة وفيوءا كأنّه في الأصل كان لهم"[1] وهو من المصطلحات التي تقادم عهدها، وأصبحت من الكلمات النادرة الاستعمال التي هجرها المتكلّمون بحكم انقطاع العمل بها. ومن ثمّ فإنّ (المعجم الموحّد) لم يوردها ضمن المداخل المصطلحية التي بني عليها.

ثانيا:النوع الثاني: وهو يشبه النوع الأوّل في قضية غياب المفاهيم الاقتصادية عن السوق المعاصرة، ولكنّ المصطلحات المرتبطة بها خضعت لتوسّع دلالي ممّا أكسبها دلالات مصطلحية جديدة متصلّة في بعض مناحيها بالدلالة الأصلية، رغم اختلاف سياقاتها الاستعمالية، علما أنّ "الاصطلاح الاقتصادي عموما هو تبع للحياة الاقتصادية، فعبر المراحل التاريخية سعت اللّغة بألفاظها إلى استيعابها، لذلك نجد في الاقتصاد الإسلامي ألفاظا كان يقصر استعمالها على معنى معيّن، فاتسّع وعاؤها الدلالي وامتدّ على معان اقتصادية معاصرة"[2] ومثل ذلك مصطلح (الاستثمار) الذي يعود إلى الأصل اللّغوي (ثمر) و"هو شيء يتولّد عن شيء متجمّعا، ثمّ يحمل على غيره استعارة، فالثمر معروف...كذا قال ابن دريد: وثمّر الرجل ماله أحسن القيام عليه، ويقال في الدعاء: ثمّر الله ماله أي نمّاه... "[3] وقد بقيت هذه الكلمة محافظة على أصلها الدلالي في السياق اللّغوي العامّ، كما بقيت بعيدة عن المفهوم الاقتصادي التراثي والمعاصر الذي أصبحت تدلّ عليه

[1] - أحمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي ، دط، 1401ه – 1981م، د م ن، دار الجيل، ص348.

[2] ـ عبد العزيز ورقية، التطوّر المصطلحي في الاقتصاد الإسلامي (أوراق العمل المشاركة في المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي)، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، 1- 3 أفريل 2008، ص568.

[3] - أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللّغة، مج1، ص388.

ذلك أنّ "البديل المصطلحي المعتمد من قبل الفقهاء العرب للدلالة على المفهوم المعاصر لمصطلح (لاستثمار) هو (التثمير) فيقولون "ثمّر الرجل ماله" أي أحسن القيام عليه ونمّاه."[1] بينما اتّخذ المصطلح نفسه ــ الاستثمار ــ مسارا دلاليا آخر عند الفقهاء العرب، إذ استعملوه " "في معرض الحديث عن استنباط الأحكام من الخطاب الشرعيّ"[2] وأمّا في الاصطلاح الاقتصادي المعاصر فقد سلك التوسّع الدلالي الذي خضع له هذا المصطلح مجرى اقتصاديا محضا يتعدّى نطاق الدلالة المصطلحية القديمة، ولكنّه لا يخرج عن إطارها، إذ المقصود بمصطلح (الاستثمار) بمفهومه المعاصر أن تدفع المؤسسة الاقتصادية مبالغ مالية في فترة زمنية محدّدة لقاء الحصول على أموال مستقبلية، تعرف في عالم الاقتصاد بالتدّفقات النقدية الجديدة. وقد أدرج (المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد) أنماطا كثيرة تندرج تحت هذا المصطلح الأصلي، بحيث وردت كلّها في صورة مركّبات وصفية، ومنها: استثمار أجنبيّ (726)، استثمار تابع (911) استثمار ذاتي (1787)...

د ــ **مصطلحات اقتصادية حاملة لمفاهيم ومعتقدات دينية مرفوضة من الوجهة الشرعية:** ولكنّها في المقابل منتشرة في الأنظمة الاقتصادية الغربية، وكثيرا ما يعود هذا النوع من المصطلحات إلى أصول لغوية قد تصل دلالتها إلى حدّ التناقض مع المفاهيم المصطلحية المعاصرة التي اكتسبتها هذه الألفاظ، ومن نماذج هذا النوع:

ــ **الفائدة:** هي كلمة تعود إلى الأصل اللغوي" فيد" حيث يعرّفها (ابن فارس) على النسق التالي: "الفائدة: استحداث مال وخير، وقد فادت له فائدة، ويقال: أفدت غيري، وأفدت من غيري"[3] وهذا يعني أنّها تحمل مضامين إيجابية، ولهذا فإنّ العرب لم يستعملوها للدلالة بها على مفاهيم سلبية في لغتهم المشتركة، ولكنّ الملاحظ أنّها انضمّت ــ في وقت لاحق ــ إلى الجهاز المفاهيمي الاقتصادي المعاصر، بحكم خضوعها لتطوّر دلالي أدخلها في هذا النطاق، إذ تعرّف من هذا الباب بأنّها "جزء من الرّبح الذي يدفعه الرأسمالي الصناعي أو التجاريّ لصاحب المال، أو الرأسماليّ الدائن مقابل استفادته من استعماله لأجل معيّن."[4] وهي بهذا المفهوم تختلف عن الخلفية الاقتصادية الإسلامية التي تأبى هذا النوع من المعاملات، ولهذا فقد حاول الفقهاء العرب تعديل

[1] - نزيه حمّاد، معجم المصطلحات الاقتصادية والمالية في لغة الفقهاء، ط1، 2008، دمشق، دار القلم، ص49. .
[2] - عبد الرزاق ورقية، التطوّر المصطلحي في الاقتصاد الإسلامي، ص569.
[3] - أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، مج (4)، (فيش، فيص)، ص 464.
[4]- خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاقتصادية (عربي، فرنسي، انجليزي)، دط، 1976، لبنان، دار الفكر اللبناني، ص140.

هذه التسمية المصطلحية كي تتميّز عن المضامين الاقتصادية الوضعية عند الغرب، إذ بعد ما "تعرّفوا على هذه المعاملة، وعلموا ما فيها من المحظور الشرعي لتماهيها مع ربا النسيئة أضافوا وصفا آخر لإفادة الحكم الشرعي، وسمّوها "الفائدة الربوية"[1] وذلك أنّها فائدة يحصّلها الفرد بطرق غير شرعية، وفي هذا السياق يوضّح الدكتور (عبد الرحمان يسري محمد) الفرق الدقيق الذي يصل إلى حدّ التناقض بين المفهومين رغم شدّة التقارب بينهما فيقول: "إنّ الفائدة بالمعنى الاقتصادي لها هي الرّبا بعينه، المحرّم في الإسلام، وفي الشرائع السماوية الأخرى ..."[2] ويبيّن في السياق نفسه الآثار السلبية الناجمة عن استعمال هذا المصطلح الذي وصفه (بالمصطلح الخادع) في البلاد الإسلامية التي تسرّبت إليها المفاهيم الاقتصادية الغربية، فتلقوّها وتعاملوا بها دون أن يدركوا خطورتها على عقيدتهم ومبادئهم الإسلامية حيث يقول: "والواقع أنّ مصطلح "الفائدة" الذي يخفي حقيقة "الرّبا" قد تسبّب في استشراء المعاملات الربوية في بلداننا العربية والإسلامية، وكثير من المسلمين كانوا يفاجؤون حين يسمعون أنّ الفائدة هي الرّبا، بل وقد تسبّب هذا اللفظ أو المصطلح الخادع في إيجاد ثغرة بل فجوة فكرية لدى بعض من يتصدّون للفتوى الإسلامية، وهؤلاء هم الذين أخذوا مصطلح "الفائدة" على ظاهره اللّغوي الذي لا يعني شيئا محرّما."[3] فالفائدة في النظام الاقتصادي الغربي على وجه الخصوص تعدّ واحدة من أهمّ المصادر التي تفتح أبواب الاستثمار، ولكنّها في المقابل تعدّ نظاما غريبا، ترفضه العقيدة الإسلامية وتحذّر من عواقبه. وحين " يتأكّد أنّ الفائدة ربا، يصبح المصطلح بلا قيمة علمية في أيّ نظرية أو سياسة اقتصادية إصلاحية في بلد إسلامي يتمسّك بدينه"[4] ومن ثمّ فإنّه من غير المجدي الاعتماد على هذا النمط من المصطلحات في بناء المعاجم العربية لأنّها لا تتوافق مع مبادئ العقيدة الإسلامية التي تأبى هذا النمط من المعاملات الماليّة . ولكنّ واقع (المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد) يثبت غير ذلك، فقد ذكر واضعوه مجموعة من المصطلحات المتفرّعة عن المصطلح الرئيس (فائدة) (790) وهي: فائدة بسيطة (1815)، فائدة صافية (1338)، فائدة ضائعة (731)، فائدة مركّبة (295) فائدة مهدرة (731)... إلاّ أنّه لم يشر أصلا إلى المصطلح الذي أوردناه سابقا على الرّغم من أنّ كلّ الأنواع التي أدرجها هذا المعجم منبثقة عن هذا الأصل، كما أنّه لم يذكر مصطلح (الرّبا) على

[1] - عبد الرزاق ورقية، التطوّر المصطلحي في الاقتصاد الإسلامي، ص 568.
[2] - عبد الرحمان يسري أحمد، المصطلح الاقتصادي بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي في العصر الحديث (ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية) ظهر المهراز، فاس، معهد الدراسات المصطلحية، 1996، الرباط، مطبعة المعارف الجديدة، ج2، ص799.
[3] - المرجع نفسه، ص 799، 800.
[4] - المرجع نفسه، ص799.

الرّغم من أنّه مصطلح واسع الاستعمال حتى على صعيد اللهجة العامية التي تستعمل هذا المصطلح بشكله ودلالته التراثية، ممّا يؤكّد لنا مرّة أخرى ابتعاده عن واقع الساحة المصطلحية الاقتصادية العربية بكلّ ما تتشبّع به من عقائد توجّه التعاملات الاقتصادية الوجهة الشرعية المثلى.

وفي السياق نفسه، تجدر الإشارة إلى أنّ (معجم الاقتصاد) قد أهمل مصطلحات اقتصادية كثيرة لازالت الساحة العربية تتعامل بها، وأكثر هذه المصطلحات تتصل بمجال الاقتصاد الاسلامي الذي يتمتع بحيّز مفاهيمي ومصطلحي معاصر يتميّز باستقلالية تضع حدودا فاصلة بينه وبين الأنظمة الاقتصادية الوضعية في العالم الغربي، والملاحظ في هذا السياق أنّ (المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد) لم يأخذ هذه الاستقلالية بعين الاعتبار، إذ لم يذكر مصطلحات كثيرة شاعت في الاقتصاد الاسلامي المعاصر لازالت الساحة الاقتصادية المعاصرة تتعامل بها، ومن المصطلحات التي تنتمي إلى هذه الفصيلة، والتي لم نجد لها أثرا في ثنايا المعجم نذكر: "الرّبا الزكاة، القرض الحسن...) وغياب مثل هذه المصطلحات التي لا يمكن إنكار وزنها، وفعاليتها في عالم الاقتصاد العربي في معجم مختصّ شعاره التوحيد المصطلحي، دليل على أنّ هذا النوع من المعاجم العربية لا يعدو أن يكون مجرد معاجم ترجمة تحاول أن تجد مكافئات مصطلحية عربية لمقابلات أجنبية، دون أن ترصد ماهو معمول به بصورة فعلية في عالم الاقتصاد العربي الإسلامي.

المبحث الثالث: استثمار مصطلحات المعجم الموحّد في الكتاب المدرسيّ

المطلب الأوّل: التعريف بالكتاب المدرسي (الاقتصاد والمانجمنت والقانون)

تُعدّ شعبة التسيير والاقتصاد من بين شعب التعليم الثانوي التي ترتكز على المحاور الاقتصادية في مقرّراتها التعليمية والتي يلحتق بها الطلبة في السنة الثانية من التعليم الثانوي بعد اجتياز السنة الأولى التي تضمّ الجذع المشترك (علوم وتكنولوجيا) وتضمّ إلى جانب المواد الرّسمية المقرّرة على باقي شعب التعليم الثانوي (كالرياضيات واللغة العربية واللّغات الأجنبية..) موادا أخرى تدور في المجال الاقتصادي بحيث يدرسها طلبة هذه الشعبة دون غيرهم من الشعب. وتجتمع هذه المواد كلّها رغم اختلاف مساراتها في مقرّر دراسي واحد تحت عنوان واحد مخصّص للمستويين معا أي مستوى السنة الثانية ومستوى السنة الثالثة، ولكنّ كلاّ منهما يتضمنّ مجموعة من الدروس التي تكمّل بعضها.

ويعدّ كتاب (الاقتصاد والمانجمنت) المخصّص للطور الثانوي كتابا أكاديميا سهرت على إعداده وزارة التربية الوطنية، وهو موجّه لتلاميذ المرحلة الثانوية (شعبة التسيير والاقتصاد) بمستوييها الثاني والثالث. وقد أشرف على إعداده مجموعة من الأساتذة (أحمد لهيبات، سعد طبري، محمد الأمين بن الزين...) وهو كما يظهر من عنوان الكتاب ليس مخصّصا لمجال الاقتصاد فقط بل يضمّ إلى جانب مادة الاقتصاد تخصصين آخرين هما: القانون والمانجمنت.

وقد حاول مؤلفو هذا الكتاب أن يقدّموا للمتعلّمين مادة علمية مبسّطة، حيث أشاروا إلى ذلك في مقدّمة الكتاب من خلال قولهم "... أثناء إعدادنا للكتاب تقيّدنا حرفيا بمفردات البرنامج الرسمي المقدّمة من طرف اللّجنة الوطنية للمناهج بوزارة التربية الوطنية في إطار إصلاح المنظومة التربوية، وحاولنا قدر الإمكان مراعاة التبسيط والاختصار دون الإخلال بالمضمون..."[1] وفي ما يلي بيان لأهمّ المفاهيم الاقتصادية المعروضة في كلّ منهما:

1 ـ كتاب الاقتصاد والمانجمنت والقانون (السنة الثانية من التعليم الثانوي): يتكوّن هذا الكتاب من مئة وثلاث وسبعين (173) صفحة، وهو مقسّم ـ كما أسلفنا ـ إلى ثلاثة مجالات مفهومية هي

[1] ـ أحمد لهيبات وآخرون، الاقتصاد والمانجمنت والقانون (شعبة التسيير والاقتصاد)، السنة الثانية من التعليم الثانوي، السنة الدراسية: 2009 – 2010 ، الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، ص2.

(الاقتصاد والقانون والمانجمنت)، حيث خصّص جزؤه الأوّل لمحور الاقتصاد بدءا من الصفحة الثالثة، إلى الصفحة الرابعة والخمسين (3 ــ 54) من أصل مئة وثلاث وسبعين (173) صفحة. وقد قسّم جزء الاقتصاد إلى ثلاثة مجالات مفاهيمية، يتكوّن كلّ منها من مجموعة من الوحدات أو الدروس مرّقمة ترقيما تسلسليا بدءا من المجال المفاهيمي الأوّل وصولا إلى آخر مجال مفاهيمي تضمنّه الكتاب، وذلك على النحو التالي:

*المجال المفاهيمي الأوّل(الميكانيزمات الاقتصادية): ويضمّ ثلاث وحدات هي: النقود، السوق والميكانيزمات الاقتصادية، النظام المصرفي.

*المجال المفاهيمي الثاني (المبادلات الدولية): وتندرج تحته وحدتان هما: التجارة الخارجية الصرف.

*المجال المفاهيمي الثالث (الاختلالات الاقتصادية): وينقسم إلى وحدتين: البطالة والتّضخم.

2- الاقتصاد والمانجمنت والقانون (السنة الثانية من التعليم الثانوي): أشرف على إعداد هذا الكتاب نفس الأساتذة الذين قاموا بإعداد الكتاب المخصّص للسنة الثالثة، وهو كسابقه مقسّم إلى أربعة مجالات مفاهيمية تتفاوت عدد الوحدات المندرجة في كلّ منها، وتقع كلّها في حدود ستّ وسبعين (76) صفحة، وفي ما يلي عرض لعناوين الوحدات المندرجة تحتها:

- المجال المفاهيمي الأوّل (النشاط الاقتصادي): المبادئ الأساسية للنشاط الاقتصادي، الأعوان الاقتصاديون، الدورة الاقتصادية.
- المجال المفاهيمي الثاني (الإنتاج وعوامل الإنتاج): الإنتاج، عوامل الإنتاج وتنسيقها.
- المجال المفاهيمي الثالث (الدخل وتخصيصه): الدخل الوطنيّ، تخصيص الدخل(الاستهلاك الادّخار، الاستثمار.
- المجال المفاهيمي الرابع (المؤسسة الاقتصادية): مدخل إلى المؤسسة الاقتصادية، المؤسسة والتقييس، المؤسسة الاقتصادية والوظيفة التجارية.

يتبيّن لنا انطلاقا من عرض المحاور التعليمية المتعلّقة بمادة الاقتصاد، والمخصّصة لمرحلة التعليم الثانوي (السنة الثانية والسنة الثالثة: شعبة تسيير واقتصاد) أنّ هناك تباين واضح بين البرامج المخصّصة للمستويين، وهذا أمر طبيعي جدّا لأنّ هذه المحاور التعليمية متكاملة فيما

بينها، وهي امتداد لبعضها البعض، وقد انعكس ذلك على عناصر المنظومة المصطلحية التي بنيت على أساسها هذه البرامج التعليمية.

المطلب الثاني: المصطلحات الاقتصادية بين المعجم الموّحد والكتاب المدرسيّ:

بناء على العملية الإحصائية التي اعتمدنا عليها في سياق هذه الدراسة، اتّضح لنا أنّ المصطلحات الاقتصادية الموظّفة في هذه المرحلة التعليمية تنقسم إلى ثلاث أقسام حسب مستوى استعمالها:

ـ مصطلحات مخصّصة للسنة الثانية ثانوي: وعددها مئتان وتسعة وسبعون (279) مصطلحا.

ـ مصطلحات مخصّصة للسنة الثالثة ثانوي: ويبلغ عددها مئة واثنان وستون(162) مصطلحا.

إنّ الهدف الأساسي من هذا الحيّز الذي خصّصناه للبحث في مجال المصطلح الاقتصادي هو محاولة الكشف عن مدى استثمار المقرّرات التعليمية للمصطلحات التي أقرّها (المعجم الموحّد) على اعتبار أنّ المعجم المتخصّص يعدّ من أهم الروافد العلمية التي تدعم الحركة التعليمية. وقد وصلنا إلى جملة من الملاحظات من خلال مقارنتنا للمصطلحات الواردة في الكتاب المدرسي بنظائرها في (المعجم الموحّد) حيث لمسنا بعض الاختلافات المتعلّقة بنوعية المصطلحات المستخدمة في كلّ منهما، وقد حاولنا أن نحصر هذه الملاحظات في ثلاثة محاور أساسية نفصلها في ما يلي:

1-الاختلاف في نوعية المصطلحات المستخدمة في التعبير عن المفهوم الاقتصادي نفسه: وهو ما يؤكّد تواجد ظاهرة التعدّد المصطلحي على الساحة المصطلحية العربية، إذ لمسنا في هذا الموضع اختلافا وتباينا في توظيف المصطلحات الدالّة على نفس المفهوم، ومثال ذلك:

ـ اعتمد المعجم الموّحد على مصطلح: "هرم الأعمار" (1518)، بينما وظّف الكتاب المدرسيّ مصطلحا مغايرا للمصطلح السابق، في موضع التعبير عن الدلالة المصطلحية نفسها، وهو مصطلح "الهرم السكاني."[1] ومن نماذجه أيضا مصطلح "استهلاك جماهيري" (822) الذي اعتمده (المعجم الموحّد) للدلالة على اتّساع رقعة استعمال سلعة معيّنة أو استهلاكها، بينما استخدم الكتاب

[1] - أحمد لهيبات وآخرون، الاقتصاد والقانون والمانجمنت، السنة الثالثة من التعليم الثانوي، ص 780.

المدرسيّ مكافئا أخر هو (استهلاك جماعي)[1] وهو يرتبط بنفس الدلالة المفهومية التي أشار إليها المصطلح السابق.

وقد تصل درجة التباين والاختلاف بين المعجم الموّحد والكتاب المدرسي إلى حدّ الحفاظ على نفس المصطلح الاقتصادي مع تغيير صيغته الصرفية فقط، ومثال ذلك اعتماد (المعجم الموحّد) على مصطلح " إنفاق الحكومة" (780)، في مقابل مصطلح " إنفاق حكومي"[2] الوارد في الكتاب المدرسيّ. ومنه أيضا المرّكب الإضافي " كثافة السكان" (1515) الذي ورد في (المعجم الموحّد) بينما وظّف الكتاب المدرسيّ نمطا تركيبيا مغايرا، يتمثّل في تحويل الصيغة التركيبية نفسها إلى تركيب نعتي بسيط هو "الكثافة السكانية"[3] إذ على الرغم من اختلاف النمطيين التركيبيين إلاّ أنّهما يدلاّن على الدلالة المصطلحية نفسها.

2ـ الاختلاف في توظيف عناصر المصطلح: ونعني بذلك إهمال أحد عناصر التركيبة المصطلحية سواء أكان ذلك على مستوى الكتاب المدرسيّ أو (المعجم الموحّد) ومن نماذج هذه الحالة، توظيف الكتاب المدرسيّ لمصطلح "إعفاء ضريبي"[4] في صورة مصطلح مركّب تركيبا إضافيا بسيطا، في حين اكتفى (المعجم الموحّد) بصدر التركيب فقط، إذ وجدنا المصطلح مذكورا في متن المعجم في صيغة مفردة "إعفاء" (621).

وقد سجلّنا الظاهرة حاضرة بشكل ملحوظ في مجال ذكر المصطلحات الفرعية المنبثقة عن المصطلح الرئيس"رأسمال" بحيث وجدنا اختلافا واضحا في نوعية المصطلحات المعتمدة في كلّ منهما، مع الإشارة إلى أنّ الكتاب المدرسيّ قد اعتمد على صورة خطيّة واحدة له، بحيث أورد هذا المصطلح في صيغة مرّكب إضافي بسيط "رأس المال"[5] بينما يعتمد (معجم الاقتصاد) على نفس هذه الصورة، إضافة إلى صورة ثانية هي الصورة المفردة التي يمثلها المرّكب المزجي "رأسمال" إذ يرفقهما برقم تسلسلي واحد (199)"[6] وقد كان من الممكن الاتفاق على صورة خطّية واحدة لهذا المصطلح تفاديا لتشويش المفاهيم وخلطها، خاصّة وأنّ اختلاف الصورتين الخطيتين لا تأثير له على الدلالة المصطلحية.

[1] - أحمد لهيبات وآخرون، الاقتصاد والقانون والمانجمنت، السنة الثانية من التعليم الثانوي، ص47.
[2] - المرجع نفسه، ص19.
[3] - المرجع نفسه ، ص 30.
[4] - المرجع نفسه، ص 48.
[5] - المرجع نفسه، ص2.
[6] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد، ص24.

وعلى الرّغم من أنّ المرجعين معا اعتمدا على عدد معتبر من المصطلحات الفرعية المنبثقة عن هذا المصطلح والتي تمثل أشكال (رأس المال) حيث ذكر المعجم في هذا السياق ما يقارب ثمانية عشر (18) مصطلحا تندرج كلّها تحت المصطلح السابق، إلاّ أنّه لم يذكر أيّ مصطلح من المصطلحات التي أوردها الكتاب المدرسيّ، والتي لم تتعدّ ستّة (6) مصطلحات، وزيادة على ذلك فإنّ المصطلحات المشتركة بينهما ـ رغم قلّتها ـ فإنّنا سجلّنا تباينا واضحا بينها إذ رغم اتّفاقها من الوجهة المفهومية إلاّ أنّها قد اختلفت فيما بينها من الوجهة اللّغوية، على نحو ما تظهره النماذج المعروضة في الجدول التالي:

المعجم الموحّد	الكتاب المدرسيّ
رأسمال دائر(253)	"رأس المال المتداول"[1]
رأسمال قارّ (306)	" رأسمال ثابت"[2]
رأسمال نقدي (1249)	"رأس المال الماليّ"[3]

ورغم أنّ المعجم الموّحد يعتمد ـ كما أسلفنا ـ على التعدّد المصطلحي في مواضع كثيرة إلاّ أنّه لم يشر في هذا السياق إلى أيّ مصطلح من المصطلحات الواردة في الكتاب المدرسيّ الذي اتخذناه عيّنة للدراسة.

3 – افتقار المعجم الموحّد لكثير من المصطلحات الواردة في الكتاب المدرسيّ: لقد لاحظنا من خلال عودتنا إلى الكتاب المدرسي بشقيّه (الموّجه للسنة الأولى والثانية من التعليم الثانوي: شعبة التسيير والاقتصاد) أنّ هناك نسبة كبيرة من المصطلحات الاقتصادية الواردة فيهما لم يكن لها حضور في ثنايا المعجم، مع التذكير بأنّ (شعبة التسيير والاقتصاد) هي أوّل عتبة في مجال الدراسة المتخصّصة في هذا الفرع التعليمي. ومعنى هذا أنّ جملة المصطلحات الاقتصادية التي ترتكز عليها المفاهيم الاقتصادية الموجّهة إلى هذه المرحلة التعليمية الأوّلية كان على المعجم أن يحيط بها إحاطة كاملة، باعتبار أنّ المعجم المتخصّص عامّة مخصّص لمجموعة من المتخصّصين تجمعهم دائرة اهتمام واحدة، بغضّ النظر عن درجة تخصّصهم.

[1] ـ أحمد لهيبات وآخرون، الاقتصاد والمانجمنت والقانون، السنة الثانية من التعليم الثانوي، ص132.
[2] ـ المرجع نفسه، ص32.
[3] ـ المرجع نفسه، ص24.

وفي المقابل سجّلنا عددا معتبرا من المصطلحات وردت في المعجم الموّحد، ولكنّها لم تذكر في الكتاب المدرسيّ على الرغم من أنّ جزءا مهمّا من هذه المقرّرات الدراسية قد تطرّقت إلى نفس المفاهيم التي يرتبط بها عدد كبير من المصطلحات التي قامت على أساسها مداخل المعجم، من ذلك مثلا أنّ هذا الأخير ذكر عشرة أنواع من العملات منها "عملة أجنبية (719)، عملة أساسية (1027)، عملة صعبة (811)، عملة ضعيفة (1841)... ولكنّ الكتاب المدرسيّ، ونخصّ بالذكر المقرّر الخاصّ بالسنة الثانية قد اقتصر على المصطلح الرئيسي في هذه المجموعة "عملة"[1] دون الإشارة إلى أيّ نوع من أنواعه.

ويمكن الجزم في هذا المقام أنّ هذا لا يعدّ نقيصة تحسب على المقرّرات الدراسية، لأنّه من الطبيعي جدّا أن تكون البرامج المسطّرة لهذه المرحلة التعليمية محصورة في أطر معيّنة، ومن ثمّ تكون مصطلحاتها أيضا محدّدة تماشيا مع المستوى التعليمي الذي خصّصت له، بحكم أنّها مرحلة تعليمية أوّلية في مجال الاقتصاد في حين أنّ مصطلحات المعاجم المتخصصة ـ على وجه التحديد ـ يجب أن تكون أوسع من ذلك، خاصة إذا لم تحدّد هذه المعاجم الفئة العمرية التي توّجه إليها مادتها المصطلحية. أو التخصّص الفرعيّ الذي تهدف إلى تغطية مصطلحاته. ومن ثمّ فإنّ نقص الذخيرة المصطلحية على مستوى معجم متخصّص لم يستطع احتواء مفاهيم ومصطلحات مرحلة تعليمية محدّدة بإطار زمني مضبوط، يعدّ نقيصة تفقد هذا المعجم قيمته العلمية، فقد وصل الأمر إلى افتقار هذا المعجم إلى مصطلحات أساسية يمكن إدراجها في بؤرة المصطلحات التي يعرفها العام والخاصّ والتي وجدناها حاضرة في الكتاب المدرسيّ، ولكنّها غابت غيابا كاملا في صفحات المعجم ومنها(الفواتير، الأسهم، تجار الجملة، تجار التجزئة، وسائل الدفع...).

ومن النقائص التي وقع فيها (المعجم الموحّد) في السياق نفسه، هو إغفال ذكر المصطلح الرئيسي الذي تتفرّع عنه مصطلحات أخرى تتصّل بالمجال المفهومي نفسه (كالأشكال والأنواع وغيرها...) وقد لمسنا هذه الظاهرة في أكثر من موضع، ومن ذلك مثلا ذكره لما يزيد عن خمسة أنواع للادّخار: "ادّخار إجباري (716)، ادّخار عكسي (463)، ادّخار اختياري (2005)... مع إغفاله لذكر المصطلح الأساسي (الادّخار) ومن نماذجها أيضا ذكره لأنواع الثروة: ثروة اسمية

[1] - أحمد لهيبات وآخرون، الاقتصاد والمانجمنت والقانون، السنة الثالثة التعليم الثانوي، ص 40.

(1350)، ثروة وطنية (1308)، ثروة طبيعية (1314)... مع إغفال ذكر المصطلح الرئيسي (ثروة).

وفي مواضع أخرى قد يذكر أنواعا معيّنة تندرج كفروع للمدخل المصطلحي الأصليّ ومنه إيراد بعض أنواع العمل "عمل مرّكب (293)، عمل مستقلّ (1785)، عمل يدويّ من (1142)، ولكنّه يتغاضى في المقابل عن أنواع أساسية وردت في الكتاب المدرسيّ الذي خصّص لتدريس المبادئ الأوليّة في علم الاقتصاد "العمل المهني، العمل القطاعي، العمل الدولي..."[1] وفي ظلّ هذه المعطيات يتبيّن لنا أنّ قلّة الذخيرة المصطلحية في المعجم الموّحد بوصفه معجما متخصّصا دليل على تقصيره لكونه لم يستطع تغطية مساحة مصطلحية محدّدة في مرحلة تعليم أوّلية، وهذا سينقص من القيمة العلمية التي يقدّمها هذا المعجم لتلميذ مبتدئ عادة ما يستعين بهذا النوع من المراجع المتّخصصة لسدّ حاجته العلمية التي يفترض أن تقدّم له بأيسر السبل، وبأكبر قدر من الإفادة.

المطلب الثالث: التعريف المصطلحي بين الكتاب المدرسيّ والمعجم الموحّد:

1ـ أهميّة التعريف المصطلحيّ في بناء المفاهيم الاقتصادية في الكتاب المدرسيّ: يعدّ التعريف جوهر العمل المصطلحيّ، لأنّه يتخذ موقعا رئيسيا بين أقطاب العملية الاصطلاحية (المفهوم المصطلح، التعريف) إذ يعتبر هذا الأخير بناء دلاليا ومفهوميا للمصطلح المعرّف به، فعملية التعريف هدفها تحديد الخصائص الجوهرية والثانوية التي تبنى عليها المفاهيم المتخصّصة والتي تستطيع بفضلها أن تتميّز عن غيرها من المفاهيم التي تقاربها في المجال المعرفي.

ويوجّه التعريف المصطلحيّ في العادة إلى جمهور خاصّ تجمعهم دائرة اختصاص واحدة وقد أشرنا في موضع حديثنا عن خصائص التعريف المصطلحيّ أنّ هذا الأخير يجب أن يخضع لشروط معيّنة. أهمّها أن يكون موّضحا للمفهوم بحيث نحصل في النهاية على تكافؤ بين المصطلح وبين المفهوم المرتبط به، كما بيّنا في الفصل الثالث من هذه الدراسة تجلّيات مقاييس التعريف المصطلحي في (المعجم الموحّد) وسنحاول في هذا المقام أن نكشف مواضع التباين أو الاتّفاق بين التعاريف المصطلحية الواردة فيه، وبين تلك التي تضمنّها الكتاب المدرسيّ، وموازاة مع ذلك

[1] - أحمد لهيبات وآخرون، الاقتصاد والمانجمنت والقانون، السنة الثالثة التعليم الثانوي، ص27.

سنركّز على خصائص هذا النمط التعريفي فيه بوصفه سندا تعليميا لا يمكن الاستغناء عنه في هذه المرحلة التعليمية، ومن ثمّ يجب أن تراعى مقاييس معيّنة في بناء مفاهيمه التي تعرض على المتعلّمين.

2 ـ خصائص التعريف المصطلحي في الكتاب المدرسيّ: يرتكز الكتاب المدرسي على آلية التعريف بشكل واضح، ولذلك فقد حاول أن يلتزم قدر الإمكان بضوابط التعريف المصطلحيّ على النحو المعمول به في الكتب المتخصّصة، ومن هذا المنطلق فقد تبيّن لنا من خلال تصفّح هذه الأنماط التعريفية أنّها تتباين تباينا واضحا مع النماذج التعريفية التي اعتمدها (المعجم الموّحد) والتي كنّا قد بيّنا بعض أنماطها في متنه، وفي مايلي تبيين لأهمّ خصائص التعريف المصطلحي كما تجلّت في مختلف السياقات التعريفية التي ظهرت في الكتاب المدرسيّ:

أ- التعريف المصطلحي في الكتاب المدرسي أكثر إحاطة بالمفهوم من المعجم الموّحد:

يعتبر التعريف المصطلحيّ حجر الأساس الذي تقوم علية المقرّرات التعليمية الموجّهة لمرحلة التعليم الثانوي، لأنّ استعمال المصطلح متوقّف على فهم دلالته المصطلحية بالدرجة الأولى، بدليل أنّ عدد التعاريف المباشرة التي اعتمدها مقرّر السنة الثالثة قد تجاوزت الستين (60) تعريفا، وكان عدد المصطلحات التي ضبطت بالتعريف في المقرّر الخاص بالسنة الثانية هو(ستّة وتسعون: (96) مصطلحا) بينما بلغ مجموع التعاريف التي احتواها المعجم (أربعمائة واثنين وسبعين: 472 تعريفا) من بينها سبعة (07) تعاريف مسّت المصطلحات المعروضة على مستوى المقرّرين معا.

ونشير في هذا السياق إلى أنّ أغلبية التعريفات التي تضمّنتها المقرّرات المدرسية تحتكم إلى المعايير والمقاييس المعمول بها في مجال بناء هذه الأنماط التعريفية المتخصّصة. وللاستدلال على هذا يكفي أن نستعرض بعض النماذج التي وردت في (المعجم الموحّد) والتي تناولها في المقابل الكتاب المدرسيّ لنوضّح أوجه التباين في معالجة التعاريف الاصطلاحية فيهما معا، وفي ما يلي توضيح لذلك:

*تعريف مصطلح (الصرف): يعتمد (المعجم الموحّد) في تعريف هذا المصطلح على نمط التعريف بالخصائص الذي يعد أحد أهمّ أنماط التعريف المصطلحي، ولكنّه ورد مختصرا إلى حدّ الإخلال

بالمفهوم، كما يظهره نصّ التعريف الآتي: "الصرف: تعامل في أوراق مالية ونقدية."[1] والفارق المفهومي واضح إذا ما قورن هذا التعريف بنظيره الذي تضمّنه مقرّر السنة الثانية، والذي استعان بنمط (التعريف بالمثال) لأجل زيادة الإيضاح والإفهام، وقد ورد ذلك على النسق التالي: "يعرّف الصرف بأنّه مبادلة عملة دولة ما مقابل عملة دولة أخرى، مثل مبادلة الدينار الجزائري بالدولار الأمريكي أو غيره من العملات"[2] ومن هنا يتأكّد لنا أنّ الاختصار الذي يكون على حساب تغييب الدلالة المصطلاحية لا تظهر قيمته العلمية لأنّ الباحث لا يجد فيه ما يعينه على تحديد مفهوم المصطلح المراد.

ب ــ خلوّ الكتاب المدرسيّ من مختلف أنماط التعاريف اللّغوية: والتي كان المعجم الموّحد قد ارتكز عليها في متنه معتمدا على مختلف أنماطه (التعريف بالمرادف، التعريف السلبي، التعريف الاشتقاقي...) وهي في مجملها لا تخدم الدلالة المصطلحية، خاصة إذا ارتكز التعريف عليها بمفردها. وهذا ما يفسّر لنا سبب تخليّ للكتاب المدرسيّ عن هذا النمط من التعاريف المعجمية التي لا يصّح ورودها في السياقات المصطلحية المتّخصصة.

وقد يستعين التعريف المصطلحيّ على بعض أنماطها إذا كان في ذلك دعم للمفهوم، على نحو ما وجدناه في التعريف الوحيد الذي اعتمده المقرّر الخاص بالسنة الثانية في موضع التعريف بالأصول اللغوية للمصطلح المعرّب "بنك" إذ ذكرت في سياق ذلك مختلف التطورات الدلالية التي خضعت لها هذه البنية اللّغوية، مع الإشارة إلى أنّ مؤلفيّ الكتاب لم يعوّلوا على التعريفات اللغوية فحسب، وإنّما اعتمدوها كمدخل للتعريف المصطلحي الذي ركّزوا فيه على نمط تعريفي خاصّ هو "التعريف الوظيفي" كما يظهره النموذج التعريفيّ التالي: "أصل كلمة بنك: هي كلمة غير عربيّة مشتّقة من كلمة إيطالية (banco) وتعني المصطبة التي يجلس عليها الصرّافون لتبادل العملات ثمّ بعد ذلك أصبح المقصود بها المنضدة التي يتمّ فوقها عدّ وتبادل العملات، وفي الأخير أصبحت كلمة (بنك) تشير إلى المكان الذي تتمّ فيه المتاجرة بالنقود..."[3] وفي السياق نفسه عمد مؤلفو الكتاب إلى الكشف عن المقابل العربيّ الأصيل لهذا المصطلح، والمتمثّل في مصطلح (مصرف) مرتكزين فيها على التعريف اللغوي فحسب، وهذا نصّه: "أصل كلمة مصرف: هي

[1] - مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد، ص44.
[2] - أحمد لهيبات وآخرون، الاقتصاد والمانجمنت والقانون، السنة الثالثة ثانوي (شعبة التسيير والاقتصاد)، ص40.
[3] - المرجع نفسه، ص25.

الكلمة العربية المقابلة لكلمة بنك، والمصرف هو اسم للمكان الذي يتمّ فيه الصرف، وجمعها مصارف."[1] وهذا التعريف اللّغوي كما يبدو هو تعريف اشتقاقي يساعد المتعلم على إدراك مستويات استعمال هذا المصطلح العربيّ .

وفي نفس الموضع يردف هذين التعريفين اللّغويين بتعريف مصطلحيّ جامع على اعتبار أنّهما مترادفان يحيلان إلى دلالة مصطلحية واحدة، على نحو يظهر الدلالة المعاصرة لهذا المصطلح بطريقة بسيطة وواضحة، كما يبيّنه التعريف التالي: "تعريف البنك (المصرف): هو عبارة عن مؤسّسة هدفها التعامل في النقود، والائتمان حيث تقوم بتجميع النقود الفائضة عن حاجة مختلف الأعوان الاقتصاديين، بغرض إقرارها وفق أسس معيّنة أو استثمارها في أوجه متعدّدة"[2] وبعد استكمال التعريفين شرع مؤلفو الكتاب في التفصيل في أنواع البنوك أو المصارف مع التعريف بها وتبيين خصائصها... بحكم أنّ الوحدة المخصّصة لهذه المفاهيم هي وحدة (النظام المصرفي). بينما نجد في المقابل (المعجم الموّحد) قد أورد في متنه المصطلح العربيّ الأصيل فقط "مصرف" (129)، دون أن يشير أصلا إلى المكافئ المصطلحيّ المعرّب على الرّغم من شهرته وشيوعه كما أنّه اكتفى بذكره فقط دون أن يلحقه بأيّ نوع من أنواع التعاريف.

ج ــ تجنّب التعريف بالمرادف: وهو نوع من أنواع التعاريف اللّغوية التي يُعمد من خلالها إلى ذكر المكافئ الدلالي أو المفهومي للمصطلح المراد التعريف به، وهي ظاهرة كثر ورودها في (المعجم الموحّد) ــ كما أسلفنا ــ بينما لم نلمحها إلاّ نادرا في ثنايا الكتاب المدرسيّ، ضف إلى ذلك أنّها لا ترد مطلقا بمفردها بل تدعم دائما بمختلف أنماط التعريف المصطلحي التي تتّضح بها الدلالة المصطلحية المقصودة، كما يظهر ذلك واضحا في السياق التعريفي التالي: "التضخّم الظاهر(الطليق): هو الذي يظهر بشكل مباشر وجليّ في ارتفاع الأسعار، وينعكس ذلك في ارتفاع الأجور وغيرها من النفقات التي تتميّز بالمرونة، الأمر الذي يؤدّي إلى ارتفاع مختلف المداخيل بصفة عامّة"[3] وإن كانت ظاهرة التعدّد مرفوضة في السياقات العلمية المتخصّصة لأسباب كثيرة كنا قد أشرنا إلى البعض منها في معرض حديثنا عن تجليّات هذه الظاهرة في (المعجم الموحّد) فإنّها قد تصبح في مثل هذه الظروف ضرورية وإلزامية، لأنّ المتعلّم أو الباحث بصفة عامّة يكون

[1] - أحمد لهيبات وآخرون، الاقتصاد والمانجمنت والقانون، السنة الثالثة من التعليم الثانوي(شعبة التسيير والاقتصاد)، ص25.
[2] - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
[3] - المرجع نفسه، ص50.

بحاجة إلى معرفة المكافئات المصطلحية ليتسنى له الاطلاّع عليها في مراجع أخرى، تكون قد استعملت مصطلحات مغايرة لما ورد في مقرّره الدراسي. بدليل أنّ (المعجم الموحّد) ـ على سبيل التمثيل لا الحصر ـ قد اعتمد في معرض ذكره (لأنواع التضّخم) بعض المصطلحات التي تقترب في دلالتها اللّغوية من هذا المصطلح، وتبتعد ابتعادا كليّا عن بعضها البعض من الوجهة المفهومية، ولكن لا يمكن تحديد هذه الدلالة المصطلحية لغير الباحث المتخصّص الذي يكون على دراية بمقابلاتها الأجنبية، خاصّة في ظلّ غياب التعاريف المصطلحية التي تساعده على الإحاطة بالمفهوم المقصود.

وتظهر هذه الحالة واضحة في ذكر أنواع التضخم ـ كما أشرنا سلفا ـ ومنها: "تضخّم جامح (2039)، تضّخم متفش (840)، بينما لم يذكر المعجم المكافئين المصطلحيّين اللّذين أشار إليهما الكتاب المدرسيّ وهو "تضخم ظاهر (طليق)"[1] ممّا يوسّع بؤرة التعدّد المصطلحي أكثر ويساعد على توسيع الفجوة بين ما تقدّمه الهيئات اللغوية العربية من مصطلحات، وبين ماهو معمول به بصورة فعليّة في المؤسسات التعليمية.

3 ــ ظاهرة التعدّد المصطلحي في الكتاب المدرسيّ: ونعني بظاهرة التعدّد المصطلحي ـ كما أسلفنا ـ إيراد مرادفات المصطلح الواحد التي تقترب دلاليا ومفهوميا من دلالة المصطلح الأصليّ وهي ظاهرة طبعت المصطلحات العربية بحيث أصبحت سمة للمصطلح العربيّ المتعلّق بكلّ التخصّصات العلمية والمعرفية التي طالتها حركة الترجمة والتعريب، وقد كانت بارزة بشكل واضح في (المعجم الموحّد للاقتصاد) متّخذة أشكالا متعدّدة كنا قد أشرنا إلى بعض مظاهرها في حديثنا عن تجليات هذه الظاهرة في ثنايا المعجم. وهي حالة سلبية لا يصّح ورودها في السياقات العلمية المتّخصصة لأنّها مدعاة للتشويش والاضطراب، مع التذكير بأنّ عدد المصطلحات التي خضعت لظاهرة التعدّد المصطلحيّ في (المعجم الموحّد) قد بلغت مئتين وثلاثة وخمسين (253) مصطلحا من أصل (ألفين وتسعة وثلاثين مصطلحا) (2039) شكّل مجموع مداخل المعجم.

وفي المقابل لاحظنا أنّ الكتاب المدرسيّ قد اعتمد بدوره على هذه الظاهرة، ولكن بنسبة أقلّ بكثير من تلك المعتمدة من قبل مؤلفيّ المعجم، إذ ذكرت في ثنايا الكتابين معا بعض المصطلحات مرفوقة بمرادفاتها، ولكنّها لم تتعدّ المرادف الواحد في كلّ الحالات التي انطبق عليها هذا المبدأ،

[1] - أحمد لهيبات وآخرون، الاقتصاد والمانجمنت والقانون، السنة الثالثة من التعليم الثانوي(شعبة التسيير والاقتصاد)، ص25.

فمن أصل (مئتين وتسعة وسبعين) مصطلحا ورد في كتاب السنة الثالثة تمّ ذكر اثنين وعشرين (22) مصطلحا مرفوقا بمرادفه، ومن نماذجها: نقود قانونية: إلزامية"[1] ـ " الصكوك: الشيكات"[2]

والأمر نفسه ينطبق على الكتاب المخصّص للسنة الثانية بحيث بلغ عدد المصطلحات التي خضعت لظاهرة التعدّد المصطلحي خمسة عشر(15) مصطلحا من أصل مئة واثنين وستين(162) مصطلحا، ومنها:" رأس المال التقني (العيني)"[3] ـ "الديموغرافيا: علم السكان"[4]

وهي نسبة تظهر مقدار التفاوت الحاصل في مجال تعدّد المصطلح العلمي بين المعجم الموّحد وبين الكتاب المدرسيّ الذي يمثّل الصورة الحقيقية للاستعمال الفعليّ لعناصر المنظومة المصطلحية على الصعيد التطبيقي، بحيث أن تناقص نسبة المتعدّدات المصطلحية في هذا الأخير يكشف لنا أنّ المصطلح قد يعيش في بؤرة تعدّد مصطلحيّ على المستوى النظري (أي في متن الكتب والمعاجم) ولكنّه إذا نزل حيّز التطبيق فمن النادر جدّا أن تتعايش هذه المترادفات المصطلحية في حيّز واحد، بدليل أنّ الساحة التعليمية قد استغنت عنها بشكل واضح في متن المقرّرات الدراسية الموجّهة إلى مختلف المراحل التعليمية خاصّة المراحل الأولى، لما لها من تأثير سلبيّ واضح في عرقلة وصول المعرفة إلى المتّعلمين في صورة واضحة دون خلط أو تشويش، مع الإشارة إلى أنّ أغلبية المصطلحات التي ذُكرت مرادفاتها في متن الكتاب المدرسي لم ترد في (المعجم الموحّد).

وهو دليل آخر يثبت القطيعة الحصيلة بين ماتقدّمه المؤسسات المصطلحية واللّغوية العربية من أعمال مصطلحية، وما هو حاصل بصورة فعليّة على مستوى الأرضية التعليمية التي لا يمكنها بأيّ حال من الأحوال أن تستغني عن المعاجم المصطلحية المتخصّصة باعتبارها من أهمّ روافد الحركة العلمية في مختلف المجالات المعرفية المتّعلقة بمختلف الأطوار التعليمية.

[1] - أحمد لهيبات، الاقتصاد والمانجمنت والقانون، السنة الثالثة من التعليم الثانوي (شعبة التسيير والاقتصاد)، ص7.
[2] - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
[3] - أحمد لهيبات وآخرون، الاقتصاد والمانجمنت والقانون، السنة الثانية من التعليم الثانوي. ص32.
[4] - المرجع نفسه. ص 28.

خلاصة: يعدّ (المعجم الموحّد للاقتصاد) واحدا من المعاجم الاصطلاحية التي تنتمي إلى سلسلة (المعاجم الموحّدة) التي يسهر على إعدادها (مكتب تنسيق التعريب) والتي أخضعها في مجموعها إلى منهجية معجمية موّحدة، ومن ثمّ وبالرغم من أنّ هذا المعجم الذي اتّخذناه عينة للدراسة لم يكن له نصيب بشكل مباشر في الدراسات التحليلية التقويمية التي أعدّها أصحابها بغية توجيه الأعمال المصطلحية التي أنجزها المكتب وتقويمها، إلاّ أنّنا وجدنا ملامحها حاضرة في سياق الدراسة التحليلية التي حاولنا أن نتبيّن من خلالها مبادئ المنهجية المتّبعة من قبل المكتب في هذا السياق.

وتتجسد هذه المنهجية في البدء في نظام تصنيف المداخل المصطلحية بالاعتماد على الترتيب الألفبائي، والذي اعتبره بعض الدارسين خطوة ايجابية تسهّل عملية البحث عن المصطلحات المرادة بينما عدّه آخرون نظاما مخالفا للطبيعة الاشتقاقية التي ترتكز عليها البنية العربية.

وفي سياق آخر يعتمد (معجم الاقتصاد) بوصفه معجما اصطلاحيا على أنظمة التعريف المصطلحيّ في عرض مداخله، إلاّ أنّ هذه التعاريف التي وظّفها في متنه لا يرقى معظمها إلى درجة التعريف المصطلحي البنّاء، بحيث كانت أقرب إلى التعاريف اللغوية العامّة منها إلى التعاريف المفهومية، لأنّها لم تلتزم بضوابط التعاريف المتخصّصة التي ترتكز على الوجهة المفهومية أكثر من تركيزها على الجانب اللّغوي الشكلي.

وقد تبيّن لنا من خلال دراستنا التحليلية للعينة أنّ المعجم قد وظّف كلّ الآليات التوليدية التي يسمح بها النظام العربي في هذا المجال مستبعدا آليتي النحت والتعريب إلاّ ما فرضته الحاجة التعبيرية الملّحة، ولهذا فقد التزم التزاما صارما بمبادئ الندوة المصطلحية التي سطّر مبادئها، وإن لم يتقيّد بكلّ ضوابطها في مجال إخضاع المعرّبات إلى المعايير والقوانين العربية.

وفي محاولة منّا للكشف عن القيمة العلمية (لمعجم الاقتصاد) أخضعناه لبعض المعطيات التحليلية التي قُيّمت من خلالها سلسلة (المعاجم الموحّدة) والتي وجدنا- كما أشرنا سلفا - أنّ معظمها كان لها أثر واضح في هذا المعجم، حيث تتجلّى أهمّها في النقائص المنهجية المتعلّقة بالترجمة المصطلحية، وعلى رأسها كثرة الاعتماد على ظاهرة التعدّد أو الترادف في توفير المقابلات العربية، إضافة إلى توظيف مصطلح واحد في ترجمة مصطلحات أجنبية مختلفة.

وقد تبيّن لنا من خلال دراسة استقرائية لمجموع المصطلحات التي وردت في الكتاب المدرسيّ المخصّص لشعبة التسيير والاقتصاد (السنة الثانية والثالثة من التعليم الثانوي) أنّ هناك تباين واضح بين ما تضمّنه المعجم، وبين ماهو معمول به على أرض الواقع أي على الساحة التعليمية سواء ما تعلّق بأنواع المصطلحات الموظّفة فيهما، أو عددها أو حتّى في الصيغ المصطلحية التي تعرض بها ، كما بحثنا في سياق آخر عن تجليات ظاهرة التعدّد المصطلحي في المتنين معا فاتّضح لنا أنّ هذه الظاهرة أكثر شيوعا واستفحالا في (المعجم الموحّد) أكثر من الكتاب المدرسيّ والذي على الرّغم من اعتماده على هذه الظاهرة في بعض المواضع إلا أنّها لم تكن شائعة في صفحاته، إلاّ بالقدر الذي يعين على توضيح المصطلح، أو تزويد المتعلم بالمكافئات المصطلحية التي يمكن أن يواجهها في مختلف المعاجم أو المراجع المتخصّصة التي يستعين بها في دراسته.

وزيادة على ماسبق بحثنا في مجال الأنماط التعريفية التي اعتمدها الكتاب المدرسيّ لكون هذه التعاريف تعتبر الركيزة المحورية التي تقوم عليها جملة المفاهيم الاقتصادية المعروضة في ثناياه، وقد حاولنا من خلالها الكشف عن أوجه الاختلاف والتباين بين ما أورده هذا الأخير من تعريفات مصطلحية، وبين التعريفات التي اعتمدها (المعجم الموحّد) والتي غابت في معظمها المقاييس المفهومية التي يجب أن تبنى عليها التعاريف المتخصّصة، بينما نجد الكتاب المدرسيّ قد استبعد السياقات التعريفية المعجمية التي لا تخدم الدلالة المصطلحية وأهمّها (التعريف الاشتقاقي التعريف السلبي..) مع أنّه وجدت حالات نادرة اعتمد من خلالها على هذه الأنماط التعريفية ولكنّه لم يقتصر عليها بل اعتمدها كمدخل للتعاريف المصطلحية التي قدّمت بلغة واضحة وبسيطة تتناسب مع المرحلة العمرية التي وجّهت إليها هذه المقرّرات الدراسية، مقارنة مع تعاريف (المعجم الموحّد) التي كانت أغلبيتها قاصرة عن الإحاطة بالدلالة المصطلحية.

وعلى الرّغم من كلّ هذه النقائص تبقى سلسلة (المعاجم الموحّدة) خطوة رائدة تحتاج إلى دعم وتوجيه لأجل تحسين مردودية العمل المصطلحي العربيّ على الصعيدين النظري والتطبيقي.

خاتمة

خاتمة: بعد تقصّي خلفيات هذه الدراسة التي كانت محاولة للكشف عن واقع المصطلح الاقتصادي في طيّات (المعجم الموحّد للاقتصاد)، بوصفه معجما متخصّصا صادرا عن هيئة لغوية شعارها التوحيد وبعد الولوج إلى غياهب القضية الاصطلاحية، وصلنا إلى بعض النتائج أهمّها:

ـ تعتمد اللغة الإنسانية مسارات مختلفة منها ما يخدم حاجتها التواصلية اليومية، ومنها ما يتعلّق بالجانب الوجداني العاطفي، ومنها ما يرتبط بالحاجة التعبيرية المعرفية، ولها في كلّ مسار من هذه المسارات خصائص وأنماط أسلوبية تميّزها عن بعضها البعض. ومن أهمّ أشكال التواصل البشري ما يعرف بالتعاملات الاقتصادية التي تحتاج إلى تأطير لغوي، يصل إلى أبعد من مجرّد قضاء الحاجة الاقتصادية بين أطراف الجماعة اللّغوية، إذ يتعلّق إلى جانب ذلك ببناء المعرفة الاقتصادية بما تحتويه من رؤى ونظريات وأفكار، هدفها تحسين النشاط الاقتصادي وتأطيره.

ـ تعدّ اللّغة الاقتصادية ضربا لغويا متخصّصا تنعكس فيه العلاقة التفاعلية المباشرة بين اللّغة والاقتصاد، إذ بقدر ما تعدّ اللغة وسيط التعاملات المالية والاقتصادية، بقدر ما يعمل الاقتصاد على الرفع من قيمة اللغة بحيث تصبح حاملة لقيمة سوقية، كونها تعتبر أداة استثمار بالدرجة الأولى وخاصّة في ظلّ المفاهيم الاقتصادية المعاصرة التي ترى أنّ القيمة الحقيقية للّغة لا تتجسّد في طبيعتها الماديّة، وإنّما الذي يمنحها هذه القيمة هو مدى قدرتها وطواعيتها على سدّ الاحتياجات الوظيفية لمستعمليها.

ـ تعتمد اللّغة الاقتصادية على أسس جوهرية تؤهلّها لأن تشكّل بذاتها قطاعا لغويا متخصّصا ومتعدّد الفروع، بالنظر إلى أنّ علم الاقتصاد هو علم ذو طابع اجتماعي يقترب في بعض مناحيه من خصائص العلوم الرياضية الدقيقة، وهذا ما يفسّر لنا سبب اعتماد بعض تخصّصاته الفرعية على ما يعرف (باللّغة الصورية) بما تحتويه من رموز وأرقام و بيانات ...

ـ ترتكز المفاهيم الاقتصادية في بعض مناحيها على الطبيعة النظريّة المجرّدة، ولذلك يوظّف الاقتصاديون في عرضها لغة الوصف النظري الذي تظهر فيه بعض خصائص اللغة العادية، والأدبية وفي مقدّمتها الصور البيانية كالاستعارة والكناية، وغيرها من البنى التعبيرية التي تساعدها على تحطيم روتين اللّغة المتخصّصة.

ـ يعتبر الجهاز المصطلحيّ من أهمّ المقوّمات التي تتأسّس عليها لغة الاقتصاد فقيمته يستمدّها من قيمة اللغة التي يعمل في حيّزها. وفي هذا الإطار تسخّر اللغة العربية على غرار باقي اللغات الإنسانية أرصدة مصطلحية تسعى من خلالها لتلبية حاجتها التعبيرية في المجال الاقتصادي، والتي تظهر في صيغة معاجم متخصّصة تسهر على إعدادها مؤسّسات عربية تنشط في هذا الميدان.

من خلال محاولة تقصّي واقع هذا المصطلح في واحد من المعاجم العربية التي تصدر عن (مكتب تنسيق التعريب) كهيئة لغوية رسمية شعارها التنميط والتوحيد خرجنا بجملة من الملاحظات نلخّصها فيما يلي:

ـ يعدّ (المعجم الموحّد للاقتصاد) واحدا من سلسلة (المعاجم الموحّدة) التي يصدرها (مكتب تنسيق التعريب) وبالتّالي فهو يخضع إلى الضوابط المنهجية التي تقوم عليها الصناعة المعجمية المتخصّصة، وقد مرّ بمحطات كثيرة قبل وصوله إلى مرحلة الطابع النهائي، بعد أن تمّت المصادقة عليه في أحد المؤتمرات التعريبية التي يعقدها المكتب بصفة دورية.

ـ يعتمد (المعجم الموحّد للاقتصاد) على نظام (الترتيب الألفبائي) في عرض مداخله المصطلحية وهو منهج تعوّل عليه المعاجم المتخصّصة بشكل كبير لكونه ييسّر عملية البحث، كما أنّه لا يشكّل خطرا على النظام اللغوي العربي، باعتبار أنّ المصطلحات العلمية معظمها وارد في قوالب اسمية قلّما نجدها تنتمي إلى عائلة لغوية واحدة، ممّا يعني أنّ الترتيب الألفبائي هو الأنسب لعرضها، مع الإشارة إلى أنّ المكتب قد اعتمد على هذا النمط التصنيفي في موضع الفهرس العربيّ، ولكنّه أُهمل في متن المعجم إذ ارتكز فيه على ترتيب المداخل الانجليزية فقط متبوعة بمقابلاتها العربية والفرنسية دون ترتيب.

ـ يوظّف (المعجم الموحّد للاقتصاد) بعض أنماط التعريف المصطلحي في عرض وحداته المصطلحية ولكنّه لا يلتزم بضوابطه المنهجية في كلّ التعاريف التي تضمنّها، إذ كثيرا ما يورد المصطلحات بدون تعريف، أو قد يرفقها بتعليقات وتعاريف لغوية بسيطة لا ترقى إلى مستوى التعاريف المصطلحية الضابطة للمفاهيم العلمية المتخصّصة.

ـ اعتمد (المعجم الموحّد) على أغلبية الآليات التوليدية التي تتيحها إمكانات اللّغة العربية في مجال توليد المصطلح الاقتصادي، مركّزا بشكل خاص على ظاهرة الاشتقاق والتركيب والمجاز، ومغفلا في سياق ذلك النحت والتعريب إلاّ ما استدعته الضرورة الملحّة.

ـ لم يلتزم (المعجم الموحّد للاقتصاد) التزاما صارما بالمعايير والأسس التي سطّرتها ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العربية، خاصّة في مجال التعامل مع المعرّبات الاقتصادية التي عمل على إخضاعها للنظام العربي، مع أنّه حاول قدر الإمكان أن لا يخرج عن الأطر والمبادئ الصوتية التي يبنى عليها النظام الصوتي العربي في مجال تعريب الصوامت والصوائت الأجنبية.

ـ وقع المعجم في هفوات منهجية تتعلّق بقضية الترجمة المصطلحية، وعلى رأسها كثرة اعتماد ظاهرة الترادف والتعدّد المصطلحي في موقع توفير المقابلات العربية المناسبة، إضافة إلى اعتماد المداخل العربية نفسها في ترجمة مصطلحات فرنسية وانجليزية مختلفة.

ـ ومن ناحية أخرى تظهر من خلال (المعجم الموحّد) أنماط مصطلحية كثيرة تكشف علاقة علم الاقتصاد بمختلف التخصّصات العلمية، بحيث تتفرّع المصطلحات الموظّفة فيه إلى ثلاثة فروع أساسية أوّلها مصطلحات شديدة التخصّص لا نجدها في غير هذا المجال، ومنها مصطلحات استقاها من تخصّصات أخرى، بعضها وظّفها بحمولتها المفهومية الأصلية، وبعضها وجهّها وجهة اقتصادية محضة.

ـ إنّ (المعجم الموحّد) بوصفه معجما متخصّصا في مجال الاقتصاد، يدخل في اهتمام الدائرة التعليمية، ومن ثمّ فإنّه يجب أن يتكفّل بتغطية أكبر عدد ممكن من المصطلحات التي يرتكز عليها هذا التخصّص، مع الإشارة إلى تفاوتها كمّا وكيفا من مرجلة تعليمية إلى أخرى، ولكنّ الواقع التعليمي يثبت أنّ هذا المعجم يبتعد ابتعادا كبيرا عن هذا المجال، بحيث لا يمكنه أن يقدّم لطالب مبتدئ في المرحلة الثانوية أيّ فائدة لأنّه ــ كما أسلفنا ـ لم يلتزم بمعايير المنهجية المعجمية المتخصّصة في هذا المجال.

وبالرّغم من كلّ الهفوات والنقائص التي وقع فيها الساهرون على إعداد هذا المعجم، وغيره من المعاجم الموّحدة، إلاّ أنّ كلّ هذا لا ينقص من قيمتها العلمية، فهي تقدّم دعما لا يمكن تناسيه والتغافل عنه للمشتغلين بالميدان، من باحثين وطلبة وغيرهم... ومع كلّ ذلك فهو يحتاج إلى متابعة وتجديد دائمين لأجل الرفع من مستواه وتحسين مروديته للارتقاء بالبحث المصطلحيّ العربيّ إلى المستوى العالمي. ومن هذا المنطلق يمكن الخروج بجملة من التوصيات التي خلصنا إليها بعد هذه الدراسة والتي نجملها في ما يلي:

ـ وجوب إخضاع سلسلة (المعاجم الموحّدة) ـ باعتبارها تنتمي إلى دائرة المعاجم المتخصّصة ــ لمنهجية عمل مضبوطة، يحتكم فيها الواضعون إلى ضوابط العمل المعجميّ، ونخص بالذكر قضية التعريف المصطلحي، تفاديا لإمكانية الوقوع في الخلط والاضطراب.

ـ إلزامية العودة إلى أرضية مصطلحية نابعة من الواقع العربيّ، وذلك باستقراء ماهو حاضر على الصعيد التعليمي العربيّ، ومحاولة الإحاطة ولو بالنزر اليسير من المصطلحات المعمول بها على هذه الأرضية، على اعتبار أنّ قطاع التعليم هو من أكثر القطاعات اهتماما بهذا المجال.

ـ التقيّد بالضوابط والمعايير التي تقنّن عملية توليد المصطلحات في اللّغة العربية، والابتعاد ما أمكن عن الوسائل التوليدية الغريبة عن النظام العربيّ، وهو مبدأ التزم به (مكتب تنسيق التعريب) التزاما صارما، إذ اعتمد في بناء مصطلحاته على آليتي الاشتقاق والتركيب والمجاز، في حين نجده في سياق آخر يهمل آليات توليدية أخرى وعلى رأسها النحت والتعريب، إلاّ أنّ شدّة التشبّث ببعض المصطلحات العربية الأصيلة التي شاعت نظائرها المعرّبة في لغة الاقتصاد، قد يوقع هذه السلسلة المعجمية في ما يعرف (بالإنفراد المصطلحي) الذي من شأنه أن يخلق جوّا من التشتت والبلبلة، وذلك مهما كانت المبرّرات العلمية واللغوية التي تؤطّر العملية المصطلحية التي لا يمكن أن تصمد قوانينها في وجه شيوع المصطلح على ألسنة ذوي الاختصاص وغيرهم.

ـ الابتعاد ما أمكن عن ظاهرة التعدّد المصطلحيّ التي تؤدّي إلى تشتّت المصطلحات، وتعرقل مسارات توحيدها.

ـ الحرص على تحيين المواد المصطلحية لأنّ وتيرة الحركية العلمية لا تقف عند حدّ معيّن، ومحاولة التنسيق المستمر بين (مكتب تنسيق التعريب)، ووزارات التربية الوطنية في مختلف الدول العربية في سبيل توحيد استعمال المصطلحات في مختلف التخّصصات العلمية والمعرفية. على أن تتمّ المراجعة الدورية للمعاجم المصطلحية من فترة زمنية لأخرى، تماشيا مع درجة التطوّرات التي تشهدها هذه العلوم والمعارف.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصـــــــــادر والمراجـــــــــــــع:

أوّلا: القرآن الكريم (رواية الإمام ورش عن نافع)

ثانيا: المعاجم:

1) ابتسام، القزم: **المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري**، دط، دت، البليدة، الجزائر، قصر الكتاب.
2) أبو الحسين أحمد، ابن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، تح: عبد السلام محمد هارون، دط، دت د م ن، دار الفكر.
3) أبو الفضل جمال الدين، ابن منظور: **لسان العرب**، دط، دت، بيروت، دار صادر.
4) أبو القاسم، الزمخشري: **أساس البلاغة**، تح: محمد باسل عيون السدّ، ط1، 1988، بيروت دار الكتب العلمية، ج2.
5) أبو يعقوب، السّكاكي: **مفتاح العلوم**، ضبطه، وكتب هوامشه: نعيم زرزور، ط2، 1987 بيروت، دار الكتب العلمية.
6) أحمد الشرباصي، **المعجم الاقتصادي الإسلامي**، دط، 1981، د م ن، دار الجيل.
7) بوعلام بن حمودة وآخرون، **المفتاح (فرنسي، عربي)**، دت، دط، د م ن.
8) جمال عبد الناصر، **المعجم الاقتصادي**، ط1، 2006، د م ن، دار أسامة للنشر والتوزيع.
9) خليل أحمد خليل، **معجم المصطلحات الاقتصادية (عربي، فرنسي، انجليزي)**، دط، 1976 لبنان، دار الفكر اللبناني.
10) سميح، سعود: **الموسوعة الاقتصادية مع ملاحق لأهمّ الاتّفاقيات الاقتصادية العربية** ط1، 2008، الأردن، دار الشروق، ج1.
11) صبحي حموي، وآخرون: **المنجد في اللّغة العربية المعاصرة**، ط1، 2000، بيروت، دار المشرق.
12) عبد الرحمان، بدوي: **موسوعة الفلسفة**، دط، دت، د م ن، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر.
13) عبد العزيز فهمي، هيكل: **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**، دط، 1976 لبنان، دار النهضة العربية.
14) عليّ بن محمد الشريف، الجرجاني: **معجم التعريفات**، تح: محمد صديق المنشاوي، دط دت، القاهرة، دار الفضيلة.
15) قسم الأبحاث والدراسات، **موسوعة المصطلحات المستخدمة في الجمارك والمحاسبة والتجارة**، منتدى الأعمال الفلسطيني، لندن، بريطانيا (مطبوعة).
16) مجمع اللّغة العربية، **المعجم الوجيز**، دط، 1980، مصر، دار الهندسة.
17) مجمع اللّغة العربية بالقاهرة، **المعجم الوسيط**، ط4، 2004، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية.
18) محمد بشير، عليّة، **القاموس الاقتصادي (عربي، فرنسي، انجليزي، ألماني)**، ط1 1985، بيروت، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر.

19) محمد بن أبي بكر، الرّازي: **مختار الصّحاح**، دط، 1986، بيروت، مكتبة لبنان.
20) محمد عليّ، التهانوي: **موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون**، تح: عليّ دحروج ط1996،1 لبنان، مكتبة لبنان ناشرون، ج1.
21) محمد، عمارة: **قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية**، ط1، 1993 القاهرة، دار الشروق.
22) محمد مرتضى، الزبيدي: **تاج العروس من جواهر القاموس**، تح: عبد الكريم العزباوي دط، 1990، الكويت، ج 6.
23) المنظّمة العربية للترجمة والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، **المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد (انجليزي، فرنسي عربي)**، سلسلة المعاجم الموّحدة (رقم 18)، دط 2000، الدار البيضاء، المغرب.
24) نزيه حمّاد، **معجم المصطلحات الاقتصادية المالية في لغة الفقهاء**، ط1، 2008، دمشق دار القلم. .

ثالثا: الكتب العربية:

25) إبراهيم الحاج يوسف، **دور مجامع اللّغة العربية في التعريب**، ط1، 2000، طرابلس منشورات كليّة الدعوة الإسلامية.
26) إبراهيم، السامرائي: **في المصطلح الإسلامي**، ط1، 1990، بيروت، دار الحداثة.
27) إبراهيم، أنيس: **طرق تنمية الألفاظ**، دط، 1967، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية.
28) ..... : **من أسرار اللغة**، مطبعة الأنجلو المصرية، القاهرة، دط، 1966.
29) إبراهيم، بن مراد: **المصطلح الأعجمي في كتب الطبّ والصيدلة العربية (بحث نموذجي في أصوله ومنزلته ومواقف العلماء منه)**، دار الغرب الإسلامي، د م ن، دط دت، ج1.
30) ..... : **المعجم العلمي العربي المختّص حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري**، ط1، 1993، لبنان، دار الغرب الإسلامي
31) ..... : **دراسات في المعجم العربي**، ط1، 1987، لبنان، دار الغرب الإسلامي
32) إبراهيم جواد، كاظم: **الأرقام القياسية ومنهجية تطبيقها في الأنشطة الاقتصادية (العراق نموذجا)**، دط، اكتوبر 2011، العراق، جامعة ديالي، مديرية البحث والتطوير والمتابعة.
33) ابن حويلي ميدني، **المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني**، دط، 2010 الجزائر، دار هومة.
34) أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، الشاطبي: **الموافقات**، تح: عبد الله درّار، ط2، دت بيروت، دار المعرفة.
35) أبو الفتح عثمان، ابن جنيّ، **الخصائص**، تح: محمد علي النجار، دط، دت، د م، دار الكتب المصرية، ج2.
36) أبو بشر عمرو بن عثمان، بن قنبر(سيباويه)، **الكتاب**، تح: عبد السلام محمد هارون ط2، 1982، القاهرة، مكتبة الخانجي، ج4.

أبو هلال العسكري، **الفروق اللّغوية**، تح: محمد إبراهيم سليم، دط، دت، القاهرة، دار العلم والثقافة.

37) أحمد الأخضر، غزال: **المنهجية العامّة للتعريب المواكب**، دط، يناير 1997، الرباط معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.

38) أحمد بريسول، وخالد الأشهب: **البنية الدلالية والمعرفية للمصطلح المولّد، وتمثيلها في قواعد المعطيات والمعارف** (أعمال ندوة المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية)، دط، مارس 2000، المغرب، مكناس، كليّة الآداب والعلوم الاجتماعية.

39) أحمد شفيق، الخطيب: **من قضايا المعجمية العربية المعاصرة (وقائع ندوة مائوية)**، ط1 1987، جمعية المعجمية العربية بتونس (وقائع ندوة مائوية).

40) أحمد عبد الرحمان، يسري: **علم الاقتصاد الإسلامي**، دط، 1988، الإسكندرية، دار الجامعة المصرية.

41) **..... : المصطلح الاقتصادي بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي في العصر الحديث** (ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية)، دط، 1996 المغرب، ظهر المهراز، فاس، معهد الدراسات المصطلحية، مطبعة المعارف الجديدة، ج2.

42) أحمد لهيبات وآخرون، **الاقتصاد والمانجمنت والقانون (شعبة التسيير والاقتصاد)**، السنة الثانية من التعليم الثانوي، السنة الدراسة: 2009-2010، الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية.

43) أحمد مختار، عمر: **البحث اللّغوي عند العرب، مع دراسة لقضية التأثير والتأثر**، ط6 1988، القاهرة، عالم الكتب.

44) ..... : **صناعة المعجم الحديث**، دط، 1998، القاهرة، عالم الكتب.

45) أحمد، مطلوب: **بحوث مصطلحية**، دط، 2006، العراق، منشورات المجمع العلمي.

46) أحمد ممدوح، خسارة: **التعريب والتنمية اللّغوية**، ط1، 1994، دمشق، مطبعة الأهالي.

47) أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحيّة والطبية: **علم المصطلح لطلبة العلوم الصحيّة والطبيّة (الكتاب الطبيّ الجامعي)**، البرنامج العربي لمنظّمة الصحّة العالمية، 2005.

48) الأمير مصطفى، الشهابي: **المصطلحات العلمية في اللّغة العربية في القديم والحديث** ط2، 1965، القاهرة، معهد الدراسات العربية العالية.

49) الحبيب، الجنحاني: **العربية والتيارات الفكرية المعاصرة** (تنمية اللغة العربية في العصر الحديث)، دط، 1987، تونس، منشورات وزارة الثقافة.

50) الشاهد، البوشيخي: **عملية الاصطلاح (قضايا ومناهج)**، منهجية العمل الاصطلاحي (يوم دراسي)، نوفمبر 2008، الرباط، جامعة محمد الخامس السويسي، منشورات معهد الدراسات والأبحاث.

51) ..... : **مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيين للجاحظ** ط1، 1982، بيروت، دار الآفاق الجديدة.

52) ..... : **نظرات في المصطلح والمنهج**، دراسات مصطلحية (2)، معهد الدراسات المصطلحية، المغرب، دط، دت.

53) أماني، موسى أحمد: **التحليل الإحصائي للبيانات**، ط1، مارس 2007، جامعة القاهرة، كليّة الهندسة، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث.

54) أمينة، فنان: **من قضايا توليد المصطلح** (أعمال ندوة قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية)، مارس 2000، المغرب، مكناس، جامعة مولى إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

55) جميل، الملائكة: **المصطلح العلمي ووحدة الفكر** (اللّغة العربية والوعي القومي)، ط1 أفريل 1984، معهد البحوث والدراسات الصوتية.

56) ..... : **تعريب المصطلحات الهندسية** (الموسم الثقافي الثامن)، 1990 منشورات مجمع عمان.

57) جون كينيت، جالبريت: **تاريخ الفقه الاقتصادي**، تر: أحمد فؤاد بلبع، (سلسلة عالم المعرفة) سبتمبر 2000، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

58) الجيلالي، حلاّم: **تقنيات التعريف بالمعاجم العربية المعاصرة**، دمشق، 1999، إتّحاد الكتاب العرب.

59) حامد صدقي، قنيبي: **مباحث في علم الدلالة والمصطلح**، دط، دت، الأردن، دار ابن الجوزي.

60) حبيبة، مسعودي طاهر: **قراءة جديدة للمصطلح في التراث النقدي العربي من العصر الجاهلي إلى القرن الثالث الهجري**، ط1، 2008، القاهرة، مكتبة وهبة.

61) حسن، ظاظا: **كلام العرب من قضايا اللّغة العربية**، دط، 1975، القاهرة، دار المعارف.

62) حسن، لحساسنة: **دور الترجمة في تطوير البحث العلمي في الاقتصاد** (المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي)، أفريل 2008، جامعة الملك عبد العزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي.

63) الحسين بن أحمد بن خالويه، **ليس في كلام العرب**، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، ط2 1979، مكّة المكرّمة.

64) الحسين، كنوان: **أهميّة الصيغ الصرفية في توحيد الاستعمال الاصطلاحي والربط المعرفي بين العلوم** (أعمال ندوة قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية)، مارس 2000 المغرب، مكناس.

65) حلمي، خليل: **المولّد في اللغة (دراسة في نموّ اللّغة العربية وتطوّرها بعد الإسلام)**، دار النهضة العربية، بيروت، ط2، 1985.

66) خالد، اليعبودي: **آليات توليد المصطلح، ومعالم مصطلحية العربية**، دار ما بعد الحداثة فاس، 2006.

67) رجاء وحيد، دويدي: **المصطلح العلمي في اللّغة العربية (عمقه التراثي وبعده المعاصر)** دار الفكر، دمشق، ط1، 2010.

68) روجيه، دوهيم: **مدخل إلى الاقتصاد**، تر: سموحي فوق العادة، دط، دت، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. د م ن.

69) رياض زكي، قاسم: **المعجم العربي (بحوث في المادة والمنهج والتصنيف)**، دط، 1987 بيروت، دار المعرفة.

70) زيد بن محمد، الرّماني: **اللّغة الاقتصادية**، ط1، 2002، الرياض، دار طويق.

71) ستيفان، أولمان: **دور الكلمة في اللغة**، تر: كمال محمد بشر، ط3، 1972، القاهرة مكتبة الشباب.

72) سلطان، مهدي صالح: **في المصطلح ولغة العلم**، دط، 2012، جامعة بغداد، كليّة الآداب.
73) سليمان بن أحمد اللّخمي، الطبراني: **المعجم الصغير**، دط، 1403ه، 1973، بيروت دار الكتب العلمية.
74) شهاب الدين، الخفاجي: **شفاء العليل فيما في كلام العرب من دخيل**، تقديم وشرح: محمد كشّاش، ط1، 1998، بيروت، دار الكتب العلمية.
75) صالح، بلعيد: **اللّغة العربية العلمية**، دط، 2003، الجزائر، دار هومة.
76) ..... : **المؤسّسات العلمية وقضايا مواكبة العصر في اللّغة العربية**، ط6 1995، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
77) طاهر بن صالح، الجزائري: **التقريب لأصول التعريب**، دط، 1918، مصر، المكتبة السلفية.
78) عبد الرحمان جلال الدين، السيوطي: **المزهر في علوم اللّغة وأنواعها**، شرح وتعليق: محمد جاد المولى وآخرون، دط، 1987، بيروت، المكتبة العصرية.
79) عبد الرحمان يسري، أحمد: **المصطلح الاقتصادي بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي في العصر الحديث** (ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية)، دط، 1996، المغرب، فاس ظهر المهراز، معهد الدراسات المصطلحية، ج2.
80) ..... : **علم الاقتصاد الإسلامي**، دط،1988، الإسكندرية، دار الجامعة المصرية.
81) عبد الرزاق، تورابي: **المصطلح المولّد ضوابطه الصرفية والصوتية**، (وقائع الندوة التي نظّمها معهد الدراسات والأبحاث للتعريب) دط، 1999، الرباط، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.
82) عبد الرزاق، مسلك: **أهمية البعدين الاجتماعي والثقافي في عملية ترجمة المصطلح الأجنبي**، (أعمال ندوة قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية)، مكناس (9-10-11 مارس) 2000، المغرب، جامعة مولى إسماعيل، كليّة الآداب والعلوم الإنسانية.
83) عبد السلام، المسدي: **قاموس اللّسانيات مع مقدّمة في علم المصطلح**، دط، 1984 تونس، الدار العربية للكتاب.
84) ..... : **المصطلح النقدي**، 1994، تونس، مؤسّسات عبد الكريم بن عبد الله.
85) عبد الصبور، شاهين: **العربية لغة العلوم والتقنية**، د ط، د ت، دم ن، دار الاعتصام.
86) عبد العزيز، الشرقاوي: **محاضرات في المدخل لدراسة الاقتصاد (إطار معرفي)**، جامعة المنوفية، مصر، دط، دت.
87) عبد العزيز، المطّاد: **التوليد الصوري للمصطلح العربي (نماذج تطبيقية)**،(الهندسة المعرفية والتدبير الحاسوبي)، فبراير 2010، الرباط، جامعة محمد الخامس السويسي منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.
88) عبد العزيز، ورقية: **التطوّر المصطلحي في الاقتصاد الإسلامي** (أوراق العمل المشاركة في المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي)، 1- 3 أفريل 2008، جامعة الملك عبد العزيز مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي.
89) عبد العزيز محمد حسن، **التعريب بين القديم والحديث**، دط، 1990، القاهرة، دار الفكر العربي.

90) عبد العليّ، الودغيري: **قضايا المعجم في كتابات ابن الطيّب الشرقيّ**، دط، 1989، الرباط منشورات عكاظ.

91) ..... : **دور اللّغة الوطنية في تحقيق التنمية والأمن الثقافي**، (أهمية التخطيط اللّغوي (اللّغات ووظائفها)، 2012، الجزائر، منشورات المجلس الأعلى للّغة العربية.

92) عبد القادر الفاسي، الفهري: **اللّسانيات واللّغة العربية**، ط4، 2000، المغرب، دار توبقال.

93) عبد القادر، المغربي: **الاشتقاق والتعريب**، ط1، 1909، مصر، مطبعة الهلال.

94) عبد الله، العلايلي: **مقدّمة لدراسة لغة العرب، وكيف نضع المعجم الموحّد**، دط، دت مصر، المطبعة العصرية.

95) عبد الله، أمين: **الاشتقاق**، دط، 1956، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.

96) عبد الله محمد، العبد: **المصطلح اللّساني العربي، وقضية السيرورة**، سلسلة الدراسات (11)، دط، 2011، دمشق، اتّحاد الكتاب العرب.

97) عبد المجيد بن محمد بن علي، الغيلي: **الألفاظ الدخيلة وإشكالية الترجمة اللّغوية والحضارية**، 2008، موقع رحى الحرف.

98) علي، بوعلا: **المصطلح الاقتصادي بين المعيارية المذهبية والموضوعية العلمية** (ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية)، 1996، المغرب، جامعة سيدي محمد بن عبد الله المغرب، الجزء الثاني.

99) عليّ، القاسمي: **علم اللّغة وصناعة المعاجم**، ط1، 1995، الرياض، جامعة الملك سعود.

100) ..... : **علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية**، ط1، 2009، بيروت مكتبة لبنان ناشرون.

101) عليّ عبد الله، الدّفاع: **المدخل إلى تاريخ الرياضيات عند العرب والمسلمين**، ط1، 1981 بيروت، مؤسّسة الرسالة.

102) عمار، ساسي: **المصطلح في اللّسان العربي (من آلية الفهم إلى أداة الصناعة)**، دط 2000، الأردن، عالم الكتاب الحديث.

103) عمر، فروخ: **عبقرية اللغة العربية**، دط، 1981، بيروت، دار الكتاب اللبناني.

104) فاضل صالح، السامرائي: **معاني الأبنية في العربية**، ط2، 2007، الأردن، دار عمان.

105) فاضل مصطفى، الساقي: **أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة**، دط، 1977 القاهرة، مكتبة الخانجي.

106) فتح الله، ولعلو: **الاقتصاد السياسي (مدخل للدراسات الاقتصادية)**، السلسلة الاقتصادية ط1، دت، لبنان، دار الحداثة.

107) فخر الدين، قباوة: **تصريف الأسماء والأفعال**، ط3، 1998، بيروت، مكتبة المعارف.

108) فرحات، عياش: **الاشتقاق ودوره في نموّ اللغة**، دط، دت، الجزائر، بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية.

109) فلوريان، كولماس: **اللّغة والاقتصاد**، تر: أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، دط، 2000 الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

110) ماريا تريزا، كابري: **المصطلحية (النظرية والمنهجية والتصنيفات)**، تر: محمد أمطوش ط1، 2012، الأردن، عالم الكتب الحديث.

111) ماري كلود لوم: **علم المصطلح (مبادئ وتقنيات)**، تر: ريما بركة، ط1، يونيو 2012 لبنان، المنظّمة العربية للترجمة.

112) ماريوباي: **أسس علم اللّغة**، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، ط8، 1998، القاهرة، عالم الكتب.

113) محمد، المبارك: **فقه اللّغة وخصائص العربية**، ط5، 1975، دمشق، دار الفكر.

114) محمد توفيق، الرّمادي: **تشريح الصدر والقلب**، ط1، 2000، مصر، المكتب المصري الحديث.

115) محمد حسن، صلاح: **الرياضيات وتطبيقاتها الاقتصادية والتجارية**، دط، دت، د دن القاهرة.

116) محمد رشاد، الحمزاوي: **المعجمية مقدّمة نظرية ومطبّقة (مصطلحاتها ومفاهيمها)** دط، 2004، تونس، مركز النشر الجامعي.

117) محمد شاكر، سعيد: **المصطلحات الأمنية المستخدمة في الدول العربية**، دط، 2016 الرياض، دار جامعة نايف.

118) محمد عابد، الجابري: **تكوين العقل العربي**، دط، 2002، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

119) محمد علي، البتيني: **مقدّمة في الاقتصاد الرياضي**، دط، 1986، الإسكندرية، دار الجامعات المصرية.

120) محمد علي، الصّابوني: **صفوة التفاسير**، ط5، 1990، الجزائر، البليدة، قصر الكتاب ج2.

121) محمد، مراياتي: **اللّغة: الهوية والتنمية** (وقائع المحاضرة التي نظّمتها الجمعية الاقتصادية العمانية)، 29 سبتمبر 2007، سلطنة عمان، مسقط، (مطبوعة)

122) ..... : **المصطلح في مجتمع المعلومات (أهميته وإدارته وأدواته)**، دت اللّجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، الإسكوا ،(مطبوعة).

123) محمد، مفتاح: **المفاتيح ومعالم**، دط، 2001 الرباط، المركز الثقافي العربي.

124) محمود علي، الزركان: **الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث**، دط، 1998 دمشق، منشورات إتّحاد الكتاب العرب.

125) محمود فهمي، حجازي: **الأسس اللّغوية لعلم المصطلح**، دط، دت، القاهرة، دار غريب.

126) محمود محمد، بابلي: **الاقتصاد الإسلامي في ضوء الشريعة الإسلامية**، دط، 1976 الرياض، مطبعة المدينة المنوّرة.

127) مروان أسعد، رمضان وغيره: **الاقتصاد واللّغة** (الموسوعة الإدارية الشاملة) ط1، دت لبنان، مركز الشرق الأوسط الثقافي.

128) مصطفى الساقي، فاضل: **أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة**، دط، 1977 القاهرة، مكتبة الخانجي.

129) مصطفى طاهر، الحيادرة: **من قضايا المصطلح اللّغوي**، ط1، 2003، الأردن، عالم الكتب الحديث.

130) ممدوح محمد، خسارة: **التعريب والتنمية اللغوية**، ط1، 1994، د م ن، الأهالي للطباعة والنشر.

131) ..... : **علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية**، دط 2008، دمشق، دار الفكر.

132) مهدي صالح سلطان، الشمري: **في المصطلح ولغة العلم**، دط، 2012، العراق، جامعة بغداد، كلية الآداب.

133) مولاي علي، بوخاتم: **مصطلحات النقد العربي السيميائي** (الإشكالية والأصول والامتدادات)، دط، 2005، دمشق، منشورات إتّحاد الكتاب العرب.

134) ..... : **المصطلح والمصطلحية (الجهود والطرائقية)**، دط، 1980، الجزائر مكتبة الرشاد.

135) ميدني، بن حويلي: **المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني**، دط، 2010 الجزائر، دار هومة.

136) هشام، خالدي: **صناعة المصطلح الصوتي من اللّسان العربي الحديث**، ط1، 2012 بيروت، دار الكتب العلمية.

137) وليد، العناتي، وعيسى برهومة: **اللّغة العربية وأسئلة العصر**، ط1، 2007، د م ن، دار الشروق.

138) يوسف إبراهيم، الحاج: **دور مجامع اللّغة العربية في التعريب**، ط1، 2002، طرابلس منشورات كليّة الدعوة الإسلامية.

139) يوسف، وغليسي: **إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربيّ الجديد**، ط1، 2008 بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.

***رابعا: الكتب الأجنبية**

140) CABRE, Maria Térésa : **La terminologie** :**théorie** , **méthode et applications**. Les presses de l'université d'Ottawa, 1998.

141) Dahlberg I, **les objets ,les notions, les définitions** et les termes dans Fondement théoriques de la terminologie, GIRSTERM, Université Laval,1981.

142) D Béssé, **la définition terminologique**. dans la Larousse, Paris, 1990.

143) Fourez, Gérard la **construction des sciences**, **Les logique des inventions scientifiques**, Introduction à philosophie et à l'éthique des sciences, Bruxelles, De Boeck Université, 1996.

144) -Felber H:Manuel de Terminologie; unisco,Paris ..

145) Galisson, R et coste, D : **Dictionnaire de didactique des langues**, Hachette, Paris.

146) Kocourek.R, Oskar Brandstter, **la langue Française de** l**a technique et de la science**, Paris, 1991.

147) Otman. G: **Les représentations Sémantiques en terminologie**, Ed. Masson, Paris, 1996.

148) Peter NEWMARK, A **text book of translation Prentice**, Hall **International** (UK) LTD, 1988

149) Lerat ,p ,**les langues spésialisés** coll,linguistique nouvelle,presses, presse universitaires de France ,Paris.

*خامسا: الأطاريح الجامعية:

150) إلهام، بزاوشة: **دراسة إستراتيجية ترجمة النصوص الاقتصادية من الإنجليزية إلى العربية** رسالة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه، مدرسة الدكتوراه، قسم الترجمة، جامعة الجزائر، 2013 ـــ 2014.

151) حياة، لشهب: **المعجم العربيّ الحديث بين التقليد والتجديد،** مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير، قسم اللّغة والأدب العربي، كلية الآداب واللّغات، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 2010 ـــــ2011.

152) خالد اليعبودي: **آليات توليد المصطلح، ومعالم مصطلحية العربية (مصطلحية المعاجم اللسانية الثنائية والمتعدّدة اللّغات نموذجا)،** أطروحة لنيل دكتوراه دولة، شعبة اللّغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، ظهر المهراز، فاس المغرب، 2003 ــ 2004، الجزء الأوّل.

153) خديجة هناء، ساحلي: **نقل المصطلح الترجمي إلى اللّغة العربية،** بحث مقدّم لنيل درجة الماجستير، قسم الترجمة، كلية الآداب واللّغات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010ــ 2011.

154) زهير، عماري: **تحليل اقتصادي لأهمّ العوامل المؤثّرة على قيمة الناتج المحليّ الفلاحي الجزائري، خلال الفترة (1980ــ 2009)،** أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013ـــ 2014.

155) زينة، قرفة: **المعجم المختصّ، دراسة في المادّة والمنهج (المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات لمكتب تنسيق التعريب نموذجا)،** قسم اللّغة والأدب العربي، كلية الآداب واللّغات جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، 2014ـــ 2015.

156) سعيد، بوطاجين: **إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد،** رسالة لنيل شهادة دكتوراه دولة قسم اللّغة العربية، كلية الآداب واللّغات، جامعة الجزائر، 2006 ــ 2007.

157) صباح، بوغازي: **خصائص الخطاب العلمي في حوار البيروني وابن سينا،** رسالة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير، قسم اللّغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة باجي مختار، عنابة، 2011ـــ 2012.

158) الطاهر، ميلة: **محاضرات ألقاها في مدرسة الدكتوراه،** معهد الترجمة، جامعة الجزائر، 05 ماي 2005.

159) عبد المجيد بن محمد بن عبد الله، العيلي : **الألفاظ الدخيلة، وإشكالية الترجمة اللّغوية والحضارية،** رسالة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير، كلية اللّغة العربية، جامعة الأزهر، 1429ـــ 2008.

160) عبد المجيد، سالمي: **مصطلحات اللّسانيات في اللّغة العربية بين الوضع والاستعمال** أطروحة لنيل دكتوراه دولة، قسم اللّغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، 2007 ـــ 2008.

161) عزيز سليم عليّ، القريشي: **البحث الدلالي في نظم الدرر في تناسب الآيات للبقاعي (ت:855ه)**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في اللّغة العربية وآدابها، الجامعة المستنصرية، العراق، جمادى الآخرة، 1425ه، آب 2004.

162) فاطمة الزهراء، بالصّالح: **ترجمة الاستعارة في النصوص الاقتصادية**، مذكّرة لنيل شهادة الماجستير، قسم الترجمة، كلية الآداب واللّغات والفنون، جامعة وهران، 2009ـــ 2010.

163) فريال، بوناب: **الاستعارة في النّص العلمي المبسّط، وترجمتها من اللّغة الفرنسية إلى اللّغة العربية (science et vie) نموذجا**، مذكّرة لنيل شهادة الماجستير، قسم الترجمة، كلية الآداب واللّغات، جامعة بن يوسف بن خدّة، الجزائر، 2009 ـــ 2010.

164) فهيمة، بوسعد: **ترجمة المصطلحات الإسلامية من الأحاديث النبويّة الشريفة**، مذكّرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير، مدرسة الدكتوراه، قسم الترجمة، كلية الآداب واللّغات، جامعة منتوري، قسنطينة 2011ـــ 2012.

165) محمد، نوّاز: **اللّغة الإنجليزية وأثرها على اللّغة العربية الإعلامية**، رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه، الجامعة الوطنية للّغات الحديثة، إسلام أباد، 2008.

166) نزيهة، مقيدش: **أهمية أسلوب المعاينة في الدراسات الإحصائية**، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009ـــــ 2010.

167) هدى، بوليفة: **ترجمة المصطلح الطبيّ، كتاب الألم المزمن، لرتشارد توماس، تر: ج، ب الخوري نموذجا**، مذكّرة بحث لنيل درجة الماجستير، مدرسة الدكتوراه، قسم الترجمة، كلية الآداب واللّغات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007 ـــ 2008.

*** سادسا: المجلاّت والدوريات:**

أ- أبحاث لسانية: (يصدرها معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط، المغرب.)

168) خالد، الأشهب: **الاستعارات التي نحوسب بها**، ع1، يونيو2004، م9.

169) ..... : **المصطلح (البنية والتمثيل)**، ع1، أفريل 1997، م2.

170) زكريا، أرسلان: **تحليل المركّب المصطلحي (المركّب المصطلحي الطبيّ نموذجا)** ،ع7 2008م.

171) عبد الرحمان بن حسن، العارف: **المختصرات اللّغوية في القديم والحديث (مفهوما وتاريخا ومنهج صياغة)**، ع1، يونيو2001، مج6.

ب ــ مجلّة دراسات مصطلحية: (مجلّة حولية يصدرها معهد الدراسات المصطلحية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كليّة الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس، المغرب)

172) أحمد، الخطاب: **المصطلحات العلمية وأهميتها في مجال الترجمة (العلوم الطبيعية نموذجا)**، ع3، 2003.

173) رفعت، العوضي: **المصطلح القرآني الاقتصادي**، (ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإنسانية)، (23، 24،25) نوفمبر 1993، دراسات مصطلحية، ج1.

174) زكريا، أرسلان: **تحليل المركّب المصطلحي (المركّب المصطلحي الطبيّ نموذجا)**، ع7 2008.

175) قاسم سارة، **المعجم الطبيّ الموحّد**، ع3، 1424هـ ـــــ 2003 م.

176) محمد، علاوة: **تكشيق طرائق التعريف في كتاب المصطلحات اللّغوية الحديثة في اللّغة العربية**، ع1، 2011.

ج ــ مجلة مجمع اللّغة العربية الأردني: (يصدرها مجمع اللّغة العربية الأردني)

177) إبراهيم، السامرائي: **المختصرات والرموز في التراث العربي**، ع32، 1987.
178) جميل، الملائكة: **الصعوبات المفتعلة على درب التعريب**، س10، ع30، 1986.
179) ..... : **في مستلزمات المصطلح العلمي**، مجلد24، 1974.

180) عبد الكريم خليفة، **المختصرات وطريقة أدائها باللغة العربية**، مجلّة مجمع اللّغة العربية الأردني، عمان، ع 38، السنة 14، 1990.
181) عبد المجيد، نصير: **منحوتات البدوء**، ع32، 1987.
182) عصام، أبو سليم: **المختصرات اللغوية الحديثة في اللغة العربية**، ع52، 1997.
183) محمد صادق، الهلالي: **السوابق واللّواحق في مصطلحات العلوم الطبية**، ع32، 1987.
184) هيثم، الخياط: **المصطلحات العلمية ونظرية الضرورة**، الموسم الثقافي السابع لمجمع اللّغة العربية الأردني، منشورات مجمع اللّغة العربية الأردني، عمان، 1989م.

ح ــ اللّسان العربي: (نصف سنوية تصدر عن مكتب تنسيق التعريب، الرباط)

185) أحمد، شحلان: **جهود مكتب تنسيق التعريب**، ع44، 1997.
186) أحمد عبد الرحيم السائح: **الدلالة المعنوية**، مج 9، 2011.
187) إسلمو، ولد سيدي أحمد: **تجربة مكتب تنسيق التعريب في إعداد المصطلح العربيّ وتوحيده ونشره**، ع61، 2011.
188) التقرير الختامي **لندوة التقنيات الحاسوبية في خدمة المصطلحي العلمي والمعجم المختصّ** (طنجة: 21ــ 22 أبريل، نيسان، 1996)، ع39، 1995.
189) التهامي الراجحي، الهاشمي: **كيفية تعريب السوابق واللّواحق**، ع21، 1983.

190) جواد حسني، سماعنة: **التركيب المصطلحي (طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية)**، ع50، ديسمبر2000.
191) ..... : **الحركة المعجمية بمكتب تنسيق التعريب في ضوء النظريات المصطلحية الحديثة**، ع 46، ديسمبر1998.
192) ..... : **المعجم العلمي المختصّ (المنهج والمصطلح)**، ع48، 1999.
193) ..... : **نظرية المفاهيم في علم المصطلحات** (أعمال مؤتمر التعريب الثامن والتاسع) 4- 8 ماي، 1998، ع47، 1998.
194) حفيظة، المسعودي: **قراءة تحليلية في بعض مصطلحات علم الأحياء**،ع50 ديسمبر2000.
195) حميد لحنيكات: **المعجم الموحّد لمصطلحات الجغرافيا (تقديم وقراءة)**، ع 50، 2000.
196) رئيس التحرير: **تقديم**، ع44، 1997.
197) سيف بن عبد الرحمان، العريفي: **المصطلح العلمي وصياغته اللغوية (المصطلح المركّب نموذجا)**، ع57، 2001.
198) عبد العزيز، المطّاد: **مناهج تعريف المصطلح**، ع60، 2007.

199) عبد الله، الودغيري: **كلمة مصطلح بين الصواب والخطأ**، ع48 ، ديسمبر1999.
200) عليّ، القاسمي: **إشكالية توحيد المصطلح العربي**، ع32، 1989.
201) ..... : **النظرية الخاصّة في علم المصطلح وتطبيقاتها في مهنة المحاماة** ع45 **.**1998
202) ..... : **عوائق توحيد المصطلح العلمي ومتطلبات إشاعته وتعميم استعماله (ندوة تطوير منهجية وضع المصطلح العلمي العربي، وسبل نشر المصطلح الموحّد وإشاعته)** ع39، 1995**.**
203) لحسن، توبي**: التعريف المصطلحاتي في بعض المعاجم العربية، (تعريف المصطلح التداولي نموذجا)**، ع48، 1989.
204) ليلى الفيضي: **البنية الداخلية للمصطلح (المكوّنات والخصائص)**، ع60 ، 2011.
205) ليلى، المسعودي: **ملاحظات حول معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية (مقاربة لسانية)** ع46، 1998**.**
206) محمد، أفسحي: **مكتب تنسيق التعريب (منجزات وأهداف)**، ع 34، 1990**.**
207) مصطفى الدردابي: **قراءة في المعجم الموحّد لمصطلحات علم الأحياء**، ع 50، 2000**.**
208) محمد، الرهوني : **ورقة عمل حول معجمي الفيزياء والكيمياء الموحّدين**، ع 50، 2000.
209) محمد رشاد، الحمزاوي: **المنهجية العربية لوضع المصطلحات (من التوحيد إلى التنميط)** ع24، 1985**.**
210) محمد، يوسف وآخرون**: تقرير لجنة الصياغة عن نتائج أعمال ندوة تطوير منهجية وضع المصطلح العربي وسبل نشر المصطلح الموحّد وإشاعته**، ع39، 1995**.**
211) مصطفى، خضور: **دراسة المعجم الموحّد لمصطلحات علم الأحياء**، ع 50، 2000
212) مناف مهدي، الموسوي: **المعرّب والدخيل في اللّغة العربية**،ع34، 1990**.**
213) يحي عبد الرؤوف، جبر: **الاصطلاح: مصادره، ومشاكله، وطرق توليده**، ع 36، 1992**.**

خ ـــ دوريات مختلفة:

214) أحمد المتوكّل، استثمار **المصطلح التراثي في اللسانيات الحديثة (اللّسانيات الوظيفية نموذجا)** مجلّة المناظرة، الرباط، س04، ع06، ديسمبر1993.
215) بشير، إبرير: **في تعليمية الخطاب العلمي**، مجلة التواصل، جامعة باجي مختار، عنابة ع08، جوان 2000.
216) جميل الملائكة، **في مستلزمات المصطلح العلمي**، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلّد 24، **.**1974
217) حسناء، أقدح: **الصورة الشعرية عند المعتمد بن عبّاد**، مجلّة جامعة دمشق، المجلّد28 العدد الثاني، 2012.
218) حسين محمد حسين البطانية، وأبو مراد فتحي محمد رفيق: **عيوب صياغة التعريف في العصر الحديث**، مجلّة الممارسات اللغوية ، قسم اللّغة العربية وآدابها، جامعة مولود معمري تيزي وزو، العدد35، مارس 2016.
219) زهيرة، قروي: **التأسيس النظري لعلم المصطلح**، مجلّة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، ع29، جوان 2008.

220) زيد محمد، الرماني: **اقتصادات اللغة**، مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الشؤون والأوقاف الإسلامية، الكويت، ع2، 2010.

221) الشريف، بوشحدان: **واقع الخطاب العلمي في التعليم الجامعي (الخطاب اللّساني نموذجا)** مجلّة اللّغة العربية، منشورات المجلس الأعلى للّغة العربية، ع6، 2000.

222) عبد الحميد، الأقطش: **توليد الألفاظ بالمختصر الرمزي الأوائلي في العربية**، مجلة إربد للبحوث، العراق، المجلّد 14، ع2، 2011.

223) عبد الرحمان حاج صالح، **الأخطاء في تأدية المفهوم في التعريب والترجمة خاصّة** مجلّة المجمع اللّغوي الجزائري، ع12، 2010.

224) عبد السلام، المسدي: **اختلاف المصطلح بين المشرق والمغرب**، مجلة العربيّ، الكويت 2006.

225) عبد العزيز بن إبراهيم، السويل: **المصطلحات: مشكلة علم اللّغة العربي الحديث (دراسة لمعجم مصطلحات علم اللغة)**، مجلة جامعة الملك سعود، كلية الآداب، م7، 1995.

226) عز الدّين، البوشيخي: **نحو تصوّر جديد لبناء المعجم العلمي العربي (معجم اللّسانيات نموذجا)** مجلّة مجمع اللّغة العربية بدمشق، المجلد 78، ج 4.

227) علي توفيق، الحمد: **المصطلح العربي، شروطه وتوحيده**، مجلة جامعة الخليل للبحوث الأردن، ع 1، 2005، المجلد الثاني.

228) محمد العياشي، صاري: **المصطلح اللّساني العربي الحديث من التأسيس إلى التدريس** مجلّة الخطاب الثقافي، قسم اللّغة العربية وآدابها، كليّة الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض ع3، 2008.

229) محمد ثابت، ومعنى همسة: **استخدام التقنيات الذكائية في حلّ بعض النماذج الاقتصادية** المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، ع1، 2001.

230) محمد رشاد، الحمزاوي: **المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة**، مجلّة مجمع اللّغة العربية، دمشق، المجلد 78، ج 4.

231) محمد علي، الجابري: **حفريات في المصطلح**، مجلّة المناظرة، الرباط، س4، ع6، ديسمبر 1993.

232) محمد، كشّاش: **مصطلح النحو العربي بين الأصل الماديّ والتطوّر الدلالي**، مجلة التراث العربي، اتّحاد الكتاب العرب، دمشق، ع 18، السنة 11، أغسطس، 1997.

233) محمد النويري: **المصطلح اللساني النقدي بين واقع العمل وهواجس توحيد المصطلح** علامات في النقد، النادي الأدبي الثقافي، جدّة، السعودية، يونيو 1993، الجزء الثامن المجلّد الثاني.

234) ممدوح محمد، خسارة: **إشكالية الدّقة في المصطلح العربي**، مجلّة التعريب، المركز العربي للتعريب والترجمة، دمشق، ع7، 1994.

235) ..... : **المعاجم اللّغوية وأهميّتها في وضع المصطلحات**، مجلّة مجمع اللّغة العربية بدمشق، المجلّد (78)، ج3.

236) مناضل حسين، الجواري: **تقييم لمادة الاقتصاد الرياضي**، مجلّة كليّة الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء، العراق، ع1، 2011.

237) يوسف، منصر: **الخطاب العلمي، مرتكزاته وخصائصه،** منشورات مخبر اللّسانيات واللّغة العربية، الجزائر، ع6، 2000.

***سابعا: المواقع الالكترونية:**

238) حسن، مظفّر الرزو: **دراسة الآثار الاقتصادية للتعدّد اللغوي في دول الخليج العربي** شبكة الألوكة الثقافية:

http//www.alukah.net/03-01-2013/10:00

239) محمد، مراياتي: **تأثير اللّغة في النموّ الاقتصادي والاجتماعي في اللّغة العربية،** مجلّة المعلوماتية،ع2، تشرين الثاني 2006،ج1، الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية:

http://infomag.news.sy/14-05-2015/14:30

240) مشاري ،عبد المنعم: **اللّغة ظاهرة اقتصادية**:

http//www.alriyadh/29-12-2012/15:30

الملحق:

التعريف بأهمّ المصطلحات الاقتصادية الواردة في البحث

* قائمة المعاجم المعتمدة في تعريف مصطلحات الملحق:

1)- بشير عباس، العلاق: **المعجم الشامل لمصطلحات العلوم الإدارية والمحاسبة التمويل والمصارف**، دط، 2005، ليبيا، مصراتة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

2)- جمال، عبد الناصر: **المعجم الاقتصادي**، ط1، 2006، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع.

3)- خليل أحمد خليل: **معجم المصطلحات الاقتصادية (عربيّ، فرنسي، انجليزي)**، ط1، 1997 دار الفكر اللبناني.

4)- سميح، سعود: **الموسوعة الاقتصادية مع ملاحق لأهمّ الاتّفاقيات الاقتصادية العربية**، ط1 2008، الأردن، دار الشروق، ج1.

5)- عبد العزيز فهمي، هيكل: **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**، دط 1976 بيروت، دار النهضة العربية.

6)- محمد بشير، عليّة: **القاموس الاقتصادي (عربي، فرنسي، انجليزي، ألماني)**، ط1، 1985 بيروت، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر.

7) ــ نبيه غطّاس: **معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الأعمال (انجليزي، عربي مع مسرد ألفبائي بالمصطلحات العربية**، ط1، 1980، مكتبة لبنان.

8)- هايل عبد المولى طشطوش، **الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية**، ط1 2012، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع.

- **أثرريكاردو (1737):** (ريكاردو دافيد 1772-1825): اقتصادي انجليزي من أصل هولندي، أهمّ مؤلفاته كتابه: (مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب)، ألّفه سنة 1817، أوضح فيه الهدف الأساسي الذي يرمي إليه، وهو بيان كيفية توزيع الإنتاج القومي بين الملاكيين العقاريين وأصحاب رؤوس الأموال والعمّال، وقد قاده ذلك إلى وضع نظرية في التنمية الاقتصادية... ونظرية في القيمة إذ يقول: "إنّ السعر الطبيعي للسلعة لا يحدّده قانون العرض والطلب... وإنّما تحدّده كميّة العمل المبذولة لإنتاج تلك السلعة" اعتمد (ماركس) على هذه النظرية فيما بعد وطوّرها" **(محمد بشير عليّة، القاموس الاقتصادي (عربي، فرنسي، انجليزي، ألماني)، ص 208)**

- **احتكار ثنائي (486):** "وجود بائعين فقط يحتكران السوق، وقد تكون العلاقة بينهما علاقة تبعية بحيث يخضع البائع الأضعف للبائع الأقوى، وقد تكون علاقة متكافئة إذا كانا في نفس المستوى من القوّة بحيث يتفقان على توزيع مناطق البيع، وعلى تحديد الأسعار". **(محمد بشير عليّة القاموس الاقتصادي، ص 17)**

- **ادّخار لا إرادي (1010):** "إدّخار إلزامي تفرضه إجراءات الدولة بهدف الحدّ من النفقات الاستهلاكية"."**(سميح سعود، الموسوعة الاقتصادية مع ملاحق لأهمّ الاتّفاقيات الاقتصادية العربية، ص74)**

- **استهلاك (319):** "(في الاقتصاد): تعني الكلمة استعمال البضائع والخدمات، وهذا هو عكس إنتاجها وتوزيعها، وهذا يعني شراء المستهلك الأخير لتلك البضائع والخدمات لتلبية احتياجاته الخاصة لا لإعادة بيعها أو تصنيعها". **(نبيه غطّاس، معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الأعمال (انجليزي، عربي مع مسرد ألفبائي بالمصطلحات العربية)، ص 132.).**

- **استهلاك رأس المال (205):** "يقصد بذلك إمّا استهلاك رأس المال في إنتاج السلع الجديدة أو بيع وتصفية الأصول الرأسمالية لزيادة الاستهلاك والإنفاق الجاري، وفي كلتا الحالتين تتناقص الموجودات (الستوكات) الرأسمالية التي يملكها الفرد أو المؤسسة أو الدّولة" **(عبد العزيز فهمي هيكل موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، ص 113).**

- **استيراد (856):** "الاستيراد هو استقدام سلع وقيم أخرى لبيعها في السوق الداخلية للبلد المستورد، وتكون مستوردات كلّ بلد صادرات بالنسبة إلى البلدان التي تصدّرها" **(خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاقتصادية، ص 23)**

– **اشتراكية (1839):** "عقيدة اجتماعية بامتياز قوامها الافتراض أنّ العدل الاجتماعي ممكن من خلال عدّة أسس اقتصادية، اجتماعية...أبرزها تكافؤ الفرص، عدالة التوزيع، الحدّ من استغلال الإنسان للإنسان، اعتبار الملكية الخاصة وظيفة اجتماعية لا وسيلة استثمار واحتكار". **(خليل أحمد خليل: معجم المصطلحات الاقتصادية، ص23.)**

– **اشتراكية طوبوية (1985):** "الطوبوية من الكلمة اليونانية التي تعني المكان الذي لا وجود له وهي نظرية خيالية عن تحقيق الاشتراكية عجزت عن أن تعرّف القوانين الأساسية لتطور المجتمع الإنساني، ونادت بتحقيق مجتمع مثالي، يتساوى فيه الجميع عن طريق التوعية والدعاية، ودون الّجوء إلى صراع الطبقات، ومع ذلك فقد كان للطوباوية فضل كبير في نشوء الاشتراكية العلمية" **(هايل عبد المولى طشطوش، الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية، ص123)**

– **إغراق (484):** "يقال إغراق الأسواق بالبضائغ على بيع سلع في السوق الخارجية بأسعار أدنى من كلفة الإنتاج، أو بسعر بخس للحؤول دون نموّ إنتاج البلدان التي تصدّر السلع إليها". **(خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاقتصادية، ص29)**

– **إفلاس(138):** "إعلان القضاء أنّ شخصا ما أو مؤسسة ما غير قادرة على سداد ديونها (insolvent) أي أنّها معسرة، وقد يأتي الطلب بهذا الإعلان من قبل الشخص المعسر نفسه أو المؤسسة المعسرة نفسها" **(خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاقتصادية، ص89)**

– **اقتصاد السوق الحرّة (742):** "الاقتصاد القوميّ الذي توزع فيه موارد المجتمع بين قطاعات النشاط الاقتصادي وفروعها المختلفة وفقا لقواعد السوق الحرّة، أي وفقا لقوى العرض والطلب حيث تتجّه الموارد إلى النشاطات التي يكون الطلب عليها كثيرا، إذ ترتفع أسعار منتجاتها وتنصرف عن النشاطات التي يكون الطلب عليها قليلا إذ تنخفض أسعار منتجاتها." **(عبد العزيز فهمي هيكل موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، ص347)**

– **إنتاجية العمل (1605):** "هي فعالية العمل العيني المتعيّن تتحدّد بكمية القيم الاستعمالية التي توفّرها وحدة الوقت لإنتاج وحدة من المنتوج، إنّ مستوى إنتاج العمل هو المؤشّر الكبير على الطابع التطوري لنمط الإنتاج المدروس، وإنّ زيادة الإنتاجية تدلّ على اقتصاد في العمل الحيّ وفي

العمل الماضي، فهي تعني تخفيض أمد العمل الضروري اجتماعيا لإنتاج وحدة سلعة معيّنة" **(خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاقتصادية، ص40)**

– **انكماش:** "هو هبوط في المستوى العام للأسعار." **(جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، ص 65)**

– **أوينية (1435):** "(روبرت أوين: Robert Owen): "اشتراكيّ منظّر من الاشتراكيين الذين ظهروا في انجلترا خلال الفترة (1771– 1858) يعتبر من كبار نقّاد عصره، ورائد الحركة التعاونية، أحد الرواد الأوائل للفكر الاشتراكيّ، وقد رأى أنّ المنافسة التي نادى بها الاقتصاديون التقليديون هي أساس البلاء حيث أدّى جري الأفراد وراء مصالحهم الشخصية إلى بؤس العمل وإلى ثمرة الثورة الصناعية إلى القلّة بينما يعاني السواد الأعظم شظف العيش." **(سميح سعود: الموسوعة الاقتصادية مع ملاحق لأهمّ الاتّفاقيات الاقتصادية العربية، ص338.)**

– **بطالة (1017):** "عكس العمالة، ظاهرة اجتماعية اقتصادية تكون مقنّعة ومعلنة، قوامها أنّ شريحة من السكان القادرين على العمل لا يجد عملا في النظام الرأسمالي، ذلك أنّ النموّ الرأسمالي ينتج زيادة في عرض اليد العاملة بحكم الازدياد الطبيعي في عدد السكان، ويسبّب انهيار صغار المنتجين المترتب على الصراع التنافسي." **(خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاقتصادية ص49،48)**

– **بطالة موسمية (1771):** "البطالة التي تصيب العمال بسبب الطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي الذي يعملون فيه، مثلا بطالة عمال المباني في الشتاء في بعض الدول، وبطالة العمال الزراعيين في بعض أجزاء السنة".**(عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، ص766)**

– **تأميم(1309):** "يقال تأميم على ملكية الأمة مقابل تخصيص أي ملكية الخاصة، التأميم بالمعنى الاقتصادي الدقيق هو انتقال منشآت وفروع إنتاجية من الملكية الخاصّة، مثل ملكية الرأسماليين أو الهيئات الرسمية، وملكية الإقطاعيين للأراضي إلى ملكية الدولة." **(خليل أحمد خليل معجم المصطلحات الاقتصادية، ص 52)**

– **تايلورية (1910):**" اصطلاح يطلق على نظام الإدارة العلمية حسب منهج "تايلور الأمريكي" وزيادة إنتاجية العمل." **(سميح سعود: الموسوعة الاقتصادية مع ملاحق لأهمّ الاتّفاقيات الاقتصادية العربية ص: 250)**

– **تجارة ثنائية (156):** "عندما يتمّ الاتفاق بين دولتين على أن تمنح كلّ منهما الدولة الأخرى ميزات معيّنة في تجارتها الداخلية لا تمنحها للدولة الأخرى، هذه الميزات مثل: حصص استيراد سخيّة، أو رسوم جمركية مخفضّة..." **(سميح سعود: الموسوعة الاقتصادية مع ملاحق لأهمّ الاتّفاقيات الاقتصادية العربية، ص:** 741).

– **تجارة متعدّدة الأطراف (1273):** "اصطلاح يطلق عادة عندما تكون كل عملات الدولة قابلة للتحويل إلى ذهب أو قابلة للتحويل إلى بعضها البعض، وبذلك لا تكون هناك حاجة إلى موازنة التجارة أو المدفوعات بين دولتين فقط... وفي الوقت الحاضر نقصد بهذا الاصطلاح أن تجري التجارة والتبادل بين أكثر من دولتين دون تمييز فيما بينهما، وذلك بعكس التجارة الثنائية حيث يكون التبادل والتجارة فيما بينهما فقط دن تمييز بينهما" **(عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية: ص585)**

– **ترست (1950):** " شكل من أشكال اتّحادات المنتجين ، كان منتشرا في وقت من الأوقات في الو.أ.م إلى أن قرّرت المحاكم عدم قانونيته، وبمقتضى هذا الإتّحاد يوجد أشخاص يسمون أوصياء (Trustees) يعطيهم جميع المساهمين في الشركات المتنافسة الداخلة في الإتحاد أسهمهم وحقّهم في التصويت، وبدلا من ذلك فإنّ المساهمين يحصلون على ما يسمّى (شهادات الترست)، وتعتبر هذه الشهادات تعويضا عن قيمة ممتلكاتهم، وفي نفس الوقت يصبح للأوصياء كلّ السلطة في توجيه جميع المؤسسات." **(سميح سعود: الموسوعة الاقتصادية مع ملاحق لأهمّ الاتّفاقيات الاقتصادية العربية، ص: 242)**

– **تضخّم جامح (1843):** "عكس الانكماش، وهو رفع تراكمي للأسعار، ولا سيّما أسعار المنتوجات الاستهلاكية".**(خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاقتصادية، ص 67)**

– **تقلّبات الأثمان (1571):** " يصف هذا اللفظ عمليات الصعود والهبوط في سعر الاستثمار بشكل عامّ، وكلّما كان حجم هذا الارتفاع والانخفاض كبيرا، ويحدث بصورة دائمة كلّما كان الاستثمار عرضة للتقلّب". **(جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، ص 112)**

– **تكلفة عناصر الإنتاج (653):** "هي تكلفة عناصر الإنتاج التي اشتركت وتعاونت في إنتاج معيّن، وبالنسبة للناتج القومي هي مجموعة تكون هي التكلفة الكليّة لعناصر الإنتاج التي تعاونت

في تحقيق الناتج القومي".**(عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، ص319 320)**

- **تكوين رأس المال الثابت (690):** "هو ذلك الجزء من القابلية للإنتاج الآنية الموجّهة إلى إنتاج السلع الرأسمالية بغية زيادة طاقة البلد الإنتاجية كالآلات ووسائل النقل والإنشاءات والأبنية على اختلاف أنواعها، عدا الإنشاءات المستخدمة لأغراض عسكرية بحتة، أو بمعنى آخر فإنّ تكوين رأس المال يقوم على حقيقة كون المجتمع لا يجنّد كلّ طاقته الإنتاجية لخلق سلع الاستهلاك المباشر، بل إنّه يحوّل قسما منها لصناعة وإنتاج السلع الرأسمالية" **(سميح سعود: الموسوعة الاقتصادية مع ملاحق لأهمّ الاتّفاقيات الاقتصادية العربية، ص: 208)**

- **تمويل بالعجز (396):** "هو زيادة متعمدّة في الإنفاق عن الإيراد، وهي سياسة عندما تتبعها الحكومة تأخذ شكل إعداد موازنة بها عجز يموّل بالاقتراض، وذلك بهدف تنشيط الاقتصاد القومي والتوظيف عن طريق ضخّ قوّة شرائية إضافية". **(جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، ص 126)**

- **تمويل نقدي (1250):** "التزويد بالنقود وفي أيّ وقت يكون هناك حاجة إليها، ويمكن أن يكون التمويل قصير الأجل لمدّة أقلّ من سنة أو متوسّط الأجل لمدّة تتراوح بين سنة وخمس إلى سبع سنوات..." **(بشير عباس العلاق، المعجم الشامل لمصطلحات العلوم الإدارية والمحاسبة التمويل والمصارف ص516)**

- **خطّ الثمن (1561):** "هو الخطّ الذي يمثّل مجموعة مختلفة من سلعتين مختلفتين يمكن للمستهلك شراؤها بذلك الجزء من دخله المخصص للاستهلاك، وبالأسعار السائدة لهاتين السلعتين." **(سميح سعود: الموسوعة الاقتصادية مع ملاحق لأهمّ الاتّفاقيات الاقتصادية العربية، ص 296)**

- **دخل (قومي) (1279):** "هو قيمة منتجة ومتجدّدة على صعيد الاقتصاد الوطني لبلد بكامله إنّه جزء من قيمة المنتوج الخامّ بدون وسائل الإنتاج المستهلكة خلال سنة." **(خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاقتصادية، ص93)**

- **دورة كوندراتييف (1034):** "دورة طويلة الأجل وقد استخدم شمبيتر (Shumpeter) هذا الاصطلاح للدلالة على دورة تتراوح بين خمسين وستّين سنة، وتأخذ اسمها من اسم اقتصادي

روسي (N.D Kondratieff) قام في العشرينات بدراسات هامّة حول الدورات الاقتصادية الطويلة الأجل". **(عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، ص 479)**

– **دولارات نفطية (1491):** "مبالغ ضخمة من الدولارات الأمريكية حصلت عليها بلدان نفطية نامية من جرّاء ارتفاع أسعار النفط في السبعينيات جرى استعمال معظمها في السوق العالمية للرساميل الإقراضية بدلا من توظيفها في بنائها الاجتماعي الاقتصادي والتقني المتخلّف، لماذا؟ لأنّ الفئات الحاكمة في عدد من البلدان النفطية تستولي على عدد كبير من عائدات النفط وتودعها في مصارف أوربا الغربية والولايات المتحدّة الأمريكية وسواها." **(خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاقتصادية، ص98)**

– **رأسمال (199):** "الأموال التي تمكّن أصحابها عن طريق استثمارها أو توظيفها بأشكال مختلفة من الحصول على فوائد أو عائدات، سميّت هذه الأموال (بالرأسمال) لأنّها تمثّل المبلغ الأصلي الذي يختلف عن المبالغ الناتجة عنه والتي هي دوما أصغر منه، وقد يكون الرأسمال نقديا أو معدنيا أو ورقيا أو خطيّا، وقد يكون وسائل ماديّة للإنتاج (أراض، بنايات، آلات وأدوات، وسائل نقل..." **(محمد بشير عليّة، القاموس الاقتصادي ص188)**.

– **رأسمالية (228):** "نظام اقتصادي يقوم على الملكية الخاصة لمواد الثروة أي يمتلك الأفراد وسائل الإنتاج فيه: كالأرض والمشروعات الصناعية والتجارية، ويكون الإنتاج فيه لمصلحة هؤلاء الملاّك الأفراد، وتعتمد الرأسمالية على الملكية الفردية وعلى السوق الحرّ، وعلى الإنتاج من أجل الربح." **(هايل عبد الحميد طشطوش، الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية، ص 189)**

– **رسوم جمركية (369):** " ضرائب تفرض على السلع المستوردة، ويمكن أن تفرض على أساس قيميّ أي نسبة معيّنة من قيمة السلعة، أو على أساس نوعيّ أي على أساس مبلغ معيّن عن كلّ وحدة من السلعة، والهدف من هذه الضرائب هو في الغالب الحصول على إيراد للدولة." **(عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، ص222.)**

– **رقابة على الصرف (610):** "يقصد بها رقابة الدولة عن طريق البنك المركزي والبنوك التجارية المختلفة على التعامل في الذهب والعملات الأجنبية، وبذلك يكون للدولة رقابة على شراء وبيع العملات الأجنبية." **(عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، ص 304)**

- **سعر (1662):** "هو التعبير النقدي عن قيمة السلعة في الإنتاج لأجل السوق القائم على الملكية الخاصّة لوسائل الإنتاج، يتقارب السعر والقيمة بقدر ما يتوافق الطلب مع العرض **(خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاقتصادية، ص 111)**.

- **سعر صرف عائم (700):** "سعر صرف عملة تتحدّد على أساس العرض والطلب ، وليس على أساس قرارات وإجراءات السلطات الحكومية. **(سميح سعود: الموسوعة الاقتصادية مع ملاحق لأهمّ الاتّفاقيات الاقتصادية العربية، ص: 407)**.

- **سلع شبه معمّرة (1794):** "السلع التي تحافظ على نوعيتها ومواصفاتها في الاستعمال من ستّة أشهر إلى ثلاث سنوات" **(بشير عباس العلاق، المعجم الشامل لمصطلحات العلوم الإدارية والمحاسبة التمويل والمصارف، ص484.)**

- **سلع معمّرة (488):** "اقتصاد يفترض أنّه لا يلعب دورا في التجارة الدولية، وبذلك لا يتضمنّ نشاطات خاصة بالصادرات والواردات".**(عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، ص 138)**

- **سلع وخدمات (778):** "هي العناصر التّي يتكوّن منها الإنتاج بمجمله، وتختلف المحاسبات القومية في تحديد مفهوم هذه العناصر، فبينما تدخل محاسبة الأمم المتّحدة ضمن عناصر الإنتاج الخدمات التي تقدّمها الإدارات الحكومية والخدمات المنزلية، فإنّ كثيرا من الحاسبات لا تدخل إلاّ الخدمات التي تقدّم مقابل ثمن معيّن. أمّا نظام المحاسبة القومية في الإتّحاد السوفياتي فإنّه يعتبر السلع المادية فقط هي التي تدخل في تكوين الإنتاج، وكذلك بعض الخدمات التي تساهم في عمليّة الإنتاج كالنقل مثلا" **(محمد بشير عليّة، القاموس الاقتصادي: 224)**

- **سوق (84):** "في معناه الضيّق هو المكان الذي يتجمّع فيه التجار لبيع سلعهم، وتتمّ فيه الصفقات التجارية. أمّا في معناه العام هو التقاء عرض السلع والخدمات ورؤوس الأموال بالطلب حيث تتمّ الصفقات حسب السعر الذي يحدّده قانون العرض والطلب." **(محمد بشير عليّة: القاموس الاقتصادي، ص234)**

– **سوق الصرف الآجل (735):** "السوق التي تعقد فيها الاتّفاقات بشأن تزويد المتعاقد معهم بالنقد الأجنبي الذي يطلبونه في تواريخ لاحقة محدّدة وبأسعار محدّدة كذلك."**(عبد العزيز فهمي هيكل موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، ص 344)**

– **سيولة مصرفية (132):** "هي إلزام البنوك التجارية من قبل البنك المركزي بضرورة الاحتفاظ بنسبة معيّنة من أصولها التي تمتاز بارتفاع نسبة سيولتها حتى يسهل تحويلها إلى نقود بسرعة إذا زادت حركة السحب بشكل مفاجئ من قبل العملاء، والهدف منها قياس قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها عند الحاجة **(هايل عبد الحميد طشطوش، الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية: ص 196.)**

– **شركة متعدّدة الجنسيات (1276):** "هي الشركة التي تدّعي أنّها مواطن جيّد في كلّ البلدان التي توجد فيها دون أن يكون لها مقرّ مفضّل عن الآخر بحيث تخضع لتقاليد وقوانين البلد ما لم تمسّ بمصالحها." **محمد بشير عليّة، القاموس الاقتصادي، ص 1276.)**

– **صرف (607):** "صرف عملة بعملة أخرى لأنّ العملة لا تحافظ على قيمتها إلاّ في البلد الذي أصدرها بحيث لا يمكن تسديد دين خارجي بعملة الدائن لأنّ قيمتها الأصلية قد تغيّرت بانتقالها إلى بلد المدين، وإنّما يتمّ الصرف في مثل هذه الحالة بواسطة النظام المصرفي القائم في البلدين." **محمد بشير عليّة، القاموس الاقتصادي، ص255.)**

– **صندوق النقد الدولي (ص.ن.د) (987):** هيئة نقد وتسليف دولية مشتركة بين عدّة حكومات وظيفته حسب أحكامه الداخلية: تحديد نظام العلاقات والمعاملات النقدية بين الدول الأعضاء في الصندوق، وتقديم قروض متوسطة الأجل للبلدان الأعضاء التي تواجه صعوبات في ميزان مدفوعاتها. **(خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاقتصادية، ص 126)**

– **ضرائب غير مباشرة (907):** رسم الإنتاج هو رسم ضريبي غير مباشر يفرض على بعض المنتوجات الواسعة الاستهلاك (البيع) (زيوت، ملح...) يدخل رسم الإنتاج في سعر السلعة، أو في تعرفة الخدمات" **(خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاقتصادية،** ص107)

– **طلب متعدّد (1278):** "يكون الطلب على سلعة ما متعدّدا إذا كانت هذه السلعة تستطيع إشباع حاجات مختلفة أي رغبات مختلفة، أي إذا كان لها استعمالات مختلفة مثلا: الكهرباء ذات طلب

متعدّد حيث أنّها تستخدم في أغراض متعدّدة". **(عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، ص 159)**

– **عجز(1805):** "هو الفرق السلبي الذي تسجّله المحاسبة بين مجموع الدخول ومجموع المصاريف في مدة معينة". **(محمد بشير عليّة: القاموس الاقتصادي، ص285.)**

– **فائدة (970):** جزء من الربح الذي يدفعه الرأسماليّ الصناعيّ أو التجاري لصاحب المال أو الرأسماليّ الدائن مقابل استفادته من استعماله لأجل معيّن، الفائدة بمعنى الرّبا، فهي من حيث مضمونها الاقتصادي شكل من أشكال فائض القيمة المتحوّلة، وتاليا يكون ربح الإنتاج هو مصدر الفائدة وأساسها". **(خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاقتصادية، ص 140)**

– **فائض المنتج (1593):** "يدلّ على مجمل الخيرات الماديّة المنتجة في مجال الخدمات والإنتاج فضلا عن الإنتاج الضروري، إذ أنّ تقسيم العمل وما يصدر عنه من منتوج ضروري وإضافي لا يكونان ممكنين إلاّ في مرحلة تاريخية يسمح فيها مستوى الإنتاجية المتحقق بإنتاج خيرات ماديّة فضلا عن إنتاج الكميّة الضرورية لتوفير معيشة العامل وأسرته. **(خليل أحمد خليل: معجم المصطلحات الاقتصادية، ص 143)**

– **قانون ساي (1157):** " قانون يعني أنّ العرض يخلق الطلب الخاصّ به، وأنّ المدّخرات ليست إلاّ طلبا على سلع رأس المال." **(سميح سعود: الموسوعة الاقتصادية مع ملاحق لأهمّ الاتّفاقيات الاقتصادية العربية، ص554)**

– **قانون غرشام (786):** "إذا وجد في التبادل عملتان تختلف القيمة الاسمية المكتوبة على كلّ منهما عن قيمة المعدن الذي تحتويه كلّ منهما، فإنّ العملة ذات القيمة المعدنية الأكبر في السوق تختفي من التداول، أي تسحب لصهرها وتحويلها إلى معدن" **(عبد العزيز فهمي هيكل موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، ص 374)**

– **كولخوزات (161):** "هو من التجربة الاشتراكية التجمّعيّة للاتّحاد السوفياتي السابق (تعاون الفلاحين) على إنشاء استثمارة زراعية كبرى، أي إقامة تعاونية إنتاج اشتراكي على قاعدة العمل الاجتماعي والوسائل الاجتماعية المتاحة للإنتاج التعاوني، يقابله (السوفخورSovkhoze) أو

الاقتصاد السوفياتي المحليّ الذي يتجلّى في مزرعة للدولة التي تكون فيها الأراضي جماعية أي ملكا للجماعة (الدولة)" **(خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاقتصادية، ص161)**

– **مالتوسية (1132):** مذهب ينتسب إلى الراهب الانجليكاني" توماس مالتيس"(F.Malthus) (1766-834) يرى أنّ بؤس الجماهير العالمية والشعبية في المجتمع البرجوازي لا يعود إلى النظام الاجتماعي، بل يعود إلى تزايد السكان بكيفية أسرع من تزايد المقوّمات الضرورية لحياتهم **(خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاقتصادية،ص 163)**

– **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (1973):** "مؤتمر عقد لأوّل مرة عام 1964، له أمانته العامّة ومقرّه في جنيف، ويعقد مرّة في كلّ عام، وتتلخّص أهدافه بتحسين العلاقات الاقتصادية بين الدول المتقدّمة اقتصاديا والدول النامية."**(سميح سعود: الموسوعة الاقتصادية مع ملاحق لأهمّ الاتّفاقيات الاقتصادية العربية، ص 720)**

– **مؤسّسة (595):** المؤسّسة ظاهرة اجتماعية تقوم على مجموعة أفكار وأفعال أو آراء أو اعتقادات تعبّر عن مصالح الفرد في المجتمع: المدرسة مؤسسة تربوية، المنشأة مؤسّسة أو مشروع اقتصادي، المصنع مؤسّسة صناعية، المحلاّت مؤسّسة تجارية... **(خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاقتصادية، ص186)**

* **مؤشّر (1621):** "رقم قياسي معين يقع الاعتماد عليه لمعرفة مستوى تطور الشيء أو ظاهرة مدروسة كمعرفة مستوى الإنتاج أو الاستهلاك أو بيع منتوج أو مجمل الإنتاج الصناعي أو الفلاحي، وكذلك لمعرفة وحصر بعض المشاكل الاجتماعية".**(محمد بشير عليّة، القاموس الاقتصادي ص435.)**

– **متغيّر خارجي (625):** هو المتغيّر الذي يلعب دورا هامّا في نموذج اقتصادي معيّن، وبالرغم من ذلك تتحدّد قيمته من خارج النموذج، أي تتحدّد قيمته بفعل قوى خارجية عن النموذج الذي يستخدم لتحليل مسألة اقتصادية معيّنة، وبذلك لا يكون النموذج مسؤولا عن تفسيره، مثلا: عند دراسة سوق القمح يلعب الطقس دورا هامّا في تحديد عرض هذه السلعة، وبالتالي في تحديد سعره. **(عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، ص 709)**

– **متوالية حسابية (88):** "هي متسلسلة تتغير فيها كل قيمة عن القيمة السابقة لها بمقدار ثابت أو تتزايد قيمتها بمقدار ثابت (المقدار الثابت، هو الفرق بين كلّ قيمة والقيمة السابقة لها، ويسمّى أساس المتوالية سواء أكان هذا المقدار عددا صحيحا أو كسرا، قيمة موجبة أو سالبة. **(نبيه غطّاس معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الأعمال، ص326)**

– **محاسبة اقتصادية (501):** " تعني الكلمة فنّ تسجيل وتصنيف وتلخيص المعاملات التجارية والوقائع المالية وتفسير نتائجها بطرقة صحيحة والتعبير عنها بالأرقام" **(نبيه غطّاس، معجم مصطلحات الاقتصاد، ص 07)**

– **محتكر(189):** "لا يستجيب لمتطلبات السوق بل تدّخر الأشياء رغم دواعي بيعها، وينتظر تقلّب الأسواق ليحقّق من بيع ما ادّخره أرباحا كثيرة من غير مبالاة بما يلحق الناس من الضرر بحبس الأشياء عنهم، وكثيرا ما يتلف المحتكرون ممّا احتكروه للتحكّم بالسوق ورفع الأسعار". **(جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، ص 14)**

– **مدرسة نقدية (1243):** "مدرسة اقتصادية رأى أنصارها في أوائل القرن التاسع عشر أنّ النظام النقدي يجب ألاّ يتعرّض للاضطراب، وطالبوا بضرورة الحدّ من قدرة النظام الصرفي على خلق النقود حتى لا تتعرّض قيمتها للتدهور". **(سميح سعود، الموسوعة الاقتصادية مع ملاجق لأهمّ الاتفاقيات الاقتصادية العربية، ص609)**

– **مديونية (897):** "كون الشخص مدينا للغير، وتعني للكلمة أيضا مجموع مبالغ الدين **(نبيه غطّاس: معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الأعمال، ص 281)**

–**مذهب نقدي (1231):** "هو مدرسة فكرية تقول أنّ التغيّر في العرض النقدي هو السبب الرئيس للتقلبات الاقتصادية الكليّة على المدى القصير". **(جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، ص:334)**

– **مصرف** (129): "هو منشأة تقوم بعملية الائتمان كقبول الودائع، وتقديم القروض، وإصدار النقود وتسهيل عمليات الدفع ويقال له (بنك) بالانجليزية، وهو خطأ شائع" **(جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، ص 350)**

– **مصنع (1147):** "منشأة صناعية مهمتها تحويل المنتجات نصف المصنّعة أو المواد الأوّلية إلى منتجات مصنّعة أو سلع إنتاجية واستهلاكية." **(محمد بشير عليّة، القاموس الاقتصادي، ص 402)**

– **مضاربة (1846):** "أسلوب احتكاري يلجأ إليه التجار وأصحاب السندات للسيطرة على السوق وتوجيه الأسعار حسب مصالحهم خاصة في أسواق القيم المنقولة". **(محمد بشير عليّة، القاموس الاقتصادي، ص 403)**

– **مضاعف الاستثمار(1005):** "نسبة الزيادة المحقّقة في الدخل القومي إلى الزيادة في الاستثمار، فإذا زاد الاستثمار بمقدار 10 مليون ليرة، وترتّب على ذلك زيادة الدخل القوميّ بمقدار 40 مليون ليرة، أي أنّ الدخل القومي قد زاد أربعة أضعاف الزيادة في الاستثمار، وبذلك يكون مضاعف الاستثمار = 4" **(عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، ص 459).**

– **مضاعف النقد (1255):** "هو نسبة النقود (العملة + الودائع التجارية) إلى الالتزامات النقدية للسلطات النقدية، أي العملة في يد الجمهور+ العملة في احتياطات المصارف." **(جمال عبد الناصر المعجم الاقتصادي، ص 357)**

– **معامل تصحيح الناتج القومي الإجمالي(792):** "هو الرقم القياسي الذي يستخدم لتصحيح القيمة النقدية للناتج القومي الإجمالي أي القيمة المحسوبة بأسعار السوق، وذلك لاستبعاد أثر تغيّرات الأسعار بالنسبة لسنة الأساس حتّى يمكن التعرّف على التغيّر الحقيقي في الناتج القوميّ الفعلي، أي الناتج القوميّ الحقيقيّ بالمقارنة مع الناتج القوميّ في عام سابق" **(عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، ص 376)**

– **معامل حدّي لرأس المال (895):** "هو الزيادة في الأصول الرأسمالية التي استحدثت في مؤسسة ما أو في صناعة أو في الاقتصاد في مجموعة خلال فترة زمنية معيّنة مقسومة على الزيادة التي تحقّقت في الإنتاج خلال هذه الفترة" **(عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية ، ص**895.)

– **معدّل الوفيات (1270):** "عدد الوفيات خلال عام لكلّ ألف من مجموع السكان، أي عدد الوفيات في عام مقسوم على عدد السكان في منتصف العام، وضرب النتيجة في ألف، ويسمى هذا المعدّل أحيانا بمعدّل الوفيات الخام".**(عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، ص208.)**

– **معيار(357):** "(معيار الأجر) هو مقدار أجرة العمل (العمالة) مقابل حجم إنتاجي معيّن، وهو شكل من أشكال تخطيط صندوق الأجور مهمته تعزيز الأواصر والروابط بين مكافأة كلّ شغيل أو جماعة وتحسين النتائج النهائية للعمل" **(خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاقتصادية، ص 178)**

– **منافسة غير كاملة (852):** "هيكل من الهياكل المختلفة للسوق يتداخل فيها عنصرا المنافسة والاحتكار، ويتمتّع كلّ منتج فيها بدرجة طفيفة من الاحتكار نظرا لتنوّع المنتج، ويتعرّض في الوقت نفسه لدرجة كبيرة من المنافسة نتيجة لكثرة عدد المنتجين." **(سميح سعود: الموسوعة الاقتصادية مع ملاحق لأهمّ الاتّفاقيات الاقتصادية العربية، ص 659)**.

– **منتوج (195):** "المنتوجات (المنتجات أو الناتجات): هي كتلة الخيرات الماديّة التي يجري إنتاجها اجتماعيا أو فرديا خلال فترة زمنية معيّنة (سنة حسابية)" **(خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاقتصادية، ص**182)

– **منطقة الاسترليني (1235):** "منطقة نقدية، مجموعة الدول التي تربط نقدها الوطني بنقد الدولة الأقوى ضمن المجموعة بحيث تمثل تلك الدولة المحور الأساسي والقوة الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على دول تلك المجموعة، وهناك حاليا خمس مناطق نقدية في العالم منها: منطقة الاسترليني وتضمّ انجلترا وقسما من دول الكومنولث." **(محمد بشير عليّة، القاموس الاقتصادي، ص 425.)**

– **منظمة الأغذية والزراعة (ماز):** (713): "إحدى المنّظمات التابعة لهيئة الأمم المتّحدة، أنشئت عام 1945، مركزها الرئيسي في روما وتهدف المنظّمة إلى إجراء الأبحاث وتقديم المساعدات الفنيّة لتحسين وتطوير مستوى النشاط الزراعي ورفع مستوى المعيشة في المناطق الزراعية، كذلك تهدف إلى تطوير وتحسين وسائل توزيع منتجات النشاطات الزراعية المختلفة والغابات ومصايد الأسماك..." **(عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، ص 340)**

– **منظمة البلدان العربية المصدّرة للنفط (1413):** "منظمة عربيّة متخصّصة مقرّها الكويت أبرمت اتفاقية تأسيسها في 9 كانون الثاني، يناير 1968 بين ثلاث دول عربية هي: السعودية والكويت وليبيا، وانضمّت إلى هذه الاتفاقية بعد ذلك سبع دول عربية هي: (الإمارات العربية البحرين الجزائر، سوريا، العراق، قطر، مصر. ويتلخّص هدف المنظمة الرئيس في تعاون أعضائها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينهم في هذا

المجال وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين..." **(سميح سعود: الموسوعة الاقتصادية مع ملاحق لأهمّ الاتّفاقيات الاقتصادية العربية ص: 632)**

– **منظّمة البلدان المصدّرة للنفط (1414)** : "منظّمة دولية مقرّها فيّنا، تمّ تأسيسها من قبل السعودية والكويت والعراق وإيران وفنزويلا في اجتماع في بغداد عام 1960 بهدف التعاون وتوحيد السياسة النفطية بين الدول الأعضاء، والعمل على الحدّ من التقلّبات غير الضرورية وحماية مصالح الدول الأعضاء وضمان دخل ثابت لها، وتأمين البترول إلى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية ومنظّمة وفوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في الدول النفطيّة." **(سميح سعود: الموسوعة الاقتصادية مع ملاحق لأهمّ الاتّفاقيات الاقتصادية العربية، ص 633)**.

– **ميزانية (176):** "في معناها العام هي النفقات والإيرادات المقرّر تحقيقها خلال مدّة محدّدة من طرف شخص أو مجموعة بالنسبة لميزانية الدولة هي الوثيقة التي تبيّن مجمل النفقات والإيرادات التي تعتزم الدولة تحقيقها خلال سنة." **(محمد بشير عليّة: القاموس الاقتصادي، ص 438)**

* **ميزان التجارة غير المنظورة (124):** "هي جدولة أي تبويب للمبادلات الدائرة والمبادلات المدينة بين دولة معيّة والدول الأخرى والمؤسسات الدولية وذلك عن مدّة سنة، ويمكن تركيب هذا الميزان بين الدولة والدول الأخرى والمؤسسات الدولية وذلك عن مدّة سنة، ويمكن تركيب هذا الميزان بين الدولة والدول الأخرى مجتمعة أو بين الدولة وكلّ دولة على حدة، أو بين الدولة ومجموعة معيّنة من الدول." **(عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، ص60)**

– **ميزان تجاري (122):** "الفرق بين قيمة واردات بلد ما خلال فترة ما، وبين قيمة صادراته، فإذا رجحت كفّة الصادرات على كفّة الواردات قيل إنّ البلد ذو ميزان تجاري ملائم أو موافق، وإذا رجحت كفّة الواردات على كفّة الصادرات قيل إنّ البلد ذو ميزان تجاري غير ملائم أو غير موافق" **(هايل عبد المولى طشطوش، الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية، ص 122)**

– **ناتج قومي إجمالي (791):** "قيمة الناتج المحلّي الإجمالي، مضاف إليه صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج" **(سميح سعود: الموسوعة الاقتصادية مع ملاحق لأهمّ الاتّفاقيات الاقتصادية العربية، ص: 771)**

– **نظام المعدنين (157):** "نظام نقدي يشتمل على عملتين أساسيتين هما الفضّة والذهب، تتخذ في ظلّه نسبة معيّنة يتمّ على أساسها استبدال العملات الفضيّة بالذهبية أو العكس... ويشترط في هذا النظام أن تكون نسبة الاستبدال القانونية السابقة متساوية تماما مع نسبة الاستبدال للقيم السوقية لهذين المعدنيين".**(سميح سعود: الموسوعة الاقتصادية مع ملاحق لأهمّ الاتّفاقيات الاقتصادية العربية، ص: 741)**

– **نقود سلعية (276):** "نقود مصنوعة من سلعة معيّنة، ولقد مرّت النقود بمراحل استخدمت فيها السلع الشائعة الاستعمال كنقود، وكان لكلّ مجتمع سلعته الشائعة الاستعمال التي استخدموها كنقود".**(عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، ص154)**

– **هروب رؤوس الأموال (210):** "نزوحها إلى الخارج لأسباب متعدّدة منها (عدم الاستقرار السياسي، الخوف من التأميم، فقدان القدرة على توظيفها أو استثمارها في الداخل، فنهرب إلى أسواق خارجية لتحقيق أكبر ربح ممكن، كما يمكن أن تهرب لسبب سياسي أو اقتصادي هدفه تحطيم النقد الوطنيّ، وبالتالي تحطيم السياسة الاقتصادية الوطنية" **(محمد بشير عليّة، القاموس الاقتصادي، ص 464.)**

– **ودائع تحت الطلب (404):** "يسمى الحساب الجاري في الولايات المتحدّة الأمريكية وديعة تحت الطلب، أي أنّها وديعة في بنك يمكن سحبها أو سحب جزء منها دون أيّ إشعار إلى البنك" **(عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، ص22)**

– **ودائع مصرفية (131):** "مبلغ من النقود يودع لدى البنوك كوسيلة من وسائل الإيداع، فينشئ وديعة تحت الطلب أو لأجل محدّد اتفاقا، ويترتّب عليه من ناحية البنك الالتزام بدفع مبلغ معيّن وحدات النقد القانونية للمودع أو لأمره أو لدى الطلب أو بعد أجل". **(هايل عبد المولى طشطوش الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية، ص217)**

ملخّـــــــــص الـــــبـــــــحث:

يعدّ المصطلح الركيزة الأساسية التي تتأسّس عليها لغات التخصّص التي تتكفّل بنقل العلوم والمعارف، ومن هذا الباب فقد لقي اهتماما كبيرا من قبل المختصّين في مختلف المجالات. ومن بين مظاهر هذا الاهتمام ظهور نمط معجمي خاصّ، غايته الأساسية هي حفظ الرصيد المصطلحي لمختلف المجالات العلمية، وإن كان هذا النمط من المعاجم يقترب في بنائه من الأسس التي تبنى عليها الصناعة المعجمية العامّة إلاّ أنّه يتفرّد ببعض الخصائص التي تميّزه عنها، ويتعلّق الأمر بشكل خاصّ بقضية ترتيب الوحدات المصطلحية كمداخل معجمية متخصّصة، إضافة إلى قضية التعريف المصطلحي الذي يجب أن يبنى وفق مقاييس ومعايير مضبوطة تضمن تحقيق الأهداف المرجوّة.

وعلى هذا الأساس فقد حاولنا من خلال هذا البحث الكشف عن تجلّيات هذه المقاييس المعجمية في أحد أبرز المؤلّفات المعجمية المتخصّصة التي تنشط في هذا الميدان، ونعني بذلك (سلسلة المعاجم الموحّدة) التي يصدرها (مكتب تنسيق التعريب) بوصفه مؤسّسة مصطلحية هدفها إثراء اللّغة العربية وإنماؤها. وقد سرنا في عملنا على هدي (المنهج الوصفي التحليلي) الذي اعتمدناه في موضع الكشف عن خصائص المنهجية المعجمية المعتمدة في (المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد) الذي اخترناه مدوّنة لبحثنا لاعتبارين أساسيين: أوّلهما أنّه يتضمّن نمطا مصطلحيا خاصّا تجتمع فيه خصائص العلوم الرياضية، والعلوم الاجتماعية في سياق واحد. والاعتبار الثاني يعود إلى أنّ هذا المعجم لم يحظ بمختلف الدراسات التحليلية والتقويمية التي تعلّقت بمعاجم أخرى تنتمي إلى السلسلة نفسها، مع أنّه قد تبيّن لنا من خلال هذه الدراسة أنّ معظم هذه الملاحظات التقويمية كان لها حضور قويّ في متن هذا المعجم الذي يقترب من خصائص المسرد المصطلحي أكثر من المعجم المتخصّص، لكونه لم يلتزم التزاما صارما بالمعايير المعجمية الواجب توفّرها في هذا النمط من المعاجم.

وقد بحثنا في السياق ذاته في مختلف الآليات التوليدية لتي اعتمدها (معجم الاقتصاد) في توليد مداخله المعجمية، والتي تبين لنا أنّه حاول من خلالها أن يتقيد بالضوابط التي أقرّتها ندواته الدورية التي كانت تهدف إلى توجيه العمل المصطلحي العربيّ الوجهة السليمة.

ويظهر ذلك من خلال اعتماده على مختلف آليات الوضع المصطلحي النابعة من أصول اللّغة العربية، ونعني بذلك الاشتقاق والمجاز والتركيب، في حين نجده يستبعد استبعاد كليّا آليات التوليد التي لا يقبلها النظام العربي إلاّ ما استدعته الضرورة التعبيرية القصوى، ونخصّ بالذكر (النحت والتعريب). كما لاحظنا في هذا الإطار أنّ المكتب لم يتقيّد بكلّ الضوابط التي أقرّها، والتي ظهرت بشكل واضح في موضع الترجمة المصطلحية التي عمد المكتب من خلالها إلى توظيف ظاهرة التعدّد المصطلحي التي رفضتها كلّ ندوات التعريب التي كان المكتب يسهر على تسطير مبادئها.

ومن ثم نخلص إلى القول بأنّ هذا المعجم وغيره من (المعاجم الموحّدة) يبقى خطوة رائدة في مجال التوثيق المصطلحي العربي، ولكنّها في الوقت ذاته تحتاج إلى جهود أكبر تحسّن من مردوديتها، وتمنحها فرصا أوسع لتقديم الأفضل.

Résumé de la recherche:

Le terme est le pilier principal sur lequel reposent les langues spécialisées qui prévoient le transfert de la science et des connaissances. Pour cela, il a reçu une grande attention par des spécialistes dans divers domaines. L'une des manifestations de cet intérêt pour l'émergence d'un spécial lexical modèle, la base avait pour but de protéger la provision des terminologie à divers domaines scientifiques, bien que ce type de dictionnaires approchais de la construction des fondations sur lesquelles est bâtir la lexicographie générales, mais il est unique à certaines des caractéristiques qui les distinguent, elle concerne en particulier En plus de la question de la définition conceptuelle, qui doit être construite selon des normes qui assurent la réalisation des objectifs souhaités.

Sur cette base, nous avons cherché à révéler les manifestations de ces normes lexicales dans un des lexiques les plus spécialisés dans ce domaine, dont la série (Unified Dictionary Series) publiée par le (Bureau de Coordination de l'Arabisation) comme une institution terminologique destinée à enrichir la langue arabe. Nous avons été satisfaits de notre travail à été basé sur (l'approche descriptive analytique), que nous avons adopté dans la divulgation des caractéristiques de la méthodologie du lexique adoptée dans le (Dictionnaire unifié de terminologie économique), que nous avons choisi comme support dans notre recherche pour deux considérations fondamentales: d'abord, il inclut un modèle de terme spécial dans lequel les caractéristiques des sciences mathématiques et des sciences sociales sont combinées dans un seul contexte. La seconde considération est que ce lexique n'a pas bénéficié des différentes études analytiques et évaluatives relatives à d'autres dictionnaires appartenant à la même chaîne, bien que cette étude nous ait montré que la plupart de ces observations ont une forte présence dans le corps de ce lexique. Plus

que le lexique spécialisé, puisqu'il ne respecte pas strictement les normes lexicales à fournir dans ce type de dictionnaires.

Dans le même contexte, nous avons discuté des différents mécanismes obstétricaux adoptés par le (Lexique d'Économie) en générant ses entrées de lexique, qui ont montré qu'il essayait d'adhérer aux contrôles adoptés par ses séminaires périodiques, qui visaient à guider la terminologie arabe.

Cela se reflète dans le fait qu'il base sur les divers mécanismes de la situation conceptuelle découlant des origines de la langue arabe, à savoir (la métaphore et la dérivation), alors qu'il a totalement exclu les mécanismes de génération que le système arabe n'accepte pas (L'arabisation et L'acronyme). Nous avons également noté dans ce contexte que le Bureau ne respectait pas toutes les règles qu'il avait adoptées, ce qui apparaissait clairement dans le contexte de la traduction terminologique par laquelle le Bureau avait employé le phénomène du pluralisme terminologique rejeté par tous les séminaires d'arabisation pour lesquels le Bureau tenait à en souligner les principes.

Nous concluons que ce lexique et d'autres dictionnaires standards restent une étape pionnière dans le domaine de la documentation terminologique arabe, mais qu'ils nécessitent en même temps des efforts accrus pour améliorer leur rendement et leur offrir des possibilités plus larges de fournir le meilleur.

فهرس الموضوعات

كلمة شكر وتقدير		
إهداء		
مقدّمة		أ – و
تمهيد		7
الفصل الأوّل: المصطلح دوره في بناء لغات التخصّص		10
المبحث الأوّل	ماهية لغات التخصّص وعلاقتها بالمصطلح.	12
المبحث الثاني	المصطلح ماهيته، وأهمّ خصائصه.	24
المبحث الثالث	مبادئ التسمية المصطلحية.	33
المبحث الرابع	طرائق التوليد المصطلحيّ في اللغة العربية.	41
الفصل الثاني: أسس اللّغة الاقتصادية ومرتكزاتها اللّغوية		71
المبحث الأوّل	مفاهيم عامّة عن الاقتصاد	73
المبحث الثاني	ماهية اللّغة الاقتصادية وأهم خصائصها	92
المبحث الثالث	أهميّة المصطلح في لغة الاقتصاد	112
الفصل الثالث: المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد ومنهجية المكتب في إعداده		122
المبحث الأوّل	جهود مكتب تنسيق التعريب في بناء المعاجم الموحّدة	124
المبحث الثاني	منهجية إعداد المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد	138
المبحث الثالث	تجليّات الصناعة المعجمية المتخصّصة في المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد.	154
الفصل الرابع: دراسة تحليلية للمصطلحات الاقتصادية في المعجم الموحّد		180
المبحث الأوّل	آليات توليد المصطلح الاقتصادي من خلال المعجم الموحّد	182
المبحث الثاني	واقع المصطلح الاقتصادي في المعجم الموحّد	239
المبحث الثالث	استثمار مصطلحات المعجم الموحّد في الكتاب المدرسي	280
خاتمة		294
قائمة المصادر والمراجع		299
الملحق	التعريف بأهمّ المصطلحات الاقتصادية الواردة في البحث	314
فهرس الموضوعات		331
ملخّص البحث باللغتين العربية والفرنسية		333